

منهاج المسلم

كتاب

عقائد وآداب وأخلاق
وعبادات ومعاملات

طبعة جديدة

مخرجة الأحاديث ومشكولة

مع شرح غريب الالفاظ

دار السنن للإسلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

أبو بكر جابر الجزائري

مِنْهَاجُ الْمُسْتَلِمِ

كتاب

عقائد وآداب وأخلاق

وعبادات ومعاملات

طبعة مصرية مخترقة الأمازيغ وشاملة

مع شرح غريب الألفاظ

أبو بكر جابر الجزائري

دار السبيل

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطُّبْعَةِ الرَّابِعَةِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على محمد سيد المخلوقات ، وعلى آله الطاهرين ، وصحابه أجمعين .

وبعد .. بناءً على نفاذ الطبعات الأولى والثانية والثالثة من كتاب « منهاج المسلم » ورغبة الكثيرين من إخوة الإسلام في الحصول على هذا الكتاب لما رأوا فيه من ضائقتهم المنشودة ، ولما يسره لهم من طريق اجتماعهم على كتاب ربهم وسنة نبيهم . فلذلك أحببوه ورغبوا فيه ، وطالبوا بإعادة طباعته .

وبناءً على هذا وذاك ، فقد استعنا الله تعالى على إعادة طبع الكتاب مرة أخرى ، مزيداً فيه علم الفرائض ، مصحح الأخطاء ، مشكور النص ، فجاء بحمد الله في صورة أكمل ، وبحال أجمل .

أبو بكر جابر الجزائري

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الْأُولَى

الحمد لله رب العالمين ، وإليه الأولين والآخرين ، وصلاة الله وسلامه ورحماته وبركاته على صفوة خلقه ، وخاتم أنبيائه ورسله ، سيدنا محمد وآله الطاهرين ، وصحابته أجمعين . ورحمة الله ومغفرته للتابعين ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد .. فقد سألت بعض الإخوة الصالحين من مدينة « وجدة » بالبلاط المغربية ، أياكم زيارتي لتلك الديار الإسلامية ، سألتني بمناسبة دعوتي الإخوان إلى الكتاب والسنة ، والتمشك بهما ؛ لأنهما سبيل نجاه المسلمين ، ومصدر القوة والخير لهم في كل زمان ومكان .

سألتني ذلك البعض المؤمن أن أضع للفتات المؤمنة هناك ، والجماعة الصالحة في تلك الزبوع كتابا أشبه بمنهاج أو قانون ، يشمل كل ما يهم المسلم الصالح في عقيدته ، وأداب نفسه ، واستقامة خلقه وعبادته لربه ، ومعاملته لإخوانه ، على أن يكون الكتاب قبسا من نور الله ⁽¹⁾ ، وقلقة من شمس الحكمة المحمدية ، فلا يخرج عن دائرة الكتاب والسنة ، ولا يعدو هاتهما ، ولا ينفصل عن مركز إشعاعهما بحال من الأحوال ..

وأجبت الإخوة الصالحين إلى ما طلبوا ، فاستعنت بالله ﷻ في وضع الكتاب المطلوب ، أو المنهاج المرغوب ، وأخذت من يوم عودتي إلى الديار المقدسة في الجمع والتأليف ، والتشقيق والتصحیح ، على قلة فراغي وانشغال بالي . وقد بارك الله تعالى في تلك الشويعات الأسبوعية التي كنت أختلسها من جيب أيامي المليئة بالهمم والتفكير ، فلم يمض سوى عامين اثنين حتى تم وضع الكتاب على الوجه الذي رجوت ، والصورة التي أملها الإخوان .

وهذا هو الكتاب يقدم إلى الصالحين من إخوة الإسلام في كل مكان . يقدم كتابا ، ولو لم أكن مؤلفه وجامعه ، لوصفته بما عساه أن يزيد في قيمته ، ويكثر من الرغبة فيه ، والإقبال عليه ، ولكن حسبي من ذلك ما أعتقد فيه : أنه كتاب المسلم الذي لا ينبغي أن يخلو منه بيت مسلم . هذا ، والكتاب يشتمل على خمسة أبواب ، في كل باب عدة فصول ، وفي كل فصل من

(1) المراء بنور الله : كتابه الكريم ، لأنه سماء نورا في قوله ﷻ : ﴿ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ أَعْلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

فصول بابي العبادات والمعاملات موادٌ تكثُرُ أحياناً وتقلُّ .

فالباب الأول من الكتاب في العقيدة ، والثاني في الآداب ، والثالث في الأخلاق ، والرابع في العبادات ، والخامس في المعاملات .. وبهذا كان جامعاً لأصول الشريعة الإسلامية وفروعها . وصح لي أن أسميه « منهاج المسلم » ، وأن أدعو الإخوة المسلمين إلى الأخذ به ، والعمل بما فيه .

وقد سلكت - بتوفيق الله - في وضعه مسلكاً حسناً - إن شاء الله تعالى - ففي باب الاعتقادات لم أخرج عن عقيدة السلف لإجماع المسلمين على سلامتها ، ونجاة صاحبها ؛ لأنها عقيدة الرسول ﷺ ، وعقيدة أصحابه والتابعين لهم من بعده ، وعقيدة الإسلام الفطرية ، والملة الحنيفية التي بعث الله لها الرسل ، وأنزل فيها الكتب .

وفي باب الفقه - العبادات والمعاملات - لم أَلْ جهداً في تحري الأوصوب واختيار الأصح ممّا دونه الأئمة الأعلام ، كأبي حنيفة ، ومالك والشافعي ، وأحمد رحمهم الله تعالى أجمعين ، ممّا لم يوجد له نص صريح أو دليل ظاهر من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ . ولهذا أصبحت لا يخالجي أدنى ريب ، ولا يساورني أقل شك في أن من عمل من المسلمين بهذا المنهاج - سواء في باب العقيدة أو الفقه أو الآداب ، والأخلاق - هو عامل بشريعة الله تبارك وتعالى ، وهدى نبيه ﷺ .

ولا بأس أن يعلم الإخوة المسلمون أنه لو شئت - بإذن الله تعالى - لدوّنت المسائل الفقهية في هذا المنهاج على مذهب إمام خاص ، ولكنني بذلك أرحت نفسي من عناء مراجعة المصادر المتعددة ، وتصحيح الأقوال المختلفة ، والآراء المتباينة أحياناً والمثققة أخرى ، كما هو معروف لدى العالمين ، لكن رغبتى الملحة في جمع الصالحين من إخواننا المسلمين في طريق واحد تتكامل فيه قواهم ، وتتحد أفكارهم ، وتتلاقى أرواحهم ، وتتجاوب عواطفهم ، وتتفاعل أحاسيسهم ومشاعرهم ، هي التي جعلتني أركب هذا المركب الصّعب ، وأتحمل هذا العناء الأكبر ، والحمد لله على نيل المراد وبلوغ القصد .

هذا ، ولاني لأشكو إلى ربّي ﷻ كلّ عبد يقول أنني في صنعتي هذا قد أحدثت حدثاً شراً ، أو أتيت بمذهب غير مذهب المسلمين ، وأستعديه سبحانه وتعالى على كل من يحاول صرف الصالحين من هذه الأمة عن هذا الطريق الذي دعوت ، والمنهاج الذي وضعت ؛ إذ إني - والذي لا إله غيره - لم أخرج عن قصد أو غير قصد فيما أعلم عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ،

وَلَا عَمَّا رَأَتْهُ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ وَعَمَلُوا بِهِ ، وَاتَّبَعَهُمْ فِي ذَلِكَ مَلَائِكُ الْمُسْلِمِينَ ، لَمْ أَخْرِجْ قِيَدَ شَعْرَةٍ أَبَدًا .

كَمَا أَنَّهُ لَا قَصْدَ لِي سِوَى الْجَمْعِ بَعْدَ الْفَرْقَةِ ، وَتَقْرِيبِ الْوَصُولِ بَعْدَ طَوْلِ الطَّرِيقِ .
فَاللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَمَتَوَلِّي الصَّالِحِينَ ! اجْعَلْ عَمَلِي هَذَا فِي الْمُنَاجَاةِ عَمَلًا صَاحِبًا
مَقْبُولًا ، وَسَعِي فِيهِ سَعِيًّا مَرْضِيًّا مَشْكُورًا ، وَانْفَعْ بِهِ اللَّهُمَّ مَنْ أَخَذَ بِهِ وَعَمَلَ بِمَا فِيهِ ، وَأَنْقَذَ بِهِ
يَا رَبِّي مَنْ شَمِتَ مِنْ عِبَادِكَ الْخِيَازِي الْمُرْتَدِّينَ ، وَاهْدِ بِهِ مَنْ عِبَادَكَ مَنْ رَأَيْتَهُ أَهْلًا لِهَدَايَتِكَ ، إِنَّكَ
وَحْدَكَ الْقَادِرُ عَلَى ذَلِكَ .. وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ .

المؤلف

أبو بكر بن أبي خازم

المدينة المنورة في

1384 / 2 / 21 هـ - 1964 / 7 / 1 م

الباب الأول : في العقيدة

الفصل الأول : الإيمان بالله تعالى

هذا الفصل من أخطر هذه الفصول شأنًا ، وأعظمها قدرًا . إذ حياة المسلم كلها تدور عليه ، وتكتفي بحسبه ، فهو أصل الأصول في النظام العالم لحياة المسلم بكاملها .

الإيمان بالله تعالى :

المسلم يؤمن بالله تعالى بمعنى أنه يصدق بوجود الرب تبارك وتعالى وأنه ﷻ فاطر (1) السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، رب كل شيء ومليكه ، لا إله (2) إلا هو ، ولا رب غيره ، وأنه - جل وعلا - موصوف بكل كمال ، منزّه عن كل نقصان ، وذلك لهداية الله تعالى له قبل كل شيء (3) ثم للأدلة الثقلية والعقلية الآتية :

الأدلة الثقلية :

1 - إخباره تعالى بنفسه عن وجوده وعن ربوبيته للخلق وعن أسمائه وصفاته وذلك في كتابه الكريم ، ومنه قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا رَبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلُ الْبَارِ بِطُلُوعِ حَبِيبِنَا (4) وَالسَّمَسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف : 54] .

وقوله لما نادى نبيه موسى - ﷺ - بشاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة : ﴿ يٰمُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التقصص : 30] وقوله : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه : 14] . وقوله في تعظيم نفسه ، وذكره أسمائه وصفاته : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (5) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (6) هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الحشر] .

وقوله في الثناء على نفسه : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (7) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (8) مَلِكِ

(1) لا يعبد بحق إلا هو .

(2) خالق .

(3) مصداق هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتِكُنَّ نَوَاحِيَّ أَنْ هَذَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف : 43] . (4) سريعا .

يَوْمَ الْيَوْمِ ﴿ [الفاتحة] وقوله في خطابنا نحن المسلمين : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : 92] . وفى آية المؤمنين : ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ . وقوله في إبطال دعوى وجود رب سواه ، أو إله غيره في السموات أو في الأرض قوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء : 22] .

2 - إخبار نوح من مائة وأربعة وعشرين ألفاً من الأنبياء والمرسلين بوجود الله تعالى وعن ربوبيته للعالم كلها ، وعن خلقه تعالى لها وتصرفه فيها وعن أسمائه وصفاته ، وما منهم من نبي ولا رسول إلا وقد كلمه الله تعالى أو بعث إليه رسولا أو ألقي في روعه ⁽¹⁾ ما يجزم معه أنه كلام الله ووحية إليه .

فإخبار هذا العدد الكبير من صفوة الخلق وخلاصة البشر يحل العقل البشري تكذيبه كما يحل تواطؤ ⁽²⁾ هذا العدد على الكذب وإخبارهم بما لم يعلموا ويتحققوا ويجزموا بصحته ويتيقنوا ، وهم من خيار البشر وأطهرهم نفوسا ، وأرجحهم عقولا ، وأصدقهم حديثا .

3 - إيمان البلايين من البشر واعتقادهم بوجود الرب سبحانه وعبادتهم له وطاعتهم إياه ، في حين أن العادة البشرية جارية بتصديق الواحد والاثنين فضلا عن الجماعة والأمة والعدد الذي لا يحصى من الناس ، مع شاهد العقل والفطرة على صحة ما آمنوا به وأخبروا عنه ، وعبودوه وتقربوا إليه .

4 - إخبار الملايين من العلماء عن وجود الله وعن صفاته وأسمائه وربوبيته لكل شيء ، وقدرته على كل شيء ، وأنهم لذلك عبده وأطاعوه ، وأحبوا له وأبغضوا من أجله .

الأدلة العقلية :

1 - وجود هذه العوالم المختلفة ، والمخلوقات الكثيرة المتنوعة يشهد بوجود خالقها وهو الله تعالى ؛ إذ ليس هناك في الوجود من ادعى خلق هذه العوالم وإيجادها سواه . كما أن العقل البشري يحيل وجود شيء بلا موجب ، بل إنه يحيل وجود أبسط شيء بلا موجب ، وذلك كقطع بلا معالج لطبخه أو فراش على الأرض بلا فرائش له فيها ، فكيف إذا بهذه العوالم الضخمة الهائلة من سماء وما حوت من أفلاك وشمس وقمر وكواكب .. كلها مختلفة الأحجام والمقادير والأبعاد والشير ، وأرض وما خلق فيها من إنسان وجان وحيوان مع ما بين أجناسها وأفرادها من تباين في الألوان والأنس ، والاختلاف في الإدراك والفهم ، والخصائص

(1) الرؤى : القلب والفعل . (2) التواطؤ : الاتفاق على الشيء وإقرار البعض البعض الآخر .

والنبات⁽¹⁾، وما أودع فيها من معادن مختلفة الألوان والمنافع، وما أجرى فيها من أنهار، وما أحاط بإسبائها بأبحار، وما أنبت فيها من نبات وأشجار تختلف ثمارها، وتباين أنواعها وطعومها وروائحها، وخصائصها وفوائدها .

2 - وجود كلامه ﷻ بين أيدينا نقرؤه وتدبره، ونفهم معانيه، فهو دليل على وجوده ﷻ؛ لأنه يستحيل كلام بلا متكلم، ولا قول بدون قائل .

فكلامه تعالى دال على وجوده، ولا سيما، وأن كلامه تعالى قد اشتمل على أمّن تشريع عرفه الناس، وأحكم قانون حقق الخير الكثير للبشرية، كما اشتمل على أصدق النظريات العلمية، وعلى الكثير من الأمور الغيبية، والحوادث التاريخية، وكان صادقاً في كل ذلك أئماً صديقاً، فلم يقصر على طول الزمان حكم من أحكام شرائعه عن تحقيق فوائده، مهما اختلف الزمان والمكان، ولم يتنقص فيه أدنى نظرية من تلك النظريات العلمية، ولم يتخلّف فيه غيب واحد مما أخبر به من الأمور الغيبية . كما أنه لم يجرؤ مؤرّخ كائن من كان، على أن ينقض قصة من القصص العديدة التي ذكرها فيكذبها، أو يقوى على تكذيب أو نفي حادثة من الحوادث التاريخية التي أشار إليها أو فصلها .

فمثل هذا الكلام الحكيم الصادق يحيل العقل البشري أن ينسبه إلى أحد من البشر؛ إذ هو فوق طوق البشر، ومستوى معارفهم . وإذا بطل أن يكون كلام بشر، فهو كلام خالق البشر، وهو دليل وجوده تعالى وعلمه وقدرته وحكمته .

3 - وجود هذا النظام الدقيق المتمثل في هذه الشئنة الكونية في الخلق والتكوين، والتشبيّه والتطوير لسائر الكائنات الحية في هذا الوجود، فإن جميعها خاضع لهذه الشئنة متقيّد بها لا يستطيع الخروج عنها بحال من الأحوال . فالإنسان مثلاً يعلّق نطفة في الرحم ثم تمّ به أطوار عجيبة لا تدخل لأحد غير الله فيها يخرج بعدها بشراً سوياً، هذا في خلقه وتكوينه، وكذلك الحال في تشبّهه وتطوره، فمن صبا وطفولة، إلى شباب وفتوة، إلى كهولة وشيخوخة . وهذه الشئنة العائفة في الإنسان والحيوان هي نفسها في الأشجار والنباتات، ومثلها الأفلاك العلوية والأجرام السماوية، فإنّها جميعاً خاضعة لما ربّطت به من سنن لا تحيد عنها، ولا تخرج عن سلكها، ولو حدث أن انفرط سلكها، أو خرجت مجموعة من الكواكب عن مداراتها لحرب العالم، وانتهى شأن هذه الحياة .

(1) الشئنة : العلامة، والجمع شئات .

على مثل هذه الأدلة العقلية المنطقية ، والثقلية السمعية ، آمن المسلم بالله تعالى ، وبربوبيته لكل شيء ، والهيئة للأولين والآخرين ، وعلى هذا الأساس من الإيمان واليقين تكتشف حياة المسلم في جميع الشؤون .

* * *

الفصل الثاني : الإيمان بربوبية الله تعالى لكل شيء⁽¹⁾

يؤمن المسلم بربوبيته تعالى لكل شيء ، وأنه لا شريك له في ربوبيته لجميع العالمين ، وذلك لهداية الله تعالى له أولاً ، ثم للأدلة الثقلية والعقلية الآتية ثانياً :

الأدلة الثقلية :

- 1 - إخباره تعالى عن ربوبيته بنفسه ؛ إذ قال تعالى في الشاء على نفسه : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : 2] . وقال في تقرير ربوبيته : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ ﴾ [الرعد : 16] . وقال في بيان ربوبيته وألوهيته : ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الشرح :] .
- وقال في التذكير بالميثاق الذي أخذه على البشر وهم في أصلا بآبائهم بأن يؤمنوا بربوبيته لهم ، ويعبدوه ولا يشركوا به غيره : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنشَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا ﴾ [الأعراف : 172] .
- وقال في إقامة الحججة على المشركين والزامهم بها : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ أَلَسْتَجِ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْفَعُونَ ﴾ [المؤمنون :] .
- 2 - إخبار الأنبياء والمرسلين بربوبيته تعالى ، وشهادتهم عليها وإقرارهم بها . فأدغم الله تعالى في دعائه : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف : 23] . ونوح قال في شكواه إليه تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَابِعُوا نَفْسِي وَأَتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَرْزُقْهُ مَالُهُ وَوَلَدَهُ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [نوح : 21] . وقال : ﴿ رَبِّ إِنِّي قَدِ ابْتِغَيْتُ الْفَضْلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتَمَّ وَبِحُجَّتِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء :] . وقال إبراهيم عليه السلام في دعائه لمكة حرم الله الشريف ، ولنفسه وذريته : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم : 35] . وقال يوسف عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام في ثنائه على الله ودعائه إياه : ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنْ

(1) الربيونية : الاسم من الوب ، ومعنى ربوبيته تعالى للأشياء كونه رباً لها ، أي خالقاً لها ، ومديراً لأمرها .

الْمَلِكِ وَعَلَّمَني مِنْ تَأْوِيلِ الْكُتُبِ فَأَيُّ الْمَلَائِكَةِ أَوْلَى بِالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ [يوسف : 101] . وَقَالَ مُوسَى فِي بَغْضِ طَلَبِهِ : ﴿ رَبِّ اسْرْجْ لِي صَدْرِي ﴾ [مريم : 17] وَتَبَيَّنَ لِي أَمْرِي ﴿ وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴾ يَقْفُهَا قَوْلِي ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي ﴾ [طه : 25] . وَقَالَ هَارُونُ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ : ﴿ وَإِنْ رَيْبَكُمْ مِنَ الرَّحْمَنِ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي ﴾ [طه : 90] . وَقَالَ زَكَرِيَّا فِي اسْتِرْحَامِهِ : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم : 4] . وَقَالَ فِي دُعَائِهِ : ﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ﴾ [الأنبياء : 89] . وَقَالَ عِيسَى فِي إِجَابَتِهِ لَهُ تَعَالَى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة : 117] . وَقَالَ مُخَاطَبًا قَوْمَهُ : ﴿ يَتَّبِعُنِي لِاسْتَوْيَلْ عِبَادُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّكُمْ مِنْ يُشْرِكِ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَنُهَا النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة : 72] .

ونبيُّنا مُحَمَّدٌ ﷺ وعلى إخوانه المرسلين ، كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ » (1) .

فجميع هؤلاء الأنبياء والمرسلين وغيرهم من أنبياء الله ورسوله عليهم الصلاة والسلام كانوا يعترفون بربوبية الله تعالى ، ويدعون بها وهم أُمَمُ النَّاسِ معارف ، وأكملهم عقولاً ، وأصدقهم حديثاً ، وأعرفهم بالله تعالى وبصفاته من سائر خلقه في هذه الأرض .

3 - إيمانُ البلائين من العلماء والحكماء بربوبيته تعالى لهم ، ولكل شيء ، واعترافهم بها ، واعتقادهم إياها اعتقاداً جازماً .

4 - إيمانُ البلائين والعديد الذي لا يحصى من عقلاء البشر وصالحهم بربوبيته تعالى لجميع الخلائق .

الأدلة العقلية :

من الأدلة العقلية المنطقية السليمة على ربوبيته ﷻ لكل شيء ما يلي :

1 - تفردُ تعالى بالخلق لكل شيء ؛ إذ من المسلم به لدى كل البشر أنَّ الخلق والإبداع لم يدعهما أو يقو عليهما أحد سوى الله ﷻ ، ومهما كان الشيء المخلوق صغيراً وضيقاً ، حتى ولو كان شعرة في جسم إنسان أو حيوان ، أو ريشة صغيرة في جناح طائر ، أو ورقة في غصن مائذ ،

(1) رواه البخاري (93/8) . ورواه مسلم (21) كتاب الذكر والدعاء .

فضلاً عن خلق جسم تام أو حيٍّ من الأجسام ، أو جزم كبير ، أو صغير من الأجرام .
 أمّا الله تبارك وتعالى فقد قال مقررًا للحقيقة المطلقة له دون سواه : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف : 54] . وقال : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصفّات : 96] .
 وأثنى على نفسه بخالقيته فقال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام : 1] . وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الزّوم : 27] . أفليست إذا خالقيته سبحانه وتعالى لكل شيء هي دليل وجوده وربوبيته ؟ بلى ! وإنّا يا ربّنا على ذلك من الشّاهدين ..
 2 - نفوذه تعالى بالزّرق ؛ إذ ما من حيوان سارح في الغبراء ⁽¹⁾ أو سايح في الماء ، أو مستكن ⁽²⁾ في الأحشاء ، إلّا والله تعالى خالق رزقه وهاديه إلى معرفة الحصول عليه وكيفية تناوله والانتفاع به .

فمن الثّملة كأصغر حيوان ، إلى الإنسان الذي هو أكمل وأرقى أنواعه ، الكل مفتقر إلى الله في وجوده وتكوينه ، وفي غذائه ورزقه ، والله وحده موجد ومكوّن ومغذي ورازقه ، وها هي ذي آيات كتابه تقرّر هذه الحقيقة وتثبتها ناصعة كما هي . قال تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴾ ⁽³⁾ . أَنَا صَبَاً لَمْ آلَمْ صَبَاً ⁽⁴⁾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقّاً ⁽⁵⁾ فَأَبْنَيْنَا فِيهَا جِبّاً ⁽⁶⁾ وَعَبْنَا وَقَضَاً ⁽⁷⁾ وَزَيَّنَّا وَفَجَلّاً ⁽⁸⁾ وَحَدَائِقَ غُلّاً ⁽⁹⁾ ⁽⁴⁾ وَفَكَّيْهَا وَأَنَا ⁽⁵⁾ ﴾ [عبس] .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً ⁽⁶⁾ مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى ⁽⁷⁾ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [طه] . وقال لا إله إلّا هو ولا ربّ سواه : ﴿ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا كُنُوزَهُ وَمَا أَنْشَرْنَاهُمْ إِلَّا بِمِغْدِرِينَ ﴾ [الحجر : 22] . وقال لا رازق إلّا هو سبحانه : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَوْدِعَهَا ﴾ [هود : 6] .

وإذا تقرّر بلا منازع أنّه لا رازق إلّا الله كان ذلك دليلاً على ربوبيته سبحانه وتعالى لخلقه .
 3 - شهادة الفطرة البشرية السليمة بربوبيته تعالى ، وإقرارها الصّارخ بذلك ، فإنّ كلّ إنسان لم يفسد فطرته يشعر في قرارة نفسه بأنّه ضعيف عاجز أمام ذي سلطان غنيّ قويّ ، وأنّه خاضع لتصرفاته فيه ، وتديره له بحيث يصرّح في غير تردّد : أنّه الله ربّه وربّ كلّ شيء .

(1) مستكن : مستقر .

(2) غلبا : عظاما متكافئة الأشجار .

(3) أزواجاً : أصنافاً .

(1) الغبراء : الأرض .

(2) قضبا : علفاً رطباً للذّواب .

(3) الأب : الكلأ والعشب .

(7) شتى : مختلف .

وإن كانت هذه الحقيقة مسلمة لا ينكرها أو يماري فيها كل ذي فطرة سليمة ، فإنه يذكر هنا زيادة في التقرير ما كان القرآن الكريم ينتزعه من اعترافات أكابر الوثنيين بهذه الحقيقة التي هي ربوبية الله تعالى للخليق ولكل شيء . قال الله تعالى : ﴿ وَلَيْنَ سَائِلُهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَقَوْلُنَّ الْحَقُّنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام : 9] . وقال جل جلاله : ﴿ وَلَيْنَ سَائِلُهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَقَوْلُنَّ اللَّهُ ﴾ [النجم : 61] . وقال ﷺ : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون] .

4 - توفده تعالى بالملك لكل شيء ، وتصوفه المطلق في كل شيء ، وتديره لكل شيء دال على ربوبيته ؛ إذ من المسلم به لدى كافة البشر أن الإنسان كغيره من الكائنات الحية في هذا الوجود لا يملك على الحقيقة شيئاً ، بدليل أنه يخرج أول ما يخرج إلى هذا الوجود عاري الجسم حاسر الرأس ، حافي القدمين ، ويخرج عندما يخرج منه مفارقاً له ليس معه شيء سوى كف يوازي به جسده . فكيف إذا يصح أن يقال : إن الإنسان مالك لشيء على الحقيقة في هذا الوجود ؟

وإذا بطل أن يكون الإنسان - وهو أشرف هذه الكائنات - مالكا لشيء منها ، فمن المالك إذن ؟ المالك هو الله والله وحده ، وبدون جدل ، ولا شك ولا ريب ، وما قيل وسلم في الملكية يقال وسلم كذلك في التصرف والتدبير لكل شأن من شؤون هذه الحياة ، ولعمري إذا لاهي صفات الربوبية : الخلق .. الرزق .. الملك .. التصرف .. التدبير ، وقديماً قد سلمها أكابر الوثنيين من عبدة الأصنام ، سجل ذلك القرآن الكريم في غير سورة من سوره . قال تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ فذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَدْعُوا تَدْعَاةَ كَدٍّ بَعْدَ كَدٍّ إِلَى الْعَصَلِ ﴾ [يونس] .

الفصل الثالث : الإيمان بالله تعالى للأولين والآخرين

يؤمن المسلم بالروحية لله تعالى لجميع الأولين والآخرين ، وأنه لا إله غيره ، ولا معبود بحق سواه ، وذلك للادنية الثقلية والعقلية الثالية ، ولهداية الله تعالى له قبل كل شيء ؛ إذ من يهد الله فهو المهتدي ، ومن يضلل فلا هادي له .

الأدلة العقلية :

1 - شهادة تعالى ، وشهادته ملائكته ، وأولي العلم على ألوهيته سبحانه وتعالى ، فقد جاء قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران : 18] .

2 - إخباره تعالى بذلك في غير آية من كتابه العزيز ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة : 255] . وقال : ﴿ وَلِلَّهِ كُتُوبُ الْأَنْبَاءِ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَهْلَكُونَا بَلِ اللَّهُ عَلِيمُ الْغُيُوبِ ﴾ [البقرة : 163] . وقال لنبيه موسى عليه السلام : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي ﴾ [طه : 14] . وقال لنبينا محمد ﷺ : ﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : 19] . وقال مخبراً عن نفسه : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ ﴾ [محمد : 23] .

3 - إخبار رسله عليهم الصلوة والسلام بألوهيته تعالى ودعوته إياهم إلى الاعتراف بها ، وإلى عبادته تعالى وحده دون سواه ، فإن نوحاً قال : ﴿ يَغْوِرْ غَوْراً أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف : 59] . وكنوز هوذ وصالح وشعيب ما منهم أحد إلا قال : ﴿ يَغْوِرْ غَوْراً أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ . وقال موسى لبني إسرائيل : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ أَنْتُمْ وَهُوَ فَصَلَّكُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾ [الأعراف : 140] . قاله لبني إسرائيل لما طلبوا منه أن يجعل لهم إلهاً صنفاً يعبدونه . وقال يونس في تسميته : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء : 87] . وكان نبينا ﷺ يقول في تشهده في الصلوة : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

الأدلة العقلية :

1 - إن ربوبته تعالى الثابتة دون جدلي مستلزمة لألوهيته وموجبة لها ، فالرب الذي يحيي ويميت ، ويعطي ويمنع ، وينفع ويضر هو المستحق لعبادة الخلق ، والمستوجب لتأليههم له بالطاعة والحيية ، والتعظيم والتقدس ، وبالرغبة إليه ، والرغبة منه .

2 - إذا كان كل شيء من المخلوقات مربوباً لله تعالى بمعنى أنه من جملة من خلقهم ورزقهم ، ودبر شؤونهم ، وتصرف في أحوالهم وأمورهم ، فكيف يعقل تأليه غيره من مخلوقاته المفقرة إليه ؟ . وإذا بطل أن يكون في المخلوقات إله تعين أن يكون خالقها هو الإله الحق والمعبود بصدق .

3 - اتَّصَفَهُ ﷻ دُونَ غَيْرِهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الْمَطْلُوقِ ، كَكُونِهِ تَعَالَى قُوَّةً قَدِيرًا ، عَلِيًّا كَبِيرًا ، سَمِيعًا بَصِيرًا ، رُؤُوفًا رَحِيمًا ، لَطِيفًا خَبِيرًا ، مُوجِبٌ لَهُ تَأْلِيهِ قُلُوبَ عِبَادِهِ لَهُ بِمَحَبَّتِهِ وَتَعْظِيمِهِ ، وَتَأْلِيهِ جَوَارِحَهُمْ لَهُ بِالطَّاعَةِ وَالْإِنْقِيَادِ .

* * *

الفصل الرَّابِعُ : الإِيمَانُ بِأَسْمَائِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ

يُؤْمِنُ الْمُسْلِمُ بِمَا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ أَسْمَاءٍ حَسَنَى ، وَصِفَاتٍ عَلِيَا ، وَلَا يَشْرِكُ غَيْرُهُ تَعَالَى فِيهَا ، وَلَا يَتَوَلَّاهَا فَيُعْطِلُهَا ، وَلَا يَشَبِّهُهَا بِصِفَاتِ الْمَخْدُوعِينَ فَيَكْتِفِيهَا أَوْ يَمَثِّلُهَا ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، فَهِيَ أَمَّا يَثْبُتُ لِلَّهِ تَعَالَى مَا أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ ، وَأَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَيُنْفِي عَنْهُ تَعَالَى مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَنَفَاهُ عَنْهُ رَسُولُهُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ ، إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا ، وَذَلِكَ لِلْأَدَلَّةِ الثَّقَلَيْنِ وَالْعُقْلِيَّةِ الْآتِيَةِ :

الأدلة الثَّقَلَيْنِ :

1 - إِبْرَاهِيمُ تَعَالَى نَفْسَهُ عَنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، إِذْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الْكَيْبَ لِیُجِيبُوا ﴾ ⁽¹⁾ . فَاسْمَتُهُ سَبَّحُونَهُ مَا كَانُوا يَمَعْلُونَ ﷻ [الْأَعْرَافُ : 180] . وَقَالَ سَبِّحَانَهُ : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ إِنَّمَا تَدْعُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى ﷻ [الْإِسْرَاءُ : 110] . كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ، وَعَلِيمٌ حَكِيمٌ ، وَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، وَلَطِيفٌ خَبِيرٌ ، وَشَكُورٌ حَلِيمٌ ، وَغَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَأَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ ، وَأَنَّهُ خَلَقَ بِيَدَيْهِ ، وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ، وَرَضِيَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ ، كَمُجِيبِهِ تَعَالَى وَنَزُولِهِ وَإِتْيَانِهِ ، مِمَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ ، وَنَطَقَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ .

2 - إِبْرَاهِيمُ رَسُولُهُ ﷺ بِذَلِكَ فِيمَا وَرَدَ وَصَّحَّ عَنْهُ مِنْ أَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ وَأَحَادِيثٍ صَرِيحَةٍ كَقَوْلِهِ ﷺ : « يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدَهُمَا الْآخَرُ ، كَلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ » ⁽²⁾ . وَقَوْلِهِ : « لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يَلْقَى فِيهَا ، وَهِيَ تَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعَرْشِ فِيهَا رَجُلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ : قَدَمَهُ - فَيَنْزِي وَيُضَعُّهَا إِلَى بَعْضٍ فَيَقُولُ قَطُّ قَطُّ » ⁽³⁾ . وَقَوْلِهِ ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ : « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ »

(1) يَمْلِكُونَ بِهَا عَنِ الْحَقِّ وَيُحَرِّفُونَ .

(2) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (29/4) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (1504/3) كِتَابُ الْإِمَارَةِ .

(3) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (168/8) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (2187/4) كِتَابُ الْجَنَّةِ .

من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له»⁽¹⁾. وقوله: «لله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم بإحليله»⁽²⁾. الحديث، وقوله للجارية: «أين الله؟» فقالت في السماء، قال: «أنا من؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة». وقوله: «يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟»⁽³⁾.

3 - إقراء السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة - عليهم السلام - بصفات الله تعالى، وعدم تأويلهم لها، أو ردّها أو إخراجها عن ظاهرها، فلم يثبت أن صحابته واحداً تأوّل صفة من صفات الله تعالى، أو ردّها، أو قال فيها أن ظاهرها غير مراد، بل كانوا يؤمنون بمدلولها، ويحملونها على ظاهرها، وهم يعلمون أن صفات الله تعالى ليست كصفات المحدثين من خلقه، وقد سئل الإمام مالك رحمه الله تعالى عن قوله ﷻ: «الرحمن على العرش استوى» [طه: 5]. فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والشؤال عنه بدعة.

وكان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يقول: آمنت بالله وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله. وكان الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقول في مثل قول الرسول ﷺ: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا.. وإن الله يري يوم القيامة.. وإنه تعالى يعذب، ويضحك ويغضب، ويرضى ويكره ويحب..» كان يقول: نؤمن بها، ونصدق بها، لا بكيف ولا معنى، يعني أننا نؤمن بأن الله تعالى ينزل ويرى، وهو فوق عرشه بائن من خلقه، ولكن لا نعلم كيفية النزول، ولا الرؤية، ولا الاستواء، ولا المعنى الحقيقي لذلك. بل نفوض الأمر في علم ذلك إلى الله قائله وموحيه إلى نبيه ﷺ، ولا نردّ على رسول الله، ولا نصف الله تعالى بأكثر ممّا وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، بلا حدّ ولا غاية، ونحن نعلم أن الله ليس كمثله شيء وهو السميع العليم.

الأدلة العقلية:

1 - لقد وصف الله تعالى نفسه بصفات، وسمى نفسه بأسماء ولم ينهنا عن وصفه وتسميته بها، ولم يأمرنا بتأويلها، أو حملها على غير ظاهرها، فهل يعقل أن يقال إننا إذا وصفناه بها نكون قد شبهناه بخلقهم فيلزمنا إذا تأويلها، وحملها على غير ظاهرها؟ وإن أصبحنا

(1) رواه البخاري (66/2)، ورواه مسلم (521/1) كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

(2) رواه مسلم (2102/4) كتاب التوبة. (3) رواه البخاري (158/6) و (135/8).

معطّلين نفاةً لصفاته تعالى ، ملحدّين في أسمائه !! وهو يتوعّد الملحدّين فيها بقوله : ﴿ وَذُرُوا الَّذِينَ يُنَادُونَكَ فِي أَسْمَاءِهِمْ سِجْرُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف : 180] .

2 - أليس من نفى صفةً من صفات الله تعالى خوفاً من التشبيه كان قد شبهها أولاً بصفات المحدثين ، ثم خاف من التشبيه ففرّ منه إلى النفي والتعطيل ، فنفى صفات الله تعالى التي أثبتّها لنفسه وعطّلها ، فكان بذلك قد جمع بين كبيرتين : التشبيه والتعطيل ؟ .

أفلا يكون من المعقول إذا - والحالة هذه - أن يوصف البارئ تعالى بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله مع اعتقاد أن صفاته تعالى لا تشبه صفات المحدثين ، كما أن ذاته ﷻ لا تشبه ذوات المخلوقين ؟ .

3 - إن الإيمان بصفات الله تعالى ووصفه بها ، لا يستلزم التشبيه بصفات المحدثين ؛ إذ العقل لا يحل أن تكون لله صفات خاصّة بذاته لا تشبه صفات المخلوقين ، ولا تلتقي معها إلا في مجرّد الاسم فقط ، فيكون للخالقي صفات تخصّه ، وللمخلوق صفات تخصّه .

والمسلم إذ يؤمن بصفات الله تعالى ، ويصفه بها لا يعتقد أبداً ، ولا حتّى يخطئ بباله أن يدّ الله تبارك وتعالى مثلاً تشبه يد المخلوق في أي معنى من المعاني غير مجرّد التسمية ؛ وذلك لمباينة الخالق للمخلوق في ذاته وصفاته وأفعاله ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﷻ اللَّهُ الصَّمَدُ ﷻ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ﷻ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﷻ ﴾ [الشورى : 11] . وقال :

* * *

الفصل الخامس : الإيمان بالملائكة عليهم السلام

يؤمن المسلم بملائكة الله تعالى ، وأنهم خلق من أشرف خلقه ، وعباداً مكرّموً من عبادِهِ ، خلقهم من نور ، كما خلق الإنسان من صلصال كالفخار ، وخلق الجان من مارح (2) من نار . وأنه تعالى وكلّهم بوظائف فُهم بها قائمون ، فمنهم الحفظة على العباد ، والكاينون لأعمالهم ، ومنهم المؤكلون بالجنة ونعيمها ، ومنهم المؤكلون بالنار وعذابها ، ومنهم المسبحون الليل والنهار لا يفترون .

وأنه تعالى فاضل (3) بينهم ، فمنهم الملائكة المقربون ، كجبريل وميكائيل وإسرافيل ، ومنهم دون ذلك . وذلك لهداية الله تعالى له أولاً ثم للأدلة الثقلية والعقلية الآتية :

(1) الكفؤ : النيل . (2) المارح : لهب صاف لا دخان فيه . (3) فضّل بعضهم على بعض .

الأدلة النقلية :

1 - أمره تعالى بالإيمان بهم ، وإخباره عنهم في قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء : 136] .

وفي قوله جلّ جلاله : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : 98] . وفي قوله لا إله إلا هو : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ⁽¹⁾ ﴾ [النساء : 172] . وفي قوله جلّت قدرته : ﴿ وَيَجْعَلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ نَازِيَةً ﴾ [الحاقة : 17] . وفي قوله عظمى حكمته : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَحَدًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾ [الزمر : 31] . وفي قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ⁽²⁾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾ [الزمر : 31] . وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : 30] .

2 - إخبارُ رسول الله ﷺ عنهم بقوله في دعائه عندما يقوم لصلاة الليل : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » ⁽²⁾ . وفي قوله ﷺ : « أَطُتِ السَّمَاءُ وَحَقٌّ لَهَا أَنْ تَطُتَ ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ » ⁽³⁾ . وفي قوله : « إِنَّ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ » ⁽⁴⁾ . وفي قوله : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ ، الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا الصُّحُفَ وَجَاعُوا يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ » ⁽⁵⁾ . وفي قوله : « يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ أحياناً رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول » ⁽⁶⁾ . وفي قوله : « يتعاقب فيكم مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ » ⁽⁷⁾ . وفي قوله : « خلق الملائكة من نور ، وخلق الحان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم » ⁽⁸⁾ .

3 - رؤية العدي الكثير من الصحابة رضي الله عنهم للملائكة يوم « بدر » ورؤيتهم الجماعية غير موقوفة

(1) حملة العرش لقوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ نَازِيَةً ﴾ [الحاقة : 17] .

(2) رواه مسلم (534/1) كتاب صلاة المسافرين .

(3) رواه ابن أبي حاتم وهو معلول . ورواه الإمام أحمد (173/5) . (4) أصله في الصحيحين .

(5) رواه البخاري (136/4) . ورواه مالك وهو صحيح . (6) رواه البخاري في صحيحه .

(7) رواه البخاري (145/1) . (8) رواه مسلم (2294/4) كتاب الزهد والرفائق .

لجبريل أمين الوحي عليه السلام إذ كان يأتي أحياناً في صورة دحية الكلبي فيشاهدونه ، ومن أشهر ذلك حديث عمر بن الخطاب عليه السلام في مسلم ، وفيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أتدرون من الشائل ؟ » قالوا : الله ورَسُولُهُ أعلم ، قال : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم » ⁽¹⁾ .

4 - إيمان آلاف الملايين من المؤمنين أتباع الرسل في كل زمان ومكان بالملائكة وتصديقهم بما أخبرتهم عنهم الرسل من غير شك ولا تردد .

الأدلة العقلية :

1 - إن العقل لا يحيل وجود الملائكة ولا ينفيهِ ؛ لأنَّ العقل لا يحيل ولا ينفي إلا ما كان مستلزماً لاجتماع الضدين ككون الشيء موجوداً ومعدوماً في آن واحد ، أو التقيضين ، كوجود الظلمة والنور معاً مثلاً ، والإيمان بوجود الملائكة لا يستلزم شيئاً من ذلك أبداً .

2 - إذا كان من المسلم به لدى كافة العقلاء أنَّ أثر الشيء يدل على وجوده ، فإنَّ للملائكة أثراً كثيرة تفضي بوجودهم وتؤكدُهُ ، ومن ذلك :

أولاً - وصول الوحي إلى الأنبياء والمرسلين ، إذ كان غالباً ما يصلهم بواسطة الرُّوح الأمين جبريل عليه السلام الملك الموكل بالوحي ، وهذا أثر ظاهر لا ينكر ، وهو مثبت ومؤكَّد لوجود الملائكة .

ثانياً - وفاة الخلائق بقبض أرواحهم ، فإنه أثر ظاهر كذلك دالٌّ على وجود ملك الموت وأعرابه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ بَنُوْكُمْ مِّمَّا آتَمَّوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ [الشجدة : 11] .

ثالثاً - حفظ الإنسان من أذى الجن والشيطان وشروهما طول حياته ، وهو يعيش بينهما ويرايه ولا يراهما ، ويقدران على أذيتِه ولا يقدر على أذاهما ، أو حتى دفع شرهما دليل على وجود حفظة للإنسان يحفظونه ويدفعون عنه ، قال تعالى : ﴿ لَمْ مَعَقَنْتَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُوْهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الزعد : 11] .

3 - عدم رؤية الشيء لضعف البصر أو لفقْد الاستعداد الكامل لرؤية الشيء لا ينفي وجوده ، إذ هناك أشياء كثيرة من الماديات في عالم الشهادة كانت تقصر عنها الرؤية بالعين المجردة وأصبحت الآن ترى بوضوح وذلك بواسطة المكبرات للنظر .

* * *

الفصل السادس : الإيمان بكتب الله تعالى

يؤمن المسلم بجميع ما أنزل الله تعالى من كتاب ، وما أتى بعض رسله من صحف ، وأنها كلام الله أوحاه إلى رسله ليبلغوا عنه شرعه ودينه ، وأن أعظم هذه الكتب ، الكتب الأربعة : « القرآن الكريم » المنزل على نبينا محمد ﷺ ، و « التوراة » المنزلة على نبي الله موسى عليه السلام ، و « الزبور » المنزل على نبي الله داود عليه السلام ، و « الإنجيل » المنزل على عبد الله ورسوله عيسى عليه السلام . وأن « القرآن الكريم » أعظم هذه الكتب والمهيمن عليها والثاسخ لجميع شرائعها وأحكامها وذلك للأدلة العقلية السمعية ، والأدلة العقلية الآتية :

الأدلة العقلية :

- 1 - أمر الله تعالى بالإيمان بها في قوله : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِإِذْنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَأَلْكَتِهَا الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ. وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [النساء : 136] .
- 2 - إخباره - تعالى - عنها في قوله : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿ من قَبْلُ هَذِهِ لَتَأْتِيَ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ ﴾ [آل عمران] . وفي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة : 48] . وفي قوله جلَّ قدرته : ﴿ وَمَا كُنَّا بِدَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [النساء : 163] . وفي قوله : ﴿ وَإِنَّمَا لَنَزَّلَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿ وَإِنَّهُ لَكُنْى زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء] . وفي قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَكُنْى السُّحُفِ الْأَوَّلَى ﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ [الأعلى] .
- 3 - إخبار الرسول ﷺ بذلك في أحاديث كثيرة ، منها قوله عليه السلام : « إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أُوتِيَ أَهْلُ « التَّوْرَةِ » « التَّوْرَةَ » فَعْمَلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ « الْإِنْجِيلِ » « الْإِنْجِيلَ » فَعْمَلُوا بِهِ حَتَّى صَلَبَتِ الْعَصْرُ ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أُوتِيْتُمْ « الْقُرْآنَ » فَعْمَلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَأَعْطِيْتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ : أَقُلْ مَتَى عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا ؟ قَالَ اللَّهُ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مَنْ حَكَمَ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : هُوَ فَضَّلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءٍ » (1) . وفي قوله عليه السلام : « خَفَّفَ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقُرْآنَ (الْقِرَاءَةُ) فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَوَائِهِ فَنُفِصِلُهَا فَيَقْرَأُ « الْقُرْآنَ » (التَّوْرَةَ أَوْ الزَّبُورَ) قَبْلَ أَنْ تُسْرَخَ دَوَائِيهِ ؛ وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِي بِيَدِي » (2) .

(1) رواه البخاري (146/1) .

(2) رواه البخاري (194/4) .

وفي قوله الطهارة: «لأحسد إلّا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار» ⁽¹⁾. وفي قوله: «تركت فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ» ⁽²⁾. وقوله الطهارة: «لأتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا أمنا بالذي أنزل إلينا وما أنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون» ⁽³⁾.

4 - إيمان الملايين من العلماء والحكماء وأهل الإيمان في كل زمان ومكان واعتقادهم الجازم بأن الله تعالى قد أنزل كتبنا أوحاها إلى رسله، وخيرة الناس من خلقه، وضمنها ما أراد من صفاته وأخبار غيبه، وبيان شرائعه ودينه ووعده ووعيده.

الأدلة العقلية:

- 1 - ضعف الإنسان واحتياجه إلى ربه في إصلاح جسمه وروحه يقتضي إنزال كتب تنصن التشريعات والقوانين المحققة للإنسان كمالاته، وما تتطلبه حياته الأولى والأخرى.
- 2 - لما كان الرسل هم الواسطة بين الله تعالى الخالق وبين عباده المخلوقين، وكان الرسل كخيرهم من البشر يعيشون زمنا ثم يموتون، فلو لم تكن رسالاتهم قد تضمنتها كتب خاصة لكانت تضعف بموتهم، ويبقى الناس بعدهم بلا رسالة ولا واسطة، فيضيع الغرض الأصلي من الوحي والرسالة، فكانت هذه حالا تقتضي إنزال الكتب الإلهية بلا شك ولا ريب.
- 3 - إذا لم يكن الرسول الداعي إلى الله تعالى يحمل كتابا من عند ربه فيه التشريع والهداية والخير؛ سهل على الناس تكذيبه وإنكار رسالته، فكانت هذه حالا تقتضي بانزال الكتب الإلهية، لإقامة الحججة على الناس.

* * *

الفصل السابع: الإيمان بالقرآن الكريم

يؤمن المسلم بأن القرآن الكريم، كتاب الله أنزله على خير خلقه، وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمدا ﷺ، كما أنزل غيره من الكتب على من سبق من الرسل. وأنه نسخ بأحكامه سائر الأحكام في الكتب السماوية السابقة، كما ختم برسالة صاحبه كل رسالة سالفه. وأنه الكتاب الشامل لأعظم تشريع رباني، تكفل منزله لمن أخذ به أن يسعد في الحياتين، وتوعد من أعرض عنه فلم يأخذ به بالشقاوة في الدارين ⁽⁴⁾، وأنه الكتاب الوحيد الذي ضمن الله سلامته

(2) رواه الحاكم في المستدرک (93/1) وهو صحيح ورواه مالك بلاغا.

(4) أخذنا من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَّبَعْ هَذَا فَلَا يَضِلُّ..﴾ الآية.

(1) رواه البخاري (189/9).

(3) رواه البخاري (237/3).

من النقص والزيادة ، ومن التبديل والتغيير ، وبقائه حتى يرفعه إليه عند آخر أجل هذه الحياة .
وذلك للأدلة العقلية والعقلية التالية :

الأدلة العقلية :

1 - إخباره تعالى بذلك في قوله : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : 1] . وفي قوله : ﴿ تَحَنَّنْ غَفُورٌ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْغَفُورِينَ بِمَا أَرْحَمْتَ إِلَيْكَ هَذَا الْفُرْقَانَ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ ﴾ [يوسف : 3] . وفي قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَافِينَ حَصِيمًا ﴾ [النساء : 105] . وفي قوله : ﴿ بِنَاهَلِ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُمْ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة : 4] . وفي قوله : ﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ هَذَا فَلَا يُضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿٢﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴿٣﴾ وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾ [طه : 1] . وفي قوله ﷻ : ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْغُطَّلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : 1] . وفي قوله سبحانه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَكُونُونَ ﴾ [الحجر : 9] .

2 - إخبار رسول الله ﷺ في قوله : « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ » (2) . وفي قوله : « خَيْرَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ » (3) . وقوله : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاهُ اللَّيْلُ وَأَنَاءُ النَّهَارِ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يَنْفَقُهُ آتَاهُ اللَّيْلُ وَأَنَاءُ النَّهَارِ » (4) . وقوله : « مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (5) . وفي قوله : « لَوْ كَانَ مُوسَى أَوْ عِيسَى حَيًّا لَمْ يَسْعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي » (6) .

3 - إيمان البلايين (7) من المسلمين بأن القرآن كتاب الله ووحيه أوحاه إلى رسوله ، واعتقادهم الجازم بذلك مع تلاوتهم وحفظ أكثرهم له وعملهم بما فيه من شرائع وأحكام .

(1) ضحكاً : ضيقة شديدة . (2) أخرجه أبو داود (10/5) كتاب السنة . والإمام أحمد (131/4) .

(3) أخرجه أبو داود (1452) والترمذي (2907) وابن ماجه (211) وهو حسن .

(4) رواه البخاري (189/9) . (5) رواه مسلم (134/1) كتاب الإيمان .

(6) رواه أبو يعلى بلفظ آخر . (7) جمع بلون وهو ألف ألف ألف .

الأدلة العقلية

1 - اشتمال القرآن الكريم على العلوم المختلفة الآتية ، مع أن صاحبه المنزل عليه أمي لم يقرأ ولم يكتب قط ، ولم يسبق له أن دخل كتاباً ولا مدرسة البتة :

1 - العلوم الكونية . 2 - العلوم التاريخية .

3 - العلوم التشريعية والقانونية . 4 - العلوم الحربية والسياسية .

فاشتماله على هذه العلوم المختلفة دليل قوي على أنه كلام الله تعالى ووحى منه ؛ إذ العقل يحيل صدور هذه العلوم عن أمي لم يقرأ ولم يكتب قط .

2 - تحدى الله منزله الإنسان والجن على الإتيان بمثله بقوله : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء: 88] . كما تحدى فصحاء العرب وبلغاءهم على الإتيان بعشر سور من مثله ، بل بسورة واحدة فعجزوا ولم يستطيعوا .

فكان هذا أكبر دليل وأقوى برهان على أنه كلام الله وليس من كلام البشر في شيء .

3 - اشتماله على أخبار الغيب العديدة ، والتي ظهر بعضها طبق ما أخبر به بلا زيادة ولا نقص ⁽¹⁾ .

4 - ما دام قد أنزل الله ﷻ كتباً أخرى على غير محمد ﷺ كال�ورة على موسى ، والإنجيل على عيسى ﷺ ؛ لم يُنكر أن يكون القرآن قد أنزله الله تعالى ، كما أنزل الكتب السابقة له ؟ . وهل العقل يحيل نزول القرآن أو ينعمه ؟ لا . بل العقل يحتم نزوله ويوجهه .

5 - قد نبهت تنبؤاته فكانت وفق ما تنبأ به تماماً ، كما قد نبهت أخباره فكانت طبق ما قصه وأخبر به سواء بسواء ، كما جربت أحكامه وشرائعه وقوانينه فحققت كل ما أريد منها من أمين وعزة وكرامة ⁽²⁾ ، وعلم وعرفان ، يشهد بذلك تاريخ دولة الراشدين رضوان الله عليهم . وأي دليل يطلب بعد هذا على كون القرآن كلام الله ووحيه أنزله على خير خلقه وحاتم أنبيائه ورسله ؟ .

* * *

(1) من ذلك : إخباره بأن الزوم ستغلب الفرس في بضع سنين ، وكانت يومئذ مغلوقة للفرس مهزومة أمامها ، ولم تمض بضع سنين حتى غلبت الزوم فارس . قال تعالى : ﴿ الْتَمَّتِ الزُّومُ ﴾ في أدنى الأرض وهم يرتب بعيد عليهم مَسْغُوبُونَ ﴿ ﴾ في بضع مِائَتَيْكَ ﴿ [الزوم : 4 - 1] .

(2) مصداق ذلك : ما حدث في المملكة العربية السعودية فقد اختل الأمن في أرض الحجاز وعيثت الفوضى وكثر السلب والنهب حتى أصبح الحاج لا يأمن على ماله ولا على نفسه ، وما إن أعلن عن دولة القرآن حتى عم البلاد أمن شامل لم تر مثله منذ أن كانت دولة الراشدين ﷺ .

يُؤْمِنُ الْمُسْلِمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اصْطَفَى مِنَ النَّاسِ رُسُلًا وَأَوْحَى إِلَيْهِمْ بِشَرْعِهِ وَعَهْدَ إِلَيْهِمْ
بِإِبْلَائِهِمْ لِقِطْعِ حُجَّةِ النَّاسِ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَرْسَلَهُمُ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدَهُمُ بِالْمُعْجَزَاتِ ، اِبْتَدَأَهُمُ
بِنَبِيِّهِ نُوْحٍ وَخَتَمَهُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ .

وَأَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا يَشْرُونَ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ فَيُكَلِّفُونَ وَيُشْرِبُونَ ، وَيَمْرُسُونَ وَيَصْحُونَ ، وَيَنْسُونَ وَيَذْكُرُونَ ، وَيَعْتَوُونَ وَيَحْيُونَ ، فَهُمْ أَكْمَلُ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَأَضْلَهُمْ بَادِئُ اسْتِنَاءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِيْمَانُ عَبْدٍ إِلَّا بِالْإِيْمَانِ بِهِمْ جَمِيعًا ، جَمَلَةٌ وَتَفْصِيلًا ؛ وَذَلِكَ لِلدَّالَّةِ النَّفْلِيَّةِ وَالْعَقَائِدِ الْآيَةِ :

١ - إِبْرَاهِيمَ تَعَالَى عَنْ رَسُولِهِ ، وَعَنْ بَعْثَتَهُمْ وَرَسُولَانَهُمْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رُسُلًا أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ ﴾ [التَّحْقِيقُ : 36] . وفي قوله : ﴿ اللَّهُ يَصْطَلِي مِنْكُمْ أَلْفَ مِائَةٍ رُسُلًا وَمِنْ أَنْبَاءِ إِبْرَاهِيمَ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الْحَجَّ : 75] . وفي قوله : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالذِّكْرِ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَيَعْسَى وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَحِزْقُونَ وَسُلَيْمَانَ وَدَاوُدَ زُكْرًا ﴾ [رُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [رُسُلًا مُبْتَلِينَ وَمُنْذِرِينَ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا] [الْآيَةُ : 25] . وفي قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَا نُوحًا بِالْأَيْنِيتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُ الْكِتَابَ وَالْعِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ : 83] . وفي قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِذْهُمْ لَيْكُوتٌ أَنْظَمَامٌ وَيَسْئَلُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ [الْفَرَقَانُ : 20] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى بَشْعًا مَائِدَةً يَنْتَظِرُ فَسَخَّرَ بِحَبِيبِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ جَاءَهُمْ ﴾ [الْإِسْرَاءُ : 101] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [يَسْأَلُ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا] [الْأَحْزَابُ : ١٠] .

2 - إخبار الرسول ﷺ عن نفسه وعن إخوانه من الأنبياء والمرسلين في قوله : « مَا بَعَثَ اللَّهُ

من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذّاب» ⁽¹⁾ المسيح الدّجّال . وفي قوله : « لا تفاضلوا بين الأنبياء » ⁽²⁾ . وفي قوله لما سأله أبو ذر عن عدد الأنبياء والمرسلين منهم فقال : « مائة وعشرون ألفاً والمرسلون منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر » ⁽³⁾ ، وفي قوله : « والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعته إلا أن يتبعني » ⁽⁴⁾ . وفي قوله : « ذاك إبراهيم » لما قيل له : يا خير البرية ؛ تواضعاً منه ﷺ . وفي قوله : « ما كان لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متى » ⁽⁵⁾ ، وفي إخباره ﷺ عنهم ليلة الإسراء إذ جمعوا له هناك بيت المقدس وصلى بهم إماماً لهم ، كما أنه وجد في السموات يحيى وعيسى ويوسف ، وإدريس وهارون ، وموسى وإبراهيم ، وأخبر عنهم وعما شاهدته من حالهم .

وفي قوله : « وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » ⁽⁶⁾ .

3 - إيمان بالابن من البشر من المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب من يهود ونصارى يرسل الله وتصديقهم الجازم يرسلانهم واعتقادهم كمالهم واصطفاء الله لهم .

الأدلة العقلية :

1 - ربوبية ورحمته تعالى ، تقتضيان إرسال رسل منه إلى خلقه ليُعرفهم ربهم ، ويرشدوهم إلى ما فيه كمالهم الإنساني ، وسعادتهم في الحياتين الأولى والثانية .

2 - كونه تعالى خالق الخلق لعبادته ، إذ قال ﷻ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذّاريا : 56] فهذا يقتضي اصطفاة الرسل وإرسالهم ليعلموا العباد كيف يعبدونه تعالى ويطيعونه ، إذ تلك هي المهمة التي خلقهم من أجلها .

3 - إن كون الثواب والعقاب مرتبين على آثار الطاعة والمعصية في النفس بالتطهير والتدسية أمر يقتضي إرسال الرسل ، وبعثة الأنبياء ، ولأن يقول الثامن يوم القيامة : إنا كنا ربنا لم نعرف وجه طاعتك حتى نطيعك ، ولم نعرف وجه معصيتك حتى نتجنبها ، ولا ظلم اليوم عندك ، فلا تعذبنا .. فتكون لهم الحجة على الله تعالى . فكانت هذه حالاً اقتضت بعثة الرسل لقطع الحجة على الخلق ، قال تعالى : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِيَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء : 165] .

(1) رواه البخاري (148/9) وذكر في فتح الباري (389/13) كتاب التوحيد .

(2) رواه البخاري (194/4) وسلم كتاب الفضائل (42) . (3) هذا بعض حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه .

(4) رواه الإمام أحمد في مسنده (387/3) ومجمع الزوائد (173/1) ، (262/8) .

(5) رواه أحمد وهو في الصحيحين عن أبي هريرة . (6) صحيح البخاري (74/3) .

الفصل التاسع : الإيمان برسالة محمد ﷺ

يؤمن المسلم بأن النبي الأمي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العربي المنحدر من ضلب إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام ؛ هو عبد الله ورسوله أرسله إلى كافة الناس أحمرهم وأبيضهم ، وختم نبوته النبوات ، وبرسالته الرسالات ، فلا نبي بعده ولا رسول ، أيده بالمعجزات ، وفضله على سائر الأنبياء ، كما فضل أمته على سائر الأمم .. فرض محبته وأوجب طاعته ، وألزم متابعتة ، وخصه بخصائص لم تكن لأحد سواه ، منها : الوسيلة ، والكوثر ، والحوض ، والمقام المحمود ، وذلك للأدلة النقلية والعقلية الآتية :

الأدلة العقلية :

- 1 - شهادته تعالى وشهادته ملائكته له عليه السلام بالوحي في قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ۚ وَاللَّهُ يَكُونُ شَهِيدًا ۚ ﴾ [النساء : 166] .
- 2 - إخباره تعالى عن عموم رسالته ، وختم نبوته ، ووجوب طاعته ومحبته ، وكونه خاتم النبيين في قوله جلّت قدرته : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُمُ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمَنُوا حَتَّىٰ لَكُمْ ﴾ [النساء : 170] . وفي قوله : ﴿ يَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ قُرْآنٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة : 19] . وفي قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : 107] . وفي قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة : 2] . وفي قوله تبارك وتعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [النسخ : 29] . وفي قوله : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : 1] . وفي قوله : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب : 40] . وفي قوله : ﴿ أَقْدَرْتَ السَّاعَةَ وَأَسْقَطْتَ الْقَعَمْرُ ﴾ [القمر : 1] . وفي قوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر : 1] . وفي قوله : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَىٰ ﴾ [الضحى : 5] . وفي قوله : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : 79] . وفي قوله سبحانه : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء : 59] . وفي قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانِ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِنَاؤُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْرَبَتْكُمْ وَبُحَارٌ خَشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْفِكَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [الثوبة : 24] . وفي قوله : ﴿ كُنتُمْ

خَبَرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴿ آل عمران : 110 ﴾ . وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَكَانَ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : 143] . وقوله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : 31] .

3 - إخباره ﷺ عن نبوته وختم النبوات بها وعن وجوب طاعته وعموم رسالته في قوله ﷺ : « أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ » (1) وفي قوله : « إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنْ أَدَمُ جُنْدَلٌ فِي طِينَتِهِ » (2) . وفي قوله : « مِثْلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَجَمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ وَاحِدَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطْلُفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ هَلَّا وَضَعْتُ هَذِهِ اللَّبَنَةَ ؟ فَأَنَا اللَّبَنَةُ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ » (3) . وفي قوله : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » (4) . وقوله : « كُلُّكُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أُنِيَ » قالوا : وَمَنْ يَأْتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أُنِيَ » (5) . وفي قوله : « إِنَّ الرِّسَالَهَ وَالتَّبَوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيٍّ » (6) . وفي قوله : « فَضَلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ : أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً ، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ » (7) . وقوله : « مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي » (8) . وقوله : « إِنَّ الْجَنَّةَ حُرِّمَتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَحُرِّمَتْ عَلَى الْأُمَمِ حَتَّى تَدْخُلَهَا أُمَّتِي » (9) . وقوله : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ الْأَنْبِيَاءِ وَخَطِيئِهِمْ وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ وَلَا فَخْرَ » (10) . وقوله ﷺ : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ » (11) .

4 - شهادة التوراة والإنجيل ببعته ﷺ وبرسالته ونبوته ، وتبشيره كل من موسى وعيسى به ﷺ ،

(1) رواه البخاري (37/4) ، 39 ، 52 ، 81 ، ورواه مسلم (1400/3) كتاب الجهاد والسير .

(2) رواه الإمام أحمد (127/4) ، وابن حبان (106/8) .

(3) رواه البخاري (226/4) ورواه مسلم (1790/4) ، 1791 كتاب الفضائل . (4) رواه البخاري (10/1) .

(5) ورد في كتاب الشفا للقاضي عياض (19/2) بلفظ « كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى » كذلك نفس اللفظ في رياض الصالحين (ص 87) .

(6) رواه الترمذي (462/4) وقال : هذا حديث حسن صحيح . ورواه الإمام أحمد (267/3) .

(7) رواه مسلم (271/1) كتاب المساجد ومواضع الصلاة . ورواه الترمذي (104/4) وقال : هذا حسن صحيح .

(8) رواه البخاري (77/9) . (9) رواه الدارقطني وله طرق تجعله حسنا .

(10) رواه الترمذي في جامعه ، وابن ماجه في صحيحه ، والإمام أحمد في مسنده .

(11) رواه مسلم (1782/4) كتاب الفضائل .

قَالَ تَعَالَى فِيهَا حِكَاةٌ عَنْ عِيسَى : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَنْبِئُ إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْوَرَيْنِ وَمَنْبِئًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [الشُّعَرَاءُ : 6] . وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأَخْيَرَ الَّذِي بَعَدَ مِنْهُمْ مِنْ نَبِيِّيْنَ أَتُوبُ إِلَيْهِمْ إِنَّهُنَّ قَوْمٌ فَاسِقُونَ ﴾ [التَّوْبَةُ : 36] . وقال ﷺ : « يَأْمُرُهُمْ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ » [الأعراف : 157] .

وجاء في الثَّوْرَةِ : « سوفَ أُقيمُ لهمَ نبياَ مثلكَ منَ بينِ إخوانهم ، وأجعلُ كلامي في فيه ، ويكلّمهم بكلِّ شيءٍ أمره به ، ومن لم يطقَ كلامه الَّذي يتكلّم به باسمي فأنا أكونُ المنتقمُ منَ ذلكَ » .

فهذه البشارةُ الثَّابِتَةُ في الثَّوْرَةِ اليومَ تشهدُ بِشَوَّةِ نَبِيِّنا ﷺ ، ورسالته ووجوبِ اتّباعه ، ولزوم طاعته ، وهي حجةٌ على اليهود ، وإنْ تأوّلوها وجحدوها ، فقوله تعالى : « سوفَ أُقيمُ لهمَ نبياَ » ، يشهدُ بلا شكٍّ لنبوِّته ورسالته ﷺ ، إذ المخاطبُ هنا هو موسى ﷺ ، وهو نبيُّ ورسولٌ ، ومن كان مثله فهو نبيُّ ورسولٌ ، وقوله : « منَ بينِ إخوانهم » صريحٌ في أنّه محمّدٌ ﷺ ، وقوله : « وأجعلُ كلامي في فيه » ، لا ينطبقُ إلّا على نبيِّنا محمّدٍ ﷺ ، لأنّه هو الَّذي يقرأ كلامَ الله ويحفظه وهو القرآنُ الكريمُ ، وقوله : « يكلّمهم بكلِّ شيءٍ » شاهدٌ كذلك ، إذ النبيُّ ﷺ تكلّم بغيبٍ لم يتكلّم به نبيٌّ سواه ، إذ أخبرَ ببعضَ ما كان وما يكونُ إلى يومِ القيامةِ . وجاء في الثَّوْرَةِ ما نصّه : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وَحَرًّا لِلْأُمِّيِّينَ ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي ، سَمِعْتَكَ الْمُتَوَكِّلَ ، لَيْسَ بَفُظٍ وَلَا غَلِيظٍ ، وَلَا صَخَّابٍ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَلَا يَدْفَعُ الشَّيْئَةَ بِالشَّيْئَةِ ، وَلَكِنْ يَعْفو وَيَصْفَحُ وَيَغْفِرُ ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يَقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعُوجَاءَ ، بَأَنْ يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَيَفْتَحَ بِهِ أَعْيُنًا عَمِيًّا ، وَأَذَانًا صَمًّا ، وَقُلُوبًا غَلَمًا » (1) . وجاءَ فيها أيضًا : « هم أغاروني بغيرِ الله ، وأغضبوني بمعبوداتهم الباطلة ، وأنا أغيرهم بغيرِ شعبٍ ، وبشعبٍ جاهلٍ أغضبهم » .

فقوله : « وبشعبٍ جاهلٍ » صريحٌ في أنّه الشعبُ العربيُّ ، إذ هو الشعبُ الجاهلُ قبلُ بعثته ﷺ ، حتّى إنَّ اليهودَ كانوا يسمّونَ العربَ بالأُمِّيِّينَ ، كما جاءَ فيها كذلكَ قوله : « فلا يزولُ القضيْبُ منَ يهودًا ، والمديثُ منَ فخذِهِ حتّى يجيءَ الَّذي لَهُ الكُلُّ وإِنَّمَا تنتظرُ الأُممُ » فمنَ ذا الَّذي انتظرته الأُممُ سوى نبيِّنا محمّدٍ ﷺ ، ولا سيّما اليهودَ فقد كانوا أكثرَ النَّاسِ انتظارًا له ،

(1) أخرجه البخاري ، وورد في المعجم الكبير للطبراني (312/11) رقم (11841) .

باعتراقاتهم الصريحة، ولكن الحسد هو الذي حرّمهم الإيمان به وأتباعه ﷺ . قال تعالى : ﴿ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْخِمُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : 89] .

كما جاء في الإنجيل البشائر التالية :

1 - في تلك الأيام جاء يوحنا المعمدان يكرز⁽¹⁾ في برية اليهود قائلاً : « توبُّوا لأنّه قد اقترب ملكوت السموات » ، فقوله : قد اقترب ملكوت السموات إشارة إلى محمّد ﷺ ، كما هو بشارة بقرب بعثته إذ هو الذي ملك وحكم بقانون السماء .

2 - قدّم لهم مثلاً آخر قائلاً : « يشبه ملكوت السموات حبة خردل أخذها إنسان وزرعها في حقله ، وهي أصغر جميع البذور ، ولكن متى نمت فهي أكبر البقول » ، فهذه العبارة في الإنجيل هي عين ما ذكره تعالى في القرآن الكريم ، إذ قال تعالى : ﴿ وَمَثَلُ فِي الْإِنْجِيلِ كَرْيَ أَخْرَجَ شَرْبَتَهُ فَأَزْرَعَهُ فَأَسْقَطَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزَّعَّاعَ لِيَعْبَثَ بِهِمُ الْكُفَّارُ ﴾ [الفتح : 29] . المراد من ذلك : محمّد ﷺ وأصحابه .

3 - « أنطلق لأنّي إن لم أنطلق لم يأتيكم (البارقليط)⁽²⁾ ، فأما إن انطلقت أرسلته إليكم ، فإذا جاء ذاك يوتخ العالم على خطيئته » . أليست هذه الجملة من الإنجيل صريحة في التبشير بمحمّد ﷺ ، من هو (البارقليط) إن لم يكن محمّداً ؟ . ومن هو الذي ويخ العالم على خطيئته سواء ؟! . إذ هو الذي بعث والعالم يسبح في بحور الفساد والشرور ، والوثنية ضاربة أطنابها حتى في أهل الكتاب ؟ . ومن هو الذي جاء بعد رفع عيسى يدعوه إلى الله رب السموات والأرض غير محمّد ﷺ ؟ .

الأدلة العقلية :

1 - ما المانع من أن يرسل الله محمّداً رسولاً ، وقد أرسل من قبله مئات المرسلين وبعث آلاف الأنبياء ؟

وإذا كان لا مانع من ذلك عقلاً ولا شرعاً ، فبأي وجه تنكر رسالته وتكفر بنبوته ﷺ إلى عموم الناس ؟

2 - الظروف التي اكتشفت بعثته عليه الصلاة والسلام كانت تتطلب رسالة سماوية ورسولاً

(1) وعظ ونادى مبشراً بنبوة نبي ، واللغة (سريانية) .

(2) ترجمتها من اليونانية إلى العربية : بالذي له حمد كثير وهو يوافق معنى « محمّد » أو أحمد .

يجدّد للبشرية عهد معرفتها بخالقها ﷻ .

3 - انتشار الإسلام بسرعة في أنحاء العالم ، وأقطار شتى في أنحاء المعمورة ، وقبول الناس له وإيمانه على غيره من الأديان ، دليل على صدق نبوته ﷺ .

4 - صحة المبادئ التي جاء بها ﷺ وصدقها وصلاحتها ، وظهور نتائجها طيبة مباركة تشهد أنّها من عند الله تعالى ، وأنّ صاحبها رسول الله ونبيّه .

5 - ما ظهر على يديه ﷺ من المعجزات والخواص التي يحيل العقل صدورها على يد غير نبي ورسول .

وهذا طرف من تلك المعجزات ، كما هي ثابتة في الحديث الصحيح الأشبه بالواتر الذي لا يكذب إلا ضعيف العقل أو فاقده :

1 - انشقاق القمر ⁽¹⁾ له ﷺ ، فقد طلب الوليد بن المغيرة وغيره من كفار قريش آية -

معجزة - منه ﷺ تدل على صدقه في دعوى النبوة والرسالة ، فانشقّق له القمر فرقتين : فرقة فوق الجبل وفرقة دونه ، فقال لهم النبي عليه الصلاة والسلام : « اشهدوا » قال بعضهم : رأيت القمر بين فرجتي الجبل - جبل أبي قبيس - وقد سألت قريش أهل بلاد أخرى ، هل شاهدوا انشقاق القمر ؟ فأحبروا به كما رأوه ، ونزل قول الله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ السَّاعَةَ أَتَشَقُّ الْقَمَرَ ۖ وَإِنْ يَرْوَا عَنْكَ يَعْزُبُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتَبٌ ۚ ﴾ وكذبوا وأتبعوا أهواءهم ﴿ [القمر] .

2 - أصبحت عين قتادة يوم « أحد » حثى وقعت على وجنته فردّها الرسول ﷺ فكانت أحسن منها قبل .

3 - رمدت عينا علي بن أبي طالب عليه السلام يوم « خيبر » فنفت فيهما رسول الله - عليه أفضل الصلاة والسلام - فبرئتا كأن لم يكن بهما شيء أبداً .

4 - انكسرت ساق ابن الحكم يوم « بدر » فنفت عليها ﷺ فبرئ لوقت ولم يحصل له ألم قط .

5 - نطق الشجر له ﷺ ، فقد دنا منه أعرابي ، فقال له : « يا أعرابي أين تريد ؟ » قال :

إلى أهلي . قال : « هل لك إلى خير ؟ » فقال : وما هو ؟ . قال : « تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله » . فقال الأعرابي : من يشهد لك على ما تقول ؟ .

فقال له ﷺ : « هذه الشجرة » - يشير إلى شجرة بشاطي الوادي - فأقبلت تمخّذ الأرض حتى قامت بين يديه ، فاستشهدها ثلاثاً فشهدت كما قال عليه الصلاة والسلام ⁽²⁾ .

(1) أحاديث انشقاق القمر ثابتة في الصحيحين .

(2) سنن الدارمي المقدمة (4/1) .

6 - حينئذ جذع الخُلَّة (1) لَهُ ﷺ وبكاؤه بصوت سمعه من في مسجده ﷺ قاطبة ، وذلك لما فارقه ﷺ بعدما كَانَ يخطب عليه كمنبر لَهُ ، ولما صُنِعَ لَهُ المنبر وترك الصعود عليه بكى حينئذ وشوقاً إليه ﷺ ، فقد سَمِعَ لَهُ صوت كصوت العشار (2) ولم يسكت حتى جاءهُ الرسول عليه الصَّلَاة والسلام ، ووضع يده الشريفَة عليه فسكت .

7 - دعاؤه ﷺ على كسرى بتمزيق ملكه فتمزق .

8 - دعاؤه عليه الصَّلَاة والسلام لابن عباس بالثَّقَفِ في الدين ، فكان عبد الله بن عباس حبر هذه الأمة .

9 - تكثير الطعام بدعائه ﷺ ، فقد أكل من مُدِّي شعير فقط أكثر من ثمانين رجلاً .

10 - تكثير الماء بدعائه ﷺ ، فقد عطش الناس يوم الحديبية ورسول الله - عليه أزكى السلام - بين يديه ركوة ماء يتوضأ منها وأقبل الناس نحوه ، وقالوا : ليس عندنا إلا ما في ركوتك ، فوضع ﷺ يده في الركوة ، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون ، فشرَب القوم وتوضأوا ، وكانوا ألفاً وخمسمائة نفر .

11 - الإسراء والمعراج من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى إلى السموات العلى إلى سدرة المنتهى ، وعاد إلى فراشه ولم يبرُد .

12 - القرآن الكريم ، الكتاب الذي فيه نبأ من قبلنا وخبر من بعدنا وحكم ما بيننا ، وفيه الهدى والثور ، فهو معجزة العظمى وآية نبوته الخالدة والباقية على مر الأيام وكل العصور ليظل به الدليل قائماً على صدق نبوته عليه الصَّلَاة والسلام ، والحجة ثابتة على الخلق إلى أن يرث الله الأرض . فالقرآن العظيم من أعظم ما أُوتِيَ نبينا ﷺ من المعجرات ، ومن أكبر ما أُوتِيَ من البينات . وفيه يقول : « ما من الأنبياء نبي إلا وقد أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة » (3) .

* * *

الفصل العاشر : الإيمان باليوم الآخر

يؤمن المسلم بأن لهذه الحياة الدنيا ساعة أخيرة تنتهي فيها ، ويوماً آخرًا ليس بعده من يوم ، ثم تأتي الحياة الثانية ، واليوم الآخر للدار الآخرة ، فيبعث الله سبحانه الخلائق بعثاً ، ويحشرهم إليه

(1) رواية حينئذ جذع الخُلَّة في الصحيحين .

(2) العشار : الثور الذي مضى على حملها عشرة أشهر .

(3) أغلب هذه المعجرات ثابت في الصحيحين وما لم يكن في الصحيحين فهو في كتب الشُّعْبَة الصحيحة .

جميعاً ليحاسبهم فيجزى الأبرار بالنعيم المقيم في الجنة ، ويجزي الفجار بالعذاب المهين في النار .

وأنته يسبق هذا أشراف الساعة وأماراتها ، كخروج المسيح الدجال ، وأجوج ومأجوج ، ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدابة ، وطلوع الشمس من مغربها .. وغير ذلك من الآيات ، ثم ينفخ في الصور نفخة الفناء والضيق ، ثم نفخة البعث والنشور والقيام لزب العالمين ، ثم تعطى الكتب ، فمن أخذ كتابه يمينه ، ومن أخذ كتابه بشماله ، ويوضع الميزان ، ويجري الحساب ، وينصب الصراط ، وينتهي الموقف الأعظم باستقرار أهل الجنة في الجنة ، وأهل النار في النار ، وذلك للأدلة العقلية والعقلية التالية :

الأدلة العقلية :

1 - إخباره تعالى عن ذلك في قوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَالَ ﴾ [١] وَبَنَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ [الرحمن] . وفي قوله : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِشَيْءٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَئِينَ وَمَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ [٢] كُلُّ نَفْسٍ دَائِمَةٌ أَلَمُوتٍ وَتَلَوْنَهُ بِالْأَشْرَ وَالْحَرِ فَتَنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ [الأنبياء] . وفي قوله : ﴿ رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْطُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُعْطِيَ ثُمَّ لَنُنَبِّئَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [التائين : ٦] . وفي قوله : ﴿ أَلَا يَطْرُقُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴾ [يوم عظيم] . يَوْمَ يَوْمُ النَّاسِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [المطففين : ٦] . وفي قوله : ﴿ وَنُنَبِّذُ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَبَّ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْخَنَةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ [الشورى : ٦] . وفي قوله : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [وأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفُسَهَا] وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا [يومئذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا] بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا [يومئذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَنْفُسًا يُرْجَعُونَ] أَعْمَلْتُمْ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ [وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ] [الزلزلة : ٦] . وفي قوله لا إله إلا هو : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْثًا أَوْ بَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ مَا يَتَوَقَّعُونَ رَبُّكَ لَا يَنْفَعُ عَنْهَا إِشْرَافُ لَوْ تَكُنَّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ أَعْيُنِهِمْ خَيْرًا [الأنعام : ١٥٨] . وفي قوله : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنْ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ [النمل : ٨٢] . وفي قوله : ﴿ حَقَّقْ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ ﴾ [يسئلون] وَاقْتَرَبَ الْعَذَابُ الْحَقُّ فَلَئِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَصْبَرُوا الَّذِينَ كَفَرُوا [الأنبياء : ٦] . وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِيدُونَ ﴾ [وقالوا أَلَيْهَئِذَا خَيْرٌ أَوْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ

(١) الحدث : الارتفاع من الأرض ، ويسئلون : يسرعون النزول معه . (٢) يضجون فرحا وضحكا .

حَصِينُونَ ﴿٣٠﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ ﴿٣١﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ
مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَمْشُونَ ﴿٣٢﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ لَيْسَاعَةً فَلَا تَمْتَرْتُمْ بِهَا ﴿٣٣﴾ [الأنعام : ٣٠-٣٣] . وقوله سبحانه :
﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَبَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا
هُمْ فِيهَا بِظُرُورٍ ﴾ ﴿٣٤﴾ وَأَنْشَرَفَتِ الْأَرْضُ بِبُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجَاءَ بِالْيَقِينِ وَالشُّهَدَاءُ وَفُصِّلَ
بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٣٥﴾ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ [الأنعام : ٣٤-٣٦] .
وفي قوله ﴿ : ﴾ ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ
حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ آتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنعام : ٤٧] . وفي قوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا نَفِخَ
فِي الصُّورِ نَفْثَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ﴿٣٧﴾ وَجَلَّتِ الْأَرْضُ رَدًّا فَكَانَتْ دُكَّةً وَاحِدَةً ﴿٣٨﴾ يَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿٣٩﴾ وَانْشَقَّتِ
السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَاهِبَةً ﴿٤٠﴾ وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى أَزْوَاجٍ مُتَوَلِّاتٍ عُرُشٍ رَازِكَةٍ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مُنْجِبَةً ﴿٤١﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ
لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴿٤٢﴾ فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْدَهُ بِإِيمَانِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ (١) أَقْرَبُوا كَيْدِيَّةً ﴿٤٣﴾ إِنْ لَكُنْتُمْ أَنْفَ مَلَائِكَةٍ
جَسَادِيَّةٍ ﴿٤٤﴾ فَهَوَىٰ فِي عِصْوَةِ رَاسِيهِ ﴿٤٥﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٤٦﴾ فَطُوفُهَا دَائِمٌ ﴿٤٧﴾ كَلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا
أَنْزَلْنَا فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٤٨﴾ وَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْدَهُ بِإِيمَانِهِ فَيَقُولُ بَلَيْتُ لِرَبِّي لَرَأَيْتُ كَيْدِيَّةً ﴿٤٩﴾ وَلَوْ أَدْرَا مَا
جَسَادِيَّةٍ ﴿٥٠﴾ بَلَيْتُهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴿٥١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي ﴿٥٢﴾ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٥٣﴾ خُدُوْهُ فَعَلُوْهُ ﴿٥٤﴾ ثُمَّ
الْحَجِمْ سُلُوْهُ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوْهُ ﴿٥٦﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ إِلَّا اللَّهَ الْعَظِيمَ ﴿٥٧﴾ وَلَا يَخْشَى
عَلَىٰ طَعَامِ الْيَسْكِينِ ﴿٥٨﴾ [الحاقة : ١] . وفي قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْضَرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينُ لَنُحْضِرُنَّهُمْ
حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثَاً ﴾ ﴿٥٩﴾ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبَءًا أَشَدَّ عَلَى الْآخِزِينَ عَيْنًا ﴿٦٠﴾ ثُمَّ لَنَنْحِقَنَّ الْأَعْمَىٰ بِالدِّينِ هُمْ
أَوَّلَىٰ بِمَا صَيَلُوا ﴿٦١﴾ وَلَئِنْ تَسْتَكْبِرُوا إِلَّآ إِرَادَتُنَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴿٦٢﴾ ثُمَّ نَسْفِى الَّذِيْنَ أَتَقَرُّوا وَنَذَرُ
الظَّالِمِيْنَ فِيهَا جِثَاً (٢) ﴿ [عريم : ١] .

2 - إخباره ﷺ في قوله : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُوتَ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ
مَكَانَهُ » (٣) . وفي قوله : « إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ : خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ ،
وْخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ ، وَخَسْفٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَالذُّخَانُ ، وَالذُّجَالُ ، وَدَاثَةُ الْأَرْضِ ، وَيَأْجُوجُ
وَمَاجُوجُ ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ (٤) عَدْنٍ تَرْحَلُ النَّاسُ ، وَنَزُولُ
عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ » (٥) . وفي قوله : « يَخْرُجُ الذُّجَالُ فِي آتَمِي فَيَمُكُّ أَرْبَعِينَ ، فَيَعُثُّ اللَّهُ عِيسَى
ابْنَ مَرْيَمَ كَأَنَّهُ عُرْوَةٌ بَنَ مَسْعُودٍ فَيَطْلُبُهُ فَيَهْلِكُهُ ، ثُمَّ يَمُكُّ النَّاسُ سَبْعَ سِنِينَ لَيْسَ بَيْنَ اثْنَيْنِ

(١) خُلُودًا .

(٢) بَارِكِينَ عَلَى رُكْبِهِمْ لَشِدَّةِ الْهَوْلِ .

(٣) رواه البخاري (73/9) . ورواه مسلم (2231/4) كتاب الفتن .

(٤) مِنْ أَضْغَى عَدْنٍ . (٥) رواه مسلم (2236/4) كتاب الفتن وأَشْرَاطُ السَّاعَةِ .

عداوة، ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض من في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كبد جبل لدخلت عليه حتى تقبضه، فيبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكرا، فيتمثل لهم الشيطان فيقول: ألا تستحيون؟ فيقولون: فماذا تأمرنا؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان، وهم في ذلك دار رزقهم، حسن عيشهم، ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصعق ليثا⁽¹⁾ ورفع ليثا، وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله⁽²⁾. قال: فيصعق ويصعق الناس، ثم ينزل الله مطرا كأنه الطل، فتنبث منه أجساد الناس، ثم ينفخ فيه أخرى، فإذا هم قيام ينظرون، ثم يقال: أيها الناس، هلم إلى ربكم، وقفوهم إنهم مسئولون، ثم يقال: أخرجوا بعث النار، فيقال: من كم؟ فيقال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، فذلك يوم يجعل ولدان شيئا وذلك يوم يكشف عن ساق⁽³⁾.

وفي قوله ﷺ: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»⁽⁴⁾. وفي قوله: «ما بين التفختين أربعون» ثم ينزل الله من السماء ماء فينبثون كما ينبث البقل، وليس من الإنسان شيء إلا يلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة⁽⁵⁾. وفي قوله وهو يخطب: «أيها الناس إنكم محشورون إلى ربكم حفاة عراة غرلا، ألا وإن أول الخلق يكسى إبراهيم عليه السلام، ألا وإنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»⁽⁶⁾. وفي قوله: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسده فيما أبلاه»⁽⁷⁾. وفي قوله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لا يظمأ أبدا»⁽⁸⁾. وفي قوله لعائشة رضي الله عنها لما ذكرت النار بكث: «ما ييكيك؟» قالت: ذكرت النار ييكيك، فهل تذكرون أهلكم يوم القيامة؟ فقال «أما في ثلاث مواطن فلا يذكر أحد أحدًا: عند الميزان حتى يعلم أيخف ميزانه أم يثقل؟ وعند تطاير الصحف حتى يعلم أين يقع

(1) الليث: صفحة العتي، أي أمال صفحة عتقه يسمع. (2) بطيئة ويصلحة.

(3) رواه مسلم (2258/4) كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(4) رواه مسلم (2268/4) كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(5) رواه مسلم (2270/4) كتاب الفتن وأشراط الساعة. (6) رواه الإمام أحمد (253/1).

(7) رواه الترمذي (529/4) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(8) رواه البخاري (149/8) ورواه مسلم (1793/4) كتاب الفضائل. وقد ورد كذلك في ابن ماجه (4302) والترمذي (544/4).

كتابه في يمينه أم في شماله أم وراء ظهره؟ وعند الصراط إذا وُضِعَ بين ظهري جهنم حتى يجوز⁽¹⁾. وفي قوله: « لكل نبي دعوة قد دعاها لأمته ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي » .

وفي قوله : « أنا سيّد ولد آدم ولا فخر ، وأنا أول من تشقّق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر ، وأنا أول شافع وأوّل مشفّع ولا فخر ، ولواء الحمد بيدي يوم القيامة ولا فخر »⁽²⁾ . وفي قوله : « من سأل الجنة ثلاث مؤات ، قالت الجنة : اللهم أدخله الجنة ، ومن استجار من النار ثلاث مؤات قالت النار : اللهم أجره من النار »⁽³⁾ .

3 - إيمان الملايين من الأنبياء والمرسلين والحكماء والعلماء والصالحين من عباد الله باليوم الآخر وبكل ما ورد فيه ، وتصديقهم الجازم به .

الأدلة العقلية :

1 - صلاح قدرة الله لإعادة الخلائق بعد فناءهم ، إذ إعادتهم ليست بأصعب من خلقهم وإيجادهم على غير مثال سابق .

2 - ليس هناك ما ينفيه العقل من شأن البعث والجزاء ؛ إذ العقل لا ينفي إلا ما كان من قبيل المستحيل كاجتماع الضدين ، أو التقاء التقيضين . والبعث والجزاء ليسا من ذلك في شيء .

3 - حكمته تعالى الظاهرة في تصرفاته في مخلوقاته ، والبارزة في كل مظهر ومجال من مجالات الحياة ومظاهرها تحيل عدم وجود البعث للخلق بعد موتهم ، وانتهاء أجل الحياة الأولى وجزائهم على أعمالهم من خير وشر .

4 - وجود الحياة الدنيا وما فيها من نعيم وشقاء ، شاهد على وجود حياة أخرى في عالم آخر يوجد فيها من العدل والخير والكمال ، والسعادة والشقاء ما هو أعظم وأفضل بكثير ، بحيث إن هذه الحياة وما فيها من سعادة وشقاء لا تمثل من تلك الحياة إلا ما تمثل صورة قصر من القصور الضخمة ، أو حديق من الحدائق الغناء على قطعة وري صغيرة .

* * *

(1) أخرجه أبو داود (116/5) كتاب السنة بإسناد حسن .

(2) صحيح مسلم كتاب الفضائل (3) .

(3) رواه الترمذي (603/5) وابن ماجه (حديث 4340) .

الفصل الحادي عشر : في عذاب القبر ونيعمه

يؤمن المسلم بأن نعيم القبر وعذابه ، وسؤال الملكين فيه ؛ حق وصدق ، وذلك للأدلة النقلية والعقلية الآتية :

الأدلة النقلية :

1 - إخباره تعالى بذلك في قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأُدْبِرُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ٥٠ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلِيمٍ ٥١ ﴾ [الأحزاب] . وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ ٥٢ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَرَكُنْتُمْ مَا خَوَّلْتُمْ وَكَانَ طُهْرِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ دَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَرْغَبُونَ ٥٣ ﴾ [الأنعام] . وفي قوله : ﴿ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ١٠١ ﴾ [الزمر : 101] . وفي قوله : ﴿ الْكَافِرُ يُعَذِّبُونَ عَلَىٰ عَذَابٍ أُدْعُوا وَوَعِدُوا وَيَوْمَ يُنْفَخُ النَّفْثَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ٥٤ ﴾ [عنقر : 46] . وفي قوله : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الَّيْتِ آمِنُوا بِالْقَوْلِ الَّيْتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِ الْآخِرَةِ وَيُضِلِلِ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلِ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ٥٥ ﴾ [إبراهيم : 27] .

2 - إخبار الرسول ﷺ بذلك في قوله : « إنَّ العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه - وإنه ليسمع قوع نعالهم - أتاه ملكان فيقعدانه ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ - الحديث ﷺ - فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله ، فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة فيراهما جميعاً . وأما المنافق أو الكافر فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول لا أدري ! كنت أقول ما يقول الناس ، فيقال له : لا دريت ولا تليت (1) ويضرب بمطارق من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعه من يليه غير الثقلين (2) » وفي قوله ﷺ : « إذا مات أحدكم غرض عليه مقعدة بالقدرة والعشي فإن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال له : هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة » (3) . وفي قوله ﷺ في دعائه : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن

(1) تليت بمعنى تلوث أي اتبع .

(2) الإنس والجن والحديث رواه البخاري (123/2) .

(3) رواه البخاري (134/8) .

عذاب النار ومن فتنه الحيا والممات ، ومن فتنه المسيح الدجال » (1) . وفي قوله لما مرّ بقبرين فقال : « إنيهما يُعَذَّبَانِ وما يُعَذَّبَانِ في كبير » ثم قال : « بلى ، أما أحدهما فكان يسقى بالنعيم ، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله » (2) .

3 - إيمان البلائين من العلماء والصالحين والمؤمنين من أمّة محمد ﷺ ومن أمّة أخرى سبقَتْ ، بعذاب القبر ونعيمه ، وكلّ ما روي في شأنه .

الأدلة العقلية :

1 - إيمان العباد باللّه وملائكته واليوم الآخر يستلزم إيمانه بعذاب القبر ونعيمه ، وكلّ ما يجري فيه ، إذ الكلّ من الغيب فمن آمن بالبعث لزمه عقلاً الإيمان بالبعث الآخر .
2 - ليس عذاب القبر أو نعيمه ، أو ما يقع فيه من سؤال الملّكين ثمّ ينفيه العقل أو يحيله ، بل العقل السليم يقوّه ويشهد له .

3 - إنّ الثّالث قد يرى الرّؤيا ثمّ يصرّ له فيلذّذ بها ويعمّ بتأثيرها في نفسه ، الأمر الذي يحزن له أو يأسف إنّ هو استيقظ ، كما أنّه قد يرى الرّؤيا ثمّ يكره فيستاء لها ويعتم ، الأمر الذي يجعله يحمد من أيقظه لو أنّ شخصاً أيقظه ، فهذا النّعيم أو العذاب في النّوم يجري على الرّوح حقيقة وتناثر به ، وهو غير محسوس ولا مشاهد لنا ، ولا يُنكره أحد ، فكيف ينكر إذا عذاب القبر أو نعيمه ، وهو نظيره تماماً .

* * *

الفصل الثّاني عشر : الإيمان بالقضاء والقدر

يؤمن المسلم بقضاء اللّه وقدره (3) وحكمته ومشيتيه ، وأنّه لا يقع شيء في الوجود حتّى أفعال العباد الاختيارية إلّا بعد علم اللّه به وتقديره . وأنّه تعالى عدل في قضائه وقدره ، حكيم في تصريفه وتديره . وأنّ حكمته تابعة لمشيئته . ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوّة إلّا به تعالى . وذلك للأدلة الثّقليّة والعقليّة الثّالية :

الأدلة الثّقليّة :

1 - إخباره تعالى عن ذلك في قوله : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : 49] . وقوله

(2) رواه البخاري (65/1) .

(1) رواه البخاري (211/1) .

(3) القضاء : حكم اللّه سبحانه أولاً بوجود الشيء أو عدمه ، والقدر : إيجاد اللّه تعالى الشيء على كيفية خاصّة في وقت خاص ، وقد يطلق كلّ منهما على الآخر .

﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الحجر: 21] . وفي قوله :
 ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ⁽¹⁾ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحديد: 22] . وفي قوله : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: 11] . وقوله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَمْنَهُ لَحْظُهُ ⁽²⁾ فِي عَتِقِهِ ﴾ [الإسراء: 13] . وقوله :
 ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَكُمْ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: 161] .
 وفي قوله : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْغَيْبِ وَالْخَبْرُ وَمَا تُنْقِطُ مِنْ
 دَرَقَةٍ إِلَّا يُعَلِّمُهَا وَلَا حَبَّةَ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَكْتُبُهَا وَلَا يَابِسَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: 59] . وقوله : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير: 29] . وقوله :
 ﴿ إِنَّ الْآيَاتِ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنْكَ الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأشعة: 104] . وفي قوله :
 ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [الكهف: 39] . وفي قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا
 لِنَبْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف: 43] .

2 - إخبار رسول الله ﷺ عن ذلك في قوله : « إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ
 يَوْمًا نَظْفَةً ، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ
 فِيهِ الرُّوحَ ، وَيَوْمَئِذٍ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ : بَكْتَبُ رِزْقِهِ ، وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ
 غَيْرُهُ ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ
 الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا » ⁽³⁾ . وفي قوله ﷺ لعبد
 اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : « يَا غُلَامُ إِنِّي أَعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ : احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ
 تُجَاهَكَ ، إِذَا سَأَلَ فَاسْأَلِ اللَّهَ ، وَإِذَا اسْتَعَنَ فاستعنْ بِاللَّهِ ، واعلمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى
 أَنْ يَنْفَعُوا بَشِيئَةً لَمْ يَنْفَعُوا إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ
 لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، رَفَعْتَ الْأَقْلَامَ ، وَجَعَلْتَ الصُّحُفَ » ⁽⁴⁾ . وفي قوله :
 « إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ : اكْتُبْ ، فَقَالَ : رَبِّ ! وَمَاذَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : اكْتُبْ
 مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ » ⁽⁵⁾ . وفي قوله ﷺ : « احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى ، قَالَ مُوسَى :

(2) طائره : نصيبه من العمل المقدر له .

(1) تخلقها .

(3) رواه مسلم (2036/4) كتاب القدر .

(4) رواه الترمذي (2516) وصححه . احفظ الله : احفظ حدوده ، وراع حقوقه .

(5) رواه الإمام أحمد (317/5) وأبو داود (4700) .

يَا آدَمُ ! أَنْتَ أَبُونَا خَبِيتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ ، فَقَالَ آدَمُ : أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ ، وَخَطَّ لَكَ الثَّوْرَةَ بِيَدِهِ تَلُمْنِي عَلَى أَمْرِ قَدْرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ عَامًا فَحَجَّ (1) آدَمَ مُوسَى (2) . وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ : « أَنْ تَوْمَنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتَوْمَنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » (3) . وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « اْعْمَلُوا فَكُلَّ مِيسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » (4) . وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّ التَّدْرَ لَا يَرُدُّ قَضَاءَ » (5) . وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَةً هِيَ مِنْ كَنْوَزِ الْجَنَّةِ ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (6) . وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ قَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَفَتْ : « قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ » (7) .

3 - إِيْمَانُ مَنَابِتِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ أَتَمَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ عُلَمَاءَ وَحُكَمَاءَ وَصَالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ ، وَحُكْمَتِهِ وَمَشِيتِهِ ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَبَقَ بِهِ عِلْمُهُ ، وَجَزَى بِهِ قَدْرُهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي مَلِكِهِ إِلَّا مَا يَرِيدُ ، وَأَنَّ مَا شَاءَ كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، وَأَنَّ الْقَلَمَ جَزَى بِمَقَادِيرِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ .

الأدلة العقلية :

1 - إِنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ شَيْئًا مِنْ شَأْنِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ، وَالْمَشِيتَةِ ، وَالْحُكْمَةِ ، وَالْإِرَادَةِ ، وَالتَّدْبِيرِ ، بَلْ الْعَقْلُ يُوْجِبُ كُلَّ ذَلِكَ وَيَحْتَمُّهُ ؛ لِمَا لَهُ مِنْ مَظَاهِرٍ بَارِزَةٍ فِي هَذَا الْكَوْنِ .

2 - الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِقُدْرَتِهِ يَسْتَلْزِمُ الْإِيمَانَ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَحُكْمَتِهِ وَمَشِيتِهِ .

3 - إِذَا كَانَ الْمُهَنْدِسُ الْمَعَارِثِيُّ يَرْسُمُ عَلَى وَرَقَةٍ صَغِيرَةٍ رَسْمًا لِقَصْرِ مِنَ الْقُصُورِ ، وَيَحْدُدُّ لَهُ زَمَنَ إِنْجَازِهِ ، ثُمَّ يَعْمَلُ عَلَى بَنَائِهِ ، فَلَا تَنْتَهِي الْمُدَّةُ الَّتِي حَدَّدَهَا حَتَّى يَخْرُجَ الْقَصْرُ مِنَ الْوَرَقَةِ إِلَى حَيْثُ الْوُجُودِ ، وَطَبِيعٌ مَا رَسَمَ عَلَى الْوَرَقَةِ بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ شَيْءٌ - وَإِنْ قُلْ - وَلَا يَزِيدُ ، فَكَيْفَ يُسَكِّرُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْعَالَمِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ ، ثُمَّ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ يَخْرُجُ ذَلِكَ الْمُقَدَّرُ طَبَقَ مَا قَدَّرَهُ فِي كَمِّيَّتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ ، وَزَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، وَمَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ؟!

* * *

- (1) حُجَّةٌ : غَلَبَةُ فِي الْحَقِيقَةِ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ لَوْ مَوْضِي كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْجَنَّةِ كَانَ قَدْ لَامَهُ عَلَى أَمْرِ لَا يَدُّ مِنْ وَقْعِهِ لِمَا قَضَاهُ اللَّهُ ، وَإِنَّ لَامَهُ عَلَى الذَّنْبِ ، فَإِنَّ آدَمَ تَابَ مِنْهُ ، وَمَنْ تَابَ لَا يَلَامُ عَقْلًا وَلَا شَرْعًا .
- (2) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2042/4) كِتَابُ الْقَدَرِ . (3) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ (37/1) كِتَابُ الْإِيمَانِ .
- (4) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2040/4) كِتَابُ الْقَدَرِ . (5) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1261/3) كِتَابُ الْقَدَرِ . وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ كُلُّهُمْ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ .
- (6) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (170/5) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (2077/4) كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدَعَاءِ .
- (7) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (214/1) ، (282) وَابْنُ مَاجَهَ (2117) ..

لَهُ ، مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَعَتْ : « قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ » ⁽¹⁾ . وفي قوله : « أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشُّرُكَ الْأَصْغَرُ » قَالُوا : وَمَا الشُّرُكَ الْأَصْغَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « الرِّيَاءُ ؛ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جَازَى النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ : اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرَاءُونَ فِي الدُّنْيَا ، فَاَنْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عَنْدهُمْ مِنْ جَزَاءٍ ؟ » ⁽²⁾ . وفي قوله : « أَلَيْسُوا يُحْلُونَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَحُلُونَهُ ، وَيَحْرُمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحْرِمُونَهُ ؟ » قَالَ : بَلَى ، قَالَ : « فَنَلِكْ عِبَادَتَهُمْ » قَالَهُ ﷺ لَعْدِي بْنِ حَاتِمٍ لَمَّا قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَعَسَدُوا أَحْسَارَهُمْ وَزُفَعَسَهُمْ أَزْكَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [الشُّرَةُ : 31] . فَقَالَ عَدِي : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ » ⁽³⁾ .

وفي قوله : « إِنَّهُ لَا يَسْتَغَاثُ بِي ، وَإِنَّمَا يَسْتَغَاثُ بِاللَّهِ » ⁽⁴⁾ . قَالَهُ لَمَّا قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ : قَوْمُوا نَسْتَعِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ هَذَا الْمَنَافِي (لِمَنَافِي كَانَ يُؤْذِيهِمْ) .
وفي قوله : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » ⁽⁵⁾ . وفي قوله : « إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتُّولَةَ شُرُكٌ » ⁽⁶⁾ .

الأدلة العقلية :

- 1 - تفردة تعالى بالخلق والرزق ، والتصرف ، والتدبير ، يوجب عبادته وحده ، لا شريك له في شيء منها .
- 2 - جميع المخلوقات مربية له تعالى ، مفتقرة إليه فلم يصلح شيء منها أَنْ يَكُونَ إِلَهًا يَعْبُدُ معه تعالى .
- 3 - كَوْنُ مَنْ يَدْعِي ، أَوْ يَسْتَغَاثُ بِهِ ، أَوْ يَسْتَغَاثُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَعْطِيَ أَوْ يَغِيثَ ، أَوْ يَعْبُدَ مَنْ شَيْءٌ ؛ يوجب بطلان دَعَايِهِ ، أَوْ الاسْتِغَاثَةَ بِهِ ، أَوْ التَّنْذِرَ لَهُ ، أَوْ الاعتمادَ والتوكلَ عليه .

* * *

الفصل الرابع عشر : في الوسيلة

يؤمن المسلم بأنَّ الله تعالى يحب من الأعمال أصلحها ، ومن الأفعال أطيبها ، ويحب من

(1) الحديث سبق تخريجه .

(2) رواه الإمام أحمد (7/3) من طرق وهو حسن .

(3) رواه الترمذي في صحيحه (3095) وحسنه .

(4) رواه الطبراني وهو حسن . وورد في مجمع الزوائد للمهيني (159/10) .

(5) رواه الترمذي (1535) وحسنه . ورواه الإمام أحمد (125/2) .

(6) رواه أبو داود (3883) والإمام أحمد (381/1) وابن ماجه (330) وغيرهم . والتَّوَلَةُ : بضم التاء وكسرهما : خِزْزَةُ تُحْبَبُ مَعَهَا الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا .

عباده الصالحين ، وأنه تعالى انتدب عباده إلى التقرب منه ، والتوكل منه ، والتوسل إليه ، فهو لذلك يتقرب إلى الله تعالى ، ويتوسل إليه بصالح الأعمال ، وطيب الأقوال ، فيسأله تعالى ويتوسل إليه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى ، وبالإيمان به وبرسوله وبمحجته تعالى ، ومحجته رسوله ﷺ ، ومحجة الصالحين ، وعامة المؤمنين ، ويتقرب إلى الله تعالى بفرائض الصلاة والزكاة والصوم والحج ، وينوافلها ، كما يتقرب إليه بترك المحرمات ، واجتناب المنهيات ، ولا يسأل الله تعالى بجاه أحد من خلقه ، ولا بعمل عبد من عباده ؛ إذ ليس جاء ذي الجاه من كسبه ، ولا عمل صاحب العمل من عمله فيسأل الله به ، أو يقدمه وسيلة بين يديه .

والله تعالى لم يشع عباده أن يتقربوا إليه بغير أعمالهم ، وزكاة أرواحهم بالإيمان والعمل الصالح ، وذلك للأدلة الثمينة والعقلية التالية :

الأدلة العقلية :

1 - إجابة تعالى عن ذلك بقوله : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [فاطر: 10] . وفي قوله : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ [المؤمنون: 51] . وفي قوله : ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الأنبياء: 75] . وفي قوله : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَعُوا اللَّهَ وَأَنْتَعُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: 35] . وقوله سبحانه : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء: 57] . وفي قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: 31] . وقوله ﷺ : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُفِنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران: 53] . وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْآثَرَارِ ﴾ [آل عمران: 193] . وفي قوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: 180] . وقوله : ﴿ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [العن: 19] .

2 - إجابة رسوله ﷺ عن ذلك بقوله : « إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا »⁽¹⁾ . وفي قوله : « تعرّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة »⁽²⁾ . وفي قوله فيما يرويه عن ربه سبحانه : « وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى

(1) رواه مسلم (65) كتاب الزكاة .

(2) ورد الحديث في الدر المنثور للسيوطي (66/1) وتفسير الطبري (398/6) .

يقضي أن تكون الوسيلة محصورة فيما شرع الله ويمن رسوله من أقوال طيبة وأعمال صالحة تفعل ، أو أقوال خبيثة وأعمال فاسدة تهتّب وترك .

3 - كون جاه ذي الجاه من غير كسب الإنسان ، ولا من عمل يديه أمر يقضي أن لا يتوسّل به إلى الله تعالى ؛ لأنّ جاة شخص ما - ومهما كان عظيماً - لا يكون قرينة لشخص آخر يتقرّب بها إلى الله تعالى ويتوسّل ، اللهمّ إلا إذا كان قد عمل بجوارحه أو ماله على إيجاد جاه صاحب الجاه ، فعند ذلك له أن يسأل الله به ؛ لأنّه أصبح من كسبه وعمل يديه إن كان قد عمل ذلك ابتداء لوجه الله تعالى ، وابتغاء مرضاته .

الفصل الخامس عشر

في أولياء الله وكراماتهم - وأولياء الشيطان وضلالاتهم

1 - أولياء الله تعالى :

يؤمن المسلم بأنّ لله تعالى من عباده أولياء استخلصهم لعبادته ، واستعملهم في طاعته وشرّفهم بمحبّته ، وأنالهم من كرامته ، فهو وليّهم يحثهم ويقرّبهم ، وهم أولياؤه يحثونه ويعظّمونه ، يأثمرون بأمره ، وبه يأمرّون ، وينتهون بنهيّه ، وبه ينهون ، يحثون بحبّه ، ويبغضه يبغضون ، إذا سألوه أعطاهم ، وإذا استعانوه أعانهم ، وإذا استعاضوا به أعادهم ، وأنهم هم أهل الإيمان والتقوى ، والكرامة والبشرى في الدنيا وفي الآخرة ، وأنّ كلّ مؤمن تقى هو لله وليّ ، غير أنّهم يتفاوتون في درجاتهم بحسب تقواهم وإيمانهم ، فكلّ من كان حفظه من الإيمان والتقوى أوفى ، كانت درجته عند الله أعلى ، وكانت كرامته أوفر .. فسادات الأولياء هم المرسلون والأنبياء ، ومن بعدهم المؤمنون ، وأنّ ما يجريه الله على أيديهم من كرامات كتكثير القليل من الطعام ، أو إبراء الأوجاع والأسقام ، أو خوض البحار ، أو عدم الاحتراق بالنار وما إليه ؛ هو من جنس المعجزات غير أنّ المعجزة تكون مقرونة بالتحدي⁽¹⁾ والكرامة عارية عنه ، غير مرتبطة به . وأنّ من أعظم الكرامات الاستقامة على الطاعات بفعل المأمورات الشرعيّة ، واجتناب المحرّمات والمنهيات .

(1) الثّعلبي : كان يقول الرسول عليه الصلوة والسلام : أرأيتم إذا جنّتم بكذا وكذا أنصدموني ؟ ولا فسوف يعذبكم الله على عدم إيمانكم بعد ظهور المعجزة لكم .

وذلك للأدلة الآتية :

1 - إخباره تعالى عن أوليائه وكراماتهم في قوله : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الزمر : ٢٣] آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكُ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [يونس : ١] . وفي قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [البقرة : 257] . وفي قوله : ﴿ وَمَا كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴾ [الأفقال : 34] . وفي قوله : ﴿ إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ الَّذِينَ نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ [الأعراف : 196] . وفي قوله سبحانه : ﴿ كَذَلِكَ يُصْرِفُ عَنْهُ الشُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِن عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف : 34] . وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ ﴾ [الإسراء : 65] . وقوله : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَنْزِعُمَ أَنَّ لِيَ هَذَا قَالَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : 37] . وفي قوله : ﴿ وَإِنْ يُؤْسَ لَيَمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ذائق : ١١] إِلَى ذَلِكَ الْمُسْحُونَ ﴿ فَتَاهُمْ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿ فَالْتَفَتَهُ الْحَوْثُ وَهُوَ مُبْهِمٌ ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ ﴿ لَلَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِيَّامٌ يُعْتَوْنَ ﴿ [الشافات : ١] . وفي قوله : ﴿ فَادْنَيْهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنَ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿ وَهَرَّتْ إِيَّايَ مِجْلَجَ النَّحْلَةِ شَقِطَ عَلَيْكِ رُطْبًا جَنِيًّا ﴿ فُكِّي وَأُشْرِي وَبَرِّي عَيْنًا ﴿ [مرم : ١] . وفي قوله : ﴿ قُلْنَا يَتَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْآخِزِينَ ﴿ [الأنبياء : ١] . وفي قوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِن آيَاتِنَا عَجَبًا ﴿ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰ عَادَانِهِم فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ ﴿ [الكهف : ١] .

2 - إخباره رسول الله ﷺ عن أولياء الله وكراماتهم في قوله فيما يرويه عن ربه ﷻ : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَّافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَلَنْ سَأَلْتِي لِأَعْظِيئَهُ ، وَلَنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعْيِذَهُ » (١) . وفي قوله أيضًا : « إِنِّي لِأَمْنَارُ لِأَوْلِيَائِي كَمَا يَأْتِي اللَّيْلُ الْحَرْبُ » . وفي قوله ﷺ : « إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ » (٢) . وفي قوله : « لَقَدْ كَانَ فِيمَا كَانَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ نَاسٌ مُّحَدِّثُونَ ، فَإِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عَمْرٌ » (٣) . وفي قوله عليه

(1) تقدم تخريجه . (2) رواه مسلم (1302) والإمام أحمد (128/3 ، 167 ، 284) .

(3) رواه البخاري (15/5) . وورد في فتح الباري (42/7) .

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « كَانَتْ امْرَأَةٌ تَرْضَعُ وَلَدَهَا فَرَأَتْ رَجُلًا عَلَى فَرَسٍ فارو ، فقالت : اللَّهُمَّ اجْعَلْ وَلَدِي مِثْلَ هَذَا ، فالتفت إليه الطُّفْلُ وهو يرضعُ وقال : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَنِي مِثْلَهُ » ⁽¹⁾ . فنطق الرضيعُ كرامةً للولد والوالد .. وفي قوله في جريح العابد وأمه ، إذ قالت أمُّه : « اللَّهُمَّ لَا تَمْتَهُ حَتَّى تَرِيَهُ وَجوهَ المومسات » . فاستجاب الله لها كرامةً منه تعالى لها ، وقال ولدها جريحاً لما اتَّهموه بأنَّ ولدَ البغي منه قال للولد الرضيع : مَنْ أبوك ؟ . فقال : رايعي الغنم ⁽²⁾ . فنطق الرضيعُ كرامةً لجريح العابد . وقوله ﷺ في أصحاب الغار الثلاثة الذين انطلقت عليهم الصَّخْرَةُ فدَعَوْا اللَّهَ وتوسَّلُوا إليه بصالح أعمالهم ، فاستجاب الله لهم وفَرَّجَهَا عنهم حتى خرجوا سالمين كرامةً لهم . وفي قوله في حديث الزاهد والغلام إذ جاء فيه : أنَّ الغلام رَمَى الدَّائِيَّةَ النَّبْيَ كَانَتْ قَدْ مَنَعَتْ الجماهيرَ مِنَ المرور ، رماها بحجرٍ فماتت ومَرَّ النَّاسُ ، فكانت كرامةً للغلام ، كما أنَّ المَلِكَ حاولَ قتلَ الغلامِ بَشَتَّى الوسائل فلم يفلح حتى رماه من جلي شاقٍ ولم يمِثْ ، وقذفه في البحر فخرج منه يَمِثِي ولم يمِثْ ، فكان ذلك كرامةً للغلام المؤمن الصَّالِحِ ⁽³⁾ .

3 - ما رواه آلاف العلماء وشاهدوه ⁽⁴⁾ من أولياء وكراماتٍ لهم تفوقُ الحصر . ومن ذلك ما روي أنَّ الملائكةَ كانت تسلمُ على عمرانَ بنِ حصينٍ ؓ ، وأنَّ سلمانَ الفارسيَّ وأبا الدرداء ؓ كانوا يأكلان في صحفةٍ فسبَّحت الصَّحْفَةُ أو الضَّعَامُ فيها ، وأنَّ خبيثاً ؓ كان أسبوا عندَ المشركين بمكةَ فكان يؤتى بنعْبٍ يأكله ، وليس بمكةَ من عنبٍ ، وأنَّ البراءَ بنَ عازبٍ ؓ كان إذا أقسمَ على الله في شيءٍ استجابَ الله له حتى كان يومَ القادسيَّةِ أقسمَ على الله أنْ يَمَكِّنَ المسلمينَ من رقابِ المشركين وأنْ يكونَ أوَّلُ شهيدٍ في المعركة فكان كما طلبَ ، وأنَّ عمرَ ابنِ الخطَّابِ ؓ كان يخطُبُ على منبرِ رسولِ الله ﷺ بالمدينةِ فإذا به يقولُ : يَا ساريةَ الجبلِ ! يَا ساريةَ الجبلِ ! يوجهُ قائِدَ معركةٍ يقالُ له : « ساريةُ » ، فسمعَ ساريةَ صوته وانحازَ بالجيشِ إلى الجبلِ فكان في ذلك نصرهم ، وإنهزامَ أعدائهم من المشركين . ورجعَ ساريةَ فأعجبَ عمرَ والصَّحابةُ بما سمعَ من صوتِ عمرَ ؓ ، وأنَّ العلاءَ بنَ الحضرمي ؓ كان يقولُ في دعائه : يَا عَلِيُّمَ يَا حَكِيمُ ، يَا عَلِيُّ يَا عَظِيمُ ! فيستجابُ له حتى أنَّه خاضَ البحرَ بسريَّةٍ معه فلم يتبلَّ سروجَ خيولهم ، وأنَّ الحسنَ البصريَّ دعا الله على رجلٍ كان يؤذيه فخرَّ ميتاً في الحال ، وأنَّ

(1) رواه البخاري (201/4) ومسلم (1976/4) ومسنَدُ أحمد (301/2 ، 307 ، 308) ..

(2) سبق تخريجه . (3) رواه مسلم كتاب الزهد (73) .

(4) أغلب هذه الكرامات في الصحيحين والسنن الضَّحيحة والآثار المفولة المتواترة .

رجلاً من الشَّعْب كَانَ لَهُ حِمَارٌ فَمَاتَ لَهُ فِي طَرِيقِ سَفَرِهِ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَدَعَا اللَّهَ ﷻ فَأَحْيَا لَهُ حِمَارَهُ وَحَمَلَ عَلَيْهِ مَتَاعَهُ .. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَرَامَاتِ الَّتِي لَا تَعُدُّ وَلَا تَحْصَى ، وَالتِّي شَاهَدَهَا آلَافُ النَّاسِ بَلْ مِلَايِينُ الْبَشَرِ .

هـ - أولياء الشَّيْطَانِ :

كَمَا يُؤْمِنُ الْمُسْلِمُ أَنَّ لِلشَّيْطَانِ مِنَ النَّاسِ أَوْلِيَاءَ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمْ فَأَنَسَاهُمْ ذَكَرَ اللَّهِ ، وَسَوَّلَ لَهُمُ الشَّرَّ ؛ وَأَمَلَى لَهُمُ الْبَاطِلَ فَأَصَمَّتْهُمْ عَنْ سَمَاعِ الْحَقِّ ، وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ عَنْ رُؤْيَا دَلَالَتِهِ فَهُمْ لَهُ مُسْكِرُونَ ، وَلَأَمَرُهُ مُطِيعُونَ ، يَغْرِيبُهُمُ بِالشَّرِّ ، وَيَسْتَهْوِيهِمْ إِلَى الْفَسَادِ بِالزُّيِّنِ ، حَتَّى عُرِفَ لَهُمُ الْمُنْكَرُ فَعَرَفُوهُ ، وَنَكَّرَ لَهُمُ الْمَعْرُوفَ فَانْكُرُوهُ ، فَكَانُوا ضِدَّ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَحُرْبًا عَلَيْهِمْ وَعَلَى النَّفِيسِ مِنْهُمْ : أُولَئِكَ وَالُوا اللَّهَ ، وَهَؤُلَاءِ عَادُوهُ ، أُولَئِكَ أَحْبَبُوا اللَّهَ وَأَرْضُوهُ ، وَهَؤُلَاءِ أَغْضَبُوا اللَّهَ وَأَسْخَطُوهُ فَعَلِيهِمْ لعنةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ ، وَلَوْ ظَهَرَتْ عَلَى أَيْدِيهِمُ الْخَوَارِقُ كَأَنَّ طَائِرًا فِي السَّمَاءِ أَوْ مَشَاةً عَلَى سَطْحِ الْمَاءِ ، إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا اسْتِدْرَاجًا مِنَ اللَّهِ لِمَنْ عَادَاهُ ، أَوْ عَوْنًا مِنَ الشَّيْطَانِ لِمَنْ وَالَاهُ ، وَذَلِكَ لِلدَّلِيلَةِ الثَّالِيَةِ :

1 - إِبْرَاهِيمَ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُوهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : 257] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِرَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُتْرِكُونَ ﴾ [الأنعام : 121] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا نَكْبَشُ النَّارَ الَّذِينَ قَدْ اسْتَكْبَرُوا مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَائُهُمُ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ فَاصْبِرْ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام : 128] . وفي قَوْلِهِ سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ ⁽¹⁾ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفِضَ لَهُ سَطْرًا فَهُوَ لَمْ يَقْرَأْ ﴾ [وَأَنَّهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُتَعَدُّونَ] [الرُّعُف :] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف : 27] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُتَعَدُّونَ ﴾ [الأعراف : 30] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ وَقَفَّصْنَا لَهُمْ قُرْآنًا فَرَسَوْا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ [طه : 25] . وفي قَوْلِهِ : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِكُمْ وَأَنْتُمْ كَافِرُونَ ؟ ﴾ [الكهف : 50] .

2 - إخبار الرسول ﷺ بذلك في قوله لما رأى نجماً قد رُمِيَ به فاستأثر قال مخاطباً أصحابه: « ما كنتم تقولون لمثل هذه في الجاهلية ؟ » قالوا : كنا نقول يموت عظيم أو يولد عظيم ، فقال : « إنَّه لا يرمى به لموت أحد ، ولا لحياة ، ولكن ربنا تبارك وتعالى إذا قضى أمراً سيخ حمله العرش ثم سيخ أهل السماء الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء ، ثم يسأل أهل السماء حمله العرش : ماذا قال ربنا ؟ فيخبروهم ، ثم يستخير أهل كل سماء حتى يبلغ الخبر أهل السماء الدنيا ، وتخطف الشياطين الشمع فيرمون ، فيمذفونه إلى أوليائهم فما جاؤوا به على وجهه فهو حق ولكنهم يزيدون » ⁽¹⁾ . وفي قوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الكهَّان فقال : « ليشوا بشيء » فقالوا : نعم إنهم يحدثوننا أحياناً بشيء فيكون حقاً فقال : « تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن فيقذفها في أذن وليه فيجعلون معها مائة كذبة » ⁽²⁾ . وفي قوله : « ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه » ⁽³⁾ . وفي قوله : « إنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ مِنَ الْعُرْوِ فَيُضِيقُوا عَلَيْهِ مَجَارِيَهُ بِالصُّومِ » ⁽⁴⁾ .

3 - ما رآه وشاهده مئات ألوف البشر من أحوال شيطانية غريبة في كل زمان ومكان تقع لأولياء الشيطان ، فمنهم من كان يأتيه الشيطان بأنواع من الأطعمة والأشربة ، ومنهم من يقضي له الشيطان حاجاته ، ومنهم من يكلمه بالغيب ويطلع له على بعض بواطن الأمور وخفاياها ، ومنهم من يمنح نفوذ السلاح إليه ، ومنهم من يأتيه الشيطان في صورة رجل صالح عندما يستغيث بذلك الصالح لتغريه وتضليله وحمله على الشرك بالله ومعاصيه ، ومنهم من قد يحمله إلى بلد بعيد أو يأتيه بأشخاص أو حاجات من أماكن بعيدة .. إلى غير ذلك من الأعمال التي تقوى على فعلها الشياطين ومردة الجن وخبثاؤهم .

وتحصل هذه الأحوال الشيطانية نتيجة لحبث روح آدمي بما يتعاطى من ضروب الشر والفساد والكفر والمعاصي البعيدة عن كل حق وخير ، وإيمان وتقوى وصلاح ، حتى يبلغ آدمي درجة من خبث النفس وشوها يتحد فيها مع أرواح الشياطين المطبوعة على الحبث والشر ، وعندئذ تتم الولاية بينه وبين الشياطين فيوجي بعضهم إلى بعض ، ويخدم بعضهم بعضاً كل بما يقدر عليه ؛ ولذا لما يقال لهم يوم القيامة : ﴿ يَمْعَرَ الْجَنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ ﴾ ، يقول أولياؤهم من الإنس : ﴿ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ ﴾ [الأنعام : 138] .

(1) رواه الترمذي في صحيحه (3224) . وورد كذلك في مسلم وأحمد .

(2) رواه البخاري (58/8) ورواه مسلم في كتاب السلام . (3) رواه مسلم (69) كتاب صفات المنافقين .

(4) ورد في البخاري (64/3) ، (100/4) وورد في مسلم بلفظ آخر : « إن الشيطان يجري من ابن آدم مبلع الدم ... » .

وأما الفرق بين كرامة أولياء الله الربانية وبين الأحوال الشيطانية ، فإنه يظهر في سلوك العبد وحاله ، فإن كان من ذوي الإيمان والتقوى المتمسكين بشريعة الله ظاهراً وباطناً فما يجري على يديه من خارقة هو كرامة من الله تعالى له ، وإن كان من ذوي الخبث والشّر والبعد عن التقوى المنغمسين في ضروب المعاصي المتوغلين في الكفر والفساد ، فما يجري على يديه من خارقة إنما هو من جنس الاستدراج أو من خدمة أوليائه من الشياطين له ، ومساعدتهم إياه .

* * *

الفصل السادس عشر

الإيمان بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وآدابه

1 - في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

يؤمن المسلم بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل مسلم مكلف قادر علم بالمعروف ورأه متروكاً ، أو علم بالمنكر ورأه مرتكباً ، وقدّر على الأمر أو التغيير بيده أو لسانه . وأنه من أعظم الواجبات الدينية بعد الإيمان بالله تعالى ، إذ ذكره الله تعالى في كتابه العزيز مقروناً بالإيمان به ﷻ ، قال تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : 110] . وذلك للأدلة العقلية السمعية والعقلية المنطقية الآتية :

الأدلة العقلية :

- 1 - أمره تعالى به في قوله : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : 104] .
- 2 - إخباره تعالى عن أهل نصرته وولايته بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر في قوله : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَنْتُمْ فِي الْأَرْضِ أَمَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَاوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [الحج : 41] . وفي قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُؤِثِّرُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [التوبة : 71] . وفي قوله سبحانه فيما أخبر به عن وليه لقمان عليه السلام وهو يعظ ابنه : ﴿ يَبْنَئُ أَعْرَ الصَّلَاةَ وَآمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ [لقمان : 17] . وفي قوله تعالى فيما نجاه على نبي إسرائيل : ﴿ لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى

أَتَيْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١٦٦﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٦٧﴾ [المائدة : ١٦٦ - ١٦٧] . وفي قوله تعالى فيما ذكره عن نبي إسرائيل من أنه تعالى نجى الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر وأهلك الثاكرين لذلك : ﴿ أَتَجِدَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَنِ الشَّيْءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف : ١٦٥] .

3 - أمر الرسول ﷺ به في قوله : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان » ^(١) . وفي قوله : « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ، ثم تدعون فلا يستجاب لكم » ^(٢) .

4 - إخباره ﷺ في قوله : « ما من قوم عملوا بالمعاصي وفيهم من يقدر أن ينكر عليهم فلم يفعلوا ، إلا يوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده » ^(٣) . وفي قوله لأبي ثعلبة الحبشي لما سأله عن تفسير قوله تعالى : ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٥] . فقال : « يا ثعلبة ، هو بالمعروف وانه عن المنكر ، فإذا رأيت شحاً مطاعاً وهوئى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فليكن بنفسك ، ودع عنك العوائم ، إن من ورائكم فتناً تقطع الليل المظلم ، للمتمسك فيها بمنزلة الذي أنتم عليه أجر خمسين منكم » قيل : بل منهم يا رسول الله . قال : « لا بل منكم لأنكم تجدون على الخير أعواناً ، ولا يجدون عليه أعواناً » ^(٤) . وقوله ﷺ : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ، ويقتدون بأمره ، ثم إنهم يخلفون من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » ^(٥) . وقوله عليه الصلاة والسلام عندما سئل عن أفضل الجهاد ، فقال : « كلمة حق عند سلطان جائر » ^(٦) .

الأدلة العقلية :

1 - لقد ثبت بالتجربة والملاحظة أن المرض إذا أهمل ولم يعالج استمر في الجسم ، وعسر علاجه بعد تمكنه من الجسم واستشراؤه فيه ، وكذلك المنكر إذا ترك فلم يعيّر فإنه لا يلبث أن يألفه الناس ويفعله

(1) رواه مسلم (69) .

(2) رواه أبو داود (17) كتاب الملاحم . ورواه الإمام أحمد (391/5) .

(3) إتحاف السادة المتقين (6/7) .

(4) رواه الحاكم (322/4) وإتحاف السادة المتقين (6/7) .

(5) رواه مسلم (80) كتاب الإيمان .

(6) رواه ابن ماجه (حديث 4012) . ورواه السائي (161/7) . ورواه الإمام أحمد (315/4) .

كبيرهم وصغيرهم ، وعندئذ يصبح من غير الشَّهْلِ تغييره أو إزالته ، ويومها يستوحش فاعلوه العقاب من الله ، العقاب الذي لا يمكن أن يتخلف بحال ، إذ إنه جارٍ على سنن الله تعالى التي لا تتبدل ولا تتغير : ﴿ شَتَّةَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب : 62] ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لِسِتِّ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسِتِّ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر : 43] .

2 - حصل بالمشاهدة أن المنزل إذا أهمل ، ولم ينظف ، ولم تبعث منه الثَّغَابَات والأوساخ فترة من الزَّمان يصبح غير صالح للمشكن ، إذ تتعفن ريحه ، ويتسئم هواؤه ، وتنتشر فيه الجراثيم والأوبئة لطول ما تراكت فيه الأوساخ ، وكثرة ما تجمعت القاذورات . وكذلك الجماعة من المؤمنين إذا أهمل فيهم المنكر فلا يغيروا ، والمعروف فلم يؤمروا به لا يلبثوا أن يصبحوا خبيثاء الأرواح شريري النفوس ، لا يعرفون معروفًا ، ولا ينكرون منكرًا ، ويومئذ يصبحون غير صالحين للحياة ، فيهلكهم الله بما شاء من أسباب ووسائل ، وإن بطش ربك لشديد ، والله عزيز ذو انتقام .

3 - عرف بالملاحظة أن النفس البشرية تعتاد القبيح فيحسن عندها وتألف الشر فيصبح طبيعة لها ، فذلك شأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن المعروف إذا ترك ولم يؤمر به ساعة تركه لا يلبث الناس أن يعتادوا تركه ، ويصبح فعله عندهم من المنكر . وكذلك المنكر إذا لم يبادر إلى تغييره وإزالته لم يمض يسير من الزمن حتى يكثر ويتشتر ، ثم يعتاد ويؤلف ، ثم يصبح في نظر مرتكبيه غير منكر . بل يرويه هو المعروف بعينه ، وهذا هو انطماس البصيرة والمستخ الفكري - والعياذ بالله تعالى - من أجل هذا أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأوجباه فريضة على المسلمين إبقاء لهم على طهرهم وصلاحهم ومحافظة لهم على شرف مكانتهم بين الأمم والشعوب .

ب - آداب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

1 - أن يكون عالمًا بحقيقة ما يأمر به من الله معروف في الشرع ، وأنه قد ترك بالفعل ، كما يكون عالمًا بحقيقة المنكر الذي ينهى عنه ويريد تغييره ، وأن يكون قد ارتكب حقيقة ، وأنه مما ينكر الشرع من المعاصي والمحرمات .

2 - أن يكون ورعًا لا يأتي الذي ينهى عنه ، ولا يترك الذي يأمر به لقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ كبر مقتًا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ﴿ [الصَّف : 1] وقوله : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُو الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة : 44] .

3 - أن يكون حسن الخلق حليماً يأمر بالرفق ، وينهى باللين ، لا يجد في نفسه إذا ناله سوء ممن نهاه ، ولا يغضب إذا لحقه أذى ممن أمره ، بل يصبر ويعفو ويصفح لقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ

يُأْتَعَرَفُ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ [لسان : 17] .

4 - أُنْ لَا يَتَعَرَفُ إِلَى الْمُنْكَرِ بِوَاسِطَةِ التَّجَسُّسِ ؛ إِذْ لَا يَنْبَغِي لِمَعْرِفَةِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَتَجَسَّسَ عَلَى النَّاسِ فِي بَيْتِهِمْ ، أَوْ يَرْفَعَ ثِيَابَ أَحَدِهِمْ لِيَرَى مَا تَحْتَهَا ، أَوْ يَكْشِفَ الْغِطَاءَ لِيَعْرِفَ مَا فِي الْوَعَاءِ ؛ إِذِ الشَّارِعُ أَمَرَ بِسِتْرِ عَوْرَاتِ النَّاسِ ، وَنَهَى عَنِ التَّجَسُّسِ عَنْهُمْ وَالتَّجَسُّسِ عَلَيْهِمْ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ [الحجرات : 12] . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَجَسَّسُوا » ⁽¹⁾ . وَقَالَ عَلَيْهِ أَزْكَى الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ : « مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » ⁽²⁾ .

5 - قِيلَ أَنَّ يَأْمُرَ مَنْ أَرَادَ أَمْرًا ، أَنْ يَعْرِفَهُ بِالْمَعْرُوفِ ، إِذْ قَدْ يَكُونُ تَرْكُهُ لَهُ لِكُونِهِ لَمْ يَعْرِفْهُ أَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ ، كَمَا يَعْرِفُ مَنْ أَرَادَ نَهْيًا عَنِ الْمُنْكَرِ بِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنَ الْمُنْكَرِ ، إِذْ قَدْ يَكُونُ فَعْلُهُ لَهُ نَاتِجًا عَنْ كُونِهِ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ مِنَ الْمُنْكَرِ .

6 - أَنَّ يَأْمُرَ وَيَنْهَى بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْتَّارِكُ لِلْمَعْرُوفِ وَلَمْ يَتْرِكِ الْمُرْتَكِبُ الْمُنْهَى وَعَظَّمَهُ بِمَا يَرْفُقُ قَلْبُهُ بِذِكْرِ مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ مِنْ أَدْلَةِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْصِلِ امْتِثَالُ اسْتِعْمَالِ عِبَارَاتِ التَّائِبِ وَالتَّعْنِيفِ ، وَالْإِعْلَاطِ فِي الْقَوْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَعِ ذَلِكَ غَيْرَ الْمُنْكَرِ بِيَدِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمَةِ أَوْ بِالِإِخْوَانِ .

7 - فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ بِأَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ عَرْضِهِ ، وَكَانَ لَا يَطِيقُ الصَّبْرَ عَلَى مَا يَنَالُهُ اكْتَفَى بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِقَلْبِهِ ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكْرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ... » الْحَدِيثُ .

* * *

الفصل السابع عشر

الإيمان بوجوب محبة أصحاب رسول الله ﷺ وأفضليتهم

واجبال أئمة الإسلام ، وطاعة ولاية أمور المسلمين

يُؤْمِنُ الْمُسْلِمُ بِوَجُوبِ مَحَبَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَلِ بَيْتِهِ وَأَفْضَلِيَّتِهِمْ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَأَنَّهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ مُتَّفَاوِتُونَ فِي الْفَضْلِ وَعِلْوُ الدَّرَجَةِ بِحَسَبِ أَسْبَقِيَّتِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ . فَأَفْضَلُهُمُ الْخُلَفَاءُ الْوَأَشَدُّونَ الْأَرْبَعَةُ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

(1) البخاري في حديث أوله : « إياكم والظن ... » (5/4) ، (24/7) ، (23/8) ، (185) .

(2) مسلم في حديث أوله : « مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُفْرَةً ... » (38) كتاب الذِّكْرِ .

عنهم أجمعين ، ثم العشرة المبشرون بالجنة ، وهم الراشدون الأربعة ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح ، وعبد الرحمن بن عوف ، ثم أهل بدر ، ثم المبشرون بالجنة من غير العشرة كفاطمة الزهراء ، ولديها الحسين ، وثابت بن قيس ، ولبلال بن رباح وغيرهم ، ثم أهل بيعة الرضوان وكانوا ألفاً وأربعمائة صحابي رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

كما يؤمن المسلم بوجوب إجلال أئمة الإسلام واحترامهم وتوقيرهم والتأديب معهم عند ذكرهم ، وهم أئمة الدين وأعلام الهدى كالقراء والفقهاء والحدثين والمفسرين من التابعين وتابعي تابعيهم ، رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين .

كما يؤمن المسلم بواجب طاعة ولاية أمور المسلمين وتعظيمهم واحترامهم والجهاد معهم والصلابة خلفهم وحرمة الخروج عليهم ؛ ولذا فهو يلتزم حيال كل هؤلاء المذكورين بأداب خاصة .

أما أصحاب رسول الله ﷺ وآل بيته فإنه :

1 - يحبهم الله تعالى وحب رسول الله ﷺ لهم ؛ إذ أخبر تعالى أنه يحبهم ويحبونه في قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ [المائدة : 54] . كما قال في وصفهم : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَيْدِيَهُمْ عَلَى الْكُفَّارِ رُمْحَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح : 29] . وقال رسول الله ﷺ : « الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه » ⁽¹⁾ .

2 - يؤمن بأفضليتهم على غيرهم من سائر المؤمنين والمسلمين لقوله تعالى في ثنائه عليهم : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنِ الْمُتَجِدِّينَ وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا لِحُسْنِ رِضْوَانِ اللَّهِ مِنْهُمْ رَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ حَسَنَاتٍ حَسَبَى تَحْتَهَا أَلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : 100] . وقال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » ⁽²⁾ .

3 - أن يرى أن أبابكر الصديق أفضل أصحاب رسول الله ﷺ ومن دونهم على الإطلاق ، وأن الذين يلونه في الفضل هم : عمر ، ثم عثمان ، ثم علي رضي الله تعالى عنهم

(2) رواه أبو داود (4658) بإسناد حسن .

(1) رواه الترمذي (3862) وحسنه .

أجمعين وذلك لقوله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَشْخُذًا مِنْ أَقْنِي خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي» (1). وقول ابن عمر ؓ: «كُنَّا نَقُولُ وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عَثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَنْكَرْهَا» (2). ولقول علي ؓ: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَلَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ الثَّالِثَ - يَعْنِي عَثْمَانَ - (3) أَجْمَعِينَ».

4 - أَنَّ يَمْرُؤَ بَنِي إِسْرَافِيلَ، وَيَعْتَرِفُ بِمَنَاقِبِهِمْ كَمَنْقِبَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَثْمَانُ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَأُحَدِّثُ وَقَدْ رَجَفَ بِهِمْ وَهُمْ فَوْقَهُ: «اسْكُنْ أَحَدًا! إِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصَدِيقٌ وَشَهِيدَانِ». وكفوله لعلي ؓ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مَتْنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟» وقوله: «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». وكفوله للزبير بن العوّام: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٍّ، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرِ بَنُ الْعَوَّامِ». وكفوله في الحسن والحسين: «اللَّهُمَّ أَحْبِبْهُمَا فَإِنِّي أَحْبِبُهُمَا». وكفوله لعبد الله بن عمر: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ» (4) وكفوله لزبير بن حارثة: «أَنْتَ أَحْوَنُا وَمَوْلَانَا» (5). وقوله لجعفر بن أبي طالب: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي» (6). وقوله لبلال ابن رباح: «سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ». وكفوله في سالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل: «اسْتَفْرَقُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ، وَأَبِي بَنِ كَعْبٍ وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ» (7). وكفوله في عائشة: «وَفَضَّلْتُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ، كَفَضَّلْتُ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» (8). وكفوله في الأنصار: «لَوْ أَنَّ الْأَنْصَارَ سَلَكُوا وَادِيًا أَوْ شَعْبًا، لَسَلَكْتُ فِي وَادِي الْأَنْصَارِ، وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ» (9). وقال: «الْأَنْصَارُ لَا يَحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ» (10). وكفوله في سعد بن معاذ: «اهْتَرَّ الْعَرْشُ لَوَبِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ» (11). وكمنقبة أسيد بن حضير، إِذْ كَانَ مَعَ أَحَدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ، فَلَمَّا خَرَجْنَا، وَإِذَا نَوْرٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا يَشِيَانِ فِيهِ فَلَمَّا تَفَرَّقَا تَفَرَّقَ الثَّوْرُ مَعَهُمَا (12). وكفوله لأبي بن كعب: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ: ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: 1]. قَالَ: وَسَمَّيْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَبَكَى

(1) رواه البخاري (126 / 1).

(3) كنز العمال (32684)، (36139).

(5) رواه البخاري (232 / 3)، (180 / 29 / 5).

(7) رواه البخاري (45 / 34 / 5).

(9) رواه البخاري (38 / 5).

(11) رواه البخاري (3833).

(2) رواه أبو داود (4628).

(4) رواه البخاري (31 / 5)، (51 / 47 / 9).

(6) رواه البخاري (242 / 3)، (180 / 24 / 5).

(8) رواه البخاري في صحيحه (5419).

(10) رواه البخاري في صحيحه (3783).

(12) وردت هذه القصة في صحيح البخاري (3805).

أبي⁽¹⁾ . وكفوله في خالد بن الوليد: « سيف من سيوف الله مسلول⁽²⁾ » . وكفوله في الحسين: « ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين⁽³⁾ » . وكفوله في أبي عبيدة: « لكل أمة أمين ، وإن أميننا أئمتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح⁽⁴⁾ » . رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم أجمعين .

5 - يكف عن ذكر مساوئهم ، ويسكت عن الخلاف الذي شجر بينهم ، لقول الرسول ﷺ: « لا تسبوا أصحابي » ، وقوله: « لا تشذوهم غرضاً بعدي » . وقوله: « فمن أذاهم فقد أذاني ، ومن أذاني فقد أذى الله ، ومن أذى الله يوشك أن يأخذه⁽⁵⁾ » .

6 - أن يؤمن بحرمة زواج الرسول ﷺ ، وأنهن طاهرات مبرأت ، وأن يرضى عليهن ، ويرى أن أفضلهن خديجة بنت خويلد ، وعائشة بنت أبي بكر ، وذلك لقول الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْجَاهُ أَهْلَهُمْ ﴾ [الأعراف: 6] .
وأما أئمة الإسلام من قراء ومحدثين وفقهاء فإنه :

1 - يحثهم ويترحم عليهم ويستغفر لهم ، ويعترف لهم بالنقص ؛ لأنهم ذكروا في قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَلْحَسِنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [الثورة: 100] . وفي قول الرسول ﷺ: « خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم⁽⁶⁾ » .

فعامة القراء والمحدثين والفقهاء والمفسرين كانوا من أهل هذه القرون الثلاثة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالخير . وقد أثنى الله على المستغفرين لمن سقوا بالإيمان في قوله: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ [الحشر: 10] . فهو إذا يستغفر لكل المؤمنين والمؤمنات .

2 - لا يذكرهم إلا بخير ، ولا يعيب عليهم قولاً ، ولا رأياً ، ويعلم أنهم كانوا مجتهدين مخلصين فيتأدب معهم عند ذكرهم ، ويفضل رأيهم على رأي من بعدهم ، وما رأوه على ما رآه من أتى بعدهم من علماء وفقهاء ومفسرين ومحدثين ، ولا يترك قولهم إلا لقول الله ، أو قول رسول الله ﷺ ، أو قول صحابته رضوان الله عليهم أجمعين .

3 - أن نأدبهم الأئمة الأربعة : مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وما رأوه ، وقالوه من مسائل الدين والفقه والشروع ، هو مستمذ من كتاب الله ، وسنة رسول الله ﷺ ، وليس لهم إلا ما فهموه من هذين الأصلين ، أو استنبطوه منهما ، أو قاسوه عليهما ، إذا أعوزهما النص منهما ،

(1) رواه الإمام أحمد (130/3) . (2) رواه البخاري في صحيحه (3757) . (3) رواه البخاري (249/4) ، (32/5) .

(5) سبق تخريجه .

(4) رواه البخاري (218/5) ، (109/9) .

(6) رواه البخاري (224/3) ، (176، 113/8) . ورواه مسلم (214) كتاب فضائل الصحابة .

أو الإشارة، أو الإيماء فيهما .

4 - يرى أَنَّ الْأَخَذَ بِمَا دُونَهُ أَحَدُ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ مَسَائِلِ الْفَقْهِ وَالْدِّينِ جَائِزٌ ، وَأَنَّ الْعَمَلَ بِهِ عَمَلٌ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ ﷻ مَا لَمْ يَعارضُ بِنَصٍّ صَرِيحٍ صَحِيحٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، فَلَا يُتْرَكُ قَوْلُ اللَّهِ ، أَوْ قَوْلُ رَسُولِهِ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الحجرات : ١] . وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الحشر : ٧] . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأنعام : ٣٦] . وقوله ﷺ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » ^(١) . وقوله : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ » ^(٢) .

5 - يرى أَنَّهُمْ يَشْرُونَ وَيَخْطِئُونَ ، فَقَدْ يَخْطِئُ أَحَدُهُمُ الْحَقَّ فِي مَسْأَلَةٍ مَّا مِنَ الْمَسَائِلِ ، لَا عَنْ قَصْدٍ وَعَمْدٍ - حَاشَاهُمْ - وَلَكِنْ عَنْ غَفْلَةٍ أَوْ سَهْوٍ ، أَوْ لِسْيَانٍ ، أَوْ عَدَمِ إِحَاطَةٍ ، فَلِهَذَا .. الْمُسْلِمُ لَا يَتَعَصَّبُ لِرَأْيِ أَحَدِهِمْ دُونَ آخَرَ ، بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَنْ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَا يَرُدُّ قَوْلَهُمْ إِلَّا لِقَوْلِ اللَّهِ ، أَوْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

6 - يعذرهم فيما اختلفوا فيه مِنْ بَعْضِ مَسَائِلِ الدِّينِ الْفَرْعِيَّةِ ؛ وَيَرَى أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ لَمْ يَكُنْ جَهْلًا مِنْهُمْ ، وَلَا عَنْ تَعْصِبٍ لِرَأْيِهِمْ ، وَإِنَّمَا كَانَ : إِثْمًا أَنْ اِمْتَنَحَ لَمْ يَلْعَهِ الْحَدِيثُ ، أَوْ رَأَى نَسَخَ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ بِهِ ، أَوْ عَارَضَهُ حَدِيثٌ آخَرَ بَلَغَهُ فَرَجَحُهُ عَلَيْهِ ، أَوْ فَهَمَ مِنْهُ مَا لَمْ يَفْهَمْهُ غَيْرُهُ ، إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ تَخْتَلِفَ الْأَفْهَامُ فِي مَدْلُولِ اللَّفْظِ فَيَحْمِلُهُ كُلٌّ عَلَى فَهْمِهِ الْخَاصِّ ، وَمِثَالُ هَذَا مَا فَهَمَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ نَقْضِ الْوَضْعِ بِمَنْ الْمَرْأَةُ مُطْلَقًا ، فَهَمَّا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَنَسْتُمْ إِلَى نِسَاءٍ ﴾ [الأنثى : ٦] . فَقَدْ فَهَمَ مِنْ ﴿ أَوْ لَنَسْتُمْ ﴾ : الْمَسُّ ، وَلَمْ يَزِدْ غَيْرُهُ فَقَالَ بِوُجُوبِ الْوَضْعِ لِمَجْرَدِ الْمَسِّ بَلْ لَا بَدَّ مِنْ قَدْرِ زَائِدٍ كَالْقَصْدِ أَوْ وَجُودِ اللَّذَّةِ . وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ : لَمْ لَا يَنْتَازِلُ الشَّافِعِيُّ عَنْ فَهْمِهِ لِيُوَافِقَ بَاقِيَ الْأُتْمَةِ ، وَيَقْطَعُ دَائِرَ الْخِلَافِ عَنْ الْأُتْمَةِ ؟ .

الجواب : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَبَدًا أَنْ يَفْهَمَ عَنْ رَبِّهِ شَيْئًا لَا يَخَالِجُهُ فِيهِ أَدْنَى رَيْبٍ ، ثُمَّ يَتْرُكُهُ لِمَجْرَدِ

(1) رواه البخاري (91/3) ، (132/9) . ورواه مسلم (18) كتاب الأفضية .

(2) رواه النووي وقال فيه حسن صحيح .

رأي أو فهم إمام آخر ، فيصبح متبعا لقول الناس تاركاً لقول الله ، وهو من أعظم الذنوب عند الله سبحانه وتعالى .

نعم .. لو أن فهمه من النص عارضه نص صريح من كتاب أو سنة لوجب عليه التمسك بدلالة النص الظاهرة ، وترك ما فهمه من ذلك اللفظ الذي دلالة ليست نصاً صريحاً ولا ظاهراً ، إذ لو كانت دلالة قطعية لما اختلف فيها اثنان من عامة الأمة فضلاً عن الأمة .

وأما ولاة أمور المسلمين فإنه :

1 - يرى وجوب طاعتهم لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : 59] . ولقول الرسول ﷺ : « اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زينة » ⁽¹⁾ . وقوله : « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني » ⁽²⁾ .

ولكن لا يرى طاعتهم في معصية الله ﷻ ؛ لأن طاعة الله مقدمة على طاعتهم في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْصِيكَ فِي مَعْصِيَةٍ ﴾ [المتتعة : 13] . ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : « إنما الطاعة في المعروف » ⁽³⁾ . وقال أيضاً : « لا طاعة لخلق في معصية الخالق » ⁽⁴⁾ . وقوله : « لا طاعة في معصية الله » ⁽⁵⁾ . وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ⁽⁶⁾ .

2 - يرى حرمة الخروج عليهم ، أو إعلان معصيتهم لما في ذلك من شق عصا الطاعة على سلطان المسلمين ، ولقول الرسول ﷺ : « من كره من أمير شيئا فليصب » فإنه من خرج من سلطان شراً مات ميتة جاهلية » ⁽⁷⁾ . وقوله : « من أهان السلطان أهان الله » ⁽⁸⁾ .

3 - أنه يدعو لهم بالصلاح والشداد والتوفيق والعصمة من الشر ومن الوقوع في الخطأ ، إذ صلاح الأمة في صلاحهم ، وفسادها بفسادهم ، وأن ينصح لهم في غير إهانة وانتقاص كرامة ، لقوله ﷺ : « الدين النصيحة » قلنا : لمن ؟ قال : « لله ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة

(1) رواه البخاري (78 / 9) .

(2) رواه البخاري (89 / 9) . ورواه مسلم (40 ، 39) كتاب الإمارة .

(3) رواه البخاري (9 / 109) ومسلم كتاب الإمارة (9) .

(4) رواه الإمام أحمد (1 / 131 ، 409) ، (5 / 66) .

(5) رواه البخاري (9 / 78) . وأبو داود (2626) . والترمذي (17 / 7) . والإمام أحمد (17 / 2) .

(6) رواه البخاري (9 / 59) . ورواه مسلم (506) كتاب الإمارة .

(7) رواه الترمذي (2224) وحسنه .

المسلمين ، وعامتهم » ⁽¹⁾ .

4 - أن يجاهد وراءهم ويصلي خلفهم ، وإن فسقوا وارتكبوا المحرمات التي هي ذنوب الكفر لقوله عليه الصلاة والسلام لمن سأل عن طاعة أمراء السوء : « اسمعوا وأطيعوا ، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » ⁽²⁾ .

ولقول عبادة بن الصامت : بايعنا رسول الله ﷺ على الشمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأن لا ننازع الأمر أهله . قال : « إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان » ⁽³⁾ .

* * *

(1) رواه مسلم (95) كتاب الإيمان .

(2) رواه مسلم (49 ، 50) كتاب الإمارة .

(3) رواه الإمام مسلم (42) كتاب الإمارة . ومعنى بواحا : أي ظاهرا مكشوقا ، ومعنى برهان : أي دليل وحجة .

البَابُ الثَّانِي : فِي الْأَدَابِ

الفصل الأول : آداب النِّيَّةِ

يؤمن المسلم بحظر شأن النِّيَّةِ ، وأهميتها لسائر أعماله الدنيوية والدينية ، إذ جميع الأعمال تنكث بها ، وتكون بحسبها فتقوى وتضعف ، وتصح وتفسد تبعاً لها ، وإيمان المسلم بهذا بضرورة النِّيَّةِ لكل الأعمال ووجوب إصلاحها ، مستمد أولاً من قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البقرة: 177] . وقوله سبحانه : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ [الزمر: 11] . وثانياً من قول المصطفى ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » (1) . وقوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ » (2) . فالتَّطَرُّقُ إِلَى الْقُلُوبِ نَظَرٌ إِلَى النِّيَّاتِ ، إِذ النِّيَّةُ هِيَ الْبَاعْثُ عَلَى الْعَمَلِ وَالذَّافِعُ إِلَيْهِ ، ومن قوله ﷺ : « مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ » (3) . فبمجرد الهم الصالح كَانَ الْعَمَلُ صَالِحاً يَنْتَبِثُ بِهِ الْأَجْرُ وَتَحْصُلُ بِهِ الْمَثُوبَةُ وَذَلِكَ لِفَصِيلَةِ النِّيَّةِ الصَّالِحَةِ ، وفي قوله ﷺ : « النَّاسُ أَرْبَعَةٌ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ ﷻ عِلْماً وَمَالاً فَهَوَّ يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي مَالِهِ ، فيقول رجلٌ : لَوْ آتَانِي اللَّهُ تَعَالَى مِثْلَ مَا آتَاهُ اللَّهُ لَعَمِلْتُ كَمَا عَمِلَ ، فهَمَّا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً وَلَمْ يُؤْتِهِ عِلْماً فَهَوَّ يَخْبِطُ فِي مَالِهِ ، فيقول رجلٌ : لَوْ آتَانِي اللَّهُ مِثْلَ مَا آتَاهُ اللَّهُ لَعَمِلْتُ كَمَا يَعْمَلُ ، فهَمَّا فِي الْوَرْرِ سَوَاءٌ » (4) . فَأَتَيْتُ ذُو النِّيَّةِ الصَّالِحَةِ بِثَوَابِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَوَرَّرَ صَاحِبُ النِّيَّةِ الْفَاسِدَةِ بِوَرْرِ صَاحِبِ الْعَمَلِ الْفَاسِدِ ، وَكَانَ مَرْدٌ هَذَا إِلَى النِّيَّةِ وَحْدَهَا . ومن قوله ﷺ وهو يتبوك - : « إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا قَطَعْنَا وَاذِيًا وَلَا وَطَنًا مُوْطِقًا يَغِيطُ الْكُفَّارَ ، وَلَا أَنْفَقْنَا نَفَقَةً ، وَلَا أَصَابْنَا مَخْمَصَةً إِلَّا شَرَكُونَا فِي ذَلِكَ وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ » فقيل له : كَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فقال : « حِسْبُهُمُ الْعَذْرُ ، فَشَرَكُوا بِحَسَنِ النِّيَّةِ » (5) . فَحَسُنَ النِّيَّةُ إِذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَ غَيْرَ الْغَارِي فِي الْأَجْرِ كَالْغَارِي ، وَجَعَلَ غَيْرَ الْمَجَاهِدِ يَحْصُلُ عَلَى أَجْرِ كَأَجْرِ الْمَجَاهِدِ ، ومن قوله ﷺ : « إِذَا نَفَى الْمُسْلِمَانِ بَسِيفَتَهُمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » فقيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا

(1) رواه البخاري (2/1) ، (175/8) ، (29/9) . ورواه أبو داود (2201) . ورواه الترمذي (1647) . ورواه النسائي (ب 59) كتاب الطهارة .

(2) رواه مسلم (1987) . ورواه الإمام أحمد (539/2) .

(3) رواه الإمام أحمد (1/279 ، 361 ، 411) . رواه الترمذي كتاب الزهد (17) .

(5) رواه البخاري كتاب الجهاد (35) وأبو داود جهاد (19) .

القاتل، فما بال المقتول ؟ . فقال : «لأنه أراد قتل⁽¹⁾ صاحبه⁽²⁾» . فسوّت المنيّة الفاسدة والإرادة الشّيعيّة بين قاتلٍ مستوجبٍ للثّار وبين مقتولٍ لولا⁽³⁾ عسّة الفاسدة لكان من أهل الجنّة ، ومن قوله عليه الصّلاة والسّلام : «أثمّا رجلٌ أصدّق امرأة صدقا والله يعلم أنّه لا يريد أداءه إليها ، فغزوها بالله واستحلّ فرجها بالباطل ؛ لقي الله يوم يلقاه وهو زان ، وأثمّا رجلٌ أدان من رجلٍ دينًا والله يعلم منه أنّه لا يريد أداءه إليه فغزوّه بالله واستحلّ ماله بالباطل ؛ لقي الله⁽⁴⁾ يوم يلقاه وهو سارق⁽⁵⁾»⁽³⁾ ، فبالنيّة الشّيعيّة انقلب المباح حراما ، والجائز ممنوعا ، وما كان خاليا من الحرج أصبح ذا حرج .

كلّ هذا يؤكّد ما يعتقده المسلم في خطر المنيّة وعظم شأنها وكبير أهمّيّتها ، فلذا هو يبيني سائر أعماله على صالح الثّبات ، كما يبذل جهده في أن لا يعمل عملا بدون نيّة ، أو يبيّن غير صالحة ، إذ النيّة روح العمل وقوامه ، صحته من صحتها وفساده من فساده ، والعمل بدون نيّة صاحبه مراء متكلّف ممقوت .

وكما يعتقد المسلم أن المنيّة ركن⁽⁴⁾ الأعمال وشرطها ، فإنّه يرى أن المنيّة ليست مجرد لفظ باللسان (اللهم نويت كذا) ولا هي حديث نفس فحسب ، بل هي انبعاث القلب نحو العمل الموافق لغرض صحيح من جلب نفع ، أو دفع ضرر حالاً ، أو مآلاً ، كما هي الإرادة المتوجهة تجاه الفعل لاتباع رضا الله ، أو امتثال أمره .

والمسلم إذ يعتقد أن العمل المباح ينقلب بحسن المنيّة طاعة ذات أجر ومثوبة ، وأن الطاعة إذا خلّت من نيّة صالحة تنقلب معصية ذات وزر وعقوبة ؛ لا يرى أن المعاصي تؤثر فيها المنيّة الحسنة فتتقلب طاعة ، فالذي يغتاب شخصاً لتطبيب خاطره شخص آخر هو عاص لله تعالى أثم لا تنفعه نيّته الحسنة في نظره ، والذي يبيّن مسجداً بمالٍ حرام لا يثاب عليه ، والذي يحضر حفلات الرقص والحجّون ، أو يشتري أوراق (اليانصيب) بنيّة تشجيع المشاريع الخيريّة ، أو لفائدة جهاد ونحوه ، هو عاص لله تعالى أثم مأزور غير مأجور ، والذي يبيّن القباب على قبور الصّالحين ، أو يذبح لهم الذّبايح ، أو يندّر لهم التّدوير بنيّة محبة الصّالحين هو عاص لله تعالى أثم على عمله ، ولو كانت نيّته صالحة كما يراها ؛ إذ لا ينقلب بالنيّة الصّالحة طاعة إلا ما كان مباحا

(1) رواية البخاري في كتاب الإيمان : لأنه كان حريصاً على قتل أخيه .

(2) رواه البخاري (1 / 15) ، (5 / 9) . ورواه مسلم (15) كتاب الفتن . ورواه النسائي (7 / 125) .

(3) رواه الإمام أحمد (4 / 332) . ورواه ابن ماجه (2410) مقتصرًا على الدين دون الصّدق .

(4) النية ركن باعتبار البداية ، وشرط باعتبار الاستمرار .

مأذوناً في فعله فقط ، أمّا المحرّم فلا ينقلب طاعة بحالٍ من الأحوال .

الفصل الثاني : الأدب مع الله ﷻ

المسلم ينظر إلى ما لله تعالى عليه من من لا تحصى ، ونعم لا تعد ، اكتفت من ساعة علوقه نطفة في رحم أمّه ، وتسايده إلى أن يلقى ربّه ﷻ فيشكر الله تعالى عليها بلسانه بحمده والثناء عليه بما هو أهله ، وبجوارحه بتسخيرها في طاعته ، فيكون هذا أدباً منه مع الله سبحانه وتعالى ؛ إذ ليس من الأدب في شيء كفران النعم ، وجحود فضل المنعم ، والشكر له ولا حسانه وإنعامه ، والله سبحانه يقول : ﴿ وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعَمٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [النحل : 53] . ويقول سبحانه : ﴿ وَإِن تَعُدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [النحل : 18] . ويقول ﷻ : ﴿ فَادْكُرُوا آذَانَكُمْ وَأَنصِتُوا إِلَيَّ وَلَا تَكْفُرُوا ﴾ [البقرة : 152] .

وينظر المسلم إلى علمه تعالى به وإطلاعه على جميع أحواله فيمتلئ قلبه منه مهابةً ونفسه له وقاراً وتعظيماً ، فيخجل من معصيته ، ويستحي من مخالفته ، والخروج عن طاعته . فيكون هذا أدباً منه مع الله تعالى ؛ إذ ليس من الأدب في شيء أن يجاهر العبد سيده بالمعاصي ، أو يقابله بالقبائح والزدائل وهو يشهده وينظر إليه . قال تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [النوح] . وقال ﷻ : ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوتُ وَمَا تُغْلِبُونَ ﴾ [النحل : 19] . وقال : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [يونس : 61] .

وينظر المسلم إليه تعالى وقد قدر عليه ، وأخذ بناصيته ، وأنه لا مقر له ولا مهرب ، ولا منجأ ولا ملجأ منه إلا إليه ، فيفر إليه تعالى ويطرح بين يديه ، ويفوض أمره إليه ، ويتوكل عليه ، فيكون هذا أدباً منه مع ربه وخالفه . إذ ليس من الأدب في شيء الفراء من لا مقر منه ، ولا الاعتماد على من لا قدرة له ، ولا الاتكال على من لا حول ولا قوة له . قال تعالى : ﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا أَهْوَٰ عَاجِلًا يَتَّصِلُهَا ﴾ [هود : 56] . وقال ﷻ : ﴿ قِفَرُوا إِلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَمَعَ مَنَّةً كَثِيرًا مِّنْهُ ﴾ [التبارك : 50] . وقال : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : 23] .

وينظر المسلم إلى لطاف الله تعالى به في جميع أموره ، وإلى رحمته له ولسائر خلقه فيطمع في المزيد من ذلك ، فيتضرع له بخالص الضراعة والدعاء ، ويتوكل إليه بطيب القول وصالح العمل ، فيكون هذا أدباً منه مع الله مولاه ؛ إذ ليس من الأدب في شيء اليأس من المزيد من

رحمة وسعت كل شيء ، ولا القنوط من إحسان قد عم البرائا ، وألطاف قد انتظمت الوجود . قال تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف : 156] . وقال : ﴿ اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ ﴾ [الشورى : 19] . وقال : ﴿ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رِجَحِ اللَّهِ ﴾ [يوسف : 37] . وقال : ﴿ لَا تَقْظُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [الزمر : 53] .

وينظر المسلم إلى شدة بطش ربه ، وإلى قوة انتقامه ، وإلى سرعة حسابه فيثقيبه بطاعته ، ويتوقاه بعدم معصيته فيكون هذا أدبا منه مع الله ؛ إذ ليس من الأدب عند ذوي الأبواب أن يتعرض بالمعصية والظلم العبد الضعيف العاجز للوث العزيز القادر ، والقوي القاهر وهو يقول : ﴿ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾ [البقرة : 11] . ويقول : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [البروج : 12] . ويقول : ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [آل عمران : 4] .

وينظر المسلم إلى الله ﷻ عند معصيته ، والخروج عن طاعته ، وكأن وعيده قد تناولته ، وعذابه قد نزل به ، وعقابه قد حل بساحته ، كما ينظر إليه تعالى عند طاعته ، وأتباع شرعته وكأن وعده قد صدقه له ، وكأن حلة رضاه قد خلعتها عليه ، فيكون هذا من المسلم بحسن ظن بالله ، ومن الأدب حسن الظن بالله ؛ إذ ليس من الأدب أن يسيء المرء الظن بالله فيعصيه ويخرج عن طاعته ، ويظن أنه غير مطلع عليه ، ولا مؤاخذ له على ذنبه ، وهو يقول : ﴿ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : 255] . وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أذنتكم فأصبعتم ومن أختصيت ﴿ فليست ﴾ . كما أنه ليس من الأدب مع الله أن يثقي المرء ويطيعه ويظن أنه غير مجازيه بحسن عمله ، ولا هو قابل منه طاعته وعبادته ، وهو يقول : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ رَبَّهُ فَقَالَتْ لَهُ أَلْفَايُزُونَ ﴾ [النور : 52] . ويقول تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ مَثَلًا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأنعام : 160] . ويقول سبحانه : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتًا طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : 97] .

وخلاصة القول : أن شكر المسلم ربه على نعمه ، وحياءه منه تعالى عند الميل إلى معصيته ، وصدق الإنابة إليه ، والتوكل عليه ورجاء رحمته ، والخوف من نعمته وحسن الظن به في إنجاز وعده ، وإنفاذ وعيده فيمن شاء من عباد ؛ هو أدبه مع الله ، ويقدر تمسكه به ومحافظة عليه تعلو درجته ، ويرتفع مقامه وتسمو مكانته ، وتعظم كرامته فيصيح من أهل ولاية الله وعبادته ، ومحط رحمته ومنزل نعمته . وهذا أقصى ما يطلبه المسلم ويتمناه طول الحياة .

اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا وَلَايَتَكَ ، وَلَا تَحْرِمْنَا رَعَايَتَكَ ، وَاجْعَلْنَا لَدَيْكَ مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ ، يَا اللَّهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ ..

الفصل الثالث : الأدب مع كلام الله تعالى - القرآن الكريم -

يؤمن المسلم بقدسيّة كلام الله تعالى ، وشرفه وأفضليّته على سائر الكلام ، وأنّ القرآن الكريم كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، من قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، وأنّ أهله هم أهل الله وخاصّته ، والمتمسكون به ناجون فائزون ، والمعرضون عنه هلكى خاسرون .

ويزيد في إيمان المسلم بعظمة كتاب الله ﷻ و قدسيّته وشرفه ما ورد في فضله عن المنزل عليه ، والموحى به إليه صفوة الخلق سيّدنا محمّد بن عبد الله ورسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم ، في مثل قوله : « اقرأوا القرآن فإنّه يجيء يوم القيامة شفيعاً لصاحبه » (1) . وقوله : « خيركم من تعلّم القرآن وعلمه » (2) . وقوله ﷺ : « أهل القرآن أهل الله وخاصّته » (3) . وقوله : « إنّ القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد » فقيل : يا رسول الله وما جلاؤها ؟ فقال : « تلاوة القرآن ، وذكر الموت » (4) . وقد جاء مرّة إلى الرسول ﷺ أحد خصومه الألداء يقول : يا محمّد ! اقرأ عليّ القرآن ، فيقرأ عليه الصلّاة والسلام : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾ [النحل : 90] . الآية . ولم يفرغ الرسول عليه الصلّاة والسلام من تلاوتها حتّى يطالب الخصم الألدّ بإعادتها مدهوشاً بجلال لفظها ، وقدسيّة معانيها ، مأخوذاً ببيانها ، مجذوباً بقوة تأثيرها ، ولم يلبث أن رفع عقيرته بتسجيل اعترافه ، وتقرير شهادته بقدسيّة كلام الله وعظمته ، إذ قال بالحرف الواحد : والله إنّ له لحلاوة ، وإنّ عليه لطلاوة ، وإنّ أسفلهُ لمورق ، وإنّ أعلاه لمثمر ، وما يقول هذا بشراً ! (5) .

ولهذا كان المسلم زيادة على أنّه يحلّ حلاله ويحرّم حرامه ، ويلتزم بأدابه والتخلّي بأخلاقه ، فإنّه يلتزم عند تلاوته بالأداب الثالّية :

1 - أن يقرأه على أكمل الحالات ، من طهارة ، واستقبال القبلة ، وجلوس في أدب ووقار .

(1) رواه مسلم (252) كتاب صلاة المسافرين . (2) رواه البخاري (236 / 6) .

(3) رواه الإمام أحمد (128 / 3) . وورد في ميزان الاعتدال (4820) .

(4) رواه البيهقي في الشعب بإسناد ضعيف . وورد في ميزان الاعتدال (9085) . وكثر العمال (3924) .

(5) الخصم الألد هو الوليد بن المغيرة ، كما رواه البيهقي بإسناد جيد .

3 - أن يترتله ولا يسرع في تلاوته ، فلا يقرأه في أقل من ثلاث ليالٍ ؛ لقوله ﷺ : « من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ليالٍ لم يفقهه » ⁽¹⁾ . وأمر الرسول عليه الصلاة والسلام عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن يختم القرآن في كل سبع ، كما كان عبد الله بن مسعود وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يختمونه في كل أسبوع مرة .

3 - أن يلتزم الحشوع عند تلاوته ، وأن يظهر الحزن وأن يبكي أو يتباكى إن لم يستطع البكاء ، لقول الرسول ﷺ : « إن هذا القرآن نزل بحزن ، فإذا قرأتموه فابكوا ، فإن لم تبكوا فبأكوا » ⁽²⁾ .

4 - أن يحسن صوته به لقوله ﷺ : « زئبوا القرآن بأصواتكم » ⁽³⁾ . وفي قوله : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » ⁽⁴⁾ . وقوله : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغن بالقرآن » ⁽⁵⁾ .

5 - أن يقرأ تلاوته إن خشي على نفسه رياء أو سمعة أو كان يشوش به على مصل لما ورد عنه ﷺ : « الجاهل بالقرآن كالجاهل بالصدقة » ومن المعلوم أن الصدقة تستحب سرتها إلا أن يكون في الجهر فائدة مقصودة كحمل الناس على فعلها مثلاً ، وتلاوة القرآن كذلك .

6 - أن يتلوه بتدبير وتفكير مع تعظيم له واستحضار القلب وتفهم لمعانيه وأسراره .

7 - أن لا يكون عند تلاوته من الغافلين عنه المخالفين له ، إذ إنّه قد يتسبب في لعن نفسه بنفسه ؛ لأنه إن قرأ ﴿ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [آل عمران : 61] . أو ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [مائدة : 18] . وكان كاذباً أو ظالماً فإنه يكون لعناً لنفسه ، والرواية التالية تبين مقدار خطئ المعرضين عن كتاب الله الغافلين عنه المتشاعلين بغيره ، فقد روي أنه جاء في الثوراة أن الله تعالى يقول : أما تستحي مني يا بنيك كتاب من بعض إخوانك ، وأنت في الطريق تمشي ، فتعدل عن الطريق وتعد لأجله وتقرأه وتندبّه حرفاً حرفاً ، حتى لا يفوتك شيء منه ، وهذا كتابي أنزلته إليك ، انظر كيف فضلت لك فيه من القول ، وكم كررت عليك فيه انتأثل طولاً وعرضه ثم أنت معرض عنه ، فكنت أهون عليك من بعض إخوانك .. يا عبدي ! يقعد إليك بعض إخوانك فتقبل إليه بكل وجهك ، وتضعي إلى حديثه بكل قلبك ، فإن تكلمت متكلّم

(1) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي . ورواه الإمام أحمد (2 / 164 ، 193 ، 195) .

(2) رواه ابن ماجه (1337) بإسناد جيد .

(3) رواه الإمام أحمد (296 ، 285 ، 283 / 4) . ورواه ابن ماجه (1342) . ورواه النسائي (180 / 2) . ورواه الحاكم (571 / 1) . وصححه .

(4) رواه البخاري (188 / 9) . وأبو داود (1469 ، 1470 ، 1471) . والإمام أحمد (1 / 172 ، 175 ، 179) .

(5) رواه البخاري (236 / 6) ، (9 / 173 ، 193) . ورواه مسلم (34) كتاب صلاة المسافرين . ورواه الإمام أحمد (271) .

أَوْ شَغَلْتُ شَاغِلًا عَنْ حَدِيثِهِ أَوْ مَاتَ إِلَيْهِ أَنْ كُفْتُ ، وَهِيَ أَنَا مُقْبِلٌ عَلَيْكَ وَمَحْدُثٌ وَأَنْتَ مُعَرِّضٌ بِقَبْلِكَ عَنِّي ، أَفَجَعَلْتَنِي أَهْوَنَ عِنْدَكَ مِنْ بَعْضِ إِخْوَانِكَ ؟ ! .

8 - يَجْهَدُ فِي أَنْ يُصَفَّ بِصِفَاتِ أَهْلِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ وَأَنْ يُسَمَّ بِسَمَائِهِمْ كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : يَنْبَغِي لِقَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْرِفَ بَلِيلَهُ إِذِ النَّاسُ نَائِمُونَ ، وَبَهَارَهُ إِذِ النَّاسُ مُفْطَرُونَ ، وَبِكَاثِهِ إِذِ النَّاسُ يَضْحَكُونَ ، وَبَوْرَعِهِ إِذِ النَّاسُ يَخْلَطُونَ ، وَبِصَمْتِهِ إِذِ النَّاسُ يَخُوضُونَ ، وَبِخُشُوعِهِ إِذِ النَّاسُ يَخْتَالُونَ ، وَبِحِزْنِهِ إِذِ النَّاسُ يَفْرَحُونَ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ : كُنَّا نَعْرِفُ قَارِئَ الْقُرْآنِ بِصَفْرَةِ لَوْنِهِ (يَشِيرُ إِلَى سَهْرِهِ وَطَوِيلِ تَهْجِدِهِ) . وَقَالَ وَهْبُ بْنُ الْوَرْدِ : قِيلَ لِرَجُلٍ : أَلَا تَتْلُمُ ؟ قَالَ : إِنَّ عَجَائِبَ الْقُرْآنِ أَطْرُنُ نَوْمِي . وَأَنْشَدَ ذُو الثَّوْنِ قَوْلَهُ :

مَنْعَ الْقُرْآنَ بَوْعِدِهِ وَوَعِيدِهِ مُقِلَّ الْعَيُونَ بَلِيلَهَا لَا تَهْجِعُ
فَهَمُّوا عَنِ الْمَلِكِ الْعَظِيمِ كَلَامُهُ فَهَمَّا تَذُلُّ لَهُ الرِّقَابُ وَتَخْضَعُ

الفصل الرابع : الأدب مع رسول الله ﷺ

يشعر المسلم في قرارة نفسه بوجود الأدب الكامل مع رسول الله ﷺ وذلك للأسباب التالية :

- 1 - أن الله تعالى قد أوجب له الأدب - عليه الصلاة والسلام - على كل مؤمن ومؤمنة وذلك بصريح كلامه ﷺ إذ قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الحجرات : 1] . وقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَهْجُرُوا لَهُمْ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ ⁽¹⁾ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات : 2] . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ ⁽²⁾ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّفَقَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَآجُرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحجرات : 3] . وقال سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُمَادُّونَكَ مِنَ دَوَاءِ الْحُجْرَةِ أَعْدَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [النور : 61] . ولو أنهم صدروا حتى تخرج إليهم لكان حركاً لهم ⁽³⁾ [الحجرات : 4] . وقال ﷺ : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دَعَاةَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ [النور : 63] . وقال أيضاً : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا ⁽⁴⁾ ﴾ [النور : 62] . وقال سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَفِذُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُمِرُّونَ بِاللَّهِ

(1) تحبط : أخلصها .

(2) تمطل : تطل .

وَرَسُولُهُ فَإِذَا أَسْتَشْنَذَكَ بَعْضُ شَأْنِهِمْ فَأَذِّنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ ﴿ [التَّوْبَةُ : 62] . وقال ﷺ : ﴿ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجِئْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُوعَاكُمْ صَدَقَ ذَلِكَ حَبْرُ لَكُمْ وَأَطَهَرَ فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الخافضة : 12] .

2 - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَرَضَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ طَاعَتَهُ ، وَأَوْجِبَ مُحِبَّتَهُ فَقَالَ : ﴿ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [محفلة : 33] . وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التَّوْبَةُ : 63] وقال سبحانه : ﴿ وَمَا إِلَهُكُمُ الرَّسُولُ فَحُذُّهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَتَاهُ ﴾ [الحشر : 7] وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : 31] . ومن وجبت طاعته وحرمت مخالفته لزم التأذُّب معه في جميع الأحوال .

3 - أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ حَكَّمَهُ فَجَعَلَهُ إِمَامًا وَحَاكِمًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ الْقَائِمِينَ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ ﴾ [النساء : 105] . وقال : ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنفَعِ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة : 49] . وقال : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ⁽¹⁾ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : 65] . وقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ⁽²⁾ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [الأحزاب : 21] .

والتأذُّب مع الإمام والحاكم تفرضه الشرائع وتفرضه العقول ويحكم به المنطق السليم .

4 - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَرَضَ مُحِبَّتَهُ عَلَى لِسَانِهِ فَقَالَ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »⁽³⁾ . ومن وجبت محبته وجبت الأدب إزاءه ، ولزم التأذُّب معه .

5 - مَا اخْتَصَّ بِهِ رَبُّهُ تَعَالَى مِنْ جَمَالِ الْخَلْقِ وَالْخَلْقِ ، وَمَا جَاءَهُ بِهِ مِنْ كَمَالِ النَّفْسِ وَالذَّاتِ ، فَهُوَ أَجْمَلُ مَخْلُوقٍ وَأَكْمَلُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَمَنْ كَانَ هَذَا حَالَهُ كَيْفَ لَا يَجِبُ التَّأذُّبُ مَعَهُ .

هذه بعض موجبات الأدب معه ﷺ وغيرها كثير ، ولكن كيف يكون الأدب ، وبماذا يكون ؟ هذا ما ينبغي أن يعلم !

(1) شعر : أنكل عليهم واختلط من الأمور . (2) الأسوة : القدوة الصالحة .

(3) رواه البخاري (10 / 1) ورواه النسائي (115 / 8) .

يَكُونُ الْآدَابُ مَعَهُ ﷺ :

- 1 - بطاعته ، وافتقار أثره ، وترشم خطاه في جميع مسالك الدنيا والدين .
- 2 - أَنْ لَا يَقْدَمَ عَلَى حَيْثُ وَتَوْفِيرِهِ وَتَعْظِيمِهِ حُبَّ مَخْلُوقٍ أَوْ تَوْفِيرُهُ أَوْ تَعْظِيمُهُ كَانَتْهُمَا مَنْ كَانَ .
- 3 - مَوَالِئُهُ مَنْ كَانَ يُوَالِيهِ ، وَمَعَادَاةُ مَنْ كَانَ يَعَادِيهِ ، وَالرِّضَا بِمَا كَانَ يَرْضَاهُ بِهِ ، وَالْغَضَبُ لَمَّا كَانَ يَغْضَبُ لَهُ .
- 4 - إِجْلَالُ اسْمِهِ وَتَوْفِيرُهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ ، وَاسْتِعْظَامُهُ وَتَقْدِيرُ شَمَائِلِهِ وَفَضَائِلِهِ .
- 5 - تَصَدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَشَأْنِ الْغَيْبِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ .
- 6 - إِحْيَاءُ سُنَّتِهِ وَإِظْهَارُ شَرِيعَتِهِ ، وَإِبْلَاغُ دَعْوَتِهِ ، وَإِتْقَادُ وَصَايَاهُ .
- 7 - خَفْضُ الصَّوْتِ عِنْدَ قَبْرِهِ ، وَفِي مَسْجِدِهِ لِمَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِزِيَارَتِهِ ، وَشَرْفُهُ بِالْمَوْقُوفِ عَلَى قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .
- 8 - حُبُّ الصَّالِحِينَ وَمَوَالَتُهُمْ بِحُبِّهِ ، وَبَعْضُ الْفَاسِقِينَ وَمَعَادَاتُهُمْ بِبَعْضِهِ .

هذه هي بعض مظاهر الآداب معه ﷺ .

فالمسلم يجتهد دائما في أدائها كاملة ، والحفاظ عليها تامة ؛ إذ كماله موقوف عليها وسعادته منوط بها ، والمسؤول لله ﷻ أَنْ يَوْفَقَنَا لِلتَّأْدِبِ مَعَ نَبِيِّنَا وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَتْبَاعِهِ وَأَنْصَارِهِ وَشِيعَتِهِ وَأَنْ يَرْزُقَنَا طَاعَتَهُ وَأَنْ لَا يَحْرِمَنَا مِنْ شَفَاعَتِهِ .. اللَّهُمَّ آمِينَ !!



الفصل الخامس : في الآداب مع النفس

يؤمن المسلم بأن سعادته في كلتا حياتيه : الأولى ، والثانية ، موقوفة على مدى تأديب نفسه ، وتطهيرها ، وتزكيتها ، وتطهيرها ، كما أن شقاءها منوط بفسادها ، وتدنيتها وخبثها ، وذلك للدلالة الآتية :

قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۚ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ۚ ﴾ [الشمس] . وقوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٌ ۚ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَقَدْ فَتَنَّا لُوطَ بْنَ مَرْيَمَ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يَكُونَكُمْ يَوْمَ الْفِتْنَةِ فِتْنَةٌ كَمَا كَانَتْ فِتْنَةُ الْفِرْعَوْنَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ۚ ﴾ [الزمر] . ﴿ لَمْ يَنْ يَنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ ۚ وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَاشٌ ۚ ﴾ (4) وكذلك

(2) سم الحياط : ثقب الإبرة .

(1) بلج : يدخل .

(4) غواش : أغطية كاللحف .

(3) مهاد : فراش .

تَجَرَى الظَّلِيمِينَ ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿١١﴾ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٢﴾ [الأعراف] . وقوله : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴿١٣﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِرٌ ﴿١٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالنَّحَىٰ ﴾ وَالصَّبْرِ ﴿١٥﴾ . وقول الرسول ﷺ : « كلُّكم يدخل الجنة إلا من أبى » قالوا : ومن يأبى يا رسول الله ؟ قال : « من أطاعني دخل الجنة ، ومن عصاني فقد أبى » . وقوله ﷺ : « كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » (2) .

كما يؤمن المسلم بأنَّ ما تطهر عليه النفس وتزكو هو حسنة الإيمان ، والعمل الصالح ، وأنَّ ما تشدَّى به وتخبث وتفسد هو سيئة الكفر والمعاصي ، قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْأَثَارِ وَذُلًّا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْمَسْكُونَةَ يَبْذِيهِنَ الشَّيَاطِينُ ﴾ [مريم : 114] . وقوله : ﴿ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الطه : 14] . وقال رسول الله ﷺ : « إنَّ المؤمن إذا أذنب ذنباً كان نكتة سوداء في قلبه ، فإن تاب ونزع واستعجب صُقل قلبه ، وإن زاد زاد حتى تُغلق قلبه . فذلك الزُّنَّ الَّذِي قَالَ اللَّهُ : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ » (3) . وقوله ﷺ : « اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَحَهَا ، وَخَالَفِ النَّاسَ بِخَلْقِ حَسَنٍ » (4) .

من أجل هذا يعيش المسلم عاملاً دائماً على تأديب نفسه وتركيبها وتطهيرها ، إذ هي أولى من يؤدَّب ، فيأخذها بالآداب المركبة لها والمطهرة لأدائها ، كما يجبها كلُّ ما يديسها ، ويفسدها من سيئ المعتقدات ، وفاسد الأقوال والأفعال ، يجاهدها ليل نهار ، ويحاسبها في كل ساعة ، يحملها على فعل الخيرات ، ويدفعها إلى الطاعة دفعا ، كما يصرفها عن الشرِّ والفساد صرفاً ويردّها عنها رداً .. ويتبع في إصلاحها وتأديبها لتطهر وتزكو الخطوات التالية :

أ - التوبة : المراد منها التخلي عن سائر الذنوب والمعاصي ، والتدبُّم على كل ذنب سالف ، والعزم على عدم العودة إلى الذنب في مستقبل العمر . وذلك لقوله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة : 8] . وقوله : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ يُوَفِّيهِمْ لَعَلَّاهُمْ تَقْبُولُ ﴾ [التوبة : 31] . وقال رسوله ﷺ : « يا أيُّها الناس توبوا إلى الله فإني أتوب إلى الله في اليوم مائة مرة » (5) . وقوله : « من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه » (6) . وقوله :

(1) دُشغها : طافها .

(2) رواه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة (1) .

(3) رواه ابن ماجه (4244) . رواه الإمام أحمد (2 / 297) . ورواه الترمذي وقال فيه حسن صحيح .

(4) رواه الإمام أحمد (5 / 103 ، 158 ، 236) . والترمذي (1987) . والحاكم (1 / 54) .

(5) رواه مسلم (42) كتاب الذكر والدعاء .

(6) رواه مسلم (43) كتاب الذكر والدعاء .

«إِنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتَوَبَّ مَسِيءُ النَّهَارِ ، وَيَسْطُرُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتَوَبَّ مَسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» (1) وقوله: «لَلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ فِي أَرْضِ دَوِيَّةٍ» (2) مهلكة معه راحلته عليها طعامه وشرابه ، فنام فاستيقظ وقد ذهب فطلبها حتى أدركه العطش ، ثُمَّ قَالَ أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ فَأَنَا مَوْتٌ فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ فَاسْتَيْقَظَ وَعِنْدَهُ رَاحِلَتُهُ وَعَلَيْهَا زَادُهُ وَطَعَامُهُ وَشَرَابُهُ ؛ فَالَلَّهُ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ وَزَادِهِ» (3) . وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ هَمَّتْ أَنْ يَتَوَبَّتِ آدَمُ بِتَوْبَتِهِ لَمَّا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ (4) .

ب - المراقبة : وهي أَنْ يَأْخُذَ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ بِمِرَاقِبَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَيُلْزِمُهَا إِثَابًا فِي كُلِّ خَطِيئَةٍ مِنْ لَحَظَاتِ الْحَيَاةِ حَتَّى يَنْتَهِيَ لَهَا الْيَقِينُ بِأَنَّ اللَّهَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهَا ، عَالِمٌ بِأَسْرَارِهَا ، رَقِيبٌ عَلَى أَعْمَالِهَا ، فَائِثٌ عَلَيْهَا وَعَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ، وَبِذَلِكَ تَصْبِيحُ مُسْتَغْفِرَةً بِمُلَاحَظَةِ جَلَالِ اللَّهِ وَكَمَالِهِ ، شَاعِرَةً بِالْأَنْسَاءِ فِي ذِكْرِهِ ، وَاجِدَةً الرَّاحَةَ فِي طَاعَتِهِ ، رَاقِبَةً فِي جَوَارِهِ ، مُقْبِلَةً عَلَيْهِ ، مُعْرِضَةً عَنْهُ سِوَاهُ . وَهَذَا مَعْنَى إِسْلَامِ الْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ [النساء : 125] . وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾ [لقمان : 22] . وَهُوَ عَيْنُ مَا دَعَا إِلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ﴾ [البقرة : 235] . وَقَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : 1] . وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُخَيِّشُونَ نَفْسَكُمْ ﴾ [يونس : 61] . وَقَوْلِهِ ﷻ : «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» (5) .

وهو نفس ما درج عليه السابقون الأولون من سلف هذه الأمة الصالحين إذ أخذوا به أنفسهم حتى تم لهم اليقين ، وبلغوا درجة المقربين ، وما هي ذي آثارهم تشهد لهم :

1 - قيل للجنيد رحمه الله : متى يستعان على غض البصر ؟ قال : بعلمك أنَّ نظرك الناظر إليك أسبق من نظرك إلى المنظور له .

2 - قال سفيان الثوري : عليك بالمراقبة ممن لا تخفى عليه خافية ، وعليك بالرجاء ممن يملك الوفاء ، وعليك بالحنن ممن يملك العقوبة .

(1) رواه مسلم (31) كتاب التوبة .

(2) رواه مسلم (1) كتاب التوبة . ورواه الإمام أحمد (316/2) ، (213/3) .

(3) رواه مسلم (1) كتاب التوبة . ورواه الإمام أحمد (316/2) ، (213/3) .

(4) الغزالي في الإحياء .

(5) متفق عليه بلفظ : أن تعبد ، ولفظ (اعبد الله) في مسند الإمام أحمد (132/2) ، وضع الباري (234/11) وحلية الأولياء (115/6) .

3 - قَالَ ابْنُ الْمُبَارِكِ لِرَجُلٍ : رَاقِبِ اللَّهَ يَا فَلَانُ ، فَسَأَلَهُ الرَّجُلُ عَنِ الْمَرَاqِبَةِ فَقَالَ لَهُ : كُنْ أَبَدًا كَأَنَّكَ تَرَى اللَّهَ ﷻ .

4 - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ : خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى مَكَّةَ فَمَرُسْنَا بَعْضَ الطَّرِيقِ فَانْحَدَرَ عَلَيْنَا رَاغٌ مِنَ الْجَبَلِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : يَا رَاعِي ! بَعْنَا شَاةً مِنْ هَذِهِ الْغَنَمِ ، فَقَالَ الرَّاعِي : إِنَّهُ مَمْلُوكٌ ؛ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : قُلْ لِسَيِّدِكَ : أَكَلَهَا الذُّئْبُ ، فَقَالَ الْعَبْدُ : أَيْنَ اللَّهُ ؟ فَبَكَى عُمَرُ ، وَغَدَا عَلَى سَيِّدِ الرَّاعِي فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ وَأَعْتَقَهُ .

5 - حَكَى عَنْ بَعْضِ الصَّالِحِينَ أَنَّهُ مَرَّ بِجَمَاعَةٍ يَتَرَامُونَ ، وَوَاحِدٌ جَالِسٌ بَعِيدًا عَنْهُمْ فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ وَأَرَادَ أَنْ يَكَلِّمَهُ ، فَقَالَ لَهُ : ذَكَرَ اللَّهُ أَشْهَى ، قَالَ : أَنْتَ وَحْدَكَ ؟ . فَقَالَ : مَعِيَ رَبِّي وَمَلِكَايَ ، قَالَ لَهُ : مِنْ سَبَقَ مِنْ هَؤُلَاءِ ؟ فَقَالَ : مَنْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، قَالَ : أَيْنَ الطَّرِيقُ ؟ فَأَشَارَ نَحْوَ السَّمَاءِ ، وَقَامَ وَمَشَى .

6 - وَحَكَى أَنَّ « زُلَيْخَا » لَمَّا خَلَّتْ بِيُوسُفَ (عليه السلام) قَامَتْ فَغَطَّتْ وَجْهَ صَنِيعِهَا ، فَقَالَ يُوسُفُ (عليه السلام) : مَالِكٌ !؟ أَسْتَحْيِي مِنْ مَرَاqِبَةِ جَمَادٍ وَلَا أَسْتَحْيِي مِنْ مَرَاqِبَةِ الْمَلِكِ الْجَبَّارِ !؟ .
وَأَنشَدَ بَعْضُهُمْ :

إِذَا مَا خَلَوْتَ الدَّهْرَ يَوْمًا فَلَا تَقُلْ خَلَوْتُ ، وَلَكِنْ قُلْ عَلَيَّ رَقِيبٌ
وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ يَغْفُلُ سَاعَةً وَلَا أَنَّ مَا تُخْفِي عَلَيْهِ يَغِيبُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْيَوْمَ أُسْرِعَ ذَاهِبٌ وَأَنْ غَدًا لِلنَّظَائِرِينَ قَرِيبٌ

ج - الْمُحَاسِبَةُ : وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُ عَامِلًا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ لَيْلَ نَهَارٍ عَلَى مَا يَسْعُدُهُ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ ، وَيُؤْهِلُهُ لِكِرَامَتِهَا وَرِضْوَانِ اللَّهِ فِيهَا ، وَكَانَتِ الدُّنْيَا هِيَ مُوسِمَ عَمَلِهِ ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْفَرَائِضِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ كَنَظَرِ التَّاجِرِ إِلَى رَأْسِ مَالِهِ ، وَيَنْظُرَ إِلَى التَّوَائِلِ نَظَرَ التَّاجِرِ إِلَى الْأَرْبَاحِ الْوَاقِعَةِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ ، وَيَنْظُرَ إِلَى الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ كَالْخَسَارَةِ فِي التَّجَارَةِ ، ثُمَّ يَخْلُو بِنَفْسِهِ سَاعَةً مِنْ آخِرِ كُلِّ يَوْمٍ بِحَاسِبِهَا فِيهَا نَقِصَهُ عَلَى عَمَلِ يَوْمِهِ ، فَإِنْ رَأَى نَقْصًا فِي الْفَرَائِضِ لَامِهَا وَوَيْخَهَا ، وَقَامَ إِلَى جِبْرِهِ فِي الْحَالِ . فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُقْضَى قَضَاءً ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْضَى جِبْرُهُ بِالْإِكْتَارِ مِنَ التَّوَائِلِ ، وَإِنْ رَأَى نَقْصًا فِي التَّوَائِلِ عَوَّضَ النَّاقِصَ وَجَبْرُهُ ، وَإِنْ رَأَى خَسَارَةً بَارْتِكَابِ الْمُنْهَيِّ اسْتَغْفَرَ وَنَدَّمَ وَأَنَابَ وَعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَرَاهُ مُصْلِحًا لِمَا أَفْسَدَ .

هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْمُحَاسِبَةِ لِلنَّفْسِ ، وَهِيَ إِحْدَى طَرَفِي إِصْلَاحِهَا ، وَتَأْدِيبِهَا وَتَزْكِيَتِهَا وَتَطْهِيرِهَا .

وأدلتها ما يأتي :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الحشر : 18] فقلوله تعالى : ﴿ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ ﴾ هو أمرٌ بالحساسة للنفس على ما قدمت لغيرها المنتظر ، وقال تعالى : ﴿ وَتُؤْتُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ النَّفْسُ لَكُمْ تَفْعَلُونَ ﴾ [التور : 31] . وقال ﷺ : « إِنِّي لَأَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ، وَأَسْتَغْفِرُهُ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ » (1) . وقال عمر رضي الله عنه : حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا (2) . وكان ﷺ إذا جنَّ عليه الليل يضربُ قدميه بالذِّقَّةِ عَصَاً ويقول لنفسه : ماذا عملت اليوم ؟ .

وأبو طلحة رضي الله عنه لما شغلته حديقته عن صلاته خرج منها صدقة لله تعالى ، فلم يكن هذا منه إلا محاسبة لنفسه ، وعتاباً لها وتأديباً .

وحكي عن الأحنف بن قيس أنه كان يجيء إلى المصباح فيضع أصبعه فيه حتى يحس بالثَّارِ ، ثم يقول لنفسه يا حنيف ما حملك على ما صنعت يوم كذا ؟ ما حملك على ما صنعت يوم كذا ؟ .

وحكي أن أحد الصالحين كان غارياً فتكشفت له امرأة فنظر إليها فرفع يده ، ولطم عينه ففقاها ، وقال : إِنَّكَ لِلْحَاطَةِ إِلَى مَا يَضُرُّكَ ! .

ومر بعضهم بغرفة فقال : متى بنيت هذه الغرفة ؟ . ثم أقبل على نفسه فقال : تسأليني عما لا يعينك لأعاقبك بصوم سنة فصامها . وروي أن أحد الصالحين كان ينطلق إلى الرضاء فيتمرغ فيها ويقول لنفسه : ذوقي ، وناز جهنم أشد حراً ، أجيفةً باللبلب بطالةً بالثَّهَارِ ؟ .

وإن أحدهم رفع يوماً رأسه إلى سطح فرأى امرأة فنظر إليها فأخذ على نفسه أن لا ينظر إلى السماء ما دام حيّاً .

هكذا كان الصالحون من هذه الأئمة يحاسبون أنفسهم عن تفريطها ، ويلومونها على تقصيرها ، يلزمونها التقوى ، وينهونها عن الهوى عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ أَهْوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ [التازعات] .

د - المجاهدة : وهي أن يعلم المسلم أن أعدى أعدائه إليه هو نفسه التي يَرى جنبيه ، وأنها

(1) في مسلم بلفظ : إِنَّهُ لَيُحَافِظُ عَلَى قَائِي ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ » وبهذا اللفظ رواه أبو داود .

(2) وفي هذا المعنى ما رواه الترمذي بسند حسن عن النبي ﷺ : « الْكَلْبُ مِنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَالْعَاجِزُ مِنْ اتَّبَعَ نَفْسَهُ هَوَاً وَمَتَى عَلَى اللَّهِ الْأَمَانِي » .

ببطعها مثالة إلى الشر، فزارة من الخير، أمارة بالشوء: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53] تحب الدعة والخلود إلى الراحة، وترغب في البطالة وتنجرف مع الهوى؛ تستهويها الشهوات العاجلة وإن كان فيها حنفها وشقاؤها.

فإذا عرف المسلم هذا؛ عبثاً نفسه للمجاهدة نفسه فأعلن عليها الحرب وشهر ضدها السلاح وصمّم على مكافحة رغواتها، ومناجزة شهواتها، فإذا أحبت الراحة أتعبها، وإذا رغبت في الشهوة حرمتها، وإذا قصّرت في طاعة أو خير عاقبها ولأمها، ثم ألزمها بفعل ما قصّرت فيه، وبقتضاء ما فوتته أو تركته. يأخذها بهذا التاديب حتى تطمئن وتطهر وتطيب، وتلك غاية المجاهدة للنفس. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: 69].

والمسلم إذا مجاهد نفسه في ذات الله لتطيب وتطهر وتركز وتطمئن، وتصبح أهلاً لكرامة الله تعالى ورضاه؛ يعلم أن هذا هو درب الصالحين وسبيل المؤمنين الصادقين فيسلوكه مقتدياً بهم ويسير معه مقتفياً آثارهم. فرسول الله ﷺ قام الليل حتى تفتّرت قدماه الشريفتان، وسئل النبي ﷺ في ذلك فقال: «أفلا أحب أن أكون عبداً شكوراً؟»⁽¹⁾. أي مجاهدة أكبر من هذه المجاهدة وإيم الله؟! وعليه يتحدث عن أصحاب رسول الله ﷺ فيقول: والله لقد رأيت أصحاب محمد ﷺ وما أرى شيئاً يشبههم كانوا يصبحون شعثاً غبراً صفراً قد باتوا سجداً وقياماً، يتلون كتاب الله يراوون بين أقدامهم وجباههم، وكانوا إذا ذكر الله ماذوا كما يمد الشجر في يوم الربيع، وهملت أعينهم حتى تبل ثيابهم.

وقال أبو الدرداء رضي الله عنه: لولا ثلاث ما أحببت العيش يوماً واحداً: الظلم لله بالهواجر، والشجور له في جوف الليل، ومجالسة أقوام ينتقون أطايب الكلام كما ينتقى أطايب الثمر. وعاتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه نفسه على تفويت صلاة عصر في جماعة، وتصدق بأرض من أجل ذلك تنذر قيمتها بمائتي ألف درهم. وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته صلاة في جماعة أحياناً تلك الليلة بكاملها، وأخر يوماً صلاة المغرب حتى طلع كوكبان فاعتق رقبتين. وكان علي رضي الله عنه يقول: رحم الله أقواماً يحسبهم الناس مرضى، وما هم بمرضى، وذلك من آثار مجاهدة النفس. والرسول ﷺ يقول: «خير الناس من طال عمره، وحسن عمله»⁽²⁾.

(1) في صحيح البخاري كتاب التهجد (6) ومسلم كتاب المواقين (79 / 81) وغيرهما.

(2) الترمذي (2329) وحسنه.

وكان أويش القرني رحمه الله تعالى يقول : هذه ليلة الكوع فيحيي الليل كله في ركعة ، وإذا كانت الليلة الآتية قال : هذه ليلة السجود فيحيي الليل كله في سجدة ⁽¹⁾ . وقال ثابت البناني رحمه الله : أدركت رجلاً كان أحدهم يصلي فيعجز أن يأتي فراشه إلا حبوا . وكان أحدهم يقوم حتى تتورم قدماء من طول القيام ، ويبلغ من الاجتهاد في العبادة مبلغاً ما لو قيل له : القيامة غداً ما وجد مزيداً . وكان إذا جاء الشتاء يقوم في السطح ليضربه الهواء البارد فلا ينام ، وإذا جاء الصيف قام تحت الشقف ليمنع الحار من النوم ، وكان بعضهم يموت وهو ساجد . وقالت امرأة مسروق رحمه الله تعالى : كان مسروق لا يوجد إلا وساقاه متفتحتان من طول القيام ، والله إن كنت لأجلس خلفه وهو قائم يصلي فأبكي رحمه له . وكان منهم من إذا بلغ الأربعين من عمره طوى فراشه فلا ينام عليه قط . ويروى أن امرأة صالحة من صالحى الشلف يقال لها « عجرة » مكفوفة البصر كانت إذا جاء السحر نادت بصوت لها محزون : إليك قطع العابدون دجى الليالي يستبقون إلى رحمتك ، وفضل مغفرتك ، فبك يا إلهي أسألك لا بغيرك أن تجعلني في أول زمرة الشاققين ، وأن ترفعني لديك في عيّن ، في درجة المقربين ، وأن تلحقني بعبادك الصالحين ، فأنت أرحم الراحمين وأعظم العظماء ، وأكرم الكرماء ، يا كريم ، ثم تحو ساجدة ولا تزال تدعو وتبكي إلى الفجر .

* * *

الفصل السادس : في الأدب مع الخلق

أ - الولداني :

يؤمن المسلم بحق الوالدين عليه وواجب برهما وطاعتهما والإحسان إليهما لا لكونهما سبب وجوده فحسب ، أو لكونهما قدماً له من الجميل والمعروف ما وجب معه مكافأتهما بالمثل ، بل لأن الله ﷻ أوجب طاعتهما ، وكتب على الولد برهما والإحسان إليهما حتى قرن ذلك بحقه الواجب له من عبادته وحده دون غيره فقال ﷻ : ﴿ وَصَىٰ (2) رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّكَ إِلَهُكَ إِلَهُهُمَا أَوْ كَلَاهُمَا فَلَا تَغْلُظْ لَهُمَا أَمْرًا وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۖ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ۝ ﴾ [الإسراء] . وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ

(2) قضى : أمر والنوم .

(1) أورد هذه الآثار الطيبة الإمام الغزالي في الإحياء .

« إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ » وقوله ﷺ : « لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ » .

2 - توقيرهما وتعظيم شأنهما ، وخفضُ الجناح لهما ، وتكريمهما بالقول وبالفعل ، فلا ينهرهما ، ولا يرفع صوته فوق صوتهما ، ولا يمشي أمامهما ، ولا يؤثر عليهما زوجةً ولا ولدًا ، ولا يدعوهما باسمهما ، بل ينادي بأبي وأمي ، ولا يسافر إلا بإذنهما ورضاهما .

3 - ردهما بكلِّ ما تصل إليه يداؤه ، وتُسعُّ له طاقته من أنواع البرِّ والإحسان ، كإطعامهما وكسوتهما ، وعلاج مريضهما ، ودفع الأذى عنهما ، وتقديم النفس فداءً لهما .

4 - صلة الرَّحِمِ التي لَا رَحِمَ لَهُ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِمَا والدُّعَاءُ والاستغفارُ لهما وإنفاذُ عهدهما وإكرامُ صديقيهما .

ب - الأولاد :

المسلم يعترف بأنَّ للولد حقوقًا على والده يجب عليه أدائها له ، وأدائها يلزمه القيام بها إزاءه ، وهي تتمثل في اختيار الدتة ، وحسن تسميته ، وذبح العقيقة عنه يوم سابعه ، وختانه ورحمته والرفق به ، والتفقه عليه ، وحسن تربيته ، والاهتمام بتثقيفه وتأديبه وأخذه بتعاليم الإسلام وتربيته على أداء فرائضه وسننه وآدابه ، حتَّى إذا بلغ زوجه ، ثمَّ خيره بين أن يبقى تحت رعايته ، وبين أن يستقل بنفسه ، ويبنى مجده بيده وذلك لأدلة الكتاب والسنة الثالية :

1 - قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّئَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ ﴾ [البقرة : 233] .

وقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الْبُيُوتُ آمِنًا قَوْمًا أَنْفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۚ ﴾ [النجم : 6] . ففي هذه الآية الأمرُ بوقاية الأهل من النار وذلك بطاعة الله تعالى ، وطاعته تعالى تستلزم معرفة ما يجب أن يطاع فيه تعالى ، وهذا لا يتأتَّى بغير التعلُّم ، ولما كان الولدُ من جملة أهل الرجل كانت الآية دليلًا على وجوب تعليم الوالد ولده وتربيته وإرشاده وحمله على الخير والطاعة لله ولرسوله ، وتجنبيه الكفر والمعاصي والمفاسد والشُرور ليقته بذلك عذاب النار .

كما أنَّ في الآية الأولى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ الآية ، دليلٌ وجوب نفقة الولد على الوالد ، إذ التفقه الواجبة للرضعة كانت بسبب إرضاعها الولد ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا

أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا الْحُلُمَ ۚ ﴾ (1) [الإسراء : 31] .

(1) إلاق : خوف الفقر .

2 - قوله ﷺ لما سئل عن أعظم الذنوب : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، وأن تقتل ولدك خشية أن يطعم ملك ، وأن تزاني بحليلة جارك » ⁽¹⁾ فالمنع من قتل الأولاد مستلزم لرحمتهم والشفقة عليهم والحفاظ على أجسامهم وعقولهم وأرواحهم ، وقال ﷺ في العقيقة على الولد : « الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ، ويسمى فيه ويحلق رأسه » ⁽²⁾ . وقال : « الفطرة خمس : الختان ، والاستحداذ ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط » ⁽³⁾ . وقال : « أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم ، فإن أولادكم هذبة إليكم » ⁽⁴⁾ وقال عليه الصلاة والسلام : « ساؤوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفطئت النساء » ⁽⁵⁾ . وقال : « مؤوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع » ⁽⁶⁾ . وجاء في الأثر : من حق الولد على الوالد أن يحسن أدبه ، ويحسن اسمه . وقال عمر رضي الله عنه : من حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والزمانية وأن لا يرزقه إلا حلالاً طيباً ، ويروى عنه أيضاً قوله : تزوجوا في الحجر الصالح ، فإن العرق دساس . وقد امتن أعرابي على أولاده باختيار أمهم فقال :

وأول إحساني إليكم تخيري
لما جدة الأعراق باد عفاؤها

ج - الإخوة :

المسلم يرى أن الأدب مع الإخوة كالأدب مع الآباء والأبناء سواء ، فعلى الإخوة الصغار من الأدب نحو إخوتهم الكبار ما كان عليهم لأبائهم ، وأن على الإخوة الكبار نحو إخوتهم الصغار ما كان لأبائهم عليهم من حقوق وواجبات وآداب وذلك لما ورد : « حق كبير الإخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده » ⁽⁷⁾ . ولقوله ﷺ : « ير أهلك وأباك ، ثم أهلك وأخاك ، ثم أدناك أدناك » ⁽⁸⁾ .

د - الزوجان :

المسلم يعترف بالأدب المتبادلة بين الزوج وزوجته ، وهي حقوق كل منهما على صاحبه ،

- (1) رواه البخاري (137 ، 22 / 6) ، (204 ، 9 / 8) . ورواه مسلم (141) كتاب الإيمان . ورواه النسائي (89 / 7 ، 90) .
- (2) رواه الحاكم في المستدرک (237 / 4) ورواه الترمذي (1522) وصححه .
- (3) رواه البخاري (206 / 7) ، (18 / 8) . ورواه مسلم (50 ، 49) كتاب الطهارة . ورواه أبو داود (4198) . والنسائي (14 / 1) وابن ماجه (292) .
- (4) رواه ابن ماجه (3671) بسند ضعيف .
- (5) رواه البيهقي والطبراني وحسنه الحافظ بسنده . (6) رواه الحاكم (258 / 1) . ورواه الترمذي (407) وحسنه .
- (7) رواه البيهقي وهو ضعيف . وورد في كنز العمال (45473) ومشكاة المصابيح (4946) .
- (8) رواه البزار بسند حسن . ورواه الحاكم (150 / 4) .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة : 228] .
فهذه الآية الكريمة قد أثبتت لكل من الزوجين حقوقاً على صاحبه وخصت الرجل بمزيد درجة
لاعتباراتٍ خاصة . وقول الرسول ﷺ في حجة الوداع : « ألا إن لكم على نساءكم حقاً ،
ولنساءكم عليكم حقاً » ⁽¹⁾ . غير أنَّ هذه الحقوق بعضها مشترك بين كل من الزوجين ،
وبعضها خاص بكل منهما على حدة .. فالحقوق المشتركة هي :

1 - الأمانة ؛ إذ يجب على كل من الزوجين أن يكون أميناً مع صاحبه فلا يخونه في قليل
ولأكثر ، إذ الزوجان أشبه بشريكين فلا بد من توفر الأمانة ، والنصح والصدق والإخلاص
بينهما في كل شأن من شؤون حياتهما الخاصة والعامة .

2 - المودة والرحمة بحيث يحمل كل منهما لصاحبه أكبر قدر من المودة الخالصة ،
والرحمة الشاملة يتبادلانها بينهما طيلة الحياة مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ
مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْثًا لِيَتَكُونُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الزوم : 21] . وتحقيقاً لقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : « من لا يرحم لا يرحم » ⁽²⁾ .

3 - الله المتبادل بينهما بحيث يكون كل منهما واثقاً في الآخر ولا يخامره أدنى شك في
صديقه ونصحه وإخلاصه له وذلك لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : 10] .
وقول الرسول ﷺ : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ⁽³⁾ . والرابطة
الزوجية لا تريد أخوة الإيمان إلا توثيقاً وتوكيداً وتقوية .. وبذلك يشعر كل من الزوجين أنه هو
عين الآخر وذاته ، وكيف لا يثق الإنسان في نفسه ولا ينصح لها ؟ أو كيف يغش المرء نفسه
ويخدعها ؟ .

4 - الآداب العامة من رفق في المعاملة ، وطلاقة وجه ، وكرم قول وتقدير واحترام ، وهي
المعاشرة بالمعروف التي أمر الله بها في قوله تعالى : ﴿ وَعَالِمُؤْمِنُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء : 19] .
وهي الاستيماء بالخير الذي أمر به الرسول العظيم في قوله : « واستوصوا بالنساء خيراً » ⁽⁴⁾ .
فهذه جملة من الآداب المشتركة بين الزوجين ، والتي ينبغي أن يتبادلانها بينهما عملاً
بالميثاق الغليظ الذي أشير إليه في قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ

(1) رواه الترمذي (1163) وصححه . وذكره القرطبي في تفسيره (173 / 5) .

(2) رواه البخاري (12 / 9 / 8) . ورواه مسلم (65) كتاب الفضائل . ورواه أبو داود (157) كتاب الأدب .

(3) رواه البخاري (10 / 1) . ورواه مسلم (17) كتاب الإيمان . ورواه الترمذي (2515) .

(4) رواه البخاري كتاب الأنبياء (1) .

وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ بَيْتَكُمْ غَلِيظًا ﴿٢١﴾ [النساء : 21] وطاعة لله القائل سبحانه : ﴿ وَلَا تَسُوا أَلْفَضْلَ بَيْتِكُمْ إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ . [البقرة : 237] .
وأما الحقوق المختصة ، والآداب التي يلزم كلاً من الزوجين أن يقوم بها وحده نحو زوجه فهي :
أولاً - حقوق الزوجة على الزوج :

يجب على الزوج إزاء زوجته القيام بالآداب التالية :

- 1 - أن يعاشرها بالمعروف لقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء : 19] فيطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا اكتسى ، ويؤدبها إذا خاف نشوزها بما أمر الله أن يؤدب النساء بأن يعظها في غير سب ولا شتم ولا تقيح ، فإن أطاعت وإلا هجرها في الفراش ، فإن أطاعت وإلا ضربها في غير الوجه ضرباً غير مبرح ، فلا يسيل دماً ولا يشين جارية أو يعطل عمل عضو من الأعضاء عن أداء وظيفته لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي تَخَافُونَ سُوءَ بَعْضِهَا فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ﴾ [النساء : 34] ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام للذي قال له : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ فقال : « أن تطعمها إن طعمت ، وتكسوها إن اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » (2) وقوله : « ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تفرق مؤمن مؤمنة - أي لا يعضها - إن كره منها خلقاً رضي آخر » (3) .
- 2 - أن يعلمها الضروري من أمور دينها إن كانت لا تعلم ذلك ، أو يأذن لها أن تحضر مجالس العلم لتتعلم ذلك ؛ إذ حاجتها لإصلاح دينها وتركبة روحها ليست أقل من حاجتها إلى الطعام والشراب الواجب بذلها وذلك لقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَوْاً أَنفُسُكُمْ وَأَهْلُكُمْ نَارًا ﴾ [التحریم : 6] . والمرأة من الأهل ووقايتها من النار بالإيمان والعمل الصالح ، والعمل الصالح لا بد له من العلم والمعرفة حتى يمكن أدائه والقيام به على الوجه المطلوب شرعاً ، ولقوله ﷺ : « ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان - أسيرات - عندكم » (4) ومن الاستيضاء بها خيراً أن تعلم ما تصالح به دينها وأن تؤدب بما يكفل لها الاستقامة وصلاح الشأن .
- 3 - أن يلزمها بتعاليم الإسلام وآدابه وأن يأخذها بذلك أخذاً فيمنعها أن تنفّر أو تتبرج ،

(1) نشوزهن : ترفعهن عن طاعتكم .

(2) رواه أبو داود (2142) بإسناد حسن .

(3) رواه مسلم (48) كتاب الرضا ، والإمام أحمد (2 / 329) .

(4) سبق تخريجه .

ويحول بينهما وبين الاختلاط بغير محارمها من الرجال، كما عليه أن يوفر لها حصانة كافية ورعاية وافية، فلا يسمح لها أن تفسد في خلق أو دين، ولا يفسخ لها المجال أن تفسد عن أوامر الله ورسوله أو تفجر؛ إذ هو الراعي المسؤول عنها والمكلف بحفظها وصيانتها لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34] وقوله عليه الصلاة والسلام: «والرجل راعٍ في أهله وهو مسؤول عن رعيته» (1).

4 - أن يعدل بينها وبين ضميرتها، إن كان لها ضيرة، يعدل بينهما في الطعام والشراب واللباس، والسكن والمبيت في الفراش، وأن لا يحيف في شيء من ذلك، أو يجور ويظلم إذ حرم الله سبحانه ذلك في قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 3]. والرؤسول عليه أفضل الصلاة والسلام وصى بهن الحير فقال: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» (2).

5 - أن لا يفشي سرها، وألا يذكر عيها فيها، إذ هو الأمين عليها، والمطالب برعايتها والدود عنها لقوله ﷺ: «إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها» (3).

ثانياً - حقوق الزوج على الزوجة :

يجب على الزوجة نحو زوجها القيام بالحقوق والآداب الآتية :

1 - طاعته في غير معصية الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمْ بِلَا مَعْرَاضٍ فَلَا يَأْخُذْ بِمَا عَصَيْتُمْ سَبِيلاً﴾ [النساء: 34]. وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح» (4). وقوله: «لو كنت أماً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» (5).

2 - صيانتها عرض الزوج والحفاظ على شرفها، ورعاية ماله وولديه وسائر شؤون منزله لقوله تعالى: ﴿فَالْمَكِيلُ الَّذِي هُوَ أَوْفَىٰ بِوَعْدِهِ وَأَلَدَتِ حَبْلًا مَّكَامًا﴾ [النساء: 34] وقول الرسول ﷺ:

(1) رواه البخاري (6/2)، (196/3) والترمذي (1705).

(2) رواه الترمذي (3895). رواه ابن ماجه (1977). رواه الدارمي (159/2). رواه الطبراني في المعجم الكبير (468/7) بإسناد حسن.

(3) رواه مسلم في كتاب النكاح (21). وذكره صاحب كنز العمال (44973).

(4) رواه مسلم (122) كتاب النكاح. رواه أبو داود (2141).

(5) رواه أبو داود (41) كتاب النكاح. رواه الحاكم (187/2). رواه الإمام أحمد (381/4) ورواه الترمذي (1159) وصححه.

« والمرأة رابعة على بيت زوجها وولده »⁽¹⁾ . وقوله : « فحَقِّكُمْ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَوطِئَ فَرْشَكُمْ مِنْ تَكْرَهُونَ ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيْتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ » .

3 - لزوم بيت زوجها فلا تخرج منه إلا بإذنه ورضاه ، وغض طرفها - عيناها - وخفض صوتها ، وكف بدنها عن الشؤ ، ولسانها عن الثطيق بالفحش والبذاء ، ومعاملة أقاربه بالإحسان الذي يعاملهم هو به ، إذ ما أحسن إلى زوجها من أساءت إلى والديه أو أقاربه ، وذلك لتولية تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَخَرُجْنَ تَخَرُجَ أَجْهَلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ [الأحزاب : 33] وقوله سبحانه : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب : 32] . وقوله ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [النساء : 148] . وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [النور : 31] . وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك »⁽²⁾ . وقوله : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ، وَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا »⁽³⁾ . وقوله : « ائْذِنُوا لِلنِّسَاءِ اللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ »⁽⁴⁾ .

هـ - الأدب مع الأقارب :

المسلم يلتزم لأقاربه وذوي رحمه بنفس الآداب التي يلتزم بها لوالديه وولده وإخوته ، فيعامل خالته معاملة أمه ، وعمته معاملة أبيه ، وكما يعامل الأب والأم يعامل الحال والعلم في كل مظهر من مظاهر طاعة الوالدين ويؤهما والإحسان إليهما . فكل من جمعتهما وإياه رحم واحدة من مؤمن وكافر اعتبرهم من ذوي رحمه الواجب صلتهم ويؤهم والإحسان إليهم ، والترم لهم بنفس الآداب والحقوق التي يلتزم بها لولده ووالديه ، فيؤثر كبيرهم ، ويرحم صغيرهم ، ويعود مريضهم ، ويواسي منكوبهم ، ويعزي مصابهم . يصلهم وإن قطعوه ، ويلين لهم وإن قسوا معه وجاروا عليه . وكل ذلك منه تمسُّباً مع ما توحى هذه الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وأمر به ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : 1] . وقال : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِكُنْتُمْ أَنْ تَقْسِدُوا فِي الْآرِضِ وَيُنْفِطَمُوا أََرْحَامَكُمْ ﴾ [محمّد : 22] وقال تعالى : ﴿ فَتَابَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقِّمٌ وَالْمُسْكِينُ وَإِنَّ أَسْبَلَ ذَلِكَ حَبْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الزم : 38] .

(2) رواه القرطبي (170 / 5) . والطبري (39 / 5) .

(4) رواه مسلم (139) كتاب الصلاة .

(1) سبق تخريجه .

(3) رواه مسلم (30) كتاب الصلاة .

وقال عز من قائل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل : 90] .
وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : 36] . وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ
فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [النساء : 8] . وقال الرسول ﷺ : « يقول الله تعالى :
أنا الرحمن ، وهذه الرحم شقق لها اسما من اسمي ، فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته » .
وقال له عليه الصلاة والسلام أحد أصحابه : من أرب ؟ فقال : « أمك ، ثم أمك ، ثم أمك ، ثم
أباك ، ثم الأقرب فالأقرب » . وسئل عليه الصلاة والسلام عما يدخل الجنة من الأعمال ،
ويُباعد عن النار ، فقال : « تعبد الله ولا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصل
الرحم » ⁽¹⁾ . وقال في الحالة : « إنها بمنزلة الأم » ⁽²⁾ . وقال : « الصدقة على المسكين صدقة
وعلى ذي الرحم صدقة وصلة » ⁽³⁾ . وقال لأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وقد سألته عن
صلتها بها حينما قدمت عليها من مكة مشركة فقال لها : « نعم صلي أمك » .

و - الأدب مع الجيران :

المسلم يعترف بما للجار على جاره من حقوق وآداب ، يجب على كل من المتجاورين بذلها
لجاره وإعطائها له كاملة ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ [النساء : 36] . وقول الرسول ﷺ : « مَا زَالَ
جِبْرِيلُ يوصيني بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَرُوهُ » ⁽⁴⁾ . وقوله : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فليكرم جاره » ⁽⁵⁾ .

1 - عدم أدبته بقول أو فعل لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي
جاره » ⁽⁶⁾ . وقوله : « وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ » فقيل له : من هو يا رسول الله ؟ فقال :
« الَّذِي لَا يَأْمُرُ جاره بِوَأْتِهِ » ⁽⁷⁾ . وقوله : « هِيَ فِي النَّارِ » ، لئني قيل له إنها تصوم النهار

(1) رواه البخاري (130 / 2) ، (618) . ورواه مسلم (15) كتاب الإيمان . ورواه الترمذي (2616) .

(2) رواه البخاري كتاب الصلح (6) .

(3) رواه الترمذي (658) . ورواه ابن ماجه (1844) . ورواه الإمام أحمد (214 / 4) .

(4) رواه البخاري (12 / 8) . ورواه مسلم (42) كتاب البر والصله . ورواه الترمذي (1942 ، 1943) .

(5) رواه مسلم (74) كتاب الإيمان . ورواه الإمام أحمد (31 / 4) ، (385 / 6) . ورواه الدارمي (98 / 2) .

(6) رواه البخاري (8 / 13 ، 39 ، 125) . ورواه مسلم (75 ، 76 ، 77) كتاب الإيمان .

(7) رواه البخاري (12 / 8) . ورواه الإمام أحمد (288 / 2) ، (31 / 4) . ورواه الحاكم (10 / 1) .

وتقوم الليل، وتؤدي جيرانها⁽¹⁾.

2- الإحسان إليه، وذلك بأن ينصره إذا استنصره، ويعينه إذا استعانه، ويعوده إذا مرض، ويهينه إذا فرح، ويعزيه إذا أصيب، ويساعده إذا احتاج، يدوّه بالسّلام، يلين له الكلام، يتلطّف في مكالمه ولده، ويرشده إلى ما فيه صلاح دينه ودنياه، يرعى جانبه ويحبي حماه، يصفح عن زلاته، ولا يتطلّع إلى عوراته، لا يضايقه في بناء أو ممر، ولا يؤذيه بميزاب يصب عليه، أو بقدر أو وسخ يلقى أمام منزله، كل هذا من الإحسان إليه المأمور به في قول الله تعالى: ﴿وَالْحَاكِمُ ذِي الْفَرْقِ وَالْحَاكِمُ الْجَنُوبِ﴾. وقال الرسول ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره»⁽²⁾.

3- إكرامه بإسداء المعروف والخير إليه نقوله ﷺ: «يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة»⁽³⁾ وقوله لأبي ذر: «يا أبا ذر إذا طبخت مرقّة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك»⁽⁴⁾. وقوله لعائشة رضي الله عنها لما قالت له: إن لي جارين، فألي أيهما أهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً»⁽⁵⁾.

4- احترامه وتقديره، فلا يمنع أن يضع خشبة في جداره، ولا يبيع أو يؤجر ما يتصل به، أو يقرب منه حتى يعرض عليه ذلك، ويستشير له قول الرسول ﷺ: «لا تمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره»⁽⁶⁾ وقوله: «من كان له جار في حائط أو شريك فلا يغيه حتى يعرضه عليه»⁽⁷⁾.

فائدتان:

الأولى: يعرف المسلم نفسه إذا كان قد أحسن إلى جيرانه، أو أساء إليهم بقول الرسول ﷺ للذي سأله عن ذلك: «إذا سمعت جيرانك يقولون قد أحسنت، فقد أحسنت، وإذا سمعتهن يقولون قد أسأت، فقد أسأت»⁽⁸⁾.

الثانية: إذا ابتلي المسلم بجار سوء فليصبر عليه فإن صبره سيكون سبب خلاصه منه، فقد

(1) رواه الإمام أحمد (440/2). ورواه الحاكم (166/4) وصححه إسناده.

(2) رواه الدارمي (98/2).

(3) رواه البخاري (201/3). ورواه مسلم (90) كتاب الزكاة.

(4) رواه مسلم (142) كتاب البر والصلة.

(5) رواه البخاري (13/3)، (208/13)، (239/6). ورواه الحاكم (167/4).

(6) رواه الإمام أحمد (274/447). وذكره الطبراني في المعجم الكبير (68/69).

(7) ذكر في كنز العمال (17714). ورواه الحاكم في المستدرک وصححه.

(8) رواه الإمام أحمد (402/1) بسند جيد.

جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكو جاره فقال: « اذهب فاصبر » فأثاء مؤتني أو ثلاثاً فقال: « اطرخ متاعك في الطريق » فطرخه، فجعل الناس يمزون به ويقولون: مالك؟ فيقول: أذاني جاري، فيلعنون جاره حتى جاءه وقال له: رُدْ متاعك إلى منزلك فإني والله لا أعود⁽¹⁾.

ز - آداب المسلم وحقوقه :

المسلم يؤمن بما لأخيه المسلم من حقوق وآداب تحب له عليه، فيلتزم بها ويؤديها لأخيه المسلم، وهو يعتقد أنها عبادة لله تعالى، وقربة يتقرب بها إليه سبحانه وتعالى، إذ هذه الحقوق والآداب أوجهاها الله تعالى على المسلم ليقوم بها نحو أخيه المسلم، فيجعلها إذا طاعة لله، وقربة له بدون شك. ومن هذه الآداب والحقوق ما يلي:

1 - أن يسلم عليه إذا لقى قبل أن يكلمه فيقول: السّلام عليكم ورحمة الله، ويصافحه، ويرد المسلم عليه قائلاً: وعليكم السّلام ورحمة الله وبركاته؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ [النساء: 86]. وقول الرسول ﷺ: « يسلم الرّاكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير »⁽²⁾. وقوله: « إن الملائكة تعجب من المسلم يمز على المسلم ولا يسلم عليه »⁽³⁾. وقوله: « وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف »⁽⁴⁾. وقوله: « ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا »⁽⁵⁾. وقوله: « من بدأ بالكلام قبل السّلام فلا تجيبوه حتى يبدأ بالسّلام »⁽⁶⁾.

2 - أن يشمته إذا عطس بأن يقول له إذا حمد الله تعالى: يرحمك الله، ويرد العاطس عليه قائلاً: يغفر الله لي ولك، أو: يهديكم الله ويصلح بالكم؛ لقوله ﷺ: « إذا عطس أحدكم فليقل له أخوه: يرحمك الله، فإذا قال له: يرحمك الله، فليقل له: يهديكم الله ويصلح بالكم »⁽⁷⁾. وقال أبو هريرة ؓ: كان رسول الله ﷺ إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه وخفض بها صوته⁽⁸⁾.

3 - أن يعود إذا مرض، ويدع له بالشفاء لقوله ﷺ: « حق المسلم على المسلم خمس:

- (1) رواه أبو داود (5153) وهو صحيح.
- (2) رواه البخاري (62/8). ورواه مسلم (1) كتاب السلام. ورواه أبو داود (5199). ورواه الترمذي (2703).
- (3) قال الزين الرازي: لم أظف له على أصل.
- (4) رواه البخاري في كتاب الإيمان (20) ومسلم كتاب الإيمان (63).
- (5) رواه أبو داود (154) كتاب الأدب. ورواه ابن ماجه (3703). ورواه الترمذي (2727).
- (6) رواه الطبراني وأبو نعيم، وفي سننه لين. وورد في كنز العمال (25336). وعمل اليوم والليلة لآين السنن (210).
- (7) رواه البخاري (61/8). (8) رواه أبو داود (97) كتاب الأدب. والإمام أحمد (439/2) والحاكم (293/4).

رُدَّ السَّلام ، وعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وإجابة الدَّعوة ، وتشميتُ العاطس⁽¹⁾ . ولقول البراء بن عازب رضي الله عنه : أمرنا رسول الله ﷺ بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وتشميتِ العاطس ، وإبرارِ المقسم ، ونصرِ المظلوم ، وإجابة الدَّاعي ، وإفشاءِ السَّلام⁽²⁾ . ولقوله ﷺ : « عودُوا المريض ، وأطعمُوا الجائع ، وفكوا العاني - الأسير - »⁽³⁾ . وقول عائشة : إنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ يعودُ بعضَ أهله فيمسحُ بيده اليمنى ، ويقولُ : « اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهَبِ الْبَاسَ ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُعَادِرُ سَقَمًا »⁽⁴⁾ .

4 - أَنَّ يَشْهَدَ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ : رَدُّ السَّلامِ ، وعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وإجابة الدَّعوة ، وتشميتُ العاطس » .

5 - أَنَّ يَرِيَّ قِسْمَهُ إِذَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ ، وَكَانَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ ، فَيَفْعَلُ مَا حَلَفَ لَهُ مِنْ أَجَلِهِ حَتَّى لَا يَحْتَجَّ فِي يَمِينِهِ . وذلك لحديث البراء بن عازب : أمرنا رسول الله ﷺ بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وتشميتِ العاطس ، وإبرارِ المقسم ، ونصرِ المظلوم ، وإجابة الدَّاعي ، وإفشاءِ السَّلام .

6 - أَنَّ يَنْصَحَ لَهُ إِذَا اسْتَنْصَحَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، أَوْ أَمَرَ مِنَ الْأُمُورِ عَنَى أَنَّهُ يَبِينُ لَهُ مَا يَرَاهُ الْخَيْرَ فِي الشَّيْءِ ، أَوْ الصَّوَابَ فِي الْأَمْرِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ »⁽⁵⁾ . وقوله : « الدِّينُ النَّصِيحَةُ » وسئلَ لِمَ ؟ فَقَالَ : « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَأَنْتُمْ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتُهُمْ »⁽⁶⁾ . والمسلم قطعاً من جملتهم .

7 - أَنَّ يَحِبَّ لَهُ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ ، وَيَكْرَهُ لَهُ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ . لقوله ﷺ : « لَا يَوْمُنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ ، وَيَكْرَهُ لَهُ⁽⁷⁾ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ »⁽⁸⁾ . وقوله : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ دَلَّاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالشَّهْرِ وَالْحَقَى »⁽⁹⁾ . وقوله : « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْيَنَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا »⁽¹⁰⁾ .

(1) رواه البخاري (90 / 2) . ورواه مسلم (1704) . ورواه الإمام أحمد (546 / 2) .

(2) رواه البخاري (150 / 7) . (3) منق عليه .

(4) رواه أبو داود (3890) . ورواه الإمام أحمد (151 / 3) .

(5) رواه البخاري (49 / 3) . (6) رواه مسلم (23) كتاب الإيمان . ورواه البخاري (22 / 1) .

(7) قوله : ويكره له .. إلخ . هذه الزيادة ليست في الصحيح وإنما هي في المسند للإمام أحمد بلفظ : « ... وَأَنْ تَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ » 247 / 5 .

(8) رواه البخاري (10 / 1) . ورواه مسلم (17) كتاب الإيمان . ورواه الترمذي (2515) .

(9) رواه مسلم (66) كتاب البر والصلة . ورواه الإمام أحمد (270 / 4) .

(10) رواه البخاري (129 / 1) ، (169 / 3) . ورواه مسلم (65) كتاب البر والصلة . ورواه الترمذي (1928) .

8- أن ينصره ولا يخذله في أي موطن احتاج فيه إلى نصرته وتأييده ؛ لقوله ﷺ : «انصر أهلك ظالماً أو مظلوماً» . وسئل عليه الصلاة والسلام عن كيفية نصره وهو ظالم فقال : «تأخذ فوق يديه» بمعنى : تحجزه عن الظلم وتحول بينه وبين فعله فذلك نصرته له . وقوله ﷺ : «المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره» ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : «ما من امرئ مسلم ينصر مسلماً في موضع ينتهك فيه عرضه ، وتستحل فيه حرمة إلا نصره الله في موطن يحب فيه نصره ، وما من امرئ خذل مسلماً في موطن تنتهك فيه حرمة إلا خذله الله في موضع يحب فيه نصره» ⁽²⁾ . وقوله : «من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة» ⁽³⁾ .

9- أن لا يمسه بسوء ، أو يناله بمكروه . وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» ⁽⁴⁾ . وقوله ﷺ : «لا يحل لمسلم أن يروغ مسلماً» ⁽⁵⁾ . وقوله : «لا يحل لمسلم أن يشر إلى أخيه بنظرة تؤذيه» ⁽⁶⁾ . وقوله : «إن الله يكره أذى المؤمن» ⁽⁷⁾ . وقوله عليه الصلاة والسلام : «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» ⁽⁸⁾ . وقوله عليه الصلاة والسلام : «المؤمن من أمنه المؤمنون على أنفسهم وأموالهم» ⁽⁹⁾ .

10- أن يتواضع له ، ولا يتكبر عليه ، وأن لا يقيمه من مجلسه المباح ليجلس فيه . لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَصْغُرْ حَدَكِ لِلنَّاسِ وَلَا تَمُتْ فِي الْأَرْضِ مَرَجًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [نساء : 18] . ولقوله ﷺ : «إن الله تعالى أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد» ⁽¹⁰⁾ . وقوله ﷺ : «ما تواضع أحد لله إلا رفعه الله تعالى» . ولما عرف عنه ﷺ من تواضعه لكل مسلم وهو سيّد المرسلين ، ومن أنه كان لا يأنف ولا يتكبر أن يمشي مع الأرملة والمسكين ، ويقضي حاجتهما ، وأنه قال : «اللهم أحيني مسكيناً ، وأمتني مسكيناً ، واحشني في زمرة المساكين» ⁽¹¹⁾ . وقوله عليه الصلاة والسلام : «لا يقمن أحدكم رجلاً من

(1) رواه البخاري (3/ 168) ، (2/ 9) . ورواه الترمذي (2282) .

(2) رواه الإمام أحمد (3/ 201، 99) . وفي سنده لين . (3) رواه الترمذي (1931) والإمام أحمد (6/ 450) .

(4) رواه مسلم كتاب البر والصله (15) . (5) رواه الإمام أحمد (5/ 362) وأبو داود (5004) .

(6) إنفاذ السادة المتقين (6/ 255) . (7) المغني عن حمل الأسفار (2/ 392) .

(8) رواه البخاري (9/ 1) ، (8/ 127) . ورواه مسلم (65) كتاب الإيمان . ورواه الترمذي (2627) .

(9) رواه الإمام أحمد (2/ 379) . والترمذي (2627) والحاكم (11/ 1) وصححه .

(10) رواه أبو داود (4895) . ورواه ابن ماجه (4178) .

(11) رواه ابن ماجه (4126) . ورواه الحاكم في المستدرک (4/ 322) .

مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن توسّعوا وتفشّخوا»⁽¹⁾.

11 - أن لا يهجره أكثر من ثلاثة أيام لقول الرسول ﷺ: «لا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام»⁽²⁾. وقوله: «...ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً»⁽³⁾. والتدابير هو التهاجر، وإعطاء كل دبره للآخر معرضاً عنه.

12 - أن لا يغتابه، أو يحقره، أو يعبه، أو يسخر منه، أو ينزّهه بلقب سوء، أو ينم عنه حديثاً للإفساد، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَEْعُكُم بَعْضًا أَيُّحُبُّ حَدِّكُم أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: 12]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أُنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: 11].

وقول الرسول ﷺ: «أندرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم قال: «ذكرك أخاك بما يكره» قيل: أرايت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول، فقد اغتبتيه، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهتته»⁽⁴⁾. وقوله في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم»⁽⁵⁾. وقوله: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»⁽⁶⁾. وقوله ﷺ: «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم»⁽⁷⁾. وقوله: «لا يدخل الجنة قتات» يعني تمام.

13 - أن لا يسته بغير حقّ حياً كان أو ميتاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»⁽⁸⁾. وقوله: «لا يريي رجل رجلاً بالفسق أو الكفر إلا ارتدّ عليه إن لم يكن صاحبه كذلك»⁽⁹⁾. وقوله: «المتسائنان ما قالأ، فعلى الباوي منهما حتى يعتدي المظلوم»⁽¹⁰⁾. وقوله: «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدفوا»⁽¹¹⁾. وقوله: «من

(1) رواه مسلم (11) كتاب السلام. ورواه الإمام أحمد (2 / 124).

(2) رواه البخاري (8 / 23، 25، 65). ورواه مسلم (8) كتاب البر والصلة. ورواه أبو داود (4911، 4914).

(3) رواه مسلم (9) كتاب البر والصلة.

(4) رواه مسلم في صحيحه وذكره البيهقي في سننه الكبرى (10 / 247).

(5) رواه مسلم (29) كتاب القسامة.

(6) رواه مسلم (10) كتاب البر والصلة.

(7) رواه مسلم (32) كتاب البر والصلة. ورواه الترمذي (1927).

(8) رواه البخاري (1 / 19)، (8 / 18). ورواه مسلم (28) كتاب الإيمان.

(9) رواه الإمام أحمد (5 / 181).

(10) رواه الإمام أحمد (517 / 2).

(11) رواه البخاري (2 / 129)، (8 / 116). ورواه النسائي (4 / 53). ورواه الحاكم (1 / 385).

الكبائر شتم الرجل والديه» قالوا: وهل يشتم الرجل والديه؟ قال: «نعم! يسب الرجل أباه، ويسب أمه فيسب أمه» (1).

14 - أن لا يحسده، أو يظن به سوءاً، أو يبغضه، أو يتجسس عليه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: 12]. وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ أَنفُسَهُمْ خَيْرًا﴾ [التور: 12]. وقول الرسول ﷺ: «لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا، ولا تدايروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً» (2). وقوله: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» (3).

15 - أن لا يبغضه، أو يحسده لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا وَتَبَاطُؤًا أُولَٰئِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ بِهِمْ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النساء: 58]. وقوله: «ومن يَكُفَّ حَظِيَّتَهُ أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهُ بَرِيًّا فَقَدْ أَخْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا» [النساء: 112]. وقول الرسول ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا» (4). وقوله: «من بايعت فقل: لا خلافة» (5). يعني لا خديعة. وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» (6). وقوله: «من حَبَّ زوجة امرئ أو مملوكة فليس منا» (7). ومعنى حَبَّ: أفسد وخدع.

16 - أن لا يغيره أو يخرجه، أو يكذبه، أو يماطله في قضاء دينه لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا بِالْمَعْقُودِ﴾ [البقرة: 1]. وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْهَدُ لَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: 177]. وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَشْئُولًا﴾ [الإسراء: 34]. وقول الرسول ﷺ: «أربع من كن في كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من الثفاق حتى يدعها: إذا أؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» (8). وقوله: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حواً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره» (9).

(1) صحيح مسلم كتاب الإيمان (145). (2) رواه مسلم (9) كتاب البر والصلة.

(3) رواه البخاري (5/4)، (24/7). (4) رواه مسلم (22) المقدمة.

(5) رواه مسلم (48) كتاب البيوع. ورواه الإمام أحمد (72/2).

(6) رواه مسلم (21) كتاب الإمارة. ورواه البخاري (324/2).

(7) رواه أبو داود (4883).

(8) رواه البخاري (15/1)، (173/3). ورواه مسلم (106) كتاب الإيمان. ورواه الترمذي (3632).

(9) رواه ابن ماجه (2442). وذكره ابن حجر في فتح الباري (447/4).

وقوله : « مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » ⁽¹⁾ .

17 - أن يخالفه بخلق حسن فيبدل له المعروف ويكف عنه الأذى ، ويلاقيه بوجه طليق ، يقبل منه إحسانه ، ويعفو عن إساءته ، ولا يكلفه ما ليس عنده ، فلا يطلب العلم من جاهل ، ولا البيان من عيى لقوله تعالى : ﴿ خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف : 199] .
وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « أتق الله حيثما كنت ، وأتبع الشيعة الحسنة تمحها ، وخالف الناس بخلق حسن » ⁽²⁾ .

18 - أن يوقرَه إن كان كبيراً ، ويرحمه إن كان صغيراً لقول المصطفى عليه الصلاة والسلام : « ليس منا من لم يوقرَ كبيراً ، ويرحم صغيراً » ⁽³⁾ . وقوله : « إن من إجلال الله إكرام ذي الشئبة المسلم » ⁽⁴⁾ . وقوله : « كبر كبر » أي ابدأ بالكبير ، ولما عرف عنه ﷺ من أنه كان يؤتى بالصبي ليدعو له بالبركة ويسميه فيضعه في حجره فربما بال الصبي في حجره عليه الصلاة والسلام ، وروي أنه كان إذا قدم من سفر تلقاه الصبيان فيقف عليهم ثم يأمر بهم فيرفعون إليه فيجعل منهم بين يديه ومن خلفه ، ويأمر أصحابه أن يحملوا بعضهم رحمة منه عليه الصلاة والسلام بالصبيان .

19 - أن ينصفه من نفسه ويعامله بما يحب أن يعامل به لقوله ﷺ : « لا يستكمل العبد الإيمان حتى يكون فيه ثلاث خصال : الإنفاق من الإقتار ، والإنصاف من نفسه ، وبذل السلام » ⁽⁵⁾ . وقوله : « من سؤء أن يرحز عن الثار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وليوث إلى الناس ما يحب أن يؤتى إليه » ⁽⁶⁾ .

20 - أن يعفو عن زلته ويستتر من عورته ، وأن لا يتسمع إلى حديث يخفيه عنه لقوله تعالى : ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : 13] وقوله جلَّت قدرته : ﴿ فَمَنْ عَفَى عَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : 178] . وقوله : ﴿ سَمِعَ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَمْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى : 40] . وقوله : ﴿ وَلِعَفُوا وَاَصْحَوْا أَلَا تَحْسَبُونَ أَنَّ نَجْرَ اللَّهِ لَكُمْ ﴾ [التور : 22] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفُتْحَةُ فِي الْأَسْوَاقِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

(1) رواه البخاري (123/2) ، (155) . ورواه مسلم (33) كتاب المساقاة . ورواه أبو داود (10) كتاب البيوع . ورواه الترمذي (1308) .

(2) ورواه الترمذي (1987) . ورواه الحاكم (5/1) . (3) رواه الإمام أحمد (207/2) .

(4) رواه أبو داود (4843) بإسناد حسن .

(5) ذكره الزبيدي في تحاف السادة المتقين (26/6) . وذكره ابن حجر في تعليق التعليق (36) .

(6) رواه ابن ماجه (3956) . وذكره العراقي في المغني عن حمل الأسفار (196/2) .

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿ [البقرة: 19] . ولقول الرسول ﷺ : « مَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا » ⁽¹⁾ .
 وقوله : « وَأَنْ تَعْفُو عَنْ ظُلْمِكَ » . وقوله : « لَا يَسْتُرُ عَبْدٌ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ » ⁽²⁾ . وقوله : « يَامَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بَلْسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ لَا تَعْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَا
 تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ يَتَّبِعْ اللَّهُ عَوْرَتَهُ ، وَمَنْ يَتَّبِعْ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ
 كَانَ فِي جُوفِ بَيْتِهِ » ⁽³⁾ . وقوله : « مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صَبَّ فِي أُذُنِهِ
 الْآلَنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ⁽⁴⁾ .

21 - أَنْ يَسَاعِدَهُ إِذَا احتاجَ إِلَى مَسَاعِدَتِهِ ، وَأَنْ يَشْفَعَ لَهُ فِي قَضَائِ حَاجَتِهِ إِنْ كَانَ يَقْدِرُ
 عَلَى ذَلِكَ لقوله تعالى : ﴿ وَتَكَوَّنُوا عَلَى أَلْسِنَةٍ وَأَلْسِنَةٌ ﴾ [المائدة: 2] . وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ
 يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَمْ يُضَيَّبْ مِثْلَهَا ﴾ [النساء: 85] . وقول الرسول ﷺ : « مَنْ نَفَسَ عَنْ
 مُؤْمِنٍ كَرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كَرْبَةً مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ يَشْرَ عَلَى مَعْصِرٍ ،
 يَشْرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ
 الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ⁽⁵⁾ . وقوله ﷺ : « اسْتَفْعُوا تَوَحُّدُوا وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ
 نَبِيِّهِ مَا شَاءَ . » ⁽⁶⁾ .

22 - أَنْ يَعْيِذَهُ إِذَا اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ ، وَأَنْ يَعْطِيَهُ إِذَا سَأَلَهُ بِاللَّهِ ، وَأَنْ يَكْفِيَهُ عَلَى مَعْرُوفِهِ أَوْ يَدْعُوَ
 لَهُ ؛ ذَلِكَ لقوله ﷺ : « مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ
 دَعَاكُمْ فَأُجِبُوهُ ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تَكْفُونَهُ بِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى
 تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافْتُمُوهُ » ⁽⁷⁾ .

ج - الأدب مع الكافر :

يَعْتَقِدُ الْمُسْلِمُ أَنَّ سَائِرَ الْمَلِكِ وَالْأَدْيَانِ بَاطِلَةٌ ، وَأَنَّ أَصْحَابَهَا كُفَّارٌ إِلَّا الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ فَإِنَّهُ
 الدِّينُ الْحَقُّ ، وَالْأَصْحَابُ فَإِنَّهُمْ الْمُؤْمِنُونَ الْمُسْلِمُونَ وَذَلِكَ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوْلَىٰ الْأَشْيَاءِ عِنْدَ اللَّهِ
 الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: 19] . وقوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ عِزَّ الدُّنْيَا فَلَنْ يَفْزِلَ مِنْهُ وَهُوَ
 فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: 85] . وقوله : ﴿ أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ

(1) رواه مسلم (19) كتاب البر والصلة .

(2) رواه أبو داود (4880) .

(3) رواه مسلم (38) كتاب الذكر .

(4) رواه البخاري (140/2) ، (14/8) . ورواه النسائي (78/5) . ورواه الإمام أحمد (404/4 ، 409) .

(5) رواه أبو داود (5109) . ورواه الإمام أحمد (99/2) . ورواه الحاكم (64/2) .

(6) رواه مسلم (21) كتاب البر والصلة .

(7) رواه البخاري (54/9) .

يَقَعِي وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿٣﴾ [المائدة : 3] .

فيهذه الأخبار الإلهية الصادقة علم المسلم أن سائر الأديان التي قبل الإسلام قد نسخت بالإسلام ، وأن الإسلام هو دين البشرية العالم ، فلم يقبل الله من أحد ديناً غيره ، ولا يرضى بشرع سواه ، ومن هنا كان المسلم يرى أن كل من لم يدن لله تعالى بالإسلام فهو كافر ، ويلتزم حياله بالأداب التالية :

- 1 - عدم إقراره على الكفر ، وعدم الرضاء به ؛ إذ الرضاء بالكفر كفر .
- 2 - بغضه بغض الله تعالى له ؛ إذ الحب في الله والبغض في الله ، وما دام الله ﷻ قد أبغضه لكفره به فالمسلم يبغض الكافر ببغض الله تعالى له .
- 3 - عدم موالاته ومودته لقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : 28] . وقوله تعالى : ﴿ لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [المجادلة : 22] .
- 4 - إنصافه والعدل معه وإسداء الخير له إن لم يكن محارباً لقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ يَبَرِّوهُمْ وَنَقِيطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : 8] . فقد أباح هذه الآية الكريمة المحكمة الإفساط إلى الكفار وهو العدل وإنصافهم وإسداء المعروف إليهم ، ولم تستثن من الكفار إلا المحاربين فقط ، فإن لهم سياسة خاصة تعرف بأحكام المحاربين .
- 5 - يرحمه بالرحمة العاقبة كإطعامه إن جاع ، وسقيه إن عطش ، ومداواته إن مرض ، وكانقاده من تهلكة ، وتجنبيه الأذى لقوله ﷺ : « ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء » ⁽¹⁾ . وقوله : « في كل ذي كبد رطبة أجر » ⁽²⁾ .
- 6 - عدم أذنيه في ماله أو دمه أو عرضه إن كان غير محارب ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « يقول الله تعالى : يا عبدي ! إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » ⁽³⁾ . وقوله : « من أذى ذميًّا فأنا خصمه يوم القيامة » ⁽⁴⁾ .
- 7 - جواز الإهداء إليه ، وقبول هديته ، وأكل طعامه إن كان كتابياً : يهودياً أو نصرانياً

(1) رواه الطبراني في المعجم الكبير (183 / 10) .

(2) رواه البخاري (174 / 3) ، (11 / 8) . ورواه أبو داود (47) الجهاد . ورواه ابن ماجه (3686) .

(3) رواه الترمذي (2490) .

(4) ورد في الموضوعات لابن الجوزي (236 / 2) . وورد في الكلى المصنوعة للسيوطي (78 / 2) . والأسرار المرفوعة لعلي القاري (482) .

لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: 5] . ولما صُع عنه ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو إِلَى طَعَامِ يَهُودٍ بِالْمَدِينَةِ فَيَجِيبُ الدَّعْوَةَ وَيَأْكُلُ مِمَّا يقدِّمُ لَهُ مِنْ طَعَامِهِمْ .

8 - عدم إنكاحه المؤمنة ، وجواز نكاح الكتابيات من الكفار لقوله تعالى في منع المؤمنة من الزَّوَاجِ بِالْكَافِرِ مطلقاً : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لهنَّ﴾ [المسحاة: 10] . وقوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221] . وقال تعالى في إباحة نكاح المسلم الكتابية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُنْجِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: 5] .

9 - تشبيهه إذا عطس وحمد الله تعالى بأن يقول له: يهديكم الله ويصلح بالكم، إذ كان الرسول عليه الصلاة والسلام يتعاطس عنده يهود رجاء أن يقول لهم: يرحمكم الله، فكان يقول لهم: يهديكم الله ويصلح بالكم .

10 - لا يديّره بالشلام، وإن سلّم عليه ردّ عليه بقوله: «وعليكم» لقول الرسول ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» (1) .

11 - يضطره عند المرور به في الطريق إلى أضيقه لقول الرسول ﷺ: «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرَفٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ» (2) .

12 - مخالفته وعدم التشبه به فيما ليس بضروري كإغفاء اللحية إذا كان هو يحلقها، وصبغها إذا كان هو لا يصبغها، وكذا مخالفته في اللباس من عمة وطربوش ونحوه لقوله عليه الصلاة والسلام: «وَمَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» (3) وقوله: «خَالَفُوا الْمُشْرِكِينَ؛ أَعْقُوا اللَّحَى وَقَضُّوا الشَّوَارِبَ» (4) . وقوله: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالَفُوهُمْ» (5) يعني خضاب اللحية أو شعر الرأس بصفرة أو حمرة؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ السَّوَادَ قَدْ نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ لَمَّا رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «غَيِّرُوا هَذَا - الشَّعْرَ الْأَبْيَضَ - وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ» .

ط - الأدب مع الحيوان :

المسلم يعتبر أغلب الحيوانات خلقاً محترماً فيرحمها برحمة الله تعالى لها ويلتزم نحوها

(1) رواه الترمذي (3301) . ورواه ابن ماجه (3697) .

(2) رواه مسلم (4) كتاب السلام . ورواه أبو داود (27) كتاب الأدب .

(3) رواه أبو داود (4031) . ورواه الإمام أحمد (2/50، 92) .

(4) رواه البخاري (206/7) . ورواه مسلم (16) كتاب الطهارة .

(5) رواه البخاري (207/4) ، (207/7) . ورواه مسلم (80) كتاب اللباس .

بِالْآدَابِ الثَّالِيَةِ :

1 - إِيْطَاعُهَا وَسَقْيُهَا إِذَا جَاعَتْ وَعَطِشَتْ لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ أَرْكَى السَّلَامَ : « فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ حَرَاءٍ أُجْرٌ » وَقَوْلِهِ : « مَنْ لَا يُوَحِّمَ لَا يَرْحَمُ » ⁽¹⁾ . وَقَوْلِهِ : « اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُم مِّنَ السَّمَاءِ » ⁽²⁾ .

2 - رَحْمَتُهَا وَالْإِسْفَاقُ عَلَيْهَا لِقَوْلِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ لَمَّا رَأَاهُمْ قَدْ اتَّخَذُوا حَيَوَانًا - طَيْرًا - غَرَضًا (هَدَفًا) يَرْمُوهُ بِسَهَامِهِمْ : « لَعَنَ اللَّهُ مَنِ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ رَوْحٌ غَرَضًا » ⁽³⁾ وَلَنْهِيهِ ﷺ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ أَيْ حَبْسِهَا لِلْقَتْلِ وَلِقَوْلِهِ : « مَنْ نَجَعَ هَذِهِ بَوْلَدَهَا ؟ رُدُّوا عَلَيْهَا وَلَدَهَا إِلَيْهَا » ⁽⁴⁾ قَالَهُ لَمَّا رَأَى الْحِمْرَةَ (طَائِرٌ) تَحُمُّ تَطْلُبُ أَفْرَاحَهَا الَّتِي أَخَذَهَا الصُّحَابَةُ مِنْ عَشْنَهَا .

3 - إِِرَاحَتُهَا عِنْدَ ذَبْحِهَا أَوْ قَتْلِهَا لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلْيُرَخَّ أَحَدُكُمْ ذَبِيحَتَهُ ، وَلْيَحْدِثْ شَفْرَتَهُ » ⁽⁵⁾ .

4 - عَدَمُ تَعَذُّبِهَا بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ سِوَاءِ كَانَ بِتَجْوِيعِهَا ، أَوْ ضَرْبِهَا ، أَوْ بِتَحْمِيلِهَا مَا لَا تَطِيقُ ، أَوْ بِالْمُشْلَةِ بِهَا ، أَوْ حَرْقِهَا بِالنَّارِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ ، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ حَبَسَتْهَا ، وَلَا هِيَ تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ » ⁽⁶⁾ .

وَقَدْ مَرَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَرِيَةِ نَمْلِ - مَوْضِعٍ نَمْلٍ - وَقَدْ أَحْرَقَتْ فَقَالَ : « إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » ⁽⁷⁾ : يَعْنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

5 - إِِبَاحَةُ قَتْلِ الْمُؤْذِي مِنْهَا كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَالذَّبِّ وَالْحَيْثَةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْفَأْرَ وَمَا إِلَى هَذَا ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ أَرْكَى السَّلَامَ : « خَمْسٌ فَوَاسِقٌ تُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيْثَةُ وَالْغَرَابُ الْأَبْقَعُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحَدَّيَّا » ⁽⁸⁾ . كَمَا صَحَّ عَنْهُ كَذَلِكَ قَتْلُ الْعَقْرَبِ وَلَعْنُهَا .

6 - جَوَازُ وَسْمِ النَّعَمِ فِي آذَانِهَا لِلْمُصْلَحَةِ ، إِذْ رَوَى ﷺ بِسْمِ يَدَيْهِ الشَّرِيفَةِ إِبْلَ الصَّدَقَةِ . أَمَّا غَيْرُ النَّعَمِ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ وَالْبَقَرَةُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ فَلَا يَجُوزُ وَسْمُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ : « قَدْ رَأَى حِمَارًا مَوْسُومًا فِي وَجْهِهِ : « لَعَنَ اللَّهُ مَنْ وَسَمَ هَذَا فِي وَجْهِهِ » ⁽⁹⁾ .

(1) رواه البخاري (8 / 9 ، 12) . (2) ذكره البيهقي في السنن الكبرى (9 / 41) .

(3) رواه البخاري (7 / 122) . ورواه مسلم (12) كتاب الصيد .

(4) رواه أبو داود (2675) . (5) رواه مسلم (57) كتاب الذبائح .

(6) رواه البخاري (4 / 157) . ورواه مسلم (37) كتاب البر والصلة .

(7) رواه أبو داود (2673 ، 5268) . (8) رواه مسلم (9) كتاب الحج . (9) رواه مسلم (29) كتاب لباس .

7 - معرفة حق الله فيها بأداء زكاتها إذا كانت مما يركى .

8 - عدم التشاغل بها عن طاعة الله أو اللهي بها عن ذكره لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [المائدة : 9] .

ولقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الخيل : « الخيل لثلاثة : لرجل أجتر ، ولرجل يستتر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجتر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مرج أو روضة فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنة ، ولو أنها قطعت طيلها فاستثت شرقاً أو شرفين كانت آثارها وأرواثها حسنة له ، ولو أنها مرث بنهر فشربت ولم يرد أن يسقيها كان ذلك له حسنة وهي لذلك الرجل أجتر .. ورجل ربطها تغنياً وتعقفاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي له ستر .. ورجل ربطها فخراً ورياء ونواء⁽¹⁾ لأهل الإسلام فهي عليه وزر »⁽²⁾ .

فهذه جملة من الآداب يراعيها المسلم لإزاء الحيوان طاعة لله ورسوله ، وعملاً بما تأمر به شريعة الإسلام . ! شريعة الرحمة . ! شريعة الخير العام لكل مخلوق من إنسان أو حيوان ! .

* * *

الفصل السابع

آداب الأخوة في الله والحب والبغض فيه سبحانه وتعالى

المسلم بحكم إيمانه بالله تعالى لا يحب إذا أحب إلا في الله ، ولا يبغض إذا أبغض إلا في الله ، ولأنه لا يحب إلا ما يحب الله ورسوله ، ولا يكره إلا ما يكره الله ورسوله ، فهو إذا أحب الله ورسوله يحب ، ويبغضهما يبغض . ودليله في هذا قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من أحب لله وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله فقد استكمل الإيمان »⁽³⁾ . وبناء على هذا فجميع عباد الله الصالحين يحبهم المسلم ويواليهم ، وجميع عباد الله الفاسقين عن أمر الله ورسوله يبغضهم ويبعادهم ، بيد أن هذا غير مانع للمسلم أن يتخذ إخواناً أصدقاء في الله تعالى يبغضهم بمزيد محبة ووداد ؛ إذ رغب الرسول ﷺ في اتخاذ مثل هؤلاء الإخوان والأصدقاء بقوله : « المؤمن ألف مألوف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف »⁽⁴⁾ . وقوله : « إن حول العرش منابر من نور عليها قوم لباسهم نور ، وجوههم نور ليسوا بأنبياء ولا شهداء ،

(2) رواه مسلم واللفظ للبخاري (12) كتاب المساقاة .

(4) رواه الإمام أحمد ، والطبراني ، والحاكم في مستدركه وصححه .

(1) نواء : أني متعاقدة .

(3) رواه أبو داود (15) كتاب السنة .

يغبطهم الشُّيُون والشُّهَدَاءُ فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صفهم لنا . فقال : « المتحاربون في الله ، والمتجالسون في الله ، والمتزاورون في الله » ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : حَقَّتْ مُحِبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَزَاوَرُونَ مِنْ أَجْلِي ، وَحَقَّتْ مُحِبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَنَاصَرُونَ مِنْ أَجْلِي » ⁽²⁾ وقوله : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله تعالى ، ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه ، ورجلان تحاميا في الله فاجتمعا على ذلك ، وتفرقا عليه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ، ورجل دعه امرأة ذات حسب وجمال فقال : إني أخاف الله تعالى ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « إِنَّ رَجُلًا زَارَ أَخًا لَهُ فِي اللَّهِ فَأَرَصَدَ اللَّهُ لَهُ مَلَكًا ، فَقَالَ : أَيْنَ تَرِيدُ ؟ قَالَ : أُرِيدُ أَنْ أُرَوِّعَ أَجِي فَلَانًا . فَقَالَ : لِحَاجَةٍ لَكَ عِنْدَهُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : لِقَرَابَةِ بَيْنِكَ وَبَيْنَهُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَنِعْمَةٍ لَكَ عِنْدَهُ ؟ . قَالَ : لَا . قَالَ : فَبِمَ ؟ قَالَ : أَحِبِّي فِي اللَّهِ . قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ أَخْبِرَكَ بَأَنَّهُ يَحْبُكَ لِحَبْلِكَ إِثْمًا ، وَقَدْ أُوجِبَ لَكَ الْجَنَّةُ » ⁽⁴⁾ .

وشروط هذه الأخوة أن تكون لله وفي الله بحيث تخلو من شوائب الدنيا وعلاقتها المادية بالكلية ، ويكون الباعث عليها الإيمان بالله لا غير .

وَأَمَّا آدَابُهَا فَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَدُّ أَخًا :

- 1 - عَاقِلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي أَخَوَةِ الْأَحْمَقِ وَصَحْبِهِ ؛ إِذْ قَدْ يَضُرُّ الْأَحْمَقُ الْجَاهِلُ مِنْ حَيْثُ يَرِيدُ أَنْ يَنْفَعُ .
- 2 - حَسَنَ الْخُلُقِ ؛ إِذْ سَعَى الْخَلْقِ وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا فَقَدْ تَغْلِبُهُ شَهْوَةٌ أَوْ يَتَحَكَّمُ فِيهِ غَضَبٌ فَيَسِيءُ إِلَى صَاحِبِهِ .
- 3 - تَقِيًّا ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ الْخَارِجَ عَنْ طَاعَةِ رَبِّهِ لَا يُؤْمِنُ جَانِبُهُ ، إِذْ قَدْ يَرْتَكِبُ ضِدَّ صَاحِبِهِ جَرِيمَةً لَا يَبَالِي بِمَعْنَاهَا بِأَخَوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَخَافُ غَيْرَهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ .
- 4 - عَازِمًا لِلْكِتَابِ وَالشُّعْبَةِ بَعِيدًا عَنِ الْخِرَافَةِ وَالْبِدْعَةِ ؛ إِذْ الْمُبْتَدِعُ قَدْ يَنَالُ صَدِيقَهُ مِنْ شَوْمِ بَدْعَتِهِ ؛ وَلِأَنَّ الْمُبْتَدِعَ وَصَاحِبَ الْهَوَى هَجَرْتَهُمَا مَتَعَيْنَةً ، وَمَقَاتَعَتَهُمَا لَازِمَةً ، فَكَيْفَ تُمْكِنُ

(1) ذكره الريدي في إتحاف السادة المنفذين (6 / 174) . (2 / 156) . رواه مسلم بلفظ أخصر من هذا . واللفظ المتيقن هنا ذكره الغزالي في الإحياء وقال الزُّيْنِي العراقي : رواه مسلم ولم يشر إلى أن اللفظ ليس لفظ مسلم الذي في صحيحه . الإحياء 2 / 157 .

(2) رواه الإمام أحمد (5 / 237) . 239 .

(3) رواه البخاري (1 / 168) ، (2 / 138) . ورواه مسلم (3) كتاب الزكاة .

(4) رواه مسلم (38) كتاب البر والصلوة .

خُلِّتَهُمَا وَصَدَّقْتَهُمَا .

وَقَدْ أَوْجَزَ هَذِهِ الْأَدَابُ فِي اخْتِيَارِ الْأَصْحَابِ أَحَدَ الصَّالِحِينَ فَقَالَ يُوَيْسِيُّ ابْنَهُ :

يَا بَنِي إِذَا عَرَضْتُ لَكَ إِلَى صَحْبَةِ الرِّجَالِ حَاجَةً فَاصْحَبْ مَنْ إِذَا خَدَمْتَهُ صَانَكَ ، وَإِنْ صَحْبَتُهُ زَانَكَ ، وَإِنْ قَعَدْتُ بِكَ مَوْثِقَةً مَانَكَ . اصْحَبْ مَنْ إِذَا مَدَدَتْ يَدَكَ بِخَيْرٍ مَدَّهَا ، وَإِنْ رَأَى مِنْكَ حَسَنَةً عَدَّهَا ، وَإِنْ رَأَى سَيِّئَةً سَدَّهَا ؛ اصْحَبْ مَنْ إِذَا سَأَلْتَهُ أَعْطَاكَ ، وَإِنْ سَكَتَ ابْتَدَاكَ ، وَإِنْ نَزَلَتْ بِكَ نَازِلَةٌ وَاسَاكَ ؛ اصْحَبْ مَنْ إِذَا قَلَّتْ صَدَقُ قَوْلِكَ ، وَإِنْ حَاولَتْهُمَا أَمْرًا أَمَرَكَ ، وَإِنْ تَنَازَعَتْهُمَا شَيْئًا أَتَرَكَ .

حقوقُ الأخوةِ في الله :

ومن حقوق هذه الأخوة ما يلي :

1 - المُواساةُ بالمَالِ ⁽¹⁾ ، فَيُوَاسِي كُلُّ مِنْهُمَا أَخَاهُ بِمَالِهِ إِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ ، بِحَيْثُ يَكُونُ دِينَارُهُمَا وَدِرْهَمُهُمَا وَاحِدًا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ، كَمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه إِذْ أَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَؤَاحِيكَ فِي اللَّهِ ، قَالَ : أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْإِنْسَانِ ؟ قَالَ : عَرَّفَنِي ، قَالَ : لَا تَكُونُ أَحَقُّ بِدِينَارِكَ وَدِرْهَمِكَ مِنِّي . قَالَ : لَمْ أُبْلَغْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ بَعْدُ ، قَالَ : فَادْهَبْ عَنِّي .

2 - أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا عَوْنًا لِصَاحِبِهِ يَقْضِي حَاجَتَهُ وَيَقْدِّمُهَا عَلَى نَفْسِهِ ، يَتَفَقَّدُ أَحْوَالَهُ كَمَا يَتَفَقَّدُ أَحْوَالَ نَفْسِهِ ، وَيُؤَثِّرُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَعَلَى أَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ ، يَسْأَلُ عَنْهُ بَعْدَ كُلِّ ثَلَاثٍ فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا عَادَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَشْغُولًا أَعَانَهُ ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا ذَكَرَهُ ، يَرْحُبُ بِهِ إِذَا دَنَا ، وَيُوسِّعُ لَهُ إِذَا جَلَسَ ، وَيَصْغِي إِلَيْهِ إِذَا حَدَّثَ .

3 - أَنْ يَكْفِيَ عَنْهُ لِسَانَهُ إِلَّا بِخَيْرٍ ، فَلَا يَذْكُرُ لَهُ عَيْبًا فِي غَيْبَتِهِ أَوْ حُضُورِهِ وَلَا يَسْتَكْشِفُ أَسْرَارَهُ ، وَلَا يَحَاوِلُ التَّطَلُّعَ إِلَى خِيَايَا نَفْسِهِ ، وَإِذَا رَأَهُ فِي طَرِيقِهِ لِحَاجَةٍ مِنْ حَاجَاتِ نَفْسِهِ فَلَا يَفَاتِحُ فِي ذِكْرِهَا ، وَلَا يَحَاوِلُ التَّعَرُّفَ إِلَى مَصْدَرِهَا أَوْ مَوْرَدِهَا ، يَتَلَطَّفُ فِي أَمْرِهِ بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ نَهْيِهِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، لَا يِمَارِيهِ فِي الْكَلَامِ وَلَا يَجَادِلُهُ بِحَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ . لَا يَعَاتِبُهُ فِي شَيْءٍ وَلَا يَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي آخَرٍ .

4 - أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ لِسَانِهِ مَا يَحِبُّهُ مِنْهُ ، فَيَدْعُوهُ بِأَحَبِّ أَسْمَائِهِ إِلَيْهِ ، وَيَذْكُرُهُ بِالْخَيْرِ فِي الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ ، يُلَبِّغُهُ ثَنَاءَ النَّاسِ عَلَيْهِ ، مَظْهَرًا اغْتِنَاطَهُ بِذَلِكَ ، وَفَرْحَهُ بِهِ . لَا يَسْتَرْسِلُ فِي نَصِيحِهِ فَيَقْلِقُهُ ، وَلَا يَنْصَحُهُ أَمَامَ النَّاسِ فَيَفْضَحُهُ . كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : مَنْ وَعَظَ

(1) المُواساةُ : المَعَاوَنَةُ وَالْمُسَاعَدَةُ .

أخاه سراً فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه .

5 - يعفور عن زلاته، ويتغاضى عن هفواته، يستر عيوبه، ويحسن به ظنونه، وإن ارتكب معصية سراً أو علانية فلا يقطع مودته، ولا يهمل أخوته، بل ينتظر توبته وأوبته، فإن أصرّ فله صرمه وقطعه، أو الإبقاء على أخوته مع إسداء النصيحة، ومواصلة الموعظة رجاء أن يتوب فيتوب الله عليه . قال أبو الدرداء رضي الله عنه : إذا تغير أخوك، وحال عما كان عليه فلا تدعه لأجل ذلك، فإن أخاك يعوج مرة ويستقيم أخرى .

6 - أن يفي له في الأخوة فيثبت عليها ويدمّ عهدها ؛ لأن قطعها محيط لأجرها، وإن مات نقل المودة إلى أولاده، ومن الاله من أصدقائه، محافظة على الأخوة ووفاء لصاحبها . فقد أكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم عجوذاً دخلت عليه فقيل له في ذلك فقال : «إنها كانت تأتينا أيام خديجة، وإن كرم العهد من الدين» ⁽¹⁾ . ومن الوفاء أن لا يصادق عدو صديقه، إذ قال الشافعي رحمه الله تعالى : إذا أطاع صديقك عدوك، فقد اشتركتا في عداوتك .

7 - أن لا يكلفه ما يشق عليه، وأن لا يحمله ما لا يرتاح معه فلا يحاول أن يستمد منه شيئاً من جاه، أو مال، أو يلزمه بالقيام بأعمال، إذ أصل الأخوة كانت لله فلا ينبغي أن تحوّل إلى غيره من جلب منافع الدنيا، أو دفع المضار . وكما لا يكلفه لا يجعله يتكلف له إذ كلاهما محل بالأخوة مؤثّر فيها منقص من أجرهما المقصود منها، فعليه أن يطوي معه بساط الترشّب والتكلف والحفظ، إذ بهذه تحصل الوحشة المنافية للألفة . وقد جاء في الأثر : أنا وأتقيا أمتي برآء من التكلف . وقال بعض الصالحين : من سقطت كلفته، دامت ألفته، ومن خفت مؤونته دامت مودته . وآية سقوط الكلفة الموجبة للأنس، والمذهبة للوحشة أن يفعل الأخ في بيت أخيه أربع خصال : أن يأكل في بيته، ويدخل الخلاء عنده، ويصليّ وبنام معه، فإذا فعل هذه فقد تمّ الإخاء، وارتفعت الحشمة الموجبة للوحشة، ووجد الأنس وتأكد الانسباط .

8 - أن يدعو له ولأولاده، ومن يتعلّق به بخير ما يدعو به لنفسه وأولاده ومن يتعلّق به، إذ لا فرق بين أحدهما والآخر بحكم الأخوة التي جمعت بينهما، فيدعو له حياً وميتاً وحاضراً وغائباً . قال عليه الصلاة والسلام : «إذا دعا الرجل لأخيه في ظهر الغيب قال الملك : ولك مثل ذلك» ⁽²⁾ . وقال أحد الصالحين : أين مثل الأخ الصالح ؟ إن أهل الرجل إذا مات يقسمون ميراثه ويتمتعون بما خلف، والأخ الصالح ينفرد بالجزن، مهتماً بما قدم أخوه عليه،

(1) ذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (6 / 235) .

(2) رواد أبو داود (1534) .

وما صار إليه ، يدعوه في ظلمة الليل ، ويستغفر له ، وهو تحت أطباق النرى .

الفصل الثامن : في آداب المجلس والمجلس

المسلم حياته كلها خاضعة تابعة للمنهج الإسلامي الذي تناول كل شأن من شؤون الحياة حتى جلوس المسلم وكيفية مجالسته لإخوانه ، فلذا كان المسلم يلتزم بالآداب التالية في جلوسه ومجالسته :

1 - إذا أراد أن يجلس فإنه يسلم على أهل المجلس أولاً ، ثم يجلس حيث انتهى به المجلس ، ولا يقيم أحدًا من مجلسه ليقعد فيه ، ولا يجلس بين اثنين إلا بإذنهما ، لقول الرسول ﷺ : « لا يقيم أحدكم رجلًا من مجلسه ثم يجلس فيه ، ولكن توسعوا أو تفشخوا » (1) وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه . وقال جابر بن سمرة : « كنا إذا أتينا النبي ﷺ جلس أحدنا حيث ينتهي به المجلس (2) . ولقول الرسول ﷺ : « لا يحل لرجل أن يفترق بين اثنين إلا بإذنهما » (3) .

2 - إذا قام أحد من مجلسه وعاد إليه فهو أحق به لقول الرسول ﷺ : « إذا قام أحدكم من مجلس ثم رجع إليه فهو أحق به » (4) .

3 - لا يجلس في وسط الحلقة لقول حذيفة : إن الرسول ﷺ « لعن من جلس في وسط الحلقة » (5) .

4 - إذا جلس براعي الآداب الآتية : أن يجلس وعليه وقار وسكينة ، ولا يشبك بين أصابعه ، ولا يعثر بلحيته أو خاتمه ، ولا يخلل أسنانه أو يدخل إصبعه في أنفه أو يكثر من البصاق والشنخ أو يكثر من العطاس والتأوُّب ، وليكن مجلسه هادئًا قليل الحركة ، وليكن كلامه منظومًا مترنًا ، وإذا تحدت فليتحو الصواب ، ولا يكثر من الكلام ، ولتجنب المزاح والمرء ، وأن لا يتحدث بإعجاب عن أهله وأولاده ، أو صناعته ، أو إنتاجه المادّي والأدبي ، من شعر أو تأليف ، وإذا حدت غيره أصغى يسمع ، غير مفرط في الإعجاب بحديث من يسمعه ، وأن لا يقطع الكلام أو يطلب إليه إعادته ؛ لأن ذلك يسوء المتحدث .

(1) رواه مسلم (11) كتاب السلام . ورواه الإمام أحمد (2/ 124) .

(2) رواه أبو داود (4825) . (3) رواه الترمذي (2132 ، 2752) . ورواه ابن ماجه (2377) .

(4) رواه مسلم (31) كتاب السلام . (5) رواه أبو داود (4826) بإسناد حسن .

والمسلم إذ يلتزم هذه الآداب إنما يلتزمها لأمرين : أحدهما أن لا يؤدي إخوانه بخلقه أو عمله ؛ لأن أذية المسلم حرام : « والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » . والثاني : أن يجلب محبة إخوانه ومؤلفتهم ، إذ أمر الشارع بالتحايي والمؤالفة بين المسلمين وحث على ذلك .

5 - إذا أراد الجلوس في الطرقات فإنه يراعي الآداب الآتية :

أ - غَضُّ البصر ، فلا يفتح بصره في مارة من المؤمنين ، أو واقفة ببابها أو مستشفية على شرفات منزلها ، أو مطلقة على نافذتها لحاجتها ، كما لا يرسل نظره حاسدا لأحد ، أو زاربا على أحد .

ب - أن يكف أذاه عن المارة من سائر الناس فلا يؤدي أحدا بلسانه سائبا شامتا ، أو عائنا مقبحا ، ولا بيده ضاربا لا كتما ، ولا سائبا لمال غيره غاصبا ، ولا معترضا في الطريق صاددا المارة ، قاطعا سبيلهم .

ج - أن يرد سلام كل من سلم عليه من المارة ؛ إذ إن رد السلام واجب لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ [النساء : 86] .

د - أن يأمر بمعروف ترك أمامه وأهمل شأنه وهو يشاهده ؛ إذ هو مسؤول في هذه الحال عن الأمر به ؛ لأن الأمر بالمعروف فريضة كل مسلم يتعين عليه ولا يسقط إلا بالقيام به ، ومثاله أن ينادي المنادي للصلاة ولا يجيب الحاضرون من أهل المجلس فإنه يتعين عليه أن يأمرهم بإجابة المنادي للصلاة إذ هذا من المعروف فلمَّا ترك وجب عليه أن يأمر به ، ومثال آخر أن يؤجر جائع أو عار فإن عليه أن يطعمه أو يكسوه إن قدر على ذلك وإلا أمر بإطعامه أو كسوته ؛ إذ إطعام الجائع وكسوة العاري من المعروف الذي يجب أن يؤمر به إذا ترك .

هـ - أن ينهي عن كل منكر يشاهده يرتكب أمامه ؛ إذ تغيير المنكر كالأمر بالمعروف وظيفته كل مسلم لقوله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره » ⁽¹⁾ . ومثاله أن ينهي أمامه أحد على آخر فيضربه أو يسبله ماله ، فإنه يجب عليه في هذه الحال أن يغير المنكر فيقف في وجه الظلم والعدوان في حدود طاقته ووسعه .

و - أن يرشد الضال ؛ فلو استرشد أحد في بيان منزل ، أو هداية إلى طريق ، أو تعريف بأحد من الناس لوجب عليه أن يبين له المنزل ، أو يهديه الطريق ، أو يعفوه بمن يريد معرفته . كل هذا من آداب الجلوس في الطرقات ، كأمام المنازل ، والدكاكين والمقاهي ، أو

(1) رواه مسلم (69) . ورواه الترمذي (2173) .

السَّاحَاتِ الْعَامَّةِ وَالْحَدَائِقِ وَنَحْوَهَا ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقِ » فَقَالُوا : مَا لَنَا بِذَ ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسَتَا نَحْدُثُ فِيهَا قَالَ : « فَإِذَا أَيْتَمَ إِلَّا اجْتَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا » قَالُوا : وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : « غَضُّ الْبَصَرِ ، وَكُفُّ الْأَذَى ، وَرُدُّ السَّلَامِ ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ » وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ زِيَادَةُ : « وَإِرْشَادُ الضَّالِّ » (1) .

وَمِنْ آدَابِ الْجُلُوسِ : أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ عِنْدَ قِيَامِهِ مِنْ مَجْلِسِهِ تَكْفِيرًا لِمَا عَسَاهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَلَمَ بِهِ فِي مَجْلِسِهِ ، فَقَدْ كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ مِنَ الْمَجْلِسِ يَقُولُ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » (2) . وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : « إِنَّهَا كَثْرَةٌ لِمَا يَكُونُ فِي الْمَجْلِسِ » (3) .

الفصل التاسع : آداب الأكل والشرب

المسلم ينظر إلى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، بِاعْتِبَارِهِمَا وَسِيلَةً إِلَى غَيْرِهِمَا ، لَا غَايَةً مَقْصُودَةً لِدَانِهَا ، فَهُوَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ مِنْ أَجْلِ الْحَافِظَةِ عَلَى سَلَامَةِ بَدْنِهِ الَّذِي بِهِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى ، تِلْكَ الْعِبَادَةُ الَّتِي تَوْفِّقُهُ لِكِرَامَةِ الدَّارِ الْآخِرَةِ وَسَعَادَتِهَا ، فَلَيْسَ هُوَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ لِذَاتِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ، وَشَهْوَتِهِمَا ، فَلَذَا هُوَ لَوْ لَمْ يَجْعَ لَمْ يَأْكُلْ ، وَلَوْ لَمْ يَعْطِشَ لَمْ يَشْرَبْ ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ ﷺ قَوْلُهُ : « نَحْنُ قَوْمٌ لَا نَأْكُلُ حَتَّى نَجُوعَ ، وَإِذَا أَكَلْنَا فَلَا نَشْبِعُ » (4) .

وَمِنْ هُنَا كَانَ الْمُسْلِمُ يَلْتَزِمُ فِي مَأْكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ بِآدَابٍ شَرْعِيَّةٍ خَاصَّةٍ نَهَا :

1 - آدَابُ مَا قَبْلَ الْأَكْلِ ، وَهِيَ :

- 1 - أَنْ يَسْتَطِيعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ بِأَنْ يَعِدَّهِمَا مِنَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ الْخَالِي مِنْ شَوَائِبِ الْحَرَامِ وَالشُّبْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَأْتِيهَا الْكُورُ مَأْمُوءًا كُؤُلًا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة : 172] . وَالطَّيِّبُ هُوَ الْحَلَالُ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْتَقْدَرٍ وَلَا مُسْتَحْبَبٍ .
- 2 - أَنْ يَنْوِي بِأَكْلِهِ وَشَرْبِهِ التَّقْوِيَّةَ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِيَثَابَ عَلَى مَا أَكَلَهُ أَوْ شَرِبَهُ ، فَلِمَا بَصُرَ بِحَسَنِ النِّيَّةِ طَاعَةً يَثَابَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُ .
- 3 - أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ قَبْلَ الْأَكْلِ إِنْ كَانَ بِهِمَا أَذَى ، أَوْ لَمْ يَتَأَكَّدْ مِنْ نَظَافَتِهِمَا .

(1) رواه البخاري (173 / 3) .

(2) رواه أبو داود (32) الألب .

(3) رواه أبو داود (32) الألب .

(4) لم أفت على من حوَّجَهُ ، لَعَلَّهُ أَثَمَ مِنْ أَتَارِ الصُّحَابَةِ ﷺ ، وَلَيْسَ بِحَدِيثِ نَبَوِيٍّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- 4 - أن يضع طعامه على سفرة فوق الأرض لا على مائدة، إذ هذا أقرب إلى التواضع، ولقول أنس رضي الله عنه : « ما أكل رسول الله ﷺ على خوان ، ولأ في شكرجة » ⁽¹⁾ .
- 5 - أن يجلس متواضعا بأن يجثو على ركبتيه، ويجلس على ظهر قدميه، أو ينصب رجله اليمنى، ويجلس على اليسرى، كما كان رسول الله ﷺ يجلس، ولقوله ﷺ : « لا أكل متكئا ، إنما أنا عبد أكل كما يأكل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد » ⁽²⁾ .
- 6 - أن يرضى بالموجود من الطعام ، وأن لا يعيبه ، وأن أعجبه أكل ، وإن لم يعجبه ترك ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه : « ما عاب رسول الله ﷺ طعاما قط إن اشتهاه أكل ، وإن كرهه ترك » ⁽³⁾ .
- 7 - أن يأكل مع غيره من ضيف أو أهلي أو وليد ، أو خادم ، لخبر : « اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه » ⁽⁴⁾ .

ب - آداب الأكل أثناءه ، وهي :

- 1 - أن يبدأه بسم الله ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى ، فإن نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل : بسم الله أوله وأخره » ⁽⁵⁾ .
- 2 - أن يختمه بحمد الله تعالى ؛ لقول الرسول ﷺ : « من أكل طعاما وقال : الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حولي مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه » ⁽⁶⁾ .
- 3 - أن يأكل بثلاثة أصابع من يده اليمنى ، وأن يصغر اللقمة ويجيد المضغ ، وأن يأكل مما يليه لا من وسط القصة ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لعمر بن أبي سلمة : « يا غلام ! سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك » ⁽⁷⁾ . وقوله ﷺ : « البركة تنزل وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه » ⁽⁸⁾ .
- 4 - أن يجيد المضغ وأن يلعق الصفحة وأصابعه قبل مسحها بالتمديد ، أو غسلها بالماء ؛ لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح أصابعه حتى يلعقها ، أو

(1) الحديث رواه الترمذي (365) . ورواه ابن ماجه (3292) . والشكرجة : كلمة فارسية وهي قطعة يوضع فيها الأكل .
(2) صحيح البخاري كتاب الأطعمة (13) . (3) رواه أبو داود (3763) .
(4) رواه الإمام أحمد (501 / 3) . ورواه ابن ماجه (3286) .
(5) رواه أبو داود (3767) والإمام أحمد (265 ، 246 / 6) .
(6) رواه أبو داود (1) اللباس . ورواه الترمذي (3458) ورواه ابن ماجه (3285) .
(7) رواه البخاري (88 / 7) . ورواه مسلم (108) كتاب الأشربة . (8) رواه الترمذي (1805) .

يُلعقها» ⁽¹⁾ . ولقول جابر رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ ، وَقَالَ : «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ» ⁽²⁾ .

5 - إِذَا سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا يَأْكُلُ أَزَالَ عَنْهُ الْأَذَى وَأَكَلَهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «إِذَا سَقَطَتْ لَقْمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا ، وَلْيَمِطْ - يَمِطْ - عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا ، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ» ⁽³⁾ .

6 - أَنْ لَا يَنْفَخَ فِي الطَّعَامِ الْحَارِّ ؛ وَأَنْ لَا يَطْعَمُهُ حَتَّى يَبْرَدَ ، وَأَنْ لَا يَنْفَخَ فِي الْمَاءِ حَالَ الشَّرْبِ ، وَلْيَتَنَفَّسْ خَارِجَ الْإِنَاءِ ثَلَاثًا ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : «كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا» ⁽⁴⁾ . وَلِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : «نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ» ⁽⁵⁾ . وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : «نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يَنْفَخَ فِيهِ» ⁽⁶⁾ .

7 - أَنْ يَنْحَبِثَ الشَّمْعُ الْمُقَرَّبُ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءَ شَرْبًا مِنْ بَطْنِهِ ، بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ لَقِيمَاتٍ يَقْمَنُ صُلْبُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَتَلَتْ لَطْعَامِهِ ، وَتَلَتْ لَشْرَابِهِ ، وَتَلَتْ لِنَفْسِهِ» ⁽⁷⁾ .

8 - أَنْ يَنْوَالَ الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ أَكْبَرَ الْجَالِسِينَ ، ثُمَّ يَدِيرُهُ الْأَيْمَنُ فَلَا يَمِئَنُ ، وَأَنْ يَكُونَ هُوَ آخِرَ الْقَوْمِ شَرْبًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «كَبُرَ كَبْرٌ» أَيِ ابْدَأُ بِالْأَكْبَرِ مِنَ الْجَالِسِينَ ، وَلَا اسْتِزْنَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي أَنْ يَنْوَالَ الشَّرَابَ الْأَشْيَاخَ عَلَى يَسَارِهِ - إِذْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَلَى يَمِينِهِ وَالْأَشْيَاخُ الْكِبَارُ عَلَى يَسَارِهِ - ⁽⁸⁾ فَاسْتِزْنَاهُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْأَحَقَّ بِالشَّرَابِ الْجَالِسُ عَلَى الْيَمِينِ . وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «الْأَيْمَنُ فَلَا يَمِئَنُ» ⁽⁹⁾ . وَقَوْلُهُ : «سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ» يَعْنِي شَرْبًا .

9 - أَنْ لَا يَبْدَأَ بِتَنَاوُلِ الطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ ، وَفِي الْمَجْلِسِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالتَّقْدِيمِ لَكَبِيرٍ سَنٌ ، أَوْ زِيَادَةٌ فَضْلِي ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَخْلٌ بِالْآدَابِ ، مَعْرُضٌ صَاحِبُهُ لوصف الجشع المذموم . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الرَّإدِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلُهُمْ ، إِذْ أَجَشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

10 - أَنْ لَا يَخْرُجَ رَفِيقُهُ أَوْ مُضِيْقُهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُلْ ، وَيَلْعَ عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُلَ

(1) رواه البخاري (106 / 7) . ورواه أبو داود (52) الأطلعة .

(2) رواه مسلم (136) كتاب الأثرية .

(3) رواه الإمام أحمد (3 / 211 ، 251) .

(4) رواه الترمذي (1888) وصححه . ورواه أبو داود (3728) .

(5) رواه ابن ماجه (3349) . ورواه الحاكم في المستدرك (4 / 331) وحسنه .

(6) صحيح البخاري كتاب المظالم (12) ومسلم كتاب الأثرية (127) .

(7) رواه البخاري (3 / 144) ، (143) . ورواه مسلم (124) كتاب الأثرية .

(3) رواه مسلم (135) كتاب الأثرية .

(5) رواه الترمذي (1887) وصححه .

في أدب كفايته من الطعام من غير حياء أو تكلف للحياء ، إذ في ذلك إحراج لرفيقه أو مضيفه ، كما فيه نوع رياء ، والرياء حرام .

11 - أن يفرق برفقه في الأكل فلا يحاول أن يأكل أكثر منه ، ولا سيما إذا كان الطعام قليلاً ؛ لأنه في ذلك يكون أكلاً لحق غيره .

12 - أن لا ينظر إلى الرفقاء أثناء الأكل ، وأن لا يراقبهم فيستحون منه ، بل عليه أن يعض بصره عن الأكلة حوله ، وأن لا يتطلع إليهم إذ ذلك يؤذيهم ، كما قد يسبب له بعض أدهم ، فيأثم لذلك .

13 - أن لا يفعل ما يستقذره الناس عادة فلا ينفض يده في القصة ، ولا يدني رأسه منها عند الأكل والتناول لئلا يسقط من فمه شيء فيقع فيها ، كما إذا أخذ بأسنانه شيئاً من الخبز لا يغمس باقيه في القصة ، كما عليه أن لا يتكلم بالألفاظ الدالة على القاذورات والأوساخ ، إذ رعباً تأذى بذلك أحد الرفقاء ، وأذية المسلم محرمة .

14 - أن يكون أكله مع الفقير قائماً على إيثاره ، ومع الإخوان قائماً على الانسياب والمداعبة المرحية ، ومع ذوي الوتب والهيئات على الأدب والاحترام .

ج - آداب ما بعد الأكل ، وهي :

1 - يسكت عن الأكل قبل الشبع ؛ اقتداء برسول الله عليه الصلاة والسلام وحتى لا يقع في الثخمة المهلكة ، والبطنة المذهبة للفطنة .

2 - أن يلعق يده ثم يمسحها أو يغسلها ، وغسلها أولى وأحسن .

3 - أن يلتقط ما تساقط من طعامه أثناء الأكل ؛ لما ورد من الترغيب في ذلك ؛ لأنه من باب الشكر للعمة .

4 - أن يخلل أسنانه ويضمض فمه تطهيراً لهما ، إذ به يذكر الله تعالى ويخاطب الإخوان ، كما أن نظافة الفم قد تبقى على سلامة الأسنان .

5 - أن يحمّد الله تعالى عقب أكله أو شربه ، وأن يقول إذا شرب لبناً : اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وزدنا منه ، وإن أفطر عند قوم قال : أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وصلّت عليكم الملائكة . وإن قال : اللهم بارك لهم فيما رزقته ، واغفر لهم وارحمهم ، فقد أصاب الشئ . ودعا بخير كثير .

الفصل العاشر : في آداب الضيافة

المسلم يؤمن بواجب إكرام الضيف ، ويقدره قدره المطلوب ؛ وذلك لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه »⁽¹⁾ وقوله : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته » . قالوا : وما جائزته ؟ قال : « يومه وليلته ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة »⁽²⁾ ولهذا كان المسلم يلتزم في شأن الضيافة بالآداب التالية :

أ - في الدعوة إليها وهي :

- 1 - أن يدعو لضيافته الأتقياء دون الفساق والفسحة ؛ لقول النبي ﷺ : « لا تصاحب إلا مؤمناً ، ولا يأكل طعامك إلا تقي »⁽³⁾ .
- 2 - أن لا يخص بضيافته الأغنياء دون الفقراء ؛ لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « شر الطعام طعام الوليمة يذعى إليها الأغنياء دون الفقراء »⁽⁴⁾ .
- 3 - أن لا يقصد بضيافته التفاخر والمباغة ، بل يقصد الاستئنان بسنة النبي عليه الصلاة والسلام والأنبياء من قبله كإبراهيم عليه السلام ، والذي كان يلقب بأبي الضيفان ، كما ينوي بها إدخال السرور على المؤمنين ، وإشاعة الغبطة والبهجة في قلوب الإخوان .
- 4 - أن لا يدعز إليها من يعلم أنه يفتنى عليه الحضور ، أو أنه يتأذى ببعض الإخوان الحاضرين تجنباً لأذية المؤمن المحرومة .

ب - في آداب إجابتها ، وهي :

- 1 - أن يجب الدعوة ولا يتأخر عنها إلا من عذر ، كأن يخشى ضرراً في دينه أو بدنه لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من دعي فليجب »⁽⁵⁾ . وقوله : « لو دعيت إلى كراع شاة لأجبت ، ولو أهدى إلي ذراعاً لقبلت »⁽⁶⁾ .

(1) رواه البخاري (39 ، 13 / 8) . ورواه مسلم (74 ، 75) كتاب الإيمان .

(2) رواه البخاري (39 ، 13 / 8) . ورواه الدارمي (98 / 2) .

(3) رواه الدارمي (103 / 2) . ورواه الحاكم في المستدرک (128 / 4) .

(4) رواه مسلم (109 ، 108) كتاب النكاح . ورواه أبو داود (3742) .

(5) رواه أبو داود (1) كتاب الأطعمة . ورواه الإمام أحمد (279 / 2) .

(6) صحيح البخاري (201 / 3) ، (32 / 7) .

2 - أن لا يميز في الإجابة بين الفقير والغني ؛ لأن في عدم إجابة الفقير كسراً لحاظه ، كما أن في ذلك نوعاً من التكبر ؛ والكبر ممقوت ، ومما يروى في إجابة دعوة الفقراء أن الحسن بن علي رضي الله عنهما مَرَّ بمساكين وقد نشروا كسراً على الأرض وهم يأكلون ، فقالوا له : هلم إلى الغداء يا ابن بنت رسول الله ﷺ ! فقال : نعم ! إن الله لا يحب المتكبرين ، ونزل من على بغلته وأكل معهم .

3 - أن لا يفوق في الإجابة بين بعيد المسافة وقريبها ، وإن وجهت إليه دعوتان أجاب الشابتة منهما ، واعتذر للآخر .

4 - أن لا يتأخر من أجل صومه بل يحضر ، فإن كان صاحبه يُسرُّ بأكله أظفر ؛ لأن إدخال الشرور على قلب المؤمن من القرب ، والأدعأ لهم بخير لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « إذا دُعِيَ أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل - يدعُ - وإن كان مفطراً فليطعم » (1) وقوله عليه الصلاة والسلام : « تكلف لك أخوك وتقول : إني صائم ! » (2) .

5 - أن يتروى لإجابته إكرام أخيه المسلم ليثاب عليه خير : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » (3) ، إذ بالنية الصالحة ينقلب المباح طاعة يؤجر عليها المؤمن .

ج - في آداب حضورها وهي :

1 - أن لا يطيل الانتظار عليهم فيلقههم ، وأن لا يعجل المحيي فيفاجئهم قبل الاستعداد لما في ذلك من أذيتهم .

2 - إذا دخل فلا يتصدّر المجلس بل يتواضع في المجلس ، وإذا أشار إليه صاحب المحل بالجلوس في مكان ؛ جلس فيه ولا يفارقه .

3 - أن يعجل بتقديم الطعام للضيف ؛ لأن في تعجيله إكراماً له ، وقد أمر الشارع بإكرامه : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » (4) .

4 - أن لا يبادر إلى رفع الطعام قبل أن ترفع الأيدي عنه ، ويتم فراغ الجميع من الأكل .

5 - أن يقدم للضيف قدر الكفاية ، إذ التقليل نقص في المروءة ، والزيادة تصنع ومراعاة ، وكلا الأمرين مذموم .

(1) رواه مسلم (106) كتاب النكاح .

(2) سنن الدارقطني ص 237 ، ومسند الطيالسي ص 293 . انظر نصب الراية (2 / 465) .

(3) سبق تخريجه . (4) سبق تخريجه .

- 6 - إذا نزل ضيفاً على أحد فلا يزيد على ثلاثة أيام إلا أن يلج عليه مضيفه في الإقامة أكثر، وإذا انصرف استأذن لانصرافه .
- 7 - أن يشيع الضيف بالخروج معه إلى خارج المنزل، لعمل الشلف الصالح ذلك ؛ ولأنه داخل تحت إكرام الضيف المأمور به شرعاً .
- 8 - أن ينصرف الضيف طيب النفس، وإن جرى في حقّه تقصير ما ؛ لأن ذلك من حسن الخلي الذي يدرك به العبد درجة الصائم القائم .
- 9 - أن يكون للمسلم ثلاثة فُرُش : أحدها له ، وثانيها لأهله ، والثالث للضيف ، والزيادة على الثلاثة منهية عنها لقول الرسول ﷺ : « فراش للرجل ، وفراش للمرأة ، وفراش للضيف ، والرابع للشيطان » (1) .

* * *

الفصل الحادي عشر : في آداب السفر

المسلم يرى أن السفر من لوازم حياته وضرورياتها التي لا تنفك عنها ؛ إذ الحج والعمرة والغزو، وطلب العلم ، والتجارة ، وزيارة الإخوان - وهي كلها ما بين فريضة وواجب - لابد لها من رحلة وسفر ، ومن هنا كانت عنايته الشارع بالسفر وأحكامه وآدابه عناية لا تنكسر ، وكان على المسلم الصالح أن يتعلمها ، ويعمل على تنفيذها وتطبيقها .

أما الأحكام فهي :

- 1 - قصر الصلاة الرباعية فيصلّيها ركعتين ركعتين فقط إلا المغرب فإنه يصلّيها ثلاثاً ، ويبدأ القصر من مغادرته البلد الذي يسكنه إلى أن يعود إليه ، إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر في البلد الذي سافر إليه أو نزل فيه ، فإنه في هذه الحال يثبت ولا يقصر ، حتى إذا خرج عائداً إلى بلده رجع إلى التقصير فيقصر إلى أن يصل إلى بلده ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا صَرَفْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ فَتَسْأَلُوا عَلَيْهِمْ أَن يَقَصِّرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : 101] . ولقول أنس : خرجنا مع الرسول ﷺ من المدينة إلى مكة فكان يصلّي الرباعية ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة (2) .
- 2 - جواز السج على الحصين ثلاثة أيام بلياليهنّ لقول عليّ عليه السلام : « جعل لنا النبي ﷺ ثلاثة

(1) رواه أبو داود (4142) . ورواه الإمام أحمد (324 / 3) .

(2) رواه النسائي (1438) والترمذي (546) وصححه .

أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ » يعني في المسح عَلَى الْحَقْفَيْنِ (1).

3- إِبَاحَةُ التَّيَسُّمِ ، إِنْ قَدَّ الْمَاءُ أَوْ شُقَّ عَلَيْهِ طَلَبُهُ ، أَوْ غَلَا عَلَيْهِ لَمَنَّهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَسَدٌ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [النساء : 43] .

4- رَحْمَةُ الْفَطْرِ فِي الصَّوْمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : 184] .

5- جَوَازُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّائِمَةِ حَيْثُمَا أَتَيْتُمْ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه : إِنْ رَسَلَ اللَّهُ رسوله كَانَ يَصَلِّيُ سُبْحَتَهُ (النافلة) حَيْثُ تَوَجَّهْتَ بِهِ نَاقَتَهُ (2).

6- جَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ ، أَوْ الْعِشَاءَيْنِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ إِنْ جَدَّ بِهِ الشَّيْرُ ؛ فَيَصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ ، أَوْ جَمْعَ تَأْخِيرٍ بَأَن يُؤَخَّرَ الظُّهْرُ إِلَى أَوَّلِ الْعَصْرِ وَيَصَلِّيَهُمَا مَعًا ، وَالْمَغْرِبَ إِلَى الْعِشَاءِ وَيَصَلِّيَهُمَا مَعًا لِقَوْلِ مَعَاذٍ رضي الله عنه : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَكَانَ يَصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا » (3).

وَأَمَّا الْأَدَابُ فَهِيَ :

1- أَنْ يَرُدَّ الْمَظَالِمَ وَالِدَوَائِعَ إِلَى أَصْحَابِهَا ، إِذِ الشُّفْرُ مَظَنَّةُ الْهَلَاكِ .

2- أَنْ يَبْعُدَ زَادَهُ مِنَ الْحَلَالِ ، وَأَنْ يَتْرَكَ نَفَقَةً مِنْ نَجَسٍ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلَدٍ وَوَالِدٍ .

3- أَنْ يُوَدِّعَ أَهْلَهُ وَإِخْوَانَهُ وَأَصْدِقَاءَهُ ، وَأَنْ يَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ لِمَنْ يُوَدِّعُهُمْ : أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكُمْ وَأَمَانَتَكُمْ وَخَوَاتِمَ أَعْمَالِكُمْ ، وَيَقُولُ لَهُ الْمُوَدِّعُونَ : زَوَّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى ، وَغَفَرَ ذَنْبَكَ ، وَوَجَّهَكَ إِلَى الْخَيْرِ حَيْثُ تَوَجَّهْتَ ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم : « إِنْ لَقِمَانُ الْحَكِيمُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا اسْتَوْدِعَ شَيْئًا حَفَظَهُ » (4) . وَكَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَشِيعُهُ : « أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ ، وَخَوَاتِمَ عَمَلِكَ » (5) .

4- أَنْ يَخْرُجَ إِلَى سَفَرِهِ فِي رَفَقَةٍ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ بَعْدَ اخْتِيَارِهِمْ مَنْ يَصْلُحُونَ لِلشُّفْرِ مَعَهُ ، إِذِ الشُّفْرُ كَمَا قِيلَ : مَخْبِرُ الرُّجَالِ ، وَقَدْ سَمِعِي سَفَرًا لِأَنَّهُ يُسْفَرُ عَنْ أَخْلَاقِ الرُّجَالِ ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ

(1) رواه مسلم (85) كتاب الطهارة .

(2) صحيح مسلم (490/1) .

(3) رواه الإمام أحمد (7/2 ، 25 ، 38 ، 136) .

(4) رواه مسلم (4) كتاب صلاة المسافرين .

(5) رواه الإمام أحمد (87/2) .

- عليه الصَّلَاة والسلام: «الراكب شيطان والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»⁽¹⁾. وقوله: «لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راکب ليل وحده»⁽²⁾.
- 5 - أن يؤمّر الركب المسافرون أحدا منهم يتولّى قيادتهم بمشورتهم؛ لقول الرسول عليه الصَّلَاة والسلام: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليأْمُرُوا أحدهم»⁽³⁾.
- 6 - أن يصلي قبل سفره صلاة الاستخارة «لترغيب الرسول عليه الصَّلَاة والسلام في ذلك حتى إنه كان يعلمهم إياها كما يعلمهم الشّورة من القرآن الكريم وفي جميع الأمور»⁽⁴⁾.
- 7 - أن يقول عند مغادرته المنزل: «بسم الله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ أو أضلّ، أو أزلّ أو أزلّ، أو أظلم أو أظلم، أو أجهل أو يجهل عليّ»⁽⁵⁾ فإذا ركب قال: «بسم الله وبالله والله أكبر، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، سبحان الذي سخّر لنا هذا، وما كنا له مقرنين، وإنا إلى ربنا لمنقلبون، اللهم إني أسألك في سفرنا هذا البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، اللهم هون علينا سفرنا هذا، واطو عتاء بعده. اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل والمال. اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنظر، وخيبة المنقلب، وسوء المنظر في المال والأهل والولد»⁽⁶⁾.
- 8 - أن يخرج يوم الخميس أوّل النهار؛ لقول الرسول عليه الصَّلَاة والسلام: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»⁽⁷⁾ ولما جاء عنه عليه السلام أنه كان يخرج إلى سفره يوم الخميس.
- 9 - أن يكبر على كل شرف (مكان عال) لقول أبي هريرة: إن رجلاً قال: يا رسول الله! إني أريد أن أسافر فأوصني قال: «عليك بتقوى الله، والتكبير على كل شرف»⁽⁸⁾.
- 10 - إذا خاف ناساً قال: «اللهم إنا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم» لقول الرسول عليه الصَّلَاة والسلام ذلك.
- 11 - أن يدعو الله تعالى في سفره ويسأل من حجر الدنيا والآخرة؛ إذ الدعاء في السفر مستجاب؛ لقول الرسول عليه الصَّلَاة والسلام: «ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن: دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد على ولده»⁽⁹⁾.

(1) رواه أبو داود (2607). ورواه الترمذي (1674). (2) رواه البخاري (70/4).

(3) رواه أبو داود (2608). (4) رواه البخاري (144/9).

(5) رواه أبو داود (5094) بإسناد صحيح. (6) رواه أبو داود (2599).

(7) رواه الترمذي (1212). ورواه أبو داود (2606). وابن ماجه (2236).

(8) رواه الترمذي (3445) بإسناد حسن. (9) رواه الترمذي (1905) بإسناد حسن.

12 - [إِذَا نَزَلَ مِنْزَلًا قَالَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَانِيَةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ قَالَ : يَا أَرْضُ ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ ، إِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ ، وَشَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ ، وَشَرِّ مَا يَدُبُّ عَلَيْكَ ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَسَدٍ وَأَسْوَدَ ، وَمِنْ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ ، وَمِنْ سَاكِنِي الْبَلَدِ ، وَمِنْ الْوَالِدِ وَمَا وَلَدَ⁽¹⁾ .

13 - إِذَا خَافَ وَحْشَةً قَالَ : سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ، رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ جَلَّتِ السَّمَوَاتُ بِالْعِزَّةِ وَالْجَبَرُوتِ .

14 - إِذَا نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ افترش ذراعَهُ ، وَإِنْ أَعْرَسَ - أَيْ نَامَ آخِرَ اللَّيْلِ - نَصَبَ ذِرَاعَهُ وَجَعَلَ رَأْسَهُ فِي كَفِّهِ حَتَّى لَا يَسْتَقِلَّ نَوْمُهُ فَتَفُوتَهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ فِي وَقْتِهَا .

15 - إِذَا أَشْرَفَ عَلَى مَدِينَةٍ قَالَ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا بِهَا قَرَارًا ، وَارزُقْنَا فِيهَا رِزْقًا حَلَالًا ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الْمَدِينَةِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا »⁽²⁾ . إِذْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ .

16 - أَنْ يَعْمَلَ الْأُتُوبَةَ وَالرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ وَبِلَادِهِ إِذَا هُوَ قَضَى حَاجَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الشَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشِرَاءَهُ وَنَوْمَهُ ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ - حَاجَتَهُ - مِنْ سَفَرِهِ فَلْيَعْمَلْ إِلَى أَهْلِهِ »⁽³⁾ .

17 - إِذَا قُلَّ رَاجِعًا كَثِيرًا ثَلَاثًا وَقَالَ : « أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ »⁽⁴⁾ وَيَكْرُزُ ذَلِكَ ، لَفَعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ .

18 - أَنْ لَا يَطْرُقَ أَهْلُهُ لَيْلًا ، وَأَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ مِنْ يَبْشَرِهِمْ حَتَّى لَا يَفْاجِئَهُمْ بِمَقْدَمِهِ عَلَيْهِمْ فَقَدْ كَانَ هَذَا مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ .

19 - أَنْ لَا تَسَافِرَ الْمَرْأَةُ سَفَرًا يَوْمَ وَلِيلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ لَهَا ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْفُنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلِيلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا »⁽⁵⁾ .

* * *

الفصل الثاني عشر : في آداب اللباس

المسلم يرى أنَّ اللباسَ قد أمرَ الله تعالى به في قوله : ﴿ يَبْنِيْ عَادَمَ حُدُوْدًا زَيْنَتًا عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ

(1) رواه أبو داود (82) الجهاد . ورواه الإمام أحمد (2 / 132) . ورواه الحاكم (2 / 100) .

(2) ورد في كنز العمال (38157) ، وعمل اليوم والليلة لابن السني (519) .

(3) رواه البخاري (10 / 3) ، (4 / 71) . ورواه مسلم (179) كتاب الإمامة . ورواه ابن ماجه (2882) .

(4) رواه البخاري (9 / 3) ، (4 / 69) . ورواه مسلم (428) كتاب الحج .

(5) رواه البخاري (2 / 54) . ورواه مسلم (74) كتاب الحج .

وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ [الأعراف: 31] . وامتَنَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ يَنْبَغِي مَادَمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْكَ لِبَاسٌ يُوْرِي سَوْءَ تَكُمُ وَرِدِيًّا وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: 26] . وفي قوله : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مَّرَاسِيْلَ تَقِيْكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيْلَ تَقِيْكُمُ بَأْسَكُمْ ﴾ [التَّحَلُّ: 81] . وفي قوله : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُخَفِّيَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاْكِرُونَ ﴾ [الأنبياء: 80] . وأنَّ رسولَهُ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : « كُلُوا وَاشْرَبُوا وَابْشَرُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ » ^(١) . كَمَا قَدْ بَيَّنَّ ﷺ مَا يَجُوزُ مِنْهُ ، وَمَا لَا يَجُوزُ ، وَمَا يَسْتَحَبُّ لِبَسُهُ ، وَمَا يَكْرَهُ ، فَلِهَذَا كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَلْتَمِزَ فِي لِبَاسِهِ بِالْأَدَابِ الثَّالِيَةِ :

١ - أَنْ لَا يَلْبِسَ الْحَرِيْرَ مُطْلَقًا ، سَوَاءً كَانَ فِي ثَوْبٍ أَوْ عِمَامَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيْرَ ، فَإِنَّهُ مِنْ لِبَسَةٍ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبِسْهُ فِي الْآخِرَةِ » ^(٢) . وَقَوْلِهِ وَقَدْ أَخَذَ حَرِيْرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ ، وَذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذِكْوَرِ أُمَّتِي » ^(٣) . وَقَوْلِهِ : « حَرْمٌ لِبَاسُ الْحَرِيْرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذِكْوَرِ أُمَّتِي ، وَأَحْلٌ لِنِسَائِهِمْ » ^(٤) .

٢ - أَنْ لَا يَطْلُبَ ثَوْبُهُ ، أَوْ سِرْوَالُهُ ، أَوْ بَرْنَسُهُ أَوْ رِدَاءُهُ إِلَى أَنْ يَتَجَاوَزَ كَعْبِيهِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « مَا أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِرَارِ فِي النَّارِ » وَقَوْلِهِ : « الْإِسْبَالُ فِي الْإِرَارِ وَالْقَمِيصُ وَالْعِمَامَةُ مِنْ جَزْءِ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلًا لَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ^(٥) . وَقَوْلِهِ : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَزْءُ ثَوْبِهِ خِيَلًا » ^(٦) .

٣ - أَنْ يُؤْثِرَ لِبَاسَ الْأَبْيَضِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَأَنْ يَرَى ابَاسَ كُلِّ لَوْنٍ جَائِزًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « الْبَيْشُ الْبَيَاضُ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفْتُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » ^(٧) . وَلِقَوْلِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرْبُوعًا ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَةٍ حَمْرَاءَ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ » ^(٨) . وَلَمَّا صَحَّ عَنْهُ ﷺ مِنْ أَنَّهُ لَبَسَ الثَّوْبَ الْأَخْضَرَ ، وَاعْتَمَّ بِالْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ .

٤ - أَنْ تَطْلُبَ الْمُسْلِمَةُ لِبَاسَهَا إِلَى أَنْ يَسْتَرِ قَدَمَيْهَا ، وَأَنْ تَسْبِلَ خِمَارَهَا عَلَى رَأْسِهَا فَتَسْتَرِ عَنَقَهَا وَنَحْرَهَا ؛ وَصَدَرَهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي دِيَارِكَ وَبَنَاتِكَ وَبَنَاتِ الْمُؤْمِنِينَ يُبَيِّنُكَ عَنِّيْنَ مِنْ جَلْبِيْبِهِنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٩] . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَضْحَكُنَّ يَحْجُرُهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبَيِّنَنَّ رِجْلَهُنَّ إِلَّا لِمُعَلَّبَةٍ أَوْ مَسَاكِيْنَةٍ ﴾ [التَّحَرُّ: ٣١] وَلِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمَاهِجِرَاتِ الْأَوَّلِ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ : ﴿ وَلْيَضْحَكُنَّ يَحْجُرُهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ شَقَقْنَ أَكْتَفَ مَرْطَهِنَّ

(1) رواه البخاري (182 / 7) .

(2) رواه مسلم (2) كتاب اللباس .

(4) رواه الترمذي (1720) .

(3) رواه أبو داود (4057) .

(6) رواه البخاري (182 / 7) . ورواه مسلم (9) كتاب اللباس .

(5) رواه أبو داود (4094) والنسائي (208 / 8) .

(8) رواه البخاري (288 / 4) ، (197 / 7) .

(7) رواه الترمذي (2810) .

فاخترن بها ⁽¹⁾ . ولقول أم سلمة رضي الله عنها : « لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿ تَقَاتِلْهُنَّ أَنْتَ لَا يَزُولُ جَنَابُكَ وَفِي رُءُوسِهِنَّ الْقَبْصُ ﴾ » ، خرج نساء الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من الأكسية ⁽²⁾ .

5 - أَنَّ لَا يَخْتَمُّ بِخَاتَمِ الذَّهَبِ ؛ لقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الذهب والحريز : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي » وقوله : « حَرَمٌ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي وَأَجْلٌ لِنِسَائِهِمْ » وقوله وَقَدْ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَتَرَعَهُ فَطَرَحَهُ وَقَالَ : « يَعْمُدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ » . فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَمَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ بِهِ ، فَقَالَ : لَا ، وَاللَّهِ لَا أَخْذُهُ أَتَدَا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ⁽³⁾ .

6 - لَا بَأْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَخْتَمَّ بِخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَوْ يَنْقَشَ فِي فِصَّةِ اسْمِهِ وَيَتَّخِذَهُ طَابَعًا يَطْبَعُ بِهِ رِسَالَهُ وَكُتَابَاتِهِ ، وَيُوقِعُ بِهِ الصُّكُوكَ وَغَيْرَهَا « لِاتِّخَاذِ النَّبِيِّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِصَّةٍ نَقَشَهُ : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » وَكَانَ يَجْعَلُهُ فِي الْخَنْصَرِ مِنْ يَدِهِ الْيَسْرَى » . لقول أنس رضي الله عنه : « كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى الْخَنْصَرِ مِنْ يَدِهِ الْيَسْرَى » ⁽⁴⁾ .

7 - أَنَّ لَا يَشْتَمِلُ الصَّمَاءُ وَهِيَ أَنْ يَلْفَ الثُّوبَ عَلَى جَسْمِهِ ، وَلَا يَتْرَكَ مَخْرَجًا مِنْ يَدَيْهِ لِنَهْيِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَنْ لَا يَمْشِيَ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ لِيَحْفَهُمَا ، أَوْ لِيَنْعَلَهُمَا جَمِيعًا » ⁽⁵⁾ .

8 - أَنَّ لَا يَلْبَسُ الْمُسْلِمُ لِبْسَةَ الْمُسْلِمَةِ ، وَلَا الْمُسْلِمَةُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ لِتَحْرِيمِ الرَّسُولِ ﷺ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « لَعَنَ اللَّهُ الْخَثْعَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ » ⁽⁶⁾ . وقوله : « لَعَنَ اللَّهُ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ ، كَمَا لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ » ⁽⁷⁾ .

9 - إِذَا اتَّعَلَ بِدَأً بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا نَزَعَ بِدَأً بِالشَّمَالِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ ، لِتَكُونَ الْيَمِينُ أَوْلَهُمَا تَعَلُّ ، وَآخِرُهُمَا تَنْزَعُ » ⁽⁸⁾ .

10 - أَنَّ يَبْدَأَ فِي لِبْسِ ثَوْبِهِ بِالْيَمِينِ ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ فِي تَعْلِهِ ، وَتَرْجُلِهِ ، وَطَهْوَرِهِ » ⁽⁹⁾ .

(1) رواه أبو داود (4102) . (2) رواه أبو داود (4101) . (3) رواه مسلم (52) كتاب اللباس .

(4) رواه مسلم (16) كتاب اللباس . (5) رواه مسلم (19) كتاب اللباس . (6) رواه البخاري (212 / 8) .

(7) رواه أبو داود (4098) . (8) رواه الإمام أحمد (325 / 2) .

(9) رواه مسلم (67) كتاب اللباس . (9) رواه مسلم (19) كتاب الطهارة .

11 - أَنْ يَقُولَ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا ، أَوْ عِمَامَةً أَوْ آيَّ مَلْبُوسٍ جَدِيدٍ : ﴿ اَللّٰهُمَّ لِلّٰكَ الْحَمْدُ اَنْتَ كَسَوْتَنِي ، اَسْأَلُكَ خَيْرَهُ ، وَخَيْرَ مَا صَنَعَ لَهُ ، وَاَعُوْذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ ، وَشَرِّ مَا صَنَعَ لَهُ ﴾
لورود ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ (1) .

12 - أَنْ يَدْعُوَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ إِذَا رَأَاهُ لَيْسَ جَدِيدًا يَقُولُ لَهُ : أَبِلِ وَأَخْلُقْ ؛ لِدَعَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ
لَأَمْ خَالِدٍ لَّمَّا لَبَسْتُ جَدِيدًا (2) .



الفصل الثالث عشر : في آداب خصال الفطرة

المسلم بوصفه مسلمًا يتقيدُ بتعاليم كتاب ربِّهِ وسُنَّة نبيِّهِ ﷺ فعلى ضوئيهما يعيشُ وبحسبهما يتكيفُ في جميع شؤونهِ ؛ وذلك لقولِ الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب : 36] . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَفِظُهُ وَمَا تَنْهَكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْا ﴾ [الحشر : 7] . ولقولِ الرسول ﷺ : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ » (3) . وقوله : « مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » (4) .
فلهذا يلتزم المسلم بالآداب الآتية في خصال الفطرة الثابتة عنه ﷺ في قوله : « خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الاستحْدَادُ ، وَالْحَتَانُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيْبُ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيْبُ الْأُظْفَارِ » (5) .

وهذه الآداب هي :

- 1 - الاستحْدَادُ : وهو حلقُ العانة بشيءٍ حادٍّ كسكينٍ ونحوه ، وَلَا بأسَ بإزالتها بالثورة .
- 2 - الحَتَانُ : وهو قطعُ الجِلْدَةِ الَّتِي تَغْطِي رَأْسَ الذَّكَرِ ، ويستحبُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَوْمَ سَابِعِ الْوِلَادَةِ ؛ إِذْ خَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ كُلًّا مِنَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ابْنَيْ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا يَوْمَ سَابِعِ الْوِلَادَةِ ، وَلَا بأسَ أَنْ يَتَأَخَّرَ إِلَى مَا قَبْلَ الْبُلُوغِ ؛ إِذْ اخْتَنَ نَبِيُّ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ فِي سِنِّ الثَّمَانِيْنَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ رَجُلٌ يَقُولُ لَهُ : « أَلْتِي عَنْكَ شَعْرُ الْكَفْرِ وَاخْتَنَ » .
- 3 - قَصُّ الشَّارِبِ : فيجزُّ المسلمُ شاربه الَّذِي يَنْدَلِي عَلَى شَفْتَيْهِ . وَأَمَّا اللَّحْيَةُ فَيُوقِرُهَا حَتَّى

(1) رواه أبو داود (10 / 10) ، اللباس . ورواه الترمذي (1767) وحسنه . (2) رواه البخاري (22) كتاب اللباس .
(3) ذكره الإمام النووي في كتابه الأربعين وقال فيه : حديث حسن صحيح رويناه في كتاب الحج . وانظر مشكاة المصابيح (59 / 1) برقم (167) .
(4) رواه البخاري (91 / 3) ومسلم (18) كتاب الأفضية . (5) رواه الترمذي (2756) والسنائي (14 / 1) .

تملاً وجهه وترويه لقول الرسول ﷺ : « جَزُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحَى ، خَالِفُوا الْحِجُونَ » ⁽¹⁾ .
وقوله : « خَالِفُوا الْمَشْرَكَيْنِ أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى » ⁽²⁾ بمعنى وقروها وكثروها فيحرم
بهذا حلقها ، ويتجنب الفرع وهو حلق بعض الرأس وترك البعض ؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما : « نهى
رسول الله ﷺ عن الفرع » ⁽³⁾ .

كما يتجنب صبغ لحية بالسواد لقول الرسول عليه الصلاة والسلام لما جيء بوالد أبي بكر
الصدديق يوم فتح مكة وكان رأسه ثغامة بياضاً : « اذهبوا به إلى بعض نسائه فليغيرنه بشيء
وجنبوه الشَّوَاد » ⁽⁴⁾ أما الصبغ بالحناء والكمم فيستحسن الحضا بيهما .
وإن وفر المسلم شعر رأسه ولم يحلقه أكرمه بالدهن والتسريح ؛ لقول الرسول عليه الصلاة
والسلام : « مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيَكْرِمْهُ » ⁽⁵⁾ .

4 - تنف الإبط : فينتف المسلم شعر إبطيه ، وإن لم يقدر على تنفه حلقه ، أو طلاه بالثورة
ونحوها ليؤول .

5 - تعليم الأظفار : فيقلم المسلم أظفاره ، ويستحب له أن يبدأ باليد اليمنى ثم اليسرى ثم
الرجل اليمنى فاليسرى ؛ إذ كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يحب البدء باليمين في ذلك .
يفعل المسلم كل هذا بنية الاقتداء برسول الله عليه الصلاة والسلام ومتابعته ليحصل له بذلك أجر
متابعة الرسول عليه الصلاة والسلام والاستئان بسنته ؛ إذ الأعمال بالتأبات ، ولكل امرئ ما نوى .



الفصل الرابع عشر : في آداب النوم

المسلم يرى النوم من النعم التي امتن الله بها على عباده في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ
جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ أَنْ تَنَاصُوا فِيهِ وَلِتَنَصُوا مِنْ قُضِيِّهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [القصص : 73] . وفي
قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبُلًا ﴾ [الشا : 9] ؛ إذ سكون العبد ساعات الليل بعد حركة النهار
الدائبة مما يساعد على حياة الجسم وبقاء نمائه ونشاطه ليؤدي وظائفه التي خلقه الله من أجلها ،
فشكر هذه النعمة يستلزم من المسلم أن يراعي في نومه الآداب التالية :

1 - أن لا يؤخر نومه بعد صلاة العشاء إلا لضرورة كمذاكرة علم ، أو محادثة ضيف أو

(1) رواه مسلم (55) كتاب الطهارة .

(2) رواه ابن ماجه (3624) .

(3) رواه مسلم (16) كتاب الطهارة .

(4) رواه أبو داود (4163) إسناده صحيح .

(5) رواه أبو داود (4193) . ورواه الإمام أحمد (4 / 2 ، 39) .

مؤانسة أهل ؛ لما روى أبو برزة أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَكْرَهُ التَّوَمَّ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ⁽¹⁾ .

2 - أَنَّ يَجْتَهِدُ فِي أَنْ لَا يَنَامَ إِلَّا عَلَى وَضْعٍ ؛ لقول الرسول عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للبراء بن عازب رضي الله عنه : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ فَوَضَّأْ وَضْعَكَ لِلصَّلَاةِ » ⁽²⁾ .

3 - أَنَّ يَنَامَ اجْتِدَاءً عَلَى شَقِيهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتَوَسَّدُ يَمِينَهُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى شَقِيهِ الْأَيْسَرِ فِيمَا بَعْدَ ؛ لقول الرسول ﷺ للبراء : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ فَوَضَّأْ وَضْعَكَ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شَقِّكَ الْأَيْمَنِ » . وقوله : « إِذَا أُوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ وَأَنْتَ طَاهِرٌ فَتَوَسَّدْ يَمِينَكَ » ⁽³⁾ .

4 - لَا يَضْطَجِعُ عَلَى بَطْنِهِ أَتَاءَ نَوْمِهِ لَيْلاً وَلَا نَهَاراً ؛ لما ورد أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ : « إِنَّهَا ضِجْجَةُ أَهْلِ النَّارِ » . وقال : « إِنَّهَا ضِجْجَةُ لَا يَحِبُّهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » ⁽⁴⁾ .

5 - أَنَّ يَأْتِيَ بِالْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ ، وَمِنْهَا :

أَوَّلًا : أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، ثُمَّ يَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ؛ لقول الرسول عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لعليٍّ وفاطمة رضي الله عنهما وَقَدْ طَلَبَا مِنْهُ ﷺ خَادِمًا يَسَاعِدُهُمَا فِي الْبَيْتِ : « أَلَا أَدْلِكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا ؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضْجِعَكُمَا فَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، فَهَوَّ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ » ⁽⁵⁾ .

ثَانِيًا : أَنْ يقرأ الفاتحة وَأَوَّلَ سورة البقرة إِلَى ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ ، وآيَةَ الكرسي وخاتمة سورة البقرة : ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ...﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ لَمَّا وَرَدَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي ذَلِكَ .

ثَالِثًا : أَنْ يَجْعَلَ آخِرَ مَا يَقُولُهُ هَذَا الدُّعَاءَ الْوَاردَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ وَضَعْتُ جَنِيَّ وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَالْجَنَاتِ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، أَمَنْتُ بِكَتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، رَبِّ قَتِي عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعُثُ عِبَادَكَ » ⁽⁶⁾ .

(1) رواه البخاري (149 / 1) . ورواه الترمذي (168) . (2) رواه البخاري (71 / 1) . ورواه أبو داود (5046) .

(3) رواه أبو داود (5047) . (4) رواه الحاكم في المستدرک (271 / 4) .

(5) رواه البخاري (102 / 4) ، (84 / 7) .

(6) رواه البخاري (71 / 1) ، ورواه الترمذي (3394 ، 3395) . ورواه الإمام أحمد (283 / 2 ، 295) .

رابعاً : أن يقول إذا استيقظ أثناء نومه : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحدهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » . ولیدعُ بما شاء فإنه يستجاب له لقوله ﷺ : « من تعار بالليل فقال حين يستيقظ .. إلخ ، ثم دعا استجيب له » ⁽¹⁾ فإن قام فتوضأ وصلى قبلت صلاته ، أو يقول : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ أَسْتَغْفِرُكَ لِذَنبِي وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْماً ، وَلَا تُزِغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي ، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ .

6 - أن يأتي بالأذكار الآتية إذا هو أصبح :

أولاً : أن يقول إذا استيقظ وقبل أن يقوم من فراشه : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور .

ثانياً : أن يرفع طرفه إلى السماء ويقول : ﴿ إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَنْدَادِ .. ﴾ الآيات العشر من خاتمة آل عمران ، إذا هو قام للمتهجد لقول ابن عباس رضي الله عنه : « لما بُتَّ عند خالتي ميمونة زوج الرسول ﷺ نام الرسول عليه الصلاة والسلام حتى نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، ثم استيقظ فجعل يمسح الترم عن وجهه بيده ، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران ، ثم قام إلى شئ معلّقة فتوضأ منها فأحسن الوضوء ، ثم قام فصلّى » ⁽²⁾ .

ثالثاً : أن يقول أربع مراتب : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ بِحَمْدِكَ أَشْهَدُكَ وَأَشْهَدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ ، وَمَلَائِكَتَكَ ، وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ » لقوله ﷺ : « من قالها مرة أعقبت الله ربه من النار ، فمن قالها مرتين أعقبت الله نصفه ، ومن قالها ثلاثاً أعقبت الله ثلاثة أرباعه ، فإن قالها أربعاً أعقبت الله من النار » ⁽³⁾ .

7 - أن يقول إذا وضع رجله على عتبة الباب خارجاً : بسم الله توكلت على الله ، لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا قال العبدُ هذا قيل له : كُفِّتْ وَوَقِيتْ وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ » ⁽⁴⁾ .

8 - إذا غادر العتبة قال : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ ، أَوْ أَظْلَمَ أَوْ أُظْلَمَ ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ » . وذلك لقول أم سلمة : ما خرج رسول الله ﷺ من بيتي قط إلا رفع طرفه إلى السماء وقال : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ .. » الحديث ⁽⁵⁾ .

(2) رواه البخاري (37) كتاب الوضوء .

(1) رواه البخاري (68/2) .

(3) رواه أبو داود (5069) . (4) رواه الترمذي وحسنه (3426) . (5) رواه أبو داود (5094) بإسناد صحيح .

البَابُ الثَّالِثُ : فِي الْأَخْلَاقِ

الفصل الأول : في حسن الخلق وبيانه

الخلق هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال الإرادية الاختيارية من حسنة وسيئة ، جميلة وقبيحة ، وهي قابلة بطبيعتها لتأثير التربية الحسنة والسيئة فيها ، فإذا ما رُبِّيت هذه الهيئة على إظهار الفضيلة والحق ، وحب المعروف ، والرغبة في الخير ، ورُؤِيت على حب الجميل ، وكراهية القبيح ، وأصبح ذلك طبعاً لها تصدر عنه الأفعال الجميلة بسهولة ودون تكلف ؛ قيل فيه : خلق حسن . ونعتت تلك الأفعال الجميلة الصادرة عنه بدون تكلف بالأخلاق الحسنة ، وذلك كخلق الخلق الحلم والأمانة ، والصبر والتحمل ، والكرم والشجاعة ، والعدل والإحسان ، وما إلى ذلك من الفضائل الخلقية ، والكمالات النفسية .

كما أنها إذا أهملت فلم تهذب التهذيب اللائق بها ، ولم يُعن بتنمية عناصر الخير الكامنة فيها ، أو رُبِّيت تربية سيئة حتى أصبح القبيح محبوباً لها والجميل مكروهاً عندها ، وصارت الرذائل والتفاسد من الأقوال والأفعال تصدر عنها بدون تكلف ؛ قيل فيها : خلق سيئ ، وسُمِّيت تلك الأقوال والأفعال الذميمة التي تصدر عنها بالأخلاق السيئة ، وذلك كالخيانة والكذب ، والجزع والطمع ، والحفاء والغلظة والفحش والبذاء ، وما إليها .

ومن هنا نوه الإسلام بالخلق الحسن ودعا إلى تربيته في المسلمين ، وتمنيته في نفوسهم ، واعتبر إيمان العبد بفضائل نفسه ، وإسلامه بحسن خلقه ، وأثنى الله تعالى على نبيه بحسن خلقه فقال : ﴿ وَكَانَ لَكَ خُلُقٌ عَظِيمٌ ﴾ [القلم : 4] . وأمره بحسن الأخلاق فقال : ﴿ أَدْفَعْ بِالْيَدِ الَّتِي أَحْسَنَ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فطحت : 44] وجعل الأخلاق الفاضلة سبباً تنال به الجنة العالية فقال : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَحَسَنَ عَرَضُهَا السَّمَاءُ تَلَفُافٌ أَيْدَتْ لِمَنْ يُؤْمِنُ ﴾ [آل عمران : 102] الذين يُفَقِّهُونَ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ وَالْحِطِّ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿ [آل عمران : 101] . ويُنصَحُ بحسن الأخلاق في غير ما قول فقال : « ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق » (1) . وقال : « البر حسن

(1) ذكره البيهقي في السنن الكبرى (10 / 192) . وذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (6 / 171) .

(2) رواه الترمذي (2003) .

الخلق» ⁽¹⁾ . وقال : « أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا » ⁽²⁾ . وقال : « إنَّ مَنْ أَحْبَبَكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا » ⁽³⁾ . وسئل عن أيِّ الأعمالِ أفضلُ ؟ فقال : « حسنُ الخلق » . وسئل عن أكثرِ ما يدخلُ الجنةَ فقال : « تقوى الله وحسنُ الخلق » ⁽⁴⁾ . وقال : « إنَّ العبدَ ليلبِّغُ بحسنِ خلقه عظيمَ درجاتٍ الآخرةَ وشرفِ المنازلِ وإنَّه لضعيفُ العبادة » ⁽⁵⁾ .

آراء السلف في بيان حسن الخلق :

قال الحسن : حسنُ الخلقِ بسطُ الوجه ، وبذلُ الثَّدى ، وكفُّ الأذى ، وقال عبدُ الله بنُ المبارك : حسنُ الخلقِ في ثلاث خصال : اجتنابُ المحارم ، وطلبُ الحلال ، والتوسُّعُ على العيال ، وقال آخر : حسنُ الخلقِ أنْ يكونَ منَ النَّاسِ قريبًا ، وفيما بينهم غريبًا . وقال آخر : حسنُ الخلقِ كفُّ الأذى واحتمالُ المؤمنِ . وقال آخر : حسنُ الخلقِ أنْ لا يكونَ لكَ همٌّ غيرُ الله تعالى . وهذا كلُّه تعريفٌ لهُ ببعضِ جزئياته ، وأمَّا تعريفُهُ باعتباره ذاته وحقيقته ، فهو كما تقدَّم سابقًا .

وقالوا في علامة ذى الخلقِ الحسنِ : أنْ يكونَ كثيرَ الحياءِ ، قليلَ الأذى ، كثيرَ الصَّلاحِ ، صدوقَ اللسانِ ، قليلَ الكلامِ ، كثيرَ العملِ ، قليلَ الرُّلِّ ، قليلَ الفضولِ ، برًا وصولًا ، وقورًا ، صبورًا شكورًا ، رضيًا حليمًا ، وفيًا عفيفًا ، لا لغًا ولا سبًا ، ولا نمامًا ولا مغتابًا ، ولا عجولًا ولا حقودًا ، ولا بخیلاً ولا حسودًا ، بشاشًا هشاشًا ، يحبُّ في الله ويبغضُ في الله ويرضى في الله ويسخطُ في الله . وهذا أيضًا منهم تعريفٌ لذی الخلقِ الحسنِ ببعضِ صفاته .

وفي الفصول الآتية كلُّ صفةٍ من صفاتِ الخلقِ الحسنِ على حدة ، وباستيفاء مجموع تلك الصفاتِ يتشخَّصُ الخلقُ الحسنُ باعتبارِ أجزائه ، ويظهرُ ويتميَّزُ ذو الخلقِ الحسنِ باعتبارِ صفاته .



الفصل الثاني : في خلق الصبر ، واحتمال الأذى

من محاسن أخلاقِ المسلم التي يتحلَّى بها : الصَّبرُ ، واحتمالُ الأذى في ذابِ الله تعالى . أمَّا الصَّبرُ فهو حبسُ النَّفْسِ على ما تكرهُ ، أو احتمالُ المكروهِ بنوعٍ مِنَ الرِّضا والتَّسليمِ . فالمسلمُ يحبسُ نفسه على ما تكرهه من عبادةِ الله وطاعته ، ويلزمها بذلك إلزامًا ، ويحبسها

(1) رواه مسلم (14) كتاب البر والصلة .

(2) رواه أبو داود (4682) . ورواه الإمام أحمد (2 / 250 ، 472 ، 527) .

(3) رواه الترمذي (2018) . (4) ذكره الهيثمي في موارد الظمان (1923 ، 2004) .

(5) أورده الطبراني في المعجم الكبير (1 / 233) بسند جيد .

دون معاصي الله ﷻ فلا يسمح لها باقترابها، ولا يأذن لها في فعلها مهما تافقت لذلك بطبعها، وهشئت له، ويحبسها على البلاء إذا نزل بها فلا يتركها تجزع، ولا تسخط؛ إذ الجزع - كما قال الحكماء - على الفائت آفة، وعلى المتوقع سخافة، والشخط على الأقدار معاناة لله الواحد القهار، وهو في كل ذلك مستعين بذكر وعيد الله بالجزاء الحسن على الطاعات، وما أعد لأهلها من جزيل الأجر، وعظيم المثوبات، وبذكر وعيدو تعالى لأهل بغضته وأصحاب معصيته، من أليم العذاب، وشديد العقاب، ويتذكر أن أقدار الله جارية، وأن قضاءه تعالى عدل، وأن حكمه نافذ، صبر العبد أم جزع، غير أنه مع الصبر الأجر، ومع الجرع الوزر.

ولما كان الصبر وعدم الجزع من الأخلاق التي تكتسب وتنال بنوع من الرياضة والمجاهدة؛ فالمسلم بعد افتقاره إلى الله تعالى أن يرزقه الصبر، فإنه يستلهم الصبر بذكر ما ورد فيه من أمر، وما وعد عليه من أجر، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 200] وقوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: 45]. وقوله: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [التحل: 127]. وقوله: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَمِّ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: 17]. وقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: 177]. وقوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التحل: 96]. وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ إِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [الشعيرة: 24]. وقوله: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: 10]. وكقول الرسول ﷺ: «الصَّابِرُ ضِيَاءٌ»⁽¹⁾. وقوله: «ومن يستعفف بعفة الله ومن يستغن يغنيه الله ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر»⁽²⁾. وقوله: «عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله له خير وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابه سوء شكر فكان خيراً له وإن أصابه ضراء صبر فكان خيراً له»⁽³⁾. وقوله عليه الصلاة والسلام لابنته وقد أرسلت إليه تطلب حضوره، إذ ولدتها قد احتضرت فقال لرسولها: «أقرئها السلام، وقل لها: إن لله ما أخذ وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فلتصبر ولنحتسب»⁽⁴⁾. وقوله: «يقول الله ﷻ: إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه (عينيه) فصبر عؤضته منهما الجنة»⁽⁵⁾. وقوله: «من يرد الله

(2) رواه البخاري في صحيحه (18) كتاب الزكاة.

(4) رواه مسلم (63) كتاب الزهد.

(5) رواه البخاري (100/2)، (152/7).

(1) رواه مسلم (1) كتاب الطهارة.

(3) رواه مسلم (63) كتاب الزهد.

(5) رواه البخاري. وذكره البيهقي في السنن الكبرى (375/3).

به خيرًا يصب منه»⁽¹⁾. وقوله: «إِنَّ عَظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عَظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ»⁽²⁾. وقوله ﷺ: «مَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيبَةٌ»⁽³⁾.

وَأَمَّا احْتِمَالُ الْأَذَى فَهُوَ الصَّبْرُ وَلَكِنَّهُ أَشَقُّ، وَهُوَ بَضَاعَةُ الصَّدِّيقِينَ، وَشِعَارُ الصَّالِحِينَ؛ وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يُؤَذَى الْمُسْلِمُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَصْبِرَ وَيَتَحَمَّلَ، فَلَا يَرُدُّ الشَّيْئَةَ بِغَيْرِ الْحَسَنِ، وَلَا يَنْتَقِمَ لِدَاثِهِ، وَلَا يَتَأَثَّرُ لِشَخْصِيَّتِهِ مَا دَامَ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمُؤَدِّيًا إِلَى مَرْضَاتِ اللَّهِ، وَأَسْوَتِهِ فِي ذَلِكَ الْمُرْسَلُونَ الصَّالِحُونَ إِذْ يَنْدُرُ مَنْ لَمْ يُؤَذَ مِنْهُمْ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَلَمْ يَبْتَلْ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى اللَّهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ ضَرْبُهُ قَوْمَهُ فَأَدْمُوهُ وَهُوَ يَسْخُ الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»⁽⁴⁾.

هَذِهِ صُورَةٌ مِنْ صُورِ احْتِمَالِ الْأَذَى كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَصُورَةٌ أُخْرَى لَهُ: قَسَمَ يَوْمًا مَالًا، فَقَالَ أَحَدُ الْأَعْرَابِ: قَسَمْتَ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاحْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَخِي مُوسَى لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ»⁽⁵⁾.

وَقَالَ جَبَابُ بْنُ الْأَرْتِ رضي الله عنه: شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بَرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقُلْنَا: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا، أَلَا تَدْعُو لَنَا فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيَحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ فَيَجْعَلُ فِيهَا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمَنْشَارِ، فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيَجْعَلُ نَصْفَيْنِ، وَيَمِشُّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ مَا يَصْدُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِ اللَّهِ»⁽⁶⁾.

وَقُصَّ اللَّهُ لَنَا عَنِ الْمُرْسَلِينَ وَحَكَى عَنْهُمْ قَوْلَهُمْ وَهُمْ يَتَحَمَّلُونَ الْأَذَى فَقَالَ: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: 12]. وَكَانَ عَبْسَى ابْنُ مَرْيَمَ رضي الله عنه يَقُولُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: «لَقَدْ قِيلَ لَكُمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الشَّنَّ بِالسَّنِّ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ، وَأَنَا أَقُولُ لَكُمْ: لَا تَقَاوِمُوا الشَّرَّ بِالشَّرِّ بَلْ مَنْ ضَرَبَ حَدَّكَ الْأَيْمَنَ فَحَوَّلْ إِلَيْهِ الْخِدَّ الْأَيْسَرَ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْكَ رِدَاءَكَ فَأَعْطِهِ إِزَارَكَ»⁽⁷⁾. وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: مَا كُنَّا نَعُدُّ إِيمَانَ الرَّجُلِ إِيمَانًا إِذَا لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْأَذَى!

(1) رواه البخاري (149 / 7). (2) رواه الترمذي (2396). (3) رواه الترمذي (2399).

(4) رواه البخاري (54) كتاب الأنبياء ومسلم (104) كتاب الجهاد.

(5) رواه البخاري (42 / 1)، (4 / 191). ورواه مسلم (140) كتاب الزكاة.

(6) رواه البخاري (26 / 9). (7) ذكره الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين.

على ضوء هذه الصور الطاقية ، والأمثلة الحية من الصبر والتحمل يعيش المسلم صابراً محسباً متحلاً ، لا يشكو ولا يتسخط ، ولا يدفع المكروه بالمكروه ، ولكن يدفع الشبهة بالحسنة ويعفو ويصبر ويغفر : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [الشورى : 41] .

* * *

الفصل الثالث

في خلق التوكل على الله تعالى والاعتماد على النفس

المسلم لا يرى التوكل على الله تعالى في جميع أعماله واجبا خلقيا فحسب ، بل يراه فريضة دينية ، ويعده عقيدة إسلامية ، وذلك لأمر الله تعالى به في قوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كَثَرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : 23] . وقوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران : 123] . لهذا كان التوكل المطلق على الله سبحانه وتعالى جزءا من عقيدة المؤمن بالله تعالى .

والمسلم إذ يدين لله تعالى بالتوكل عليه ، والأطراح الكامل بين يديه ، لا يفهم من التوكل ما يفهمه الجاهلون بالإسلام وخصوم عقيدة المسلمين ، من أن التوكل مجرّد كلمة تلوكها الألسن ، ولا تعيها القلوب ، وتحرك بها الشفاء ولا تفهمها العقول ، أو تتروأها الأفكار ، أو هو نبذ الأسباب ، وترك العمل ، والقنوع والرضا بالهون والدون تحت شعار التوكل على الله ، والرضا بما تجري به الأقدار .. لا أبدا ! بل المسلم يفهم التوكل الذي هو جزء من إيمانه وعقيدته أنّه طاعة الله بإحضار كافة الأسباب المطلوبة لأي عمل من الأعمال التي يريد مزاومتها والدخول فيها ، فلا يطمع في ثمرة بدون أن يقدم أسبابها ، ولا يرجو نتيجة ما بدون أن يضع مقدّماتها ، غير أن موضوع إثمار تلك الأسباب ، وإنتاج تلك المقدّمات يفوضه إلى الله سبحانه وتعالى ؛ إذ هو القادر عليه دون سواه .

فالتوكل عند المسلم إذا هو عمل وأمل ، مع هدوء قلب وطمأنينة نفس ، واعتقاد جازم أن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

والمسلم إذ يؤمن بسنن الله في الكون فيعدّ للأعمال أسبابها المطلوبة لها ، ويستفرغ الجهد في إحضارها وإكمالها ؛ لا يعتقد أبدا أن الأسباب وحدها كفيّة بتحقيق الأغراض ، وإنجاح المساعي .. لا ، بل يرى وضع الأسباب أكثر من شيء أمر الله به ، يجب أن يطاع فيه كما يطاع في غيره ممّا يأمر به وينهى عنه ، أمّا الحصول على النتائج ، والفوز بالوُغائب فقد وكل

أمرهما إلى الله تعالى ؛ إذ هو القادر على ذلك دون غيره ، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، فكم من عامل كادح لم يأكل ثمرة عمله وكدحه ، وكم من زارع لم يحصد ما زرع .
ومن هنا كانت نظرة المسلم إلى الأسباب : أن الاعتماد عليها وحدها واعتبارها هي كل شيء في تحقيق المطلوب كفض شرك ، يتبرأ منه ، وأن ترك الأسباب المطلوبة لأي عمل وإهمالها وهو قادر على إعدادها وإيجادها فسق ومعصية يحرمهما ويستغفر الله تعالى منهما .

والمسلم في نظريته هذه إلى الأسباب مستمد فلسفتها من روح إسلامه ، وتعاليم نبيه محمد ﷺ . فرسول الله كان في حروبه الطويلة العديدة لا يخوض معركة حتى يعد لها عدتها ويهيئ لها أسلحتها ، فيختار حتى مكان المعركة وزمانها ، فقد أثر عنه ﷺ أنه كان لا يشن غارة في الحر إلا بعد أن يبرد الجو ، ويتلطف الهواء من آخر الثمار ، بعد أن يكون قد رسم خطته ، ونظم صفوفه ، وإذا فرغ من كل الأسباب المادية المطلوبة لنجاح المعركة ؛ رفع يديه سائلاً الله ﷻ : « اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم » (1) . وكذلك كان هديه ﷺ في الجمع بين الأسباب المادية والروحانية ، ثم يعلق أمر نجاحه على ربه وينوط فلاحه وفوزه بمشيئة مولاه . هذا مثال ! .

ومثال آخر : فقد انتظر ﷺ أمر ربه في الهجرة إلى المدينة بعد أن هاجر إليها جل أصحابه ، وجاءه الإذن من الله تعالى بالهجرة ، فما هي الترتيبات التي اتخذها رسول الله عليه الصلاة والسلام لهجرتي ؟... إنها :

- 1 - إحضار رفيق من خيرة الرفقاء ألا وهو صاحبه أبو بكر الصديق ﷺ ليصحبه في طريقه إلى دار هجرتي .
- 2 - إعداد زاد السفر من طعام وشراب ، ربطته أسماء بنت أبي بكر بنطاقها حتى لقبت بذات النطاقين .
- 3 - إعداد راحلة ممتازة للركوب عليها في هذا السفر الشاق الطويل .
- 4 - إحضار خديجة (جغرافية) عالم بمسالك الطريق ودروبها الوعرة ليكون دليلاً وهادياً في هذه الرحلة الصعبة .
- 5 - ولما أراد أن يخرج من بيته الذي طوقه العدو وحاصره فيه حتى لا ينفلت منه ، أمر ﷺ ابن عمه علي بن أبي طالب عليه السلام أن ينام على فراشه تمويهاً على العدو الذي ما برح ينتظر خروجه

(1) رواه البخاري (4/ 53 ، 62) . ورواه مسلم (20 ، 21) كتاب الجهاد . ورواه الترمذي (1678) .

من المنزل ليفتلك به ، ثم خرج وترك العدو ينتظر قومته من فراشه الذي يترأى لهم من خلال شقوق الباب .

6 - لما طلبه المشركون واشتدوا وراءه يبحثون عنه وعن صاحبه أبي بكر الصديق الذي فر معه ، أوى إلى غار ثور فدخل فيه ليستتر عن أعين طالبيه الناقمين الحاقدين عليه .

7 - لما قال له أبو بكر : لو أن أحدهم نظر تحت قدمه لأبصرنا يا رسول الله قال له : « ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما ١٩ » (١) .

فمن خلال هذه الحادثة التي تجلّت فيها حقائق الإيمان والتوكل معا يشاهد أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان لا ينكر الأسباب ، ولا يعتمد عليها ، وأن آخر الأسباب للمؤمن الطراحة بين يدي الله ، وتفويضه أمره إليه في ثقة واطمئنان .. إن الرسول ﷺ لما استنفذ جميع الوسائل في طلب النجاة حتى حشر نفسه التي طلب النجاة لها في غار مظلم تسكنه العقارب والحيات ، قال في ثقة المؤمنين وبقين المتوكل لصاحبه لما ساوره الخوف : « لا تحزن إن الله معنا ، ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما ١٩ » .

ومن هذا الهدي النبوي والتعليم الحثدي اقتبس المسلم نظرته تلك إلى الأسباب ، فليس هو فيها مبتدعا ولا منتظعا ، وإنما هو مؤتمس ومقتبل .

أما الاعتماد على النفس : فإن المسلم لا يفهم منه ما يفهمه المحجوبون بمعاصيهم عن أنفسهم من أنه عبارة عن قطع الصلة بالله تعالى ، وأن العبد هو الخالق لأعماله ، وتحقيق لكسبه وأرباحه بنفسه ، وأنه لا دخل لله في ذلك !! تعالى الله عما يتصورون .

وإنما المسلم إذ يقول بوجوب الاعتماد على النفس في الكسب والعمل يريد بذلك أنه لا يُظهر افتقاره إلى أحد غير الله ، ولا يبدي احتياجه إلى غير مولاه ، فإذا أمكنه أن يقوم بنفسه على عمله فإنه لا يسند إلى غيره ، وإذا تأتى له أن يسد حاجته بنفسه فلا يطلب معونة غيره ، ولا مساعدة أحد سوى الله ؛ لما في ذلك من تعلّق القلب بغير الله ، وهو ما لا يبيحه المسلم ولا يرضاه .

والمسلم في هذا هو سالك درب الصالحين ، وماض على سني الصديقين ، فقد كان أحدهم إذا سقط سوطه من يده وهو راكب على فرسه ينزل إلى الأرض ليتناول به بنفسه ولا يطلب من أحد أن يناوله إياه ، وقد كان رسول الله ﷺ يبايع المسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأن لا يسأل أحدا حاجته غير الله تعالى .

والمسلم إذ يعيش على هذه العقيدة من التوكل على الله والاعتماد على النفس يغذي عقيدته هذه وينمي خلقه ذلك بإيراد خاطره من الوقت إلى الوقت على هذه الآيات الثورانية ، والأحاديث النبوية التي استمد منها عقيدته ، واستوحى منها خلقه ، وذلك بقول الله تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الزمر : 58] . وقوله : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : 159] . وقول الرسول ﷺ : « لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بَطَانًا » (1) . وقوله إذا خرج من بيته : « بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (2) وقوله في الشَّعْبِ أَلْفَا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابَ : « هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ ، وَلَا يَكْتُونُونَ ، وَلَا يَطْطَرُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ » (3) .

* * *

الفصل الرابع : في الإيثار وحُب الخير

من أخلاق المسلم التي اكتسبها من تعاليم دينه ، ومحاسن إسلامه : الإيثار على النفس ، وحُب للخير .. فالمسلم متى رأى محلاً للإيثار أثر غيره على نفسه ، وفضله عليها ، فقد يجوع ليشبع غيره ، ويعطش ليروي سواه ، بل قد يموت في سبيل حياة آخرين ، وما ذلك ببيع ولا غريب على مسلم تشبعت روحه بمعاني الكمال ، وانطبعت نفسه بطابع الخير وحُب الفضيلة والجميل .. تلك هي صيغة الله ومن أحسن من الله صيغة ؟ .

والمسلم في إيثاره وحبه للخير ناهج الصالحين السابقين وضارب في درب الأولين الفائزين الذين قال الله فيهم في ثنائهم عليهم : ﴿ وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَعْنُ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر : 9] . إن كل خلاقي المسلم الفاضلة ، وكل خصاله الحميدة الجميلة ؛ إنما هي مستفادة من ينابيع الحكمة المحمدية ، أو مستوحاة من فيوضات الرحمة الإلهية ، فعلى مثل قول الرسول الكريم المثقبي عليه : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ » تردأ أخلاق المسلم سموًا وعلوًا ، وعلى مثل قول الله تعالى : ﴿ وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَعْنُ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ كان شعور المسلم بحب الخير والرغبة في الإيثار على النفس والأهل والولد يردأ قوة ونموا .

(1) رواه الإمام أحمد (1 / 30) .

(2) سبق تخريجه .

(3) رواه مسلم (198) . ورواه الإمام أحمد (1 / 321 ، 454) .

إن عبداً كالمسلم يعيش موصولاً بالله ، لسانه لا يفتأ رطباً بذكره ، وقلبه لا يبرح عاكفاً على حبه ، إن سرّح في ملكوت النّظر جنى العبر ، وإن أورد الحاطر على مثل آيات المزمّل وفاطر : ﴿ وَمَا تَفْعِلُوا إِن لَّاتُفْسِكُمْ مِنْ حَيْثُ تَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ نَجَرًا ﴾ [المزمل: 20] . ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُوتَ تَحْدَرَ لَنْ تَسْجُورَ ﴾ [الزّمر: ١١] لِيُفِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُمْ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ [فاطر: ١٠] . احتقر الدّنيا وازدراها واصطفى الآخرة واجتباها ، ومن كان هذا حاله فكيف لا يبذل بسخاء ماله .. ولم لا يحب الخير ولا يؤثر الغير من علم أن ما يقدمه اليوم يجده غداً هو خيراً وأعظم أجراً ، وما هي ذي خمس من آيات إيثار المسلم وحبّه للخير نتلوها بالحقّ لقوم يعقلون :

١ - في دار الثّوبة ، وافق مجلس شيوخ قريش بإجماع الآراء على اقتراح تقدّم به أبو مؤرّة - لعنة الله عليه - يقضي بقتل النّبي ﷺ واغتاليه في منزله ، وبلغ رسول الله ﷺ القرار الجائر ، وقد أذن له بالهجرة ، فعزم عليها ، وبحث على من ينأى على فراشه ليلاً ؛ ليموء على المترصّين له ليطشوا به ، فيغادر المنزل ويتركهم ينتظرون قيامه من فراشه ، فوجد ابن عمّه الثّائب المسلم عليّ بن أبي طالب ﷺ أهلاً للفداء والتضحية ، فعرض عليه الأمر فلم يتردّد عليّ في أن يقدم نفسه فداءً لرسول الله ﷺ فينأى على فراشه لا يدري متى تتخطّفه الأيدي منه لترمي به إلى المتعطّشين إلى الدّماء يلعبون به بسيفهم لعب الكرة بالأرجل ، ونأى عليّ وآثر رسول الله ﷺ بالحياة فضرّب بذلك على حادثة سنّه أروع مثل في التضحية والفداء ، وهكذا يؤثر المسلم على نفسه ويوجد حتّى بنفسه والجود بالنّفس أقصى غاية الجود .

٢ - قال حذيفة العدويّ : انطلقت يوم اليرموك أطلت ابن عمّ لي ومعي شيء من ماء وأنا أقول : إن كان به رمق سقيته ، ومسحت به وجهه ، فإذا أنا به فقلت : أسقيك ؟ فأشار إليّ أن نعم ، فإذا رجل يقول : آه ! فأشار ابن عمّي إليّ أن انطلق به إليه ، فجنّته فإذا هو هشام بن العاص ، فقلت : أسقيك ؟ فسمع به آخر فقال : آه ! فأشار هشام أن انطلق به إليه ، فجنّته فإذا هو قد مات ، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات ، فرجعت إلى ابن عمّي فإذا هو قد مات ، رحمة الله عليهم أجمعين .

وهكذا يضرب هؤلاء الشّهداء الثلاثة الأبرار أعلى مثال في الإيثار ، وتفضيل الغير على النّفس ، وهذا هو شأن المسلم في هذه الحياة .

٣ - روي أنّه اجتمع عند أبي الحسن الأنطاكيّ ثيّف وثلاثون رجلاً لهم أرغفة معدودة لا

تكفيهم شيئا ، فكثروها وأطفؤوا السراج وجلسوا للأكل ، فلما رفعت الشفرة فإذا الأربعة بحالها لم ينقص منها شيء ؛ لأن أحدا منهم لم يأكل إيثارا للآخرين على نفسه حتى لم يأكلوا جميعا ، وهكذا أثر كل مسلم جائع منهم غيره ، فكانوا من أهل الإيثار جميعا .

4 - روى الشيخان أنه نزل برسول الله - عليه الصلاة والسلام - ضيف فلم يجد عند أهله شيئا ، فدخل عليه رجل من الأنصار فذهب بالضيف إلى أهله ، ثم وضع بين يديه الطعام وأمر امرأته بإطفاء السراج ، وجعل يمد يده إلى الطعام كأنه يأكل ولا يأكل ، حتى أكل الضيف إيثارا للضيف على نفسه وأهله ، فلما أصبح قال له رسول الله عليه الصلاة والسلام : « لقد عجب الله من صنعكم اللبلة بضيفكم » ونزلت آية ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحشر : 9] .

5 - حكى أن بشر بن الحارث أتاه رجل في مرضه الذي توفي فيه ، فشكا إليه الحاجة فترع بشر قميصه الذي كان عليه ، فأعطاه إياه ، واستعار قميصا مات فيه .. !

هذه خمس صور تشكل نموذجا حيا لخلق المسلم في الإيثار وحب الخير ذكرناها هنا ليورد المسلم عليها خاطره فيعود مشبعا بروح حب الخير والإيثار ويواصل أداء رسالته المثالية في الحياة وهو المسلم قبل كل شيء ! .



الفصل الخامس : في خلق العدل والاعتدال

المسلم يرى أن العدل بمعناه العام من أوجب الواجبات وألزمها ، إذ أمر الله تعالى به في قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل : 90] . وأخبر تعالى أنه يحب أهله في قوله : ﴿ وَأَقْرَبُونَ ﴾ [النحل : 90] . والاعتدال : العدل ، والمقسطون : العادلون ؛ وأمر به تعالى في الأقوال ، كما أمر به في الأحكام ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [الأنعام : 152] . وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْهَا وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ الْبَيْنِ أَلَّا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴾ [النساء : 58] . ولهذا يعدل المسلم في قوله وحكمه ، ويتحرى العدل في كل شأنه حتى يكون العدل خلقا له ، ووصفا لا ينفك عنه ، فتصدر عنه أقواله وأعماله عادلة بعيدة من الحيف والظلم والجور ، ويصبح بذلك عدلا لا يميل به هو ، ولا تجرفه شهوة أو دنيا ، ويستوجب محبة الله ورضوانه وكرامته وإنعامه ، إذ أحبب تعالى أنه يحب المقسطين ، وأخبر رسول الله عليه الصلاة والسلام عن كرامتهم عند ربهم بقوله : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ وَكُلُّهَا يَدِيهِ يَمِينٌ ؛

الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَوْا ۝ ⁽¹⁾ . وَقَالَ : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله تعالى ، ورجل معلق قلبه في المساجد ، ورجلان تحاميا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه » ⁽²⁾ .

وللعدل مظاهر كثيرة يتجلى فيها : منها :

- 1 - العدل مع الله تعالى بأن لا يشرك معه في عبادته وصفاته غيره ، وأن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر .
- 2 - العدل في الحكم بين الناس بإعطاء كل ذي حق حقه ، وما يستحقه .
- 3 - العدل بين الزوجات والأولاد فلا يفضل أحد على آخر ولا يؤثر بعضهم على بعض .
- 4 - العدل في القول فلا يشهد زور ، ولا يقال كذب أو باطل .
- 5 - العدل في المتعد فلا يعتد غير الحق والصدق ، ولا يقتي الصدور على غير ما هو الحقيقة والواقع .

وهذا مثال عالي للعدل في الحكم :

بينما عمر بن الخطاب جالس ، إذ جاءه رجل من أهل مصر ، فقال : يا أمير المؤمنين هذا مقام العائذ بك ، فقال عمر : لقد عذت بمجير ، فما شأنك ؟ قال : سابت على فرس ابننا لعمرو بن العاص فسبته ، فجعل يقمعني بسوطه ويقول : أنا ابن الأكرمين ، فبلغ ذلك عمرا أباه فخشى أن أتيك فحسبني في الشحن فانطلقت منه فهذا الحين جئتك . فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص وهو أمير على مصر : « إذا أتاك كتابي هذا فاشهد الموسم أنت وولدك فلان » ، وقال للمصري : أقم حتى يجيء ، فقدم عمرو فشهد الحج ، فلما قضى عمر الحج وهو قاعد مع الناس ، وعمرو بن العاص وابنه إلى جانبه ، قام المصري ، فرمى إليه عمر بالذرة وضربه فلم ينزع حتى أحب الحاضرون أن ينزع من كثرة ما ضربه ، وعمر يقول : اضرب ابن الأكرمين . فقال : يا أمير المؤمنين قد استوفيت واشتفيت . قال : ضعها على صلعة عمرو ، قال : يا أمير المؤمنين قد ضربت الذي ضربني ، قال : أما والله لو فعلت ما منعك أحد حتى تكون أنت الذي تنزع ، ثم قال لعمرو : يا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ! .

(1) رواه مسلم (18) كتاب الإمامة .

(2) رواه البخاري (168 / 1) ، (2 / 138) .

ثمرة طيبة للعدل :

من ثمرات العدل في الحكم إشاعة الطمأنينة في النفوس .. روي أن قيصراً أرسل إلى عمر بن الخطاب رسولاً لينظر أحواله ويشاهد أفعاله ، فلما دخل المدينة سأل عن عمر وقال : أين ملككم ؟ فقالوا : ما لنا ملك بل لنا أمير قد خرج إلى ظاهر المدينة ، فخرج في طلبه فراه نائماً فوق الرُّمْل ، وقد توسّد دُرّة - وهي عصا صغيرة كانت بيده يعيّر بها المنكر - فلما رآه على هذه الحال وقع الحشوع في قلبه وقال : رجل يكون جميع الملوك لا يقرّ لهم قراء من هيبته ، وتكون هذه حاله ، ولكّنا يا عمر عدلت فنمت ، وملكنّا يجور ، فلا جرم أنّه لا يزال ساهراً خائفاً ! .

وأما الاعتدال فإنّه أعظم من العدل ، فهو ينتظم كلّ شأن من شؤون المسلم في هذه الحياة ، والاعتدال هو الطريق الوسط بين الإفراط والتفريط وهما الخلقان الذميمان ؛ فالاعتدال في العبادات أن تخلو من الغلو والتنعّط والإهمال والتفريط ، وفي التفقّات الحسنة بين السجّتين : فلا إسراف ولا تقتير ، ولكن القوام بين الإسراف والتقتير . قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان : 67] . وفي اللباس ، حدّ بين الفخر والمهاجة ، ولباس الحشّين والمرقعات ، وهو في المشي حدّ وسط بين الاختيال والتكبر ، وبين المسكنة والتذلل ، وهو في كلّ مجالٍ وسط لا تفريط ولا شطط .

والاعتدال أخو الاستقامة ، وهي من أشرف الفضائل وأسمى الخلائق ؛ إذ هي التي توقّف صاحبها دون حدود الله فلا يتعدّاها ، وتنهض به إلى الفرائض فلا يقصّر في أدائها ، أو يفرط في جزء من أجزائها ، وهي التي تعلّم العفة فيكتفي بما أحلّ له عفا حرم عليه .

ويكفي صاحبها شرفاً وفخراً قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَفْتَوْا عَلَى الطَّرِيقَةِ أَلْتَفْتَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا ﴾ [الحجر : 16] . وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَوْا فَلَا حَرْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [أولئك أحبّ إلىّ الجنة خلّدين فيها جزاء بما كانوا يعملون] [الأحقاف : 33 : 14] .

الفصل السادس : في خلق الرحمة

المسلم رحيم ، والرحمة خلق من أخلاقه ، إذ منشأ الرحمة صفاء النفس وطهارة الروح ، والمسلم باتيانها الخير ، وعمله الصالح ، وابتعاده عن الشر ، واجتنابه المفسد هو دائماً في طهارة نفس وطيب روح ، ومن كان هذا حاله فإنّ الرحمة لا تفارقه قلبه ، ولهذا كان المسلم يبحث الرحمة ويذلّها ويوصي بها ، ويدعو إليها مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ تَعَرَّكَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَوَاصُوا بِالْقَبْرِ وَوَاصُوا بِالرَّحْمَةِ ﴿١﴾ أُولَئِكَ الْمُنْتَوُونَ [البقرة: 17، 18] . وعملاً بقول المصطفى ﷺ : « إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحِمَاءَ » ⁽¹⁾ . وقوله : « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » ⁽²⁾ . واسترشاداً بقوله عليه الصلاة والسلام : « من لا يرحم لا يرحم » ، ومن قوله : « لا تنزع الرحمة إلا من شقي » ⁽³⁾ . وتحقيقاً لقوله : « مثل المؤمن في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » ⁽⁴⁾ .

والرحمة ، وإن كانت حقيقتها رقة القلب وانعطاف النفس المقتضي للمغفرة والإحسان ، فإنها لن تكون دائماً مجرد عاطفة نفسية لا أثر لها في الخارج ، بل إنها ذات آثار خارجية ، ومظاهر حقيقية تتجسم فيها في عالم الشهادة .. ومن آثار الرحمة الخارجية العفو عن ذي الذلّة ، والمغفرة لصاحب الخطيئة ، وإغاثة الملهوف ، ومساعدة الضعيف ، وإطعام الجائع وكسوة العاري ومداواة المريض ومواساة الحزين .. كل هذه من آثار الرحمة وغيرها كثير .

ومن صور مظاهر الرحمة التي تتجلى فيها وتبرز المحسن والعيان ما يلي :

1 - روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي يوسف القين ، وكان ظنوا لإبراهيم فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم ولده وقبّله وشتمه ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : أنت يا رسول الله ؟ فقال : « يا ابن عوف إنها الرحمة ! » . ثم قال : « إن العين تدمع والقلب يحزن ، ولا تقول إلا ما يرضي ربنا ، وإنا بفراقك يا إبراهيم نحزون » ⁽⁵⁾ .

فزيارة رسول الله ﷺ لطفله الصغير وهو في بيت مرضعه ، وتقبيله إياه وشتمه ، ثم عيادته له وهو مريض يجود بنفسه ، ثم ما أرسل عليه من دموع الحزن . كل ذلك من مظاهر الرحمة في القلب .

2 - روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « بينما رجل يمشي فاشتد عليه العطش فنزل بئراً فشرب منها ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال : لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي فملأ خفه ثم أمسكه بفيه ، ثم رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له » قالوا : يا رسول الله وإن لنا في البهائم أجراً ؟ قال : « في كل ذات كبد رطبة أجر » ⁽⁶⁾ .

فنزل الرجل في البئر وتحمله مشقة إخراج الماء وسقيه الكلب العطشان ، كل هذا من

(1) رواه البخاري (100 / 2) ، (8 / 166) . (2) ذكره البيهقي في السنن الكبرى (41 / 9) .

(3) رواه الترمذي (1923) . ورواه أبو داود (4942) . ورواه الإمام أحمد (310 / 2) ، (442) .

(4) رواه مسلم (66) ، كتاب البر والصلة . (5) رواه البخاري (105 / 2) . (6) رواه البخاري (174 / 3) ، (11 / 8) .

مظاهر رحمته في قلبه ، ولولا ذلك لما صنع الذي صنع .
وبعكسه ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « عُذِبَتْ امرأةٌ في هرّةٍ حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار ، وقيل لها : لا أنتِ أطعمتها ولا سقيتها حين حبستها ولا أنتِ أرسلتها فأكلت من خشاش الأرض » ⁽¹⁾ .
إنّ صنع هذه المرأة مظهر من مظاهر قسوة القلوب وانتزاع الرحمة منها ، والرحمة لا تنزع إلا من قلب شقي .

3 - روى البخاري عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إني لأدخل في الصلاة فأريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز ممّا أعلم من شدّة وجد أمّه من بكائه » ⁽²⁾ .
فعدوله ﷺ عن إطالة صلاته التي عزم على إطالتها ، ووحد الأم من بكاء طفلها ، مظهر من مظاهر الرحمة التي أودعها الله في قلوب الرّحماء من عباده .
4 - روي أنّ زين العابدين عليّ بن الحسين رضي الله عنه كان في طريقه إلى المسجد فسبّه رجل فقصده غلماناً ⁽³⁾ ليضربوه ويؤذوه ، فنهاهم وكفّهم عنه رحمة به ثم قال : يا هذا ! أنا أكثر ممّا تقول ، وما لا تعرفه عنّي أكثر ممّا تعرفه ، فإن كان لك حاجة في ذلك ذكرته ، فخلج الرجل واستحيا فخلع عليه زين العابدين قميصه ، وأمر له بألف درهم .
فهذا العفو وهذا الإحسان لم يكونا إلا مظهرًا من مظاهر الرحمة التي في قلب حفيد رسول الله ﷺ .

* * *

الفصل السابع : في خلق الحياء

المسلم عفيف حيي ، والحياء خلق لله . إنّ الحياء من الإيمان ، والإيمان عقيدة المسلم وقوام حياته ، يقول الرسول ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة فأفضلها لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » ⁽⁴⁾ . ويقول : « الحياء والإيمان قرناء جميعا فإذا رفع أحدهما رفع الآخر » ⁽⁵⁾ . وسر كون الحياء من الإيمان أنّ كلّاً منهما داع إلى الخير صارف عن الشرّ مبعّد عنه ، فالإيمان يبعث المؤمن على فعل الطاعات وترك

(1) رواه البخاري (54) كتاب الأنبياء ، ومسلم (151 ، 152) كتاب السلام .

(2) جعق غلام ، ونحو الخادم .

(3) رواه البخاري (709) .

(4) رواه الحاكم (2 / 1) وصححه على شرط الشيخين .

(5) رواه مسلم في الإيمان (58) .

المعاصي ، والحياء يمنع صاحبه من التقصير في الشكر للمنع ، ومن التفریط في حق ذي الحق ، كما يمنع الحي من فعل القبيح أو قوله أثقاء للذم والملامة . ومن هنا كان الحياء خيراً ، ولا يأتي إلا بالخير كما صنع ذلك عن رسول الله ﷺ في قوله : « الحياء لا يأتي إلا بخير » ⁽¹⁾ . وقوله في رواية مسلم : « الحياء خير كله » .

ونقيض الحياء البذاء ، والبذاء فحش في القول والفعل ، وجفاء في الكلام ، والمسلم لا يكون فاحشاً ولا متفحشاً ، ولا غليظاً ولا جافياً ؛ إذ هذه صفات أهل النار ، والمسلم من أهلي الجنة - إن شاء الله - فلا يكون من أخلاقه البذاء ولا الجفاء ، وشاهد هذا قول الرسول ﷺ : « الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة ، والبذاء من الجفاء والجفاء في النار » ⁽²⁾ .

وأسوة المسلم في هذا الحلقي الفاضل الكريم رسول الله ﷺ سيّد الأولين والآخرين . إذ كان ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها كما روى ذلك البخاري عن أبي سعيد وقال فيه : فإذا رأى شيئاً يكرهه عرفناه في وجهه .

والمسلم إذ يدعو إلى المحافظة على خلق الحياء في الناس وتنميته فيهم إنما يدعو إلى خير ويرشد إلى بر ؛ إذ الحياء من الإيمان والإيمان مجمع كل الفضائل ، وعنصر كل الخيرات . وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ مرّ برجل يعطأ أخاه في الحياء ، فقال : « دعه فإن الحياء من الإيمان » ⁽³⁾ . فدعا بذلك ﷺ إلى الإبقاء على الحياء في المسلم ، ونهى عن إزالته ، ولو منع صاحبه من استيفاء بعض حقوقه ؛ إذ ضياع بعض حقوق المرء خير له من أن يفقد الحياء الذي هو جزء إيمانه وميزة إنسانيته ، ومعين خيريته . ورحم الله امرأة كانت قد فقدت طفلها فوقفت على قوم تسألهم عن طفلها ، فقال أحدهم : تسأل عن ولدنا وهي منتقبة ؟ فسمعتهم فقالت : لأن أرزأ في ولدي خير من أن أرزأ في حياي أيها الرجل ⁽⁴⁾ .

وخلق الحياء في المسلم غير مانع له أن يقول حقاً أو يطلب علماً ، أو يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ، فقد شفع مرة عند رسول الله ﷺ أسامة بن زيد - حب رسول الله ﷺ وابن جتيه - فلم يمنع الحياء رسول الله ﷺ أن يقول لأسامة في غضب : « أتشفع في حد من حدود الله يا أسامة ؟! والله لو سرقث فلانة لقطعت يدها » ⁽⁵⁾ .

(1) رواه البخاري (35 / 8) . ورواه مسلم في الإيمان (60) .

(2) رواه مسلم في الإيمان (59) . ورواه الإمام أحمد (501 ، 912) بسند صحيح . ومعنى الجفاء في النار : أن صاحبه في النار كما أن صاحب الإيمان في الجنة .

(3) رواه البخاري (12 / 1) ، (35 / 8) . ورواه أبو داود (4795) . ورواه النسائي (121 / 8) .

(4) رواه أبو داود (2488) . (5) رواه البخاري (213 / 4) . ورواه أبو داود (4373) . ورواه الترمذي (1430) .

ولم يمنع الحياء أم سليم الأنصارية أن تقول : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فيقول لها الرسول ﷺ - ولم يمنعها الحياء - : « نعم إذا رأيت الماء » (1) . وخطب عمر مرة فعرض لغلاء المهور فقالت له امرأة : أيعطينا الله وتمنعنا يا عمر ، ألم يقل الله : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : 20] . فلم يمنعها الحياء أن تدافع عن حق نساءها ، ولم يمنع عمر أن يقول معتذرا : كل الناس أفقه منك يا عمر !! كما خطب مرة في المسلمين وعليه ثوبان فأمر بالسمع والطاعة فنطق أحد المسلمين قائلا : فلا سمع ولا طاعة يا عمر ، عليك ثوبان وعلينا ثوب واحد . فنادى عمر بأعلى صوته : يا عبد الله بن عمر ! فأجابه ولده : لبيك أبتاه ! فقال له : أنشدك الله أليس أحد نوبي هو ثوبك أعطينتيه ؟ قال : بلى والله ، فقال الرجل : الآن نسمع ونطيع يا عمر .. فانظر كيف لم يمنع الحياء الرجل أن يقول ، ولا عمر أن يعترف .

والمسلم كما يستحي من الخلق فلا يكشف لهم عورة ، ولا يقصّر في حق وجب لهم عليه ، ولا ينكر معروفا أسدوه إليه .. لا يخاطبهم بسوء ولا يجابهم بمكروه ، فهو يستحي من الخالق فلا يقصّر في طاعته ، ولا في شكر نعمته ، وذلك لما يرى من قدرته عليه ، وعلمه به ، متمثلا قول ابن مسعود : استحيوا من الله حق الحياء فاحفظوا الرأس وما وعى ، والبطن وما حوى ، واذكروا الموت والبلى (2) . وقول الرسول ﷺ : « فالله أحق أن يستحي منه من الناس » (3) .



الفصل الثامن : في خلق الإحسان

المسلم لا ينظر إلى الإحسان ، وأنه خلق فاضل يجمل التخلق به فحسب ، بل ينظر إليه وأنه جزء من عقيدته ، وشقص كبير من إسلامه ؛ إذ الدين الإسلامي مبناه على ثلاثة أمور وهي : الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، كما جاء ذلك في بيان رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام في الحديث المتفق عليه لما سأله عن الإيمان والإسلام والإحسان وقال عقب انصرافه : « هذا جبريل أتاكم ليعلمكم أمر دينكم » فسئى الثلاثة دينا ، وقد أمر الله سبحانه بالإحسان في غير

(1) رواه البخاري (78 / 1) ، (160 / 4) .

(2) أخرجه المذني مرفوعا ورجح وقفه على ابن مسعود عليه السلام .

(3) الحديث رواه أبو داود (4017) . والترمذي (2794) وثمام الحديث : عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله عورائنا مانئي منها وما نذر ؟ قال : « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكك بمنك قلت : يا نبي الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : « إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرقبها » قلت : إذا كان أحدا غائبا ؟ قال : « فالله أحق أن يستحي منه من الناس » .

موضع من كتابه الكريم (إذ قال: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195] . وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [الشحل: 90] . وقال سبحانه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83] . وقال: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنًا إِلَى الَّذِينَ عَلَيْهِمَ يُدْرِكُوا الْفَرْقَ وَالَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِالْعَدْلِ يَأْتِيهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 188] . وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قُلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقَوْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلِيَحْدُ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيَرِخَ ذَبِيحَتَهُ» (1).

والإحسان في باب العبادات: أن تؤدّي العبادة أيّا كان نوعها من صلاة، أو صيام، أو حجّ أو غيرها أداءً صحيحاً، باستكمال شروطها وأركانها واستيفاء سنتها وآدابها، وهذا ما لا يتم للعبد إلّا إذا كان حال أدائه للعبادة يستغرق في شعور قويّ بمراقبة الله ﷻ حتّى لكانت يراه تعالى ويشاهده، أو على الأقلّ يشعر نفسه بأنّ الله تعالى مطلع عليه ناطق إليه . فهذا وحده يمكنه أن يحسن عبادته ويتقنها، فيأتي بها على الوجه المطلوب، والصورة الكاملة لها، وهذا ما أرشد إليه الرسول ﷺ في قوله: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» (2).

وأما الإحسان في باب المعاملات: فهو للوالدين: بيؤهما الذي هو طاعتهما، وإيصال الخير إليهما، وكفّ الأذى عنهما، والدعاء والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما، وإكرام صديقيهما . وهو للأقارب: بيؤهم ورحمتهم، والعطف والحدب عليهم، وفعل ما يحمل فعله معهم، وترك ما يسيء إليهم، أو يخبّخ قوله أو فعله معهم .

وهو لليتامى: بالمحافظة على أموالهم، وصيانة حقوقهم، وتأديبهم وتربيتهم وترك أذاهم، وعدم قهرهم، وبالهشّ في وجوههم، والمسح على رؤوسهم .

وهو للمساكين: بسدّ جوعتهم، وستر عورتهم؛ بالحثّ على إعطائهم وعدم المساس بكرامتهم فلا يحتقرون ولا يزدرون، ولا يئولون بسوء أو يمشون بمكروه .

وهو لابن السبيل: بقضاء حاجته، وسدّ خلته، ورعاية ماله، وصيانة كرامته، وإبراشاده إن استرشد، وهدايته إن ضلّ .

وهو للخادم: بإتيانه أجره قبل أن يجفّ عرقه، وبعدم إلزامه ما لا يلزمه أو تكليفه بما لا يطيق، وبصون كرامته، واحترام شخصيته، فإن كان من خدم البيت فيأطعمه ممّا يطعم أهله، وكسوته ممّا يكسون، وهو لعموم الناس بالتألّطّف في القول لهم، ومجاملتهم في المعاملة والمخاطبة بعد

(1) رواه البخاري (144 / 6) .

(2) رواه مسلم (57) كتاب الذبائح .

أمرهم بالمعروف ونههم عن المنكر، وإرشاد ضالّهم، وتعليم جاهلهم وإنصافهم من النفس، والاعتراف بحقوقهم، وبكف الأذى عنهم وعدم ارتكاب ما يضرهم أو فعل ما يؤذيهم .
وهو للحيوان : بإطاعته إن جاع ، ومداواته إن مرض ، وعدم تكليفه ما لا يطيق وحمله على ما لا يقدر ، وبالرفق به إن عمل ، وإراحته إن تعب .

وهو في الأعمال البدنية : بإجادة العمل ، وإتقان الصنعة ، وبتخليص سائر الأعمال من الغش وقوقاً عند قول الرسول ﷺ في الصحيح : « من غشنا فليس منا » ⁽¹⁾ .

ومن مظاهر الإحسان ما يلي :

1 - لما فعل المشركون بالنبي ﷺ ما فعلوا يوم قتل عمه والتمثيل به ، ومن كسر رباعيته ، وشج وجهه طلب إليه أحد الأصحاب أن يدعو على المشركين الظالمين فقال : « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » .

2 - قال عمر بن عبد العزيز يوماً لجاريته رُوحي حتى أنام فروحته فنام ، وغلبها الثوم فنامت فلما اتبته أخذ المروحة يروحها ، فلما انتهت ورأته يروحها صاحت ! فقال : إنما أنت بشر مثلي أصابك من الحر ما أصابني فأحببت أن أروحك كما رُوحتني .

3 - غاظ أحد السلف غلاماً له غيظاً شديداً فهمم بالانتقام منه . فقال الغلام : والكاذمين الغيظ ، فقال الرجل : كظمْتُ غيظي ، فقال الغلام : والعافين عن الناس ، فقال : عفوت عنك ، فقال الغلام : والله يحب المحسنين ، فقال : اذهب فأنت حرّ لوجه الله تعالى .

الفصل التاسع : في خلق الصدق

المسلم صادق ، يحب الصدق ويلتزمه ظاهراً وباطناً في أقواله وفي أفعاله ؛ إذ الصدق يهدي إلى البر ، والبر يهدي إلى الجنة ، والجنة أسمى غايات المسلم وأقصى أمانيه ، والكذب - وهو خلاف الصدق وضده - يهدي إلى الفجور ، والفجور يهدي إلى النار ، والنار من شر ما يخافه المسلم ويتقيه .

والمسلم لا ينظر إلى الصدق كخلقٍ فاضلٍ يحب التخلق به لا غير ، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك ، يذهب إلى أن الصدق من متممات إيمانه ، ومكملات إسلامه ، إذ أمر الله تعالى به ، وأثنى على المتصفين به ، كما أمر به رسوله وحث عليه ودعا إليه قال تعالى في الأمر به :

(1) رواه مسلم في كتاب الإيمان (164) ومسند أحمد (3 / 498) .

﴿يَأْتِيهَا الْبُيُوتُ مَامُوا أَتَوْا اللَّهَ وَكَوْنُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة : 119] . وقال في الشَّاءِ عَلَى أَهْلِهِ : ﴿يَسْأَلُ صَدَقًا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب : 23] . وقال : ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ﴾ [الأحزاب : 35] . وقال : ﴿وَأَلَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزُّمَر : 33] . وقال رَسُولُهُ ﷺ فِي الْأَمْرِ بِهِ : «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ ، وَيَتَحَوَّى الصِّدْقَ ، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَوَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذِبًا» (1) .

هَذَا وَإِنَّ لِلصِّدْقِ ثَمَرَاتٍ طَيِّبَةً يَحْتَمِلُهَا الصَّادِقُونَ وَهَذِهِ أَنْوَاعُهَا :

- 1 - راحَةُ الصُّمَيْرِ ، وَطَمَأْنِينَةُ النَّفْسِ ، لقول الرسول ﷺ : «الْصِّدْقُ طَمَأْنِينَةٌ» (2) .
- 2 - البركةُ فِي الْكَسْبِ ، وَزِيَادَةُ الْخَيْرِ ، لقول الرسول ﷺ : «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنَّ صَدَقًا وَبَيْنَهُمَا بَرْكٌَ لِهَمَّا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كُنْتُمَا وَكَذَبْتُمَا مَحَقَّتْ بَرْكُهُمَا» (3) .
- 3 - القُوَّةُ بِمِزَالَةِ الشَّهَادَةِ لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصَدْقٍ بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشَّهَادَةِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ» (4) .
- 4 - النُّجَاةُ مِنَ الْمَكْرُوهِ ، فَقَدْ حَكِيَ أَنَّ هَارِثًا لَجَأَ إِلَى أَحَدِ الصَّالِحِينَ وَقَالَ لَهُ : أَخْفِنِي عَنْ طَالِبِي . فَقَالَ لَهُ : نَمْ هُنَا ، وَأَلْقَى عَلَيْهِ حِزْمَةً مِنْ خَوْصٍ ، فَلَمَّا جَاءَ طَالِبُوهُ وَسَأَلُوا عَنْهُ قَالَ لَهُمْ : هَاذَا تَحْتَ الْخَوْصِ ، فَظَنُّوا أَنَّهُ يَسْخَرُ مِنْهُمْ فَتَرَكُوهُ ، وَنَجَّى بِرِكَتِهِ صَدِيقَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ . هَذَا وَالصِّدْقُ مَظَاهِرُ يَتَجَلَّى فِيهَا ، مِنْهَا :
- 1 - فِي صَدْقِ الْحَدِيثِ .. فَاَلْمُسْلِمُ إِذَا حَدَّثَ لَا يَحْدُثُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَالصِّدْقِ ، وَإِذَا أَخْبَرَ فَلَا يَخْبُرُ بِغَيْرِ مَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، إِذْ كَذَبَ الْحَدِيثُ مِنَ التَّفَاقُحِ وَأَيَاتِهِ ، قَالَ ﷺ : «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا أَوْثَقَ خَانَ» (5) .
- 2 - فِي صَدْقِ الْعَامَلَةِ .. فَاَلْمُسْلِمُ إِذَا عَامَلَ أَحَدًا صَدَقَهُ فِي مَعَامَلَتِهِ فَلَا يَغِشُّ وَلَا يَخْدَعُ ، وَلَا يَزُورُ ، وَلَا يَغْزُو بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ .
- 3 - فِي صَدْقِ الْعَزَمِ .. فَاَلْمُسْلِمُ إِذَا عَزَمَ عَلَى فِعْلٍ مَا يَنْبَغِي فَعَلَهُ لَا يَتَرَدَّدُ فِي ذَلِكَ بَلْ يَمْضِي

(1) رواه مسلم (105) كتاب البرِّ والصَّلة .

(2) رواه الترمذي (2518) وصحَّحه بلفظ : «دُعَا مَا يَبْرِيكَ إِلَى مَا لَا يَبْرِيكَ ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طَمَأْنِينَةٌ وَالْكَذِبُ رِيَّةٌ» .

(3) رواه البخاري (85 ، 84 ، 77 ، 76 / 3) . (4) رواه مسلم (157) كتاب الإمارة .

(5) رواه البخاري (15 / 1) ، (236 / 3) . ورواه مسلم (107 ، 109) كتاب الإيمان . ورواه الإمام أحمد (357 / 1) .

في عمله غير ملتفت إلى شيء، أو مبالٍ بآخر حتى ينجز عمله .

4- في صدق الوعد . فالمسلم إذا وعد أخذًا أنجز له ما وعده به ؛ إذ خلف الوعد من آيات التفاني كما سبق في الحديث الشريف .

5- في صدق الحال . فالمسلم لا يظهر في غير مظهره ، ولا يظهر خلاف ما يبطنه ، فلا يلبس ثوب زور ، لا يراني ، ولا يتكلف ما ليس له لقول رسول الله ﷺ : « المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » ⁽¹⁾ . ومعنى هذا أن المتزين والمتجمل بما لا يملك ليرى أنه غني يكون كمن يلبس ثوبين خلقين ليتظاهر بالزهد وهو ليس بزاهد ولا متقشف .

ومن أمثلة الصدق الرفيعة ما يأتي :

1- روى الترمذي عن عبد الله بن الحساء قال : باعث رسول الله ﷺ بيع قبل أن يبع ، وبعث له بقیة فوعده أن آتیه بها في مكانه فنبئت ثم ذكرت بعد ثلاثة أيام فبعث فإذا هو في مكانه فقال : « يا فتى لقد شققت علي أنا ها هنا منذ ثلاث أنتظرك » .

ومثل هذا الذي حصل لنبينا عليه الصلاة والسلام قد حصل لجده الأعلى إسماعيل بن إبراهيم الخليل حتى أثنى الله تعالى عليه في كتابه العزيز بقوله : ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ [مريم : 54] .

2- خطب الحجاج بن يوسف يوماً ، فأطال الخطبة فقال أحد الحاضرين : الصلاة ! فإن الوقت لا ينتظرك ، والرب لا يعذرک ، فأمر بحبسہ . فأناه قومه وزعموا أن الرجل مجنون . فقال الحجاج : إن أقرّ بالجنون خلصته من سجنه ، فقال الرجل : لا يسوغ لي أن أجد نعمة الله التي أنعم بها علي وأثبت لنفسي صفة الجنون التي نرهنى الله عنها ، فلمّا رأى الحجاج صدقه خلّى سبيله .

3- روى الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، أنه خرج يطلب الحديث من رجل فراه قد هربت فرسه ، وهو يشير إليها برداء كأن فيه شعيراً فجاءته فأخذها ، فقال البخاري : أكان معك شعير ؟ فقال الرجل : لا . ولكن أوهمتني ، فقال البخاري : لا أخذ الحديث ممن يكذب على البهائم . فكان هذا من البخاري مثلاً عالياً في مجال الصدق .

* * *

الفصل العاشر : في خلق السخاء والكرم

السَّخَاءُ خلقُ المسلم ، والكرمُ شيمته ، والمسلم لا يكون شحيحاً ولا بخيلاً ، إذ السُّخُّ والبخلُ خلقانِ ذميَّانِ منشوهُمَا حبُّ النَّفْسِ وظلمةُ القلبِ ، والمسلم بإيمانه وعمله الصَّالح نفسه طاهرةٌ وقلبه مشرقٌ ، فيتناهى مع طهارة نفسه ، وإشراق قلبه وَصُفُّ السُّخِّ والبخلِ فلا يكونُ المسلم شحيحاً ولا بخيلاً .

والسُّخُّ وإنْ كَانَ مرضاً قَلْبِيّاً عَائِلاً لَا يَسْلُمُ مِنْهُ الْبَشَرُ إِلَّا أَنْ الْمُسْلِمَ بِإِيمَانِهِ وَعَمَلِهِ الصَّالِحِ كَالزُّكَاةِ وَالصَّلَاةِ بَقِيَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرُّ هَذَا الدَّاءِ الْوَيْلُ لِبَعْدِهِ لِلْفَلَاحِ ، وَيَهَيِّئُهُ لِلْفَوْزِ الْأَخْرَوِيِّ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ۚ إِذَا مَسَّهُ الْفَقْرُ جُرُوعًا ۚ وَإِذَا مَسَّهُ الْغِنَى مَنُوعًا ۚ إِلَّا الْمُسْلِمِينَ ۚ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ۚ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ۚ لِلصَّالِحِينَ وَالْمَعْرُورِ ۚ [المارج : 103] . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ شَيْئًا مِنْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۚ [الحشر : 9] .

ولمَّا كَانَتِ الْأَخْلَاقُ الْفَاضِلَةُ مَكْتَسِبَةً بِنَوْعٍ مِنَ الرِّيَاضَةِ وَالتَّوْبَةِ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يَعْمَلُ عَلَى تَنْمِيَةِ الْخَلْقِ الْفَاضِلِ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِهِ بِإِيرَادِ خَاطِرِهِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ الْحَكِيمِ مِنْ تَرْغِيبٍ فِي ذَلِكَ الْخَلْقِ ، وَتَرْهِيْبٍ مِنْ ضِدِّهِ ، فَلتَنْمِيَةِ خَلْقِ السَّخَاءِ فِي نَفْسِهِ يَعْكُفُ قَلْبُهُ مُتَأَمِّلًا مُتَدَبِّرًا عَلَى مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَيَّ أَجَلٌ قَرِيبٌ فَأَصَّدَّقَ ۚ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ۚ [المائدة : 10] وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۚ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۚ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۚ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۚ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۚ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۚ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ۚ [الليل : 1] . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَرْتَدُّ السَّكَنَاتُ وَالْأَرْضُ ۚ [الحديد : 10] . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ۚ [البقرة : 272] . وَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ ، وَيُحِبُّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَيَكْرَهُ سُفْسَافَهَا » ⁽¹⁾ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهَرَّ بِقَضِيَّتِهَا بِهَا وَيَعْلَمُهَا » ⁽²⁾ . وَقَوْلُهُ : « أَيُّكُمْ مَالٌ وَارَثَهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ؟ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالُ مَا أَمَّا أَحَدُ

(1) ذكره ابن حجر في فتح الباري (30/1) . وذكر في كنز العمال (37507) . وذكره السيوطي في جمع الجوامع (4784) .

(2) رواه البخاري (28/1) ، (134/2) .

إِلَّا مَا لَهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَإِنْ مَا لَهُ مَا قَدَّمَ وَمَالَ وَارِثُهُ مَا أَخَّرَ ⁽¹⁾ . وقوله : « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ يَنْشَقُّ تَمْرَةٌ » ⁽²⁾ . وقوله : « مَا مِنْ يَوْمٍ يَصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا : « اللَّهُمَّ أَعْطِ مَنْفَقًا خَلْفًا وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا » ⁽³⁾ . وقوله : « اتَّقُوا الشَّخَّ فَإِنَّ الشَّخَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، حِلْمُهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحْلَوْا مَحَارِمَهُمْ » ⁽⁴⁾ . وقوله : « بَقِيَ كُلُّهَا إِلَّا كَنْفُهَا » قَالَهُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا سَأَلَهَا عَنْمَا بَقِيَ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي ذَبَحُوهَا ، فَقَالَتْ : مَا بَقِيَ مِنْهَا إِلَّا كَنْفُهَا ، تَعْنِي أَنَّهَا أَنْفَقَتْ كُلُّهَا وَلَمْ يَبْقَ مِنْ لَحْمِهَا إِلَّا الْكَتْفُ . وقوله عليه أفضل الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ : « مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرْيِيهَا لِمَا صَاحِبَهَا كَمَا يَرْيِي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ ⁽⁵⁾ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » ⁽⁶⁾ .

وَمِنْ مَقَالِهِ السَّخَاءِ مَا فِي :

- 1 - أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلَ الْعَطَاءَ فِي غَيْرِ مَنْ وَلَا أَدَى .
- 2 - أَنْ يَفْرَحَ الْمُعْطِي بِالسَّائِلِ الَّذِي سَأَلَهُ ، وَيَسِرُّ لِعَطَائِهِ .
- 3 - أَنْ يَنْفَقَ الْمُنْفَقُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْشِيرٍ .
- 4 - أَنْ يُعْطِيَ الْكَثِيرَ مِنْ كَثِيرِهِ ، وَالْقَلِيلَ مِنْ قَلِيلِهِ فِي رِضَا نَفْسٍ وَانْبِسَاطِ وَجْهِهِ ، وَطَيِّبِ قَوْلِهِ .

وَمِنْ أَمَثَلِ السَّخَاءِ الْعَالِيَةِ مَا فِي :

- 1 - رَوَى أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعَثَ إِلَيْهَا مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَالٍ قَدْرُهُ مِائَةُ وَثَمَانُونَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، فَدَعَتْ بِطَبْقٍ فَجَعَلَتْ تَقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ ، فَلَمَّا أُمِسَّتْ قَالَتْ لِمَجَارِيَتِهَا : هَلُمَّيْ فَطُورِي ، فَجَاءَتْهَا بِخَبْزٍ وَزَيْتٍ وَقَالَتْ لَهَا : مَا اسْتَطَعْتُ فِيمَا قَسَمْتَ الْيَوْمَ أَنْ تَشْتَرِيَ لَنَا بِدِرْهَمٍ لَحْمًا نَفْطُرَ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَتْ لَهَا : « لَوْ كُنْتُ ذَكَّرْتَنِي لَفَعَلْتُ » .
- 2 - رَوَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ اشْتَرَى مِنْ خَالِدِ بْنِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيْطٍ دَارَهُ الَّتِي فِي سَوَاقِ مَكَّةَ بِسَبْعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بَكَاءَ أَهْلِ خَالِدٍ ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لَهُ : يَبْكُونَ لِدَارِهِمْ ، فَقَالَ لِعَلَامِهِ : اتَّهَمُوا وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ الدَّارَ وَالْأَرْهَامَ جَمِيعًا لَهُمْ .
- 3 - رَوَى أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمَّا مَرَضَ مَرَضَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ أَوْصَى بِأَنْ يَغْسِلَهُ فَلَانٌ ، فَلَمَّا تَوَفَّى دَعَا مِنْ أَوْصَى بِتَغْسِيلِهِ ، فَلَمَّا حَضَرَ قَالَ : أَعْطُونِي تَذَكُّرَتُهُ فَأَعْطَوْهُ

(1) ذكره ابن حجر في فتح الباري (11 / 260) . وذكر في الترغيب والترهيب (7 / 2) .
 (2) رواه البخاري (146 / 4) ، (24 / 4) . (3) رواه البخاري (142 / 2) . (4) رواه مسلم (4) .
 (5) التَّلَوُّ : التَّهْنِئَةُ . (6) رواه البخاري (134 / 2) ، (154 / 9) . ورواه الإمام أحمد (331 / 2) .

إثابها ، فإذا فيها على الشافعي دين قدره سبعون ألف درهم ، فكتبها الرجل ليقضيها لأصحابها ، وقال : هذا غسلي إياه ، وانصرف .

4 - روي أنه لما تجهز الرسول ﷺ لحرب الروم ، وكان المسلمون وقتل في ضيق كبير ، وعسر شديد حتى سمي جيش الرسول فيها « جيش العسرة » . خرج عثمان بن عفان - رضي الله عنه - بصدقة قدرها عشرة آلاف دينار ، وثلاثمائة بعير بأحلاسها وأقباها ، وخمسون فرسا ، فجهز بذلك نصف الجيش جميعه .

* * *

الفصل الحادي عشر : في خلق التواضع ، وذم الكبر

المسلم يتواضع في غير مذلة ولا مهانة ، والتواضع من أخلاقه المثالية وصفاته العالية ، كما أن الكبر ليس له ، ولا ينبغي للمثله ؛ إذ المسلم يتواضع ليرتفع ، ولا يتكبر لفلأ يخفض ؛ إذ سنه الله جارية في رفع المتواضعين له ، ووضع المتكبرين . قال رسول الله ﷺ : « ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله » ⁽¹⁾ . وقال : « حتى على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه » ⁽²⁾ . وقال ﷺ : « يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال يغشاهم الذل من كل مكان يساقون إلى سجن في جهنم يقال له (بولس) تعلوه ناز الأنبار يسقون من عصارة أهل النار طينة الخبال » ⁽³⁾ . والمسلم عندما يصغي بأذنه وقلبه إلى مثل هذه الأخبار الصادقة من كلام الله وكلام رسوله ﷺ في الثناء على المتواضعين مؤدة ، وفي ذم المتكبرين أخرى ، وطورا في الأمر بالتواضع ، وآخر في التهي عن الكبر . كيف لا يتواضع ولا يكون التواضع خلقا له ، وكيف لا يتجنب الكبر ولا يفت المتكبرين ؟ .

قال الله تعالى في أمر رسوله ﷺ بالتواضع : ﴿ وَخُفِضَ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء : 215] . وقال له : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء : 37] . وقال في الثناء على أوليائه بوصف التواضع فيهم : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة : 54] . وقال في جزاء المتواضعين : ﴿ تِلْكَ الْأَزْدَارُ الْآخِرَةُ تَجْمَعُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ [الفصيح : 23] وقال رسول الله ﷺ في الأمر بالتواضع : « إن الله أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد » ⁽⁴⁾ . وقال ﷺ في الترغيب

(1) رواه مسلم (69) كتاب البر والصلة .

(2) رواه أبو دواد (4802) . ورواه النسائي (228 / 6) .

(3) رواه الترمذي (2492) . ورواه الإمام أحمد (178 / 2) .

(4) رواه مسلم (64) كتاب الجنة .

في التواضع : « ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم » ، فقال له أصحابه : وأنت ؟ قال : « نعم كنت أراعها على قراريط لأهل مكة » ⁽¹⁾ . وقال ﷺ : « لو دعيت إلى كراع شاة أو ذراع لأجبت ، ولو أهدى إلي ذراع أو كراع لقبلت » ⁽²⁾ . وقال ﷺ في التنفير من الكبر : « ألا أخبركم بأهل النار : كل عتل ⁽³⁾ جواظ مستكبر » ⁽⁴⁾ . وقال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم : شيخ زان ، ومملك كذاب ، وعائل مستكبر » ⁽⁵⁾ . وقال : قال الله ﷻ : « العز إزاره ، والكبرياء رداؤه ، فمن ينازعني عديته » ⁽⁶⁾ . وقال ﷺ : « بينما رجل في حلة تعجبه نفسه ، مرجل رأسه يختال في مشيه إذ خسف الله به الأرض فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » ⁽⁷⁾ .

ومن مظاهر التواضع ما يلي :

- 1 - إن تقدم الرجل على أمثاله فهو متكبر ، وإن تأخر عنهم فهو متواضع .
- 2 - إن قام من مجلسه لذي علم وفضل ، وأجلسه فيه ، وإن قام سوى له نعله ، وخرج خلفه إلى باب المنزل ليشيعة فهو متواضع .
- 3 - إن قام للرجل العادي وقابلة ببشر وطلاقة ، وتلطّف معه في السؤال وأجاب دعوته وسعى في حاجته ولا يزي نفسه خيرا منه فهو متواضع .
- 4 - إن زار غيره ممن هو دونه في الفضل ، أو مثله وحمل معه متاعه ، أو منى معه في حاجته فهو متواضع .
- 5 - إن جلس إلى الفقراء والمساكين والمرضى ، وأصحاب العاهات ، وأجاب دعوتهم وأكل معهم وماشاهم في طريقهم فهو متواضع .
- 6 - إن أكل أو شرب في غير إسراف ، وليس في غير مخيلة فهو متواضع .

وهذه أمثلة عالية للتواضع :

- 1 - روي أن عمر بن عبد العزيز أتاه ليلة ضيف وكان يكتب فكاد السراج يطفأ فقال الضيف : أقوم إلى المصباح فأصلحه ؟ فقال : ليس من كرم الرجل أن يستخدم ضيفه . فقال

(1) رواه البخاري (116 / 3) .

(2) رواه البخاري (201 / 3) ، (32 / 7) .

(3) العتل : هو الغليظ الجافي . والجواظ : هو الجموع المنوع ، أو هو الضخم الجسم المختال .

(4) رواه مسلم (46 ، 47) كتاب الجنة . ورواه الإمام أحمد (145 / 3) .

(5) رواه أبو داود (4087 ، 4088) .

(6) رواه مسلم (136) كتاب البر والصلوة .

(7) رواه البخاري (183 / 7) .

الضيف : إذا أنبى الغلام ؟ فقال عمر : إنها أول نومة نامها فلا تنبهه . وذهب إلى البطية وملاً المصباح زيتاً ، ولما قال له الضيف : قمت أنت بنفسك يا أمير المؤمنين ؟ أجابه قائلاً : ذهبت وأنا عمر ، ورجعت وأنا عمر ، ما نقص مني شيء ، وخير الناس من كان عند الله متواضعاً .

2 - روي أن أبا هريرة رضي الله عنه أقبل من الشوق يحمل حزمة حطب وهو يومئذ خليفة بالمدينة لمرؤان ، ويقول : أوسعوا للأمير ليمر وهو يحمل حزمة الحطب .

3 - روي عمر بن الخطاب مرة حاملاً لحماً بيده اليسرى ، وفي يده اليمنى الدرة وهو أمير المسلمين وخليفته يومئذ .

4 - روي أن علياً رضي الله عنه اشترى لحماً فجعله في ملحفته فقبل له : يحمل عنك يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا ، أبو العيال أحق أن يحمل .

5 - قال أنس بن مالك رضي الله عنه : « إن كانت الأمة من إماء المدينة لتأخذ بيد الرسول صلى الله عليه وسلم فتطلق به حيث شاءت » ⁽¹⁾ .

6 - قال أبو سلمة ، قلت لأبي سعيد الخدري : ما ترى فيما أحدث الناس من الملبس والمشرب والمركب والمطعم ؟ فقال : يا ابن أخي كل لله واشرب لله ، والبس لله ، وكل شيء دخله من ذلك زهر أو مباحة أو رياء أو سمعة فهو معصية وسرف ، وعالج في بيتك من الخدمة ما كان يعالج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته : كان يعلف الناضح ، ويعقل البعير ، ويقم البيت ، ويحلب الشاة ، ويخصف الثعل ، ويرقع الثوب ، ويأكل مع خادمه ، ويطحن عنه إذا أعيا ويشترى الشيء من الشوق ، ولا يمنعه الحياء أن يعلقه بيده ، أو يجعله في طرف ثوبه ، وينقلب إلى أهله ، يصفح الغني والفقير ، والكبير والصغير ، ويسلم مبتدئاً على كل من استقبله من صغير وكبير ، أو أسود أو أحمر ، حرّاً أو عبداً من أهل الصلابة : أي المؤمنين .

الفصل الثاني عشر : في جملة أخلاق ذميمة

(الظلم ، الحمى ، الغش ، الرياء ، العجب ، العجز ، الكسل)

1 - الظلم :

المسلم لا يظلم ولا يظلم ، فلا يصدر عنه ظلم لأحد ، ولا يقبل الظلم لنفسه من أحد ؛ إذ

(1) صحيح البخاري (61) كتاب الأدب .

الظلم بأنواعه الثلاثة محرم في الكتاب والسنة معا . قال تعالى : ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : 279] .

وقال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَظْلِمِ يَنْصِبْكُمْ يُنْفِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان : 19] . وقال ﷺ فيما يرويه عنه نبئُهُ ﷺ : « يَا عبادي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظْلَمُوا » (1) . وقال عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (2) . وقال : « مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » (3) . ثم قرأ : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظِلْمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ ﴾ (4) [هود : 102] . وقال : « وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » (5) .

وانواع الظلم ثلاثة هي :

- 1 - ظلم العبد لرَبِّهِ (6) وذلك يكون بالكفر به تعالى ، قال سبحانه : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة : 254] . ويكون بالشرك في عبادته تعالى بأن يصرف بعض عباداته تعالى إلى غيره . قال سبحانه : ﴿ إِنَّكَ لَتَتَرَكُ لَظُلْمًا عَظِيمًا ﴾ [النمل : 13] .
- 2 - ظلم العبد لغيره من عباد الله ومخلوقاته ، وذلك بأذيتهم في أعراسهم أو أبدانهم أو أموالهم بغير حق ، قال نبي الله ﷺ : « مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ ، أَوْ مِنْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا درْهَمٌ ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبِهِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ » (7) . وقال : « مَنْ اقْطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ لِلَّهِ لَهُ الْكَارَ ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : وَإِنْ كَانَ قَضِيئًا مِنْ أَرَاكِ » (8) . وقال عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يَصِبْ دَمًا حَرَامًا » (9) . وقال : « كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ : دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرَضُهُ » (10) .
- 3 - ظلم العبد لنفسه ، وذلك بتدسيستها وتلوينها بآثار أنواع الذنوب والجرائم والشقيعات

(1) رواه الترمذي (2490) .

(2) رواه الإمام أحمد (92/2) . رواه الحاكم في المستدرک (11/1) .

(3) رواه البخاري (171/3) ، (130/4) . ورواه مسلم (142) كتاب المساقاة .

(4) رواه البخاري (94/6) .

(5) رواه الدارقطني (136/2) . وذكره البيهقي في السنن الكبرى (369/3) ، (83/6) .

(6) هذا لا يتنافى مع قول الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (النحل : 118) . إذ معناه أَنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُهُمْ ، وإنما ضررُ ظلمهم عائدٌ على أنفسهم . (7) ذكره البيهقي في السنن الكبرى (369/3) ، (83/6) .

(8) رواه مسلم (218) كتاب الإيمان . (9) رواه البخاري (2/9) . (10) رواه مسلم (10) كتاب البر والصلة .

من معاصي الله ورسوله ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَظْلَمُونَ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف : 160] . فمتركب الكبيرة من الإثم والفواحش هو ظالم لنفسه ؛ إذ عرضها لما يؤثر فيها من الخبث والظلمة تنصيح به أهلاً للجنة الله ، والبعد منه تعالى .

هـ - الحسد :

المسلم لا يحسد ولا يكون الحسد خلقاً له ولا وصفاً فيه ما دام يحب الخير للجميع ويؤثر على نفسه فيه ؛ إذ الحسد مناف لذينك الخلقين الكريمين : حب الخير ، والإيثار فيه .

والمسلم يبغض خلق الحسد ويمقت عليه ؛ لأن الحسد اعتراض على قسمة الله فضله بين خلقه ، قال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ؟ [النساء : 54] . وقال تعالى : ﴿ أَهَرُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرَاءً ﴾ [الزمر : 32] .

والحسد قسمان : أولهما : أن يتمنى المرء زوال النعمة من مال أو علم أو جاه أو سلطان عن غيره لتحصل له .. وثانيهما : وهو شرهما ، أن يتمنى زوال النعمة عن غيره ولو لم تحصل له ولم يظفر بها .

وليس من الحسد الغبطة ؛ وهو تمتي حصول نعمة مثل نعمة غيره من علم أو مال أو صلاح حال بدون تمتي زوالها عن غيره ، لقوله ﷺ : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَسَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا » (1) . والمراد بالحكمة هنا القرآن الكريم والشئ النبوة .

والحسد بقسميه محرّم تحريماً قطعياً ، فلا يحل لأحد أن يحسد أحداً ، قال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ . وقال : ﴿ حَسَكَا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [البقرة : 109] . وقال : ﴿ وَبَشِّرْ حَالِدًا إِذَا حَسَدَ ﴾ [الفلق : 5] . فذم الله تعالى لهذا الخلق الذميمة مقتضى تحريمه له ونهيته عنه .

وقال رسول الله ﷺ : « لَا تَبَاغَضُوا ، وَلَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَدَابَرُوا ، وَلَا تَقَاطَعُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ، فَلَا يُحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ » (2) . وقال : « إِثَاكُمُ وَالْحَسَدُ ؛ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ - أَوِ الْعُشْبَ » (3) .

(1) رواه البخاري (28 / 1) ، (2 / 134) .

(2) رواه البخاري (8 / 25 ، 25) ، ورواه مسلم (7) كتاب البر والصلة ، ورواه أبو داود (4910) .

(3) رواه أبو داود (51) الأدب .

والمسلم إن خطر له خاطر الحسد بحكم بشريته وعدم عصمته قاومه بدفعه من نفسه ، وكرهيته له حتى لا يصير همًا أو عزيمة له فيقول بموجبه أو يعمل فيهلك ، وإن أعجبه الشيء قال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، وبذلك لا يؤثر فيه ويسلم .

ج - الغش :

المسلم يدين لله تعالى بالنصيحة لكل مسلم ، ويعيش عليها ، فليس له أن يغش أحدًا ، أو يغدر أو يخون ؛ إذ الغش والخيانة والغدر صفات ذميمة فبيحة في المرء ، والقبح لا يكون خلقًا للمسلم ولا وصفًا له بحال من الأحوال ، إذ طهارة نفسه المكتسبة من الإيمان والعمل الصالح تتنافى مع هذه الخلقات الذميمة والتي هي شر محض لا خير فيها ، والمسلم قريب من الخير بعيد من الشر .

ولخلق الغش الذميمة حقائق نبينها فيما يلي :

- 1 - أن يرث المرء لأخيه القبيح ، أو الشر أو الفساد ليقع فيه .
- 2 - أن يرى ظاهر الشيء الطيب الصالح ، ويخفي عليه باطنه الخبيث الفاسد .
- 3 - أن يظهر له خلاف ما يضره ويسره ؛ تغريزًا به وخديعة له وخشًا .
- 4 - أن يعمد إلى إفساد ماله عليه ، أو زوجه أو ولده ، أو خادمه ، أو صديقه بالوقعة فيه والتسيسة .
- 5 - أن يعاهد على حفظ نفسه أو ماله أو كتمان سر ثم يخونه ويغدر .

والمسلم في تجبى للغش والغدر والخيانة هو مطيع لله ورسوله ؛ إذ هذه الثلاثة محرمة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : 58] . وقال ﷺ : ﴿ فَمَنْ نَكَتْ فَإِنَّمَا يَنْكُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ [الفتح : 10] . وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا يَحِبُّ الْمَكْرَ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر : 43] .

وقال رسول الله ﷺ : « من خبث - أفسد - زوجة امرئ ، أو مملوكه - خادمه - فليس منّا »⁽¹⁾ . وقال : « أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا ، ومن كان فيه خصلة منها فهو منافق »⁽²⁾ . وقال ﷺ : « إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »⁽³⁾ . وقال ﷺ : « قد مر على صبرة - كيش كبير - طعام فأدخل يده فالثأب أصابعه بللاً فقال : « ما هذا يا صاحب الطعام ؟ » قال : أصابعه السماء - المطر - يا رسول الله ، قال :

(1) رواه أبو داود (4883) .

(2) رواه البخاري (15 / 1) ، (3 / 173) . ورواه مسلم (106) كتاب الإيمان .

«أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟ من غش فليس مني» (1).

د - الرياء :

المسلم لا يرائي ؛ إذ الرياء نفاق وشرك ، والمسلم مؤمن موحد فينتافي مع إيمانه وتوحيده خلقاً الرياء والتفاقي ، فلا يكون المسلم بحالٍ منافقاً ولا مراثياً ، ويكفي المسلم في بغض هذا الخليق الذميمة والثبور منه أن يعلم أن الله ورسوله يكرهانه ويمقتان عليه ؛ إذ قال تعالى متوعداً المرائين بالعذاب واللكال : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ الَّذِينَ هُمْ بِرَأَاهُوتِ ﴿ وَيَمْتَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ [الماعون] وقال فيما رواه عنه رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له كله وأنا منه بريء وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك » (2) . وقال ﷺ : « من راعى راعى الله به ومن سعى سعى الله به » (3) . وقال : « إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر » قالوا : وما الشرك الأصغر يا رسول الله ؟ قال : « الرياء ، يقول الله ﷻ يوم القيامة إذا جازى العباد بأعمالهم : اذهبوا إلى الذين كنتم ترءون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم الجزاء » (4) .

وأما حقيقة الرياء فهي إرادة العباد بطلاعة المعبود ﷻ للحصول على الخطوة بينهم والمنزلة في قلوبهم .

والرياء مظاهرها ، منها ما يلي :

- 1 - أن يريد العبد في الطاعة إذا مدح وأثنى عليه فيها ، وأن ينقص منها أو يتركها إذا ذم عليها أو عيب فيها .
- 2 - أن ينشط في العبادة إذا كان مع الناس ، ويكسل عنها إذا كان وحده .
- 3 - أن يتصدق بالصدقة ، لولا من يراه من الناس لما تصدق بها .
- 4 - أن يقول ما يقوله من الحق والخير ، أو يعمل ما يعمل من الطاعات والمعروف وهو لا يريد الله بها وحده وإنما يريد غيره من الناس معه ، أو لا يريد الله مطلقاً وإنما يريد الناس فقط .

هـ - العجب والغرور :

المسلم يحذر العجب (5) والغرور ، ويجتهد أن لا يكوناً وصفاً له في حالة من الحالات ؛ إذ

(1) رواه مسلم (164) كتاب الإيمان .

(2) رواه الإمام أحمد (301/2) . ولفظ مسلم هو : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه » .

(3) رواه مسلم (47) كتاب الزهد .

(4) رواه الإمام أحمد (228/5) . وذكره العراقي في المغنى عن حمل الأسفار (286/3) .

(5) الغرور والكبر بسبب الإعجاب بالنفس أو العمل .

هما من أكبر العوائق عن الكمالي، ومن أعظم المهالك في الحلال والمال، فكم من نعمة انقلبت بهما نعمة، وكم من عز صيراه ذلاً، وكم من قوة أحوالها ضعفاً، فكفى بهما داء عضالاً، وكفى بهما على صاحبهما وبالأ، فلذا حذرهما المسلم وخافهما، ولهذا جاء الكتاب والسنة بتحريمهما، والتنفير والتحذير منهما قال الله تعالى: ﴿وَعَزَّيْتُمُ الْأَمَانِي حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَعَزَّيْتُ بِلِلَّهِ الْغُرُورِ﴾ [الحجرات: 14]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَبِيرِ﴾ [الانفطار: 6]. وقال: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْيَجْتُمْ كُرْشُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً﴾ [التوبة: 25]. وقال رسول الله ﷺ: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبغ، وإعجاب المرء بنفسه»⁽¹⁾. وقال: «إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبغاً، وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليكَ بنفسك»⁽²⁾. وقال: «الكثير من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والأحمق من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله الأماني»⁽³⁾.

مفاتيح لذلك ..

- 1 - أعجب إبليس - لعنة الله عليه - بحاله، واغتر بنفسه وأصله فقال: خلقتني من نارٍ وخلقتني من طين! فطرده الله من رحمته، ومن أنس حضرة قدسه.
- 2 - أعجب عاد بقوته واغترت بسلطانها وقالوا: من أشد منا قوة. فأذاهم الله عذاب الخزي في الحياة الدنيا وفي الآخرة.
- 3 - غفل نبي الله سليمان - عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام - فقال: لأطوفن الليلة على مائة امرأة تلد كل امرأة ولداً يجاهد في سبيل الله، غفل فلم يقل: إن شاء الله فحرمه الله سبحانه ذلك الولد.
- 4 - أعجب أصحاب رسول الله ﷺ في حنين بكثرتهم وقالوا: لن تغلب اليوم من قلة! فأصيبتوا بهزيمة مريّة، حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، ثم ولّوا مدبرين إلى أن عادوا إلى الله فنصرهم الله.

ومن مظاهر الغرور ما يلي :

- 1 - في العلم: قد يعجب المرء بعلمه، ويغتر بكثرة معارفه فيحمله ذلك على عدم

(1) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (91/1) وهو ضعيف.

(2) ذكره الزبيدي في تخاف السادة المتقين (407/8). وذكره الطبري في تفسيره (63/7).

(3) رواه الإمام أحمد (4/24). ورواه الحاكم في المستدرک (57/1).

الاستزادة ، وعلى ترك الاستفادة ، أو يحمله على احتقار غيره من أهل العلم ، واستصغار سواه ، وكفى بهذا هلاكاً له ! .

2 - في المال : قد يعجب المرء بوفرة ماله ، ويعتز بكثرة عرضه فيبذّر ويسرف ، ويتعالى على الخلق ، ويغبط الحق فيهلك .

3 - في القوة : قد يعجب المرء بقوته ويعتز بعزة سلطانه فيعتدي ويظلم ، ويقامر ويخاطر ، فيكون في ذلك هلاكه وباله .

4 - في الشرف : قد يعجب المرء بشرفه ويعتز بنسبه وأصله فيقعّد عن اكتساب المعالي ، ويضعف عن طلب الكمالات فيبطئ به عمله ، ولم يسرع به نسبه ، فيحقر ويصغر ، ويدل ويهون .

5 - في العبادة : قد يعجب المرء بعمله ، ويعتز بكثرة طاعته ، فيحمّله ذلك على الإللال على ربه ، والامتنان على منعمه ، فيحبط عمله ، ويهلك بعجه ، ويشقى باغتراره .

علاج .. !

وعلاج هذا الداء في ذكر الله تعالى بالعلم بأنّ ما أعطاه الله اليوم من علم ، أو مال ، أو قوّة ، أو عزة ، أو شرف قد يسلبه غداً لو شاء ذلك ، وأنّ طاعة العبد للرّب مهما كثرت لا تساوي بعض ما أنعم الله على عبده ، وأنّ الله تعالى لا يدلّ عليه بشيء ؛ إذ هو مصدر كلّ فضل ، وواهب كلّ خير ، وأنّ الرسول ﷺ يقول : « لن ينجي أحدكم منكم عمله » قالوا : ولأنت يا رسول الله ؟ قال : « ولأنا إلا أنّ يتغنّيني الله برحمته » ⁽¹⁾ .

و - العجز والكسل :

المسلم لا يعجز ولا يكسل ، بل يحزم وينشط ، ويعمل ويحرص ؛ إذ العجز والكسل خلقان ذميّان استعاذَ منهما رسول الله ﷺ ، فكثيراً ما كان يقول : « اللهمّ إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والجبن والهرم والبخل » ⁽²⁾ . وأوصى ﷺ بالعمل والحرص فقال : « احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإذا أصابك شيء فلا تقل : لو أنّي فعلت كذا لكان كذا ، ولكن قل : قدّر الله وما شاء فعل ، فإنّ لو تفتنّ عمل الشيطان » ⁽³⁾ .

فلهذا لا يرى المسلم عاجزاً ولا كسولاً ، كما لا يرى جباناً ولا بخيلاً ، وكيف يقعد عن

(1) رواه البخاري (122 / 8) .

(2) رواه البخاري (28 / 4) ، (98 / 8) . ورواه مسلم (2079) . ورواه النسائي (257 / 8 ، 258) .

(3) رواه مسلم (34) كتاب القدر .

العمل، أو يترك الحرص على ما ينفعه، وهو يؤمن بنظام الأسباب، وقانون الشئ في الكون؟ .
ولم يكسل المسلم وهو يؤمن بدعوة الله إلى المسابقة في قوله: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ
وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: 21] . ويأمره بالمنافسة في قوله: ﴿وَفِي ذَلِكَ
فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَلَفِّسُونَ﴾ [الطافين: 26] .

ولم يجبن المسلم أو يُحجم، وقد أقرن بالقضاء، وآمن بالقدر، وعلم أن ما أصابه لم يكن
ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه بحال من الأحوال؟ ولم يقعد المسلم عن العمل النافع
وهو يسمع هاتف القرآن به: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوا﴾ ﴿وَمَا تَقْدِرُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ
خَيْرٍ يُجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ ؟ .

مظاهر العجز والكسل :

- 1 - أن يسمع المرء نداء المؤذن للصلاة ويتشاغل عن الإجابة بنوم أو كلام أو عمل غير
ضروري حتى يكاد يخرج وقت الصلاة، ثم يقوم فيصلي منفردا في آخر وقت الصلاة .
 - 2 - أن يقضي المرء الساعة والشاعبة على مقاعد المقاهي وكراسي المتزهات أو متجولا في
الشوارع والأسواق ولديه أعمال تتطلب الإنجاز فلا ينجزها .
 - 3 - أن يترك المرء العمل النافع كتعلم العلم أو غراسة الأراضي أو عمارة المنازل وبناء الدور،
وما إلى ذلك من الأعمال النافعة في الدنيا أو الآخرة؛ يتركها بدعوى أنه كبير السن، أو أنه غير
أهل لهذا العمل، أو أن هذا العمل يتطلب وقتا واسعا وزمنا طويلا، ويترك الأيأم ثم والأعوام
تضيي، ولا يعمل عملا ينتفع به في دنياه أو أخره .
 - 4 - أن يعرض له باب من أبواب الخير والخير كفرصة حج، وهو قادر عليه فلم يحج، أو
كوجود لهفان، وهو قادر على إغاثته فلم يغثه، أو كفرصة دخول شهر رمضان فلم يغتنم لياليه
باليام، أو كوجود أبوين كبيرين عاجزين، أو أحدهما وهو قادر على برهما وصلتهما والإحسان
إليهما ولم يبرهما ولم يحسن إليهما عجزا وكسلا، أو شحا وبخلا، أو عقوقا، والعباد بالله .
 - 5 - أن يقيم المرء بدار ذل أو هوان، ولم يطلب له عجزا وكسلا دارا أخرى يحفظ فيها
دينه، ويصون فيها شرفه وكرامته .
- اللهم إنا نعوذ بك من العجز والكسل، ونعوذ بك من الجبن والبخل، ونعوذ بك من كل
خلي لا يرضي، وعمل لا ينفع، وصلى الله على نبيتنا محمد وآله وصحبه وسلم .

البَابُ الرَّابِعُ : فِي الْعِبَادَاتِ

الفصل الأول : فِي الطَّهَارَةِ

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : فِي حُكْمِ الطَّهَارَةِ ، وَبَيَانِهَا :

1 - حُكْمُهَا :

الطَّهَارَةُ واجبةٌ بالكتاب والشَّعْية ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [المائدة : 6] .
وَقَالَ ﷺ : ﴿ وَبَابُكَ فَلْيَغْزِ ﴾ [المذثر : 4] . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ
الْمُطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة : 222] وَقَالَ ﷺ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهْوَرُ » ⁽¹⁾ وَقَالَ : « لَا تَقْبَلُ صَلَاةٌ
بِغَيْرِ طَهْوَرٍ » ⁽²⁾ . وَقَالَ : « الطَّهْوَرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ » ⁽³⁾ .

2 - بَيَانُهَا :

الطَّهَارَةُ قسمان : ظَاهِرَةٌ ، وَبَاطِنَةٌ .

فَالطَّهَارَةُ الْبَاطِنَةُ ، هِيَ تَطْهِيرُ النَّفْسِ مِنْ أَثَارِ الذَّنْبِ وَالْمَعْصِيَةِ ؛ وَذَلِكَ بِالتَّوْبَةِ الصَّادِقَةِ مِنْ
كُلِّ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي ، وَتَطْهِيرُ الْقَلْبِ مِنْ أَقْذَارِ الشُّرْكِ وَالشُّكِّ وَالْحَسَدِ وَالْحَقْدِ وَالْغُلِّ وَالْغَشِّ
وَالْكِبَرِ وَالْعَجَبِ وَالرَّيَاءِ وَالشَّمْعَةِ ، وَذَلِكَ بِالْإِخْلَاصِ وَالْيَقِينِ وَحُبِّ الْخَيْرِ وَالْحِلْمِ وَالصَّدْقِ
وَالْتَوَاضُعِ ، وَإِرَادَةِ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بِكُلِّ النَّيَّاتِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ .

وَالطَّهَارَةُ الظَّاهِرَةُ هِيَ : طَهَارَةُ الْخَبْثِ ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ .

فَطَهَارَةُ الْخَبْثِ تَكُونُ بِإِزَالَةِ التَّجَاسَّاتِ بِالمَاءِ الطَّهْوَرِ مِنْ لِبَاسِ الْمُصَلِّي ، وَبَدَنِهِ ، وَمَكَانِ صَلَاتِهِ .

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَهِيَ : الْوُضُوءُ ، وَالْغَسْلُ ، وَالتَّيْمُمُ .

المادة الثانية : شَيْمَا تَكُونُ بِهِ الطَّهَارَةُ :

الطَّهَارَةُ تَكُونُ بِشَيْعَتَيْنِ :

1 - المَاءُ الْمُطَهَّنُ : وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ بَحَيْثُ لَمْ يَخَالِطْهُ شَيْءٌ يَنْفُكُ عَنْهُ غَالِبًا ،
نَجَسًا كَانَ أَوْ طَاهِرًا ، وَذَلِكَ كَمِيَاهِ الْآبَارِ وَالْعِيُونِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْأَنْهَارِ ، وَالتَّلُوجِ الدَّائِيَةِ وَالْبَحَارِ

(1) رواه الترمذي (238 / 3) . ورواه أبو داود (61) . ورواه الإمام أحمد (123 / 1) .

(2) رواه مسلم (1) كتاب الطهارة .

(3) رواه الترمذي (1) .

المالحة ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا ﴾ [الفرقان : 48] وقول الرسول ﷺ : « الماء طهور إلا إن تغتزر ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه » (1) .

2 - الصَّعِيدُ الطَّاهِرُ : وهو وجه الأرض الطاهرة من تراب ، أو رمل ، أو حجارة ، أو سبخة ، لقوله ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً ، وطهوراً » (2) .

ويكون الصَّعِيدُ مطهوراً عند فقد الماء ، أو عند العجز عن استعماله لمرض ونحوه لقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء : 43] . وقول الرسول ﷺ : « إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طهور للمسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمتسكه بشرفته » (3) . وإقراره ﷺ عمرو بن العاص على التيمم من الجناية في ليلة باردة شديدة البرودة خاف فيها على نفسه إن هو اغتسل بالماء البارد (4) .

المادة الثالثة : في بيان النجاسات :

النجاسات : جمع نجاسة وهي : الخارج من فرجي آدمي من عذرة أو بول ، أو مذي أوودي ، أو مني ، وكذا بول وروث ورجيع كل حيوان لم يبيح أكل لحمه ، وكذا ما كان كثيراً فاحشاً من دم ، أو قيح أو قيء متغير ، وكذا أنواع الميتة وأجزائها إلا الجلود إن دبغت فإنها تطهر بالدباغ لقول الرسول ﷺ : « أيما إهاب دُبِعَ فقد طهر » (5) .



الفصل الثاني : في آداب قضاء الحاجة

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : فيما ينبغي قبل التخلي وهو :

1 - أن يطلب مكاناً خالياً من الناس بعيداً عن أنظارهم ؛ لما روي أن النبي ﷺ : « كان إذا أراد البراء انطلق حتى لا يراه أحد » (6) .

(1) رواه البيهقي وهو ضعيف ، والعمل به عند الأمة الإسلامية ، وله أصل صحيح برواية أخرى : « الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه فغتزر طعمه » رواه أبو داود (66) . ورواه النسائي (1 / 174) .
(2) رواه الإمام أحمد (1 / 250) وأصله في البخاري (1 / 91 / 119) .
(3) رواه الإمام أحمد (5 / 180 ، 100) . (4) رواه البخاري تعليقا (7) كتاب التيمم .
(5) رواه الترمذي (1728) . ورواه النسائي (4) كتاب الفرع والعترة .
(6) رواه أبو داود (2) .

- 2 - أَنْ لَا يَدْخُلَ مَعَهُ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، لَمَّا رَوَى أَنَّهُ ﷺ : « لَبَسَ خَاتَمًا نَفَسَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ » ⁽¹⁾ .
- 3 - أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلُهُ الْيَسْرَى عِنْدَ الدُّخُولِ إِلَى الْخَلَاءِ ، وَيَقُولُ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبِيثِ وَالْخَبَائِثِ » ⁽²⁾ ؛ لَمَّا رَوَى الْبُخَارِيُّ ، أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ .
- 4 - أَنْ لَا يَرْفَعَ ثَوْبُهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ ، سَتَرًا لِعَوْرَتِهِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعًا .
- 5 - أَنْ لَا يَجْلِسَ لِلْعَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، أَوْ مُسْتَدْبِرَهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِفَرْوَجِكُمْ ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ » ⁽³⁾ .
- 6 - أَنْ لَا يَجْلِسَ لِلْعَائِطِ أَوْ بَوْلٍ فِي ظِلِّ النَّاسِ ، أَوْ طَرِيقِهِمْ ، أَوْ مِيَاهِهِمْ أَوْ أَشْجَارِهِمْ الثَّمَرَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَتَقُوا الْمَاعَنَ الثَّلَاثَةَ : الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ - وَسِطَ - الطَّرِيقِ ، وَالظِّلَّ » ⁽⁴⁾ . وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ كَذَلِكَ اللَّيْثِيُّ عَنِ الثَّبْرِيِّ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الثَّمَرَةِ .
- 7 - أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ حَالَ الثَّبْرِزِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا تَعَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَكَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ ، وَلَا يَتَحَدَّثَا فَإِنَّ اللَّهَ يَمِثُّ عَلَى ذَلِكَ » ⁽⁵⁾ .

الْمَادَّةُ الثَّانِيَّةُ : شَيْمَا يَنْبَغِي فِيهِ الاسْتِحْجَارُ وَالِاسْتِنْجَاءُ :

- 1 - أَنْ لَا يَسْتَجْمِرَ بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَسْتَجْمِرُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْعِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَاذُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجَنِّ » ⁽⁶⁾ . وَلَا بِمَا فِيهِ مَنَفْعَةٌ كَكَثَابٍ صَالِحٍ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوْ كُورَقٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَا بِمَا كَانَ ذَا حَرَمَةٍ كَمَطْعَةٍ ؛ لِأَنَّ تَعَطُّلَ الْمَنَافِعِ وَإِفْسَادَ الْمَصَالِحِ حَرَامٌ .
- 2 - أَنْ لَا يَتَمَسَّحَ أَوْ يَسْتَنْجِيَ بِيَمِينِهِ ، أَوْ يَمْسُ ذَكَرَهُ بِهَا لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَمْسُ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ » ⁽⁷⁾ .
- 3 - أَنْ يَقَطَعَ الْاسْتِحْجَارَ عَلَى وَتَرٍ ، كَأَنْ يَسْتَجْمِرَ بَثَلَاثٍ فَإِنْ لَمْ يَحْصِلِ الثَّقَاءُ اسْتَجْمَرَ بِخَمْسٍ مَثَلًا ، لِقَوْلِ سَلْمَانَ : « نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجْعٍ أَوْ عَظْمٍ » ⁽⁸⁾ .

(1) رواه أبو داود (19) . (2) رواه البخاري (48 / 1) ، (88 / 8) .

(3) رواه النسائي (22 / 1) . ورواه الدارقطني (60 / 1) .

(4) رواه أبو داود (26) . ورواه الحاكم (167 / 1) بسند صحيح .

(5) لسان الميزان (1429) . (6) رواه الترمذي (3258 ، 18) .

(7) رواه الإمام أحمد (310 / 5) . ورواه الدارمي (172 / 1) .

(8) رواه الترمذي (16) . ورواه أبو داود (7) . ورواه النسائي (38 / 1) .

والزَّجِيجُ : هُوَ روثُ البغالِ والحُميرِ .

4 - إنَّ جَمْعَ يَسَّ الماءِ والحجارةَ قَدَّمَ الحجارةَ أَوَّلًا ، ثُمَّ استنَجَى بالماءِ ، وإنَّ اكْتَفَى بأحدهما أَجْزأه ، غَيْرَ أَنَّ الماءَ أَطْيَبُ ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : « مَرَّ أَزْوَاجُكَ أَنْ يَسْتَطْبِئُوا بِالْمَاءِ ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ » ⁽¹⁾ .

المادةُ الثالثةُ : فِيمَا يَنْبَغِي بَعْدَ الْفَوَاحِ ، وَهُوَ :

1 - أَنْ يَقْدُمَ رَجُلُهُ الْيَمَنِيَّ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْخِلَاءِ لِفَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ .
2 - أَنْ يَقُولَ : « غُفْرَانُكَ » ⁽²⁾ . أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي ، أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ، أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَقَنِي لَذَّتَهُ وَأَبْقَى فِيَّ قُوَّتَهُ ، وَأَذْهَبَ عَنِّي آدَاءَهُ ، وَكُلَّ هَذَا وَارِدٌ وَحَسَنٌ .

الفصلُ الثالثُ : فِي الْوُضُوءِ

وفيه أربعُ مرادٍ :

المادةُ الأولى : فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْوُضُوءِ وَفَضْلِهِ :

1 - مَشْرُوعِيَّتُهُ :

الوضوءُ مشروعٌ بالكتابِ والسُّنةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْذِّكْرُ ءَامِنُونَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [البقرة: 6] . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَقْبَلُ صَلَاةٌ أَحَدُكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » ⁽³⁾ .

2 - فَضْلُهُ الْوُضُوءُ :

يشهدُ لِمَا لِلْوُضُوءِ مِنْ فَضِيلَةٍ عَظِيمَةٍ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ : « أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا ، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ ؟ » قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَكَثْرَةُ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَمُ الرُّبَاطُ » ⁽⁴⁾ وَقَوْلُهُ : « إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بَعِينُهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ

(1) رواه الترمذي (19) .

(2) رواه الترمذي (7) وهو حسن ورواه الإمام أحمد (6 / 155) .

(3) رواه البخاري (1 / 46) .

(4) رواه مسلم (41) كتاب الطهارة .

آخر قطر الماء ، وإذا غسل يديه خرجت كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب ⁽¹⁾ .

المادة الثمانية : في فرائض الوضوء وسننه ، ومكروهاته :

أ - فرائضه ، وهي :

1 - النية : وهي عزم القلب على فعل الوضوء ؛ امتثالاً لأمر الله تعالى لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ⁽²⁾ .

2 - غسل الوجه من أعلى الجبهة إلى منتهى الذقن ، ومن وتد الأذن ، إلى وتد الأذن ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ .

3 - غسل اليدين إلى المرفقين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ .

4 - مسح الرأس من الجبهة إلى القفا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ .

5 - غسل الرجلين إلى الكعبين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ .

6 - الترتيب بين الأعضاء المغسولة بأن يغسل الوجه أولاً ، ثم اليدين ، ثم مسح الرأس ثم يغسل الرجلين لورودها مرتبة في أمر الله هكذا : الوجه أولاً ثم اليدين ... إلخ .

7 - المراعاة أو الفور وهو عمل الوضوء في وقت واحد بلا فاصل من الزمن ؛ إذ قطع العبادة بعد الشروع فيها منهي عنه ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا تَعْمَلَكُمْ ﴾ [محفد : 33] . غير أن الفصل اليسير يعفى عنه ، وكذا ما كان لعذر كنفاد ماء أو انقطاعه ، أو إراقته وإن طال الزمن ؛ إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

[تيسية] : يعد بعض أهل العلم « الدلك » من فرائض الوضوء ، وبعضهم يعدّه من سننه . والحقيقة أنه من تمام الغسل للعضو فلا يستقل باسم أو حكم خاص .

ب - سننه ، هي :

1 - التسمية . بأن يقول عند الشروع ، بسم الله ؛ لقوله ﷺ : « لَا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ⁽³⁾ .

2 - غسل الكفين ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء إذا استيقظ من نوم ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا

(1) رواه مسلم (32) كتاب الطهارة .

(2) رواه البخاري (2/1) ، (8/175) .

(3) رواه الإمام أحمد (418/2) ، (41/3) ، ورواه أبو داود (101) بإسناد ضعيف ، وكثرة طرقه رأى بعض أهل العلم العمل به .

استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدري أين باتت يده » ⁽¹⁾ وإن لم يكن قد استيقظ من نوم فلا مانع من أن يدخل يده في الإناء ويرفع بها الماء ليغسل كفيه ثلاثاً سنة الوضوء .

3 - السؤال ؛ لقوله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » ⁽²⁾ .

4 - المضطحة ، وهي تحريك الماء في الفم من شدي إلى شدي ، ثم طرحه ؛ لقوله ﷺ : « إذا توضأت فمضمض » ⁽³⁾ .

5 - الاستنشاق ، والاستنثار . والاستنشاق : جذب الماء بالأنف ، والاستنثار : طرحه بنفس ؛ لقوله ﷺ : « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » ⁽⁴⁾ .

6 - تخليل اللحية ؛ لقول عمار بن ياسر - وقد استغرب منه تخليل اللحية - « وما يعني ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته » ⁽⁵⁾ .

7 - الغسل ثلاثاً ثلاثاً ؛ إذ الفرض مرة واحدة ، والتثليث سنة .

8 - مسح الأذنين ظاهراً أو باطناً ؛ لفعل الرسول ﷺ ذلك .

9 - تخليل الأصابع في اليدين والرجلين لقوله ﷺ : « إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » .

10 - الثيام ، وهو البداية باليمين في غسل اليدين والرجلين ؛ لقوله ﷺ : « إذا توضأت فابدأوا بيمينكم » ⁽⁶⁾ وقول عائشة : « كان النبي ﷺ يعجبه الثيمس في تغله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » ⁽⁷⁾ .

11 - إطالة العزة والتحجيل ، وذلك بأن يصل في غسل الوجه إلى صفحة العنق ، وفي اليدين أن يغسل شيئاً من العضدين ، وفي الرجلين أن يغسل شيئاً من الساقين ؛ لقوله ﷺ : « إن أمتي يأتون يوم القيامة غزاً محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل » ⁽⁸⁾ .

12 - أن يبدأ في مسح الرأس بمقدمه لحديث : « أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما » ⁽⁹⁾ .

(1) رواه مسلم (87) كتاب الطهارة . ورواه الإمام أحمد (2 / 241 ، 455) .

(2) رواه الإمام مالك (66) . (3) رواه أبو داود (144) .

(4) رواه الترمذي (788) . ورواه أبو داود (2366) . ورواه النسائي (70) الطهارة .

(5) رواه الإمام أحمد في مسنده . ورواه الترمذي . (6) رواه الإمام أحمد (2 / 354) . ورواه ابن ماجه (402) .

(7) رواه البخاري (116 / 1) . ورواه مسلم (19) كتاب الطهارة .

(8) رواه الإمام أحمد (2 / 400) . (9) رواه الترمذي (32) .

13 - أن يقولَ بعدَ الوضوءِ : أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسوله ، اللهم اجعلني مِنَ التَّوَّابِينَ ، واجعلني مِنَ المتطهرين ؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ قَالَ : أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ ... إلخ ؛ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخلُ مِنْ أَيِّهَا شاء » ⁽¹⁾ .

ج - مَكْرُوهَاتُهُ ، وَهِيَ :

- 1 - التَّوَضُّؤُ فِي الْمَكَانِ النَّجِسِ ، لَمَّا يَخْشَى أَنْ يَتَطَايَرَ إِلَيْهِ مِنَ النِّجَاسَةِ .
- 2 - الزَّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ ، لحديث : « أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَقَالَ : مَنْ زَادَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ » ⁽²⁾ .
- 3 - الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ ، إِذْ « تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَدٍّ - حَفَنَةٍ - » ⁽³⁾ . وَالْإِسْرَافُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَنَعَتْهُ عَنْهُ .
- 4 - تَرْكُ مَسْحَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ سِتْنِ الْوُضُوءِ ؛ إِذْ بَتَرَكْهَا يَفُوتُ أَجْرٌ لَا يَنْبَغِي تَفْوِيتُهُ .
- 5 - الْوُضُوءُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ لَخَبَرٍ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَضْلِ طَهْرِ الْمَرْأَةِ » ⁽⁴⁾ .

الْمَادَّةُ الثَّالِثَةُ : هِيَ كَيْفِيَّةُ الْوُضُوءِ ، وَهِيَ :

أَنْ يَضَعَ الْإِنَاءَ عَنْ يَمِينِهِ إِنْ أَمَكُنَهُ ذَلِكَ ، وَيَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَيُفْرِغَ الْمَاءَ عَلَى كَفَّيْهِ - نَاقِبًا الْوُضُوءَ - يَغْسِلُهُمَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ مِنْ مَنْبَتِ شَعْرِ رَأْسِهِ الْمُتَعَادِ إِلَى مَتْنَيْ لَحْيَيْهِ طَوَّلًا ، وَمِنْ وَتِدِ الْأُذُنِ إِلَى وَتِدِ الْأُذُنِ عَرْضًا ، يَغْسِلُهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْعُضْدِ ثَلَاثًا مَخْلَلًا أَصَابِعَهُ ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً يَدًا بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ وَيَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَاسِحًا إِلَى قَفَاةٍ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى حَيْثُ ابْتَدَأَ ، ثُمَّ يَمْسَحُ أَذُنَيْهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَا بَقِيَ مِنْ بَلَلٍ فِي يَدَيْهِ ، أَوْ يَجِدُّ لَهُمَا مَاءً إِنْ لَمْ يَبْقَ بِهِمَا مِنْ بَلَلٍ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ ، وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسوله ، اللهم اجعلني مِنَ التَّوَّابِينَ واجعلني مِنَ المتطهرين .

وذلك لما روي أنَّ عليًّا ؓ تَوَضَّأَ فغَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَنْفَاهُمَا ، ثُمَّ تَمَضَّمُ ثَلَاثًا ، وَاسْتَنْشَقَ

(1) رواه النسائي (93 / 1) . ورواه الإمام أحمد (265 / 3) .

(2) رواه ابن خزيمة في صحيحه (174) . وذكره العراقي في المغني عن حمل الأسفار (133 / 1) .

(3) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (219 / 1) . (4) رواه الترمذي (64) . ورواه أبو داود (82) .

ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين ثم قال : « أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله ﷺ » (1) .

المادة الرابعة : في نواقض الوضوء :

نواقض الوضوء هي :

- 1 - الخارج من الشبلين من بول أو مذي أو ودي أو عذرة ، أو فسأ أو ضراط ، ويسمى هذا بالحدث وهو الذي يعنيه قول رسول الله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » (2) .
- 2 - النوم الثقيل إذا كان صاحبه مضطجعاً ؛ لقوله ﷺ : « العين وكاء الشبه ، فمن نام فليتوضأ » (3) .
- 3 - استنار العقل وفقد الشعور بإغماء أو سكر أو جنون ؛ إذ حالة استنار العقل لا يدري فيها العبد انتقض وضوؤه بمثل فسأ مثلاً أو لم ينتقض .
- 4 - من الذكر بباطن الكف والأصابع لقوله ﷺ : « من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » (4) .
- 5 - المردة ، كأن يقول كلمة كفر ؛ فإنه ينتقض وضوؤه بذلك وتبطل سائر أعماله التبعديّة لقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ أَتَرَكْتُمْ لِحَظَنَ عَمَلِكُمْ ﴾ [الزمر : 65] .
- 6 - أكل لحم الجزور ؛ لقول أحد الصحابة لرسول الله ﷺ : أنتوضأ من لحوم الغنم ؟ . قال : « إن شئت » . قال : أنتوضأ من لحوم الإبل ؟ . قال : « نعم » (5) .
- إلا أن الجمهور من الصحابة لا يرون الوضوء من لحم الجزور ، بحجة أن هذا الحديث منسوخ ، ويكون الجماهر من الصحابة ، ومن بينهم الخلفاء الأربعة كانوا لا يتوضؤون من لحم الجزور .
- 7 - مس المرأة بشهوة ، إذ قصد الشهوة كوجودها ناقض للوضوء بدليل الأمر بالوضوء من مس الذكر ؛ لأن مس الذكر ينثر الشهوة ، ولما في الموطأ عن ابن عمر : « قبله الرجل امرأته وجشها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جشها فعليه الوضوء » .

ما يستحب منه الوضوء :

يستحب الوضوء لكل واحد مما يأتي :

- (1) رواه الترمذي في صحيحه وصححه .
- (2) رواه البخاري (29 / 9) .
- (3) ذكره أبو عدي في الكامل في الضعفاء (251 / 7) وهناك رواية أخرى رواها ابن ماجه (477) والدارقطني (160 / 1) : « العين وكاء الشبه فإذا نامت العين استطلق الكاء » . والكاء : الرطاب . والشبه : الذكر .
- (4) رواه الترمذي (82 ، 83 ، 84) وصححه .
- (5) رواه الإمام أحمد (86 / 5) .

- 1 - صاحب السُّلَس ، وهو من لَا ينقطع في غالب وقته بوله أو ريحه ، ويستحبُّ له أَنْ يتوضَّأ لكلِّ صلاةٍ - قياساً على المستحاضة - .
- 2 - المستحاضة ، وهي من يجري عليها الدَّم دائماً في غير أيام عادتِها ، ويستحبُّ لها أَنْ تتوضَّأ لكلِّ صلاةٍ كصاحب السُّلَس ؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لفاطمة بنت أبي حبيش : « ثُمَّ تَوَضَّئِي لكلِّ صَلَاةٍ » ⁽¹⁾ .
- 3 - من غَسَلَ مِثْماً أَوْ بَاشَرَ حَمَلَهُ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ غَسَلَ مِثْماً فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » . ولَمَّا كَانَ الْحَدِيثُ ضَعِيفاً ، اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِنْ ذَلِكَ احتياطاً .



الفصل الرابع : فِي الْغَسْلِ

وفيه أربع مواد :

المادة الأولى : فِي مَشْرُوعِيَةِ الْغَسْلِ ، وَبَيَانِ مَوْجِبَاتِهِ :

أ - مَشْرُوعِيَّتُهُ :

الغسل : مشروعٌ بالكتاب والسنة ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾ [المائدة : 6] . وَقَالَ : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ [النساء : 43] . وَقَالَ ﷺ : « إِذَا تَجَاوَزَ الْخَتَانُ الْخَتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ » ⁽²⁾ .

ب - مَوْجِبَاتُهُ :

- 1 - الحُجَابَةُ : وتشمل الجماع وهو النقاء الختاني ولو بدون إنزال ، والإنزال : هو خروج المني بلذَّة في نوم أو يقظة من رجل أو امرأة لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾ . وقول الرسول عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ : « إِذَا تَقَيَّ الْخَتَانَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ » ⁽³⁾ .
- 2 - انقطاع دم الحيض أو النفاس : لقوله تعالى : ﴿ فَأَعْرِزُوا الْإِنْسَاءَ فِي الْمَحْجِصِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَنْظُرْنَ فَإِذَا تَنْظَرْنَ فَأَنْزِلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : 222] . ولقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ : « امْكِنِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسِكُ حَيْضَتِكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي » ⁽⁴⁾ .

(1) رواه أبو داود (292) .

(2) رواه مسلم بمعناه 272 / 1 ولفظ مسلم « إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومنس الختان الختان ، فقد وجب الغسل » .

(3) رواه البخاري في التاريخ الكبير (6 / 182) . ورواه الإمام أحمد (6 / 239) دون ذكر كلمة (فقد) .

(4) رواه مسلم (65 ، 66) كتاب الحيض .

- 3 - الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ : فَمَنْ دَخَلَ مِنَ الْكُفَّارِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ لِأَمْرِهِ ﷺ ثَمَامَةَ الْخُفْيَةِ بِالْإِغْتِسَالِ حِينَ أَسْلَمَ ⁽¹⁾ .
- 4 - الْمَوْتُ : فَإِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ وَجِبَ تَغْسِيلُهُ لِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ بِذَلِكَ إِذْ أُمِرَ بِتَغْسِيلِ ابْنَتِهِ زَيْنَبَ لَمَّا مَاتَتْ ﷺ كَمَا وَرَدَ لَهُ فِي الصَّحِيحِ .
- مَنْ يَسْتَحِبُّ لَهُ الْإِغْتِسَالُ :

- 1 - لِلْجَمْعَةِ : لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « غَسَلَ الْجَمْعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » ⁽²⁾ .
- 2 - لِلْإِحْرَامِ : يَسُنُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِعُمْرَةٍ أَوْ حَجٍّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ وَأَمْرِهِ بِذَلِكَ .
- 3 - لِدُخُولِ مَكَّةَ وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ ذَلِكَ .
- 4 - لَتَغْسِيلِ الْمَيِّتِ : فَمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ .
- الْمَادَّةُ الثَّانِيَّةُ : فِي فُرُوضِ الْغُسْلِ ، وَسُنَنِهِ ، وَمَكْرُوهَاتِهِ :

أ - فُرُوضُهُ ، وَهِيَ :

- 1 - التَّيُّمُ : وَهِيَ عَزْمُ الْقَلْبِ عَلَى رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ بِالْإِغْتِسَالِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » ⁽³⁾ .
- 2 - تَعْمِيمُ مَنَائِرِ الْجَسَدِ بِالمَاءِ بِذَلِكَ مَا يُمْكِنُ دَلَكُهُ وَإِفَاضَةُ المَاءِ عَلَى مَا يَتَعَذَّرُ دَلَكُهُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ المَاءَ قَدْ عَمَّهُ كُلُّهُ .
- 3 - تَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ وَالشَّعْرِ - شَعْرُ الرَّأْسِ وَغَيْرُهُ - وَتَشْتِيعُ مَا يَنْبُو عَنْهُ المَاءُ كَالشَّرَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

ب - سُنَنُهُ ، وَهِيَ :

- 1 - التَّسْمِيَةُ ؛ إِذْ هِيَ مَشْرُوعَةٌ فِي كُلِّ عَمَلٍ ذِي بَالٍ .
- 2 - غَسْلُ الْكَفَّيْنِ ابْتِدَاءً قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ لَمَّا تَقَدَّمَ .
- 3 - الْبِدَايَةُ بِإِزَالَةِ الْأَذَى .
- 4 - تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ قَبْلَ غَسْلِ الْجَسَدِ .
- 5 - الْمُطْمَئِنَّةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَغَسْلُ صَمَاحِ الْأُذُنَيْنِ ، أَيْ بَاطِنِهِمَا .

(1) صحيح البخاري (70) كتاب المغازي ، ومسلم (59) كتاب الجهاد .
 (2) رواه أبو داود (128) الطهارة . ورواه الإمام أحمد (60/3) . ورواه النسائي (8) الجمعة . ورواه ابن ماجه (1089) .
 (3) رواه البخاري (2/1) ، (175/8) .

ج - مكروهاته :

مكروهات الغسل هي :

- 1 - الإسراف في الماء ؛ إذ اغتسل رسول الله ﷺ بصاع وهو أربعة أمداد (حنات) .
- 2 - الغسل في المكان النجس ، خشية التلوث بالنجاسة .
- 3 - الاغتسال بفضل طهور المرأة ؛ لنهي النبي ﷺ عن الاغتسال بفضل طهور المرأة ، كما تقدم .
- 4 - الاغتسال بلا ساتر من حائط أو نحوه ؛ لقول ميمونة رضي الله عنها : « سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة »⁽¹⁾ ، فلو لم يكن الاغتسال بلا ساتر مكروها لما سترته عليه الصلاة والسلام ، ولقوله ﷺ : « إِنْ لَمْ يَكُنْ حَيْثُ سَتَرْتُ حَيَاةَ الْخِيَاءِ ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَرْ »⁽²⁾ .
- 5 - الاغتسال في الماء الراكد الذي لا يجري لقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جَنْبٌ »⁽³⁾ .

المادة الثالثة : هي كيفية الغسل :

كيفية الغسل هي :

أن يقول : بسم الله ، ناوياً رفع الحدث الأكبر باغتساله ، ثم يغسل كفيه ثلاثاً ، ثم يستنجي فيغسل ما بفرجه وما حولهما من أذى ثم يتوضأ وضوء الأصغر ، إلا رجله فإن له أن يغسلهما مع وضوئه ، وله أن يؤخرهما إلى الفراغ من غسله ، ثم يغمس كفيه في الماء فيخلل بها أصول شعر رأسه⁽⁴⁾ ثم يغسل رأسه مع أذنيه ثلاث مرات بثلاث غرفات ، ثم يفيض الماء على شقه الأيمن يغسله بذلك من أعلاه إلى أسفله ، ثم الأيسر كذلك ، متبهما أثناء الغسل الأماكن الحفنية كالشوة وتحت الإبطين والركبتين ونحوهما ؛ وذلك لقول عائشة رضي الله عنها : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي الْإِنَاءِ ، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَشْرِبُ شَعْرَةَ الْمَاءِ ، ثُمَّ يَحِثِّي رَأْسَهُ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ، ثُمَّ يَفِضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ »⁽⁵⁾ .

(1) رواه البخاري (84 / 1) .

(2) رواه النسائي (200 / 1) .

(3) رواه مسلم (226) .

(4) هذا بالنسبة إلى الرجل ، أما المرأة فيكفيها أن تحي على رأسها ثلاث حثيات ، وتذلك ولا تنفض شعرها المقول لما روى الترمذي عن أم سلمة قالت : قلت : يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : لا إنما يكفيك أن تحيي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ؛ الحديث .

(5) رواه الترمذي (104) . ورواه أبو داود (243) .

المادة الرابعة : فيما يمنع بالجنابة :

يمنع بالجنابة أمور هي :

1 - قراءة القرآن إلا الاستعانة ونحوها ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ »⁽¹⁾ . وقول علي عليه السلام : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا »⁽²⁾ .

2 - دخول المساجد ، إلا المرور بها للمضطر إليه لقوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء : 43] .

3 - الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً لقوله تعالى : ﴿ تَتَابَعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ [النساء : 43] .

4 - مثل المصحف الكريم ولو بعود ونحوه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَقُرَّاءٌ كَرِيمٌ ﴾ في كتب تكون ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة : 77 ، 79] . ولقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « لَا تَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ »⁽³⁾ .

* * *

الفصل الخامس : في التيمم

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : في مشروعيتها ، ولئن مضرع له :

1 - مشروعيتها :

التيمم مشروع بالقرآن الكريم والشئنة الشريفة ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَهَجًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [النساء : 43] . وقال ﷺ : « الصَّعِيدُ وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين »⁽⁴⁾ .

(1) رواه الترمذي (131) وأعله لكن حديث علي صحيح بشهده للحكم .

(2) رواه النسائي (168) كتاب الطهارة . (3) رواه الدارقطني (123 / 1) وهو صحيح .

(4) رواه النسائي وابن حبان وهو صحيح . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (1 / 261) .

فمن لم يجد ماء ولا ما ييمم به صلى بلا وضوء ولا تيمم ولا إعادة عليه ؛ لصلاة الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه قبل مشروعيتها التيمم بلا وضوء لما عدوا الماء ولم يعدوا الصلاة بعد نزول آية التيمم .

ب - لمن يشرع ؟

يشرع التيمم لمن لم يجد الماء بعد طلبه طلباً لا يشق على مثله ، أو وجدته ولم يقدر على استعماله لمرض ، أو كان يخشى باستعماله زيادة المرض⁽¹⁾ أو تأخير البرء ، أو كان لا يقدر على الحركة ولم يجد من يناوله إناء .

وأما من وجد قليلاً من الماء لا يكفيه لطهره كله فإنه يتوضأ به في بعض أعضائه ، ثم يتيمم لما بقي ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَانْقُضُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [النساء : 16] .

المادة الثانية : في فروض التيمم وسننه :

أ - فروضه :

فروض التيمم هي :

- 1 - النية ؛ لخبر : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » فينوي التيمم استحباحاً الممنوع من صلاة ونحوها بفعله التيمم .
- 2 - الصَّعْدُ الطَّاهِرُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء : 43] .
- 3 - الضربة الأولى ، وهي وضع اليدين على التراب .
- 4 - مسح الوجه والكفين ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [النساء : 43] .

ب - سننه :

سنن التيمم هي :

- 1 - التسمية ، هي قول : بِسْمِ اللَّهِ ؛ إذ هي مشروعة في كل عمل ذي بال .
- 2 - الضربة الثانية ؛ إذ الأولى فرض وتكفي فيه ، والثانية سنة .
- 3 - مسح الذراعين مع الكفين ؛ إذ لو اقتصر على مسح الكفين لأجزأه ، وإنما يمسح الذراعين احتياطاً ، وذلك للخلاف في معنى اليدين في الآية ، هل هما الكفان وحدهما ، أو هما مع الذراعين إلى المرفقين ؟⁽²⁾ .

(1) إذا كان الماء بارداً ولم يجد ما يسخنه وغلب على ظنه أنه يمرض باستعماله ، تيمم وصلى ولا شيء عليه ؛ لما روى أبو داود بسند جيد أن النبي عليه الصلاة والسلام أتوه عمرو بن العاص لما فعل ذلك .

(2) ولما ورد في حديث عمار في أبي داود : أنه مسح كفيه إلى نصف الذراعين .

المادة الثالثة : فيما ينقض التيمم ، وما يباح به :

أ - ما ينقض التيمم :

ينقض التيمم شيان :

1 - كل ما ينقض الوضوء ؛ إذ هو بدل عنه .

2 - وجود الماء لمن علمه قبل أن يدخل في الصلاة أو أثناءها ، أما إذا فرغ من الصلاة فقد صحت صلاته ولا إعادة عليه إن وجد الماء ؛ لقوله ﷺ : « لا تصلوا صلاة في يوم مؤتين » (1) .

ب - ما يباح بالتيمم :

يباح بالتيمم كل ما كان ممنوعاً قبله من صلاة ، أو طواف ، أو مس مصحف ، أو قراءة قرآن ، أو مكث في مسجد .

المادة الرابعة : في كيفية التيمم :

كيفية التيمم هي :

أن يقول : بسم الله ، ناولاً استباحة ما يتيمم له بفعل التيمم ، ثم يضرب بكفيه وجه الأرض من تراب ، أو رمل ، أو حجارة ، أو سبخة ونحوها ، ولا بأس أن ينفض الغبار من كفيه نقضاً خفيفاً ، ثم يمسح وجهه مسحاً واحدة ، ثم يضرب إن شاء بكفيه الأرض فيمسح كفيه مع ذراعيه إلى المرفقين إن شاء ، وإن اقتصر على الكفين أجزاءه .

[فتاوى : سؤال وجوابه :

السؤال : هل يصلي بالتيمم الواحد عدة صلوات إذا لم ينتقض تيممه ؟

الجواب : في المسألة خلاف منشؤه اجتهاد أهل العلم ؛ إذ لم يوجد نص صريح في المسألة يثبت أحد جانبيها ويطل الثاني ، والاحتياط يقضي بالتيمم لكل صلاة .

الفصل السادس : في المسح على الخفين والجبايز

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : في مشروعية المسح على الخفين والجبايز

مشروعية المسح على الخفين وما في معناهما من الجورين والموقين والتساخين ثابتة بالكتاب

(1) رواه أبو داود (579) . ورواه الإمام أحمد (2 / 19 ، 41) . ورواه الدارقطني (1 / 415 ، 416) . وهذا مقيم بما لم يكن هناك سبب ، وإلا فمن صلى وحده ، ثم وجد جماعة تصلي فإيه بعد معهم ، وتكرر له نافلة كما في الحديث .

والشئنة ، أما الكتاب فقد قرئ قوله تعالى : « وأرجلكم » بالجر عطفًا على ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ [المائدة : 6] فدلَّ هذا على جواز المسح ، وأما الشئنة فقد قال ﷺ : « إذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما وليصل ، ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنبه » ⁽¹⁾ . وما فيه من إطلاق عدم التوقيت فإنه مقيد بحديث التوقيت الآتي .

وأما مشروعية المسح على الجباير فإنها ثابتة بقوله ﷺ في الذي شج رأسه فغسل رأسه فمات : « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصّب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » ⁽²⁾ .

المادة الثانية : في شروط المسح :

يشترط في المسح على الخفين وما في معناهما ، ما يلي :

- 1 - أن يلبسهما على طهارة ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبة لما أراد أن ينزع خفي النبي ﷺ ليغسل رجليه في وضوئه : « دعهما فإنّي أدخلتهما طاهرتين » ⁽³⁾ .
- 2 - أن يكونا ساترين محل الفرض .
- 3 - أن يكونا سميكتين لا تبدوا البشرة من تحتها .
- 4 - أن لا تزيد مدة المسح على اليوم والليلة للمقيم ، ولا على ثلاثة أيام لبلالها للمسافر ؛ لقول عليّ عليه السلام : « جعل رسول الله ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم » ⁽⁴⁾ .
- 5 - أن لا ينزعهما بعد المسح ، فلو نزعهما وجب عليه غسل رجليه وإلا بطل وضوؤه .
- 6 - وأما المسح على الجبيرة فلا يشترط له تقدّم طهارة ، ولا التوقيت بزمن محدّد وإنما يشترط له أن تكون غير زائدة على محل الجرح إلا بما لا بدّ منه للربط ، وأن لا تنزع من مكانها وأن لا يبرأ الجرح ، فإن سقطت أو برئ الجرح بطل المسح ووجب الغسل .

تدبيهاين :

- 1 - يجوز المسح على العمامة لضرورة برد أو سفر ، لرواية مسلم : « أن النبي عليه الصلاة والسلام توضأ في سفره ، فمسح بनावيته وعلى العمامة » ⁽⁵⁾ . لكن مع مسح العمامة مسح

(1) رواه الحاكم في المستدرک (1 / 181) وصححه . (2) رواه أبو داود (324) وعليه أكثر أهل العلم .

(3) رواه البخاري (1 / 62) . ورواه مسلم (22) كتاب الطهارة . ورواه الإمام أحمد (4 / 251) .

(4) رواه مسلم (85) كتاب الطهارة .

(5) صحيح مسلم 1 / 230 كتاب الطهارة ب (23) .

بعضُ النَّاصِيَةِ ، كما فِي الْحَدِيثِ .

2 - لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي بَابِ مَسْحِ الْخَفَيْنِ وَالْجَبَائِرِ وَغَطَاءِ الرَّأْسِ ، كَالْعِمَامَةِ وَنَحْوِهَا ، فَمَا جازَ لِلرَّجُلِ جازَ لِلْمَرْأَةِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ .

المادةُ الثَّالِثَةُ : فِي كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ :

كَيْفِيَّةُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ هِيَ أَنْ يَبْلُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيَسْرَى تَحْتَ عَقِبِ الْخَفِّ ، وَكَفَّ الْيَمْنَى عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ، ثُمَّ يَمُرُّ الْيَمْنَى إِلَى سَاقِهِ وَالْيَسْرَى إِلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ، وَلَوْ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ دُونَ بَاطِنِهِ لَأَجْزَأَهُ لِقَوْلِ عَلِيٍّ عليه السلام : « لَوْ كَانَ الدُّنْيُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ » ⁽¹⁾ .

وَأَمَّا الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ فَإِنَّهُ يَبْلُ يَدَهُ وَيَمْسَحُ فَوْقَ الْجَبْرِ كُلَّهَا مَرَّةً وَاحِدَةً .



الفصلُ السَّابِعُ : فِي حَكَمِ الْحَيْضِ ، وَالنِّفَاسِ

وفيه ثلاثُ موادٍّ :

المادةُ الأولى : فِي تَعْرِيفِهَا :

1 - الْحَيْضُ :

الْحَيْضُ : دَمٌ يَرْخِيهِ الرَّحِمُ إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ ، يَعْتَادُهَا فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ ، لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ ، وَأَقْلُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَيَّامٌ ، وَأَقْلُ الطَّهَرِ - أَيُّ أَيَّامِهِ - ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، أَوْ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُ الطَّهَرِ لَا حَدَّ لَهُ ، وَغَالِبُهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، وَالنِّسَاءُ فِيهِ ثَلَاثٌ : مَبْتَدَأَةٌ ، وَمَعْتَادَةٌ ، وَمُسْتَحَاضَةٌ ⁽²⁾ ، وَلِكُلِّ حَكَمٌ .

أَمَّا الْمَبْتَدَأَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَرَى الدَّمَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَحَكْمُهَا أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ وَالْوُطْءَ ، وَانْتَظَرْتَ الطَّهَرُ ، فَإِذَا رَأَتْهُ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ ، وَإِنْ اسْتَمَرَّ مَعَهَا الدَّمُ بَعْدَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا اعْتَبِرَتْ مُسْتَحَاضَةً بَعْدَ ذَلِكَ ،

(1) رواه أبو داود بإسناد حسن (162) .

(2) يزيدُ بعضُ أهلِ العلمِ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ دُونَ الْخُنَابِلَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ رَابِعَةً وَهِيَ الْحَامِلُ ، وَحَكْمُهَا أَنَّهَا كَثِيرُ الْحَامِلِ إِنْ لَمْ تَعْتَفِرْ عَادَتَهَا ، فَإِنْ تَعْتَفِرَتْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : تَمَكَّتْ لِلْحَيْضِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَبَعْدَ الشَّعَةِ أَشْهُرَ عَلَى الْحَمْلِ تَمَكَّتْ عَشْرِينَ يَوْمًا وَتَمَكَّتْ فِي آخِرِ الْحَمْلِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، بِحَقِّقَةٍ أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ يَكْثُرُ كُلَّمَا كَبُرَ الْحَمْلُ ، وَأَمَّا الْخُنَابِلَةُ وَالْأَحْنَافُ فَلَا يَعُدُّونَ الدَّمَ فِي الْحَمْلِ حَيْضًا ، وَمَا يَرَى مِنْ الدَّمِ إِنَّمَا هُوَ دَمٌ غُلِيظٌ وَفَسَادٌ فَلَا حَكَمَ لَهُ . اللَّهُمَّ إِلَّا مَا كَانَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ؛ فَإِنَّهُ دَمُ نِفَاسٍ ، حَكْمُهُ حَكَمُ دَمِ النِّفَاسِ .

حكمها حكم المستحاضة .

وإن تقطع دمها خلال الخمسة عشر يوماً ، فكانت تراه يوماً أو يومين وينقطع مثل ذلك ، فإنها تغتسل وتصلّي كلّما رأت الطهر ، وتقعد كلّما رأت الدّم .

وأما المعتادة : وهي من كانت لها أيام معلومة تحيضها من الشهر فحكمها ، أنّها تترك الصلاة والصوم والوطء أيام عاداتها ، وإن رأت صفرة أو كدرة بعد عاداتها لا تلتفت إليها ؛ لقول أم عطية رضي الله عنها : « كئنا لانعد الصفرة أو الكدرة بعد الطهر شيئاً » ⁽¹⁾ . أمّا إذا رأت ذلك أثناء العادة بأن تخلل أيام عاداتها صفرة أو كدرة ؛ فإنها من حيضتها فلا تغتسل لها ولا تصلّي ولا تصوم ⁽²⁾ .

وأما المستحاضة : وهي من لا ينقطع عنها جريان الدّم ، وحكمها ، أنّها إذا كانت قبل أن تستحاض معتادة ، وعرفت أيام عاداتها ؛ فإنها تقعد عن الصلاة أيام عاداتها من كل شهر ، وبعد انقضاءها تغتسل وتصلّي وتصوم وتوطأ ، وإن كانت لا عادة لها ، أو كانت لها عادة ونسيت زمنها أو عددها فإنها إن تميز الدّم من بعضه فكان يجري مرّة أسود ، ومرّة أحمر ، فإنها تجلس أيام الأسود ، وتغتسل وتصلّي بعد انقضائه ما لم يتجاوز خمسة عشر يوماً . وإن لم يميز دمها لا بسواد ولا بغيره ؛ فإنها تجلس من كل شهر أغلب الحيض وهو ستة أو سبعة أيام ، ثم تغتسل وتصلّي .

والمستحاضة أيام استحاضتها ، توفض لكل صلاة وتستغفر وتصلّي ولو كان الدّم يصب صبا ، ولا توطأ إلا لضرورة .

وأدلة ما سبق في أحكام المستحاضة ، الأحاديث التالية :

١ - حديث أم سلمة : أنّها استفتت رسول الله ﷺ في امرأة تُهراق الدّم ؟ فقال : « لننظر عدّة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ؛ فإذا خلقت ذلك فلتغتسل ، ثم لتستغفر بثوب ، ثم لتصل » ⁽³⁾ . ففي هذا الحديث شاهد للمستحاضة ذابت العادة .

(1) رواه أبو داود (307 ، 308) .

(2) يرى بعض أهل العلم أن من تجاوز أيام عاداتها استظهرت بثلاثة أيام ، ثم اغتسل وصليت ، ما لم تتجاوز الخمسة عشر يوماً ، فإنها تعدّ مستحاضة ، فلا تستظهر بل تغتسل وتصلّي كالْمستحاضة . وبعضهم يرى أن ما زاد على العادة لا تترك الصلاة لأجله إلا إذا تكرّر مرتين أو ثلاثاً فتنفلت عاداتها إليه حينئذ ، وهو رأي ظاهر قوي .

(3) رواه أبو داود (274) . ورواه النسائي (33) الطهارة ، بإسناد حسن .

2 - حديث فاطمة بنت أبي حبيش : أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَحَاضُ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يَعْرِفُ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي - بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ - وَصَلِّيْ ؛ فَإِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ » (1) . وفي هَذَا شَاهِدٌ لَغَيْرِ الْمُعْتَادَةِ أَوْ لِمَنْ نَسِيتْ عَادَتَهَا وَكَانَ دَمُهَا مَتَمِّيزًا .

3 - حديث حمدة بنت جحش ، قالت : كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَتَحِيَّضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ اغْتِسِلِي ، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ ؛ فَصَلِّيْ أَرْبَعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا ، وَصُومِي وَصَلِّيْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيَّضُ النِّسَاءُ » (2) . وفي هَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ لِمَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمَيِّزَ .

ب - النِّفَاسُ :

النِّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنَ الْفَرْجِ عَقِبَ الْوِلَادَةِ ، وَلَا حَدَّ لَأَقْلِهِ ، فَمَتَى رَأَتْ النِّفَاسَ الطُّهُرُ (3) ، اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ ، إِلَّا الْوَطءَ يَكْرَهُ لَهَا كِرَاهَةُ تَنْزِيهِ قَبْلِ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا خَشْيَةً أَنْ تَتَأَذَى بِالْوَطءِ ، وَأَمَّا أَكْثَرُهُ فَأَرْبَعُونَ يَوْمًا ، لِمَا رَوَى أَنْ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَتِ النِّفَاسُ تَجْلِسُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا . وَقَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : كَمْ تَجْلِسُ الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ ؟ فَقَالَ : « أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهُرَ قَبْلَ ذَلِكَ » (4) . وَعَلَيْهِ فَإِذَا بَلَغَتِ النِّفَاسَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَصَامَتْ وَلَوْ لَمْ تَطْهَرْ ، غَيْرَ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَطْهَرْ تَصْبِحُ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِي الْحُكْمِ سِوَاةً بِسِوَاةٍ . وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ النِّفَاسَ تَجْلِسُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ يَوْمًا ، وَكَوْنَهَا تَجْلِسُ أَرْبَعِينَ فَقَطْ أَحُوْطُ لِدِينِهَا .

الْمَادَّةُ الثَّمَانِيَةُ : هَيْمًا يَهْرَفُ بِهِ الطُّهُرُ :

يعرف الطُّهُرُ بأحد شيئين : أولهما القَصَّةُ الْبَيْضَاءُ وَهِيَ مَاءٌ أَبْيَضُ يَخْرُجُ عَقِبَ الطُّهُرِ ، وَثَانِيهَا الْجَفُوفُ ، وَهُوَ أَنْ تَدْخُلَ الْمَرْأَةُ الْقَطَنَةَ فِي فَرْجِهَا فَتَخْرِجَهَا جَافَةً ، تَفْعَلُ ذَلِكَ قَبْلَ التَّوَمِّ وَبَعْدَهُ لَتَرَى هَلْ طَهَرْتَ أَمْ لَمْ تَطْهَرْ .

(1) رواه أبو داود (304، 286) . ورواه النسائي (123، 185) .

(2) رواه الترمذي (128) . (3) الطُّهُرُ : الجفوف بانقطاع الدَّمِ .

(4) رواه الترمذي وأعله بالغرابية . وصححه الحاكم .

المادة الثالثة : فيما يمنع بالحيض والنفاس ، وما يباح :

1 - ما يمنع بالحيض والنفاس :

يمنع بالحيض والنفاس أمور :

- 1 - الوطء ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة : 222] .
- 2 - الصلاة والصيام ، غير أن الصوم يُقضى بعد الطهر ، والصلاة لا تُقضى ؛ لقوله ﷺ «اليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم» ⁽¹⁾ . وقول عائشة رضي الله عنها : «كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» ⁽²⁾ .
- 3 - دخول المسجد ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» ⁽³⁾ .
- 4 - قراءة القرآن ؛ لحديث : «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن» ⁽⁴⁾ .
- 5 - الطلاق ؛ فإن الحائض لا تطلق بل تنتظر حتى تطهر ، وقبل أن تمس تطلق ؛ لما روي «أن ابن عمر رضي الله عنهما ، طلق امرأته وهي حائض ، فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ويمسكها حتى تطهر» ⁽⁵⁾ .

ب - ما يباح مع الحيض والنفاس :

يباح مع الحيض والنفاس أمور هي :

- 1 - المباشرة فيما دون الفرج ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام «اصنعوا كل شيء إلا التكاثر» ⁽⁶⁾ .
- 2 - ذكر الله تعالى ؛ إذ لم يرذ في ذلك نهى عن الشارع .
- 3 - الإحرام والوقوف بعرفة وسائر أعمال الحج أو العمرة إلا الطواف بالبيت فلا يحل إلا بعد الطهر والغسل ؛ لقول الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها : «افعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي البيت حتى تطهري» ⁽⁷⁾ .
- 4 - مؤاكلتهما ومشاريتهما ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : «كنت أشرب وأنا حائض فأناوله النبي ﷺ فيضغ فاه على موضع في فيشرب» ⁽⁸⁾ . وقول عبد الله بن مسعود : سألت النبي ﷺ

(1) رواه البخاري (283 / 1) ، (45 / 3) .

(2) رواه السنائي (191 / 4) .

(3) رواه البخاري في التاريخ الكبير (67 / 2) .

(4) سبق تخريجه .

(5) رواه مسلم (9) كتاب الطلاق .

(6) رواه مسلم كتاب الحيض ب (16) وابن ماجه (644) ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (132 / 3) .

(7) رواه البخاري (84 / 1) . ورواه مسلم (120) كتاب الحاج . ورواه الدارمي (44 / 2) .

(8) رواه السنائي (149 / 1) . ورواه الإمام أحمد (210 / 6) .

عن مؤاكلة الحائض ؟ فقال : « واكلها » (1) .

الفصل الثامن : في الصلاة

وفيه أربع عشرة مادة :

المادة الأولى : في حكمها ، وحكمتها ، وبيان فضلها :

1 - حكم الصلاة :

الصلاة فريضة الله على كل مؤمن ؛ إذ أمر الله تعالى بها في غير ما آية من كتابه ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا ﴾ [النساء : 103] . وقال : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي تَلْتَمِذُونَ ﴾ [البقرة : 238] . وجعلها رسول الله عليه الصلاة والسلام القاعدة الثانية من قواعد الإسلام الخمس فقال : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » (2) . فتاركها يقتل شرعاً ، والمتهاون بها فاسق قطعاً .

ب - حكمها :

ومن الحكمة في شرعية الصلاة أنها تطهر النفس وتزكّيها ، وتوَهّل العبد لمناجاة الله تعالى في الدنيا ومجاورته في الدار الآخرة ، كما أنها تنهى صاحبها عن الفحشاء والمنكر ، قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [العنكبوت : 45] .

ج - فضلها :

يكفي في بيان فضيلة الصلاة ، وعظم شأنها ، قراءة الأحاديث النبوية التالية :

- 1 - قوله عليه الصلاة والسلام : « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذوره سناميد الجهاد في سبيل الله » (3) .
- 2 - قوله عليه الصلاة والسلام : « بين الرجل وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة » (4) .
- 3 - قوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ،

(1) رواه الإمام أحمد والترمذي (240 / 1) ، وهو حسن .

(2) رواه البخاري (9 / 1) . ورواه مسلم (20 ، 21) كتاب الإيمان .

(3) رواه الترمذي (616) .

(4) رواه مسلم (134) كتاب الإيمان .

ويقوموا الصلوة ويؤثروا الركاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله ﷻ» (1) .

4 - قوله ﷺ : عندما سئل عن أي الأعمال أفضل ؟ فقال : « الصلوة لوقتها » (2) .
5 - قوله ﷺ : « مثل الصلوات الخمس كمثل نهر عذب غمر بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مؤات ، فماترون ذلك يُبقي من درنه ؟ . قالوا : لا شيء ، قال : فإن الصلوات الخمس تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن » (3) .

6 - قوله ﷺ : « ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ، ما لم تؤت كبيرة ، وذلك الدهر كله » (4) .

المادة الثانية : هي تقسيم الصلاة إلى فرض ، وسنة ، ونفل :

أ - الفرض :

الفرض من الصلاة هو الصلوات الخمس : الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ؛ لقوله ﷺ : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، من أتى بهن لم يضرع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له » (5) .

ب - السنة :

السنة من الصلاة هو التوثر ، ورغية الفجر ، والعيدان ، والكسوف ، والاستسقاء ، وهذه سنن مؤكدة .

وتحج المسجد ، والزواجر مع الفرائض ، وركعتان بعد الوضوء ، وصلاة الضحى ، والتراويح ، وقيام الليل ، وهذه سنن غير مؤكدة .

ج - النفل :

النفل هو ما عدا السنن المؤكدة ، وغير المؤكدة ، ما كان من صلاة مطلقة بليل أو نهار .

(1) رواه البخاري (13 / 1) ، (138 / 9) .

(2) رواه مسلم (36) كتاب الإيمان .

(3) رواه مسلم (284) كتاب المساجد .

(4) رواه مسلم (7) كتاب الطهارة . ورواه الإمام أحمد (5 / 260) .

(5) رواه الإمام أحمد (5 / 315 / 319) . ورواه أبو داود (1420) . ورواه النسائي (1 / 230) .

المادة الثالثة : في شروط الصلاة :

أ - شروط وجوبها . وهي :

- 1 - الإسلام ، فلا تجب على كافر ؛ إذ تقدم الشهادتين شرط في الأمر بالصلاة لقوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » . وقوله لمعاذ : « فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإن أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » ⁽¹⁾ .
- 2 - العقل ، فلا تجب الصلاة على مجنون لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » ⁽²⁾ .
- 3 - البلوغ ، فلا تجب على صبي حتى يحتلم ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « وعن الصبي حتى يحتلم » . غير أنه يؤمر بها ويصليها استحباباً لقوله ﷺ : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفروا بينهم في المضاجع » ⁽³⁾ .
- 4 - دخول وقتها ، فلا تجب صلاة قبل دخول وقتها ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الَّذِينَ يَنْبَغِي كِتَابُ تَوْفُوتِكُمْ ﴾ ، أي ذات وقت محدّد . ولأن جبريل نزل فعلم النبي ﷺ أوقات الصلاة ، فقد قال له : قم فصله ، فصلي الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاءه العصر ، فقال : قم فصله ، فصلي العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه المغرب ، فقال : قم فصله ، فصلي المغرب حين وجبت الشمس ، ثم جاءه العشاء فقال : قم فصله ، فصلي العشاء حين غاب الشفق ، ثم جاءه الفجر فقال : قم فصله ، فصلي حين برق الفجر ، ثم جاءه من الغد للظهر ، فقال : قم فصله ، فصلي الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه العصر ، فقال : قم فصله ، فصلي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ، ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل ، أو قال ثلث الليل ، فصلي العشاء ، ثم جاءه حين أسفر جداً فقال : قم فصله ، فصلي الفجر ، ثم قال : ما بين هذين وقتاً ⁽⁴⁾ .
- 5 - النماء من دمي الحيز والنفس ، فلا تجب الصلاة على حائض ولا على نفساء حتى تطهر ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقبلت حيضتك فاتركي الصلاة » ⁽⁵⁾ .

(1) رواه النسائي (3/5) .

(2) رواه أبو داود (26) . ورواه ابن ماجه (275 ، 276) .

(3) رواه النسائي (1/263) . ورواه الإمام أحمد (3/113 ، 182) .

(4) رواه البخاري (1/84 ، 87) . ورواه مسلم (62) كتاب الحيز . ورواه أبو داود (9) الطهارة .

ب - شروط صحتها ، وهي :

1 - الطهارة من الحدث الأصغر وهو عدم الوضوء ، ومن الحدث الأكبر ، وهو عدم الغسل من الجنابة ، ومن الخبث وهو التنجاسة في ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه لقوله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ⁽¹⁾ .

2 - ستر العورة ؛ لقوله تعالى : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف : 31] . فلا تصح صلاة مكشوف العورة ، إذ الزينة في الثياب ، ما يستر العورة .

وعورة الرجل ما بين سترته وركبتيه ، وعورة المرأة فيما عدا وجهها وكفها ؛ لقوله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ⁽²⁾ . وقوله لما سئل عن صلاة المرأة في الدرع والخمار بغير إزار ، فقال : « إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهوراً قديمها » ⁽³⁾ .

3 - استقبال القبلة ؛ إذ لا تصح لغيرها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوُجُّوهُكُمْ لِلضَّلَاسِ ﴾ أي المسجد الحرام - غير أن العاجز عن استقباله خوفاً ، أو مرضاً ونحوهما يسقط عنه هذا الشرط ؛ لعجزه ، كما أن المسافر له أن يتنفل على ظهره دابته حيثما توجهت للقبلة ولغيرها ؛ إذ رأيي ﷺ : « يصلي على راحلته وهو مقل من مكة إلى المدينة حيثما توجهت به » ⁽⁴⁾ .

للإدلة الأربعة : في فروع الصلاة ، وسننها ومكروهاتها ومبطلاتها ، وما يباح فيها :

1 - فروعها :

فروع الصلاة هي :

1 - القيام في الفريضة للقادر عليه ، فلا تصح الفريضة من جلوس للقادر على القيام لقوله تعالى : ﴿ وَاقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ ﴾ . وقول الرسول ﷺ لعمران بن حصين : « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب » ⁽⁵⁾ .

2 - النية ، وهي عزم القلب على أداء الصلاة المعينة ؛ لقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » ⁽⁶⁾ .

3 - تكبيرة الإحرام بلفظ : الله أكبر ؛ لقوله ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ⁽⁷⁾ .

(1) رواه النسائي (87 / 1) . ورواه الدارمي (175 / 1) .

(2) رواه أبو داود (640) . ورواه الدارقطني (62 / 2) .

(3) رواه البخاري (1117) ورواه أبو داود (952) .

(4) سبق تخريجه .

(5) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(6) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(7) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(8) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(9) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(10) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(11) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

(12) رواه أبو داود (31) الطهارة ورواه الترمذي (238) .

4 - قراءة الفاتحة ؛ لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب »⁽¹⁾ . غير أنها تسقط عن المأموم إذا جهر إمامه بالقراءة ؛ إذ إنه مأمور بالإنصات لقراءة إمامه بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف : 204] . ولقوله ﷺ : « إِذَا كَثُرَ الْإِمَامُ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا »⁽²⁾ . وإذا أسر الإمام قرأ المأموم وجوا .

5 - الركوع .

6 - الرفع منه ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام للمسيء صلاته : « ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدَلَ قَائِمًا »⁽³⁾ .

7 - السجود .

8 - الرفع منه ؛ لقوله ﷺ للمسيء صلاته : « ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا » . ولقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ [الحج : 77] .

9 - الظمائية في الركوع والسجود والقيام والجلوس ؛ لقوله ﷺ للمسيء صلاته : حَتَّى تَطْمَئِنَّ⁽⁴⁾ ، ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ وَذَكَرَ لَهُ الْإِعْتِدَالُ فِي الْقِيَامِ . وحقيقة الظمائية : أَنَّ يَمَكُ الرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ وَالْجَالِسِ أَوْ الْقَائِمِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ أَعْضَائِهِ زَمًا بِقَدْرِ مَا يَقُولُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَمَا زَادَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ فَهُوَ سَنَةٌ .

10 - السلام .

11 - الجلوس للسلام ، فلا يخرج من الصلاة بغير السلام ، ولا يسلم إلا وهو جالس لقوله عليه الصلاة والسلام : « وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » .

12 - الترتيب بين الأركان ، فلا يقرأ الفاتحة قبل تكبيرة الإحرام ، ولا يسجد قبل أن يركع ؛ إذ هيئة الصلاة حفظت عن الرسول ﷺ ، وعلمها الصحابة وقال ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي »⁽⁵⁾ ، فلا يجوز تقديم متأخر فيها ، ولا تأخير متقدم إلا بطلت الصلاة .

ب - مسقطها :

سنن الصلاة قسمان : مؤكدة كالواجب ، وغير مؤكدة كالمستحب .

(1) رواه البخاري (192 / 1) . (2) رواه الإمام أحمد (438 / 2) . (3) رواه البخاري (169 / 8) .

(4) نقل حديث المسيء صلاته وهو رافع بن خلال :

« وَإِذَا قُمْتَ لِلصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ كَثِيرًا ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَشْرَعُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدَلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » . مسلم (46 ، 45) . كتاب الصلاة . (5) رواه البخاري (162 / 1) ، (11 / 8) .

فَالْمُؤَكَّدَةُ هِيَ :

- 1 - قراءة سورة أو شيء من القرآن كالأية والآيتين بعد قراءة الفاتحة في صلاة الصبح وفي أولي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ؛ لما روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقرأ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلِينَ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ ، وَكَانَ يَسْمَعُهُنَّ الْآيَةَ أحياناً ⁽¹⁾ .
 - 2 - قول : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لِلْإِمَامِ وَالْفُذِّ ، وَقوله : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لِلْإِمَامِ ؛ لقول أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ⁽²⁾ . ولقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ⁽³⁾ .
 - 3 - قول : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ فِي الرُّكُوعِ ثَلَاثًا ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى فِي السُّجُودِ ، لقوله ﷺ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ : « اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ » وَلَمَّا نَزَلَ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرِ ﴾ قَالَ : « اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ » ⁽⁴⁾ .
 - 4 - تكبيرة الانقضاء من القيام إلى السُّجُود ومن السُّجُود إلى الجلوس ومنه إلى القيام ؛ لسماع ذلك منه ﷺ .
 - 5 - التَّسْبِيحُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالْجُلُوسُ لِهَمَا .
 - 6 - لَفْظُ التَّسْبِيحِ وَهُوَ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ⁽⁵⁾ .
 - 7 - الْجَهْرُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ ، فَيَجْهَرُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَفِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَيَسْرُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ .
 - 8 - السُّرُوءُ فِي الصَّلَاةِ السُّرُوءِيَّةِ .
- هَذَا فِي الْفَرِيضَةِ ، وَأَمَّا فِي النَّافِلَةِ فَالسُّنَّةُ فِيهَا الْإِسْرَارُ إِنَّ كَانَتْ نَهَارِيَّةً ، وَالْجَهْرُ إِنْ كَانَتْ لَيْلِيَّةً ، إِلَّا إِذَا خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ غَيْرَهُ بِقِرَاءَتِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِبُّ لَهُ الْإِسْرَارُ .

(1) رواه البخاري (197 / 1) .

(2) رواه البخاري (52 ، 74) كتاب الأذان ، ومسلم (25 ، 28) كتاب الصلاة .

(3) رواه البخاري (201 / 1) . ورواه مسلم (71) كتاب الصلاة .

(4) رواه الإمام (4 / 155) . ورواه أبو داود (869) بسند جيد .

(5) رواه البخاري (1 / 212 ، 211) . ورواه مسلم (55) كتاب الصلاة .

9 - الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، فَبَعْدَ قِرَاءَةِ التَّشَهُّدِ يَقُولُ : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» (1) .
وَأَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكَّدَةِ فَهِيَ :

1 - دَعَاءُ الْاِسْتِفْتَاَحِ ، وَهُوَ : «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ» (2) ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (3) .

2 - الْاِسْتِعَاذَةُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالبِسْمَلَةُ سِرًّا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [التَّحْلِيلُ : 98] .

3 - رَفْعُ الْيَدَيْنِ حَذْوِ الْمَكِينِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرُّفْعِ مِنْهُ ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ اثْنَتَيْنِ ، لِقَوْلِ ابْنِ عَرَبٍ (رحمه الله) : «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَكْبِتُ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ ، وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (4) .

4 - قَوْلُ : آمِينَ ، بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ ، لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ : «إِذَا تَلَا : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ : آمِينَ بِمَدِّ بَهَا صَوْتُهُ» (5) . وَلِقَوْلِهِ : «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا : آمِينَ ، فَإِنَّ مِنْ وَافِقٍ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (6) .

5 - تَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ، وَالتَّقْصِيرُ فِي الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ ، وَالتَّوَسُّطُ فِي الْعِشَاءِ وَالظُّهْرِ ، لِمَا رَوَى أَنَّ عَمَرَ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ أَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ ، وَأَقْرَأَ فِي الظُّهْرِ بِأَوَاسِطِ الْمَفْصَلِ ، وَأَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ (7) .

6 - الدُّعَاءُ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ : «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي» (8) ، لِمَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ .

7 - دَعَاءُ التَّوْبِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَوْ فِي رُكْعَةِ الْوُتْرِ ، بَعْدَ الْقِرَاءَةِ أَوْ بَعْدَ الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ . وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ أَلْفَاظِهِ :

(1) رواه النسائي (49) السهو . ورواه أبو داود (978) . ورواه الإمام أحمد (4 / 243 ، 244) .

(2) الجَدُّ : الْعُظْمَاءُ . (3) رواه الترمذي (242 ، 243) . وأبو داود (775 ، 776) .

(4) رواه الترمذي (242 ، 243) . ورواه أبو داود (775 ، 776) . ورواه ابن ماجه (804 ، 806) .

(5) رواه أبو داود (57) استفتاح الصلاة . (6) رواه البخاري (1 / 198) .

(7) رواه الترمذي (111) كتاب المواقيت (306) . (8) رواه النسائي (172) الافتتاح .

« اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي وَاصِرْفْ عَنِّي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَذَلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعُزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَافَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » ⁽¹⁾ .

8 - هيئة الجلوس الواردة عنه ﷺ في صفة صلاته وهي الافتراش في سائر الجلسات ⁽²⁾ والوقوف في الجلسة الأخيرة .

الافتراش : هو أن يجلس على باطن رجله اليسرى وينصب اليمنى .
الوقوف : هو أن يجعل باطن اليسرى تحت فخذه اليمنى ، ويجعل أليته على الأرض ، وينصب قدمه اليمنى ، ويجعل اليد اليسرى فوق الركبة اليسرى مبسوطة الأصابع ، ويقبض أصابع يده اليمنى كلها ويشير بالشبابة يحركها عند تلاوة التشهد ؛ لما روي أنه ﷺ كان إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بالشبابة ، ولم يجاوز بصره إشارته ⁽³⁾ .

9 - وضع اليدين على الصدر ، اليمنى فوق اليسرى ؛ لقول سهل : كَانَ النَّاسُ يُؤْمِرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ ، وَلَقَوْلُ جَابِرٍ : « مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَصَلِّي وَقَدْ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى فَانْتَرَعَهَا وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى » ⁽⁴⁾ .
10 - الدعاء في السجود : لقوله ﷺ : « أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ، فَأَمَّا الزُّكُورُ فَعَزَّوْهُمَا فِيهِ الرَّبُّ ، وَأَمَّا السِّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِّنْ (حَقِيقٌ) أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ » ⁽⁵⁾ .

11 - الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ بهذه الكلمات :

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » ؛ وذلك لقوله ﷺ : « إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ

(1) ثبت القنوت في صلاة الطلح برواية الشيخين ، وثبت القنوت في ركعة الوتر برواية الترمذي وعامة أصحاب الشنن كأيي داود (5) الوتر ، والسنائي (51) قيام الليل ، والإمام أحمد (1/ 119 ، 200) .

(2) روى الافتراش والوقوف البخاري عن أبي حميد وقال : « فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخِرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدِهِ » قاله أبو حميد وهو يصف صلاة رسول الله عليه الصلاة والسلام لنفر من أصحابه .

(3) صحيح مسلم (113) كتاب المساجد .

(4) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 104) . ورواه الإمام أحمد بإسناد صحيح .

(5) رواه مسلم (348/1) .

من أربع : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ... إلخ » ⁽¹⁾ .

12 - الثيامن بالسلام .

13 - التسليم الثانية عن يساره ، لما روي أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره ، حتى يرى بياض خده ⁽²⁾ .

14 - الذكر والدعاء بعد السلام للأحاديث الآتية :

أ - عن ثوبان رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ⁽³⁾ .

ب - عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ أخذ يبله يوماً ثم قال : « يا معاذ ! إني لأحسك .. أوصيك يا معاذ لا تدعني في دبر كل صلاة أن تقول : « اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » ⁽⁴⁾ .

ج - عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » ⁽⁵⁾ .

د - عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال : « من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ؛ لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت » ⁽⁶⁾ .

هـ - عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين ، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ؛ فتلك تسعة وتسعون ، وقال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير ؛ غفرت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر » ⁽⁷⁾ .

و - عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ دبر كل صلاة بهذه الكلمات : « اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر » ⁽⁸⁾ . وكان سعد رضي الله عنه يعلمهن أولاده .

(1) رواه مسلم (130) كتاب المساجد .

(2) رواه أبو داود (74) افتتاح الصلاة .

(3) رواه مسلم (414) .

(4) رواه أبو داود (1522) . ورواه الحاكم (373 / 1) وصححه . (5) رواه البخاري (8 / 2) .

(6) ذكره الطبراني في المعجم الكبير (8 / 134) . وفي الزوايد ضعف ، وكثرة طرقها قد تجبر بها .

(7) رواه مسلم (146) كتاب المساجد . (8) رواه البخاري (8 / 97 ، 98 ، 103) .

ج - مكروهاتها :

- 1 - الاندفاعُ بالرأس أو بالبصر؛ لقوله ﷺ: «هو اختلاص يختلسه الشيطان من صلاة العبد»⁽¹⁾.
- 2 - رفع البصر إلى السماء؛ لقوله ﷺ: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم» فاشتد قوله في ذلك حتى قال: «لينتهز عن ذلك، أو لتخطفن أبصارهم»⁽²⁾.
- 3 - التخصُّص، وهو وضع اليد على الخاصرة لقول أبي هريرة ؓ: «نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصراً»⁽³⁾.
- 4 - أن يكف المصلي ما استرسل من شعره أو كفه أو ثوبه لقوله ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوباً ولا شعراً»⁽⁴⁾.
- 5 - تشبيك الأصابع أو فرقتها؛ لما روي أنه ﷺ رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففزع بين أصابعه وقال: «لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة»⁽⁵⁾.
- 6 - مسخ الحصى أكثر من مرة من موضع السجود؛ لقوله ﷺ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى؛ فإن الرحمة تواجهه»⁽⁶⁾. وقوله: «إن كنت فاعلاً فمرة واحدة».
- 7 - العبث؛ وكل ما يشغل عن الصلاة ويذهب خشوعها، كالعبث باللحية أو الثياب، أو النظر إلى زخرفة البسط أو الجدران، ونحو ذلك؛ لقوله ﷺ: «اسكنوا في الصلاة»⁽⁷⁾.
- 8 - القراءة في الركوع أو السجود؛ لقوله ﷺ: «نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً»⁽⁸⁾.
- 9 - مدافعة الأختين: البول أو الغائط.
- 10 - الصلاة بحضرة الطعام؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافعه الأختان»⁽⁹⁾.
- 11 - 12 - الجلوس على العقبين⁽¹⁰⁾ واقتراش الذراعين، لقول عائشة: «كان رسول الله ﷺ ينهى عن غشية الشيطان (الجلوس على العقبين) وينهى عن أن يفتش الرجل ذراعيه اقتراش الشبع»⁽¹¹⁾.

(1) رواه البخاري (191 / 1)، (152 / 4). (2) رواه البخاري (191 / 1). (3) رواه الترمذي (383). (4) رواه النسائي (127 / 2). (5) رواه مسلم (231 / 128). (6) رواه مسلم (128 / 231). (7) رواه مسلم (119). (8) رواه مسلم (67). (9) رواه مسلم (46). (10) رواه مسلم (46). (11) رواه مسلم (46). كتاب الصلاة.

د - مبطلاتها :

يُطْلُ الصَّلَاةُ أُمُورٌ هِيَ :

- 1 - تَرْكُ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ ، أَوْ بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «لِلْمَسِيءِ صَلَاتُهُ وَقَدْ تَرَكَ الطَّمَانِينَةَ وَالْإِعْتِدَالَ وَهَمَّا رُكْنَانِ : « ارجع فصل فإنك لم تصل » ⁽¹⁾ .
- 2 - الْأَكْلُ أَوْ الشُّرْبُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشَغْلًا » ⁽²⁾ .
- 3 - الْكَلَامُ لِغَيْرِ إِصْلَاحِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفُؤُومًا لِلَّهِ قَنِينَ ﴾ . وَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ » ⁽³⁾ .
- فَإِنَّ كَانَ الْكَلَامُ لِإِصْلَاحِهَا وَذَلِكَ كَأَنْ يَسْلَمَ الْإِمَامُ ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْ إِتِمَامِ صَلَاتِهِ ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ : لَمْ تَتِمَّ ؛ أَمَّتْهُ ، أَوْ يَسْتَفْتِحُ الْإِمَامُ فِي قِرَائَتِهِ ، فَيَفْتَحُ عَلَيْهِ الْمَأْمُومُ ، فَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ إِذْ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ ، وَتَكَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُمَا ، فَقَدْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ مُخَاطَبًا النَّبِيَّ ﷺ : أَنْسَيْتَ أَمْ فَصُرْتُ الصَّلَاةُ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ » ⁽⁴⁾ .
- 4 - الصُّحُكُ وَهُوَ الْقَهْقَهَةُ لَا التَّشْمُّ ، فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى بَطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ ضَحَكَ ، فَفَهْقَةً فِيهَا ، حَتَّى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى بَطْلَانَ وَضُوئِهِ أَيْضًا ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ قَوْلُهُ : « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكُشْرُ ، وَلَكِنْ يَقْطَعُهَا الْقَهْقَهَةُ » ⁽⁵⁾ .
- 5 - الْعَمَلُ الْكَثِيرُ ، لِمُنَافَاتِهِ لِلْعِبَادَةِ ، وَانْشِغَالِ الْقَلْبِ وَالْأَعْضَاءِ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ ، أَمَّا الْعَمَلُ الْبَسِيرُ كِإِصْلَاحِ عِمَامَتِهِ ، أَوْ تَقَدُّمِ خُطْوَةٍ إِلَى الصَّفِّ لِسُدِّ فَرْجَةٍ ، أَوْ مَدِّ يَدِهِ إِلَى شَيْءٍ ، حَرَكَةٌ وَاحِدَةً ، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ ، لَمَّا صَخَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ رَفَعَ « أَمَامَةً » وَوَضَعَهَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ يَوْمَ النَّاسِ ⁽⁶⁾ . وَأَمَامَةُ هِيَ بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
- 6 - زِيَادَةُ مِثْلِ الصَّلَاةِ سَهْوًا ، كَأَنْ يَصَلِّيَ الظُّهْرَ ثَمَانِيَةً ، أَوْ الْمَغْرِبَ سِتًّا ، أَوْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا ؛ لِأَنَّ سَهْوَهُ الْكَبِيرَ إِلَى حَدٍّ أَنْ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ مِثْلَهَا ، دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ خَشْيَعِهِ الَّذِي هُوَ سِرُّ صَلَاتِهِ وَرُوحَهَا ، وَإِذَا فَقَدَتْ الصَّلَاةُ رُوحَهَا بَطُلَتْ .
- 7 - ذَكَرَ صَلَاةً قَبْلَهَا كَأَنْ يَدْخُلَ فِي الْعَصْرِ ، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ مَا صَلَّى الظُّهْرَ ، فَإِنَّ الْعَصْرَ تَبْطُلُ

(1) رواه مسلم (45) كتاب الصلاة .

(2) رواه البخاري (83 / 78 / 2) . ورواه مسلم (34) المساجد . ورواه أبو داود (923) .

(3) رواه مسلم (381) .

(4) رواه البخاري (86 / 1) . ورواه أبو داود (1008) . ورواه النسائي (21 / 3) .

(5) ذكره البيهقي في السنن الكبرى (252 / 2) . (6) رواه البخاري (137 / 1) .

حتى يصلي الظهر ؛ إذ الترتيب بين الصلوات الخمس فرض لورودها عن الشارع مرتبة فرضاً بعد فرض ، فلا تصلي صلاة قبل التي قبلها مباشرة .

هـ - مَا يَبَاحُ فِيهَا :

يباح للمصلي فعل أمور ، منها :

- 1 - العمل اليسير كإصلاح ردائه لثبوت مثله عن النبي ﷺ في الصحيح .
- 2 - التَّخَنُّجُ عند الاضطرار إليه .
- 3 - إصلاح من في الصف بجذبه إلى الإمام أو إلى الورا ، أو إدارة المؤتمر من اليسار إلى اليمين كما أدار رسول الله ﷺ ابن عباس من يساره إلى يمينه لما وقف بالليل يصلي إلى جنبه ⁽¹⁾ .
- 4 - الشَّوْطُ ووضع اليد على الفم .
- 5 - الاستفتاح على الإمام ، والتسبيح له إن سها ؛ لقوله ﷺ : « من نابه شيء في صلاته فليقل : سبحان الله » ⁽²⁾ .
- 6 - دفع المأثور بين يديه ؛ لقوله ﷺ : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس ، فأذا أراد أحد أن يجتاز بين يديه ؛ فليدفعه ، فإن أتى ؛ فليقاتله فإنه شيطان » ⁽³⁾ .
- 7 - قتل الحية والعقرب إن قصده وتعرضت له وهو في صلاته ؛ لقوله ﷺ : « اقتلوا الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب » ⁽⁴⁾ .
- 8 - حك جسمه يديه ؛ إذ هو من العمل اليسير المغتفر .
- 9 - الإشارة بالكف لمن سلم عليه ؛ لفعله ﷺ ذلك ⁽⁵⁾ .

المادة الخامسة : في سجود السهو :

من سها في صلاته فزاد ركعة ، أو سجدة أو نحوهما ، وجب عليه أن يسجد - جبراً لصلاته - سجدين بعد تمام صلاته ثم يسلم ، وكذلك من ترك سنة مؤكدة من سنن الصلاة سهواً فإنه يسجد لها قبل سلامه ، وذلك كأن يترك التشهد الوسط ولم يذكره بالمرّة أو ذكره بعد أن استتم قائماً فإنه لا يرجع إليه وعليه أن يسجد قبل السلام ، وكذا من سلم من صلاته قبل أن يتمّها فإنه يعود إن قرب الزمن فيتتم صلاته ، ويسجد بعد السلام .

(1) سبق تخريجه . (2) رواه البخاري (1 / 175) ، (2 / 84 ، 89) . ورواه النسائي (7) الإمامة .

(3) رواه البخاري (1 / 136) . ورواه مسلم (259) كتاب الصلاة .

(4) رواه أبو داود (921) . ورواه الحاكم (4 / 270) . (5) رواه الترمذي (368) .

والأصل في هذا قول الرسول ﷺ وفعله ؛ فقد سلم ﷺ من اثنين فأخير بذلك ، فعاد قائمًا
الصلوة وسجد بعد السلام ⁽¹⁾ .

كما قام مرةً من الركعة الثانية ولم يتشهد فسجد قبل السلام وقال : « إذا شك أحدكم في
صلاته فلم يدرككم صلى ثلاثاً أو أربعاً ؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد
سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً ؛ شفعن له صلاته ، وإن كان صلى إتماماً لأربع ؛
كانتا ترغيباً للشيطان » ⁽²⁾ .

وأما من سها خلف الإمام فلا سجود عليه - عند أكثر أهل العلم - إلا أن يسهو إمامه
فيسجد معه لوجوب متابعة الإمام ، ولا تباطؤ بصلاته بصلاة إمامه وقد سجد أصحاب رسول
الله ﷺ مع النبي لما سها وسجد ⁽³⁾ .

المادة السادسة : في كيفية الصلاة :

كيفية الصلاة هي :

أن يقف المسلم بعد دخول وقتها متطهراً ، مستور العورة ، مستقبل القبلة ، فيقيم لها حتى
إذا فرغ من لفظ الإقامة ، رفع يديه محاذياً بهما منكبيه ناوياً الصلاة التي أراد أن يصلّيها قائلاً :
الله أكبر ، ويضع يده اليمنى على اليسار فوق صدره ، ثم يستفتح ويقول : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
﴿ الْكَلِمَاتُ الْحُسْنَى ﴾ سؤاً ، فيقرأ الفاتحة حتى إذا بلغ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : آمين ، ثم يقرأ
سورة ، أو ما تيسر له من الآيات القرآنية ، ثم يرفع يديه حذو منكبيه ويركع قائلاً : الله أكبر ،
فيمكن كفيه من ركبتيه ويمد صلبه - ظهره - ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ، بل يثبته في سمته
ظهره ، ثم يقول وهو راكع : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً أو أكثر ، ثم يرفع من الركوع قائلاً :
حذو منكبيه قائلاً : سمع الله لمن حمده ، حتى إذا استوى قائماً في الصلاة قال : ربنا ربنا
الحمد ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، ثم يهوي إلى السجود قائلاً : الله أكبر ، فيسجد سجدتين
أعضائه السبعة وهي : الوجه والكفان والركبتان والقدمان ، ممكناً جبهته وأنفه من الأرض قائلاً :
سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً أو أكثر ، وإن دعا بخير فحسن ، ثم يرفع من السجود قائلاً : الله

(1) صحيح البخاري (1227) . صحيح مسلم كتاب المساجد (97) .

(2) رواه مسلم (88) كتاب المساجد .

(3) روى هذا الترمذي في حديث قيامه ﷺ من الثانية بدون جلوس ، فقال : « فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم ،
وسجدهما الشاؤ معه ، مكان ما نسي من الجلوس » . وإن كانت الرواية معلولة ، فإن العمل عليها من كافة أهل العلم ، وكذا
لقوله ﷺ في الصحيح : « لا تختلفوا على إمامكم » .

أكبر فيجلس مفترشاً رجله اليسرى جالساً عليها ، ناصباً اليمنى ويقول : رب اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقي ، ثم يسجد كما سبق ، ثم ينهض للركعة الثانية ، فيفعل فيها مثل ما فعل في الأولى ، ثم يجلس للتشهد ، فإن كانت ثنائية - كصلاة الصبح - فإنه يتشهد ويصلي على النبي ﷺ ، ويسلم قائلاً : السَّلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ ملتفتاً إلى اليمين ، ثم يسلم ملتفتاً إلى اليسار كذلك .

وإن كانت غير ثنائية ، فإنه إذا قرأ التشهد ينهض مكباً رافعاً يديه حذو منكبيه فيتم صلاته على النحو الذي تقدّم ، إلا أنه يقتصر في القراءة على الفاتحة فقط ، فإذا فرغ جلس متوركاً بإفضائه بوركه إلى الأرض ونصب قدمه اليمنى ويطون أصابعها إلى الأرض ، ثم يتشهد ويصلي على النبي ﷺ ، ويستعيذ بالله من عذاب جهنم ، وعذاب النار ، وعذاب القبر ، وفتنة الحيا والممات ، وفتنة المسيح الدجال ، ويسلم جهراً قائلاً : السَّلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ ملتفتاً إلى اليمين ، ثم يسلم تسليمه ثانية ملتفتاً بها إلى اليسار وإن لم يكن به أحد .

لِلْمَادَّةِ السَّابِعَةِ : فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، وَالْإِمَامَةِ ، وَالْمُسْبِقِ :

١ - صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ :

١ - حكمها : صلاة الجماعة سنة واجبة في حق كل مؤمن لم يمنعه عذر من حضورها ؛ وذلك لقوله ﷺ : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم صلاة الجماعة إلا استحوذ عليهم الشيطان فعليكم بالجماعة ؛ فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية » ^(١) . وقوله ﷺ : « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم » ^(٢) . وقوله للرجل الأعمى الذي قال له : يا رسول الله إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فخصص له ، فلما ولى دعاه ، فقال : « هل تسمع النداء بالصلاة ؟ » فقال : نعم ، قال : « فأجب » ^(٣) .

وقول ابن مسعود ؓ : « ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها - صلاة الجماعة - إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين اثنين حتى يقام في الصف » ^(٤) .

(١) رواه أبو داود (47) الصلاة . ورواه النسائي (106 / 2) .

(٢) رواه البخاري (165 / 1) . ورواه مسلم (475) كتاب الحج . ورواه النسائي (107 / 2) . ورواه الإمام مالك (129) بألفاظ مختلفة .

(٣) رواه مسلم (255) كتاب المساجد . (٤) رواه مسلم (257) .

2 - فضلتها : فضل صلاة الجمعة كبير ، وأجرها عظيم ؛ فقد قال عليه الصلاة والسلام : « صلاة الجمعة تفضل صلاة الفد سبع وعشرين درجة » وقال : « صلاة الرجل في جماعة ؛ تزيد على صلاته في بيته ، وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة ، وذلك أن أحدهم إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة ، فلم يخط خطوة إلا رفعه الله بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة حتى يدخل المسجد ، وإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه ، والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه يقولون : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، ما لم يحدث » ⁽¹⁾ .

3 - أقلها : أقل صلاة الجمعة اثناين : الإمام وآخر معه ، وكلما كثر العدد كان أحب إلى الله تعالى ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى » ⁽²⁾ .
وكونها في المسجد أفضل ، والمسجد البعيد أفضل من القريب ؛ لقول الرسول ﷺ : « إن أعظم الناس أجرا أبعدهم إليها مشى » ⁽³⁾ .

4 - شهود النساء لها : وللنساء أن يشهدن صلاة الجمعة في المساجد إن أمنبت الفتنة ولم يخشأ أذى ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن تفلات » ⁽⁴⁾ أي غير متطيبات ، فإن مسّت طيبا فلا يحل لها شهود صلاة الجمعة في المسجد ، لقوله ﷺ : « أنما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » ⁽⁵⁾ وصلاة المرأة في بيتها أفضل لقوله ﷺ : « ويوترهن خير لهن » ..

5 - الخروج والمشي إليها : يستحب لمن خرج من بيته إلى المسجد أن يقدم رجله اليمنى ويقول : « بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله . اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل أو يجهل علي ، اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا ، فإني لم أخرج أشرا ولا بطرا ، ولا رياء ولا سمعة ، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك ، أسألك أن تنقذني من النار ، وأن تغفر لي ذنوبي جميعا ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . اللهم اجعل في قلبي نورا ، وفي لساني نورا ، وفي سمعي نورا ، وفي

(1) رواه البخاري (129) . ورواه النسائي (103/2) .

(2) رواه الإمام أحمد (140) . ورواه النسائي (45) الإمامة . وذكره البيهقي في السنن الكبرى (68/3) ومعنى أزكى : أكثر أجرا .

(3) رواه مسلم (277) كتاب المساجد .

(4) رواه البخاري (7/2) . ورواه مسلم (30) كتاب الصلاة . ورواه أبو داود (565 ، 566) .

(5) رواه الإمام أحمد (304/2) .

بصري نورًا، وعن يميني نورًا، وعن شمالي نورًا، ومن فوقني نورًا، اللهم أعظم في نورًا⁽¹⁾.
ثم يمشي بسكينة ووقارٍ لقوله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ بِالشَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا»⁽²⁾. فإذا وصل إلى المسجد قدّم رجله اليمنى، وقال: بِسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، اللهم صل على نبيّنا محمد وآله وسلّم، اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك⁽³⁾.
ولّا يجلس حتّى يصلّي تحية المسجد لقوله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»⁽⁴⁾. إلّا أن يكون في وقت طلوع الشمس أو غروبها، فإنّه يجلس ولا يصلّي؛ لنهيهِ عليه الصّلاة والسّلام عن الصّلاة في هذين الوقتين.
وإذا أراد الخروج من المسجد قدّم رجله اليسرى، وقال ما يقوله عند دخوله، إلّا أنّه يقول عوضًا عن - وافتح لي أبواب رحمتك - وافتح لي أبواب فضلك.

ب - الإمامة :

- 1 - شروط الإمام : يشترط في الإمام أن يكون ذكرًا عدلاً فقيهاً، فلا تصح إمامة المرأة للرجال، ولا تصح إمامة الفاسق المعروف بالفسق إلّا أن يكون سلطاناً يخاف منه، ولا إمامة الأممي الجاهلي إلّا لثله؛ لقوله ﷺ: «لَا تَوَمَّنْ أَمْرًا وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إلّا أن يقهره بسلطان، أو يخاف سوطه أو سيفه»⁽⁵⁾. وما ورد من إمامة المرأة فهو مقيّد بأهل بيتها من نساء وأولاد، كما أن ما ورد من إمامة الفاسق مقيّد بالأحوال الاضطرارية.
- 2 - الأولي بالإمامة : أولى الجماعة بالإمامة أفرؤهم لكتاب الله تعالى، ثم أفقههم في دين الله، ثم الأكثر تقوى، ثم الأكبر سنًا لقوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمُ بِالشَّيْءِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الشَّيْءِ سَوَاءً؛ فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً؛ فَأَكْبَرُهُمْ»⁽⁶⁾ سنًا⁽⁷⁾، ما لم يكن الرجل سلطاناً أو صاحب المنزل؛ فيكون

(1) روى أول اللفظ إلى (أزيجعل علي) الترمذي وصححه عن أم سلمة، وأبو داود (5094) وابن ماجه (884)؛ وروى البخاري (86/8) مع اختلاف في اللفظ: اللهم اجعل في قلبي نورًا، إلى آخر الدعاء. وأما ما بين ذلك من لفظ: اللهم إني أسألك بحق السالطين، إلى آخره؛ فقد روي في بعض الشئخين، وهو ضعيف لأنه من رواية عطية الغوفي.

(2) روى بعضه مسلم (155) كتاب المساجد. (3) رواه الإمام أحمد (6/282) ورواه ابن ماجه (771).

(4) رواه مسلم (70) كتاب صلاة المسافرين.

(5) رواه ابن ماجه (1081) وهو ضعيف، غير أن الجمهور على العمل بمقتضاه.

(6) وفي لفظ فأقدمهم سنًا، أي دخولًا في الإسلام.

(7) رواه أبو داود (582). ورواه الإمام أحمد (3/163). ورواه النسائي (76/2).

- أولَى من غيره بالإمامة ؛ لقوله ﷺ : « لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا سُلْطَانُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ » (1) .
- 3 - إمامة الصَّبيّ : تصحّ إمامة الصَّبيّ فِي الثَّاقِلَةِ دُونَ الْفَرِيضَةِ ؛ إِذْ الْمَفْتَرِضُ لَا يَصَلِّي وَرَاءَ الْمُتَنَقِّلِ ، وَالصَّبيّ صَلَاتُهُ نَافِلَةٌ ، فَلَا تَصَحُّ إِيمَانَتُهُ فِي الْفَرَضِ ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَخْتَلَفُوا عَلَى إِمَامِكُمْ » (2) وَمِنَ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ يَصَلِّيَ مَفْتَرِضٌ وَرَاءَ مُتَنَقِّلٍ ، وَخَالَفَ الْجُمْهُورُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ بِجَوَازِ إِمَامَةِ الصَّبيّ فِي الْفَرُوضِ مُسْتَشْهِدًا بِرَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ وَالتَّيْمِ جَاءَ فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمِهِ : « يُؤْمِنُكُمْ أَقْرَبُكُمْ » ، قَالَ : فَكُنْتُ أَوْثَقُهُمْ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ (3) . غَيْرَ أَنَّ الْجُمْهُورَ ضَعُفُوا الرُّوَايَةَ ، وَقَالُوا : عَلَى فَرَضٍ صَحَّتْهَا فَإِنَّهُ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى إِمَامَةِ عَمْرِو لَهُمْ ؛ إِذْ كَانُوا فِي صَحْرَاءَ بَعِيدَيْنِ عَنِ الْمَدِينَةِ .
- 4 - إمامة المرأة : تصحّ إمامة المرأة لِلنِّسَاءِ ، وَتَقِفُ وَسَطُهُنَّ ؛ إِذْ أَذِنَ الرَّسُولُ ﷺ لِأُمِّ رُقَّةَ بِنْتِ نُوْفَلٍ فِي اخْتِذَاذٍ مُؤَدَّبٍ لَهَا فِي بَيْتِهَا لِتَصَلِّيَ بِأَهْلِ بَيْتِهَا (4) .
- 5 - إمامة الأعْمَى : تصحّ إمامة الأعْمَى ؛ إِذْ قَدْ اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ ، فَكَانَ يَصَلِّيَ بِهِمْ وَهُوَ رَجُلٌ أَعْمَى (5) .
- 6 - إمامة المفضُولِ : تصحّ إمامة المفضُولِ مَعَ وَجُودِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ ؛ إِذْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ ، وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَهُوَ ﷺ أَفْضَلُ مِنْهُمَا وَمِنْ سَائِرِ الْخَلْقِ (6) .
- 7 - إمامة المتيمِّمِ : تصحّ إمامة المتيمِّمِ بِالْمَتَوَضُّعِ ؛ إِذْ صَلَّى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بِسَرِيَّةٍ وَهُوَ مُتَيَّمٌّ ، وَمِنْ مَعِهِ مُتَوَضُّعُونَ ، وَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْكَرْهُ (7) .
- 8 - إمامة المسافرِ : تصحّ إمامة المسافرِ ، غَيْرَ أَنَّهُ عَلَى الْمُقِيمِ إِذَا صَلَّى وَرَاءَ الْمَسَافِرِ أَنْ يَتِمَّ صَلَاتُهُ بَعْدَ الْإِمَامِ ؛ إِذْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَهْلِ مَكَّةَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ، وَقَالَ لَهُمْ : « يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ » (8) .
- وَأِنْ صَلَّى مُسَافِرٌ وَرَاءَ مُقِيمٍ أَمَّ مَعَهُ ؛ إِذْ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْإِمَامِ وَرَاءَ الْمُقِيمِ ؟ فَقَالَ : « سَنَّهُ أَبِي الْقَاسِمِ » (9) .
- 9 - وَقُوفُ الْمُأْمُومِ مَعَ الْإِمَامِ : إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ آخَرَ وَقَفَ عَنْ جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ إِذَا أَمَّتْ

(1) رواه مسلم (53) كتاب المساجد .

(2) رواه أبو داود (585) .

(3) رواه أبو داود (591) .

(4) رواه أبو داود (595) .

(5) ذكره الهيثمي مجمع الزوائد (9 / 46 ، 181) . (7) رواه أبو داود في صحيحه ، وهو صحيح .

(8) رواه الطبراني في معجمه الكبير (8 / 209) . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (3 / 126) .

(9) لم أفت عليه .

أخرى وقفت عن جنبها ، ومن أمّ اثنين فأكثر وقفوا وراءه ، وإن اجتمع رجال ونساء وقفت الرجال خلف الإمام ووقفت النساء وراءهم ، وإن كان رجل وامرأة وقفت الرجل ولو صبيا ميمرا إلى جنب الإمام ، ووقفت المرأة خلفهما ؛ وذلك لقوله ﷺ : « خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » (1) .

ولفعله ﷺ : « فقد وقف مرة في غزوة يسلّي فجاء جابر فوقف عن يساره فأداره حتى أقامه عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر فقام عن يساره ، فأخذهما ﷺ بيديه جميعا فأقامهما خلفه » (2) . ولقول أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « فأقامني عن يمينه ، وأقام المرأة خلفنا » (3) . وقوله أيضا : « صففت أنا واليتيم وراء رسول الله ﷺ والعجوز من ورائنا » (4) .

10 - ستر الإمام ستره لمن خلفه : إذا صلى الإمام إلى ستره لم يحتج المأموم إلى ستره أخرى ؛ إذ كانت تركز الحربه للنبي ﷺ فيصلّي إليها ولا يأمر أحدا من خلفه بوضع ستره أخرى (5) .

11 - وجوب متابعة الإمام : يجب على المأموم أن يتابع إمامه ، ويحرم عليه أن يسبقه ، ويكره له أن يساويه فإن سبقه في تكبيرة الإحرام وجب عليه أن يعيدها ، وإلا بطلت صلاته ، وكذا تبطل صلاته إن سلّم قبله ، وإن سبقه في الركوع أو السجود أو في الرفع منهما ، وجب عليه أن يرجع ليركع أو يسجد بعد إمامه ؛ وذلك لقوله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تخلّفوا عليه ، فإذا كثر فكثروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى قاعدا فصلّوا فعودا أجمعون » (6) . وقوله : « أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يحول الله صورته صورة حمار » (7) .

12 - استخلاف الإمام للمأموم لعذر : إذا تذكر الإمام أثناء صلاته أنه محدث ، أو طرأ له الحدث ، أو عرف ، أو نابه شيء لم يستطع الاستمرار معه في الصلاة ، له أن يستخلف ممن وراءه من المأمومين من يتم بهم صلاتهم وينصرف ، فقد استخلف عمر رضي الله عنه الحسين بن عوف عندما طعن وهو في الصلاة (8) ، واستخلف علي رضي الله عنه من رعاي أصابه (9) .

(1) رواه مسلم (28) كتاب الصلاة .

(2) رواه مسلم في صحيحه .

(3) رواه البخاري في صحيحه .

(4) الحديث متفق عليه .

(5) رواه الترمذي (261) . ورواه الإمام أحمد (230 / 2) . ورواه النسائي (38) الإمامة .

(6) رواه البخاري (1 / 177) . ورواه مسلم (114) كتاب الصلاة . ورواه الترمذي (582) .

(7) رواه البخاري في صحيحه .

(8) رواه سعيد بن منصور .

(9) رواه سعيد بن منصور .

13 - تخفيف الإمام الصلاة : يستحب للإمام أن لا يطيل الصلاة إلا قراءة الركعة الأولى ، إذا كان يرجو أن يدركها من تخلف من الجماعة فإنه ﷺ كان يطيلها ؛ وذلك لقوله ﷺ : « إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم ، والكبير ، فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء » (1) .

14 - كراهية إمامة من تكره الجماعة : يكره للرجل أن يؤم أناسا هم له كارهون ، إذا كانت كراهتهم له بسبب ديني ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئا : رجل أم قوما وهم له كارهون ، وامرأة بانث وزوجها عليها ساخط ، وأخوان متصامان » (2) .

15 - من طي الإمام ، وانحرف الإمام بعد السلام : يستحب أن يلي الإمام أهل العلم والفضل ؛ لقوله ﷺ : « ليلني منكم أولو الأحلام والنهي » (3) . كما يستحب للإمام إذا سلم أن ينحرف عن مصلاه يمينا ، ويستقبل الناس بوجهه ؛ لفعل الرسول ﷺ ذلك . روى هذا أبو داود والترمذي وحشده عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال : « كان النبي ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعا ، على يمينه وعلى شماله » .

16 - تسوية الصفوف : يسر للإمام والمأمومين تسوية الصفوف وتقويمها حتى تستقيم ؛ إذا كان الرسول يقبل على الناس ويقول : « تراصوا واعتدلوا » (4) . ويقول : « سووا صفوفكم ، فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة » (5) . وقال : « لتسؤن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » (6) . وقال : « ما من خطوة أعظم أجرا من خطوة مشاها رجل إلى فرجة في الصف فسدها » (7) .

ج - المسبوق

1 - دخوله مع الإمام على أي حال : إذا دخل المصلي المسجد وجد الصلاة قائمة وجب عليه أن يدخل فوراً مع الإمام على أي حال وجدته ، راكعاً أو ساجداً ، أو جالساً ، أو قائماً ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام » (8) .

2 - ثبوت الركعة بإدراك الركوع : تثبت الركعة للمأموم إذا أدرك الإمام راكعاً فركع معه قبل

(1) رواه الإمام أحمد (2 / 271) . ورواه النسائي (2 / 294) . (2) رواه ابن ماجه (971) بإسناد حسن .

(3) رواه مسلم (28) كتاب الصلاة . (4) رواه الإمام أحمد (3 / 125 ، 229) .

(5) رواه البخاري (1 / 184) . ورواه مسلم (124) كتاب الصلاة . ورواه أبو داود (668) .

(6) رواه الإمام أحمد (4 / 227) .

(7) ذكره الزبيدي في تحاف السادة المتقين (9 / 145) . وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (1 / 322) .

(8) رواه الترمذي (591) وفي سننه ضعف ، غير أن العمل عليه عند جماهير العلماء لما عطفه من روايات أخرى .

أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ مِنْ رُكُوعِهِ ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سَجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْدُوها شَيْئًا ، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » (1) .

3 - قَضَاءُ مَا فَاتَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ : إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يَقُومُ الْمَأْمُومُ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَ مَا فَاتَهُ هُوَ آخِرَ صَلَاتِهِ لقوله ﷺ : « فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا » (2) . فَلَوْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ مَثَلًا ، قَامَ فَأَتَى بَاثْنَيْنِ الْأَوَّلَى بِالْفَاتِحَةِ وَالشُّورَةِ وَالثَّانِيَةَ بِالْفَاتِحَةِ فَقَطَّ ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّم ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَ مَا فَاتَهُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ ؛ لقول الرسول ﷺ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : « وَمَا فَاتَكُمْ فَاغْضُوا » (3) . وَعَلَيْهِ فَإِنْ فَاتَتْهُ رُكْعَةٌ مِنَ الْمَغْرِبِ قَامَ فَأَتَى بِرُكْعَةٍ بِالْفَاتِحَةِ وَالشُّورَةِ جَهْرًا كَمَا فَاتَتْهُ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّم .

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ كَوْنَ مَا يَدْرِكُهُ يَجْعَلُهُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ أَرْجَحُ .

4 - قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ خَلْفَ الْإِمَامِ : لَا تَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْقِرَاءَةُ إِذَا كَانَ فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ بَلْ يَسُنُّ لَهُ الْإِنصَاتُ وَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ مَجْزِيَّةٌ لَهُ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةٌ » (4) ، وَقَوْلُهُ : « مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ ؟ » . فَانْتَهَى النَّاسُ أَنْ يَقْرَأُوا فِيمَا يَجْهَرُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (5) . وَقَوْلُهُ : « إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُتِمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » (6) . غَيْرَ أَنَّهُ يَسُنُّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا لَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِيهِ ، كَمَا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ فِي سَكَاتِ الْإِمَامِ .

5 - لَا يَجُوزُ الدُّخُولُ فِي النَّافِلَةِ إِذَا أَقِيمَتِ الْفَرِيضَةُ :

لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي النَّافِلَةِ إِذَا أَقِيمَتِ الْفَرِيضَةُ ، وَإِنْ أَقِيمَتْ وَهُوَ فِيهَا قَطْعًا إِنْ لَمْ تَتَعَدَّ الرُّكْعَةُ بِالرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَإِلَّا أَتَمَّتْهَا خَفِيفَةً ؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » (7) .

6 - مَنْ أَقِيمَتْ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ وَلَمْ يَصِلْ الظُّهْرَ : اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ مَنْ لَمْ يَصِلْ الظُّهْرَ وَقَدْ أَقِيمَتِ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَهَلْ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ بِنَيْتِ الظُّهْرِ ، وَإِذَا سَلَّمَ قَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ؟ أَوْ يَدْخُلُ بِنَيْتِ الْعَصْرِ ، فَإِذَا فَرَغَ قَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ مَعًا مُحَافَظَةً عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَلَوْلَا قَوْلُهُ ﷺ : « فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَى الْإِمَامِ » لَكَانَ دُخُولُهُ بِنَيْتِ الظُّهْرِ أَوَّلَى ، فَلَا حُوطَ إِذَا أَنْ

(1) ذكره الألباني في إرواه الغليل (260 / 2) . وذكر في كنز العمال (20618) .

(2) رواه الإمام أحمد (239 / 2 ، 529) .

(3) رواه الإمام أحمد (339 / 3) . ورواه ابن ماجه (850) .

(4) رواه عبد الرزاق في مصنفه (2796) . وذكره ابن حجر في تلخيص الخبير (231 / 21) .

(5) رواه الترمذي (261) . ورواه الإمام أحمد (230 / 2) . (7) رواه مسلم (64 ، 63) كتاب صلاة المسافرين .

يدخل بنيتي العصر فإذا فرغ قام فصلّى الظهر والعصر، وصلاته مع الإمام تكون له نافلة .
 7 - « لَا يَصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ : لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَقِفَ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ، فَإِنْ وَقَفَ مَخْتَارًا فَلَا صَلَاةَ لَهُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِرَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ : « اسْتَقْبَلْ صَلَاتَكَ ، فَلَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ » ⁽¹⁾ .

وإن وقف على يمين الإمام فلا بأس .

8 - الصَّفُّ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ : يستحب الاجتهاد في الصّلاة في الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، وعن يمين الإمام لقوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى الثَّانِي ؟ ... وَفِي الثَّلَاثَةِ ، قَالَ : « وَعَلَى الثَّانِي » ⁽²⁾ . ولقوله : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولَاهَا ، وَشُرْهَاهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ، وَشُرْهَاهَا أُولَاهَا » ⁽³⁾ .

وقوله : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصَلُّونَ عَلَى مِثْلِهِمُ الصُّفُوفِ » ⁽⁴⁾ . وقوله : « تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي ، وَلِيَأْتِمَ مِنْ وَرَاءِكُمْ ، وَلَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ ﷻ » ⁽⁵⁾ .

المَلَدَةُ الثَّامِنَةُ : هِيَ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ :

١ - الْأَذَانُ :

1 - تَعْرِيفُهُ : الْأَذَانُ : الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِالْفَاظِ خَاصَّةٍ .

2 - حُكْمُهُ : الْأَذَانُ وَاجِبٌ كَفَائِيٌّ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينِ وَالْقَرْيِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ » ⁽⁶⁾ .

ويسنّ للمسافر والبادي ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأُذِنْتَ بِالصَّلَاةِ ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالْبَدَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَذَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَبَّ وَلَا إِنْسَ ، وَلَا شَيْءَ ؛ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ⁽⁷⁾ .

3 - صِفَتُهُ : صِبْغَةُ الْأَذَانِ ، كَمَا عَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي مَحْذُورَةَ هِيَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

(1) رواه الإمام أحمد (23 / 4) . ورواه ابن خزيمة في صحيحه (1569) .

(2) رواه الإمام أحمد (269 / 4) ، 285 . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (8 / 205) بسند جيد .

(3) رواه مسلم (28) كتاب الصلاة . (4) رواه أبو داود (96) كتاب الصلاة . (5) رواه مسلم (130) كتاب الصلاة .

(6) رواه البخاري (162 / 1) ، 163 . ورواه مسلم (292) كتاب المساجد .

(7) رواه الربيع بن حبيب في مسنده (37 / 1) .

لخير : « الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ وَالْإِمَامُ أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ » ⁽¹⁾ وفي سنده مجهول ، غير أنَّ العمل به عند عائلة الفقهاء ، ولعلَّه اغْتَضَبَ بشاهد آخر يروونه عن عليٍّ أَوْ عَمْرٍ رضي الله عنه ، وأما الأذان فإنَّ المؤذِّن أَمْلَكَ به من غيره فيؤذِّن إذا دخل الوقت ولا ينتظر أحداً ولا يستأذنه ، إماماً كان أو غيره .

يَمَسْتَحِبُّ مَا يَلِي :

1 - التَّسْمِيْلُ (التَّمَهُّلُ) فِي الْأَذَانِ ، وَالْحَدْرُ (الْإِسْرَاعُ) فِي الْإِقَامَةِ ؛ لقوله عليه السلام لبلال : « إِذَا أَذَنْتَ فَرَسْلُ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدَرْ » ⁽²⁾ .

2 - مُتَابَعَةُ الْمُؤَذِّنِ وَالْمَقِيمِ سِرًّا ، فيقول السامع مثل ما يقول المؤذِّن أو المقيم ، إلَّا لفظ - حيَّ على الصَّلَاة - ، حيَّ على الفلاح - فلا يتابعه فيه وإنما يقول : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ، ولفظ « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » فإنه يقول « أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا » ، لما روى أبو داود أنَّ « بلالاً » أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : « أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا » . ولما روى مسلم أَنَّهُ عليه السلام قَالَ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مِنْ صَلَّيَ عَلَيَّ مَرَّةً ؛ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ ؛ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ » ⁽³⁾ .

3 - الدُّعَاءُ بِخَيْرٍ بَعْدَ الْأَذَانِ ، لما روى الترمذي وحسنه عنه عليه السلام : « الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ » . وورد عند أذان المغرب قوله : « اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ ، وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دَعَاتِكَ ؛ فَاغْفِرْ لِي » .

لِلْمَادَّةِ الثَّاسِعَةِ : فِي الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ ، وَصَلَاةِ الرِّضَى ، وَالْخَوْفِ :

1 - الْقَصْرُ :

1 - « عَنَاءُ » : الْقَصْرُ هُوَ صَلَاةُ الرَّبَاعِيَّةِ رَكَعَتَيْنِ بِالْفَاتِحَةِ وَالشُّوْرَةِ ، أَمَّا الْمَغْرِبُ وَالصُّبْحُ فَلَا تَقْصُرَانِ لَكُنِ الْمَغْرِبُ ثَلَاثِيَّةٌ ، وَالصُّبْحُ ثَنَائِيَّةٌ .

2 - حِكْمَةُ : الْقَصْرِ : مشرووع بقولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الْكَفَّةِ ﴾ [النساء : 101] . وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لما سئل عنه : « صَدَقَةُ صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ » ⁽⁴⁾ .

(1) ذكره ابن عدي في الكامل في الشفاء (4 / 1327) . وذكره التبريزي في مشكاة المصابيح (3 / 55) وذكر في كنز العمال (20963) .

(2) رواه الترمذي (195) . ورواه الحاكم (1 / 204) . (3) صحيح مسلم (7) كتاب الصلاة .

(4) رواه مسلم (1) كتاب صلاة المسافرين . ورواه أبو داود (1199) . ورواه الترمذي (3034) . ورواه ابن ماجه (1065) .

ومواظبة الرسول عليه جعله سنة مؤكدة ؛ إذ ما سافر رسول الله ﷺ سفراً إلا قصر فيه وقصر معه أصحابه ﷺ أجمعين .

3 - المسافة التي يسكن القصر فيها : لم يحدد النبي ﷺ للقصر مسافة ينتهي إليها في القصر ، وإنما جمهور الصحابة والتابعين والأئمة نظروا إلى المسافات التي قصر فيها رسول الله ﷺ فوجدوها تقارب أربعة برد ، فجعلوا الأربعة برد - وهي ثمانية وأربعون ميلاً - حداً أدنى لمسافة القصر ، فمن سافرها في غير معصية الله شئ له القصر ، فيصلي الرباعية (الظهر والعصر والعشاء) ، اثنتين .

4 - ابتداء القصر والنهاية : يتبدئ المسافر قصر صلاته من مغادرته مساكن بلده ، ويستمر يقصر مهناً طال مدة سفره إلى أن يعود إلى بلده ، إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر في بلد ما ينزل به فإنه يقيم ولا يقصر ؛ إذ بنيت الإقامة يستريح خاطره ، ويهدأ باله ولم تبق العلة التي شرع من أجلها القصر وهي قلق المسافر وانشغال باله بمهام سفره ، وقد مكث رسول الله ﷺ بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة (1) . وقيل : لأنه لم ينو الإقامة بها .

5 - التأطّل في السفر : إذا سافر المسلم له أن يترك سائر التوافل من راتبه وغيرها ما عدا رغبة الفجر والوتر ، فإنه لا يحسن تركهما ، فقد كان ابن عمر رضيهما يقول : لو كنت مسبحاً - متنفلاً - لأتممت صلاتي (2) .

كما أن للمسافر أن يتنفل بلا كراهية ما شاء من التوافل ، فقد صلى النبي ﷺ الضحى ثماني ركعات وهو مسافر ، وكان يتنفل على ظهر دابته ، وهو في طريقه من سفره .

6 - عدم سنة القصر لكل مسافر : لا فرق في سنة القصر بين مسافر راكب ، ومسافر ماش ، ولا بين راكب جمال أو سارية أو طائرة إلا الملاح إذا كان لا ينزل من سفينة طول الدهر ، وكان له بسفينته أهل فإنه لا يسكن له القصر بل عليه أن يقيم صلاته ؛ لأنه كمستوطن للسفينة .

ب - الجمع

1 - حكمه : الجمع : رخصة جائزة إلا الجمع بين الظهرين يوم عرفة بعرفة ، والعشاءين ليلة المزدلفة فإنه سنة لا تخير في فعلها ، لما صح عنه ﷺ : « أنه صلى الظهر والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين ، ولما أتى المزدلفة صلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين » (3) .

2 - صفته : الجمع هو أن يصلي المسافر الظهر والعصر جمع تقديم فيصل بينهما في أول وقت

(1) رواه أبو داود (1235) .

(2) رواه أبو داود (1223) .

(3) رواه أبو داود (1906) .

الظهر، أو جمع تأخير فيصلبهما في أول وقت العصر، أو يجمع المغرب والعشاء جمع تقديم أو تأخير فيصلبهما في وقت إحداهما؛ وذلك لما ورد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ الصَّلَاةَ بَنُوكَ يَوْمًا ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا وَهُوَ نَازِلٌ بَنُوكَ غَازِيًا» (1). كما أنَّ لأهل البلد أن يجمعوا بين المغرب والعشاء في المسجد ليلة المطر، والبرد الشديد أو الرياح إذا كان يشق عليهم الركوع إلى صلاة العشاء بالمسجد؛ إذ قد «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة» (2).

كما أنَّ للمريض أن يجمع بين الظهرين والعشاءين إذا كان يشق عليه أداء كل صلاة في وقتها؛ إذ علّة الجمع هي المشقة، فمتى حصلت المشقة جاز الجمع، وقد تعرض الحاجة الشديدة للمسلم في الحضر كالخوف على نفس أو عرض أو مالي فيباح له الجمع، فقد صحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جمع في الحضر مرة لغير مطر. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ» (3). وصورته أن يؤخر الظهر ويقدم العصر لأول وقتها، ويؤخر المغرب ويقدم العشاء لأول وقتها؛ وذلك لاشتراك الصلاتين في وقت واحد.

ج - صلاة المريض

إذا كان المريض لا يقدر على القيام مستنداً إلى شيء صلى قاعداً، وإذا عجز عن القعود صلى على جنبه، وإن عجز صلى مستلقياً على قفاه ماداً رجليه إلى القبلة، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، وإن عجز عن الركوع والسجود أومأ إيماءً، ولا يترك الصلاة بحال؛ لقول عمران بن حصين رضي الله عنه: «كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فصل على جنبك، فإن لم تستطع فمستلقياً» (4). ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

د - صلاة الخوف

1 - مشروعية: صلاة الخوف مشروعة بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْيَقُمْ صَلَاتُكَ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَمْثَلَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَهُمْ﴾ [النساء: 102].

- (1) رواه مسلم (1784 / 4) وفي موطأ مالك (143 / 1) (144).
- (2) رواه البخاري (36 / 2) ومسلم (49) كتاب صلاة المسافرين. والموطأ (144 / 1). أن لفظة «في ليلة مطيرة» من تأثر بعض الرواة كمالك.
- (3) رواه البخاري (353) ومسلم كتاب صلاة المسافرين (56).
- (4) رواه البخاري (60 / 2).

2 - صفتها في السُّفر : وردت في صلاة الخوف كصفات مختلفة مردها إلى حالة الخوف قوة وضعفاً ، وأشهر كصفتها إذا كان القتال في السُّفر : « أن يقسم المعسكر إلى طائفتين : طائفة تقف تجاه العدو ، وطائفة تصف وراء الإمام فيصل بها ركعة ، ويثبت قائماً ؛ وتقوم هي فيصل ركعة أخرى وتسلم ، وتذهب فتقف موقف الطائفة الأخرى ، وتأتي الأخرى فيصل بها الإمام ركعة ويثبت جالساً ، فتقوم هي وتأتي بركعة أخرى ، ثم يسلم بهم » .

وشاهد هذه الكيفية حديث سهل بن أبي حنيفة إذ جاء فيه : « أن طائفة صفت مع النبي ﷺ ، وطائفة وجاء العدو ، فصلّى بالنبي معه ركعة ، ثم ثبت قائماً ، فأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً فأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم » ⁽¹⁾ .

3 - صفتها في الحضر : وإن كان القتال في الحضر حيث لا قصر للصلاة : صلبت الطائفة الأولى ركعتين مع الإمام ، وركعتين وحدها ، والإمام قائم ، وتأتي الطائفة الأخرى فيصل بها الإمام ركعتين ويثبت جالساً فتتم لنفسها ركعتين ، ثم يسلم بهم .

4 - إذا لم يمكن قسمة الجيش لاشتداد القتال : إذا اشتد القتال ، ولم تمكن قسمة الجيش صلوا فرائد على أي حال كانوا مشاة أو ركباناً للقبلة أو لغيرها يومنون بإمائه لقوله تعالى : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ⁽²⁾ [البقرة : 239] . وقوله ﷺ : « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباناً » ⁽³⁾ . ومعنى أكثر من ذلك أي إذا كثرت الخوف واحتدمت المعركة واختلطوا بالعدو .

5 - الطالب للعدو أو الهارب منه : من طلب عدوًا يخشى فواته ، أو طلبه عدوٌ يخشى أن يظفر به صلى على أي حال كان ، ماشياً أو ساعياً إلى القبلة أو غيرها ، وهكذا كل من خاف على نفسه من إنسان أو حيوان أو غيرهما ، صلى صلاة الخوف بحسب حاله ، ويشهد لهذه المسألة ، قوله تعالى : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ⁽⁴⁾ [البقرة : 239] . وعمل عبد الله بن أنيس رضي الله عنه ، فقد بعثه رسول الله ﷺ في طلب الهذلي ، فقال : « لما خفت أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة ، فانطلقت أمشي ، وأنا أصلي أومئ إيماء نحوه ، فلما دنوت منه ... » ⁽⁴⁾ الحديث .

(2) أي قياماً على أقدامهم .

(4) رواه أبو داود (1249) .

(1) رواه مسلم (57) كتاب صلاة المسافرين .

(3) رواه البيهقي في السنن الكبرى (3 / 256) .

المادة العاشرة : في صلاة الجمعة :

1 - «حكمها : صلاة الجمعة واجبة ، بقول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : 9] . وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « ليتهن أوقات عن وذعهم الجمعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين » ⁽¹⁾ وقوله ﷺ : « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض » ⁽²⁾ .

2 - «الحكمة في مشروعيتها : من الحكم التي شرعت لها صلاة الجمعة : جمع المكلفين القادرين على تحمل المسؤوليات من أهل البلد أو القرية ، أول كل أسبوع في مكان واحد لتلقي كل ما يحدث ويحدث من قرارات ، وبيانات يصدرها إمام المسلمين وخليفته فيما يتعلق بإصلاح دينهم ودنياهم .

وليسمعوا من الرغب والرهيب والوعيد والوعيد ، ما يحملهم على التهوؤ بواجباتهم ، ويساعدهم على القيام بها في نشاط وحزم طوال الأسبوع .

وتبدؤ هذه الحكمة للتأمل من خلال شروط الجمعة وخصائصها ؛ إذ من شروطها : القرية ، والجماعة ، والمسجد وتوحيده ، والخطبة وكونها من الخليفة أو الوالي ، وتحريم الكلام أثناءها ، وسقوطها عن العبد والمرأة والصبي والمريض ؛ لأن تكليف هؤلاء غير تام وليسوا بقادرين على القيام بما قد يطالبون به على المنبر من مسؤوليات وتكاليف .

3 - «فصل يومها : يوم الجمعة يوم فاضل وعظيم ، ومن خير أيام الدنيا ، قال فيه رسول الله : « خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ﷺ ، وفيه أدخل إلى الجنة ، وفيه أخرج منها ، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة » ⁽³⁾ . فينبغي أن يعظم بتعظيم الله له ، فيكثر فيه من الصالحات ، ويبتعد فيه عن جميع السيئات .

4 - «آدابها وما ينبغي أن يؤتى في يومها :

1 - «الاغتسال على كل من حضرها ؛ لقوله ﷺ : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ⁽⁴⁾ .

(1) رواه مسلم (12) كتاب الجمعة .

(2) رواه أبو داود (1067) وقال : طارق بن شهاب رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئا .

(3) رواه مسلم (5) كتاب الجمعة .

(4) رواه البخاري (2 / 3 ، 6) . ورواه مسلم (7) الجمعة . ورواه أبو داود (341) .

2 - لبس نظيف الثياب ، ومشي الطيب ؛ لقوله ﷺ : « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْغَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَلْبَسُ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ طَيِّبٌ مَسَّ مِنْهُ » (1) .

3 - التَّكْبِيرُ إِلَيْهَا ، أي الذَّهَابُ إِلَيْهَا قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا بِزَمْنٍ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » (2) .

4 - صَلَاةٌ مَا تَشِيرُ مِنَ الثَّانِيَةِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ فَأَكْثَرُ (3) لقوله ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهَرٍ ، وَيُدْهِنُ مِنْ دَهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طَبِيبٍ بَيْنَهُ ، ثُمَّ يَرْوِجُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يَصْلِي مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يَنْصُتُ لِلْإِمَامِ إِذَا تَكَلَّمَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى مَا لَمْ يَغْشُ الْكِبَاءُ » (3) .

5 - قَطْعُ الْكَلَامِ وَالْعَبَثِ بِمَنْ الْحَصَى وَنَحْوَهَا إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا قَلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ : أَنْصِتْ ، فَقَدْ نَعَوْتُ » (4) . وقوله : « مَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَى ، وَمَنْ لَغَى فَلَا جُمُعَةَ لَهُ » (5) .

6 - إِذَا دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا » (6) .

7 - يُكْرَهُ تَخَطُّي رِقَابِ الْجَالِسِينَ وَالتَّفَرُّقَهُ بِهِمْ ؛ لقوله ﷺ : « لِلَّذِي رَأَى يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ : اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ » (7) . وقوله : « فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ » (8) .

8 - يَحْرُمُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ لَهَا ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : 9] .

(1) رواه الإمام أحمد (4 / 304) .

(2) رواه الإمام مالك (101) . ورواه البخاري (3 / 2) . ورواه الترمذي (499) .

(3) أما الصلاة بعدها فقد صح أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يصلي ركعتين في بيته ، كما ورد في الصحيح صلاة أربع ركعات في المسجد بعد أن يتكلم أو ينتقل من مجلسه الذي صلى الجمعة فيه .

(3) رواه البخاري (4 / 2) . ورواه الإمام أحمد (5 / 440) .

(4) رواه مسلم (11 ، 12) كتاب الجمعة . ورواه الإمام أحمد (2 / 318) .

(5) رواه أبو داود في صحيحه (1050) .

(6) رواه مسلم (69) كتاب صلاة المسافرين . ورواه الإمام أحمد (5 / 303) .

(7) رواه أبو داود (1118) . ورواه ابن ماجه (1115) . (8) الحديث السابق .

- 9 - يستحب قراءة سورة الكهف في ليلتها أو يومها ؛ لقوله ﷺ : « من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ؛ أضاء له من الثور ما بين الجمعتين » (1) .
- 10 - الإكثار من الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ؛ لقوله : « أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة ، فمن فعل ذلك ؛ كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة » (2) .
- 11 - الإكثار من الدعاء يومها ؛ لأنَّ به ساعة استجابة ، من صадفها استجاب الله له وأعطاه ما سأل ، قال ﷺ : « إنَّ في يوم الجمعة لساعة لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ يسأل الله عزَّ وجلَّ فيها خيراً إلا أعطاه إياه » (3) . وورد أنَّها ما بين خروج الإمام إلى الفراغ من الصلاة ، وقد قيل إنَّها بعد العصر (4) .

5 - شروط وجوبها ؛ وهي :

- 1 - الذكورية ، فلا تجب على امرأة .
- 2 - الحرية ، فلا تجب على مملوك .
- 3 - البلوغ ، فلا تجب على صبي .
- 4 - الصحة ، فلا تجب على مريض لا يقدر على حضورها لما به من مرض .
- 5 - الإقامة ، فلا تجب على مسافر ؛ وذلك لقوله ﷺ : « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض » (5) . وقوله : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضاً ، أو مسافراً ، أو امرأة ، أو صبيّاً ، أو مملوكاً » (6) ، وهذا وكل من حضرها ممّن لا تجب عليهم ، وصلّاها مع الإمام أجزأته ، وسقط عنه الواجب ، فلا يصلي الظاهر بعدها أبداً .
- 6 - شروط صحتها :

- 1 - القرية ، فلا تصح الجمعة في بادية أو في سفر ؛ إذ لم تصل الجمعة على عهد الرسول ﷺ ، إلا في المدن والقرى ، ولم يأمُر رسول الله ﷺ أهل البادية بصلاتها ، وعلى كثرة سفره ﷺ لم يثبت أنه صلّاها في سفر أبداً .

(1) رواه الحاكم (511 / 1 ، 564 ، 565) وصححه .

(2) رواه الحاكم (421 / 2) . ورواه البيهقي (249 / 3) بإسناد حسن .

(3) رواه مسلم (14 ، 15) . كتاب الجمعة . ورواه الإمام أحمد (2 / 164 ، 185) .

(4) روى حديث كون الساعة بعد العصر ، الإمام أحمد وابن ماجه ، وروى كونها ما بين جلوس الإمام والفراغ من الصلاة أبو داود وإسناده ضعيف .

(5) رواه أبو داود (1067) . ورواه الحاكم (1 / 288) .

(6) رواه الدارقطني (3 / 2) . ورواه البيهقي (184 / 3) ، وفي سنده ضعف ، والعمل عليه عند جماهير المسلمين سلفاً وخلفاً .

2- المسجد ، فلا تصح الجمعة في غير أبنية المساجد وأبنيتها ؛ حتى لا يتعرض المسلمون للحر أو البرد المضروبين .

3- الخطبة ، فلا تصح صلاة الجمعة بدون خطبة فيها ؛ إذ ما شرعت صلاة الجمعة إلا من أجل الخطبة .

7- لا تجب على من كان بعيداً عن القرية : لا تجب صلاة الجمعة على من كان يسكن بعيداً عن المدينة التي تقام فيها الجمعة بأكثر من ثلاثة أميال ؛ لقوله ﷺ : « الجمعة على من سمع النداء » (1) . والعادة جارية أن صوت المؤذن لا يتجاوز مائة الثلاثة أميال (أربعة كيلو مترات ونصف) (2) .

8- من أدرك ركعة من الجمعة أو أقل : إذا أدرك المسبوق ركعة من الجمعة ، أضاف إليها ثانية بعد سلام الإمام وأجزأته ؛ لقوله ﷺ : « من أدرك من الصلاة ركعة ، فقد أدركها كلها » (3) . وأما من أدرك أقل من ركعة كسجدة ونحوها فإنه ينويها ظهراً ويتشهد أربعاً بعد سلام الإمام .

9- تعدد إقامة الجمعة في البلد الواحد : إذا لم يتسع المسجد العتيق ولم يمكن توسعته ، جاز أن تقام الجمعة في مسجد آخر من المدينة أو مساجد بحسب الحاجة .

10- كيفية صلاة الجمعة : كيفية صلاة الجمعة ، هي أن يخرج الإمام بعد زوال الشمس ، فيركب المنبر فيسلم على الناس حتى إذا جلس أدن المؤذن أذانه للظهير ، فإذا فرغ من الأذان قام الإمام فيخطب الناس خطبة يفتتحها بحمد الله والشأن عليه ، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله ، ثم يعظ الناس ويذكرهم رافعاً صوته ، فيأمر بأمر الله ورسوله وينهى بنهيهما ، ويرغب ويرهب ، ويذكر بالوعد والوعيد ، ويجلس جلسة خفيفة ، ثم يقوم مستأنفاً خطبته فيحمد الله ويشي عليه ، ويواصل خطبته بنفس اللهجة وذلك الصوت الذي هو أشبه بصوت منذر جيش حتى إذا فرغ في غير طول ، نزل وأقام المؤذن للصلاة ، صلى الناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، ويحسن أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة بسورة الأعلى ، وفي الثانية بالغاشية ونحوها (4) .

(1) رواه أبو داود والدارقطني وهو ضعيف ، وبه العمل عند أحمد ومالك والشافعي . وذلك لرواية مسلم : « هل تسمع النداء بالصلاة ؟ » قاله للذي طلب منه الترخيص في التحلف عن الجماعة لضعف بصره ، فإن مفهومه أنه لو كان لا يسمع النداء بالصلاة لسقط عنه واجب الحضور .

(2) هذا على رأي من يقول إن الميل ثلاثة آلاف ذراع .

(3) رواه الترمذي (524) . ورواه الإمام أحمد (2/ 265) . ورواه ابن ماجه (1122) . ورواه النسائي (1/ 274) .

(4) ورد في صحيح مسلم استحباب القراءة بسورة الجمعة والمنافقون .

المادة الحادية عشرة : في سنة الوتر ، ورغبة الفجر والرواتب والنفل المطلق :

أ - الوتر .

- 1 - حكمه - وتعريفه : الوتر سنة واجبة لا ينبغي للمسلم تركها بحال .
والوتر هو أن يصلي المسلم آخر ما يصلي من نافلة الليل بعد صلاة العشاء ، ركعة نسئ الوتر ؛ لقول الرسول ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » ⁽¹⁾ .
- 2 - ما يسن قبله : من السنة أن يصلي قبل الوتر ركعتين فأكثر إلى عشر ركعات ، ثم يصلي الوتر ؛ لفعله ﷺ ذلك في الصحيح .
- 3 - وقته : وقت الوتر من صلاة العشاء إلى قبيل الفجر ، وكونه آخر الليل أفضل من أوله ، إلا لمن خاف أن لا يستيقظ ؛ لقوله ﷺ : « من ظن منكم أن لا يستيقظ آخر الليل ، فليوتر أوله ، ومن ظن منكم أنه يستيقظ آخره ؛ فليوتر آخره ؛ فإن صلاة آخر الليل محضورة وهي أفضل » ⁽²⁾ .
- 4 - من نام عن الوتر حتى أصبح : إذا نام المسلم عن الوتر ، ولم يستيقظ ، حتى أصبح قضاؤه قبل صلاة الصبح ؛ لقوله ﷺ : « إذا أصبح أحدكم ولم يوتر ، فليوتر » ⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « من نام عن وتره أو نسيه ؛ فليصله إذا ذكره » ⁽⁴⁾ .
- 5 - القراءة في الوتر : يستحب أن يقرأ في الركعتين قبله ، بالأعلى والكافرون ، وفي ركعة الوتر بالصمد والمعوذتين بعد الفاتحة ⁽⁵⁾ .
- 6 - كراهة تعدد الوتر : يكره تعدد الوتر ، في الليلة الواحدة ؛ لقوله ﷺ : « لا وتران بليلة » ⁽⁶⁾ ، ومن أوتر أول الليل ، ثم استيقظ وأراد أن يتنفل ، تنفل ، ولا يعيد الوتر ؛ لقوله ﷺ : « لا وتران بليلة » .

ب - رغبة الفجر

- 1 - حكمها : رغبة الفجر سنة مؤكدة كالوتر ؛ إذ هي مبتدأ صلاة المسلم بالثهار ، والوتر

(1) رواه البخاري (30 / 2) . ورواه الإمام أحمد (102 / 2) .

(2) رواه الإمام أحمد (300 / 3) . ومعنى محضورة : تحضرها الملائكة ؛ وفي رواية مسلم : مشهودة بمعنى محضورة .

(3) رواه البيهقي (478 / 2) . (4) رواه أبو داود (1431) وهو صحيح .

(5) روى حديث القراءة في الوتر بما ذكر أبو داود والنسائي بإسناد حسن .

(6) رواه الترمذي (470) وهو حسن .

مختتم صلاته بالليل، أكدّها رسول الله ﷺ بعمله؛ إذ حافظ عليها وما تركها قط، ورغب فيها بقوله: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»⁽¹⁾. وقوله: «لا تدعوا ركعتي الفجر وإن طاردتكم الخيل»⁽²⁾.

2 - وقتها: وقت سنة الفجر ما بين طلوع الفجر و صلاة الصبح، ومن نام حتى طلعت الشمس أو نسيها صلاتها متى ذكرها، إلا إذا دخل الزوال فإنها تسقط حينئذ؛ لقول رسول الله ﷺ: «من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما»⁽³⁾. وقد نام عليه الصلاة والسلام مرة مع أصحابه في غزاة ولم يستيقظوا حتى طلعت الشمس، فتحولوا عن مكانهم قليلاً، ثم أمر الرسول ﷺ «بلاأ» فأذن فصلى ركعتين قبل صلاة الفجر، ثم أقام فصلى الصبح⁽⁴⁾.

3 - صفتها: سنة الفجر ركعتان خفيفتان يقرأ فيهما بالكافرون والصميد، بعد الفاتحة سراً، ولو قرئ فيهما بالفاتحة وحدها جزءاً؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يصلي الركعتين قبل العداة فيخففهما حتى لا أشك أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب أم لا؟»⁽⁵⁾. وقولها: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: «قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ» و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وكان يسرّ بهما⁽⁶⁾.

ج - الروايات:

الروايات هي الشنن القبليّة والبعديّة مع الفرائض وهي: ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها، وركعتان قبل العصر، وركعتان بعد المغرب، وركعتان أو أربع بعد العشاء؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الصبح»⁽⁷⁾. وقول عائشة رضي الله عنها: «كان الرسول ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر»⁽⁸⁾. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «ما بين كل أذانين صلاة»⁽⁹⁾. وقوله: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً»⁽¹⁰⁾.

(1) رواه مسلم (14) كتاب صلاة المسافرين.

(2) رواه الطبراني (408 / 12). وورد في مجمع الزوائد للهيتمي (217 / 2).

(3) رواه البيهقي في السنن الكبرى (484 / 2) وسنده جيد.

(4) رواه الإمام أحمد (259 / 1). ورواه البيهقي في السنن الكبرى (404 / 1).

(5) رواه الإمام أحمد (186 / 6). ورواه ابن ماجه (1144). (6) رواه مسلم (19) كتاب الحج.

(7) الحديث متفق عليه. (8) رواه البخاري (74 / 2).

(9) رواه الدارقطني (266 / 1). (10) رواه أبو داود (8) التلوع. ورواه الترمذي (430) وهو حسن.

د - التَّطَوُّعُ وَالنَّفْلُ الْمَطْلُوقُ

1 - فضله : لنوافل الصَّلاة فضلٌ عظيم . قال ﷺ : « مَا أَذَنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ يَصَلِّيهِمَا ، وَإِنَّ الْبِرَّ لِيَذُرُ فَوْقَ رَأْسِ الْعَبْدِ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ » (1) . وقال عليه الصَّلاة والسلام لِلَّذِي سَأَلَهُ مِرَافَقَتُهُ فِي الْحِجَّةِ : « أُعْتِنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ » (2) .

2 - حكمته : ومن الحكمة في النَّفْلِ أَنَّهُ يَجِبُ الْفَرِيضَةُ إِنْ تَقَصَّصَتْ ، فَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاة والسلام : « إِنْ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلاةُ ، يَقُولُ رَبُّنَا لِلْمَلَائِكَةِ - وَهُوَ أَعْلَمُ - : انظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي أَمَّهَآ أَمْ نَقَصَهَا ؟ . فَإِنْ كَانَتْ تَامَةً كَتَبْتُ لَهُ تَامَةً ، وَإِنْ كَانَ انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْئًا قَالَ : انظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ ؟ . فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ قَالَ : أَتَمُّوا لِعَبْدِي فَرِيضَتَهُ مِنْ تَطَوُّعِهِ ، ثُمَّ تَوَخَّذُوا الْأَعْمَالَ عَلَى ذَلِكَ » (3) .

3 - رفقته : اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ كِلَاهُمَا ظَرْفٌ لِلنَّفْلِ الْمَطْلُوقِ مَا عَدَا حَمْسَ أَوْقَاتٍ فَلَا نَفْلَ فِيهَا وَهِيَ :

1 - من بعدِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ . 2 - من طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدُ رَمَحٍ .

3 - عِنْدَمَا يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ إِلَى الزُّوَالِ . 4 - من بعدِ زَوَالِ الْعَصْرِ إِلَى الْإِصْفَارِ .

5 - من الْإِصْفَارِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ .

وذلك لقوله ﷺ لعمر بن عَبَّسَةَ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الصَّلاةِ : « صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَتَرْتَفِعَ ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكَفَّارُ ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلاةَ مَشْهُودَةٌ مُحْضَرَةٌ (4) حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرَّمْحِ ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلاةِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تُشْجِرُ جَهَنَّمُ - أَيْ يَوْقُدُ عَلَيْهَا - فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلِّ ، فَإِنَّ الصَّلاةَ مَشْهُودَةٌ مُحْضَرَةٌ حَتَّى تَصِلِيَ الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ (5) وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكَفَّارُ » (6) .

4 - الْجُلُوسُ فِي النَّفْلِ : يَجُوزُ النَّفْلُ مِنْ قُعُودٍ ، غَيْرَ أَنَّ الْمُسْتَنْفِلَ الْقَاعِدَ نَصَفَ مَا لِلْمُسْتَنْفِلِ الْقَائِمِ مِنَ الْأَجْرِ فَقَطْ . وذلك لقوله عليه الصَّلاة والسلام : « صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نَصَفُ الصَّلاةِ » (7) .

(1) رواه الترمذي (2911) وهو صحيح . رواه الإمام أحمد (500/3) . (3) رواه الحاكم (262/1) .

(4) محضورة : أي تحضرها الملائكة وتنهدها ، وفي ذلك شهادة بخير للمسلم .

(5) ذلك بأن الشيطان يدني رأسه منها حتى لكانه حملها برأسه تضليلًا لعباد الشمس .

(6) رواه مسلم (52) كتاب صلاة المسافرين .

(7) رواه مسلم (16) كتاب صلاة المسافرين . ورواه أبو داود (950) .

5 - بيان أنواع التطوع :

- 1 - تحية المسجد ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ » ⁽¹⁾.
- 2 - صلاة الضحى وهي أربع ركعات فأكثر إلى ثماني ركعات ؛ لقوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « ابْنِ آدَمَ ارْكُضْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفَلَكَ آخِرَهُ » ⁽²⁾.
- 3 - تراويح رمضان ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ⁽³⁾.
- 4 - صلاة ركعتين بعد الوضوء ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ فَيُحَسِّنُ الْوُضُوءَ فَيَصَلِّيَ صَلَاةً ؛ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا » ⁽⁴⁾.
- 5 - صلاة ركعتين عند القدوم من السفر في مسجد الحبي ؛ لفعله ﷺ ذلك ، قَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ » ⁽⁵⁾.
- 6 - ركعتا التوبة ؛ لقوله ﷺ : « مَا مِنْ رَجُلٍ يَذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ ، ثُمَّ يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » ⁽⁶⁾.
- 7 - الركعتان قبل المغرب ؛ لقوله ﷺ : « صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ » ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ : « لِمَنْ شَاءَ » ⁽⁷⁾.
- 8 - ركعتا الاستخارة ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكُضْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي ، وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ . وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ » ⁽⁸⁾.
- ويسمى ⁽⁹⁾ حاجته عند قول : أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ ..
- 9 - صلاة الحاجة ، وهي أَنْ يَرِيدَ الْمُسْلِمُ حَاجَتَهُ فَيَتَوَضَّأُ وَيَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حَاجَتَهُ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَتَشَهُمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ

(1) رواه البخاري (70 / 2) . ورواه مسلم (70) كتاب صلاة المسافرين .

(2) رواه الإمام الترمذي (340 / 2) .

(3) رواه البخاري (16 / 1) ، (33 / 3) .

(4) رواه مسلم (4) كتاب التطهارة .

(5) رواه البخاري (120 / 1) . ورواه مسلم (4) كتاب التوبة .

(6) رواه الترمذي (406) ، (406) . (7) رواه البخاري (74 / 2) ، (138 / 3) .

(8) رواه البخاري (70 / 2) ، (101 / 8) .

(9) لَا تَكُونُ الاستخارة إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْمَحَاجَةِ ، إِذِ الْوَاجِبَاتُ مَأْمُورٌ بِهَا ، وَالْحَرَامَاتُ مَنُوعٌ عَنْهَا ، فَلَا يَطْلُبُ الْمُسْلِمُ أَبَدًا الْخَيْرَ فِي أَمْرِ يَقَعُ ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِمَّا يَنْهَى عَنْهُ .

معجلاً أو مؤخراً» (1).

10 - صلاة التسبيح، وهي أربع ركعات، يقول بعد القراءة في كل ركعة: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، خمس عشرة مرة، وفي الركوع عشر مرات، وفي الرفع منه عشر مرات، وفي السجود عشر مرات، وفي الرفع منه عشر مرات، وفي جلسة الاستراحة بين الركعتين عشر مرات، فيكون مجموع التسبيحات في كل ركعة خمسا وسبعين تسبيحة. لقول الرسول ﷺ لعنه العباس: «يا عباس! يا عمّاه! ألا أعطيك...» إلى آخر الحديث فذكر له كيفية صلاة التسبيح، وقال: «إن استطعت أن تصلّيها في كل يوم مرة فافعل، فإن لم تستطع ففي كل جمعة مرة، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عرك مرة» (2).

11 - سجدة الشكر: وهي أن تحدث للمسلم نعمة كأن يظفر بمزغوب، أو ينجو من مهبوب فيخز ساجدا لله تعالى شكرا على نعمته؛ إذ كان النبي ﷺ إذا أتاه أمر يسره، أو يشتر به خسر ساجدا شكرا لله تعالى، ومن ذلك أنه لما أتاه جبريل ﷺ فقال له: «من صلي عليك صلاة صلى الله عليه بها عشرا. سجد شكرا لله تعالى» (3).

12 - سجدة التلاوة: يسئ سجود التلاوة؛ لقوله ﷺ: «إذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول: يا ويله! أمر ابن آدم بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فعصيت، فلي التار» (4).

فإذا قرأ المسلم آية السجدة أو استمع إليها من قارئ سئ له أن يسجد سجدة يكثر فيها عند خفض الرفع، ويقول في سجود: «سجد وجهي للذي خلقه وصوّره، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين»، والأكمل للأجر أن يكون الساجد متطهرا مستقبلا القبلة.

ومواضع السجود في القرآن معلومة في المصاحف وهي خمس عشرة سجدة؛ لقول عبد الله بن عمرو بن العاص: «إن النبي ﷺ قرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفضل وفي الحجّ سجدتان» (5).

(1) رواه الإمام أحمد (1 / 71)، (5 / 263) بسند صحيح.

(2) رواه أبو داود (1297) ورواه ابن ماجه (1387). (3) رواه الإمام أحمد (1 / 191).

(4) رواه مسلم (133) كتاب الإيمان. (5) رواه أبو داود وغيره وحسنه بعضهم.

المادة الثانية عشرة : في صلاة العيدين :

١ - حكمها ، ووقتها :

صلاة العيدين : الفطر والأضحي ، سنة مؤكدة كالواجب ، أمر الله تعالى بها في قوله : ﴿ إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَىكَ الْكَوْثَرَ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَاحْتَرِ ۚ ﴾ [الكوثر : 1] ، وأناط بها فلاح المؤمن في قوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۚ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۚ ﴾ [الأعلى : 11 ، 12] . فعلها رسول الله ﷺ وواظب عليها ، وأمر بها ، وأخرج لها حتى النساء والصبيان ، وهي شعيرة من شعائر الإسلام ، ومظهر من مظاهره التي يتجلى فيها الإيمان والتقوى .

ووقتها : من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى الزوال . والأفضل أن تصلي الأضحي في أول الوقت ، ليمكن الناس من ذبح أضاحيهم . وأن تؤخر صلاة الفطر ، ليمكن الناس من إخراج صدقاتهم ؛ إذ كان رسول الله ﷺ يفعل هكذا ، قال جندب : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي بِنَا الْفِطْرِ وَالشَّمْسِ عَلَى قِيدِ رَمَحَيْنِ ، وَالْأَضْحَى عَلَى قِيدِ رَمَحٍ » (1) .

ب - مَا يَنْبَغِي لَهَا مِنْ آدَابٍ :

1 - الغسل والتطيب ولبس الجميل من الثياب ، لقول أنس : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِيدَيْنِ ، أَنْ نَلْبِسَ أَجْوَدَ مَا نَجِدُ ، وَأَنْ نَتَطَيَّبَ بِأَجْوَدَ مَا نَجِدُ ، وَأَنْ نَضَعِيَ بِأَيْمَنِ مَا نَجِدُ » (2) . « وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُ بَرْدَةَ حَبْرَةَ فِي كُلِّ عِيدٍ » (3) .

2 - الأكل قبل الخروج إلى صلاة عيد الفطر ، والأكل من كبد الأضحية بعد الصلاة في عيد الأضحي ؛ لقول بريدة : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ ، وَلَا يَأْكُلَ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ فَيَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ » (4) .

3 - التكبير من ليلتي العيدين ، ويستمر في الأضحي إلى آخر أيام التشريق ، وفي الفطر إلى أن يخرج الإمام عليهم للصلاة .

ولفظه : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، ويتأكد عند الخروج إلى المصلى ، وبعد الصلوات المفروضة أيام التشريق الثلاثة ، لقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ۚ ﴾ [البقرة : 203] . وقوله سبحانه : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۚ ﴾ . وقوله :

(1) ذكره الزبيدي في تحف السادة المتقين (3 / 392) . وأورده الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه ، هكذا قال الشوكاني في نيل الأوطار .

(2) رواه الحاكم (4 / 230) وسنده لا بأس به .

(3) أخرجه الترمذي وغير واحد ، وصححه ابن القطان .

(4) ذكره الساعاتي في بدائع المن (484) .

﴿ وَلَتَكُونُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ [البقرة : 185] .

4 - الخروج إلى المصلّى من طريق ، والخروج من آخرى ؛ لفعل الرسول ﷺ ذلك . قال جابر : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ » (1) .

5 - أَنْ تَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ ، إِلَّا لضرورة مطر ونحوه ، فتصلى في المساجد ؛ لمواظبة النبي ﷺ على صلاتها في الصحراء ، كما ورد في الصحيح .

6 - التَّهَنُّةُ ، بقول المسلم لأخيه : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ ، لما روي أَنَّ أصحاب الرسول ﷺ كانوا إِذَا التَقَى بَعْضُهُمْ يَوْمَ الْعِيدِ قَالُوا : « تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكُمْ » (2) .

7 - عدم الحرج في التوسّع في الأكل والشرب واللّهو المباح ؛ لقوله ﷺ في عيد الأضحية : « أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرَبٍ ، وَذِكْرُ اللَّهِ ﷻ » (3) . وقول أنس : قدم النبي ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال رسول الله ﷺ : « قَدْ أَبْدَلَكُمْ اللَّهُ تَعَالَى بَهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا ، يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى » (4) . وقوله لأبي بكر ، وقد انتهز جاريّتين في بيت عائشة ينشدان الشعر يوم العيد : « يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا ، وَإِنَّ الْيَوْمَ عِيدُنَا » (5) .

ج - صفاتها :

صفة صلاة العيد ، هي أَنْ يَخْرُجَ النَّاسُ إِلَى الْمِصْلَى يَكْتَبُونَ ، حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ بَعْضُ أُمْتَارٍ ، قَامَ الْإِمَامُ فَصَلَّى - بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ - رَكَعَتَيْنِ يَكْتَبُ فِي الْأُولَى سَبْعًا ، بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالنَّاسُ يَكْتَبُونَ مِنْ خَلْفِهِ بِتَكْبِيرِهِ ، وَيَقْرَأُ بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةَ الْأَعْلَى جَهْرًا . وَيَكْتَبُ فِي الثَّانِيَةِ سِتًّا بِتَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ ، وَيَقْرَأُ بِالْفَاتِحَةِ ، وَسُورَةَ الْغَاشِيَةِ ، أَوْ الشَّمْسِ وَضَحَاهَا . فَإِذَا سَلَّمَ ، قَامَ فَيَخْطُبُ فِي النَّاسِ خُطْبَةً ، يَجْلِسُ أَثْنَاءَهَا جَلْسَةً خَفِيفَةً . فَيَعْطُ فِيهَا وَيَذْكُرُ ، يَخْلُلُهَا بِالتَّكْبِيرِ ، كَمَا يَفْتَحُهَا بِحَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ فِي فِطْرِ حَتْ عَلَى صَدَقَةِ الْفِطْرِ ، وَبَيَّنَ بَعْضُ أَحْكَامِهَا . وَإِنْ كَانَ فِي أَضْحَى ، حَتْ عَلَى سِتَّةِ الْأَضْحِيَّةِ ، وَبَيَّنَ السَّنَ الْحِزْبَةَ فِيهَا . وَإِذَا فَرَغَ انصرفت النَّاسُ مَعَهُ ؛ إِذْ لَا صَلَاةَ سِتَّةَ قَبْلُهَا وَلَا بَعْدَهَا ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ؛ لقول ابن مسعود : « مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ ،

(1) رواه البخاري (29 / 2) .

(2) رواه البيهقي في السنن الكبرى (319 / 3) وذكره ابن حجر في فتح الباري (446 / 4) .

(3) رواه الإمام أحمد (460 / 3) .

(4) رواه عبد الرزاق في مصنفه (15566) . وذكره ابن حجر في فتح الباري (422 / 3) .

(5) رواه البخاري (21 / 2) .

فليصلُّ أربعاً . « وأما من أدرك منها شيئاً مع الإمام ولو التَّشَهُّد ، فإنّه يقوم بعد سلام الإمام فيصلُّها ركعتين ، كما فاتته سواء بسواء .

المادّة الثالثة عشرة : في صلاة الكسوف (1)

1 - حكمها ، ووقتها :

صلاة الكسوف ، سنة مؤكّدة في حق الرجال والنساء ، أمر بها رسول الله ﷺ بقوله : « إنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فصلّوا » (2) . وفعلها كصلاة العيدين (3) ، ووقتها من ظهور الكسوف في أحد الثَّيَرَيْن : الشَّمْسِ أو القمرِ إلى التَّجَلِّي ، وإن وقع الكسوف في آخر التَّهَارِ حيث تَكْرُهُ التَّافِلَةُ كراهة شديدة ، استبدل بالصلاة ذكر الله والاستغفار والتَّضَرُّع والدُّعاء .

2 - مَا يَسْتَحِبُّ فَعَلُهُ فِي الْكُسُوفِ :

يستحبُّ الإكثار من الذِّكْرِ والتَّكْبِير والاستغفار والدُّعاء والصدقة والعتيق والبرِّ والصَّلة ؛ لقوله ﷺ : « إنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدّقوا وصلّوا » (4) .

3 - كَيْفِيَّتُهَا :

كيفية صلاة الكسوف : أن يجتمع النَّاسُ في المسجد بلا أذانٍ ولا إقامة ، ولا بأس أن ينادى لها بلفظ : الصَّلاة جامعة ، فيصلِّي بهم الإمام ركعتين في كلّ ركعة ركوعان وقيامان ، مع تطويل لكلٍّ من القراءة والركوع والسُّجود ، وإذا انتهى الكسوف أثناء الصَّلاة فلهم أن يتنوّها على هيئة التَّافِلَةِ العاديّة .

وليس في صلاة الكسوف خطبة مسنونة ، وأما للإمام أن يذكّر النَّاسَ ويعظهم إن شاء وهو حسن ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : « خسفت الشَّمْسُ في حياة رسول الله ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد ، فقام فكبر وصَفَّ النَّاسَ وراءه ، فاقترأ رسول الله ﷺ قراءة طويلة ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً هو أدنى من القراءة الأولى ، ثم رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده ، ربَّنَا

(1) الكسوف هو ذهاب ضوء أحد الثَّيَرَيْن : الشَّمْسِ أو القمر ، أو بعضه أي بعض الضوء لهما .

(2) رواه البخاري (2 / 42 ، 48) ، (4 / 131) .

(3) في العبارة تجوُّز ، ولا فيبين هيئة الصَّلاتين تباين ظاهراً .

(4) رواه البخاري (2 / 44 ، 46) ، (4 / 131) .

ولك الحمد ، ثم قام فاقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر فركع ركوعاً هو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات (ركوعات) وأربع سجعات ، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف ثم قام ، فخطب الناس ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ﷻ لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموهما ، فافزعوا للصلاة ⁽¹⁾ .

4 - خسوف القمر :

الصلوة في خسوف القمر ، كالصلوة في خسوف الشمس ؛ لقوله ﷺ : « إذا رأيتموها فافزعوا للصلاة » . غير أن بعض أهل العلم رأوا أن صلاة خسوف القمر كسائر التوافل تصلى أفراداً في البيوت والمساجد فلا يجمع فيها ؛ وذلك لأنه لم يثبت أن رسول الله ﷺ جمع الناس فيها ، كما فعل في خسوف الشمس .

هذا والأمر واسع ، فمن شاء جمع ، ومن شاء صلى منفرداً ؛ إذ المطلوب أن يفزع المسلمون للصلوة والدعاء رجالاً ونساء ليكشف الله ما بهم .

المادة الرابعة عشرة : في صلاة الاستسقاء :

1 - حكمها :

صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة ، فعلها رسول الله ﷺ وأعلنها في الناس وخرج لها إلى المصلى . قال عبد الله بن زيد : « خرج النبي ﷺ يستسقي ، فوجه إلى القبلة وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين ، جهز فيهما بالقراءة » ⁽²⁾ .

2 - معناها :

وهي طلب الشقي ⁽³⁾ من الله ﷻ للبلاد والعباد بالصلوة والدعاء ، والاستغفار عند حصول الجذب .

(1) رواه مسلم (1 ، 3 ، 17 ، 21 ، 28 ، 29) كتاب الكسوف ، وأكثر الروايات بلفظ رأيتموها بالإفراد ؛ لأن اجتماع كسوف الشمس مع خسوف القمر في وقت واحد محال . (2) رواه أبو داود (1166) . (3) سبب الجذب وقلة المطر الذنوب وكثرة المعاصي ، يشهد لذلك قوله ﷺ : « لم يبق من قبم المكيا والميزان إلا أخذوا بالشئ وشدة المؤونة وجور الشيطان عليهم ، ولم يمنغوا زكاة أموالهم إلا منغوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا » رواه ابن ماجه . وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير (2 / 96) .

3 - وقفتها :

وقفت صلاة العيد ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : « خرج إليها رسول الله ﷺ حين بدأ حاجب الشمس ⁽¹⁾ . غير أنها تفعل في كل وقت ، ما عدا أوقات الكراهة التي نهى عن الصلاة فيها .

4 - ما يستحب قبلها :

يستحب أن يعلن عنها الإمام قبل موعدها بأيام ، وأن يدعو الناس إلى التوبة من المعاصي والخروج من الظالم ، وإلى الصيام والصدقة ، وترك المشاحن ؛ لأن المعاصي سبب الجذب ، كما أن الطاعات سبب الخيرات والبركات .

5 - صفتها :

وصفتها : أن يخرج الإمام والناس إلى المصلى فيصلي بهم ركعتين يكثرن إن شاء في الأولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً كصلاة العيد ، ويقرأ في الأولى جهراً : بسبح اسم ربك الأعلى بعد الفاتحة ، وفي الثانية بالعاشية ، ثم يستقبل الناس ويخطب خطبة يكثرون فيها من الاستغفار ، ثم يدعوا الناس يؤمنون ، ثم يستقبل القبلة فيحوّل رداءه فيجعل ما على اليمين على اليسار ، وما على اليسار على اليمين ، ويحوّل الناس أردبتهم ، ثم يدعون ساعة وينصرفون .

وذلك لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « خرج نبي الله ﷺ يستسقي وصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا ودعا الله ، وحوّل وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل اليمين على الأيسر ، والأيسر على اليمين ⁽²⁾ .

6 - بعض ما ورد من الفاظ الدعاء فيها :

روي أنه ﷺ كان إذا استسقى قال : « اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً ⁽³⁾ مريئاً غدقاً ⁽⁴⁾ مجللاً عامئاً طيفاً ⁽⁵⁾ سحاً دائماً . اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين . اللهم بالعباد والبلاد والبهائم والخلق من اللأواء ، والجهد والضنك ما لا نشكوه إلا إليك . اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الصرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض . اللهم ارفع عنا

(1) رواه أبو داود (1173) . ورواه الحاكم في المستدرک وصححه .

(2) رواه أبو داود (1161) . ورواه الإمام أحمد وابن ماجه والبيهقي وقالوا : رواه ثقات .

(3) غيثاً مغيثاً مريئاً : محمودة العاقبة . والمريئ : الذي يأتي بالزرع .

(4) غدقاً : الكثير . (5) الطيف : العام .

الجهد والجوع والعري ، واكشف عثا من البلاء ما لا يكشفه غيرك . اللهم إنا نستغفرك ، إنك كنت غفارا ، فأرسل السماء علينا مدرارا . اللهم اسق عبادك وبهائمك ، وانثر رحمتك ، وأحي بلدك الميت ⁽¹⁾ .

كما روي أنه ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ : « اللَّهُمَّ سَقِنَا رَحْمَةً وَلَا سَقِنَا عَذَابًا ، وَلَا بَلَاءً ، وَلَا هَدْمًا وَلَا غَرْقًا . اللَّهُمَّ عَلَى الصُّرَابِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ . اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا » ⁽²⁾ .

الفصل التاسع : في أحكام الجنائز

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : فيما ينبغي من لدن المرض إلى الوفاة :

1 - وجوب الصبر :

ينبغي للمسلم إذا نزل به ضرر أن يصبر فلا يتسخط ولا يظهر الجزع ؛ إذ أمر الله ورسوله بالصبر في غير ما آية وحديث ، غير أنه لا بأس أن يقول المريض إذا سئل عن حاله : إني مريض ، أو يي ألم ، والحمد لله على كل حال .

استصحاب التداوي :

يستحب للمسلم المريض التداوي بالأدوية المتاحة ؛ لقوله ﷺ : « إِنْ أَلَلَّ لَمْ يَنْزِلْ دَاءٌ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً فَنَدَاوُوا » ⁽³⁾ . غير أنه لا يجوز التداوي بالمحرم كالخمر والخنزير ونحوهما ؛ لقول الرسول ﷺ : « إِنْ أَلَلَّ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » ⁽⁴⁾ .

3 - جواز الاسترقاء :

يجوز للمسلم الاسترقاء بالآيات القرآنية والأدعية النبوية والكلام الطيب ؛ لقوله ﷺ : « لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْكٌ » ⁽⁵⁾ .

(1) مجمع الزوائد للهيتمي (212، 211/1) رواه ابن ماجه (1269، 1270) ورجال سنده ثقات . وروى بعض ألفاظه أبو داود (1169) .

(2) ورواه البخاري (36، 35، 15/2) . ورواه مسلم (9/8) كتاب الاستسقاء . ورواه الساعفي في مسنده (80) والضراب : الزوايي .

(3) رواه الحاكم في المستدرک (399، 197/4) وصححه .

(4) رواه البيهقي في السنن الكبرى (5/10) .

(5) رواه مسلم (22) كتاب السلام .

4 - نَحْرِيْمُ التَّعَامِ وَالْعِزَائِمِ :

يحْرُمُ تعلِيْقُ التَّعَامِ واستعمالُ العِزَائِمِ ، فلا يجوزُ للمسلم أن يعلِّقَ تَمِيْمَةً لقوله ﷺ : « من علَّقَ تَمِيْمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ »⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « من علَّقَ تَمِيْمَةً فَلَا أَمَّ اللَّهُ لَهُ ، ومن علَّقَ دَعْدَةً فَلَا ودَعَ اللَّهُ لَهُ »⁽²⁾ . وقوله ﷺ الَّذِي أَبْصَرَ عَلَى يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صَفَرٍ : « ويحك ما هذه ؟ » . قال : من الواهنة ، قال : « انزعها ، فإنَّها لَا تزيدكَ إِلَّا وهنًا ، وإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا »⁽³⁾ .

5 - بَعْضُ مَا كَانَ يَسْتَشْفِي بِهِ ﷺ :

كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَضَعُ يَدَهُ الشَّرِيفَةَ عَلَى الْمَرِيضِ وَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهَبِ الْبَاسَ . اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي . لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يَغَادِرُ سَقَمًا »⁽⁴⁾ . وَقَالَ لِلَّذِي شَكَا إِلَيْهِ وَجَعًا : « ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي يَأْلَمُ مِنْ جِسَدِكَ وَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ : أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجْدُ وَأَحَازِرُ »⁽⁵⁾ . كَمَا رَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَكَى فَرَقَاهُ جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِقَوْلِهِ : « بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ ، أَوْ عَيْنِ حَاسِدٍ ، اللَّهُ يَشْفِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ »⁽⁶⁾ .

6 - جَوَازُ اسْتِطْطَابِ الْكَافِرِ وَالْمَوَاتَةِ :

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ مَدَاوَاةِ الْكَافِرِ - إِذَا كَانَ أَمِيْنًا - لِلْمُسْلِمِ ، وَعَلَى جَوَازِ مَدَاوَاةِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ ؛ إِذْ اسْتِخْدَمَ الرَّسُولُ ﷺ بَعْضَ الْمُشْرِكِينَ فِي بَعْضِ الشُّؤُنِ⁽⁷⁾ وَكَانَ نِسَاءُ الصَّحَابَةِ يَدَاوِنَ الْجَرْخَى فِي الْجِهَادِ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ⁽⁸⁾ .

7 - جَوَازُ اتِّخَاذِ الْحَاجِرِ الصَّخِيَّةِ :

يَجُوزُ بَلَّ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ أَصْحَابَ الْأَمْرَاضِ الْمَعْدِيَةِ فِي جَنَاحٍ خَاصٍّ مِنَ الْمُسْتَشْفِيَّاتِ ، وَأَنْ يَمْنَعَ الْأَصْحَاءَ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِهِمْ سَوَى مُمْضِيهِمْ ؛ لقوله ﷺ لِأَصْحَابِ الْإِبِلِ : « لَا يُوْرَدُ مَرِيضٌ عَلَى مَصْعٍ »⁽⁹⁾ فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْحَيَوَانِ فَقِي الْإِنْسَانِ مِنْ بَابِ أَوْلَى ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي

(1) رواه الإمام أحمد (4 / 156) .

(2) رواه الحاكم (4 / 216) وقال صحيح الإسناد .

(3) رواه ابن ماجه (3531) .

(4) رواه البخاري (7 / 171 ، 172) .

(5) رواه مسلم (24) كتاب السلام .

(6) رواه الترمذي (972) ورواه ابن ماجه (3523 ، 3527) .

(7) من ذلك ما روى البخاري من استجاره ﷺ لرجل خزيت يعرف الطريق .

(8) روى البخاري عن الزُّبَيْعِ بنت معوذ قولها : كُنَّا نَعْزُو مَعَ الرَّسُولِ ﷺ نَسْقِي الْقَوْمَ وَنُخْدِمُهُمْ وَنُرَدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرْخَى إِلَى الْمَدِينَةِ .

(9) رواه كذلك الإمام أحمد (6 / 358) .

(9) رواه مسلم (33) كتاب السلام . المَرِيضُ : صَاحِبُ الْإِبِلِ الْمَرِيضَةِ بِالْجَرْبِ ، وَالْمَصْعُ : صَاحِبُ الْإِبِلِ الصَّغِيحَةِ .

الطَّاعُونَ : « إِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا ، وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَلَسْتُمْ بِهَا فَلَا تَهْبِطُوا عَلَيْهَا » ⁽¹⁾ . وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : « لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةٌ » ⁽²⁾ . فَمَعْنَاهُ لَا عَدْوَى مُؤَثِّرَةٌ بِنَفْسِهَا ، أَيْ بَدُونِ إِرَادَةِ اللَّهِ ذَلِكَ ؛ إِذْ لَا يَقَعُ فِي مَلِكِ اللَّهِ مَا لَا يَرِيدُ ، وَهَذَا غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ اتِّخَاذِ سَبَبِ الْوَقَايَةِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ لَا وَاقِيَ إِلَّا اللَّهَ ، وَأَنَّ الَّذِي لَا يَقِيهِ اللَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْلَمَ . وَقَدْ سَأَلَ ﷺ عَنْ الْجَمَلِ الْأَجْرَبِ فَقَالَ : « وَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ ؟ » ⁽³⁾ .

فَأَجَبَ ﷺ أَنَّ التَّأْثِيرَ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَأَنَّ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ .

8 - وَجُوبُ عِبَادَةِ الْمَرِيضِ :

يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ عِبَادَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ إِذَا مَرَضَ ؛ لقوله ﷺ : « أَطْعَمُوا الْجَائِعَ وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ ، وَفُكُّوا الْعَانِي - الْأَمْسِرَ - » ⁽⁴⁾ . وَيَسْتَحِبُّ لَهُ إِذَا عَادَهُ فِي مَرَضِهِ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ بِالشِّفَاءِ وَأَنْ يوصِيَهُ بِالصَّبْرِ ، وَأَنْ يَقُولَ لَهُ مَا يَطْبِئُ بِهِ نَفْسُهُ ، كَمَا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ لَا يَطِيلَ الْجُلُوسَ عِنْدَهُ . وَكَانَ ﷺ إِذَا عَادَ مَرِيضًا قَالَ لَهُ : « لَا بَأْسَ ، طَهَّرْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ⁽⁵⁾ . فَلْيَقِلِّ الْمُسْلِمُ ذَلِكَ لِأَخِيهِ .

9 - وَجُوبُ حَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ حَالَ الْمَرَضِ :

يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ إِذَا مَرَضَ وَأَشْرَفَ أَنْ يَحْسَنَ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنَّهُ سَيَحْبُثُهُ سَوْفَ رَحْمَةً وَلَا يَعْذِبُهُ ، وَيَغْفِرُ لَهُ وَلَا يُؤَاخِذُهُ ، وَأَنَّهُ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ وَرَحْمَتُهُ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يَحْسَنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ » ⁽⁶⁾ .

10 - تَلْقِينُ الْمَيِّتِ :

يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ إِذَا عَينَ احْتِضَارَ أَخِيهِ أَنْ يَلْقَنَهُ كَلِمَةَ الْإِحْلَاصِ فَيَقُولَ عِنْدَهُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، يَذْكُرُهَا بِهَا حَتَّى يَذْكُرَهَا وَيَقُولَهَا ، فَإِذَا قَالَهَا كَثْرَ عَنْهُ ، وَإِنْ هُوَ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ غَيْرِهَا أَعَادَ تَلْقِينَهُ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ ؛ لقوله ﷺ : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ⁽⁷⁾ . وَقَوْلُهُ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ⁽⁸⁾ .

11 - تَوْجِيهُهُ لِاحْتِضَارِ إِلَى الْقَبِيلَةِ :

يَنْبَغِي أَنْ يُرَجَّحَ احْتِضَارُ - وَهُوَ الَّذِي ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الْمَوْتِ - إِلَى الْقَبِيلَةِ مُضْطَجِعًا

(1) رواه الإمام أحمد (1/ 175) ، (3/ 416) .

(2) رواه البخاري (7/ 166) . ورواه مسلم (101) كتاب السلام .

(3) رواه البخاري (4/ 246) .

(4) رواه البخاري (4/ 2205) ، (2206) .

(5) رواه مسلم (1) كتاب الجنائز . (8) رواه الإمام أحمد (33/ 247) . وراه أبو داود (3116) وهو صحيح .

عَلَى شِقْهِ الْأَيْمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَمُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ وَرَجُلًا إِلَى الْقَبْلَةِ ، وَإِنْ اسْتَدَّتْ بِهِ سَكَرَاتُ الْمَوْتِ قُرِئَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ « يَس » رَجَاءً أَنْ يَخَفَّفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِرُكْنَتِهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَتَقْرَأَ عِنْدَهُ « يَس » إِلَّا هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ » (1) .

12 - تَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ وَتَسْمِيحُهُ :

إِذَا فَاضَتْ رُوحُ الْمُسْلِمِ وَجِبَ تَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ وَسْتَرُهُ بِغَطَاءٍ وَأَنْ لَا يَقَالَ عِنْدَهُ إِلَّا خَيْرًا : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ . اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ » لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » (2) . وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ (3) عِنْدَمَا مَاتَ فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قَبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ » (4) فَضَجَّ نَاشٍ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » (5) .

الْمَادَّةُ الثَّانِيَةُ : خِيَمَةُ مَيِّتِي مِنْ وَفَاتِهِ إِلَى دَفْنِهِ :

1 - الإِعْلَانُ عَنْ وَفَاتِهِ :

يَسْتَحَبُّ أَنْ تَعْلَنَ وَفَاةَ الْمُسْلِمِ فِي أَقْرَبَائِهِ وَأَصْدِقَائِهِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ لِيَحْضُرُوا جَنَازَتَهُ ، فَقَدْ نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّجَاشِيَّ لِلنَّاسِ لَمَّا مَاتَ فِي الصَّحِيحِ كَمَا نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا . وَعَبَدَ اللَّهُ بِنِ رَاحَتِهِ لَمَّا اسْتَشْهَدُوا . وَإِنَّمَا التَّعْيِي الْمُنْهِي عَنْهُ هُوَ مَا كَانَ فِي الشُّوَارِعِ ، وَعَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ وَصِيَاحٍ فَمَثُلَ ذَلِكَ مِنْهِيَ عَنْهُ شَرْعًا .

2 - تَهْنِئَةُ النَّفْسِ ، وَهَوَازُ الْبِكَاءِ :

يُحْرَمُ النَّوْحُ وَالصُّرَاخُ عَلَى الْمَيِّتِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ » (6) . وَقَوْلُهُ : « مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (7) . وَكَانَ ﷺ يَأْخُذُ الْبَيْعَةَ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ لَا يُنْحَنَ ، قَالَتْهُ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الصَّحِيحِ ، وَقَالَ ﷺ : « إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الصَّلَاقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ » (8) .

(1) رواه صاحب الفردوس عن أبي الدرداء وأبي ذر وهو ضعيف ، ورواه بلفظ آخر أبو داود والنسائي .

(2) رواه أبو داود (3115) . ورواه الترمذي (977) . ورواه ابن ماجه (1447) .

(3) شق بصر الميت : نظر إلى شيء لا يرتد إليه طرفه .

(4) رواه مسلم (7) كتاب الجنائز . ورواه ابن ماجه (1454) . (5) رواه مسلم (40) كتاب الجنائز .

(6) رواه بنفس اللفظ ابن أبي شيبة في مصنفه (391 / 3) . ورواه البخاري (101 / 2) ، (98 / 5) .

بلفظ : « إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . (7) رواه البخاري (102 / 2) ، والبيهقي (72 / 4) .

(8) رواه الإمام أحمد (397 / 4) بلفظ « إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ حَالِقَةٍ ... » .

أما البكاء فلا بأس به ؛ لقوله ﷺ لما توفي ولده إبراهيم : « إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضِي رَبُّنَا ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَحَزُونُونَ » ⁽¹⁾ . وبكى ﷺ لموت أُمَامَةَ بنتِ ابنته زَيْنَب ، فقيل له : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُبْكِي ، أَوْ لَمْ تَنْهَ عَنِ الْبُكَاءِ ؟ فقال : « إِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ ، وَإِنَّمَا يَرْحُمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادَهُ الْوُحَمَاءُ » ⁽²⁾ .

3 - تحريم الإحداد ⁽³⁾ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ :

يحرم أنْ تَحُدَّ المسلمة عَلَى مَيِّتٍ لَهَا أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا ، فَإِنَّهَا تَحُدُّ وَجُوبًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَحُدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، فَإِنَّهَا تَحُدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ⁽⁴⁾ .

4 - قضاء ديونه :

ينبغي المبادأة بقضاء ديون الميت إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دِيُونٌ ؛ إِذْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ حَتَّى يُقْضَى دِينُهُ . وَقَالَ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلِّقَةٌ بِدِينِهِ ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » ⁽⁵⁾ .

5 - الاسترجاع ، والدُّعَاءُ ، وَالْحَصْبُ :

ينبغي لأهل الميت أَنْ يَلْزِمُوا الصَّبْرَ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ بِالْخُصُوصِ ؛ لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدَمَةِ الْأُولَى » ⁽⁶⁾ . وَأَنْ يَكْثُرُوا مِنَ الدُّعَاءِ وَالِاسْتِرْجَاعِ ، لقوله ﷺ : « مَا مِنْ عَبْدٍ تَصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، اللَّهُمَّ آجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا آجَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مُصِيبَتِهِ ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا » ⁽⁷⁾ . وَقِيلَ : « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ ، إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّةً مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ أَحْسَبُهُ إِلَّا » ⁽⁸⁾ .

6 - وجوب تغسيله :

إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَجِبَ تَغْسِيلُهُ ، سَوَاءٌ كَانَ جَسَدُهُ حَامِلًا أَوْ كَانَتْ بَعْضُ

(1) رواه البخاري (105 / 2) . (2) رواه الإمام أحمد (1 / 204 ، 207) .

(3) الإحداد : ترك الزينة من لباس وكحل وحذاء وطيب .

(4) رواه مسلم (9) كتاب الطلاق . ورواه أبو داود (46) الطلاق . ورواه السنائي (6 / 202) .

(5) رواه الترمذي (1078 ، 1079) . ورواه ابن ماجه (2413) . ورواه الحاكم (2 / 133) .

(6) رواه البخاري (2 / 100) . (7) رواه الإمام أحمد (6 / 309) .

(8) رواه الدارمي (2 / 27) . وذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (1 / 253) .

في ميدان الجهاد في سبيل الله تعالى ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَغْسِلُوهُمْ ؛ فَإِنْ كُلَّ جَرْحٍ ، أَوْ كُلَّ دِمٍ يَفُوحُ مَسْكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (1) .

7 - صَفَةُ غَسْلِ الْمَيِّتِ :

لَوْ أفرَغَ الْمَاءُ عَلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ ، وَذَلِكَ حَتَّى عَمَّ الْمَاءُ سَائِرَهُ لِأَجْرٍ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الصَّفَةَ الْمُسْتَحَبَّةَ الْكَامِلَةَ هِيَ :

أَنْ يَوْضَعَ الْمَيِّتُ عَلَى شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ ، وَيَتَوَلَّى غَسْلَهُ أَمِينٌ صَالِحٌ ؛ لقوله ﷺ : « لِيُغْسَلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ » (2) ، فَيَعَصُرُ بَطْنَهُ بِرَفْقٍ لِمَا عَسَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مِنْ أَذَى ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خَرْقَةً ، وَيُنَوِي غَسْلَهُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ ، وَمَا بِهِ مِنْ أَذَى ، ثُمَّ يَنْزِعُ الْخَرْقَةَ وَيَوْضَعُ وَضْعَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ بَادِئًا بِأَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ ، يَغْسِلُهُ ثَلَاثًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ نَقَاءُ غَسْلِهِ حَمَسًا ، وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَاتِ الْأَخِيرَةِ صَابُونًَا وَنَحْوَهُ .

وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مُسْلِمًا ، نَقَضَتْ ضِفَائِرَ شَعْرِهَا وَغَسَلَتْ ، ثُمَّ أُعِيدَ ضَفْرُهَا ؛ إِذَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْ يَفْعَلَ بِشَعْرِ ابْنَتِهِ هَكَذَا » (3) . ثُمَّ يَوْضَعُ عَلَيْهِ الْخُنُوطُ ، الطَّيِّبُ وَنَحْوَهُ .

8 - مِنْ عَجِزٍ عَنْ غَسْلِهِ يُسَمَّى :

إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَاءٌ لِيُغْسَلَ الْمَيِّتُ ، أَوْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسَاءٍ أَوْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ يَمُتُّ وَكَفَّنَ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ وَدْفَنَ ، وَيَقُومُ التَّيْمُمُ مَقَامَ الْغَسْلِ عِنْدَ الْعَجْزِ ، كَالْجَنْبِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْغَسْلِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ رِجَالٍ لَيْسَ مَعَهُمْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا ، وَالرَّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ غَيْرُهُ ، فَإِنَّهُمَا يُتِمَّانِ وَيُدْفَنَانِ » (4) . وَهَمَا بِمَنْزِلَةٍ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ .

9 - تَغْسِيلُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَةً :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَغْسِلَ امْرَأَتَهُ ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَغْسِلَ زَوْجَهَا ؛ لقوله ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « لَوْ مِتُّ لَغَسَلْتِكَ وَكَفَّنْتِكَ » (5) . وَلَأَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، غَسَلَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (6) . كَمَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ ، أَنْ تَغْسِلَ الصَّبِيَّ ابْنَ سِتِّ سَنَوَاتٍ فَأَقْلَ . وَأَمَّا تَغْسِيلُ الرَّجُلِ الصَّبِيَّةَ فَتَنْدِي كَرَاهُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ .

(1) رواه الإمام أحمد (3 / 299) . (2) رواه ابن ماجه (1461) . (3) رواه البخاري (1260) .

(4) رواه أبو داود وهو مرسل ، غير أنَّ العمل به عند جماهير الفقهاء .

(5) رواه ابن ماجه والإمام أحمد والنسائي ، وفي سندوه ضعف زَالٍ بِالْمُتَابَعَةِ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِصِ الْخَيْرِ (2 / 107) .

(6) رواه البيهقي والدارقطني والشافعي ، وإسناده حسن .

10 - وجوب تكفينه :

يجب أن يكفن المسلم إذا غُسلَ ، بما يستر سائر جسده ، فقد كَفَنَ مصعبُ بنُ عميرٌ من شهداء أحدٍ ﷺ في بردة قصيرة ، فأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يغطوا رأسه وجسده ، وأن يغطوا رجليه بالإذخر - نباتٌ - ⁽¹⁾ . فدلَّ هذا على فرضية تغطية سائر الجسد .

11 - استحباب بياض الكفن ونظافته :

يستحب أن يكون الكفن أبيض نظيفاً ، جديداً كان أو قديماً ؛ لقوله ﷺ : « البشوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم » ⁽²⁾ . كما يستحب أن يجمُر الكفن بالعود ؛ لقوله ﷺ : « إذا أجمرتم الميت فأجمروه ثلاثاً » ⁽³⁾ . وأن يكون ثلاث لفائف للرجل ، وخمسة للمرأة ، فقد كَفَنَ الرسولُ ﷺ في ثلاث ثياب بيض سحويلة جدد ، ليس فيها قميص ولا عمامة ، إلا الحرم فإنه يكفن في إحرامه ؛ ردائه وإزاره فقط ولا يطيب ولا يغطى رأسه بقاء على إحرامه ؛ لقوله ﷺ في الذي وقع من على راحلته يوم عرفات فمات : « غُسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبئياً » ⁽⁴⁾ . ولا تخمروا : أي لا تغطوا .

12 - كفن الحرير :

يحرم أن يكفن المسلم في ثوب حرير ؛ إذ الحرير محرّم لبسه على الرجال ، فيحرم تكفينهم فيه . وأما المسلمة فإنه وإن كان لبس الحرير حلالاً لها ، فإنه يكره لها أن تكفن فيه ؛ لأنه إسراف ومغالة نهى عنهما الشارع ، فقد روي عنه ﷺ : « لا تغالروا بالكفن فإنه يسلب سريعا » ⁽⁵⁾ . وقال أبو بكرٍ ﷺ : « إن الحي أوى بالجديد من الميت ، إنما هو للمهالة - القبيح أو الضديد يسلب من الميت - » ⁽⁶⁾ .

13 - الصلاة عليه :

والصلاة على المسلم إذا مات فرض كفاية كفسه وكفنه ودفنه ، إذا قام بها بعض المسلمين يسقط عن الباقي ، فقد كان رسولُ الله ﷺ يصلي على أموات المسلمين ، حتى إنه كان قبل أن يلتزم بديون المؤمنين إذا مات المسلم وترك ديناً لم يقض يمتنع من الصلاة عليه ، ويقول : صلوا

(2) رواه الترمذي (994) وصححه ورواه أبو داود (3878) .

(4) رواه الإمام أحمد (1 / 221) .

(6) رواه البخاري في صحيحه (94) كتاب الجنائز .

(1) رواه البخاري في صحيحه .

(3) رواه الإمام أحمد (3 / 331) .

(5) رواه أبو داود (3154) وفي سننه مقال .

على صاحبكم⁽¹⁾.

14- شروطُ الصَّلَاةِ عَلَى اللَّيْتِ :

يَشْتَرُطُ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، مَا يَشْتَرُطُ لِلصَّلَاةِ مِنْ طَهَارَةِ الْحَدِثِ وَالْحَيْثُ ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ سَمَّاهَا صَلَاةً ، فَقَالَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » فَتَعَطَّى إِذَا حَكَمَ الصَّلَاةَ فِي شُرُوطِهَا .

15- هَوَاضُهَا :

فَرُوضُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ هِيَ : الْقِيَامُ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ ، وَالتَّيَّةُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ، أَوْ الْحَمْدُ وَالتَّسْبِيحُ عَلَى اللَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَالتَّكْبِيرَاتُ الْأَرْبَعُ ، وَالدُّعَاءُ ، وَالسَّلَامُ .

16- كَيْفِيَّتُهَا :

وَكَيْفِيَّتُهَا هِيَ : أَنْ تَوْضَعَ الْجَنَازَةُ أَوْ الْجَنَائِزُ قِبْلَةً ، وَيَقِفَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَأَكْثَرُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَتْ »⁽²⁾ . فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ نَاقِلًا الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ الْأَمْوَاتِ إِنْ تَعَدَّدُوا ، قَائِلًا : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ أَوْ يَحْمَدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَكْبِرُ رَافِعًا يَدَيْهِ إِنْ شَاءَ ، أَوْ يَتْرَكُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ ، الِیْمَنَى فَوْقَ الْیَسْرَى ، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ الْإِبْرَاهِيمِيَّةَ ، ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ ، ثُمَّ يَكْبِرُ ، وَإِنْ شَاءَ دَعَا وَسَلَّم ، أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الرَّابِعَةِ مَبَاشَرَةً تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ الشُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَكْبِرَ الْإِمَامُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ سِرًّا فِي نَفْسِهِ ، ثُمَّ يَصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَخْلَصُ الدُّعَاءَ لِلْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ ثُمَّ يَسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ⁽³⁾ .

17- الْمُسَبِّقُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ :

وَالْمُسَبِّقُ إِنْ شَاءَ قَضَى مَا فَاتَهُ مِنَ التَّكْبِيرِ مُتَابِعًا ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَسَلَّمْ مَعَ الْإِمَامِ لِقَوْلِهِ ﷺ : لَعَنَاشَةَ - وَقَدْ سَأَلْتُهُ أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْهَا بَعْضُ التَّكْبِيرِ لَا تَسْمَعُهُ - : « مَا سَمِعْتُ فَكَيْفِي وَمَا فَاتَكَ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْكَ » احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَخْرِيجٍ .

(2) رواه الترمذي (1028) وحسنه .

(1) رواه البخاري (3 / 24 ، 126 ، 128) .

(3) رواه الشافعي ، وصحح الحافظ إسناده .

18 - من دفن ولم يصل عليه :

من دفن ولم يصل عليه ضلّي عليه وهو في قبره ، إذ صلى رسول الله ﷺ على النبي تقم المسجد بعد أن دفنت وصلى أصحابه خلفه⁽¹⁾ . كما يصلى على الغائب ولو بعدت المسافة ، إذ صلى ﷺ على النجاشي وهو في الحبيشة والرسول والمؤمنون في المدينة المنورة⁽²⁾ .

19 - الفاظ الدعاء :

روى عنه ﷺ الفاظ أدعية كثيرة⁽³⁾ منها ما يلي - وأي لفظ استعمل منها أجزأ - :
« اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلُ جَوَارِكَ فَقِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ، أَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَقِّ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيِّتِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا . اللَّهُمَّ مِنْ أَحَبِّتِهِ مَنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ . اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَضِلَّنَا بَعْدَهُ » .
وإن كَانَ الْمَيِّتُ صَبِيًّا قَالَ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَوْلَدِيهِ سَلَفًا وَذَخْرًا وَفِرْطًا وَثَقْلًا بِهِ مَوَازِينُهُمْ وَأَنْظُمٌ بِهِ أَجُورُهُمْ ، وَلَا تَحْرِمْنَا وَإِيَّاهُمْ أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا وَإِيَّاهُمْ بَعْدَهُ . اللَّهُمَّ احْقِمْ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبْدَلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَعَافِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ » .

20 - تشييع الجنائز وفضله :

من الشئ تشييع الجنائز وهو الخروج معها ؛ وذلك لقوله ﷺ : « عودُوا المريض وامشُوا مع الجنائز تذكركم الآخرة »⁽⁴⁾ والإسراع بها لقوله ﷺ : « أسرِعُوا فَإِنَّ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكُ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »⁽⁵⁾ . كما يستحب المشي أمامها ، إذ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَائِزِ »⁽⁶⁾ .

(1) رواه البخاري في صحيحه .

(2) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (14 / 154) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (3 / 37) .

(3) بعض هذه الأدعية في الصحيح ، وبعضها في الشئ ، رواها : أبو داود (3201 ، 3202) . والترمذي (1024) . والإمام أحمد (2 / 368) ، (4 / 368) ، (4 / 170) ، (6 / 71) . والنسائي (4 / 74) . وابن ماجه (1499) .

(4) رواه مسلم في صحيحه . ورواه البخاري (4 / 84) بلفظ « عودُوا المريض وأتبعوا الجنائز » .

(5) رواه البخاري (3 / 108) .

(6) رواه الترمذي (1009 ، 1010) . ورواه ابن ماجه (1483) (وغیرههما) . وبه قَالَ الجمهور من الأئمة رحمهم الله ، وهو كقول المشي أمام الجنائز أفضل .

وأما فضل التشييع فقد قال فيه عليه السلام : « من أتبع جنازة مسلم إيمانًا واحتسابًا ، وكان معها حتى يصلى عليها ويغفر من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقيراط » ⁽¹⁾ .

21 - مَا يَكُونُ عِنْدَ التَّشْيِيعِ :

يكره خروج النساء مع الجنازة لقول أم عطية رضي الله عنها : « نهينا أن نتبع الجنائز ولم يعزم علينا » ⁽²⁾ . كما يكره رفع الصوت عندها بذكر أو قراءة أو غيرها ، إذ كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاث : عند الجنازة وعند الذكر وعند القتال ⁽³⁾ . كما يكره الجلوس قبل أن توضع الجنازة من على الأعناق ؛ لقوله ﷺ : « إذا أتبعتم جنازة فلا تجلسوا حتى توضع بالأرض » ⁽⁴⁾ .

22 - دَهْنُهُ :

دفن الميت ، وهو مواراة جسده كاملاً بالتراب ⁽⁵⁾ فرض كفاية ؛ لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنَا فَاعْرِضْ ﴾ [غاشي : 21] وَلَهُ أَحْكَامٌ مِمَّنْهَا :

1 - أن يعشق القبر تعميقاً يمنع وصول السباع والطير إلى الميت ويحجب رائحته أن تخرج فتؤذي ؛ لقوله ﷺ : « احفروا وأعمقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، فقالوا : من تقدم يا رسول الله ؟ قال : قدّموا أكثرهم قرآناً » ⁽⁶⁾ .

2 - أن يبلح في القبر ؛ إذ اللحد أفضل ، وإن كان الشق جائزاً ؛ لقوله ﷺ : « اللحد لنا والشق لغيرنا » ⁽⁷⁾ . واللحد : هو الحفر في جانب القبر الأيمن ، والشق : هو الحفر في وسط القبر .

3 - يستحب لمن حضر الدفن أن يحتو ثلاث حثائب من التراب بيده فيرمي بها في القبر من جهة رأس الميت ، لفعل الرسول ﷺ ذلك كما ذكره ابن ماجه بسند لا بأس به .

4 - أن يدخل الميت من مؤخر القبر إذا تيسر ذلك ، وأن يوجه إلى القبلة موضوعاً على جنبه الأيمن . وأن تحل أربطة كفيه ، وأن يقول واضعه : بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ ؛ لفعل

(1) رواه البخاري (81 / 1) .

(2) رواه ابن ماجه (1577) .

(3) رواه مسلم (76) كتاب الجنائز .

(4) رواه البخاري (81 / 1) .

(5) ابن المنذر عن قيس بن عباد .

(6) من مات بالبحر رجلاً أو يومين إن لم يتغير لدفن بالبر ، وإن لم يمكن الوصول إلى البر قبل تغيير غسل وصلى عليه ، ثم يربط معه شيء ثقيل ويرسل في البحر ، بهذا أقر أهل العلم .

(7) رواه أبو داود (3215) . ورواه الإمام أحمد (20 / 4) . ورواه ابن ماجه (1560) .

(8) رواه الإمام أحمد (363 / 4) وأبو داود الجنائز ب (65) والترمذي (1045) . وفي إسناده مقال وصححه بعضهم .

الرسول ﷺ ذلك ⁽¹⁾ .

5 - أن يغطى قبر المرأة بثوب أثناء وضعها في قبرها ؛ إذ كان السلف يسجّون قبر المرأة حال وضعها دون قبر الرجل .

المادة الثالثة : فيما ينبغي بعد الدفن :

1 - الاستغفار للميت والدعاء له :

يستحب لمن حضر الدفن أن يستغفر للميت ، وأن يسأل له التثبيت في المسألة لقوله ﷺ : « استغفروا لأحبيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل » ⁽²⁾ كان يقوله عند الفراغ من الدفن ، وكان بعض السلف يقول : اللهم هذا عبدك نزل بك ، وأنت خير منزل به ، فاغفر له ووسّع مدخله .

2 - تسطيح القبر أو تسويته :

ينبغي أن يسوى القبر بالأرض لأمره ﷺ بتسوية القبور بالأرض ، غير أن تسنيم القبر جائز وهو رفع القبر قدر شبر مستمًا واستحبه الجمهور ؛ لأن قبر النبي كان مستمًا .
ولأبأن موضع العلامة على القبر ليعرف بها من حجر ونحوها ، لأنه ﷺ علم قبر عثمان بن مظعون ﷺ بصخرة ، وقال : « أتعلم بها قبر أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي » .

3 - تحريم تجصيص القبر والبناء عليه :

يحرم تجصيص القبر أو البناء عليه ، لما روى مسلم أن النبي ﷺ نهى أن يجصص القبر أو يبنى عليه .

4 - كراهية الجلوس على القبور :

يكره للمسلم أن يجلس على قبر أخيه المسلم أو يطأه برجله لقوله ﷺ : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » ⁽³⁾ . وقوله : « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير من أن يجلس » ⁽⁴⁾ على قبر ⁽⁵⁾ .

(1) رواه الإمام أحمد (40 / 2) .

(2) رواه البخاري (111 / 2) . ورواه مسلم (63) كتاب الجنائز . ورواه النسائي (94 ، 27 / 4) .

(3) رواه مسلم (33) كتاب الجنائز .

(4) أول بعض أهل العلم هذا الجلوس بالجلوس للغائط ، وذلك لعظم هذا الوعيد .

(5) رواه مسلم (33) كتاب الجنائز . ورواه أبو داود (3228) .

5 - تحريم بناء المساجد على القبور :

يحرم بناء المساجد على القبور ، واتخاذ الشرح عليها ؛ لقوله ﷺ : « لعن الله زوَّارات القبور والمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرَحَ » ⁽¹⁾ . وقوله : « لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ⁽²⁾ .

6 - تحريم نبش القبر ونخل وفاته :

يحرم نبش القبور ونقل رفاة أهلها ، أو إخراج أصحابها منها إلا لضرورة أكيدة كأن يدفن بلا غسل مثلاً . كما يكره نقل الميت الذي لم يدفن بعد من بلد إلى بلد إلا إذا كان المنقول إليه أحد الحرمين الشريفين ، مكة أو المدينة ، أو بيت المقدس كذلك ؛ لقوله ﷺ : « ادفنوا القتلى في مصارعهم » ⁽³⁾ .

7 - استحباب التعزية :

تستحب تعزية أهل الميت رجالاً كانوا أو نساء قبل الدفن وبعده إلى ثلاثة أيام إلا أن يكون أحد المعزين غائباً أو بعيداً فلا بأس إن تأخرت ؛ لقوله ﷺ : « ما من مؤمن يعزي أحاه بمصيبة إلا كساه الله ﷻ من حلي الكرامة يوم القيامة » ⁽⁴⁾ .

8 - معنى التعزية :

والتعزية هي التصبير ، وحمل أهل الميت على العزاء والصبر بذكر ما يهون عليهم المصائب ، ويخفف عنهم شدة الحزن ، وتؤدي التعزية بأي لفظ كان . ومما يروى عنه ﷺ في ذلك قوله لابنته وقد أرسلت إليه أن ابناً لها قد مات ، فأرسل إليها من يقرئها السلام ويقول لها : « إن الله ما أخذ ، وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فلتصبر ولتحتسب » ⁽⁵⁾ .

وكتب بعض السلف يعزي أحداً بوفاة ولده فقال : من فلان إلى فلان ، سلام عليك فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، أما بعد ، فأعظم الله لك الأجر ، وألهمك الصبر ، ورزقتنا وإياك الشكر ، فإن أنفسنا وأموالنا وأهلنا من مواهب الله الهنيئة ، وعواريه المستودعة ، متعك الله به في غبطة وسرور ، وقبضه منك بأجر كبير . الصلاة والرحمة والهدى إن احتسبته : فاصبر ، ولا يحبط جزعك أجزك فتندم . واعلم أن الجزع لا يرد ميئاً ، ولا يدفع حزناً ، وما هو

(1) رواه البيهقي في السنن الكبرى (78 / 2) .

(2) رواه البخاري (116 / 1) . ورواه مسلم (3) كتاب المساجد . ورواه الإمام أحمد (218 / 1) .

(3) رواه النسائي (79 / 4) وغيره وهو صحيح . (4) رواه ابن ماجه (1601) .

(5) رواه البخاري (100 / 2) ، 152 / 7 .

نازلُ فكأن قَدْ ، والسلام .

وقَدْ يكفي في التَّعْزِيَةِ قَوْلُ : أعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ ، ويقولُ المعزِّي : آمينَ ، أَجْرَكَ اللَّهُ ، وَلَا أَرَاكَ مَكْرُوهًا .

9 - مِدْعَةُ الْمَائِمِ :

وَمِمَّا يَجِبُ تَرْكُهُ وَالِابْتِعَادُ عَنْهُ مَا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ لَغَلْبَةِ الْجَهْلِ مِنَ الْاجْتِمَاعِ فِي الْبُيُوتِ لِلتَّعْزِيَةِ وَإِقَامَةِ الْمَادِبِ ، وَصَرَفِ الْأَمْوَالِ مِنْ أَجْلِ الْمِبَاهَاةِ وَالْفَخْرِ ؛ إِذِ السَّلَفُ الصَّالِحُ لَمْ يَكُونُوا يَجْتَمِعُونَ فِي الْبُيُوتِ ، بَلْ كَانَ يَعْزِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْمَقْبَرَةِ ، وَعِنْدَ الْمَلَاقَةِ فِي أَيِّ مَكَانٍ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْصُدَ إِلَى مَحَلِّهِ إِنْ لَمْ يَتِمَّكَرْ مِنْ مُقَابَلَتِهِ فِي الْمَقْبَرَةِ أَوْ الشَّارِعِ ؛ إِذِ الْخَدِثُ هُوَ الْاجْتِمَاعُ الْخَاصُّ الْمَعْدُ إِعْدَادًا مَتَعَمِّدًا .

10 - اصْطِنَاعُ الْمَعْرُوفِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ :

يَسْتَحَبُّ صَنْعُ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَيَقُومُ بِذَلِكَ الْأَقَارِبُ أَوْ الْجِيرَانُ يَوْمَ الْوَفَاةِ ؛ لقوله ﷺ : «اصْنَعُوا لَأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَإِنَّهُ قَدْ أَنَاهُمْ أَمْرٌ يَشْغَلُهُمْ» ⁽¹⁾ . أَمَّا أَنْ يَصْنَعَ أَهْلُ الْمَيِّتِ أَنْفُسَهُمُ الطَّعَامَ لِغَيْرِهِمْ فَهَذَا مَكْرُوهٌ لَا يَنْبَغِي لِمَا فِيهِ مِنْ مَضَاعِفَةِ الْمَسِيئَةِ عَلَيْهِمْ ، وَأَنْ حَضَرَ مَنْ تَجِبُ ضِيَافَتُهُ كَغَرِيبٍ مَثَلًا اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُومَ الْجِيرَانُ وَالْأَقَارِبُ بِضِيَافَتِهِ بدلًا عَنْ أَهْلِ الْمَيِّتِ .

11 - الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَيِّتِ :

يَسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَيِّتِ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يَوْصَ ، فَهَلْ يَكْفُرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ ؟ . قَالَ : «نَعَمْ» . وَلَمَّا مَاتَتْ أُمُّ سَعِيدِ بْنِ عَبَادَةَ رضي الله عنه قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أُمِّي مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا ؟ قَالَ : «نَعَمْ» . قَالَ : فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ . قَالَ : «سَقْيِ الْمَاءِ» ⁽²⁾ .

12 - قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْمَيِّتِ :

لَا بَأْسَ أَنْ يَجْلِسَ الْمُسْلِمُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي بَيْتِهِ فَيَقْرَأَ الْقُرْآنَ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ تِلَاوَتِهِ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى لِلْمَيِّتِ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ ، مَتَوَسِّلًا إِلَى اللَّهِ ﷻ بِتِلْكَ التِّلَاوَةِ الَّتِي تَلَاهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى . أَمَّا اجْتِمَاعُ الْقُرَّاءِ فِي بَيْتِ الْهَالِكِ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَإِهْدَاؤُهُمْ ثَوَابَ قِرَاءَتِهِمْ لِلْمَيِّتِ ، وَاعْطَاؤُهُم

(1) رواه الإمام أحمد () ، ورواه الترمذي (272 / 1) ، ورواه أبو داود (3132) ، ورواه ابن ماجه (1616) .

(2) رواه الإمام أحمد () ، ورواه السني (6 / 254 ، 255) ، ورواه ابن ماجه (7004) .

أحرًا على ذلك من قبل أهل الميت فهذا بدعة منكبة يجب تركها ، ودعوة الإخوة المسلمين إلى اجتنابها والابتعاد عنها ؛ إذ لم يعرفها سلف هذه الأمة الصالح ، ولم يقل بها أهل القرون الفضيلة ، وما لم يكن لأول هذه الأمة دينًا لم يكن لآخرها دينًا بحالٍ من الأحوال .

13 - حكم زيارة القبور :

زيارة القبور مستحبة ؛ لأنها تذكر بالآخرة وتنفع الميت بالدعاء والاستغفار له ؛ لقوله ﷺ : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم بالآخرة » ⁽¹⁾ .
إلا أن تكون المقبرة أو الميت على مسافة بعيدة يضطر الزائر معها إلى شذ رحل وسفر خاص فإنها حينئذ لا تشرع ؛ لقوله ﷺ : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » ⁽²⁾ .

14 - ما يقوله زائر القبور :

يقول الزائر لقبور المسلمين ما كان رسول الله ﷺ يقول إذا زار « البقيع » وهو : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون . أنتم فرطنا ونحن لكم تبع ، نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم اغفر لهم . اللهم ارحمهم » ⁽³⁾ .

15 - حكم زيارة القبور للنساء :

لم يختلف أهل العلم في حرمة كثرة تردد المرأة على المقابر لزيارتها ؛ وذلك لقوله ﷺ : « لعن الله زواري القبور » .

وأما مع عدم الكثرة والتكرار فبعض كره الزيارة مطلقًا للحديث السابق ، وبعض أجاز لما ثبت أن عائشة رضي الله عنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن ، فسلئت عن ذلك فقالت : « نعم كان قد نهي عن زيارة القبور ، ثم أمر بزيارتها » ⁽⁴⁾ .

ومن أجاز زيارة النساء القليلة اشترط عدم فعلها أي منكر كان ، كأن تنوح عند القبر ، أو تصرخ ، أو تخرج متبرجة ، أو تنادي الميت وتسلله حاجتها ؛ إلى غير ذلك مما شوهد فعله من النساء الجاهلات بأمر الدين في غير زمان ومكان .

(1) رواه الحاكم في المستدرک (1 / 376) .

(2) رواه البخاري (2 / 67 ، 77) . ورواه مسلم (95) كتاب الحج . ورواه أبو داود (2033) .

(3) رواه مسلم (104) كتاب الجنائز . (4) رواه الحاكم والبيهقي وصححه الذهبي .

الفصل العاشر : في الزكاة

وفيه خمس مواد :

المادة الأولى : في حكم الزكاة ، وحكمتها ، وحكم مانعها :

أ - حكمها :

الزكاة فرضه الله على كل مسلم ، ملك نصيباً من مال بشروطه . فرضها الله في كتابه بقوله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : 103] . وقوله : ﴿ تَبَايَأُ الَّذِينَ آمَنُوا آفَاقُهُمْ مِنَ طَبِيعَتِ مَا كَسَبَتْهُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : 267] . وقوله : ﴿ وَابْتَئُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [المائدة : 20] .

ويقول الرسول ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » ⁽¹⁾ .

وقوله : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا بَحَقَّ الْإِسْلَامُ وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » ⁽²⁾ . وقوله في وصية معاذ حين بعثه إلى اليمن : « إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لَذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّهُ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَتُرِّدْ إِلَى فَقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لَذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَأَتِي دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » ⁽³⁾ .

ب - حكمتها :

من الحكمة في مشروعيتها الزكاة ما يلي :

- 1 - تطهير النفس البشريّة من ذليّة البخل والشح ، والشّر والطّمع .
- 2 - مواساة الفقراء ، وسدّ حاجات المعوزين والبؤساء والمحرومين .
- 3 - إقامة المصالح العامّة ، التي تنوّف عليها حياة الأمم وسعادتها .

(1) رواه البخاري (9 / 1) . ورواه مسلم (20 ، 21) كتاب الإيمان . ورواه الترمذي (2609) .

(2) رواه البخاري (13 / 1) ، (9 / 138) . ورواه مسلم (34 / 36) كتاب الإيمان . ورواه النسائي (5 / 14) .

(3) رواه البخاري (2 / 158) ، (5 / 206) . ورواه مسلم (30) كتاب الإيمان .

4 - المَحْدِيدُ مِنْ تَضَمُّنِ الْأَمْوَالِ عِنْدَ الْأَغْنِيَاءِ ، وبأيدي التجارِ والمحترفين ؛ كيلاً تحصر الأموال في طائفةٍ محدودةٍ ، أو تكون دولةً بين الأغنياء .

ج - حَكْمُ هَامِيهَا :

من منع الزكاة جاحداً لفريضتها كفر ، ومن منع بخلاً مع إقراره بوجوبها أثم ، وأخذت منه كرهاً مع التعزير . وإن قاتل دونها قاتل ، حتى يخضع لأمر الله ويؤدى الزكاة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَلَخَوْكُمْ فِي الَّذِينَ ﴾ [التوبة : 11] . ولقوله ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » ⁽¹⁾ . كما أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة قال : « وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا » ⁽²⁾ ووافقه الصحابة على ذلك ، فكان إجماعاً منهم .

المادة الثامنة : في أجناس الأموال المزكاة وغيرها :

أ - التَّقْدَانِ :

التقْدَانِ ، وهما الذهبُ والفضةُ ، وما يقوم بهما من عروض التجارة وما يلحق بهما من المعادن والركاز ، وما يقوم مقامهما من الأوراق المالية ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُوَفُّوهُا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة : 34] . وقول الرسول ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » ⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « الْعِجْمَاءُ جَرَحُهَا جِبَاً ، وَالْبَيْرُ جِبَاً ، وَالْمَعْدُنُ جِبَاً ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » ⁽⁴⁾ .

ب - الْأَنْعَامُ :

الأنعام : هي الإبلُ والبقر والغنم ؛ لقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْأَنْعَامُ الَّتِي كُنْتُمْ تَرْكَبُ . ذَلِكُمْ فَكُلُوا مِنْهُ وَأَشْرِكُوا فِيهِ إِذَا خُلْتُمْ بِالنَّاسِ فِي يَوْمٍ ذُو نِفَاقٍ ﴾ [البقرة : 168] . وقوله ﷺ لمن سأله عن الهجرة : « وَحِلٌّ لَكَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تَوَدِّي صَدَقَتُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ

(1) رواه البخاري (1 / 13) ومسلم كتاب الإيمان (34 ، 36) وغيرهما .

(2) رواه البخاري في صحيحه .

(3) رواه البخاري (2 / 133 ، 143) . ورواه مسلم (1 ، 2 ، 3 ، 6) كتاب الزكاة .

(4) رواه البخاري (2 / 160) ، (3 / 145) .

عملك شيئاً⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « والذي لا إله غيره ، ما من رجل تكون له إبل أو بقرة أو غنم ، لا يؤدي زكاتها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمته تطوعاً بأخفافها وتنطحه بقرونها كلما جازت أحرأها ، ردت عليه أولاهما حتى يُقضى بين الناس »⁽²⁾ .

ج - الفمور والحيوب :

الحيوب : هي كل مدخر مقتات ، من قمح وشعير وفول وحمص وجلبانة ولوبياء وعدس وذرة وسلب وأرز ونحوه .

وأما الثمر : فهو الثمر والزيتون والزبيب ، لقوله تعالى : ﴿ تَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : 267] . وقوله سبحانه : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام : 141] . وقول الرسول ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثراً ؛ العشر ، وفيما سقي بالأنضح ؛ نصف العشر »⁽⁴⁾ .

د - الأموال التي لا تزكى ، وهي :

1 - العبيد والخيل والبغال والحمير ؛ لقوله ﷺ : « ليس على العبد في فرسه وغلामه صدقة »⁽⁵⁾ . ولأنه لم يثبت عنه ﷺ أخذ الزكاة عن البغال والحمير قط .
2 - المال الذي لم يبلغ نصيباً إلا أن يتطوع صاحبه ؛ لقوله ﷺ : « ليس فيما دون خمس أوسق صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة »⁽⁶⁾ .

3 - الفواكه والخضراوات ، إذ لم يثبت في زكاتها عن الرسول شيء ، بيد أنه يستحب إعطاء شيء منها للفقراء والحيران ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ .

4 - حلبي النساء⁽⁷⁾ إذا لم يقصد به غير الزينة ، فإن قصد به مع الزينة الادخار لوقت

(1) رواه البخاري (145 / 2) .

(2) رواه النسائي (36 / 5) . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (4 / 84 ، 107) .

(3) رواه البخاري (155 / 2) .

(4) رواه البخاري (133 / 2) .

(5) رواه الإمام أحمد (2 / 249 ، 279) .

(6) رواه البخاري (133 / 2) .

(7) الأحوط في حلبي النساء الزكاة على كل حال ما ورد من الأحاديث ، من ذلك قوله ﷺ لعائشة وقد رأى في يديها فخباب من فضة : « ما هذا يا عائشة ؟ » فقالت : صنعتهن أنزلهن لك يا رسول الله فقال : « أنزلهن زكتهن ؟ » قالت : لا . قال : « هو حسبك من الثار » رواه أبو داود (4) الزكاة .

الحاجة فإنه تجب فيه الزكاة لما شابه من معنى الادخار .

5 - الجواهر الكريمية كالزمرّد والياقوت واللؤلؤ ، وسائر الجواهر ، إلا أن تكون للتجارة فنجب الزكاة في قيمتها كمعرض التجارة .

6 - العروض التي للفتنة لا للتجارة كالفرس ونحوها ، وكذا الدور والمصانع والسيارات فلا زكاة فيها ؛ إذ لم يرذ عن الشارع زكاتها .

المادة الثالثة : في بيان شروط أنصبة المزكيات والمقادير الواجبة فيها :

أ - المقدار وما في معناهما :

1 - الذهب : وشروط زكاته أن يحول عليه الحول ، وأن يبلغ نصاباً ، ونصابه عشرون ديناراً ، والواجب فيه ربع العشر ، ففي كل عشرين ديناراً نصف دينار وما زاد فبحسابه قل أو كثر .

2 - الفضة : وشروطها الحول وبلوغ النصاب كالذهب ، ونصابها خمس أواق وهي (1) مائتا درهم ، والواجب فيها ربع العشر كالذهب ففي مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد فبحسابه .

3 - من ملك قسطاً : من الذهب لم يبلغ النصاب ، وآخر من الفضة لم يبلغ النصاب جمعهما معاً فإذا بلغا نصاباً زكاهما معاً كلاً بحسابه ؛ لما روي أن النبي ﷺ ضمّ الذهب إلى الفضة والفضة إلى الذهب وأخرج الزكاة عنهما (2) كما أنه يجزئ إخراج أحد الثقلين عن الآخر ، فمن وجب عليه دينار جاز له إخراج عشرة دراهم من الفضة والعكس يصح كذلك ، كما أن الأوراق المالية اليوم تزكي زكاة الثمين وهو ربع العشر ، في حين أن أرصدة الأوراق لدى الحكومات تتكوّن من الذهب والفضة معاً .

4 - عروض التجارة : وهي إما مدارة (3) أو محكّرة (4) فإن كانت مدارة فزكاهم بالتقوّد رأس كل حول ، فإن بلغت نصاباً ، أو لم تبلغ ولكن لديه تقوّد أخرى غيرها زكاهم بنسبة اثنين ونصف في المائة ، وإن كانت محكّرة زكاهم يوم بيعها لسنة واحدة ولو مكثت أعواماً عنده ينتظر بها غلاء الأسعار .

5 - الديون : من كان له على أحد دين وكان يقدر على الحصول عليه متى شاء وجب عليه

(1) الأوقية أربعون درهماً ، فحسن أواق بمائتي درهم .

(2) ضمّ الثقلين في كلمة النصاب هو مذهب مالك وأبي حنيفة ، والحدّث يرويه أصحاب مالك عن بكر بن عبد الله بن الأشج : « مضت الفضة أن الشيء يجمع ضمّ الذهب إلى الفضة والفضة إلى الذهب وأخرج الزكاة عنهما » .

(3) المدارة : هي التي تناه بالشعر الواقع ولا ينتظر بها ارتفاع الأسعار .

(4) المحكّرة : هي التي ينتظر بها غلاء الأسعار .

أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ نَقُودٍ أَوْ عَرُوضٍ وَيَرْكِبُهُ مَتَى حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَقُودٌ سِوَى الدِّينِ ، وَكَانَ الدِّينُ يَبْلُغُ نَصَابًا زَكَاةً كَذَلِكَ . وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَعْسَرٍ لَيْسَ لَهُ اسْتِردَادُهُ مَتَى شَاءَ ، زَكَاةً يَوْمَ يَقْبِضُهُ لِعَامٍ وَاحِدٍ وَلَوْ مَضَتْ عَلَيْهِ عِدَّةُ سَنَوَاتٍ .

6 - الزُّكَاةُ : وَهِيَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَمَنْ وَجَدَ بَأَرْضِهِ أَوْ دَارِهِ مَالًا مَدْفُونًا مِنْ أَمْوَالِ الْجَاهِلِيَّةِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْكِبُهُ بِدَفْعِ خَمْسِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْمَشَارِعِ الْخَيْرِيَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « فِي الزُّكَاةِ الْخَمْسُ » ⁽¹⁾ .

7 - الْمَعَادُنُ : إِنْ كَانَ الْمَعْدُنُ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً زَكَّى مَا اسْتَخْرَجَهُ مِنْهُ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا ، وَسِوَاءَ حَالِ الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَحُلْ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ كُلَّمَا اسْتَخْرَجَ كَمِّيَّةً زَكَاةً مَتَى بَلَغَتْ نَصَابًا . وَهَلْ يَرْكِبُهَا بَرِيعَ الْعَشْرِ أَوْ بِالْخَمْسِ كَالزُّكَاةِ ؟ . اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ ، فَمَنْ قَالَ يَرْكِبُ الْمَعْدُنَ بِالْخَمْسِ قَاسَهُ عَلَى الزُّكَاةِ ، وَمَنْ قَالَ يَرْكِبُ زَكَاةَ التَّقْدِيرِ أَخَذَ بِعَمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » ، فَقَوْلُهُ ﷺ : « خَمْسُ أَوَاقٍ » شَامِلٌ لِلْمَعْدُنِ وَغَيْرِهِ وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْدُنُ حَدِيدًا أَوْ نَحَاسًا أَوْ كَبْرِيًا أَوْ غَيْرَهُمَا فَيَسْتَحِبُّ تَرْكِبُهُ الْمُسْتَخْرَجَ مِنْهُ مِنْ قِيَمَتِهِ بِنِسْبَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفٍ فِي الْمِائَةِ ؛ إِذْ لَمْ يَرُدْ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي وَجوبِ الزُّكَاةِ فِيهِ وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ فَيَرْكِبُ وَجُوبًا .

8 - الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ : إِنْ كَانَ الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ رِبْحَ تِجَارَةٍ أَوْ نَتَاجَ حَيَوَانٍ زَكَاةُ بَرَكَاةٍ أَصْلُهُ وَلَا يَتَلَفُ إِلَى الْحَوْلِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ غَيْرِ رِبْحِ تِجَارَةٍ أَوْ نَتَاجِ حَيَوَانٍ اسْتَقْبَلَ بِهِ إِنْ كَانَ نَصَابًا حَوْلًا كَامِلًا ثُمَّ زَكَاةً ، فَمَنْ وَهَبَ لَهُ مَالٌ أَوْ وَرَثَهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ .

ب - الْأَنْعَامُ ، وَهِيَ :

1 - الْإِبِلُ : وَشُرُوطُ زَكَاتِهَا أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَأَنْ تَبْلُغَ نَصَابًا ، وَنَصَابُهَا أَنْ تَكُونَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَأَكْثَرُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ ⁽²⁾ صِدْقَةٌ » ⁽³⁾ . وَالْوَاجِبُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ أَفْوَثُ سَنَةٍ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ غَالِبِ الْغَنَمِ الْمَرْكُوبِ ضَائًا أَوْ مَعْرًا ، وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي الْخَمْسِ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شَيَاءٍ . وَفِي الْعَشْرِينَ أَرْبَعِ شَيَاءٍ . وَفِي الْخَمْسِ وَالْعَشْرِينَ بَنَتْ مَخَاضٍ مِنَ الْإِبِلِ وَهِيَ مَا أَفْوَثَ سَنَةً وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَابْنُ لَبُونٍ

(1) رواه البخاري (2 / 160) ، ورواه مسلم في الحدود (45 ، 46) . ورواه أبو داود (3085) .

(2) الذَّوْدُ : يُقَالُ عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ مِنَ الْإِبِلِ .

(3) رواه أبو داود (1558) . ورواه الترمذي في الزكاة (5) . ورواه ابن ماجه (1794) .

يجزئ عنها وهو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة ؛ فإذا بلغت ستاً وثلاثين فنئت لبون ، وإذا بلغت ستاً وأربعين فحققة أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، وإذا بلغت إحدى وستين فجدعة أوفت أربعاً ودخلت في الخامسة ، فإذا بلغت ستاً وسبعين فابنتا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين فحقتان ، فإذا بلغت مائة وعشرين ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حققة .

[تنبيه] : من وجبت عليه سن معينة ولم يجدها دفع الموجود إن كان أقل ستاً من المطلوب ، وزاد العامل شاتين ، أو عشرين درهماً ، وإن كان أكبر من المطلوب زاده العامل شاتين أو عشرين درهماً جبراً للقص ، إلا ابن اللبون فإنه يجزئ عن ابنة الخاض ، بلا زيادة كما تقدم .

2 - البقر : شرط البقر الحول والنصاب كالإبل ، ونصابها ثلاثون رأساً من البقر ، والواجب فيها عجل تبيع أوفى سنة . فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة أوفت سنتين فإذا زادت ففي كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين عجل ؛ لقوله ﷺ : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة » ⁽¹⁾ .

3 - الغنم : الغنم هي الضأن والمعز ، وشروطها الحول وأن تبلغ نصاباً ، ونصابها أربعون رأساً وفيها شاة جذعة ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة فأكثر ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على الثلاثمائة ففي كل مائة شاة ؛ لقوله ﷺ : « فإذا زادت ففي كل مائة شاة » .

[تنبيهات] :

1 - اشترط الجمهور الشوم ⁽²⁾ في الأنعام ، وهي أن ترعى الماشية أكثر السنة في العشب العام في الفلاة ، ولم يشترطه في وجوب الزكاة الإمام مالك رحمه الله ، وهو عمل أهل المدينة . وحجة الجمهور قول الرسول ﷺ : « وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة » ، فقوله ﷺ : « وفي سائمة الغنم » انتزع منه الجمهور دليل اشتراط الشوم في زكاة الأنعام في الغنم بالنص وفي الإبل والبقر بالقياس على الغنم ، وقالوا : إن في مشقة العلف وكلفته ما يجعل القيد بالشوم معتبراً .

2 - لا زكاة في الأوقاص من كل الأنعام - والأوقاص هو ما بين الغريضتين - فالذي يملك أربعين شاة تجب عليها شاة إلى أن تبلغ مائة وعشرين ، فإذا زادت واحدة وجب عليه فيها شاتان ، فالعدد بين الأربعين والمائة والعشرين يسمى وقصاً ولا زكاة فيه ، وهكذا في أوقاص

(1) رواه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم .

(2) الشوم : الوعي ، يقال سام للماشية يسومها إذا تركها ترعى في الفلاة .

الإبل والبقر؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما ذَكَرَ فرائضَ الأنعام كان يقول: «إذا بلغت كذا ففيها كذا» فعلم أنَّ العددَ بينَ الفريضةين لا زكاةَ فيه .

3 - يضمُّ في الزكاة: الضَّانُّ إلى المعز؛ لأنَّهما جنس واحد، وكذا الجواميس إلى البقر، والإبلُ العرابُ⁽¹⁾ إلى البخت⁽²⁾ لشمول لفظ الجنس لها في قوله ﷺ: «وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة». وقوله ﷺ: «في كلِّ خمس ذود شاة». وقوله: «في كلِّ ثلاثين من البقر تبع» .

4 - الخليطان إذا كان كلُّ منهما يملكُ نصيبًا واتَّحدَ راعيها ومرعاهما ومراحتهما ومبيتهما تؤخذُ الزكاةُ عنهما مجتمعين، ثمَّ هما يترادَّانِ بالسَّوية، فإذا كان لأحدهما - مثلاً - أربعون شاةً، وللآخر ثمانون وأخذَ الشاعِي شاةً من شِياه صاحِبِ الأربعين ردَّ صاحبُ الثَّمانين ثلثي شاةٍ على صاحِبِ الأربعين . هذا ولا يجوزُ الجمعُ بينَ الغنمين المتفرِّقين هروبا من الزكاة، ولا تفرقةُ المجتمعين كذلك؛ لما جاء في كتاب أبي بكر الصَّدِّيقِ ﷺ: «ولا يجمعُ بينَ متفرِّق، ولا يفرِّقُ بينَ مجتمع خشيَّةُ الصَّدقة، وما كان من خليطين فإنَّهما يتراجعان بينهما بالسَّوية»⁽³⁾ .

5 - لا تقبلُ في الزكاةِ سَخلةُ الغنم (الصَّغيرة) ولا العجاجيلُ في البقر، ولا الفِصلانُ في الإبل، ولكُنَّها تحسبُ على أصحابها لقولِ عمرَ ﷺ لعامله: عدَّ عليهم السَّخلةَ ولا تأخذها⁽⁴⁾ .

6 - لا تؤخذُ في الزكاةِ حرمةٌ ولا معيبةٌ عينا يقصُ قيمتها؛ لقولِ أبي بكرٍ ﷺ: «ولا تؤخذُ في الصَّدقةِ حرمةٌ ولا ذاتُ عوارٍ ولا تيس» . كما لا تؤخذُ كرائمُ الأموالِ كالمأخضِ وهي الحاملُ تقاربُ الولادة، وكالفحل، والشاةُ تسعُنُ للأكل . والرُّئي التي ترَبَّى ولدتها؛ لقوله ﷺ لمعاذٍ: «إياك وكرائمُ أموالهم»⁽⁵⁾ . ولنهيَّ عمرَ ﷺ المصدِّقُ يأخذُ الأكوثةَ⁽⁶⁾ والرُّئي⁽⁷⁾ والمأخضَ⁽⁸⁾ وفحلَ الغنم .

ج - النَّمَرُ والحَيَّوبُ :

شرطُ الحبِّ والنَّمَرُ أن يزهو النَّمَرُ - يصفرُّ أو يحمرُّ - وأن يفرَكَ الحبُّ وأن يطيبَ العنبُ والرُّيتونُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَاوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ . ونصابها خمسةٌ أوسق، والوسقُ سِتُونُ صاعا، والصَّاعُ أربعةُ أمدادٍ؛ لقوله ﷺ: «ليسَ فيما دونَ خمسةِ أوسقٍ صدقةٌ»⁽⁹⁾ .

(1) العرابُ: إبلُ العرب .

(2) البختُ: إبلُ خراسان التي لها سنامان .

(3) رواه البخاري (2 / 145) ، (9 / 29) .

(4) رواه مالك في الموطأ (1 / 26) .

(5) رواه البيهقي في السنن الكبرى (4 / 96) . ورواه ابن خزيمة في صحيحه (2275) .

(6) الأكوثة: الشاةُ تعزلُ وتسعُنُ للأكل .

(7) الرُّئي: الشاةُ في البيت للئيم .

(8) المأخضُ: الشاةُ التي قاربَت الولادة .

(9) سبق تخريجه .

والواجب فيها إن كانت تسقى بلا كلفة بأن كانت عثرته، أو تسقى بماء العيون والأنهار العشر .
ففي خمسة أوسق نصف وسق ؛ وإن كانت تسقى بكلفة بأن تسقى بالدلاء والسواني ⁽¹⁾ ونحوها
ففيها نصف العشر ؛ ففي خمسة أوسق ربع وسق ، وما زاد فبحسابه قل أو كثر لقوله ﷺ :
« فيما سقى السماء والعيون أو كان عثرته ⁽²⁾ العشر وفيما سقى بالتضح نصف العشر » ⁽³⁾ .

[تنبيهات]

- 1 - من كان يسقي زرع مؤه باله ومرة بدونها الواجب عليه ثلاثة أرباع العشر ، هكذا قال أهل العلم ، وقال العلامة ابن قدامة : « لا نعلم فيه خلافا » .
- 2 - تجمع أنواع الثمر إلى بعضها فإن بلغت نصابا زكيت من وسطها ، فلا يتعين دفعها من الجيد ولا من الرديء .
- 3 - يجمع القمح والشعير والثلث في الزكاة ، فإن بلغ المجموع نصابا زكيت من غالبه .
- 4 - تجمع أنواع القطيع وهي القول والحص والعسل والجلابة والتمر من بلغت نصابا زكيت من غالبها .
- 5 - إذا بلغ كل من الزيتون أو حب الفجل أو الخجلان ⁽⁴⁾ نصابا زكيت من زينه .
- 6 - تجمع أنواع العنب إلى بعضها فإذا بلغت نصابا زكيت ، وإن بيعت قبل أن تصير زينا أخرجت الزكاة من ثمنها وهي العشر أو نصف العشر بحسب الشقي .
- 7 - الأرز والدره والدخن كل واحد منها صنف مستقل فلا تجمع إلى بعضها ، فإذا لم يبلغ الصنف منها نصابا فلا زكاة فيه .
- 8 - من استأجر أرضا فحرقها فبلغ الحاصل نصابا وجب عليه أن يزكته .
- 9 - من ملك شرا أو حثا بأي وجه من أوجه الملك بهية أو شراء أو إرث بعد استوائه فلا زكاة عليه فيه ؛ إذ زكاته على واهبه أو بائعه . ولو ملكه قبل استوائه لوجب عليه زكاته .
- 10 - من كان عليه دين استغرق جميع ماله ، أو نقصه من النصاب فلا زكاة عليه .

المادة الرابعة : في مصارف الزكاة :

مصارف الزكاة ثمانية ذكرها الله عز وجل في كتابه فقال : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ

(1) السواني : جمع سانية ، وهي ما يسقى عليه الزرع من بعير وغيره .

(2) العثر : الذي يثر بعمقه من ثرى الأرض بدون سقي ويسمى البعل أيضا .

(3) رواه البخاري (155 / 2) . ورواه الإمام أحمد (341 / 3) .

(4) الخجلان : الكزبرة : وقيل السمسم .

وَالْمَسْكِينِ وَالْمَجْلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَىٰ فَلَهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْعَدِيمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيُّ السَّبِيلِ
فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾ [البقرة : 60] .

إيضاح لها :

وإيضاح هذه المصارف الثمانية كالتالي :

1 - الفقراء : الفقير من لم يكن لديه من المال ما يسد حاجته وحاجة من يعول من طعام
وشراب وملبس ومسكن ، وإن ملك نصيباً من المال .

2 - المساكين : المسكين قد يكون أخف فقراً من الفقير أو أشد . غير أن حكمهما واحد في
كل شيء ، وقد عرّف الرسول ﷺ المسكين في بعض أحاديثه فقال : « ليس المسكين الذي
يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان ، والتمرّة والتمرتان ، ولكن المسكين الذي لا يجد
غنى يغنيه ولا يفتقر له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس » (1) .

3 - العاملون عليها : العامل على الزكاة هو الجابي لها أو الشاعي لجمعها أو القيم عليها أو
الكاظم لها في ديوانها فيعطى منها أجره عملته ولو كان غنياً ؛ لقوله ﷺ : « لا تحل الصدقة
لغني إلا لحمة » لعامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غار في سبيل الله ، أو
مسكين تُصدق عليه فاهدى منها لغني » (2) .

4 - المولف قلوبهم : المؤلف قلبه الرجل المسلم يكون ضعيف الإسلام وتكون له الكلمة
الثافذة في قومه ، فيعطى من الزكاة تأليفاً لقلبه وجمعاً له على الإسلام رجاء أن يعم نفعه أو
يكف شؤنه ، أو لرجل كافر طمعاً في إيمانه أو إيمان قومه فيعطى من الزكاة ترغيباً لهم في الإسلام
وتحبباً لهم فيه .

وقد يتعدى هذا الشهم إلى كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة للإسلام والمسلمين من أوجه
الدعاية كبعض رجال الصحف وأهل الأفلام .

5 - في الرقاب : المراد من هذا المصرف هو أن يكون المسلم رقيقاً فيشتري من الزكاة ويُعتق في
سبيل الله ، أو المسلم يكون مكاتباً فيعطى من الزكاة ما يسد به نجوم كتابته ليصبح حراً بعد ذلك .

6 - الغارمون : الغارم هو المدين الذي تحمّل ديناً في غير معصية الله ورسوله ، ويتعذر عليه
تسديده فيعطى من الزكاة ما يسد به دينه ، ولقوله ﷺ : « لا تحل المسألة إلا لثلاث : لذي فقر

(1) رواه البخاري (2 / 154) . ورواه مسلم في الزكاة (101) .

(2) رواه ابن ماجه (1841) .

مدفع (1) أو لذي غريم مفضع (2) أو لذي دم (3) موجع (4) .

7 - في سبيل الله: المراد من سبيل الله العمل الموصول إلى مرضاة الله وجناته وأخصه الجهاد لإعلاء كلمة الله تعالى، فيعطى الغازي في سبيل الله وإن كان غنياً، ويشمل هذا السهم سائر المصالح الشرعية العامة كعمارة المساجد وبناء المستشفيات والمدارس والملاجئ لليتامى . غير أن أول ما يبدأ به الجهاد من إعداد السلاح والزاد والرجال وسائر متطلبات الجهاد والغزو في سبيل الله تعالى .

8 - ابن السبيل: ابن السبيل هو المسافر المنقطع عن بلده البعيد، فيعطى من الزكاة ما يسد حاجته في غريمه، وإن كان غنياً في بلاده؛ نظرًا لما عرض له من الفقر في حال سفره وانقطاعه . وهذا إن لم يوجد من يقرضه قرضًا يستعين به على قضاء حاجاته، فإن وجد من يقرضه وجب عليه أن يقرض، ولا تعطى له الزكاة ما دام غنياً في بلاده .

[تضييحات]

1 - لو دفع مسلم زكاة ماله لأي صنف من الأصناف الثمانية أجزاً ذلك، غير أنه ينبغي أن يقدم الأهم والأكثر حاجة، وإن كان مال الزكاة كثيرًا فوزعه على كل صنف موجود من الثمانية لكان أفضل .

2 - لا تدفع الزكاة إلى من تحب على المسلم نفقتهم، كالوالدين والأبناء، وإن سفلوا، والزوجة لوجوب نفقتهم عليه عند احتياجهم إلى الثقة .

3 - لا تعطى الزكاة لآل النبي ﷺ لشرفهم وهم: بنو هاشم، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس؛ لقوله ﷺ: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ﷺ إنما هي أوساخ الناس» (5) (6) .

4 - يجوز للمسلم أن يدفع زكاة ماله لإمامه المسلم، ولو كان جائراً، وتبرأ بذلك ذمته؛ لقوله ﷺ في الزكاة: «إذا أدبها إلى رسولي فقد برئت منها فلأجرها، وإثمها على من بدلها» (7) .

5 - لا تعطى الزكاة لكافر ولا فاسق، كشارك الصلوة، والمستهتر بشرائع الإسلام؛ لقوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم» أي أغنياء المسلمين وفقرائهم، ولا لغني، ولا لقوي .

(1) مدفع: شديد .

(2) مفضع: من دفع .

(3) المراد به المسلم يتحمل دية فطالب بها ولا يجد ما يسدّها به .

(4) رواه ابن خزيمة في صحيحه (2360) .

(5) معنى أوساخ الناس أنها تطهير لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى: ﴿حَدِّثْهُمْ بَيْنَهُمْ صِدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ فهي كغسالة الأوساخ .

(6) رواه مسلم في الزكاة (167) .

(7) رواه الإمام أحمد (3/ 136) . وأوردته الحافظ في التلخيص وشكّته عنه .

- مكتسب؛ لقوله ﷺ: «لَا حَظَّ فِيهَا لَغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مَكْتَسِبٍ»⁽¹⁾، يعني يكتسب قدر كفايته .
- 6 - لَا يَجُوزُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرٍ يَبْعُدُ بِمَسَافَةٍ قَصِيرٍ فَأَكْثَرُ؛ لقوله ﷺ: «تَرُدُّ عَلَى فُقَرَاءِهِمْ»، واستثنى أهل العلم ما إذا انعدم الفقراء من بلد، أو كانت الحاجة فيه أشد، فإنه يجوز نقلها إلى بلد آخر فيه فقراء، يفعل ذلك الإمام أو غيره .
- 7 - مَنْ لَهُ دِينَ عَلَى فَقِيرٍ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ زَكَاتِهِ، جَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ لَوْ طَلِبُهُ مِنَ الْفَقِيرِ لَتَكَلَّفَ وَسَدَّدَهُ لَهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ آيِسًا مِنْ سَدَادِهِ، أَوْ أَعْطَاهُ لِيَرُدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ .
- 8 - لَا تَجُزِي الزَّكَاةُ إِلَّا بِشَيْئِهَا، فَلَوْ دَفَعَهَا بِغَيْرِ نِيَّةِ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ لَمْ أَجْزَأُهَا؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، ولكل أمرئ ما نوى، فعلى دافعها أن ينوي بها الزكاة المفروضة عليه في ماله، وأن يقصد بها وجه الله تعالى؛ إذ الإخلاص شرط في قبول كل عبادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البقرة: 175] .

المادة الخامسة: في زكاة الفطر:

- 1 - **حكمها:**
- زكاة الفطر سنة واجبة على أعيان المسلمين؛ لقول ابن عمر ؓ: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على العبد والحُرِّ، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين»⁽²⁾ .
- 2 - **حكماتها:**
- من حكمة زكاة الفطر: أنَّهَا تَطْهِّرُ نَفْسَ الصَّائِمِ مِمَّا يَكُونُ قَدْ عُلِقَ بِهَا مِنْ آثَارِ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، كَمَا أَنَّهَا تَغْنِي الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ عَنِ الشُّوَالِ يَوْمَ الْعِيدِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ؓ: «فَرْضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ»⁽³⁾ . وَقَالَ ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الشُّوَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»⁽⁴⁾ .
- 3 - **مقدارها وأنواع الطعام التي تخرج منها:**
- مقدار زكاة الفطر صاع، والصَّاعُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ (حَفَنَاتٍ) وَتَخْرُجُ عَنْ غَالِبِ قَوْتِ أَهْلِ

(1) رواه الإمام أحمد (362/5) وقَوَاهُ .

(2) رواه النسائي (48/5) .

(3) رواه أبو داود (1609) . ورواه ابن ماجه وصححه الحاكم وتمامه «... فَتَنْ أَثَاغَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَثَاغَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» .

(4) رواه البيهقي في السنن الكبرى (175/4) وسنده ضعيف ولفظ «عَنِ الطَّوَالِ» .

البلد، سواء كان قمحا أو شعيرا أو تمرًا أو أرزًا أو زبيبًا أو إقطًا؛ لقول أبي سعيد رضي الله عنه: «كُنَّا إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْرُجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ (الْبُرِّ الْجَفْفُ) أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ» (1).

4 - لَا تَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ :

الواجب أن تخرج زكاة الفطر من أنواع الطعام، ولا يعدل عنه إلى التَّقْوِدِ إلَّا لضرورة؛ إذ لم يثبت أن النَّبِيَّ ﷺ أخرج بدلها نقودًا، بل لم ينقل حتى عن الصحابة إخراجها نقودًا.

5 - وَقْتُ وَجوبِهَا وَقْتُ إِخْرَاجِهَا :

تجب زكاة الفطر بحلول ليلة العيد، وأوقات إخراجها: وقت جواز: وهو إخراجها قبل يوم العيد بيومٍ أو يومين لفعل ابن عمر ذلك، ووقت أداء فاضل: وهو من طلوع فجر يوم العيد إلى قبيل الصلاة؛ لأمره ﷺ بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، ولقول ابن عباس رضي الله عنه: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرةً للضائم من اللغو والزَّفَث، وطعمةً للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» (2). ووقت قضاء: وهو من بعد صلاة العيد فصاعدًا، فإنَّها تؤدى فيه وتحزى ولكن مع كراهة.

6 - مصرفها :

مصرف زكاة الفطر كمصرف الزكوات العامة، غير أن الفقراء المساكين أولى بها من باقي الشَّهَام؛ لقوله ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» فلا تدفع لغير الفقراء إلَّا عند نعدائهم، أو حَقَّةً فقرهم، أو اشتداد حاجة غيرهم من ذوي الشَّهَام.

فَضَائِلُهَا :

1 - يجوز أن تدفع المرأة العتية زكاتها لزوجها الفقير، والعكس لا يجوز؛ لأن نفقة المرأة واجبة على الرجل، وليست نفقة الرجل واجبة على المرأة.

2 - تستقط زكاة الفطر عمن لا يملك قوت يومه؛ إذ لا يكلف الله نفسًا إلَّا وسعها.

(1) رواه البخاري (76، 73) كتاب الزكاة، ومسلم (17، 19) كتاب الزكاة.

(2) سبق تخريجه.

- 3 - من فضل له عن قوت يومه شيء فأخرجه أجزاءه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [البقرة : 16] .
- 4 - يجوز صرف صدقة فرد إلى متعددين موزعة عليهم ، ويجوز صرف صدقة عدة أفراد إلى فرد واحد ؛ إذ جاءت عن الشارع مطلقة غير مقيدة .
- 5 - تجب زكاة الفطر على المسلم في البلد الذي هو مقيم به .
- 6 - لا يجوز نقل زكاة الفطر من بلد إلى بلد آخر إلا لضرورة . شأنها شأن الزكاة .

* * *

الفصل الحادي عشر : في الصيام

وفيه عشر مواد :

للمادة الأولى : في تعريف الصوم ، وقايع فرضه :

- 1 - تعريف الصوم :
- الصوم لغة : الإمساك ، وشرعا : الإمساك بنية التعبد عن الأكل والشرب وغشيان النساء ، وسائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس .
- 2 - قايح فرضية الصوم :
- فرض الله ﷻ على أمة محمد ﷺ الصيام كما فرضه على الأمم التي سبقتها ، بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تَكْفُرُونَ ﴾ [البقرة : 183] . وكان ذلك في يوم الاثنين من شهر شعبان سنة اثنتين من الهجرة المباركة .

للمادة الثانية : في فضل الصوم ، وفوائده :

1 - فضله :

يشهد لفضل الصوم ويقرره الأحاديث التالية :

قوله ﷺ : « الصيام جنة من النار ، كجنة أحدكم من القتال » ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « من صام يوما في سبيل الله ﷻ زحزح الله وجهه عن النار بذلك اليوم سبعين خريفا » ⁽²⁾ . وقوله ﷺ :

(1) رواه الإمام أحمد (2 / 414) . ورواه النسائي (4 / 167) .
 (2) رواه الترمذي (1622) . ورواه النسائي (4 / 172) . ورواه ابن ماجه (1718) . ورواه الإمام أحمد (2 / 300 ، 375) .

« إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فَطْرِهِ دَعْوَةً لَا تَرُدُّ »⁽¹⁾. وقوله : « إِنَّ فِي الْحِجَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرِّثَائُنُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَيَقُومُونَ ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، فَإِذَا دَخَلُوا أَغْلَقَ ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ »⁽²⁾.

هـ - فوائد

للصَّيَامِ فوائدٌ رُوحِيَّةٌ واجتماعيَّةٌ وصحِّيَّةٌ وهي :

من الفوائد الرُوحِيَّةِ للصَّوْمِ أَنَّهُ يَعُوذُ الصَّيْرُ وَيَقْوَى عَلَيْهِ ، وَيَعْلَمُ ضَيْطُ النَّفْسِ وَيَسَاعِدُ عَلَيْهِ ، وَيُوجِدُ فِي النَّفْسِ مَلَكَةَ التَّقْوَى وَيَرْبِّيَهَا ، وَبِخَاصَّةِ التَّقْوَى الَّتِي هِيَ الْعَلَّةُ الْبَارِزَةُ مِنَ الصَّوْمِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .
وَمِنَ الْفَوَائِدِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ لِلصَّوْمِ أَنَّهُ يَعُوذُ الْأُمَّةُ النَّظَامَ وَالْإِتِّحَادَ ، وَحُبَّ الْعَدْلِ وَالْمَسَاوَاةِ ، وَيَكُونُ فِي الْمُؤْمِنِينَ عَاطِفَةَ الرَّحْمَةِ وَخُلُقَ الْإِحْسَانِ ، كَمَا يَصُونُ الْمُجْتَمَعَ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَفَاسِدِ .
وَمِنَ الْفَوَائِدِ الصَّحِّيَّةِ لِلصَّيَامِ ، أَنَّهُ يَطْهَرُ الْأَمْعَاءُ وَيَصْلُحُ الْمَعْدَةُ ، وَيَنْظِفُ الْبَدَنَ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالزُّوْاسِبِ ، وَيَخَفِّفُ مِنْ وَطْأَةِ السَّمَنِ وَثَقَلِ الْبَطْنِ بِالشَّحْمِ . وَفِي الْحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ : « صُومُوا تَصِحُّوا »⁽³⁾.

المادة الثالثة : هَيْضًا يَسْتَحَبُّ مِنَ الصَّوْمِ ، وَمَا يَكْرَهُ ، وَمَا يَحْرُمُ .

أ - مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ الصَّيَامِ : يَسْتَحَبُّ صِيَامُ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ :

1 - يَوْمَ عَرَفَةَ لَعِبِ الْخَاجِ ، وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لقوله ﷺ : « صُومُوا يَوْمَ عَرَفَةَ يَكْفُرُ ذُنُوبَ سَنَتَيْنِ : مَاضِيَةٍ وَمُسْتَقْبَلَةٍ ، وَصُومُ عَاشُورَاءَ يَكْفُرُ سَنَةً مَاضِيَةً »⁽⁴⁾.

2 - يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَيَوْمَ تَاسِعَاءَ وَهَمَا الْعَاشِرُ وَالتَّاسِعُ مِنْ شَهْرِ الْحُجَمِ ؛ لقوله ﷺ : « .. وَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَكْفُرُ سَنَةً مَاضِيَةً » كَمَا صَامَ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ وَقَالَ : « إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ »⁽⁵⁾.

3 - سِتَّةُ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ »⁽⁶⁾.

(1) رواه ابن ماجه (1753) . ورواه الحاكم (422 / 1) وصححه .

(2) رواه البخاري (32 / 3) . ورواه مسلم في الصيام (166) . ورواه النسائي في الصيام (142) .

(3) أورده الزبيدي في إتحاف السادة المقيمين (401 / 7) . وذكره المنذري في الترييب والترهيب (83 / 2) .

(4) رواه الإمام أحمد (296 / 5) . (5) رواه مسلم في الصيام (133) . (6) رواه مسلم (822) .

- 4- النَّصْبُ: الْأَوَّلُ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا رَأَيْتُ الرَّسُولَ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ» ⁽¹⁾.
- 5- الْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ - يَعْنِي الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» ⁽²⁾.
- 6- شَهْرُ الْحَرَمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ عِنْدَمَا سُئِلَ: أَيُّ الصَّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْحَرَمَ» ⁽³⁾.
- 7- الْأَيَّامُ الْبَيْضُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَهِيَ: الثَّالِثُ عَشَرَ وَالرَّابِعُ عَشَرَ وَالْخَامِسُ عَشَرَ؛ لِقَوْلِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْبَيْضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةً وَخَمْسَ عَشْرَةٍ، وَقَالَ هِيَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ» ⁽⁴⁾.
- 8- 9- يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمُ الْخَمِيسِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تَعْرُضُ كُلُّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ فَيَغْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَوْ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ إِلَّا الْمُتَهَاكِرِينَ فَيَقُولُ: أَخْرَهُمَا» ⁽⁵⁾.
- 10- صِيَامُ يَوْمٍ وَافِطَارُ يَوْمٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطُرُ يَوْمًا» ⁽⁶⁾.
- 11- الصَّيَامُ لِلْأَعْرَبِ الَّذِي لَمْ يَفْدَرَ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصْرِ وَأَحْصَى لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» ⁽⁷⁾.

ب- مَا يَكْرَهُ مِنَ الصَّوْمِ :

- 1- صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِمَنْ وَقَفَ بِهَا؛ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِمَنْ يَعْرِفُهُ ⁽⁸⁾.

(1) رواه عبد الرزاق في مصنفه (7861). (2) رواه ابن ماجه (1727). ورواه الإمام أحمد (224 / 1).

(3) رواه ابن ماجه (1742). ورواه الإمام أحمد (329 / 2).

(4) رواه النسائي، وصححه ابن حبان. (5) رواه الإمام أحمد (329 / 2) وسنده صحيح.

(6) رواه البخاري (195 / 4). ورواه أبو داود (2448). ورواه الإمام أحمد (160 / 2). ورواه النسائي (214 / 3).

(7) رواه البخاري (34 / 3). وجاءه يعني أَنَّهُ يَكْسِرُ حِدَّةَ الشَّهْوَةِ.

(8) رواه الإمام أحمد (304 / 2). ورواه الحاكم (434 / 1).

2 - صيام يوم الجمعة منفردًا ؛ لقوله ﷺ : « إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِيدُكُمْ فَلَا تَصُومُوهُ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » (1) .

3 - صيام يوم السبت منفردًا ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لَحَاءً » (2) عِبْ أَوْ عَوْدَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضِغْهُ » (3) .

4 - صوم آخر شعبان ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا » (4) .

[قَفِيَّةٌ] : الكراهة في صيام هذه الأيام كراهة تنزيه ، وما يلي كراهة كراهة تحريم ، وهو :

1 - الوصال ، وهو مواصلة الصوم يومين فأكثر بلا إفطار ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَوَاصَلُوا » (5) .
وقوله : « إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ » (6) .

2 - صوم يوم الشك ، وهو يوم الثلاثين من شعبان ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ » (7) .

3 - صوم الدهر ، وهو صوم السنة كلها بلا فطر فيها ؛ لقوله ﷺ : « لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ » (8) . وقوله : « مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ، فَلَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » (9) .

4 - صوم المرأة بلا إذن زوجها وهو حاضِر ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَصُمِ الْمَرْأَةُ يَوْمًا وَاحِدًا ، وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، إِلَّا رَمَضَانَ » (10) .

ج - الصَّوْمُ الْمَحْرُومُ ، وهو صوم الأيام التالية :

1 - صوم يوم العيد فطرا كان أو أضحي ؛ لقول عمر رضي الله عنه : « هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِهِمَا : يَوْمَ فِطْرِكُمْ مِنْ صَوْمِكُمْ ، وَالْيَوْمَ الَّذِي تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نَسَكِكُمْ » (11) .

2 - أيام التشريق الثلاثة ؛ إذ « أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَائِحًا يَصْبِيحُ فِي « مِنْى » أَنْ لَا تَصُومُوا

(1) أخرجه البيهقي في مجمع الزوائد (3 / 199) . ورواه الزراري وسنده جيد ، وأصله في الصحيحين .

(2) اللحاء : القشر .

(3) رواه الترمذي (744) وحسنه . ورواه أبو داود (2421) ورواه ابن ماجه (1726) . ورواه الإمام أحمد (4 / 189) .

(4) رواه أبو داود (3337) . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (4 / 209) وصححه ابن حبان .

(5) رواه البخاري (3 / 48 ، 49) .

(6) رواه البخاري (3 / 49) . ورواه مسلم في الصيام (58) . ورواه الإمام أحمد (2 / 231 ، 244) .

(7) رواه النسائي (1 / 424) . (8) رواه مسلم (815) . ورواه النسائي (4 / 206) .

(9) رواه الإمام أحمد (2 / 189) . ورواه النسائي (4 / 205 ، 206) .

(10) رواه الإمام أحمد (2 / 444) .

(11) ورد النهي عن صيام يوم الفطر ويوم الأضحي عند الكثير من أصحاب السنن منهم : الإمام أحمد في مسنده (40 ، 61 ، 70) ،

(2 / 511) ، (3 / 66) .

هذه الأثام ، فإنها أئام أكل وشرب وبعال ⁽¹⁾ وفي لفظ وذكر الله .

3 - أئام الحيض والثقباء ؛ إذ الإجماع على فساد صوم الحائض والثقباء ؛ لقوله ﷺ :

« أُلَيْسَتْ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصِلْ وَلَمْ تَصُمْ ؟ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا » ⁽²⁾ .

4 - صوم المريض الذي يَحْتَسِي عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : 29] .

لِلْمَادَّةِ الرَّابِعَةِ : فِي وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ ، وَبَيَانِ فَضْلِهِ :

1 - وَجُوبُ صَوْمِ رَمَضَانَ :

صيام شهر رمضان واجب بالكتاب والشنة وإجماع الأمة ، فقد قال تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : 185] . وقول رسول الله ﷺ : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » ⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « عزى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن أُنسِ الإسلام من ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم : شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان » ⁽⁴⁾ .

ب - فَضْلُ رَمَضَانَ :

لرمضان فضائل عظيمة ، ومزايا عديدة لم تكن لغيره من الشهور . والأحاديث التالية تثبت ذلك وتؤكدُه :

قوله ﷺ : « الصَّلَاةُ الْحَمْسُ ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ، إذا اجتنبت الكبائر » ⁽⁵⁾ . وقوله ﷺ : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدّم من ذنبه » ⁽⁶⁾ . وقال ﷺ : « ورأيت رجلاً من أمّتي يلهث عطشاً كلماً وردّ حوضاً منع منه ، فجاءه صيام رمضان فسقاه ورؤاه » ⁽⁷⁾ . وقوله ﷺ : « إذا كان أول ليلة من رمضان

(1) رواه الإمام أحمد (2 / 513 ، 535) . ورواه الدارقطني (2 / 187) .

(2) رواه البخاري في صحيحه .

(3) رواه البخاري (9 / 1) . ورواه مسلم في الإيمان (21 / 20) . ورواه الترمذي (2609) .

(4) أوردته الهيثمي في مجمع الزوائد (1 / 47) . وأبو يعلى في مسنده بسند جيد .

(5) رواه مسلم في الطهارة (14 ، 15 ، 16) .

(6) رواه البخاري (1 / 16) . ورواه مسلم في صلاة المسافرين (175) . ورواه أبو داود في التطوع (29) .

(7) أوردته الزبيدي في إعانة السادة المتقين (8 / 119) . والطبراني في حديث منامه الطويل ﷺ .

صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ ومَرَدَةُ الْجَانِّ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يَفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ ، وَتُفْتُحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يَغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ ؛ وَنَادَى مَنَادٌ : يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ ! اقْبَلْ ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ ! اقْصِرْ ، وَلِلَّهِ عِتْقَاكَ مِنَ النَّارِ ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ ⁽¹⁾ .

المادة الخامسة : في فضل البر والإحسان في رمضان :

لفضل رمضان ، قد فُضِّلَ كُلُّ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ وَأَضْرِبِ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

1 - الصَّلاةُ : إِذْ قَالَ ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ » ⁽²⁾ وَقَالَ ﷺ : « مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الصَّائِمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا » ⁽³⁾ . وَقَالَ ﷺ : « مَنْ فَطَرَ صَائِمًا عَلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مِنْ حِلَالٍ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ فِي سَاعَاتِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَصَلَّى عَلَيْهِ جِبْرِيلُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » ⁽⁴⁾ . وَكَانَ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ ⁽⁵⁾ .

2 - قِيَامُ اللَّيْلِ : إِذْ قَالَ ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ⁽⁶⁾ . وَكَانَ ﷺ يَحْيِي لَيَالِي رَمَضَانَ ، وَإِذَا كَانَ الْعَشِيرُ الْأَوَاخِرُ أَبْقَطَ أَهْلَهُ ، وَكُلَّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ يَطْبِقُ الصَّلَاةُ ⁽⁷⁾ .

3 - تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : إِذْ كَانَ ﷺ يَكْتُوُ مِنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي رَمَضَانَ ، وَكَانَ جِبْرِيلُ ﷺ يَدْرُسُهُ الْقُرْآنَ فِي رَمَضَانَ ⁽⁸⁾ .

وَكَانَ ﷺ يَطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ أَكْثَرَ مِمَّا يَطِيلُ فِي غَيْرِهِ ، فَقَدْ صَلَّى مَعَهُ حَذِيقَةُ لَيْلَةٍ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ ثُمَّ آلَ عِمْرَانَ ثُمَّ النَّسَاءَ ، لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ تَخْوِيفٌ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ ، فَمَا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى جَاءَ « بِلَالٌ » فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ . وَقَالَ ﷺ : « الصَّيَامُ وَالْقِيَامُ يَشْفَعَانِ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يَقُولُ الصَّوْمُ : رَبِّ مَنْعُهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ بِالنَّهَارِ ، وَيَقُولُ الْقِرَاءُ : مَنْعُهُ التَّوَمَّ بِاللَّيْلِ فَشَفَعْنَا بِهِ » ⁽⁹⁾ .

4 - الِاعْتِكَافُ : وَهُوَ مَلَازِمَةُ الْمَسْجِدِ لِلْعِبَادَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ ، فَقَدْ اعْتَكَفَ ﷺ وَلَمْ يَزَلْ يَعْتَكِفُ الْعَشِيرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوْفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ

(1) رواه الترمذي (682) وقال : غريب . ورواه الحاكم (421 / 1) وصححه على شرط الشيخين .

(2) أورده البيهقي في تحاف السادة المتقين (420 / 3) . ورواه الترمذي وهو ضعيف .

(3) رواه الإمام أحمد (192 / 5) . ورواه الترمذي (807) وهو صحيح .

(4) رواه البخاري في المعجم الكبير (321 / 6) . (5) رواه البخاري (5 / 1) ، (33 / 2) ، (137 / 4) .

(6) رواه البخاري (16 / 1) . ورواه مسلم في صلاة المسافرين (173 / 174) . ورواه الترمذي (808) .

(7) رواه مسلم في الاعتكاف (3) .

(8) رواه البخاري في صحيحه (5) كتاب بدء الوحي . (9) رواه الإمام أحمد (174 / 2) .

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « المسجدُ بيتُ كُلِّ تَقِيٍّ ، وَتَكْفَلُ اللَّهُ لِمَنْ كَانَ الْمَسْجِدُ بَيْتَهُ بِالزَّوْجِ وَالرَّحْمَةِ وَالْجَوَازِ عَلَى الصَّرَاطِ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ إِلَى الْجَنَّةِ » ⁽¹⁾ .

5 - الاعتِمَارُ : وَهُوَ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ لِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ فِي رَمَضَانَ ؛ إِذْ قَالَ ﷺ : « عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حُجَّةً مَعِيَ » ⁽²⁾ . وَقَالَ ﷺ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا » ⁽³⁾ .

المادة السادسة : فِي ثُبُوتِ شَهْرِ رَمَضَانَ :

يُثْبِتُ دُخُولَ رَمَضَانَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ : أَوَّلُهُمَا كِمَالُ الشَّهْرِ السَّابِقِ عَنْهُ وَهُوَ شَعْبَانُ إِذَا تَمَّ لَشَعْبَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ، فَيَوْمُ الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثِينَ هُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ قَطْعًا ، وَثَانِيَهُمَا رُؤْيُ هَلَالِهِ ، فَإِذَا رُؤِيَ هَلَالُ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ فَقَدْ دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَوَجِبَ صَوْمُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : 185] . وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا » ⁽⁴⁾ . وَيَكْفِي فِي ثُبُوتِ رُؤْيِهِ شَهَادَةُ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ ؛ إِذْ أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَلَى رُؤْيِهِ هَلَالِ رَمَضَانَ ⁽⁵⁾ . أَمَّا رُؤْيُ شَوَالٍ لِلْإِفْطَارِ فَلَا تُثْبِتُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ؛ إِذْ لَمْ يُجْزِ الرَّسُولُ ﷺ شَهَادَةَ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ فِي الْإِفْطَارِ ⁽⁶⁾ .

[تَبْيِيحٌ] مَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، وَمَنْ رَأَى هَلَالَ الْفِطْرِ وَلَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتَهُ لَا يَفْطُرُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطَرُونَ ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تَضْحُونَ » ⁽⁷⁾ .

المادة السابعة : فِي شُرُوطِ الصَّوْمِ ، وَحُكْمِ صَوْمِ الْمَسَافِرِ ، وَالْمَرِيضِ ، وَالْمُسْتَنْحِ الْكَبِيرِ ، وَالْحَامِلِ ، وَالْمَوْضِعِ :

1 - شُرُوطُ الصَّوْمِ : يَشْتَرُطُ فِي وَجوبِ الصَّوْمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَالِغًا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » ⁽⁸⁾ .

(1) رواه الطبراني في المعجم (313 / 6) . والهيتمي في مجمع الزوائد (22 / 2) .

(2) رواه أبو داود في المئاسك (79) . ورواه الترمذي (939) . ورواه الإمام أحمد (308 / 1) . ورواه ابن ماجه (2991 ، 2995) .

(3) رواه البخاري (2 / 3) . ورواه مسلم في الحج (437) . ورواه الترمذي (933) . ورواه النسائي (115 ، 112 / 5) .

(4) رواه مسلم في الصيام (7) . (5) رواه أبو داود وغيره ، وهو صحيح .

(6) رواه الترمذي وحسنه . وابن ماجه « الفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » .

(7) رواه الترمذي (697) . ورواه الدارقطني (164 / 2) .

(8) رواه أبو داود في الحدود (16) . ورواه الترمذي (1423) . ورواه ابن ماجه (2041) .

وإن كانت مسلمة يشترط لها في صحة صومها أن تكون طاهرة من دم الحيض والثقباس ؛ لقوله ﷺ في بيان نقصان دين المرأة : « أليست إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » (1) .

ب - المسافر :

إذا سافر المسلم مسافة قصر ، وهي ثمانية وأربعون ميلاً ، رخص له الشارع في الفطر على أن يقضي ما أفطر عند حضوره ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : 184] . ثم هو إن كان الصوم في السفر لا يشق عليه فصام لكان أحسن ، وإن كان يشق عليه فأفطر كان أحسن . لقول أبي سعيد الخدري ؓ : « كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، ثم يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر ، فإن ذلك حسن » (2) .

ج - المريض :

إذا مرض المسلم في رمضان نظر ، فإن كان يقدر على الصوم بلا مشقة شديدة صام ، وإن لم يقدر أفطر ، ثم إن كان يرجو البرء من مرضه فإنه ينتظر حتى البرء ثم يقضي ما أفطر فيه ، وإن كان لا يرجو برؤه أفطر وتصدق عن كل يوم يفطره بمذ من طعام ، أي حفنة قمح ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة : 184] .

د - الشيخ الكبير :

إذا بلغ المسلم أو المسلمة سناً من الشيخوخة لا يقوى معه على الصوم أفطر وتصدق على كل يوم يفطره بمذ من طعام ؛ لقول ابن عباس ؓ : « رخص للشيخ الكبير أن يطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه » (3) .

هـ - الحامل والرضعة :

إذا كانت المسلمة حاملاً فخافت على نفسها ، أو على ما في بطنها أفطرت ، وعند زوال العذر قضت ما أفطرت ، وإن كانت موسرة تصدقت مع كل يوم تصومه بمذ من قمح فيكون أكمل لها وأعظم أجراً .

(1) رواه البخاري (6) كتاب الحيض .

(2) رواه مسلم في صحيحه وفي بعض الألفاظ فلا يعيب . ومعنى يجد أي يفضض ؛ إذ الوجد الغضب .

(3) رواه الدارقطني والحاكم وصححه .

وهكذا الحكم بالنسبة إلى المرضعة إذا خافت على نفسها ، أو على ولدها ولم تجد من ترضعه لها ، أو لم يقبل غيرها . وهذا الحكم مستنبط من قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُبْرِئُونَ فَرْثَهُمْ طَعَامًا مِثْلَ الَّذِي فِيهِ يَبْرِئُونَ بَنِيَهُمْ ﴾ ، فإن معنى يطبقونه : يطبقونه بمشقة شديدة ، فإن هم أفطروا قضاؤا أو أطعموها مسكينًا .

[فتدبرها] :

1 - من فطّر في قضاء رمضان بدون عذر حتى دخل عليه رمضان آخر فإن عليه أن يطعم . كان كل يوم يقضيه مسكينًا .

2 - من مات من المسلمين وعليه صيام قضاء عنه وليه ؛ لقوله ﷺ : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه »⁽¹⁾ . وقوله لمن سأله قائلًا : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفقضيه عنها ؟ . قال : « نعم ، فدين الله أحق أن يقضى »⁽²⁾ .

المادة الثامنة : في أركان الصوم ، وسننه ، ومكروهاته :

أركان الصوم ، وهي :

1 - النية ، وهي عزم القلب على الصوم امتثالاً لأمر الله ﷻ ، أو تقرباً إليه ؛ لقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » . فإذا كان الصوم فرضاً فالنية تجب لبيل قبل الفجر ؛ لقوله ﷺ : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له »⁽³⁾ . وإن كان نفلاً صححت ولو بعد طلوع الفجر ، وارتفاع النهار إن لم يكن قد طعم شيئاً ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : « دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم ، فقال : « هل عندكم شيء ؟ . قلنا : لا . قال : « فإني صائم »⁽⁴⁾ .

2 - الإمساك : وهو الكف عن المفطرات من أكل وشرب وجماع .

3 - الزمان : والمراد به النهار ، وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس فلو صام امرؤ ليلاً وأفطر نهاراً لما صح صومه أبداً ؛ لقوله تعالى : ﴿ تَرَى أَثَمَنَا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : 187] .

ب - سنن الصوم ، وهي :

1 - تعجيل الفطر ، وهو الإفطار عقب تحقق غروب الشمس ؛ لقوله ﷺ : « لا يزال الناس

(1) رواه البخاري (16/3) . ورواه مسلم في الصيام (153) . ورواه أبو داود في الصيام (41) . ورواه النسائي (157، 156/4) .

(2) رواه البخاري (46/3) .

(3) رواه النسائي (196/4) . ورواه الدارمي (7/2) . ورواه الدارقطني (172/2) .

(4) رواه مسلم في الصيام (169، 170) .

بخيرَ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ⁽¹⁾ . وقول أنس رضي الله عنه : « إِنْ تَبَيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَكُنْ لِيَصَلِّي الْمَغْرِبَ حَتَّى يَفْطُرَ وَلَوْ عَلَى شَرِبَةِ مَاءٍ »⁽²⁾ .

2 - كَوْنُ الْفِطْرِ عَلَى رَطْبٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ مَاءٍ ، وَأَفْضَلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَوَّلُهَا ، وَآخِرُهَا أَدْنَاهَا وَهُوَ الْمَاءُ ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَفْطُرَ عَلَى وَتَرٍ : ثَلَاثٌ أَوْ خَمْسٌ أَوْ سَبْعٌ لِقَوْلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَفْطُرُ عَلَى رَطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حِسَابَاتٍ مِنْ مَاءٍ »⁽³⁾ .

3 - الدُّعَاءُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ ؛ إِذْ كَانَ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ عِنْدَ فِطْرِهِ : « اللَّهُمَّ لَكَ صَمْتًا وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا ، فَتَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ »⁽⁴⁾ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي »⁽⁵⁾ .

4 - السَّحُورُ ، وَهُوَ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ فِي السَّحَرِ آخِرَ اللَّيْلِ بِنَيَْةِ الصَّوْمِ ؛ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم : « إِنْ فَضَّلَ مَا بَيْنَ صَيَامِنَا وَصَيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ السَّحَرِ »⁽⁶⁾ . وَقَوْلِهِ : « تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً »⁽⁷⁾ .

5 - تَأْخِيرُ السَّحُورِ إِلَى الْخِزْرِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ ؛ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم : « لَا تَزَالُ أُنْقِي بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ وَأَخَّرُوا السَّحُورَ »⁽⁸⁾ .

وَيَتَدَنَّ وَقْتُ السَّحُورِ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ وَيَنْتَهِي قَبْلَ الْفَجْرِ بِدَقَائِقَ لِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه : « تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقُلْتُ : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ ، قَالَ : قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً »⁽⁹⁾ .

[تَبَيَّنَ] : مِنْ شَكٍّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ طُلُوعُ الْفَجْرِ ثُمَّ يَمْسُكُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة : 187] . وَقَدْ قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : « إِنِّي أَتَسَحَّرُ فَإِذَا شَكَكْتُ أَمْسَكْتُ ، فَقَالَ لَهُ : كُلْ مَا شَكَكْتُ حَتَّى لَا تَشَاكَ »⁽¹⁰⁾ .

(1) رواه البخاري (47 / 3) . ورواه مسلم في الصيام (9) . ورواه الترمذي (699) .

(2) رواه الترمذي (696) وحسنه . (3) رواه أبو داود (2356) . ورواه الإمام أحمد (146 / 3) .

(4) رواه أبو داود (2358) . (5) ورد في الأذكار للنووي (173) . ورواه ابن ماجه وهو صحيح .

(6) رواه النسائي (146 / 4) . ورواه أبو داود (3343) .

(7) رواه البخاري (78 ، 38 / 3) . ورواه مسلم في الصيام (45) . ورواه الترمذي (708) .

(8) رواه الإمام أحمد (174 / 5) وهو صحيح . (9) رواه النسائي (143 / 4) .

(10) رواه أبي شيبة ، وأوردته الحافظ في الفتح . والأكل والشرب حتى يتبين طلوع الفجر مذهب الجماهير . ورأى مالك أن من أكل شاكاً في طلوع الفجر فإن عليه القضاء . وهذا مجرد احتياط فقط .

ج - مكروهات الصّوم :

يكره للصائم أمور من شأنها الإفضاء إلى فساد الصّوم ، وإن كانت في حدّ ذاتها لا تفسد الصّوم ، وهي :

1 - المبالغة في المضضمة والاستنشاق عند الوضوء ؛ لقوله ﷺ : « وَبَالِغٌ فِي الاستنشاق إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا » ⁽¹⁾ ، فقد كره له ﷺ المبالغة في الاستنشاق خشية أن يصل إلى جوفه شيء من الماء فيفسد صومه .

2 - القُبلة ، إذ قد تثير شهوة تجرّ إلى إفساد الصّوم بخروج المذي ، أو الجماع حيث تجب الكفارة .

3 - إدامة النظر بشهوة إلى الزّوجة .

4 - الفكر في شأن الجماع .

5 - اللمس باليد للمرأة أو مباشرتها بالجسد .

6 - مضغ العلك خشية أن يتسرب بعض أجزاء منه إلى الحلق .

7 - ذوق القدر أو الطعام .

8 - المضضمة لغير وضوء أو حاجة تدعو إليها .

9 - الاحتفال في أوّل الثّهار ، ولا بأس في آخره .

10 - الحجامّة أو الفصد خشية الضّعف المؤدّي إلى الإفطار لما في ذلك من التّغير بالصّوم .

المادة التاسعة : فيما يبطل الصّوم ، وما يباح للصائم فعله ، وما يعفى عنه فيه :

أ - ما يبطل الصّوم أمور هي :

1 - وصول مائع إلى الحوف بواسطة ⁽²⁾ الأنث كالمسحوط ، أو العيون والأذن كالتّفسير .

الدّبر وقبّل المرأة كالحقنة .

2 - ما وصل إلى الحوف بالمبالغة في المضضمة والاستنشاق في الوضوء وغيره .

3 - خروج المنّي بمداومة النظر أو إدامة الفكر أو قبلة أو مباشرة .

(1) رواه الترمذي (788) . ورواه أبو داود (2366) . ورواه النسائي في الطهارة (70) . وابن خزيمة وصححه .
(2) ما ذكر من هذه المבלات هو الصحيح بين مذاهب أهل العلم ، وما من مسألة إلا وعليها دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، أو قياسي صحيح .

- 4 - الاستقاء العمد : لقوله ﷺ : « من استقاء عمداً فليقض » ⁽¹⁾ . أمّا من غلبه القيء فقاء بدون اختياره فلا يفسد صومه .
- 5 - الأكل أو الشرب أو الوطء في حال الإكراه على ذلك .
- 6 - من أكل وشرب ظاناً بقاء الليل ثم تبين له طلوع الفجر .
- 7 - من أكل وشرب ظاناً دخول الليل ثم تبين له بقاء النهار .
- 8 - من أكل أو شرب ناسياً ، ثم لم يمسك ظاناً أن الإمساك غير واجب عليه ما دام قد أكل وشرب فواصل الفطر إلى الليل .
- 9 - وصول ما ليس بطعام أو شراب إلى الجوف بواسطة الفم كابتلاع جوهرة أو خيط لما روي أن ابن عباس رضي الله عنه قال : « الصوم لما دخل وليس لما خرج » ⁽²⁾ . يريد ﷺ بهذا أن الصوم يفسد بما يدخل في الجوف لا بما يخرج كالدم والقيء .
- 10 - رفض نية الصوم ولو لم يأكل أو يشرب إن كان غير متأول للإفطار ولأ فلا .
- 11 - الردة عن الإسلام إن عاد إليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَنْ أَشْرَكَكَ لِحَبْطِ عَمَلِكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر : 65] .
- وهذه المبطلات كلها تفسد الصوم وتوجب قضاء اليوم الذي فسد بها غير أنها لا كفارة فيها ؛ إذ الكفارة لا تجب إلا مع مبطلين وهما :
- 1 - اجماع العلماء من غير إكراه : لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : ما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، فقال : هل تجد ما تعتق رقبة ، قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، ثم جلس ، فأتي النبي ﷺ يعزّي ⁽³⁾ فيه تمر ، فقال : خذ تصدق بهذا ، قال : فهل على أفقر مما ، فوالله ما بين لابتها أهل بيت أحوج إليه مما ؟ فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه وقال : « اذهب فاطعمه أهلك » ⁽⁴⁾ .
- 2 - الأكل أو الشرب بلا عذر مباح : عند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ودليلهما : أن

(1) أورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (4 / 213) . وكذا في تلخيص الحبير لابن حجر (1 / 92) .

رواه أبو داود في الصيام (32) ولفظه : « من ذرعه قئاً وهو صائم فليس عليه قضاء وإن استقاء فليقض » .

(2) رواه ابن أبي شيبة وأورده الحافظ في الفتح عند ذكر البخاري له تعليقاً .

(3) العزّي : الرّزّيل ، وما به من الثغر كان خمسة عشر صاعاً .

(4) رواه البخاري (3 / 210) . ورواه مسلم في الصيام (81) .

رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره النبي ﷺ : « أَنْ يَكْفُرَ » ⁽¹⁾ . وحديث أبي هريرة ؓ قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : أفطرت يوماً في رمضان متعمداً ، فقال ﷺ : « أعتق رقبة ، أو صم شهرين متتابعين ، أو أطعم ستين مسكينا » ⁽²⁾ .

ب - مَا يَبَاحُ لِلصَّائِمِ فَعْلُهُ : يباح للصائم أمورٌ وهي :

- 1 - الشواك طول النهار ، اللهم إلا ما كان من الإمام أحمد ، فإنه كرهه للصائم بعد الزوال .
- 2 - التبرؤ بالماء من شدة الحر ، وسواءً يصبه على جسده ، أو يغمس فيه .
- 3 - الأكل والشرب والوطء ليلاً ، حتى يتحقق طلوع الفجر .
- 4 - السفر لحاجة مباحة ، وإن كان يعلم أن سفره سيلجئه إلى الإفطار .
- 5 - الدواوي بأي دواءٍ حلال ، لا يصل إلى جوفه منه شيء ، ومن ذلك استعمال الإبرة إن لم تكن للتغذية .

6 - مضغ الطعام لطفل صغير لا يجد من يمضغ له طعامه الذي لا غنى له عنه بشرط أن لا يصل إلى جوف الماضغ منه شيء .

7 - التثقيب والتثخير ؛ وذلك لعدم ورود التهي في كل هذه عن الشارع .

ج - مَا يَعْضِي عَنْهُ : يعفى للصائم عن أمور ، هي :

- 1 - بلع الريق ولو كثر ، والمراد به ريق نفسه لا ريق غيره .
- 2 - غلبة القيء والقلس إن لم يرجع منها شيء إلى جوفه ، بعد أن يكون قد وصل إلى طرف نساؤه .

3 -- ابتلاع الذباب غلبة وبدون احتيار .

4 - غبار الطريق والمصانع ، ودخان الحطب ، وسائر الأبخرة التي لا يمكن التحرز منها .

5 - الإمساخ جنباً ، ولو يمضي عليه النهار كله وهو جنب .

6 - الاحتلام ، فلا شيء على من احتلم وهو صائم ؛ لحديث : « رفع القلم عن ثلاثة : المجنون حتى يفيق ، والثائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » ⁽³⁾ .

7 - الأكل أو الشرب خطأ أو نسياناً ، إلا أن مالكا يرى أنه عليه القضاء في الفرض كاحتياط

(1) رواه مسلم في الصيام (83 ، 84) . ورواه الإمام أحمد (273 / 2) .

(2) رواه البخاري (86 / 7) ، (29 / 8) . ورواه الترمذي (3299 ، 1200) . ورواه ابن ماجه (1673) .

(3) سبق تخريجه .

منه . وأما النفل فلا قضاء عليه البتة ؛ لقوله ﷺ : « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة » ⁽²⁾ .

المادة العاشرة : في بيان الكفارة ، والحكمة منها :

أ - الكفارة :

الكفارة ما يكفر به الذنب المترتب على المخالفة للشارع ، فمن خالف الشارع فجاء في نهار رمضان ، أو أكل أو شرب عامداً وجب عليه أن يكفر عن هذه المخالفة بفعل واحدة من ثلاث : عتي رقية مؤمنة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا ، لكل مسكين مداً من بر ، أو شعير أو تمر بحسب الاستطاعة ؛ لما مر في حديث الرجل الذي وقع على امرأته ، فاستفتى رسول الله ﷺ . وتعد الكفارة بتعدد المخالفة ، فمن جامع في يومٍ وأكل وشرب في يومٍ آخر ، فإن عليه كفارتين .

ب - الحكمة في الكفارة :

والحكمة في الكفارة هي صون الشريعة عن التلاعب بها ، وانتهاك حرمتها . كما أنها تطهر نفس المسلم من آثار ذنب المخالفة التي ارتكبها بلا عذر . ومن هنا كان ينبغي أن تؤدي الكفارة على النحو الذي شرع عليه كمئة وكيفية ، حتى تنجح في أداء مهنتها بإزالة الذنب ومحو آثاره من على النفس . والأصل في الكفارة قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَحْسَنَ بِذُنُوبِكُمْ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [مراة : 114] . وقول الرسول ﷺ : « أتى الله حيثما كنت ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالف الناس بخلق حسن » ⁽³⁾ .

* * *

الفصل الثاني عشر : في الحج والعمرة

وفيه عشر مواد :

المادة الأولى : في حكم الحج والعمرة ، والحكمة فيهما :

أ - حكمهما :

الحج فريضة الله على كل مسلم ومسلمة استطاع إليه سبيلا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى

(1) رواه مسلم في الصيام (171) . ورواه الإمام أحمد (2 / 425) . ورواه الدارمي (2 / 13) .

(2) رواه الحاكم (1 / 430) . ورواه الدارقطني وهو صحيح . (3) رواه الترمذي (1987) وحسنه .

أَتَانِ حَجَّ الْكَأَبِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾ [آل عمران : 97] . وقول الرسول ﷺ : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة وحج البيت ، وصوم رمضان » ^(١) .

وهو فرض مرة في العمر ؛ لقوله ﷺ : « الحج مرة ، فمن زاد فهو تطوع » ^(٢) . غير أنه يستحب تكراره كل خمسة أعوام ؛ لقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ : « إن عبداً صحح له جسمه ، ووسعت عليه في المعيشة يمضي عليه خمسة أعوام لا يفد إليّ لحروم » ^(٣) .

أما العمرة فهي سنة واجبة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : 196] . وقول رسول الله ﷺ : « حج عن أبيك واعتزم » ^(٤) . لمن سأل : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن ^(٥) .

ب - حكمتهما :

من الحكمة في الحج والعمرة ، تطهير النفس من آثار الذنوب لتصبح أهلاً لكرامة الله تعالى في الدار الآخرة ولقوله ﷺ : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ^(٦) .

المادة الثانية : في شروط وجوبهما :

يشترط لوجوب الحج والعمرة على المسلم الشروط الآتية :

- ١ - الإسلام : فلا يطالب غير المسلم بحج ولا بعمره ، ولا بغيرهما من أنواع العبادات ، إذ الإيمان شرط في صحة الأعمال وقبولها .
- ٢ - العقل : إذ لا تكليف على المجانين .
- ٣ - البلوغ : إذ لا تكليف على الصبي حتى يبلغ ؛ لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون حتى يفيق ، وعن الثائم حتى يستقيظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » ^(٧) .

(1) رواه البخاري (9 / 1) . ورواه مسلم في الإيمان (20 ، 21) . ورواه الترمذي (2609) .

(2) رواه الإمام أحمد (291 / 1) . ورواه الدارقطني (279 / 2) .

(3) ذكره السيوطي في الدر المنثور (212 / 1) . والرازي في علل الحديث (788) . وابن حبان في صحيحه . والبيهقي وتكملة في سننه .

(4) رواه الترمذي (930) وصححه . ورواه النسائي (317 ، 111 / 5) . ورواه الحاكم (481 / 1) ورواه ابن ماجه (2904 ، 2906 ، 2908) .

(5) الطعن : الرحلة والانتقال من مكان إلى آخر .

(6) رواه الإمام أحمد (410 / 2) . ورواه النسائي (114 / 5) . ورواه ابن ماجه (2889) .

(7) سبق تخريجه .

4 - الاستطاعة، وهي الزَّادُ والراحلة؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. فالفقير الَّذِي لَا مَالَ لَدَيْهِ يَنْفَقُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَثْنَاءَ حَجِّهِ، وَعَلَى عِيَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ، حِينَ يَتَرَكُهُمْ وَرَاءَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ. وَكَذَا مَنْ وَجَدَ مَالًا لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةٍ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَرْكَبُهُ، وَهُوَ لَا يَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ، أَوْ وَجَدَ وَلَكِنْ الطَّرِيقَ غَيْرَ مَأْمُونٍ بِحَيْثُ يَخَافُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَلَا الْعُمْرَةُ لِعَدَمِ اسْتَطَاعَتِهِ.

المادة الثالثة: فِي التَّرْغِيبِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالتَّرْهِيْبِ مِنْ ذَوَكُمَا:

لَقَدْ رَغَّبَ الشَّارِعُ فِي هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ الْعَظِيمَتَيْنِ، وَحَثَّ عَلَى فَعْلِهِمَا، وَدَعَا إِلَى ذَلِكَ بِأَسَالِيْبٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَأَضْرَبَ مِنَ الْبَيَانِ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ جِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ»⁽¹⁾. وَقَوْلُهُ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرِفْ وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»⁽²⁾، وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»⁽³⁾. وَقَوْلُهُ: «جِهَادُ الْكَبِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَرْأَةِ الْحُجَّ الْمَبْرُورُ»⁽⁴⁾. وَقَوْلُهُ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ»⁽⁵⁾ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»⁽⁶⁾.

كَمَا رَهَّبَ مِنْ تَرْكِهِمَا وَحَذَّرَ مِنَ التَّقَاعِصِ عَنْ فَعْلِهِمَا بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ تَحْبِسْهُ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَرَضٌ حَاصِلٌ أَوْ مَنَعٌ مِنْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ وَلَمْ يَحِجَّ فَلَيْمَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»⁽⁷⁾ وَقَالَ عَلِيٌّ ؓ: «مَنْ مَلَكَ زَاوًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَلَمْ يَحِجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»⁽⁸⁾. وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ آلِ كَعْبٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ وَقَالَ عُمَرُ ؓ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُبْعَثَ رَجُلًا إِلَى هَذِهِ الْأَمْصَارِ، فَيَنْظُرُوا كُلُّ مَنْ كَانَتْ لَهُ جِدَّةٌ وَلَمْ يَحِجَّ فَيَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الْجَزْيَةَ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ، مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ»⁽⁹⁾.

(1) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (156/3). ورواه الخطابي في مكارم الأخلاق (25). والساعاتي في منحة المعبود (16).

(2) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(3) رواه البخاري (2/3). ورواه مسلم في الحج (437). ورواه الترمذي (933). ورواه النسائي (113/5، 115).

(4) رواه النسائي (114/5) وهو صحيح.

(5) الحج المبرور: هو الحائلي من جنس الأتام المحفوف بالصالحات والخيرات.

(6) رواه البخاري (2/3).

(7) رواه الإمام أحمد، وأبو يعلى، والبيهقي في السنن الكبرى (334/4) وإن كان ضعيفا، فإن له متابعت حسن بها كما قال الشوكاني.

(8) رواه الترمذي (812) ووصفه بالغريبة وهو عنده مرفوع والموقوف أصح.

(9) رواه البيهقي في سننه.

المادة الرابعة : في الركن الأول من أركان الحج والعمرة :

أركان الحج والعمرة :

للحج أربعة أركان وهي : الإحرام ، والطواف ، والسعي ، والوقوف بعرفة ، فلو سقط منها ركنٌ لبطل الحج . وللعمره ثلاثة أركان : هي الإحرام ، والطواف ، والسعي فلا تتم إلا بها وتفصيل هذه الأركان كالآتي :

الركن الأول من أركان الحج والعمرة .. الإحرام .. وهو نيّة الدخول في أحد التّسكين : الحج والعمرة المقارنة للتّجريد والتّلبية ، وله واجبات وسنن ومحظورات وهي :

1 - الواجبات :

المراد من الواجبات الأعمال التي لو ترك أحدها لوجب على تاركه دم ، أو صيام عشرة أيّام إن عجز عن الدّم ، وواجبات الإحرام ثلاثة ، وهي :

1 - الإحرام من الميقات : وهو المكان الذي حدّده الشّارع للإحرام عنده بحيث لا يجوز تعديّه بدون إحرام لمن كان يريد الحجّ أو العمرة . قال ابن عبّاس رضي الله عنه : « وقّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشّام « المحفّة » ، ولأهل نجد « قرن المنازل » ، ولأهل اليمن « يلملم » ، قال : فهنّ لهنّ ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ لمن كان يريد الحجّ أو العمرة ، فمن كان دونهنّ فمعهنّ من أهله ، وكذلك حتّى أهل مكّة يهلّون ⁽¹⁾ منها » (2) .

2 - التّجريد من الخيط : فلا يلبس المحرم ثوباً ولا قميصاً ولا برنسا ، ولا يعتنم بعمامة ولا يغطّي رأسه بشيء أبداً ، كما لا يلبس خفّاً ولا حذاء ؛ لقوله ﷺ : « لا يلبس المحرم الثّوب ولا العمائم ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف ، إلّا من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما من أسفل الكعبين » (3) . كما لا يلبس من الثّياب شيئاً منه زعفران أو ورش ، ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفّازين ؛ لما روى البخاريّ من التّهي عن ذلك .

3 - التّلبية : وهي قول : « لبيك (4) اللهمّ لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إنّ الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

يقولها المحرم عند التّبرّع في الإحرام وهو بالميقات لم يتجاوزهُ ويستحبّ تكرارها ورفع الصّوت بها وتجديدها عند كلّ مناسبة من نزول أو ركوب أو إقامة صلاة أو فراغ منها ، أو ملاقة رفاقي .

(1) الإهلال : رفع الصوت بالتّلبية ناوياً التّسك .

(2) رواه البخاري في صحيحه .

(3) رواه البخاري (1 / 45 ، 102) ، (7 / 184 ، 187) .

(4) معنى لبيك : إجابة لك بعد إجابة .

ب - السُّنَنُ :

السُّنَنُ ، هي الأعمال التي لو تركها المحرم لا يجب عليه فيها دم ، ولكن يفوته بتركها أجر كبير وهي :

- 1 - الاغتسال للإحرام ، ولو لنفساء أو حائض ؛ إذ إن امرأة لأبي بكر رضي الله عنه ، وضعت وهي تنوي الحج ، فأمرها الرسول ﷺ بالاغتسال⁽¹⁾ .
- 2 - الإحرام في رداء وإزار أبيصين نظيفين ؛ لفعله ﷺ ذلك .
- 3 - وقوف الإحرام عقب صلاة نافلة أو فريضة .
- 4 - تقليم الأظافر ، وقص الشارب ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ؛ لفعله ﷺ ذلك .
- 5 - تكرار التلبية وتجديدها كلما تجددت حال من ركوب أو نزول أو صلاة ، لقوله ﷺ : « من لبى حتى تغرب الشمس أمسى مغفورا له »⁽²⁾ .
- 6 - الدعاء والصلوة على النبي ﷺ عقب التلبية ؛ إذ كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من التلبية سأل ربّه الجنة واستعاذ به من النار⁽³⁾ .

ج - المحظورات :

المحظورات ، هي الأعمال الممنوعة ، والتي لو فعلها المؤمن لوجب عليه فيها فدية دم أو صيام أو إطعام ، وتلك الأعمال هي :

- 1 - تنظية الرأس بأي غطاء كان .
- 2 - حلق الشعر أو قصه وإن قل ، وسواء كان شعر رأسه أو غيره .
- 3 - قلم الأظافر ، وسواء كانت اليدين أو الرجلين .
- 4 - ممس الطيب .
- 5 - لبس الخيط مطلقا .
- 6 - قتل صيد البر ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة : 95] .
- 7 - مقدمات الجماع ، من قبلة ونحوها ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْعَ وَلَا مَسْوِكَ وَلَا جَسَدًا فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة : 197] . والمراذ من الرفث : مقدمات الجماع وكل ما يدعو إليه .

(1) رواه مسلم (16) كتاب الحج . (2) ذكره ابن تيمية في منسكه ولم يخرجها .

(3) رواه الدارقطني (238 / 2) . ورواه الشافعي في مسنده (123) .

- 8 - عقد النكاح أو خطبته ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْحَرَمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » (1) .
 9 - الجماع ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ والرفث شامل للجماع ومقدماته .

حكم هذه المحظورات :

حكم هذه المحظورات : الخمس الأولى من فعل واحد منها وجبت عليه فدية وهي : صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مد من بر ، أو ذبيح شاة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرْيَسًا أَوْ بَيْعًا أَدَّى مِنْ زَأْيِيهِ فَنَذِيَّةً بِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ سُلْكٍ ﴾ [البقرة : 196] . وأما قتل الصيد ففيه جزاؤه بمثله من النعم (2) لقوله تعالى : ﴿ فَبَرَاءَةٌ مِثْلُ (3) مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾ [المائدة : 95] . وأما مقدمات الجماع فإن على فاعلها دما ، وهو ذبيح شاة ، وأما الجماع فإنه يفسد الحج بالمرّة ، غير أنه يجب الاستمرار فيه حتى يتم وعلى صاحبه بدنة - أي بعير - فإن لم يجد صام عشرة أيام ، وعليه مع ذلك القضاء من عام آخر ؛ لما روى مالك في الموطأ أن عمر ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبنا هريرة سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج ؟ فقالوا : يتفدان بضيان لوجههما حتى يقضيا حجتهما ، ثم عليهما حج قابل والهدي .
 وأما عقد النكاح وخطبته وسائر الذنوب كالغيبية والتيمية وكل ما يدخل تحت لفظ الفسوق ففيه التوبة والاستغفار ؛ إذ لم يرز عن الشارع وضع كفارة له سوى التوبة والاستغفار .

المادة الخامسة : الركن الثاني وهو الطواف :

الطواف : هو الدوران حول البيت سبعة أشواط ، وله شروط وسنن وآداب تتوقف حقيقتها عليها ، وهي :

1 - شروطه ، وهي :

- 1 - التيمم عند الشروع فيه ؛ إذ الأعمال بالنيات ، فكان لا بد للطائف من نية طواف وهي عزم القلب على الطواف تعبدًا لله تعالى ، وطاعة له ﷺ .
- 2 - الطهارة من الخبث والحديث ؛ لخبر : « الطواف حول البيت مثل الصلاة » .
- 3 - سنن المروة ؛ إذ الطواف كالصلاة ؛ لقوله ﷺ : « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا

(1) رواه مسلم في النكاح (5) .

(2) النعم : الإبل والبقر والغنم .

(3) مما غرث مثليه بقضاء الضحايا : العامة حكم فيها بدنة ، وحمار الوحش وبقر الوحش والضبغ والأكل حكم فيها بقرة ، والغزال بشاة ، والأرنب بعاني ، والحمام بشاة ؛ وإن لم يوجد للحيوان مثل قوّم بدراهم وتصدق بقبضته ، وإن لم يستطع صام عن كل مد يوما .

أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ ⁽¹⁾ . وعليه فمن طاف بغير نية أو طاف وهو محدث أو عليه نجاسة أو طاف وهو مكشوف العورة ، فطوافه فاسد وعليه إعادته .

4 - أَنْ يَكُونَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَلَوْ بَعْدَ مِنَ الْبَيْتِ .

5 - أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ عَلَى يَسَارِ الطَّائِفِ .

6 - أَنْ يَكُونَ الطَّوْفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، وَأَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَيَخْتِمُهُ بِهِ لِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ ذَلِكَ كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ .

7 - أَنْ يُوَالِيَ بَيْنَ الْأَشْوَاطِ ، فَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا لغير ضرورة ، وَلَوْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَتَرَكَ الْمَوَالَاةَ لغير ضرورة بطل طوافه ووجب إعادته .

ب - مَخَفَةٌ ، وَهِيَ :

1 - الرُّمْلُ ، وَهُوَ سَبْعَةُ لِلرِّجَالِ الْقَادِرِينَ دُونَ النِّسَاءِ ⁽²⁾ وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَسَارِعَ الطَّائِفُ فِي مَشْيِهِ مَعَ تَقَارِبِ خَطَاةٍ ، وَلَا يَسُرُّ إِلَّا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَفِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهُ فَقَطْ .

2 - الاَضْطِبَاحُ ، وَهُوَ كَشْفُ الصُّبُعِ ⁽³⁾ أَيْ الْكَتِفِ الْأَيْمَنِ ، وَلَا يَسُرُّ إِلَّا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ خَاصَّةً ، وَلِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ، وَيَكُونُ فِي الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ عَامَّةً .

3 - تَقْبِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ عِنْدَ بَدَءِ الطَّوْفِ إِنْ أَمَكَنَ ، وَإِلَّا اكْتَفَى بِلَمْسِهِ بِالْيَدِ أَوْ الْإِشَارَةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ ذَلِكَ ؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ .

4 - قَوْلُ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ . عِنْدَ بَدَءِ السُّوْطِ الْأَوَّلِ .

5 - الدُّعَاءُ أَثْنَاءَ الطَّوْفِ وَهُوَ غَيْرُ مُحَدَّدٍ وَلَا مَعْيَّنٌ بَلْ يَدْعُو كُلُّ طَائِفٍ بِمَا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ يَسُرُّ خَتَمَ كُلِّ شَوْطٍ يَقُولُ : رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ .

6 - اسْتِئْذَانُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِالْيَدِ ، وَتَقْبِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كُلَّمَا مَرَّ بِهِمَا أَثْنَاءَ طَوَافِهِ لِفِعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ .

7 - الدُّعَاءُ بِالْمُلْتَمَزِ عِنْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الطَّوْفِ . وَالْمُلْتَمَزُ هُوَ الْمَكَانُ مَا بَيْنَ بَابِ الْبَيْتِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ؛ لِفِعْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ .

(1) رواه الترمذي (960) .

(2) روى مسلم عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا .

(3) روى أحمد أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَةِ فَاضْطَبَحُوا ، فَجَعَلُوا أُرْدِيَتَهُمْ تَحْتَ أَبْطَاهُمْ وَقَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْبَسْرَى .

- 8 - صلاة ركعتين بعد الفراغ من الطواف خلف مقام إبراهيم يقرأ فيهما بالكافرون والإخلاص بعد الفاتحة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : 125] .
- 9 - الشرب من ماء زمزم والتضلع منه بعد الفراغ من صلاة الركعتين .
- 10 - الرجوع لاستلام الحجر الأسود قبل الخروج إلى المسعى .
- [تنبيه : أدلة جميع ما تقدم عمل الرسول ﷺ المبين في حجة الوداع .

ج - أدابه ، وهي :

- 1 - أن يكون الطواف في خشوع واستحضار قلب ، وشعور بعظمة الله ﷻ وفي خوف منه تعالى ، ورغبة فيما لديه .
- 2 - أن لا يتكلم الطائف لغير ضرورة وإن تكلم تكلم بخير فقط ؛ لقوله ﷻ : « فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير » (1) .
- 3 - أن لا يؤذي أحداً بقول أو فعل ؛ إذ أدب المسلم محرم ولا سيما في بيت الله تعالى .
- 4 - أن يكثر من الذكر والدعاء والصلاة على النبي ﷺ .

المادة السادسة : في الركن الثالث ، السعي :

السعي : هو المشي بين الصفا والمروة ذهاباً وجيئة بنية التعبد ، وهو ركن الحج والعمرة ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : 158] . وقوله ﷺ : « اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي » (2) . وله شروط وسنن وأداب ، وهي :

1 - شروط السعي ، وهي :

- 1 - النية ، لقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » فكان لابد من نية التعبد بالسعي طاعة لله وامتنالاً لأمره .
- 2 - الترتيب بينه وبين الطواف ، بأن يقدم الطواف على السعي .
- 3 - المواصلة بين أشواطه ، غير أن الفضل اليسير لا يضرك ولا سيما إذا كان لضرورة .
- 4 - إكمال العدد سبعة أشواط ، فلو نقص شوط أو بعض الشوط لم يجزئ ؛ إذ حقيقته متوقفة على تمام أشواطه .

(1) سبق تخريجه .

(2) رواه الإمام أحمد (6 / 422) . ورواه الشافعي (372) . وقال في الفتح هو حسن لكثرة طرقه .

5 - وقوعه بعد طواف صحيح ، سواء كان الطواف واجبا أو سنة ، غير أن الأولى أن يكون بعد طواف واجب كطواف القدوم ، أو ركن كطواف الإفاضة .

ب - سبقت السجدة ، وهي :

1 - الحبيب ، وهي سرعة المشي بين الميادين الأخضرين الموضوعين على حافتي الوادي القديم الذي حيث فيه « هاجر » أم إسماعيل عليهما السلام ، وهو سنة للرجال القادرين دون الضعفة والنساء⁽¹⁾ .

2 - الوقوف على الصفا والمروة للدعاء فوقهما .

3 - الدعاء على كل من الصفا والمروة في كل شوط من الأشواط السبعة .

4 - قول : الله أكبر ثلاثا عند الرُّقعي على كل من الصفا والمروة في كل شوط وكذا قول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

5 - المبالغة بين الطوافين ، بحيث لا يفصل بينهما بدون عذر شرعي .

ج - آداب الدعاء ، وهي :

1 - الخروج إليه من باب الصفا تاليا قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : 138] .

2 - أن يكون الداعي متطهرا .

3 - أن يسعى ماشيا إن قدر على ذلك بدون مشقة .

4 - أن يكثر من الذكر⁽²⁾ والدعاء ، وأن يشتغل بهما دون غيرها .

5 - أن يعض بصره عن الحرام ، وأن يكف لسانه عن المأثم .

6 - أن لا يؤدي أحدا من الساعين أو غيرهم من المارة بأي أدنى ، قول أو فعل .

7 - استحضاره في نفسه ذلّه وفقره وحاجته إلى الله تعالى في هداية قلبه ، وتركيز نفسه ، وإصلاح حاله .

(1) روى الشافعي أن عائشة رضي الله عنها رأت نساء يسعين - يسرعن - فقالت : أما لكم فينا أسوة ؟ ليس عليكم سعي : أي حثب وسرعة مشي .

(2) لما روى الترمذي وصححه أنه عليه السلام قال : ﴿ إِنَّمَا جَعَلَ رَمِيَ الْجَمَارِ وَالشَّعْيَ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

المادة السابعة : في الركن الرابع ، وهو الوقوف بعرفة :

الوقوف بعرفة ، هو الركن الرابع من أركان الحج ، لقوله ﷺ : « الحج عرفة »⁽¹⁾ . وحقيقته : الحضور بالمكان المسمى عرفات ، لحظة فأكثر بنيت الوقوف من بعد ظهر يوم تاسع ذي الحجة إلى فجر اليوم العاشر منه . وله واجبات وسنن وآداب يتنم بها وهي :

أ - الواجبات ، وهي :

- 1 - الحضور بعرفة يوم تاسع ذي الحجة بعد الزوال إلى غروب الشمس .
 - 2 - المبيت بمزدلفة بعد الإفاضة من عرفات ليلة عاشر ذي الحجة .
 - 3 - رمي جمرة العقبة يوم النحر .
 - 4 - الحلق أو التقصير بعد رمي جمرة العقبة يوم النحر .
 - 5 - المبيت بمبنى ثلاث ليال ، وهي ليلي : الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر ، أو ليلتين لمن تعجل وهما : ليلة الحادي عشر والثاني عشر .
 - 6 - رمي الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من أيام التشريق الثلاثة أو الاثنين .
- [تسمية] : أدلة هذه الواجبات عمله ﷺ ، وقد قال : « لتأخذوا عني مناسككم »⁽²⁾ . وقال ﷺ : « حججوا كما رأيتموني أحج »⁽³⁾ . وقال عليه الصلاة والسلام : « ففوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم »⁽⁴⁾ .

ب - المسنن ، وهي :

- 1 - الخروج إلى « منى » يوم التروية - وهو ثامن الحجة - والمبيت بها ليلة التاسع وعدم الخروج منها إلا بعد طلوع الشمس ، لصلاة خمس صلوات بها .
- 2 - وجوده بعد الزوال « بكرة » ، وصلاته الظهر والعصر قصرًا ، وجمعا مع الإمام .
- 3 - إتيانه لموقف « عرفات » بعد أدائه صلاة الظهر والعصر مع الإمام والاستمرار بالموقف ذاكرا داعيًا حتى غروب الشمس .
- 4 - تأخير صلاة المغرب إلى أن ينزل بجمع « المزدلفة » فيصلّي المغرب والعشاء بها جمع تأخير .

(1) رواه الترمذي (889) وهو صحيح . ورواه أبو داود في المناسك (69) .

(2) رواه أبو داود (1975) . ورواه الإمام أحمد (3 / 318 ، 337) .

(3) لم أنف عليه . (4) رواه الترمذي (1919) وصححه .

- 5 - الوقوف مستقبل القبلة ذاكرًا داعيًا عند المشعر الحرام ، « جبل قروح » حتى الإسفار البين .
- 6 - الترتيب بين رمي جمرة « العقبة » والتَّحَرِّج والحلق وطواف الزيارة « الإفاضة » .
- 7 - أداء طواف الزيارة في يوم التَّحَرِّج قبل الغروب .

ج - الأدب ، وهي :

- 1 - التَّوَجُّهُ مِنْ (مَنَى) صباح التاسع إلى « نَمْرَة » بطريق « ضَبَّ » لنعله ﷺ ذلك .
- 2 - الاغتسال بعد الزَّوال للوقوف « بعرفة » وهو مشروع حتى للحائض والتَّمَسُّع .
- 3 - الوقوف بموقف رسول الله ﷺ عند الصَّخْرَةِ الْعَظِيمَةِ المَفْرُوشَةِ فِي أَسْفَلِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي يَتَوَسَّطُ « عَرَفَة » .
- 4 - الذِّكْرُ والدُّعَاءُ والإكثارُ مِنْهُمَا وهو مستقبل القبلة بالوقوف حتى تغرب الشمس .
- 5 - كَوْنُ الْإِفَاضَةِ مِنْ « عَرَفَة » عَلَى طَرِيقِ الْمَازَمِينَ ، بَلَا عَلَى طَرِيقِ « ضَبَّ » الَّذِي أَتَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ مِنْ هَدْيِهِ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ .
- 6 - التَّسْكِينَةُ فِي الشَّيْرِ وَحَدَمِ الْإِسْرَاعِ فِيهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالشَّكِينَةِ ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِضَاعِ » ⁽¹⁾ . وَالْإِضَاعُ هُوَ الْإِسْرَاعُ .
- 7 - الْإِكْثَارُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ⁽²⁾ فِي طَرِيقِهِ إِلَى « مَنَى » وَ « عَرَفَات » وَ « مَزْدَلَفَة » وَ « مَنَى » إِلَى أَنْ يَشْرَعَ فِي رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ .
- 8 - التَّقَاطُعُ سَبْعَ حَصَايَا مِنْ « مَزْدَلَفَة » لرمي جمرة العقبة .
- 9 - الدَّفْعُ مِنْ « مَزْدَلَفَة » بَعْدَ الْإِسْفَارِ ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .
- 10 - الْإِسْرَاعُ فِي السَّيْرِ بِيَطْنٍ مَحْصَرٍ ، وَتَحْرِيكُ الدَّابَّةِ أَوْ دَفْعُ السَّيَّارَةِ قَدَرَ رَمِيَةِ حَجَرٍ إِنْ لَمْ يَخْشَ ضَرَرًا .

- 11 - رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالزَّوَالِ .
- 12 - قَوْلُ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا .
- 13 - مِبَاشَرَةُ ذَبْحِ الْهَدْيِ أَوْ شَهَادَةُ حَالِ نَحْرِهِ أَوْ ذَبْحِهِ ، وَقَوْلُ : اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَالْيَا أَلِلهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ ، بَعْدَ أَنْ يَقُولَ : « بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » الْوَاجِبُ قَوْلَهُمَا .
- 14 - الْأَكْلُ مِنَ الْهَدْيِ ؛ إِذْ كَانَ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ كَبِدِ أَضْحِيَّتِهِ أَوْ هَدْيِهِ .

(1) رواه الإمام أحمد (1 / 244 ، 269) .

(2) كُلُّ هَذِهِ الْأَدَابِ ثَابِتَةٌ فِي الشُّكَّةِ الصَّحِيحَةِ فَمَا مِنْ مَسْأَلَةٍ إِلَّا وَلَهَا مَاخُذُهَا مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ نَعْلِهِ .

- 15 - المشي إلى رمي الجمرات الثلاث أيام التشريق .
 16 - قول : « اللَّهُ أَكْبَرُ » مع كل حصاة ، وقول : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مبرورًا ، وسعيًا مشكورًا ، وذنبًا مغفورًا .
 17 - الوقوف للمدعاء مستقبل القبلة بعد رمي الجمرة الأولى والثانية دون الثالثة : لأنه لا دعاء يستحب عندنا ، إذ كان عليه السلام يرميها وينصرف .
 18 - رمي جمرة العقبة من بطن الوادي مستقبلًا لها جاعلاً البيت عن يساره ، و« منى » عن يمينه .
 19 - قول المنصرف من مكة : أيون⁽¹⁾ ، ناثيون ، عابدون لرَبَّنَا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ؛ إذ كان عليه السلام يقول ذلك عند انصرافه منها .

المادة الثامنة : في الإحصار :

من أحصر ، أي منع من دخول مكة ، أو الوقوف « بعرفة » بعدد أو مرض ونحوه من الموانع القاهرة وجب عليه ذبح شاة أو بدنة أو بقرة في محل إحصاره ، أو يبعث بها إلى الحرم إن أمكنه ذلك⁽²⁾ . وتحلل من إحصاره لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْبَرْتُمْ فَمَا اسْتَسْرَرْتُمْ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : 196] .

المادة التاسعة : في طواف الوداع :

طواف الوداع هو أحد أطوفة الحج الثلاثة وهو سنة واجبة من تركه لغیر عذر وجب عليه دم ، ومن تركه لعذر فلا دم عليه . ويأتي به الحاج أو المعتمر عندما يريد الرجوع إلى أهله بعد فراغه من حجه أو عمرته وانتهاء إقامته بمكة المكرمة ، فيأتي به في آخر ساعة يريد الخروج فيها من مكة المكرمة بحيث إذا طاف لا يشتغل بشيء بل يخرج من مكة مباشرة ، وإن هو أقام زمناً لبيع أو شراء ونحوهما بلا ضرورة تدعو إلى ذلك أعاد الطواف ؛ لقوله عليه السلام : « لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت »⁽³⁾ .

المادة العاشرة : في كيفية الحج والعمرة :

كيفية الحج والعمرة ، هي :

أن يقلّم من أراد الإحرام بأحد التّسكين أظفاره ، ويقصّ شاربه ، ويحلق عاتقه ، ويتنّف

(1) بعد أن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

(2) يرى بعض أهل العلم أن من عجز عن الذبح صام عشرة أيام قياساً على من ترك واجبا في الحج ولم يستطع الدم .

(3) رواه مسلم في الحج (67) .

إبطيه ثم يغتسل ويلبس إزارًا ورداءً أبيضين نظيفين ويلبس نعلين . وإذا وصل إلى الميقات صلّى فريضة أو نافلة ثم نوى نسكًا قائلًا : « لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ حَجًّا » ، هذا إن أراد الأفراد ، وإن أراد التمتع قال : « عمرة » ، وإن أراد القرآن ، قال : « حَجًّا وعمرة » . وله أن يشترط على ربه فيقول : « إن محلي من الأرض حيث تحسني » ⁽¹⁾ . فإنه إن حصل له مانع حال بينه وبين مواصلة الحج أو العمرة كمرض ونحوه تحلل من إحرامه ولا شيء عليه ، ثم يواصل التلبية رافعًا بها صوته في غير إجهاد ، إلا أن تكون امرأة فإنها لا تجهر بها ، ولا بأس أن ترفع صوتها بقدر ما تسمع رفيقتها معها .

ويستحب له أن يدعو ويصلي على النبي ﷺ كلما فرغ من التلبية ، كما يستحب له أن يجدد التلبية كلما تجددت حال من ركوب أو نزول أو صلاة ، أو ملاقة رفاق . وينبغي أن يكف لسانه عن غير ذكر الله تعالى وبصره عما حرم الله عليه . كما ينبغي أن يكثر في طريقه من المروءة والإحسان رجاء أن يكون حجه مبرورًا ، فليحسن إلى المحتاجين ، وليبتسم هاشًا بآشًا في وجوه الرفاق ، مليًا لهم الكلام بأدبًا لهم السلام والطعام ، وإذا وصل مكة استحب له أن يغتسل لدخولها ، وإذا وصلها دخلها من أعلاها ، وإذا وصل إلى المسجد الحرام دخله من باب بني شيبه : باب السلام ، وقال : بسم الله وبالله وإلى الله اللهم افتح لي أبواب فضلك ، وإذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام . اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابةً وبراءً ، وزد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتмерه تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابةً وبراءً . الحمد لله رب العالمين كثيرًا ، كما هو أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله ، والحمد لله الذي بلغني بيته ورآني لذلك أهلاً ، والحمد لله على كل حال . اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك الحرام وقد جئت لك لذلك . اللهم تقبل مني واعف عني ، وأملح لي شأني كله . لا إله إلا أنت .

ثم يتقدم إلى المطاف متطهرًا مضطجعًا فيأتي الحجر الأسود فيقبله أو يستلمه ، أو يشير إليه إن لم يمكن تقبيله ولا استلامه ، ثم يستقبل الحجر ويقف معتدلًا نازلاً طوافه قائلًا : بسم الله ، والله أكبر . اللهم إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ، ووفاء بعهدك ، وأتباعًا لسنة نبيك محمد ﷺ ، ثم يأخذ في الطواف جاعلاً البيت عن يساره راملًا (أي مهوولًا) إن كان في طواف القدوم وهو يدعو أو يذكر أو يصلي على النبي ﷺ ، إلى أن يحاذي الركن اليماني فيستامه يديه ،

(1) رواه ابن ماجه (3111) حديث مسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لضباعة بنت الزبير : حجي واشترطي أن محلي حيث تحسني ؛ وذلك لأنها كانت مريضة ، فسألت النبي ﷺ فأرشدها إلى الاشتراط المذكور .

ويختم السَّوطَ بدعاء: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ .
ثم يطوف السَّوطَ الثَّانِي والثَّالِثَ هَكَذَا، ولَمَّا يشرع في السَّوطِ الرَّابِعِ يترك الزَّوْمَ ويمشي في سَكِينَةٍ حَتَّى يَتِمَّ الأربعةَ الأَسْوَاطِ الباقيةَ، فإذا فرغَ أتَى الملتزمَ ودعا بأكثي خاشعاً، ثم يأتي مقام إبراهيم فيصلي خلفه ركعتين يقرأ فيهما بالفاتحة والكافرون والفاتحة والضَّمد، ثم بعد الفراغ يأتي « زمزم » فيشرب منه مستقبل البيتَ حَتَّى يروى، ويدعو عند الشَّربِ بما شاء وإن قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كلِّ داءٍ فحسبُ، ثم يأتي الحجر الأسود فيقبله أو يستلمه ثم يخرج إلى المسعى من باب الصَّفاً تالياً قولَ اللَّهِ تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ إِلَى قَوْلِهِ ﴾ [شَاكراً عَلَيْهِ] [البقرة: 158] . حَتَّى إِذَا وَصَلَ إِلَى الصَّفاَ رَفِعَهُ، ثم استقبل البيتَ وقال: اللَّهُ أَكْبَرُ ثلاثاً، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لَا شريكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده، صدقَ وعده ونصرَ عبده وهزمَ الأحزابَ وحده، ثم يدعو بما شاء من خيري الدُّنيا والآخرة . ثم ينزل قاصداً « المروة » فيمشي في المسعى ذاكرًا داعيًا إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى بطنِ الوادي المشارِ إِلَيْهِ الآنَ بالعمود الأخضرِ فيحِبُّ مسرعًا إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى العمودِ الأخضرِ الثَّانِي، ثم يعودُ إِلَى المشي في سَكِينَةٍ ذاكرًا داعيًا مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى « المروة » فيقرأه ثم يَكْبِئُ ويَهْلُلُ ويدعو كما صنعَ عَلَى « الصَّفا » ثم ينزل فيسعى ماشيًا إِلَى بطنِ الوادي فيحِبُّ ويهرولُ، ولَمَّا يَخْرُجْ يَمْشِي حَتَّى يَصَلَ إِلَى « الصَّفا » فيقرأه ثم يَكْبِئُ ويَهْلُلُ ويدعو ثم ينزل قاصداً « المروة » فيصنعُ كما صنعَ أَوَّلًا حَتَّى يَتِمَّ سبعةَ أَسْوَاطٍ بِشَمانٍ وَقَفَاتٍ: أَرَبَ عَلَى « الصَّفا » وَأَرَبَ عَلَى « المروة »، ثم إن كَانَ مَعْتَمِرًا قَصَرَ شَعْرَهُ وَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَقَدْ تَمَّتْ عَمْرَتُهُ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَقَدْ تَمَّتْ عَمْرَتُهُ بِمَجْرَدِ فَرَاغِهِ مِنَ الشَّعْيِ وَتَقْصِيرِهِ مِنْ شَعْرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقِفَ « بعرفات » ويرمي جَمْرَةَ الْعَقِبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَعِنْدَئِذٍ يَتَحَلَّلُ، وَالْأَفْلَهُ أَنْ يَفْسَخَ⁽¹⁾ حَجَّهُ إِلَى عِمْرَةٍ وَيَتَحَلَّلَ .

وإذا كَانَ يَوْمَ الثَّروِيَةِ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ أَحْرَمَ بَنِيَّةُ الْحَجِّ عَلَى النَّحْرِ الَّذِي أَحْرَمَ فِيهِ بِعَمْرَتِهِ، إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، وَأَمَّا الْمَفْرَدُ أَوْ الْقَارِنُ فَإِنَّهُمَا عَلَى إِحْرَامِهِمَا الْأَوَّلِ . وَخَرَجَ مَلْبِيًا إِلَى « مَتَّى » ضَحَى لِيَقِيمَ بِهَا يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ فَيَصْلِي بِهَا خَمْسَ أَوقَاتٍ، حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ « عَرَفَةَ » خَرَجَ مِنْ « مَتَّى » مَلْبِيًا قاصداً « نَمْرَةَ » بِطَرِيقِ « ضَبِّ » فَيَقِيمُ بِهَا إِلَى الزَّوَالِ، ثُمَّ

(1) كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، إِذْ تَحَلَّلَ مِنْهُمْ يَا ذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ .

يغتسل ويأتي المسجد مصلياً الرسول ﷺ فيصلي مع الإمام الظهر والعصر قصراً وجمع تقديم فإذا قضيت الصلاة ذهب إلى «عرفات» للوقوف بها ، وله أن يقف في أي جزء منها ؛ لقوله ﷺ : «وقفت ها هنا و «عرفات» كلها موقف» ⁽¹⁾ . وإن وقف عند الصخرات في أسفل جبل الرحمة ، وهو موقف رسول الله ﷺ فحسن وله أن يقف راكباً أو راجلاً أو قاعداً يذكر الله تعالى ويدعوه حتى إذا غربت الشمس ودخل جزء من الليل يسير ، أفاض في سبكتين مائيتا إلى «مزدلفة» بطريق المأزمين فينزل بها وقبل أن يضع رحله يصلي المغرب ثم يضع رحله ويصلي بها العشاء ويبث بها حتى إذا طلع الفجر صلى الضحى وقصد المشعر الحرام ليقيم عنده مهلاً مكباً داعياً وله أن يقف في أي مكان من «مزدلفة» ؛ لقوله ﷺ : «وقفت ها هنا و مع كلها موقف» ⁽²⁾ . حتى إذا أسفر الصبح وقبل طلوع الشمس التقط سبع حصيات ليرمي بها جمره «العقبة» ويندفع إلى «منى» ملتبياً ، وإذا وصل محشراً حرك دابته وأسرع في سيره نحو رمية حجر ، ولما يصل إلى «منى» يذهب رأساً إلى جمره «العقبة» فيرميها بسبع حصيات يرفع يده اليمنى حال الرمي قائلاً : الله أكبر ، وإن زاد اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً فحسن ، ثم إن كان معه هدي عمد إليه فذبحه أو أناب من يذبح عنه إن كان عاجزاً ، وله أن يذبح في أي مكان شاء ؛ لقوله ﷺ : «نحرت ها هنا ، و «منى» كلها منحر» ⁽³⁾ . ثم يخلق أو يقصر ، والخالق أفضل ، وإلى هنا فقد تحلل التحلل الأصغر فلم يبق محرماً عليه إلا النساء ؛ لقوله ﷺ : «إذا رمى أحدكم جمره العقبة وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء» ⁽⁴⁾ فله أن يغطي رأسه ويلبس ثيابه . ثم يسير إلى «مكة» إن أمكن ليطوف طواف الإفاضة الذي هو أحد أركان الحج الأربعة فيدخل المسجد متطهراً فيطوف على نحو طواف القدوم غير أنه لا يضطبع - لا يكشف عن كتفه - ولا يرمي ، أي لا يسرع في الأشواط الثلاثة الأولى ، فإذا أتم سبعة أشواط صلى ركعتين خلف المقام ، ثم إن كان مفرداً أو قارناً ، وقد سعى مع طواف القدوم فإن سعيه الأول يكفي وإن كان متمتعاً خرج إلى المسعى فسعى بين الصفا والمروة - المروة سبعة أشواط على النحو الذي تقدم ، فإذا فرغ من سعيه فقد تحلل كامل التحلل ، ولم يبق محرماً عليه شيء ؛ إذ أصبح حلالاً بفعل كل ما كان محظوراً عليه بسبب الإحرام ، ثم يعود من يومه إلى «منى» فيبيت بها ، وإذا زاغت الشمس من أول يوم من أيام

(1) رواه مسلم في الحج (149) .

(2) رواه أبو داود في المناسك (57) .

(3) رواه أبو داود (1978) وفي سنده ضعف وبه العمل عند جماهير الصحابة والأنبياء ، رحمهم الله تعالى .

الشَّريفي ذهب إلى الجمرات فرمى الجمرة الأولى وهي التي تلي مسجد « الحيف » رماها بسبع حصيات ، واحدة بعد أخرى يكثر مع كل حصاة ، ولما فرغ من رميها يتنحى قليلاً ، فيستقبل القبلة بدعو بما يفتح الله عليه ، ثم يسير إلى الجمرة الوسطى فيرميها كما رمى الأولى ، ويتنحى قليلاً فيستقبل القبلة ويدعو ، ثم يسير إلى جمرة « العقبة » وهي الأخيرة فيرميها بسبع حصيات يكثر مع كل حصاة ولا يدعو بعدها ؛ إذ لم يدع النبي ﷺ عندها ، وينصرف ، فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني خرج فرمى الجمرات ⁽¹⁾ الثلاث على النحو الذي سبق . ثم إن تعجل نزل « مكة » من يومه قبل غروب الشمس ، وإن لم يتعجل بات ليلة « بمنى » ، وإذا زالت الشمس من اليوم الثالث رمى الجمرات كما تقدّم ، ثم رحل إلى « مكة » ، وإذا عزم على السفر إلى أهل طاف طواف الوداع سبعة أشواط ، وصلى بعده ركعتين خلف المقام ، وانصرف راجعاً إلى أهله ، وهو يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آمين تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون . لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

* * *

الفصل الثالث عشر

في زيارة المسجد النبوي ، والسلام على النبي ﷺ في قمره الشريف

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : في فضل المدينة وأهلها ، وفضل المسجد النبوي الشريف :

١ - فضل المدينة :

المدينة حرم رسول الله ﷺ ، ودار هجرته ، ومهبط وحيه ، حرمها رسول الله ﷺ ، كما حرم سيدنا إبراهيم مكة المكرمة قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وأنا أحرم ما بين لابتيها ⁽²⁾ - حرمتيها - » . وقال : « المدينة حرام ما بين عاتر إلى نور فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل . لا يختلي خللاً ولا

(1) روى ابن ماجه عن جابر بن عبد الله ؓ قوله : « حاججتنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان فلبثنا عن الصبيان ورميتنا عنهم » ، ففيه دليل الثبوت في الزمي عن الصغير ومن في حكمه من المرضى والعاجزين .

(2) رواه البخاري (4 / 177) . ورواه مسلم (85) . لا يتيها : حرمتها .

ينفّر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيره⁽¹⁾ . وقال عدي بن زيد⁽²⁾ : « حتى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريداً من بريد : لا يخط شجرة ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل⁽³⁾ » . وقال الرسول ﷺ : « إن الإيمان ليأرز لي المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها ، لا يصبز على لأوائها وشذتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة⁽⁴⁾ » .

وقال : « من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليفعل فأني أشهد لمن مات بها⁽⁵⁾ » . وقال ﷺ : « المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لأوائها وجهدها إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة⁽⁶⁾ » .

ب - فضل أهل المدينة :

أهل المدينة وهم حيرة رسول الله ﷺ وعشائر مسجده ، وسكان بلده ، والمرابطون في حرمة ، والحامون لحماه ، متى استقاموا وصلحوا كانوا أعلى الناس قدراً ، وأشرفهم مكاناً ، ووجب احترامهم وتقديرهم ، ولزمت محبتهم وموالاتهم ، حذر رسول الله ﷺ من أذيتهم فقال : « لا يكيد أهل المدينة أحد إلا اتعاع كما ينماغ الملح في الماء⁽⁷⁾ » . وقال : « لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء⁽⁸⁾ » . ودعا لهم ﷺ بالبركة في أرزاقهم حباً فيهم وتكريماً لهم ، قال : « اللهم بارك لهم في مكياهم ، وبارك لهم في صاعهم ومدهم⁽⁹⁾ » وأوصى أمته عائمة عليهم بخير ، فقال : « المدينة مهاجري ، فيها مضجعي ، ومنها مبعثي ، حقيق على أمتي حفظ جبراني ما لم يرتكبوا الكبائر ، ومن حفظهم كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة⁽¹⁰⁾ » .

ج - فضل المسجد النبوي الشريف :

المسجد النبوي أحد المساجد الثلاثة التي نوة القرآن الكريم بذكرها ، إذ قال تعالى :

- (1) رواه الإمام أحمد (1 / 126) .
 (2) رواه البخاري (27 / 3) . ورواه مسلم في الإيمان (233) . ورواه ابن ماجه (3111) .
 (3) رواه ابن ماجه (3112) . ورواه الإمام أحمد (2 / 74) .
 (4) رواه مسلم في الحج (489) .
 (5) رواه مسلم في الحج (487 ، 497) .
 (6) رواه مسلم في الحج (85) .
 (7) رواه البخاري (27 / 3) .
 (8) رواه البخاري (89 / 3) . ورواه مسلم في الحج (462 ، 465) .
 (10) ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء (5 / 1762) . والطبراني في الكبير ، وفي سند متروك .

﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ لَعَلَّكَ أَتَىٰ مَكَانَهُ ﴾ [الأنعام: 1]. فَإِنَّ فِي لَفْظِ الْأَقْصَى إشارة واضحة إلى المسجد النبوي ؛ إذ الْأَقْصَى اسم تفضيل على القاصي ، ومن كَانَ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ كَانَ المسجدُ الْقَاصِي منه هُوَ المسجدُ النَّبَوِيُّ ، والمسجدُ الْأَقْصَى هُوَ بيث المقدس ، فذكر المسجدُ النَّبَوِيُّ بالإشارة ضمنَ المسجدين ؛ إذ لَمْ يَكُنْ أَيْثَامُ نَزُولِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ قَدْ وَجَدَ بَعْدَ ، وَقَالَ ﷺ فِي بَيَانِ فَضْلِهِ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ » (1) .

وجعله ثاني المساجد الثلاثة التي لَا تَشُدُّ الرُّجُلَ إِلَّا إِلَيْهَا ، فَقَالَ : « لَا تَشُدُّ الرُّجُلَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . وَخَصَّ هَذَا الْمَسْجِدَ بِمِزَّةٍ لَمْ تَكُنْ لغيره مِنَ الْمَسَاجِدِ ، وَهِيَ الرُّوضَةُ الشَّرِيفَةُ الَّتِي قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » (2) . وَرَوَى عَنْهُ ﷺ : « مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِي هَذَا أَرْبَعِينَ صَلَاةً لَا تَقُوتَهُ صَلَاةٌ كَتَبَ لَهُ بِرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وَبِرَاءَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ، وَبِرَاءَةٌ مِنَ الثَّقَافِ » (3) . وَلِهَذَا كَانَتْ زِيَارَةُ هَذَا الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مِنَ الْقَرَبِ الَّتِي يَتَوَسَّلُ بِهَا الْمُسْلِمُ إِلَى رَبِّهِ فِي قَضَائِ حَاجَاتِهِ وَالْفَوْزِ بِمَرْضَاتِهِ تَعَالَى .

الْمَدَّةُ الثَّانِيَةُ : فِي زِيَارَةِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَالسَّلَامِ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ وَصَاحِبَيْهِ :

لَمَّا كَانَتْ زِيَارَةُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ عِبَادَةً كَانَتْ مَفْتَقَرَةً إِلَى نَيْفَةِ كَسَائِرِ الْعَادَاتِ ؛ إِذِ الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ ، فَلْيَنْوِ الْمُسْلِمُ زِيَارَتَهُ لِلْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لِلصَّلَاةِ فِيهِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّرَلُّفَ إِلَيْهِ طَاعَةً وَمَحَبَّةً ، فَإِذَا وَصَلَ الْمَسْجِدَ مَطْلُوعًا قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيَمْنَى ، كَمَا هِيَ الشُّنَّةُ فِي دُخُولِ الْمَسَاجِدِ ، وَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ » ، ثُمَّ أَتَى الرُّوضَةَ الشَّرِيفَةَ - إِنَّ وَجْدَ لَهُ مَسْعَاً فِيهَا - وَالْأَفْنَى أَيَّ نَاحِيَةٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَوْ مَا فَتَحَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَقْصِدُ الْحَجَرَةَ الشَّرِيفَةَ فَيَسْلُمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْمَوَاجِهَةِ الشَّرِيفَةَ فَيَسْلُمُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ قَائِلًا : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ خَلْقِ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ

(1) رَوَى مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ (505 ، 506 ، 508 ، 509) إِلَى قَوْلِهِ « إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » . وَرَوَى الْجُمْلَةَ الْأُخْرَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ .

(2) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (2 / 77) . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ (92) . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (3915 ، 3916) .

(3) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (3 / 155) . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : رَوَاهُ رِوَاةً صَحِيحَةً . وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ آخَرَ .

أُثِمَّا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، قَدْ بَلَغْتَ الرِّسَالَةَ ، وَأَدَيْتَ الْأَمَانَةَ ، وَنَصَحْتَ الْأُمَّةَ ، وَجَاهَدْتَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِكَ وَأَزْوَاجِكَ وَذُرِّيَّتِكَ ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا . ثُمَّ يَتَنَحَّى قَلِيلًا إِلَى الْيَمِينِ ، فَيَسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَائِلًا : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا بَكْرُ الصِّدِّيقِ صَفِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ، وَصَاحِبِهِ فِي الْعَارِ ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمَّةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا .

ثُمَّ يَتَنَحَّى نَحْوَ الْيَمِينِ قَلِيلًا وَيَسَلِّمُ عَلَى عُمَرَ ﷺ قَائِلًا : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا عُمَرُ الْفَارُوقِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرًا ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا أَرَادَ التَّوَشُّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الزِّيَارَةِ فَيَلْتَمِسُ قَلِيلًا مِنَ الْمَوَاجِهةِ الشَّرِيفَةِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو اللَّهَ مَا شَاءَ وَيَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ مَا أَرَادَ .

وبذلك تكون قد تمت زيارة المسلم للمسجد النبوي الشريف ، فإن شاء سافر ، وإن شاء أقام ، غير أن الإقامة بالمدينة للصلاة في مسجد الرسول ﷺ أفضل ولا سيما وقد ورد الترغيب في صلاة أربعين صلاة في المسجد النبوي الشريف .

المادة الثالثة : في زيارة الأماكن القاضية بالمدينة المنورة :

يحسن بالمسلم إذا شرفه الله بزيارة المسجد النبوي ، والوقوف على قبر النبي ﷺ ، وكرمه بدخوله طيبة - طيب الله ثراها - يحسن به أن يأتي مسجد قباء للصلاة فيه ؛ إذ كان النبي ﷺ يزوره ويصلي فيه ، وكذلك كان أصحابه من بعده ، وقال : « مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ وَأَحْسَنَ الظُّهُورَ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قَبَاءَ لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ عِمْرَةَ » (1) . وكان ﷺ يأتي مسجد قباء راكبًا وماشيًا فيصلي فيه ركعتين (2) . كما يزور قبور الشهداء « بأحد » ؛ إذ كان النبي ﷺ يخرج لزيارتهم في فرسهم ويسلم عليهم . وبهذه الزيارة لشهداء « أحد » يمكنه مشاعدة جبل (أحد) الجبل الذي قال فيه الرسول ﷺ : « أَحَدٌ حَبْلٌ يَحْتَبِئُ وَنَحْنُ » (3) . وقال فيه : « أَحَدٌ حَبْلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ » (4) . واضطرب مرّة تحت رجليه ﷺ ، وكان معه أبو بكر وعمر وعثمان ، فقال له : « اسْكُنْ أَحَدًا - وضربه برجله - فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ » (5) .

كما يزور مقبرة « البقيع » إذ كان ﷺ يزور أمهه ويسلم عليهم ، كما ورد في الصحيح ولأنها ضُمَّتْ آلاف الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِيهَا فَيَسَلِّمُ عَلَى أَمْلَها

(3) رواه البخاري (152/2) .

(5) رواه البخاري (19/5) .

(2) رواه مسلم في الحج (77) .

(4) رواه الطبراني في المعجم (19/5) .

(1) رواه ابن ماجه (1412) .

(4) رواه الطبراني في المعجم (19/5) .

قائلاً : « الشّلام عليكم أهل الدّيار من المؤمنين والمسلمين أنتم سابقون ، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية في الدنيا والآخرة اللهم اغفر لنا ولهم ، وارحمنا وإياهم ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتننا بعدهم » (1) .

* * *

الفصل الرَّابِع عشر : في الأضحية ، والعقيقة

وفيه مادّتان :

المادّة الأولى : في الأضحية :

- 1 - تعريفها : الأضحية هي الشاة تذبح ضحى يوم العيد تقرباً إلى الله تعالى .
 - 2 - حكمها : الأضحية سنة واجبة على أهل كل بيت مسلم قدر أهله عليها ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [البقرة : 2] . وقول الرسول ﷺ : « من كان ذبيح قبل الصّلاة فليعد » (2) . وقول أبي أيوب الأنصاري : « كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته » (3) .
 - 3 - فضلها : يشهد لما لسنة الأضحية من الفضل العظيم قول الرسول ﷺ : « ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحبّ إلى الله من إرافة دم ، وإنّها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها ، وإنّ الدّم ليقع من الله ﷻ ممكناً قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً » (4) . وقوله ﷺ : « كلّ شعرة حسنة » ، قالوا : فالصوف ؟ قال : « بكل شعرة من الصوف حسنة » (5) .
 - 4 - حكميتها : من الحكمة في الأضحية :
- 1 - التّقرّب إلى الله تعالى بها ؛ إذ قال سبحانه : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ . وقال ﷺ : « قل إنّ صلاتي وشعبي ونحائي ومماتي لله ربّ العالمين ﷻ لا شريك له » [الأنعام : 162 ، 163] والتّسكُّ هتا هو الذّبيح تقرباً إليه سبحانه وتعالى .
 - 2 - إحياء سنة إمام المؤمنين إبراهيم الخليل عليه السلام إذ أوحى الله إليه أن يذبح ولده إسماعيل ، ثم

(1) رواه مسلم في الجنائز (104) .

(2) رواه البخاري (129 / 7) . ورواه مسلم في الأضاحي (10) . ورواه النسائي (223 / 7) .

(3) رواه الترمذي وصححه .

(4) رواه ابن ماجه (3126) . ورواه الترمذي وحسنه مع استغرابه .

(5) رواه الإمام أحمد (368 / 4) . ورواه ابن ماجه (3127) .

فدأه بكبش فذبحه بدلاً عنه ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَدَرْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الشَّائِئَاتُ : 107] .

3 - التَّوَسُّعُ عَلَى الْعِيَالِ يَوْمَ الْعِيدِ ، وَإِشَاعَةُ الرَّحْمَةِ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ .

4 - شَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا مَخَّرَ لَنَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمَعَزَّ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الْحَجَّ : 32 ، 33] .

5 - أَحْكَامُهَا :

1 - سَهْلاً : لَا يَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ مِنَ الضَّأْنِ أَقْلٌ مِنَ الْجَذَعِ ، وَهُوَ مَا أَوْفَى سَنَةً أَوْ قَارِبَهَا ، وَفِي غَيْرِ الضَّأْنِ مِنَ الْعِزِّ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ لَا يَجْزِي أَقْلٌ مِنَ الثَّنِيِّ وَهُوَ فِي الْمَاعِزِ مَا أَوْفَى سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَفِي الْإِبِلِ مَا أَوْفَى أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ وَدَخَلَ فِي الْخَامِسَةِ . وَفِي الْبَقَرِ مَا أَوْفَى سَتَيْنِ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مَسْنَةً ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ » ⁽¹⁾ .

2 - سَهْلاً : لَا يَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ سِوَى السَّلِيمَةِ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ فِي خَلْقَتِهَا ، فَلَا تَجْزِي الْعَوْرَاءُ وَلَا الْعِرْجَاءُ وَلَا الْعُضْبَاءُ (أَيْ مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ مِنْ أَصْلِهِ ، أَوْ مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ مِنْ أَصْلِهَا) وَلَا الْمَرِيضَةُ وَلَا الْعَجْفَاءُ (وَهِيَ الْهَازِلُ الَّتِي لَا مَخَّ فِيهَا) وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضْحَاكِ : الْعَوْرَاءُ الْبَيْتُ عَوْرَتُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْتُ مَرَضُهَا ، وَالْعِرْجَاءُ الْبَيْتُ ضَلَعُهَا ، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تَنْقِي » ⁽²⁾ .

3 - أَفْضَلُهَا : أَفْضَلُ الْأَضْحِيَّةِ مَا كَانَتْ كِبَشًا أَقْرَنَ فَحَلًّا أَيْضَ يَخَالِطُهُ سَوَادٌ حَوْلَ عَيْنَيْهِ وَفِي قَوَائِمِهِ ؛ إِذْ هَذَا هُوَ الْوَصْفُ الَّذِي اسْتَحَبَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَحَّى بِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « إِنَّ الثَّنِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبِشٍ أَقْرَنَ ، يَطُأُ فِي سَوَادٍ ، وَيَمِثِّي فِي سَوَادٍ ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ » ⁽³⁾ .

4 - وَقْتُ ذَبْحِهَا : وَقْتُ ذَبْحِ الْأَضْحِيَّةِ صَبَاحُ يَوْمِ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أَيْ صَلَاةِ الْعِيدِ فَلَا تَجْزِي قَبْلَهُ أَبَدًا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ ؛ وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نَسَكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ » ⁽⁴⁾ . أَمَّا بَعْدُ يَوْمِ الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لِلْيَوْمِ الثَّانِيِ وَالثَّالِثِ بَعْدَ الْعِيدِ ؛ لِمَا رَوَى « كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ » ⁽⁵⁾ .

(1) رواه مسلم في الأضاحي (2) .

(2) رواه أبو داود (2802) .

(3) رواه الإمام أحمد (4/300) .

(3) رواه الترمذي وصححه .

(4) رواه البخاري (7/128 ، 131) .

(4) رواه الإمام أحمد (82/4) وفي سنده مقال .

(5) رواه مالك وأبو حنيفة .

(5) وهو مروى عن عمر وولده () لا تؤثر الأضحية عن ثالث العيد .

5 - «ما يستحب عند ذبحها : يستحب عند ذبحها أن يوجهها إلى القبلة ويقول : «إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » . وإذا باشر الذبح أن يقول : « بسم الله ⁽¹⁾ والله أكبر . اللهم هذا منك ولك » .

6 - «صحة الوكالة فيها : يستحب أن يباشر المسلم أضحيته بنفسه ، وإن أناب غيره في ذبحها جاز ذلك بلا حرج ، ولا خلاف بين أهل العلم في هذا .

7 - «سميتها المستحبة : يستحب أن تقسم الأضحية ثلاثاً ، يأكل أهل البيت ثلثاً ويتصدقون بثلث ، ويهدون لأصدقائهم الثلث الآخر ؛ لقوله ﷺ : «كلوا وأخذروا وتصدقوا» ⁽²⁾ ويجوز أن يتصدقوا بها كلها ، كما يجوز أن لا يهدوا منها شيئاً .

8 - «أجره جازرها من غيرها : لا يعطى الجازر أجره عمله من الأضحية ؛ لقول علي رضي الله عنه : أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة ، وأن أتصدق بلحومها وجلودها وجلالها ، وأن لا أعطي الجازر منها شيئاً . وقال : «نحن نعطيها من عندنا» ⁽³⁾ .

9 - «هل تجزئ الشاة عن أهل البيت ؟ : تجزئ الشاة الواحدة عن أهل البيت كافة وإن كانوا أنفراً عديدين لقول أبي أيوب ؓ : «كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته» ⁽⁴⁾ .

10 - «ما يستحب من عزم على الأضحية : يكره كراهة شديدة لمن أراد أن يضحي أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً وذلك إذا أهل هلال شهر ذي الحجة حتى يضحي لقوله ﷺ : «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره حتى يضحي» ⁽⁵⁾ .

11 - «تضحية الرسول ﷺ عن جميع الأمة : من عجز عن الأضحية من المسلمين ناله أجر المضحي ؛ وذلك لأن النبي ﷺ عند ذبحه لأحد كبشين قال : «اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي» ⁽⁶⁾ .

المادة الثانية : في الحقيقة :

1 - تعريفها : الحقيقة هي الشاة تذبح للمولود يوم سابع ولادته .

(1) التسمية واجبة بالكتاب الكريم . قال تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَوْ بَلَغَ أُنتُمْ أَنَّهُ أَتَىٰ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام : 121) .

(2) رواه أبو داود في الضحايا (10) . ورواه النسائي في الضحايا (37) .

(3) رواه مسلم (954) . ورواه أبو داود (1769) . ورواه الإمام أحمد (123/1) . ورواه ابن ماجه (3099) .

(4) سبق تخريجه . (3) رواه مسلم في الأضاحي (41) . (6) رواه الحاكم (4/228) .

- 2- حكمها: العقيقة سنة متأكدة للقادر عليها من أولياء المولود ؛ وذلك لقوله ﷺ : « كلُّ غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ، ويسمى ويحلق رأسه » (1) .
- 3- حكمها: من الحكمة في العقيقة شكر الله تعالى على نعمة الولد ، والوسيلة لله ﷻ في حفظ المولود ورعايته .

أحكامها : من أحكام العقيقة :

- 1 - سلامتها وسننها : ما يجرى في الأضحية من الشن والسلامة من النقص يجرى في العقيقة ، وما لا يجرى في الأضحية لا يجرى في العقيقة .
- 2 - طعمها وإطعامها : يستحب أن تقسم كما تقسم الأضحية فيأكل منها أهل البيت ويصدقون ويهدون .
- 3 - ما يستحب يوم العقيقة : يستحب أن يعق عن الذكر بشاتين ؛ إذ « ذبح الرسول ﷺ عن الحسن كيشين » (2) . كما يستحب أن يسمى المولود يوم سابعه ، وأن يختار له من الأسماء أسننها . وأن يحلق رأسه ، ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة أو ما يقوم مقامهما من العملة ؛ لقوله ﷺ : « كلُّ غلام رهينة بعقيقته تذبح له يوم سابعه ، ويسمى ويحلق رأسه » (3) .
- 4 - الأذان والإقامة في أذني المولود : استحب أهل العلم إذا وضع المولود أن يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في أذنه اليسرى ، رجاء أن يحفظه الله من أم الصبيان وهي تابعة الحائض ، لما روي : « من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان » (4) .
- 5 - إذا فات السابع ولم يذبح فيه : صَحَّ أن يذبح يوم الرابع عشر ، أو يوم الواحد والعشرين ، وإن مات المولود قبل السابع لم يعق عنه .

(1) رواه الإمام أحمد (5/ 12 ، 8) . ورواه النسائي (7/ 166) وصححه غير واحد .

(2) رواه الترمذي وصححه .

(3) يستحب حلق رأس الذكر لا الجارية فإنه يكره حلق رأسها .

(4) أورده ابن السني مرفوعاً (617) . والنووي في الأذكار (253) . وأورده صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه .

الباب الخامس : في المعاملات

الفصل الأول : في الجهاد

وفيه إحدى عشرة مادة : المادة الأولى : في حكم الجهاد ، وبيان أنواعه ؛ والحكمة فيه :

أ - حكم الجهاد :

حكم الجهاد الخاص الذي هو قتال الكفار والمحاربين فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض الآخر ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَأَنَّهٗ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [البقرة : 122] . غير أنه يتعين على من عيَّنه الإمام فيصبح فرض عين في حقه ؛ لقوله ﷺ : « وإذا استنفرتم فانفروا » (1) . وكذا إذا داهم العدو بلداً فإنه يتعين على أهلها حتى النساء منهم مدافعتة وقتاله .

ب - أنواع الجهاد :

1 - جهاد الكفار والمحاربين ، ويكون باليد ، والمال ، واللسان ، والقلب لقوله ﷺ : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم » (2) .

2 - جهاد الفساق ، ويكون باليد واللسان والقلب ؛ لقوله ﷺ : « من رأى منكماً منكرواً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

3 - جهاد الشيطان ، ويكون بدفع ما يأتي به من الشبهات ، وترك ما يزيئه من الشهوات ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَّبِعْكُمْ يَأْتِلَهُ الْفُرُودُ ﴾ [فاطر : 5] . وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُذَّوٌ فَاجْتَدُوا عَدُوًّا ﴾ [فاطر : 6] .

4 - جهاد النفس ، ويكون بحملها على أن تتعلم أمور الدين وتعمل بها وتعلمها ، وبصرفها عن هواها ومقاومة رغواتها . وجهاد النفس من أعظم أنواع الجهاد حتى قيل فيه : « الجهاد الأكبر » (3) .

ج - حكمة الجهاد :

ومن الحكمة في الجهاد بأنواعه : أن يعبد الله وحده مع ما يتبع ذلك من دفع العدوان والشّر ، وحفظ النفس والأموال ، ورعاية الحق وصيانة العدل ، وتعميم الخير ونشر الفضيلة ،

(1) رواه البخاري (18/3) . ورواه مسلم في الإجارة (85، 86) . رواه ابن ماجه (2773) . ورواه الإمام أحمد (226/1) .

(2) رواه الإمام أحمد (3/124، 251) . ورواه أبو داود (2504) . ورواه النسائي (7/6) .

(3) حديث ضعيف رواه البيهقي والخطيب في تاريخه عن جابر ﷺ بلفظ : قدم النبي ﷺ من غزاة فقال ﷺ : « قدمتم خير مقدم ، وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ؟ » قيل : وما الجهاد الأكبر ؟ قال : « مجاهدة العبد هواه » .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمْ لَهْجَةً يُفْقَهُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقْتُلُوا وَيُقْتَلُوا وَعَدَا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ الَّتِي بَاعْتُمْ بِهَا دَوْلَتَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 111] . وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ

المادة الثانية : في فضل الجهاد :

ورد في فضل الجهاد ، والاستشهاد في سبيل الله تعالى من الأخبار الإلهية الصادقة والأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة ما يجعل الجهاد من أعظم القرب وأفضل العبادات ، ومن تلك الأخبار الإلهية والأحاديث النبوية قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ الَّتِي بَاعْتُمْ بِهَا دَوْلَتَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 111] . وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ يُتَنَبَّأُونَ مِنْهُمْ﴾ [الشع: 4] . وقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى بَيْعَةٍ تَجْعَلُ لَكُمْ دَوْلَةً كَدَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [تفسير: 11] . وقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى بَيْعَةٍ تَجْعَلُ لَكُمْ دَوْلَةً كَدَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [تفسير: 11] . وقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى بَيْعَةٍ تَجْعَلُ لَكُمْ دَوْلَةً كَدَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [تفسير: 11] . وقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى بَيْعَةٍ تَجْعَلُ لَكُمْ دَوْلَةً كَدَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [تفسير: 11] .

وقول الرسول ﷺ: ﴿قَدْ سئل عن أفضل الناس؟ فقال: «مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله تعالى ، ثم مؤمن في شعب من الشعاب يعبد الله ويدع الناس من شره»⁽¹⁾ . وقوله ﷺ: «مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله ، كمثل الصائم القائم ، وتوكل الله للمجاهد في سبيله إن توفاه ، أن يدخله الجنة أو يرجعه سالماً مع أجر أو غنيمة»⁽²⁾ . وقوله ﷺ: «قد سأله رجل قائلاً: دلني على عمل يعدل الجهاد . فقال: «لا أجد» ، ثم قال: «هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجداً فقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر؟» قال: «ومن يستطيع ذلك؟!»⁽³⁾ . وقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يكلم (أي لا يجرح) أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم والريح ريح المسك»⁽⁴⁾ . وقوله ﷺ: «من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق»⁽⁵⁾ . وقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لو لا أن رجلاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ولا أجد ما أحملهم عليه ما

(1) رواه البخاري (18/4) . ورواه مسلم (34) كتاب الإمارة .

(2) رواه النسائي (18، 17/6) . رواه البخاري (18/4) . رواه مسلم (110) كتاب الإمارة .

(3) رواه النسائي في الجهاد (15) . رواه البخاري (18/4) . (4) رواه البخاري (22/4) .

(5) رواه أبو داود (2502) . ورواه النسائي (8/6) . ورواه الإمام أحمد (374/2) .

تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ تَعْدُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أُقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلَ ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلَ ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « مَا اغْبَرْتُ قَدَمًا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَسَّتْهُ الثَّارُ » ⁽²⁾ . وقوله ﷺ : « مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ ، إِلَّا الشُّهيدُ يَتِمُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيَقْتَلَ عَشْرَ مَوَاتٍ ؛ لَمَا يَرَى مِنَ الْكِرَامَةِ » ⁽³⁾ .

المادة الخامسة : في الرِّبَاط : وحكمه وبيان فضله :

1 - تعريفه : الرِّبَاط هو رباطه الجيوش الإسلامية بسلاحها وعنادها الحربي في أماكن الخطر والتغور التي يمكن للعدو أن يدخلها ، أو يهاجم المسلمين وبلادهم منها .

2 - حكمه : الرِّبَاط واجب كفائي كالجهاد ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، وقد أمر الله تعالى به في قوله : ﴿ يَتَائِبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : 200] .

3 - فضله : الرِّبَاط من أفضل الأعمال وأعظم القرب ، قال فيه رسول الله ﷺ : « رِبَاطٌ يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا » ⁽⁴⁾ . وقال ﷺ : « كُلُّ مَيْتٍ يَخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ ، إِلَّا الْمُرَابِطَ فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيُؤْمِنُ مِنْ فِتْنَانِ الْقَبْرِ » ⁽⁵⁾ . فثَنُ الْقَبْرِ الْمُرَادُ بِهِمَا مَنَكْرٌ وَنَكِيرٌ . وقال ﷺ : « حِرْسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ يَقَامُ لَيْلَهَا وَيَصَامُ نَهَارَهَا » ⁽⁶⁾ . وقال ﷺ : « حِرْمَتُ الثَّارِ عَلَى عَيْنٍ سَهْرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ⁽⁷⁾ . وقال ﷺ : « مَنْ حَرَسَ رِوَاءَ الْمُسْلِمِينَ مَنَظُوعًا ؛ لَمْ يَزِ الثَّارَ بَعِينَهُ إِلَّا تَحَلَّةُ الْقَسَمِ » ⁽⁸⁾ . وقال ﷺ : « لَأَنْتَ بِنِ أَبِي مُرَّةٍ الْغَنَوِيُّ وَقَدْ أَمَرَهُ أَنْ يَحْرُسَ الْمَعْسَكَرَ لَيْلًا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَهُ فَقَالَ لَهُ : « هَلْ نَزَلَتِ اللَّيْلَةُ ؟ » فَقَالَ أَنْتَ ؛ لَا ، إِلَّا مُصَلِّيًا أَوْ قَاضِيًا حَاجَةً ، فَقَالَ لَهُ ﷺ : « قَدْ أُوجِبْتَ ؛ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَهَا » ⁽⁹⁾ .

المادة السادسة : في وجوب الإعداد للجهاد :

الإعداد للجهاد يكون بإحضار الأسباب وإيجاد العناد الحربي بكافة أنواعه وهو فرض كالجهاد نفسه ، غير أنه مقدم عليه وسابق له ، قال تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال : 60] .

- (1) رواه البخاري (102 / 9) . (2) رواه البخاري (25 / 4) . (3) رواه البخاري (26 / 4) .
 (4) رواه البخاري (43 / 4) ، ورواه الترمذي (1664 ، 1665) . ورواه الإمام أحمد (62 / 1 ، 65 ، 75) .
 (5) أبو داود (9 / 3) برقم 2500 ، والترمذي (1621) .
 (6) رواه ابن ماجه (2770) . ورواه الحاكم (81 / 2) . ورواه الطبراني في المعجم الكبير (48 / 1) .
 (7) رواه الإمام أحمد (135 / 4) . ورواه الدارمي (203 / 2) . (8) رواه الإمام أحمد (437 / 3) وهو صحيح الإسناد .
 (9) رواه أبو داود في الجهاد (17) . ورواه الحاكم (84 / 2) . ومعنى أوجبت : عملت عملاً أوجب لك الجنة .

وقال عقبه بن عامر رضي الله عنه : سمعتُ رسولَ الله على المنبر يقول : « وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوةٍ ألا إنَّ القوةَ الرمي ، ألا إنَّ القوةَ الرمي ، ألا إنَّ القوةَ الرمي » ⁽¹⁾ . وقال عليه السلام : « إنَّ الله يقاتلُ يُدخلُ بالسَّهم الواحد ثلاثة نفرٍ الجنةَ : صانعه يُحتسبُ في صناعته الخيرُ ، والرَّامي به ، ومثلهُ ، وارمُّوا وارمُّوا وأَنْ ترمُّوا أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ تركبوا ، ليسَ اللَّهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ : تأديبُ الرَّجل فرسَهُ ، وملاعبته أهلهُ ، ورميه بقوسه أو نبله » ⁽²⁾ .

وبناءً على هذا وجب على المسلمين سواء كانوا دولةً واحدةً أو دولاً شتى أن يعدُّوا من السلاح ويهيئوا من العتاد الحربي ويدربوا من الرجال على فنون الحرب والقتال ما يمكنهم لا من ردِّ هجمات العدو فحسب ، بل في الغزو في سبيل الله لإعلاء كلمة الله ونشر العدل والخير والرحمة في الأرض . كما وجب أيضاً على المسلمين أن يكون التَّجنيد إجبارياً بينهم . فما من شاب يبلغ الثامنة عشرة من عمره إلا يُضطرُّ إلى الخدمة العسكرية لمدة سنة ونصف ، يحسن خلالها سائر فنون الحرب والقتال ، ويسجل بعدها اسمه في ديوان الجيش العام ، ويكون بذلك مستعداً لداعي الجهاد في أيَّة لحظة يدعوها فيها ، ومع صلاح نيتِهِ قد يجزى له عمل المارابط في سبيل الله ، ما دام اسمه في ذلك الديوان العام . كما يجب على المسلمين أن يعدُّوا من المصانع الحربية المنتجة لكلِّ سلاح وُجد في العالم ، أو يجد فيه ، ولو أدَّى ذلك بهم إلى ترك كلِّ ما ليس بضروري من المأكَل والمشرب والملبس والمسكن . الأمر الذي يجعلهم يقومون بواجب الجهاد ويؤدُّون فريضته على أحسن الوجوه وأكملها ، وإلاَّ فهم آثمون وعرضة لعذاب الله في الدنيا وفي الآخرة .

المادة الخامسة : في أركان الجهاد :

للجهاد الشرعي المحقق لإحدى الحسنيين : السيادة أو الشهادة ، أركانٌ هي :

- 1 - التَّوَكُّلُ الصَّالِحُ ؛ إذ الأعمال بالنيات ، والنية في الجهاد أن يكون الغرض منه إعلاء كلمة الله تعالى لا غير ، فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل حميةً ، ويقاتل رياءً ، فأيُّ ذلك في سبيل الله ؟ فقال : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » ⁽³⁾ .
- 2 - أَنْ يَكُونَ وراءَ إمامٍ مسلمٍ وتحت رايته ويأذنه ، فكما لا يجوز للمسلمين - وإن قلَّ عددهم - أن يعيشوا بدون إمام ، لا يجوز لهم أن يقاتلوا بغير إمام ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا أَخْبَحُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : 59] . وبناءً على هذا فإنه يجب على

(1) رواه أبو داود (2514) . (2) رواه النسائي (223/6) . ورواه الإمام أحمد (4/146 ، 148) . ورواه الحاكم (2/95) .

(3) رواه البخاري (3/43) . ورواه مسلم (149 ، 150) كتاب الإمارة . ورواه الترمذي (1646) .

أَيَّةِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَرِيدُ أَنْ تَجَاهِدَ غَارِيَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِتَحْزِرَ وَتَخْلُصَ مِنْ قَبْضَةِ الْكَافِرِ أَنْ تَبَايِعَ أَوَّلَ رَجُلٍ مِنْهَا تَتَوَقَّعُ فِيهِ أَغْلَبُ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ مِنْ عِلْمٍ وَتَقْوَى وَكِفَايَةٍ ، ثُمَّ تَنْظُمَ صُفُوفَهَا ، وَتَجْمَعُ أَمْرَهَا وَتَجَاهِدَ بِأَلْسِنَتِهَا وَأَمْوَالِهَا وَأَيْدِيهَا ، حَتَّى يَكْتَسِبَ اللَّهُ لَهَا النَّصْرَ .

3 - إعدادُ العُدَّةِ ، وإحضارُ ما يلزم للمجاهد من سلاح وعتاد ورجال في حدود الإمكان ، مع بذل كامل الاستطاعة ، واستفراغ الجهد في ذلك ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال : 60] .

4 - رضا الأيوبيين ، وإذنهما لمن كان له أبوان أو أحدهما ؛ لقوله ﷺ للرجل الذي استأذنه في الجهاد : « أحيي والداك ؟ » قَالَ : نَعَمْ ؛ قَالَ : « ففیهما فجاهد » ⁽¹⁾ . إِنْ إِذَا دَاهَمَ الْعَدُوُّ الْقَرْيَةَ ، أَوْ عَيْنَ الْإِمَامِ الرَّجُلَ ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ إِذْنُ الْأُيُوبِينَ .

5 - طاعة الإمام ، فمن قاتل وهو عاصٍ للإمام ومات ، فقد مات ميتة جاهليَّة ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ الشُّلْطَانِ شَيْئًا فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً » ⁽²⁾ .

المادة السادسة : فيما يلزم لخوض المعركة :

لأبد للمجاهد عند خوض المعركة من توفر الأحوال الآتية :

1 - الثبات والاستماتة حال الرَّحْفِ ؛ إِذْ حَرَّمَ اللَّهُ ﷻ الانهزام أمام العدو حال الرَّحْفِ ، بقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحُّوا رَحًّا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ [الأنفال : 15] . وهذا فيما إذا كان عدو الكفار لا يزيد على ضعفي عدد المسلمين ، فإن زاد بأن قاتل رجل من المسلمين ثلاثة من الكفار فأكثر مثلاً فلا يحرم الانهزام . كما أنه من انهزم قَصْدَ مَخَادَعَةِ الْكُفَّارِ لِيَنْقُصَ عَلَيْهِمْ ، أَوْ انْهَزَمَ لِيَنْحَازَ إِلَى فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَعُدُّ مِنْهُمْ وَلَا لَئِمَ عَلَيْهِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا لِمُتَحَرِّكًا يَقْتَالُ أَوْ مُتَحَرِّكًا إِلَيْكُمْ فَتَقَرَّ ﴾ [الأنفال : 16] .

2 - ذكرُ الله بالقلب واللسان ؛ استمداذاً للقوة من الله تعالى بذكرِ وعده ووَعِيدِهِ وَوَلَايَتِهِ وَنَصْرَتِهِ وَأَوْلِيَائِهِ ، فَيُثَبِّتُ بِذَلِكَ الْقَلْبَ وَيَرْبِطُ الْجَأْشَ ⁽³⁾ .

3 - طاعة الله وطاعة رسوله ، بعدم مخالفة أمرهما ولا ارتكاب نهيهما .

4 - تركُ الرِّعَافِ والخلاف ، لدخول المعركة صفًا واحدًا لا ثلثة فيه ولا ثغرة ، قلوب مترابطة

(1) رواه البخاري (71 / 4) . ورواه مسلم (5) كتاب البر والصلة .

(2) رواه البخاري (59 / 9) . ورواه مسلم (506) كتاب الإمامة .

(3) الجأش : التشنج ، وقيل القلب . ورجل رابط الجأش : يربط نفسه عن الفرار يكفها جراته وشجاعته .

وأجساد مترصّة كالبنيان المرصوص يشدُّ بعضه بعضاً .

5 - الصبر والمصابرة ، والاستماتة في خوض المعركة حتى ينكشف العدو وتهزم صفوفه . قال الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الْيُوسُفُ مَمْنُونًا إِذَا لَيْسَ فِيكُمْ فِتْنَةٌ فَانْتَبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال : 45 ، 46] .

المادة السابعة : في آداب الجهاد :

للجهاد آداب تجب مراعاتها ، فإنها عوامل النصر فيه ، وهي :

1 - علم إيشاء سر الجيش وخططه الحربية ، فقد كان رسول الله ﷺ إذا أراد الخروج إلى غزوة ما ورى غيرها (كما ورد في الصحيح) .

2 - استعمال المؤمر والشعارات والإشارات بين أفراد الجيش ، ليعرف بها بعضهم بعضاً في حال اختلاطهم بالعدو أو قربهم من مكانه ، فقد قال ﷺ : « إن بينكم العدو فقولوا : حم لا ينصرون » وكان شعار سرية غزوة مع أبي بكر « أمث أمث » (1) .

3 - الصمت عند خوض المعركة ؛ إذ اللغط والصراخ يسببان الفشل بتبديد القوى وتشتت الفكر ؛ لما روى أبو داود أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يكرهون الصوت عند القتال .

4 - اختيار الأماكن الصالحة للقتال ، وترتيب المقاتلين ، واختيار الزمن المناسب لشئ الهجوم على العدو ؛ إذ كان ﷺ من هديه في الحروب اختيار المكان والزمان لشئ المعارك .

5 - دعوة الكفار قبل إعلان الحرب عليهم أو مهاجمتهم إلى الإسلام أو الاستسلام بدفع الجزية ، فإن أبوا فالقتال ؛ إذ كان ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أوصاه بقوله : « الله في خاصته نفسه وبعن معه من المسلمين خيراً » وقال ﷺ : « إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال ، فأبىها أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكهفهم » . فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم » (2) .

6 - عدم الشفقة من الغنائم وعدم قتل النساء والأطفال والشيوخ والوهيان إن لم يشاركوا في القتال ، فإن قاتلوا قتلوا . لقوله ﷺ لأمرائه : « انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة ولا تغلوا وضمو غنائمكم وأصلحوا

(1) رواه الترمذي في صحيحه . وهو صحيح . وأمث : فعل أمر من مات يموت .

(2) رواه مسلم (3) كتاب الجهاد .

وأحسنوا ، إنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ⁽¹⁾ .

7 - عَدَمُ الْعَدْرِ بِمَنْ أَجَارَهُ مُسْلِمٌ وَأَمْنُهُ عَلَى حَيَاتِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَعْدُوا » ⁽²⁾ . وقوله : « إِنَّ الْعَادِيَ يَنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ » ⁽³⁾ .

8 - عَدَمُ إِحْرَاقِ الْعَدُوِّ بِالنَّارِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَاقْتُلُوهُ وَلَا تَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ فَإِنَّهُ لَا يَعْذِبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » ⁽⁴⁾ .

9 - عَدَمُ الْمَثَلَةِ بِالْقَتْلِ ؛ لِقَوْلِ عِمْرَانَ بْنِ حِصْبِينَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْتُنَّا عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَهَانُنَا عَنِ الْمَثَلَةِ » ⁽⁵⁾ . ولقوله ﷺ : « أَعَفَّ النَّاسِ قِتْلَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ » ⁽⁶⁾ .

10 - الدُّعَاءُ بِالنَّصْرِ عَلَى الْأَعْدَاءِ ؛ إِذْ كَانَ ﷺ يَقُولُ بَعْدَ التَّعْبِثَةِ لِلْمَعْرِكَةِ : « اللَّهُمَّ مَنْزِلَ الْكِتَابِ وَمَجْرِي السَّحَابِ وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ ، اهْزِمْهُمْ وَانْصِرْنَا عَلَيْهِمْ » ⁽⁷⁾ . وقوله ﷺ : « ثَنَانٌ لَا تَرْدَانِ أَوْ قَلَمًا تَرْدَانِ ، الدُّعَاءُ عِنْدَ الثَّنَاءِ وَعِنْدَ الْبَأْسِ حِينَ يُلْحِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا » ⁽⁸⁾ .

المَادَّةُ الثَّامِنَةُ : فِي عَقْدِ الذَّمَّةِ ، وَاحْكَامُهَا :

أ - عَقْدُ الذَّمَّةِ :

عَقْدُ الذَّمَّةِ هُوَ تَأْمِينٌ مِنْ أَجَابِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى دَفْعِ الْجَزْيَةِ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَتَعَهُّدٌ لِلْمُسْلِمِينَ بِالتَّرَامِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْحُدُودِ كَالْقَتْلِ وَالشَّرْقَةِ وَالْعَرَضِ .

ب - مَنْ يَتَوَلَّى عَقْدَ الذَّمَّةِ :

يَتَوَلَّى عَقْدَ الذَّمَّةِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مِنْ أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فَقَطْ ، أَمَّا غَيْرُهُمَا فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ وَالتَّأْمِينِ ، فَإِنَّهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أَنْ يَجِيرَ وَيُؤْمِنَ ؛ إِذْ قَدْ أَجَارَتْ أُمُّ هَانِيءٌ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ رَجُلًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَأَتَتْ الرَّسُولَ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : « قَدْ أَجَرْنَا مِنْ أَجَرْتِ وَأَمَّا مَنْ أَمْنَتْ يَا أُمُّ هَانِيءُ » ⁽⁹⁾ .

ج - تَمْيِيزُ أَهْلِ الذَّمَّةِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ :

يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ أَهْلُ الذَّمَّةِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي لِبَاسٍ وَنَحْوِهِ لِيَعْرِفُوا ، وَأَنْ لَا يَدْخُلُوا فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ لَهُمْ ، وَلَا أَنْ يُتَدَاوَى بِالسَّلَامِ ، وَلَا أَنْ يَتَصَدَّقُوا فِي الْمَجَالِسِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا

(1) رواه أبو داود (2614) . (2) رواه الإمام أحمد (358 / 5) .

(3) رواه البخاري (51 / 8) . ورواه مسلم (10) كتاب الجهاد . ورواه الترمذي (1581) . ورواه أبو داود (2756) .

(4) رواه البخاري في صحيحه . (5) رواه أبو داود (2667) بسند صحيح . (6) رواه أبو داود (2666) بسند جيد .

(7) رواه البخاري (66 / 53 / 4) . ورواه مسلم (22 / 21 / 20) كتاب الجهاد . ورواه الترمذي (1678) . ورواه أبو داود (2622) .

(8) رواه أبو داود (2540) بسند صحيح . (9) رواه البخاري (100 / 1) ، (122 / 4) ، (46 / 8) .

تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروؤهُ إلى أضيجه» (1).

د - مَا يُمنَعُ مِنْهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ :

يمنع أهل الذِّمة من أمور ، منها :

1 - بناء الكنائس أو البيع ، أو تجديد ما انهدم منها ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَبْنِ الْكَنِيسَةُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجْدُدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا » (2).

2 - تعلية بناء منزله على منازل المسلمين ؛ لقوله ﷺ : « الْإِسْلَامُ يعلو وَلَا يعلو عليه » (3).

3 - الظاهر أمام المسلمين يشرب الخمر وأكل الخنزير ، أو الأكل والشرب في نهار رمضان ، بل عليهم أن يستخفوا بكل ما هو حرام على المسلمين خشية أن يفتنوا المسلمين .

هـ - مَا يَنْقُضُ بِهِ عَقْدُ الذِّمَّةِ : ينقض عقد الذِّمة بأمر ، منها :

1 - الامتناع من بذل الجزية .

2 - عدم التزامهم بأحكام الشرع التي كانت شرطاً في العقد .

3 - تعذيبهم على المسلمين بقتل ، أو قلع طريق ، أو تجسس ، أو إيذاء جاسوس العدو ، أو زنى مسلمة .

4 - أن يذكروا الله ورسوله أو كتابه بسوء .

و - مَا لِأَهْلِ الذِّمَّةِ :

لأهل الذِّمة على المسلمين حفظ أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وعدم أذيتهم ما وفوا بعهدهم فلم ينكثوه ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ أَذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (4) . فإن هم نكثوا عهدهم ونقضوه بارتكاب ما من شأنه نقض العهد حلَّت دماؤهم وأموالهم . دون نسائهم وأولادهم ؛ إذ لَا يؤخذ المرء بذنب غيره .

المادة الثامنة : في الهدنة ، والمعاهدة ، والصلح :

أ - الهدنة : يجوز عقد الهدنة مع المحاربين ، إذا كان في ذلك تحقيق مصلحة محقة للمسلمين ، فقد هادن ﷺ في حروبه كثيراً من المحاربين ، ومن ذلك مهادنته ليهود المدينة عند نزوله بها ، حتى نقضوها وغدروا به ﷺ ، فقاتلهم ، وأجلاهم عنها .

ب - المعاهدة : يجوز عقد معاهدة عدم اعتداء وحسن جوار بين المسلمين وأعدائهم ، إذا كان ذلك محققاً لمصلحة راجحة للمسلمين ، فقد عقد رسول الله ﷺ المعاهدات وكان يقول : « نفي

(1) رواه مسلم (4) كتاب السلام .

(2) أوردته صاحب المغني ونيل الأوطار ، ولم يعلأه .

(3) الخطيب في تاريخه (370/8) عن ابن مسعود بإسناد حسن .

(4) رواه البيهقي في السنن الكبرى (205/6) .

لهم بعهدهم ، ونستعين الله عليهم ⁽¹⁾ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَلَا الذِّكْرَ عَهْدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ أَخْرَأُوا فَمَا اسْتَقْبَمُواكُمْ تَأْسَتِمْوَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [الزُّبُرُ : 7] . وَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ الْمَعَاهِدِ فَقَالَ : « مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرْخَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ » ⁽²⁾ . وَقَالَ ﷺ : « إِنِّي لَا أُحْبِسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أُحْبِسُ الْبِرْدَ » ⁽³⁾ .
ج - الصُّلْحُ : يجوزُ للمسلمين أن يصالحوا من أعدائهم من شأؤوا ، إذا اضطرُّوا إلى ذلك ، وكان الصُّلْحُ يحققُ لهم فوائدَ لم يحصلوا عليها بدونه ؛ فقد صالح النبي ﷺ أهل مَكَّةَ صلح الحديبية ، كما صالح أهل نَجْرَانَ على أموال يؤدونها ، وصالح أهل البحرين على أن يدفعوا له جزية معينة ، وصالح أكيدر دومة ⁽⁴⁾ فحقق دمه على أن يدفع الجزية .

المادة العاشرة : في قسمة الغنائم ، والغنيء ، والخراج ، والجزية ، والدَّخْلُ :

١ - قسمة الغنائم :

الغنيمة هي المال الذي يملك في دار الحرب . وحكمه : أن يَحْتَسَنَ فيأخذ الإمام خمسَهُ فيتصرف ⁽⁵⁾ فيه بالمصلحة للمسلمين . ويقسم الأربعة الأُخماس الباقية على أفراد الجيش الذين حضروا المعركة ، سواء من قاتل أو لم يقاتل ؛ لقول عمر رضي الله عنه : « الغنيمة لمن شهد الوقعة » ⁽⁶⁾ . فيعطى الفارس ثلاثة أسهم ، والرجل سهمًا واحدًا ، قال تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ إِلَىٰ مُخْسِمِ رَسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾ [الأنفال : 41] .

[تنبيه] : يشارك الجيش سراياهُ في الغنيمة ، وإذا أرسل الإمام سريةً من الجيش فغنمت شيئًا ، فإنه يقسم على سائر أفراد الجيش ، ولا تختص به السرية وحدها .

ب - الغنيء :

الغنيء ، هو ما تركه الكفار والمخاربون من أموال وهربوا عليه قبل أن يدهسوا ويقاتلوا . وحكمه : أن الإمام يتصرف فيه بالمصلحة الخاصة والعامة للمسلمين كاخمس من الغنائم ، قال تعالى : ﴿ مَا أَهَانَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ ﴾

(1) رواه الحاكم في المستدرک (3 / 379) .
(2) رواه البخاري (9 / 16) .
(3) رواه أبو داود في الجهاد (162) . ورواه الإمام أحمد (6 / 8) . ورواه الحاكم (598 / 3) . ومعنى لا أُحْبِسُ : أي لا أَسْخِطُ العهدة .
(4) أكيدر عريق غسانبي ، وفي هذا دليل على أن الجزية تؤخذ من غير أهل الكتاب كما هو مذهب مالك رحمه الله .
(5) كون الإمام يتصرف في الخمس هو مذهب مالك ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وكذا الشيخ ابن كثير رحمهم الله تعالى .
(6) أورده الزُّبُلِيُّ في نصب الرأية (3 / 408) .

السَّيْلِ كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴿ [الحشر : 7] .

ج - الخراج :

الخراج هو ما يضرب على الأراضي التي احتلها المسلمون عنوة ؛ فإن الإمام مخير عند احتلاله أرضاً بالقوة بين أن يقسمها بين المقاتلين وبين أن يوقفها على المسلمين ، ويضرب على من هي تحت يده من مسلم وذمّي خراجاً سنوياً مستمرّاً ينفق بعد جبايته في صالح المسلمين العام ، كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من أرض الشام ، والعراق ومصر (في الصحيح) .

[تنبيه] : لو صالح الإمام العدو على خراج معين من أرضهم ، ثم أسلم أهل تلك الأرض ، فإن الخراج يسقط عنهم لمجرد إسلامهم بخلاف ما فتح عنوة ⁽¹⁾ ، فإنه وإن أسلم أهله فيما بعد ، يستمرّ مضروباً على تلك الأرض .

د - الجزية :

الجزية : ضريبة مالية تؤخذ من أهل الذمّة نهاية الحول وقدرها ممّن فتحت بلادهم عنوة أربعة ⁽²⁾ دينارين ذهبتاً ، أو أربعون درهماً فضةً . تؤخذ من الرجال البالغين دون الأطفال والنساء ، وتسقط عن الفقير المعدم والعاجز عن الكسب من مريض وشيخ هرم ، أمّا أهل الصّالح فيؤخذ منهم ما صالحوا عليه ، وإسلامهم تسقط عنهم كافةً ، وحكم الجزية أنّها تصرف في المصالح العامة . والأصل فيها قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : 29] .

هـ - الثقل :

الثقل : ما يجعله الإمام لمن طلب إليه القيام بمهمة حربية ، فيعطيهم زيادة على سهامهم شيئاً من الغنيمة بعد إخراج خمسها على أن لا يزيد هذا الثقل على الربع ، إذا كان إرسالهم عند دخول أرض العدو ، ولا على الثلث إن كان بعد رجوعهم منها لقول حبيب بن مسلمة : « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البداية ، والثلث في الرجعة » ⁽⁴⁾ .

(1) عنوة : بالحرب والقتال ، لا بصلح ومهادنة .

(2) ويجوز نقصها إلى دينار ، أو عشرة دراهم بحسب الحال غني وفقراً ، فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل اليمن ديناراً ، وأخذ من أهل الشام أربعة دنانير .

(3) يسلمونها بأيديهم وهم أغنياء مفادون أدلاء . (4) رواه أبو داود (2750) . ورواه ابن ماجه (2852) .

المادة الحادية عشرة : في أسرى الحرب :

اختلف أهل العلم من المسلمين في حكم أسرى الحرب من الكافرين هل يقتلون ، أو يفادون ، أو يمن عليهم ، أو يُسترقون ؟ وسبب خلافهم ورود الآيات مجملة في هذا الباب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَتَرَبَّ الْعَقَابَ حَتَّى إِذَا اُنْخَسِرُوهُمْ فَغَدُوا عَلَيْهِمْ مِمَّا بَدَّ وَبِمَا بَدَّ لَهُ ﴾ [سورة محمد : 4] . فهذه الآية الكريمة تخير الإمام بين أن يمن على الأسرى فيطلق سراحهم بدون فداء ، أو يفاديهم بما يشاء من مال أو سلاح أو رجال . وقوله تعالى : ﴿ فَأَقْبَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [الشورى : 5] . فإضحية بقتل المشركين دون أسرهم ليعن عليهم أو يفادوا .

غير أن الجمهور يرى أن الإمام مخير بين القتل والمفاداة ، والمن والامتزاز بما يراه في صالح المسلمين ، إذ ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قتل بعض الأسرى ، وفادى آخرين ، ومن على بعض آخر تصرفاً بما يحقق المصلحة العامة للمسلمين . اللهم صل على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .



الفصل الثاني

في السِّيَاق - والمناضلة - والرياضات البدنية والعقلية

وفيه خمس مواد :

المادة الأولى : في الغرض المقصود من هذه الرياضات :

إن الغرض من جميع هذه الرياضات التي كانت تعرف في صدر الإسلام بالفروسية هو الاستعانة بها على إحقاق الحق ونصرتة والدفاع عنه ، ولم يكن الغرض منها الحصول على المال وجمعه ، ولا الشهرة وحب الظهور ، ولا ما يستتبع ذلك من العلو في الأرض والفساد فيها ، كما هي أكثر حال المرتاضين اليوم . إن المقصود من كل الرياضات على اختلافها هو التقوي واكتساب القدرة على الجهاد في سبيل الله تعالى ، وعلى هذا يجب أن تفهم الرياضة في الإسلام ، ومن فهمها على غير هذا النحو فقد أخرجها عن قصد الحسن إلى قصد سيئ من اللهو الباطل ، والقمار الحرام . والأصل في مشروعية الرياضة قوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ [الأحزاب : 60] . وقول الرسول ﷺ : « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف » ⁽¹⁾ ، والقوة في الإسلام تشمل الشيف والسنان ، والحجة والبرهان .

(1) رواه مسلم (34) كتاب القدر . ورواه الإمام أحمد (2/370) . ورواه ابن ماجه (4168) .

المادة الثانية : فيما يجوز فيه الرهن من أنواع الرياضات ، وما لا يجوز فيه ذلك :

تجوز المراهنة ، وأخذ الرهن بلا خلاف بين علماء المسلمين في سباق الخيل ، والإبل ، وفي الرماية وهي المناضلة ؛ وذلك لقول الرسول ﷺ : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ » ⁽¹⁾ . والمراد من السبق بفتح السين والباء معاً هو ما يوضع رهناً ويأخذه الفائز في سباق أو رماية . وأما ما عدا هذه من أنواع الرياضات كالمصارعة والسباحة والجري على الأقدام أو الدراجات أو الشيارات ، وكحمل الأثقال ، وكالسباق على البغال والحمير ، أو الزوارق البحرية ، وكحل المسائل العلمية أو حفظها واستظهارها ، فإنها وإن كانت رياضات جائزة فإنه لا يجوز فيها وضع رهن ولا أخذه على الصحيح ولا يحتج على الجواز بمصارعة الرسول ﷺ لركانة بن زيد فإن الرسول ﷺ لما صارعه وغلبه رد عليه غنمه التي جعلها ركانة رهناً للمصارعة . كما لا يحتج بمراهنة الصديقي لقریش وأخذه الرهن منها لما غلبها في مسألة غلب الروم ، فإن ذلك كان في صدر الإسلام قبل نزول كثير من التشريع .

والحكم في حصر جواز الرهن وأخذه في الثلاثة المذكورة في الحديث فقط هي أن هذه الثلاثة ذات أثر في الجهاد ، وأما ما عداها من أنواع الرياضات فلا أثر لها فيه ؛ لأن الجهاد يعتمد على ركوب الخيل والإبل وعلى الرماية بالسهم ، وإن قيست الدبابات اليوم والطائرات على الإبل والخيل لصححت المسابقة بينها وجاز أخذ الرهن فيها ، لما لها من أثر كبير في الجهاد الذي هو المقصود من سائر الرياضات البدنية . كما أنه لو أذن الشارع في أخذ الرهن من أنواع الرياضات غير الثلاثة المذكورة في الحديث لأتخذ بعض الناس الرياضات مهنة يتعيشون بها ويكتسبون الرزق بواسطتها ، وعندئذ ينسى الغرض الشريف الذي شرعت الرياضات لأجله وهو التقوي على الجهاد من أجل إحقاق الحق وإبطال الباطل في الأرض وذلك بأن يُعبد الله وحده ويستقام على شرعه حتى يسعد الناس في دنياهم وآخرهم ، ولا يشتموا .

المادة الثالثة : في كيفية وضع الرهن في السباق والمناضلة :

إن الأولى في وضع الرهن في السباق والمناضلة أن تضعه الحكومة أو جمعية خيرية أو بعض الأفراد الحسنيين ؛ وذلك ليخلو من كل شبهة ويتمحض للتشجيع الخالص الذي لا يراه به إلا الترغيب في الإعداد للجهاد . ومع هذا فإنه لا بأس أن يضع الرهن أحد المتسابقين أو المتناضلين كأن يقول أحدهما لصاحبه : إن سبقني فلک مئة عشرة أو مائة دينار مثلاً . وأجاز الجمهور أن

(1) رواه أبو داود (2574) . ورواه الترمذي (227/6) .

يضع كل من المتسابقين الرهن إن أدخلنا ثالثاً معهما ⁽¹⁾ على أن لا يضع هو شيئاً ، وهذا رأي سعيد بن المسيب ، وأباه ⁽²⁾ مالك ورضيه آخرون .

المادة الرابعة : في بيان كيفية السباق والمناضلة :

أما السباق فينبغي أن يراعى فيه ما يلي :

- 1 - تعيين الركوب من فرس أو بعير ، أو دابة أو طائرة .
- 2 - توحيد جنس المتسابق عليه فلا يسابق بين بعير وفرس مثلاً .
- 3 - تحديد المسافة على أن لا تكون قصيرة جداً ولا طويلة جداً .
- 4 - تعيين الرهن إن كانت المسافة على رهن .

ثم تصف حيول المتسابقين صفاً واحداً تكون حوافرها محاذية لبعضها بعضاً ، ثم يأمر الحكم المتسابقين بالاستعداد والتهيؤ ، ثم يكثر ثلاثاً فيطلق المتسابقون مع آخر تكبيرة ، ويكون على نهاية المسافة حكمان ، قد وقف كل منهما على طرف الخط : خط نهاية المسافة لينظرا من هو الذي يصل إليه أولاً من المتسابقين فيكون الفائز . وإن ضمت حلبة السباق مجموعة فالجوائز توزع على عشرة منها فقط فيفوز أكبرها الخيل ، يليه المصلى ، ثم الثالي ، ثم البار ، ثم المرتاح ، ثم الخطي ، ثم العاطف ، ثم المؤمل ، ثم اللطيم ، ثم الشكيت وهو الفسكل ، ولا يعطى من بعد الفسكل شيئاً ، ولا يجوز الجلب ولا الحنب في السباق ؛ لنهي الرسول ﷺ عن ذلك في قوله : « ولا جنب ولا شفاو في الإسلام » ⁽³⁾ والجب أن يجعل المسابق من يصيح على فرسه ويرجره ليسرع ، والجنب أن يجعل المسابق إلى جنبه فرساً آخر يحرض فرسه على الجري ويستحثه عليه . وأما المناضلة وهي المسابقة بالرمي بالثشاب والبنديقة أو الرشاش وما إلى ذلك ، وهي أفضل من السباق بالخيول وما إليها ؛ لقول الرسول ﷺ : « ارموا واركبوا وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا » ⁽⁴⁾ ؛ وذلك لأن تأثير الرمي في الجهاد أقوى من الركوب كما هو معروف .

وينبغي في المناضلة أن يراعى ما يلي :

- 1 - أن تكون بين من يحسنون الرماية .

(1) هذه المسألة تعرف بمسألة الغلل ، والحامل عليها الخروج بالتضييع عن شبهة الضار ؛ لأنه إن وضع كل من المتسابقين أصبح كل واحد يرمي الرهن ويخاف من الرمن ، وهذا حال المقامين ، أما إن أدخلنا ثالثاً بينهما لا يندفع رهماً فقد بعدت العشرة عن صور القرار وانقضت هذه المسألة ابن القيم وراى أنها حالية من العدل والإنصاف .

(2) أي رفضه . (3) رواه الإمام أحمد (4 / 435) .

(4) رواه الإمام أحمد (4 / 144) .

- 2 - معرفة عدد الإصابات للهدف ، وذلك بتحديد ما بكذا إصابة .
 3 - معرفة الرماية هل هي مبادرة أو مفاضلة ، فالمبادرة : أن يقولاً من سبق إلى خمس إصابات من عشرين رمية فقد سبق . والمفاضلة أن يقولاً : أئنا فضل صاحبه بخمس إصابات من عشرين رمية فقد سبق .

4 - تحديد الهدف وتعيينه ، وأن يكون على مسافة معقولة قريباً وبعداً .
 ثم بعد الاتفاق على الرماية يرمي أحدهما وإن تشاحا في أيهما يبدأ أقرع بينهما ، وإن بدأ الذي دفع الرهن فهو أولى ، ولتجر المباراة بعيدة عن كل حيف أو ظلم حتى تتم ، ومن سبق أخذ الرهن .
 [تبيين] : السباق والرماية عقد جائز ليس بواجب ، وعليه فإن لكل من المتسابقين أن يفسخ العقد متى شاء ، ومن قال : من سبقني فله كذا ... كان هذا منه وعداً فلا يجبر على تنفيذه وإنما ينقذه صاحبه تقوى وكرماً ؛ لأن خلف الوعد محرم . ومن قال : من سبقته منكم فليعطيني كذا ، أو عليه كذا فلا يجوز ؛ لأنه خرج عن جنس السباق المشروع ، وأصبح طريقة اكتساب مال بغير حق شرعي .

المادة الخامسة : فيما لا يجوز المسابقة فيه يهين ولا يغيره :

لا تجوز المباراة والمسابقة في لعب الررد ، والشطرنج ، وما مائلهما من ألعاب زماننا هذا من « الكيرم » « الورق » « الدمينو » وكرة الطاولة ، وما إلى ذلك ، وتجوز لعبة كرة القدم بشرط أن ينوي بها الحفاظ على قوة البدن نامية صالحة للجهاد . وأن لا تكشف فيها الأفخاذ ، وأن لا تؤخر لها الصلوات ، وأن تخلو من الرفث وقول الزور والباطل من سب وشتم وما إلى ذلك .
 [تبيين] : يجوز لأي محسن أن يقول : من حفف كذا جزءاً من كتب الله تعالى ، أو حديثاً من أحاديث الرسول ﷺ ، أو حل كذا مسألة فريضة ، أو حسابة فله كذا من المال أو المتاع بقصد التشجيع على حفظ كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وعلى حفظ مسائل العلم التي لا بد منها للأمة ، وإن نجح من سابق أخذ الحائزة إن شاء أو تركها ، وعلى واضع الرهن أن يسلم به لصاحبه الفائز .

الفصل الثالث : في البيع

وفيه تسع مواد :

المادة الأولى : في حكم البيع ، وحكمته ، وإمكانه :

أ - حكم البيع :

البيع مشروع بالكتاب العزيز ، قال تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّنَا ﴾ [البقرة : 275] .
وبالسنة التولية والعملية معاً ، فقد باع النبي ﷺ واشترى وقال : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » (1)
وقال : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » (2) .

ب - حكمه :

الحكمة في مشروعية البيع : هي بلوغ الإنسان حاجته مما في يد أخيه بغير حرج ولا مضرة .

ج - فوائده :

أركان البيع خمسة ، وهي :

- 1 - البائع ، ولا بد أن يكون مالكا لما يبيع ، أو مأذونا له في بيعه ، رشيدا غير سفیه .
- 2 - المشتري ، ولا بد أن يكون جائز التصرف بأن لا يكون سفیه ، ولا صبيا لم يؤذن له .
- 3 - المبيع - المثلن - ولا بد من أن يكون مباحا طاهرا مقدورا على تسليمه ، معلوما لدى لمشتري ولو بوصفه .

4 - صيغة العقد ، وهي الإيجاب والقبول بالقول نحو : بعني كذا ، فيقول البائع : بعتك ، أو بالفعل كأن يقول : بعني ثوبا مثلاً ، فيناوله إياه .

5 - التراضي ، فلا يصح بيع بدون رضا الطرفين ؛ لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ » (3) .

المادة الثانية : **يُصَحُّ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ ، وَمَا لَا يَصَحُّ :**

أ - مَا يَصَحُّ مِنَ الشَّرْطِ :

يصح اشتراط وصف في البيع ، فإن وُجد الوصف المشروط صح البيع وإلا بطل ، وذلك كأن يشترط مشتري في كتاب أن يكون ورقه أصفر ، أو في منزل أن يكون باب من حديد مثلاً .
كما يصح اشتراط منفعة خاصة كاشتراط بائع دابة الوصول عليها إلى محل كذا ، أو بائع دار السكنى بها شهراً مثلاً ، أو يشترط مشتري ثوبا خياطته ، أو مشتري حطباً كسره ؛ إذ قد

(1) رواه أبو داود (3440) . ورواه الترمذي (1222 ، 1223) . ورواه ابن ماجه (2175 ، 2176) .

(2) رواه البخاري (76 / 3 ، 77) . ورواه مسلم (47) . كتاب البيوع . ورواه الترمذي (1245 ، 1246 ، 1247) .

(3) رواه ابن ماجه (2185) بسند حسن .

اشترط جابر على رسول الله ﷺ حملان بعيره الذي باعه عن رسول الله ﷺ .

ب - مَا لَا يَصِحُّ مِنَ الشُّرُوطِ :

1 - الجمع بين شرطين في بيع واحد ، كأن يشترط المشتري الحطب كسره وحمله ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ » ⁽¹⁾ .

2 - أن يشترط ما يخل بأصل البيع ، كأن يشترط بائع الدائبة أن لا يبيعها المشتري ، أو أن لا يبيعها زيدا ، أو يهبها عمرا مثلا ، أو يشترط عليه أن يقرضه ، أو يبيعه شيئا ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » ⁽²⁾ .

3 - الشرط الباطل الذي يصح معه العقد ، ويطل هو : وذلك كأن يشترط أن لا يخسر عند بيع المشتري ، أو أن يشترط بائع العبد أن الولاء له ، فالشرط في مثل هذين باطل والبيع صحيح ؛ لقوله ﷺ : « مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ » ⁽³⁾ .

المادة الثالثة : في حكم الخيار في البيع :

شُرِعَ الخيار في البيع في عدة مسائل ، وهي :

1 - ما دام البائع والمشتري في المجلس قبل أن يتفرقا فلكل منهما الخيار في إمضاء البيع أو «سحبه» ؛ لقوله ﷺ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَيَتَيَّا بَوْرَكَ لِهَمَّا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحَقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » ⁽⁴⁾ .

2 - إذا اشترط أحد البائعين مدة معينة للخيار فاتفقا على ذلك ، فهما إذا بالخيار حتى تنقضي المدة ، ثم يمضي البيع ؛ لقوله ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ » ⁽⁵⁾ .

3 - إذا غبن أحدهما الآخر غبنا فاحشا ، بأن بلغ الغبن الثلث فأكثر بأن باعه ما يساوي عشرة بخمسة عشر ، أو بعشرين مثلا فإن للمشتري الفسخ أو الأخذ بالقيمة المعلومة ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ بَايَعَ فَقُلَّ لَا خِلَابَةَ » ⁽⁶⁾ أي لا خديعة ، فإنه متى ظهر أنه غبن رجع على من غبنه برد الزائد إليه ، أو يفسخ البيع .

(1) رواه أبو داود (3504) . ورواه الترمذي (1234) .

(2) رواه البخاري (123 / 1) . ورواه النسائي في البيوع (86) .

(3) رواه أبو داود (3457 ، 3459) . ورواه الحاكم (16 / 2) وهو صحيح .

(4) رواه البخاري (76 / 3 ، 77 ، 84 ، 85) ومسلم كتاب البيوع (47) .

(5) رواه أبو داود (12) كتاب الأقضية والحاكم (49 / 2) وهو صحيح .

(6) رواه مسلم (48) كتاب البيوع . ورواه الإمام أحمد (72 / 2) .

4 - إذا دُلِسَ البائع في البيع بأن أظهر الحسن وأخفى القبيح ، أو أظهر الصالح ، وأبطن الفاسد أو جمع اللين في صرع الشاة فإنَّ للمشتري الخيار في الفسخ أو الإمضاء ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَلَا الْغَنَمَ فَمَنْ ابْتاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ الظُّنَّيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ شَاءَ امْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ »⁽¹⁾ .

5 - إذا وجد بالمبيع عيب ينقص قيمته ولم يكن قد علمه المشتري ورضي به حال المساومة فإنَّ للمشتري الخيار في الإفضاء أو الفسخ ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا يَبِيْنَهُ لَهُ »⁽²⁾ . ولقوله ﷺ في الصحيح : « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا »⁽³⁾ .

6 - إذا اختلف البائعان في قدر الثمن أو في وصف السلعة حلف كلُّ منهما للآخر ثم هما بالخيار في إفضاء البيع أو فسخه ؛ لما روي : « إِذَا اختلفَ المتبايعانِ والسلعةُ قائمةٌ وَلَا بَيِّنَةٌ لأحدهما تحالفاً »⁽⁴⁾ .

المادة الرابعة : في بيان أنواع من البعوع ممنوعة :

منع رسول الله ﷺ أنواعاً من البيع لما فيها من الغرر المؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل والغش المفضي إلى إثارة الأحقاد والنزاع والخصومات بين المسلمين ، من ذلك :

1 - بيع السلعة قبل قبضها : لا يجوز للمسلم أن يشتري سلعة ثم يبيعها قبل قبضها ممن اشتراها منه ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا اشتريت شيئاً فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ »⁽⁵⁾ . وقوله : « مَنْ ابْتاعَ طعاماً فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ »⁽⁶⁾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ » .

2 - بيع المسلم على المسلم : لا يجوز للمسلم أن يشتري أخوه المسلم بضاعةً بخمسة مثلاً ، فيقول له : رَدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا وَأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ بِأَرْبَعَةٍ ؛ وذلك لقوله ﷺ : « لَا يَبِعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ »⁽⁷⁾ .

(1) رواه البخاري (92 / 3) . ورواه مسلم (4) كتاب البيع . ورواه أبو داود (48) . ورواه النسائي في البيع (14) .

(2) رواه الحاكم (8 / 2) . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (320 / 5) .

(3) رواه مسلم (164) كتاب الإيمان . ورواه الإمام أحمد (498 / 3) .

(4) رواه أصحاب السنن بروايات مختلفة : رواه أبو داود (3511) . ورواه ابن ماجه (2186) . ورواه الحاكم (45 / 2) . وهذا ما لم تكن لأحدهما بيئة ، وإن كانت حكم بها ولا تحالفت ولا تراؤ . وهذه المسألة فيها خلاف كبير وهذا الوجه أعدها ، وبشكل الأمر إذا لم تكن السلعة قائمة بأن نفدت ، وتحل بالملكي إذا كان للسلعة مثلي ، أو بالقيمي إن كان لها قيم ، بعادل قيمتها ، وفي بعض روايات هذا الحديث لم تذكر جملة : والسلعة قائمة .

(5) رواه الإمام أحمد (402 / 3) . ورواه الدارقطني (9 / 3) . (6) رواه البخاري (90 ، 88 ، 89 / 3) .

(7) رواه الترمذي (1292) . ورواه ابن ماجه (2171) . ورواه الإمام أحمد (63 / 2) . ورواه النسائي في البيع (17) .

3 - بیع النجش⁽¹⁾ : لا یجوز للمسلم أن یعطی فی سلعة شیئاً وهو لا یرید شراءها ، وإنما من أجل أن یقتدی به الشؤم فیغزو بالمشتري . كما لا یجوز أن یقول لمن یرید شراءها : إنها مشتراة بكذا وكذا نادياً لیغزو بالمشتري وسواء تواطأ مع صاحبها أم لا ؛ لقول ابن عمر رضی اللہ عنہما : « نهى رسول الله ﷺ عن النجش » . وقوله ﷺ : « ولا تناجذوا »⁽²⁾ .

4 - بیع المحرم النجس : لا یجوز للمسلم أن یبیع محرماً ، ولا نجساً ، ولا مفضيلاً إلى حرام ، فلا یجوز بیع حمر ولا خنزیر ، ولا صورة ، ولا ميتة ، ولا صنم ، ولا عنب لمن یشخذه حمراً ؛ لقوله ﷺ : « إن الله حرم بیع الحمر والميتة والخنزیر والأصنام »⁽³⁾ . وقوله : « لعن الله المصورين »⁽⁴⁾ . وقوله : « من حبس العنب أيام القطاف حتى یبیعها من یهودي أو نصراني ، أو ممن یشخذه حمراً فقد تحمّن الثأر علی بصيرة »⁽⁵⁾ .

5 - بیع الغرر : لا یجوز بیع ما فيه غرر ، فلا یباع سمك في الماء ، ولا صوف علی ظهر شاة ، ولا جنين في بطن ، ولا لبن في ضرع ، ولا ثمرة قبل بدو صلاحها ، ولا حب قبل اشتداده ، ولا سلعة بدون النظر إليها أو تقليبها وفحصها إن كانت حاضرة ، أو بدون وصفها ومعرفة نوعها وكميتها إن كانت غائبة ؛ وذلك لقوله ﷺ : « لا تشترى الماء فإنه غرر »⁽⁶⁾ . وقول ابن عمر رضی اللہ عنہما : « نهى رسول الله ﷺ أن یباع تمر حتى یطعم ، أو صوف علی ظهر ، أو لبن في ضرع ، أو سمّن في لبن »⁽⁷⁾ . وقوله : « نهى رسول الله ﷺ عن بیع الثمرة حتى ترهق » قال : تحمر . وقال : « إذا منع الله الثمرة فممن تستحل مال أخيك »⁽⁸⁾ . وقول أبي سعيد الخدري رضی اللہ عنہ : « نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنابدة في البیع »⁽⁹⁾ . واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو الثمار ولا یقلبه ، والمنابدة أن ینبذ الرجل ثوبه ، وینبذ الآخر ثوبه ، ویكون ذلك بیعهما من غیر نظر ، ولا فحص ، ولا تقلب .

6 - بیع یعتین فی بیعة : لا یجوز للمسلم أن یعقد بیعتین فی بیعة واحدة ، بل یعقد كل صفقة علی حدة ؛ لما فی ذلك من الإيهام المؤدي إلى أذية المسلم ، أو أكل ماله بدون حق .

(1) النجش لغة : تنفير الصيد من مكانه ليعاود . وفي الشرع : الزيادة في السلعة بدون قصد شرائها وإنما ليقع السوام عليها فيشتروها .
(2) رواه أبو داود (3438) . . ورواه الترمذي (1304) . ورواه النسائي (71 / 6) . ورواه ابن ماجه (2174) .
(3) رواه أبو داود (3486) .
(4) رواه البخاري (111 / 3) . ورواه الإمام أحمد (308 / 4) .
(5) أورده البيهقي في جمع الزوائد (90 / 4) . وابن حجر في تلخيص الخبير (19 / 3) . وحسنه الحافظ في بلوغ المرام .
(6) رواه البيهقي في السنن الكبرى (340 / 5) . والطبراني في المعجم الكبير (258 / 10) . ورواه الإمام أحمد في مسنده . وفي مسنده مقال ، وله شاهد بصلح به .
(7) رواه الدارقطني (5 / 3) وهو صالح .
(8) رواه الإمام أحمد (221 / 3) . ورواه ابن ماجه (2217) .
(9) رواه البخاري (92 / 3) . ورواه النسائي (260 / 7) . ورواه ابن ماجه (2170) .

ولعقد بيعتين في بيعه صور: منها أن يقول له: بعتك الشيء بعشرة حالا، أو بخمسة عشر إلى أجل ويمضي البيع، ولم يبين له أي البيعتين أمضاها. ومنها أن يقول له: بعتك هذا المنزل مثلاً بكذا، على أن تبني كذا بكذا. ومنها أن يبيعه أحد شيئين مختلفين بدينار مثلاً، ويمضي العقد، ولم يعرف المشتري أي الشيئين قد اشترى؛ لما روي عنه عليه السلام: «أنه نهى عن بيعتين في بيعه» (1).

7 - بيع العربون: لا يجوز للمسلم أن يبيع بيع عربون، أو يأخذ العربون بحال؛ لما روي عنه عليه السلام: «أنه نهى عن بيع العربون» (2). قال مالك في بيانها: هو أن يشتري الرجل الشيء، أو يكتري الدابة، ثم يقول: «أعطيتك ديناراً على أني إن تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك». «

8 - بيع ما ليس عنده: لا يجوز للمسلم أن يبيع سلعة ليس عنده، أو شيئاً قبل أن يملكه لما قد يؤدي إليه ذلك من أدية البائع والمشتري في حال عدم الحصول على السلعة المبيعة؛ ولذا قال عليه السلام: «لا تبع ما ليس عندك» (3). «ونهى عن بيع الشيء قبل قبضه» (4).

9 - بيع الدين بالدين: لا يجوز للمسلم أن يبيع ديناً بدين؛ إذ هو في حكم بيع المعلوم بالمعوم، والإسلام لا يجيز هذا. ومثال بيع الدين بالدين: أن يكون لك على رجل قسطاً بر إلى أجل فتبيعه إلى آخر بمائة ريال إلى أجل. ومثال آخر: أن يكون لك على رجل شاة إلى أجل فلما يحل الأجل يعجز المدين عن أدائها لك، فيقول لك: بعنيها بخمسين ريالاً إلى أجل آخر، فتكون قد بعته ديناً بدين، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (5)، أي الدين بالدين.

10 - بيع العينة: لا يجوز للمسلم أن يبيع شيئاً إلى أجل، ثم يشتريه ممن باعه له بشئ أقل مما باعه به؛ لأنه إذا باعه إياه بعشرة، ثم اشتراه منه بخمسة يكون كمن أعطى خمسة إلى أجل بعشرة، وهذا عين ربنا التسيئة المحرم بالكتاب والسنة والإجماع؛ وذلك لقوله عليه السلام: «إذا ضئ الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة وأبغوا أذنان البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعوه حتى يراجعوا دينهم» (6). وقالت امرأة لعائشة: إني بعث غلاماً من زيد بن الأرقم بشتمائة درهم نسيئة إلى أجل وإنني اشتريته منه بستمائة درهم نقداً. فقالت لها

(1) روه الإمام أحمد في مسنده، ورواه الترمذي وصححه. (2) روه الإمام مالك (419).

(3) روه أبو داود (3503). ورواه الترمذي (1232). ورواه النسائي (289/7). ورواه ابن ماجه (2187).

(4) روه البخاري (55) كتاب البيوع. (5) روه الدارقطني (3/71، 72).

(6) روه الإمام أحمد (28/2).

عائشة رضي الله عنها : « بئس ما اشتريت وبئس ما بعيت ، إن جهاده مع رسول الله ﷺ قد بطل إلا أن يتوب » (1) .

11 - بيع الحاضر للبادي : إذا أتى البادي أو الغريث عن البلد بسلعة يريد أن يبيعها في السوق بسعر يومها لا يجوز للحضري أن يقول له : اترك السلعة عندي وأنا أبيعها لك بعد يوم أو أيام بأكثر من سعر اليوم ، والثامن في حاجة إلى تلك السلعة ؛ لقوله ﷺ : « لا يبيع حاضر لباد ، دُعُوا الثَّامِسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ » (2) .

12 - الشراء من الزكبان : لا يجوز للمسلم أن يسمع بالسلعة قادمة إلى البلد فيخرج ليلتاقها من الزكبان خارج البلد فيشتريها منهم هناك ، ثم يدخلها فيبيعها كما شاء ، لما في ذلك من التغرير بأصحاب السلعة ، والإضرار بأهل البلد من تجار وغيرهم ؛ ولذا قال رسول الله ﷺ : « لَا تَلْقُوا الزُّكْبَانَ وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ بَادٍ » (3) .

13 - بيع المصرواة : لا يجوز للمسلم أن يصرى الشاة ، أو البقرة ، أو الناقة ، بمعنى يجمع بينها في ضرعها أياما للزوى وكأنها حلوب ، فيرغب الناس في شرائها فيبيعها ، لما في ذلك من الغش والخديعة ، قال ﷺ : « لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ ابْتاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ الظَّنِّ ، بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » (4) .

14 - البيع عند النداء الأخير لصلاة الجمعة : لا يجوز للمسلم أن يبيع شيئاً أو يشتري ، وقد نودي لصلاة الجمعة النداء الأخير الذي يكون معه الإمام على المنبر ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دُعِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ بَوَاقِ الْأَجْمَعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [سورة الجمعة : 9] .

15 - بيع المزبلة أو المخافلة : لا يجوز للمسلم أن يبيع عناء في الكرم حرصاً بزبيب كيلاً ، ولا زرعاً في منبلة بحر كيلاً ، ولا رطباً في النخل بتمر كيلاً إلا يبيع العراة فقد رخص فيه النبي ﷺ ، وهو أن يهب المسلم لأخيه المسلم نخلة أو نخلات لا يتجاوز تمرهن خمسة أوسق ، ثم يتصرن بدخوله عليه كلما أراد أن يجني من رطبه ، فيشتريها منه بخرصها تمرًا . ودليل الأول قول ابن عمر رضي الله عنهما : « نهى رسول الله ﷺ عن المزبلة » ، والمزبلة أن يبيع تمر حائطه (5) إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا (6) أن يبيع بزبيب كيلاً ، وإن

(1) رواه الدارقطني (52 / 3) وفي مسنده ضعف .

(2) رواه البخاري (94 ، 92 / 3) . رواه مسلم (4) كتاب البيوع . ورواه أبو داود في البيوع (47) . ورواه الإمام أحمد (420 / 2) .

(3) رواه البخاري (94 ، 92 / 3) . ورواه مسلم (19 ، 11) كتاب البيوع . ورواه الإمام أحمد (152 / 3) .

(4) رواه البخاري (92 / 3) ورواه مسلم (4) كتاب البيوع . ورواه أبو داود في البيوع (48) . ورواه النسائي في البيوع (14) .

(5) الحائط : البستان والحديقة .

(6) الكرم : العنب .

كَانَ زَعَا أَنْ يَبِيعَهُ بِطَعَامٍ ⁽¹⁾ كَيْلًا ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ⁽²⁾ . ودليل الثاني : قول زيد بن ثابت رضي الله عنه : « أَنْ يَبِيعَ الرَّبِيْعُ » رضي الله عنه لصاحب العريّة أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا ⁽³⁾ .

16 - بيع الثّياب : لا يجوز للمسلم أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا وَيَسْتَنْتِي بَعْضَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يَسْتَنْتِيهِ مَعْلُومًا ، فَإِذَا بَاعَ يَسْتَانًا مِثْلًا لَا يَصْخُ أَنْ يَسْتَنْتِي مِنْهُ نَخْلَةً أَوْ شَجَرَةً غَيْرَ مَعْلُومَةٍ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَرَرِ الْحَرَمِ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِ جَابِرٍ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْمَرَابِنَةِ ، وَالثَّنْيَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ » ⁽⁴⁾ .

لِلْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ : فِي بَيْعِ أَصُولِ الثَّمَارِ :

إِذَا بَاعَ الْمُسْلِمُ نَخْلًا أَوْ شَجَرًا ، فَإِنْ كَانَ الثَّخُلُ قَدْ أُبْرِ ، وَالشَّجَرُ قَدْ ظَهَرَ ثَمَرُهُ فَإِنَّ الثَّمَرَةَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهَا الْمُشْتَرِي ، وَإِلَّا فَهِيَ لِلْبَائِعِ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ فَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ الْمُبْتَاعُ » ⁽⁵⁾ .

لِلْمَادَّةِ السَّادِسَةِ : فِي الرِّبَا وَالصَّرْفِ :

1 - الرِّبَا :

أ - تعريفه : هو الزيادة في أشياء من المآل مخصصة ، وهو نوعان : ربا فضلي ، وربا نسيئة .
 ربا الفضل : هو بيع الجنس الواحد ممّا يجري فيه الرّبا بجنسه متفاضلاً ، وذلك كبيع قنطار قمح بقنطار ربيع من القمح مثلاً ، أو بيع صاع تمر بصاع ونصف من التمر مثلاً ، أو بيع أوقية فضة بأوقية ودرهم من فضة مثلاً .

وربا النسيئة قسمان : ربا الجاهلية ، وهو الذي قال تعالى في تحريمه : ﴿ يَأْكُلُهَا الْذِينَ كَانُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ [آل عمران : 130] . وحقيقته : أن يكون للمرء على آخر دين مؤجل ، ولما يحل أجله يقول له : إما أن تقضيني أو أزيد عليك ، فإذا لم يقضه زاد عليه نسبة من المآل وانتظره مدة أخرى ، وهكذا حتى يتضاعف في فترة من الزمن إلى أضعاف ، ومن ربا الجاهلية أيضاً : أن يعطيه عشرة دنانير مثلاً بخمسة عشر إلى أجل قريب أو بعيد .
 وربا النسيئة ، وهو بيع الشيء الذي يجري فيه الرّبا كأحد التقدين ، أو البز أو الشعر ، أو التمر بأخر ممّا يدخله الرّبا نسيئة ، وذلك كأن يبيع الرجل قنطاراً تمرًا بقنطار قمحاً إلى أجل مثلاً ، أو يبيع عشرة دنانير ذهباً بمائة وعشرين درهماً فضةً إلى أجل مثلاً .

(1) المراد بالطعام هنا : الحب .

(2) رواه النسائي (270 / 7) . ورواه ابن ماجه (2265) .

(3) رواه البخاري في صحيحه .

(4) رواه البخاري (3 / 102 ، 150 ، 247) .

(5) رواه الترمذي (1224 ، 1290 ، 1300 ، 1313) صحيحه .

- 2 - حكمه : الربا محرم بقول الله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ أَلْبَسَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة : 275] .
 وبقره ﷺ : ﴿ يَأْتِيهَا الذِّبْ أَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ . وبقره الرسول ﷺ :
 « لعن الله أكل الربا ومؤكله ، وشاهديه ، وكتابه »⁽¹⁾ . وقوله : « درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم
 أشد من ست وثلاثين زنية »⁽²⁾ . وقوله ﷺ : « الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها أن ينكح الرجل
 أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم »⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « اجتنبوا الشيع الموبقات » قبل :
 يا رسول الله ما هي ؟ . قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل
 الربا ، وأكل مال اليتيم ، والثولي يوم الرحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات »⁽⁴⁾ .
- 3 - حكمه تحريمه : من الحكم الظاهرة في تحريم الربا زيادة على الحكمة العامة في جميع
 التكاليب الشرعية وهي امتحان إيمان العبد بالطاعة فعلا وتركها فإنها :

- 1 - المحافظة على مال المسلم ، لئلا يؤكل بالباطل .
- 2 - توجيه المسلم إلى استثمار ماله في أوجه من المكاسب الشريفة الحالية من الاحتياي
 والخديعة ، والبعيدة عن كل ما يجلب المشاققة بين المسلمين والبغضاء ، وذلك كالصلاح
 والصناعة والتجارة الصحيحة النظيفة .
- 3 - سد الطرق المضية بالمسلم إلى عداوة أخيه المسلم ومشاقته ، والمسببة له بغضه وكرهه .
- 4 - تجنب المسلم ما يؤدي به إلى هلاكه ؛ إذ أكل الربا باغ ظالم ، وعاقبه البغي والظلم
 وخيمة ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا نَعِيكُمْ عَنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [يونس : 23] . وقال رسول الله
 ﷺ : « اتقوا الظلم ، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم
 حملهم على أن سفكوا دماءهم ، واستحلوا محارمهم »⁽⁵⁾ .
- 5 - فتح أبواب البر في وجه المسلم ليتزود لآخرته فيقرض أخاه المسلم بلا فائدة ، ويدينه ،
 وينتظر ميسرته ، ويسر عليه ويرحمه ابتغاء مرضاة الله ، وفي هذا ما يشيع المؤدة بين
 المسلمين ، ويوجد روح الإخاء والتصافي بينهم .

4 - أحكامه :

- 1 - أصول الربويات : أصول الربويات ستة ، وهي : الذهب ، والفضة ، والقمع ،

(1) رواه الإمام أحمد (1/ 393 ، 402) . ورواه أبو داود في البيوع (4) . ورواه الترمذي (1206) . وصححه . ورواه ابن ماجه (2277) .
 (2) رواه الإمام أحمد (5/ 225) .
 (3) رواه ابن ماجه (2274) .
 (4) رواه البخاري (4/ 212) . ورواه مسلم (145) كتاب الإيمان . ورواه أبو داود (2874) .
 (5) رواه الإمام أحمد (2/ 92) . ورواه الحاكم (1/ 11) .

والتَّمْر، والتَّمْر، والملح؛ لقوله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، والفضَّةُ بالفضَّةِ، والبرُّ بالبرِّ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والملحُ بالملحِ مثلاً بمثلٍ، سواءً بسواءٍ، يداً بيدٍ، فإذا اختلفت هذه الأصنافُ فبيعوا كيف شئتم إذا كانَ يداً بيدٍ» (1).

وقاسَ أهل العلم من الصَّحابة والتَّابعين والأئمَّة، رحمَةُ الله عليهم، كلَّ ما اتَّفَقَ مع هذه السَّنَّةِ في المعنى والعلة من كلِّ مكيل أو موزونٍ مطعومٍ مدخِرٍ، وذلك كسائرِ الحبوب، والزُّبُوت، والعسل، واللَّحْمِ. قال سعيدُ بن المسيَّب رحمَةُ الله تعالى: «لَا رِبَاً إِلَّا فِيمَا كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ مَّا يُوكَلُّ أَوْ يُشْرَبُ».

2 - الرِّبَا فِي جَمِيعِ الرِّبَوِيَّاتِ يَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ نَوْحٍ :

الأوَّلُ : أن يباع الجنس الواحدُ بجنسه كالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، أو البرِّ بالبرِّ، أو التَّمْرِ بالتَّمْرِ، متفاضلاً، لما روى الشَّيْخَانُ أَنَّ «بِلَالاً» جاءَ إلى النَّبِيِّ ﷺ بتمرٍ برنيٍّ، فقالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا يَا بِلَالُ؟» قَالَ : كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيءٌ فَبِعْتُ صَاعِينَ بِصَاعٍ لِيَطْعَمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْهَ!.. عَيْنُ الرِّبَا.. عَيْنُ الرِّبَا.. لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ».

الثَّانِي : أن يباع الجنسَانِ المختلفانِ كالذَّهَبِ والفضَّةِ، أو البرِّ والتَّمْرِ ببعضهما بعضاً، أحدهما حاضرٌ وثانيهما غائبٌ؛ وذلك لقوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» (2). وقوله: «يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفُضَّةِ يداً بيدٍ». وقوله: «الذَّهَبُ بِالرُّقْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ» (3).

الثَّالِثُ : أن يباع الجنسُ بجنسه متساوياً، ولكن أحدهما غائبٌ نسيئةً كأن يباع الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، أو التَّمْرُ بالتَّمْرِ، مثلاً بمثلٍ متساوياً، غيرَ أن أحدهما غائبٌ لقوله ﷺ: «البرُّ بالبرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ» (4). (معنى هَاءُ وَهَاءُ : يداً بيدٍ، أي مناجزةً).

3 - لَا رِبَاً مَعَ الْحُلُولِ وَاتِّخَاذِ الْأَجْناسِ :

لَا يَدْخُلُ الرِّبَا بَيْعَا اختلفَ فِيهِ الثَّمَنُ وَالثَّمَنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَسِيئَةً (5). وهو غيرُ

(1) رواه مسلم (15) كتاب المساقاة.

(2) رواه الإمام أحمد (45، 35، 24 / 1). ورواه ابن ماجه (3259).

(3) رواه البخاري (97، 96، 79 / 3). ورواه مسلم (15) كتاب المساقاة. ورواه الإمام أحمد (248).

(4) اختلف أهل العلم في حكم بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً؛ وذلك لتعارض الأدلة، فقد وردَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرَ عبد الله بن عمرو أن يشتري النعيرَ بالنعيرِ أو أياً أُحِلَّ، وذلك عند الحاجة كما وردَ أَنَّهُ ﷺ نهى عن بيع الحيوان نسيئةً. والأقرب إلى الضوابط والله أعلم أن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً ممنوعٌ عالمٌ لكنَّ ضرورةً داعيةً إلى ذلك. أمَّا كونه مناجزةً فجائزٌ مع التفاضل وعدمه، كما ورد في الصحيح.

التقدين . فيجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً ، وبيع البر بالتمر أو الملح بالشعير متفاضلاً إذا كان يداً بيد ، أي لم يكن أحدهما نسيئة ؛ لقوله ﷺ : « إذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » (1) .

كما لا ريب فيما يبيع من الرُبُوبِيَّاتِ بنقدي حاضر أو غائب ، وسواء غاب الثمن أو السلعة ، فقد اشترى رسول الله ﷺ جمل جابر بن عبد الله في الشفر ولم يسدّد له ثمنه إلا بالمدينة ، كما أنّ السّلم أجازه الرسول ﷺ بقوله : « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » (2) . والسّلم يقدم فيه الثمن نقدًا ، ويتأخّر الثمن إلى أجل بعيد .

4 - بيان أجناس الرُبُوبِيَّاتِ :

الرُبُوبِيَّاتُ أجناس ، والذي عليه الجمهور من الصحابة والأئمة هو أنّ الذهب جنس ، والفضة جنس ، والقمح جنس ، والشعير جنس ، وأنواع التمر كلّها جنس ، والقطاني أجناس مختلفة ، فالقول جنس ، والحفص جنس ، والأرز جنس ، والدرة جنس ، وأنواع الثيوت كلّها جنس ، والعسل جنس ، واللحوم أجناس ، فالحم الإبل جنس (3) ، لحم البقر جنس ، ولحم الضأن جنس ، ولحم الطيور جنس ، ولحوم الأسماك المختلفة جنس .

5 - ما لا يجزي فيه الرُّبُوبَا من الأطعمة :

لا يجري الرُّبَا في مثل الفواكه والخضروات ؛ لأنّها لا تدخّر من جهة ، ولم تكن في الرُّبُن الأول ممّا يكال أو يوزن من جهة أخرى ، كما أنّها ليست من الأغذية الأساسية كالحبوب واللحوم ، الوارد فيها النصّ الصريح الصحيح عن النبي ﷺ .

[فتبينان] : الأول : في الجنوك (4) .

البنوك الحالية في سائر العالم الإسلامي أغلبها يتعامل بالرُّبَا ، بل ما وضع إلا على أساس ربويّ خالص ، فلا يجوز التّعامل معها إلا فيما ألجأت إليه الضرورة كالتحويل من بلد إلى آخر . وبناء على هذا فقد وجب على الإخوة الصّالحين من المسلمين أن ينشئوا لهم بنوكًا إسلاميّة بعيدة عن الرُّبَا خالية من سائر معاملاته .

(1) سبق تخريجه .

(2) رواه مسلم (127 ، 128) ، كتاب المساقاة . ورواه الترمذي (1311 ، 1321) . ورواه السائي (90 / 7) . ورواه ابن ماجه (3280) .

(3) يؤي مالك ، رحمه الله تعالى ، أنّ لحوم الإبل والبقر والغنم جنس واحد فلا يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً ولا نسيئة .

(4) البنوك : جمع بنك وهي عجميّة وعربيّها : مصرف ، والجمع مصارف .

وها هي صورة تقريبية للبنك الإسلامي المقترح إنشاؤه : يجتمع الإخوة المسلمون من أهل البلد ، ويتفقون على إنشاء دار يسمونها « خزانة الجماعة » يختارون لها من بينهم من هو حفيظ عليهم ، يتولى إدارتها ، وتسيير عملها . وتكون مهمته هذه الخزانة مقصورة على ما يلي :

- 1 - قبول الإيداعات (حفظ أمانات الإخوان) بدون مقابل .
- 2 - الإقراض ، ففرض الإخوة المسلمين قروضًا تتناسب وإيراداتهم أو مكاسبهم بلا فائدة .
- 3 - المشاركة في ميادين الفلاحة ، والتجارة ، والبناء ، والصناعة ، فتساهم الخزانة في كل ميدان يرى أنه يحقق مكاسب وأرباحًا للخزانة .
- 4 - المساعدة على تحويل عملة الإخوان من بلد إلى بلد بلا أجر إذا كان لها فرع في البلد المراد التحويل إليه .
- 5 - على رأس كل سنة تصفى حسابات الخزانة ، وتوزع الأرباح على المساهمين بحسب سهومهم في الخزانة .

الثاني : في المساهمين :

لأبأن أن يكون أهل البلد من الإخوة المسلمين الصالحين صندوقًا يساهمون فيه بنسبة إيراداتهم الشهرية ، أو حسبما يتفقون عليه ، من مساهمة كل فرد بنصيب معين يكونون فيه سواء ، على أن يكون هذا الصندوق وفقًا خاصًا بالإخوة المشتركين ، فمن نزل به حادث دهر ، كحريق ، أو ضياع مالي ، أو إصابة في بدن أعطي منه ما يخفف به عنه مصابه .. غير أنه ينبغي ملاحظة ما يلي :

- 1 - أن ينوي المساهم بمساهمته وجه الله تعالى ، ليثبت على ذلك .
- 2 - أن تتحدد فيه المقادير التي تمنح للمساهمين ، كما حددت أنصبة المساهمين بحيث يكون قائمًا على المساواة التامة .
- 3 - لا مانع من تنمية أموال الصندوق بالمضاربات التجارية والمقاولات العمرانية ، والأعمال الصناعية المباحة .

ب - الصرف :

- 1 - تعريفه : الصرف هو بيع التقدين ببعضهما بعضًا كبيع دنائير الذهب بدراهم الفضة .
- 2 - حكمه : الصرف جائز ؛ إذ هو من البيع ، والبيع جائز بالكتاب والسنة ، قال تعالى :

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة : 275] . وقال رسول الله ﷺ : « يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد » (1) .

3 - حكمته : حكمته مشروعية الصرف الإرفاق بالمسلم في تحويل عملته إلى عملة أخرى هو في حاجة إليها .

4 - شروطه : يشترط في صحة جواز الصرف التقابض في المجلس بحيث يكون يدا بيد ؛ لقوله ﷺ : « يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد » . وقول عمر رضي الله عنه : « لا ، والله لا تفارقه حتى تأخذ منه » ، قال رسول الله ﷺ : « الذهب بالورق ربأ إلا هاء وهاء » . قاله عمر لطلحة ابن عبيد الله لما اضطرف منه مالك بن أوس فأخذ الدنانير ، وقال له : « حتى يأتي خازني من الغاية » (2) يعني فيعطيه حينئذ الدراهم .

5 - أحكامه : للصرف أحكام ، هي :

1 - يجوز صرف الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، إذا اتَّخذ في الوزن بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر ؛ لقوله ﷺ : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفُّوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفُّوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز » (3) . وكان ذلك في المجلس ؛ لقوله ﷺ : « الذهب بالذهب ربأ إلا هاء وهاء ، والفضة بالفضة ربأ إلا هاء وهاء » (4) .

2 - يجوز التقاضيل مع اختلاف الجنس كذهب بفضة ، إذا كان في المجلس ؛ لقوله ﷺ : « إذا احتلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » (5) .

3 - إذا اختلف المتصرفان قبل التقابض بطل الصرف ؛ لقوله ﷺ : « إلا هاء بهاء » . وقوله : « إذا كان يدا بيد » (6) .

المادة الثمانية : في السلم :

1 - تعريفه : السلم أو السلف ، هو بيع موصوف في الذمة . وذلك بأن يشتري المسلم السلعة المضبوطة بالوصف من طعام ، أو حيوان أو غيرهما إلى أجل معين ، فيدفع الثمن ويتنظر الأجل المحدد لتسلم السلعة ، فإذا حل الأجل قدم له البائع السلعة .

(1) معنى يدا بيد : مناجزة .

(2) رواه البخاري (2134) .

(3) رواه البخاري (97 / 3) . ورواه مسلم (74) كتاب المساقاة . ورواه الترمذي (1241) . ورواه النسائي (278 / 7) .

(4) رواه البخاري (97 ، 89 / 3) . ورواه أبو داود في البيوع (12) . ورواه النسائي في البيوع (4) ابن ماجه (2253) .

(5) أورده ابن عبد البر في التمهيد (84 / 4) ، (287 / 6) . (6) سبق تخريجه .

2 - حكمه: حكم السلم الجواز؛ إذ هو البيع، والبيع جائز؛ لقول الرسول ﷺ: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»⁽¹⁾. وقول ابن عباس رضي الله عنهما: «قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والثلثين والثلاث»⁽²⁾.

3 - شروطه: يشترط لصحة السلم ما يلي:
أ - أن يكون الثمن نقدًا من ذهب أو فضة، أو ما ناب عنهما من عملة، كي لا يباع ربويًا بمثله نسيئة.

ب - أن ينضبط المبيع بوصف تام يشخصه، وذلك بذكر جنسه ونوعه وقدره، حتى لا يقع بين المسلم وأخيه خلاف يقضي بهما إلى المشاحنة والعداوة.

ج - أن يكون أجله معلومًا محددًا، وبعيدًا كنصف شهر فأكثر.

د - أن يُقبض الثمن في المجلس حتى لا يصبح من باب بيع الدين بالدين المحرم.

والأصل في هذه الشروط قوله ﷺ: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»⁽³⁾.

أحكامه:

1 - أن يكون الأجل مآ تنعير الأسواق فيه وذلك كالشهر ونحوه؛ لأن السلم في الأجل القريب حكمه حكم البيع، والبيع يُشترط فيه رؤية المبيع وفحصه.

2 - أن يكون الأجل زمنًا يوجد فيه غالبًا المسلم فيه فلا يصح أن يُسلم في رطب في الربيع، أو عنب في الشتاء مثلًا؛ لأنه مدعاة للشقاق بين المسلمين.

3 - إن لم يُذكر في العقد محل تسليم السلعة وجب تسليمها في محل العقد، وإن ذكر ذلك وعين له محل خاص فهو كما عُنِي في العقد، فحيث اتفقا على محل التسليم وجب تسليم السلعة فيه؛ إذ المسلمون على شروطهم.

صورة لكتابة البيع:

بعد البسملة الشريفة يقول: «وبعد: فقد اشتري فلان الفلاني.. لنفسه من فلان الفلاني عن نفسه، وهما في حال صحتهما، وكمال عقليهما، وجواز أمرهما، اشتري منه عن

(1) رواه مسلم (127) كتاب المساقاة، والنسائي (290 / 7).

(2) رواه البخاري (1، 2، 7) كتاب السلم، ومسلم (127، 128) كتاب المساقاة.

(3) سبق تخريجه.

طواعية واختيار جميع الدار الكائنة بمحلة كذا من مدينة أو قرية كذا أرضاً وبناءاً علواً وسفلاً ،
والتي صفتها على ما دلّت عليه المشاهدة ، وتصادق عليه الطرفان المتبايعان من كونها تشمل
على كذا وكذا .. (توصف وصفاً كاملاً) والتي يحدها شرقاً المنزل الفلاني الذي يعرف
بفلان ، وغرباً كذا . وشمالاً وجنوباً كذا وكذا .. بجميع منافعها ومرافقها وطرقها وعلوها
وسفلها وأحجارها وأخشابها وأبوابها ونوافذها ، ومجاري مياهها ، وكافة منافعها الداخلة فيها
والخارجة عنها شراءً شرعياً خالياً من الثنبا ومن كل شرط مفسد للبيع محل به ، وذلك بثمن
مبلغه كذا .. دفع المشتري المذكور أعلاه إلى البائع المذكور أعلاه جميع الثمن المذكور أعلاه ،
فقبضه قبضاً شرعياً ، وسلم البائع المذكور جميع المبيع الموصوف ، والمحدود أعلاه فسلمه منه
المشتري تسليماً شرعياً كسلم مثله لمثل ذلك . وقد خيّر كل من المتبايعين صاحبه فاختاراً عن
طواعية واختيار إمضاء العقد وإبرامه وتفرقاً عليه بعد أن أشهدا عليهما من يعرفهما وهما فلان
وفلان .. تمّ ذلك بتاريخ كذا ..

صورة لكتابة السلم :

بعد الحمد لله تعالى :

« أفقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا .. سلماً في كذا وكذا .. من القمح مثلاً
(ويذكر نوعه) وذلك بمكيل مدينة كذا . يقوم له بذلك بعد مضي مدة شهرين كاملين من
تاريخه محمولاً إلى المكان الفلاني . وأفقر للملاءة والقدرة على ذلك ، وقبض رأس مال السلم
الشرعي في مجلس العقد وهو مبلغ كذا .. وتمّ بتاريخ كذا . »

المادة الثامنة : في الشفعة ، وإحكامها :

تعريفها : الشفعة هي أخذ الشريك حصّة شريكه التي باعها بثمنها الذي باعها به .

وإحكامها هي :

1 - ثبتها شرعاً ، ثبتت الشفعة بقضاء رسول الله ﷺ بها ، فقد روي في الصحيح عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قوله : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما ينقسم ، فإذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة » (1) .

2 - لا تثبت الشفعة إلا فيما هو قابل للقسم ، فإن كان غير قابل للقسم كالخضات

(1) رواه البخاري (1) كتاب الشفعة ، ومسلم (134) كتاب المساقاة .

والأزحية والدور الضيقة ، فلا شفعة ؛ لقوله ﷺ : « فيما ينقسم » .

3 - لَا تَبْتَئُ الشُّفْعَةَ فِي الْمَقْسُومِ الَّذِي ضَرَبْتَ حَدُودَهُ وَصَرَفْتَ طَرَفَهُ ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفْتَ الطَّرْفَ فَلَا شُفْعَةَ » ، ولأنَّهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ يَصْبِيحُ الشَّرِيكُ جَارًا ، وَلَا شُفْعَةَ لِلجَارِ عَلَى الصَّحِيحِ .

4 - لَا شُفْعَةَ فِي الْمَقُولِ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي الْمَشَاعِ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ بِنَاءٍ وَغَرَسٍ ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ يَتَصَوَّرُ مَعَ غَيْرِ الْأَرْضِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا فَيُرْفَعُ بِالشُّفْعَةِ .

5 - يَسْقُطُ حَتَّى الشُّفْعِ بِحَضْرَةِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْلَمِهِ بِالْبَيْعِ وَلَمْ يَطَالِثْ بِالشُّفْعَةِ حَتَّى مَضَتْ مَدَّةٌ ، لِحَدِيثٍ : « الشُّفْعَةُ لِمَنْ وَائِبَهَا » ⁽¹⁾ . وحديث : « الشُّفْعَةُ كَحُلِّ الْعَقَالِ » ⁽²⁾ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا فَإِنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي الْمَطَالِبَةِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَ سَنَيْنِ طَوِيلَةٍ .

6 - تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ فِيمَا إِذَا أَوْقَفَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَاهُ أَوْ وَهَبَهُ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ ؛ إِذْ ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ مَعْنَاهُ إِطْلَاقُ هَذِهِ الْقَرَبِ ، وَتَصَحُّيْحُ الْقَرَبِ أَوَّلَى مِنْ إِبْثَابِ الشُّفْعَةِ الَّتِي لَا يَقْصُدُ مِنْهَا إِلَّا رَفْعَ ضَرَرٍ مَقْظُونٍ .

7 - لِلْمُشْتَرِي الْعَلَّةُ وَالْثَمَاءُ الْمَنْفَصِلُ ، فَإِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فَلِلشُّفْعِ تَمْلُكُهُ بِقِيَمَتِهِ ، أَوْ قَلْعَهُ مَعَ غَرَمِ التَّقْصِ ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ .

8 - عَهْدَةُ الشُّفْعِ عَلَى الْمُشْتَرِي ؛ وَعَهْدَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ ، فَالشُّفْعُ يَطَالِبُ الْمُشْتَرِي ، وَالْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَا وَجِبَتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ .

9 - حَتَّى الشُّفْعَةُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ ، فَلَيْسَ لِمَنْ وَجِبَتْ لَهُ الشُّفْعَةُ أَنْ يَبِيعَ حَقَّهُ فِيهَا ، أَوْ يَهَبَهُ لآخر ؛ إِذْ يَبْعُهَا أَوْ هِبَتَهَا مُنَاقِضَةٌ لِلْغَرَضِ الَّذِي شَرَعَتْ لَهُ الشُّفْعَةُ ، وَهُوَ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الشَّرِيكِ .

المادَّةُ الثَّامِنَةُ : فِي الإِقَالَةِ :

1 - تَعْرِيفُهَا : الإِقَالَةُ هِيَ فَسْخُ الْبَيْعِ وَتَرْكُهُ وَرُدُّ الثَّمَنِ إِلَى صَاحِبِهِ وَالشَّلْعَةِ إِلَى بَائِعِهَا إِذَا نَدِمَ أَحَدُ الْمَتَابِعِينَ أَوْ كِلَاهِمَا .

2 - حُكْمُهَا : تَسْتَحِبُّ الإِقَالَةُ عِنْدَ طَلَبِ أَحَدِ الْمَتَابِعِينَ لَهَا لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبْعَتْهُ أَلَلَهُ عَثْرَتُهُ » ⁽³⁾ . وَقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ⁽⁴⁾ .

(1) أخرجه عبد الرزاق من قول ابن شريح ، وفتى وأثبتها ؛ تأذرها .

(2) رواه ابن ماجه (2500) . وفيه ضعف . (3) رواه أبو داود في البيوع (54) . ورواه ابن ماجه (2199) .

(4) رواه البيهقي في السنن الكبرى (27 / 6) بسند صحيح .

3 - أحكامها : أحكام الإقالة هي :

- 1 - اختلف ، هل الإقالة تعتبر فسخا للبيع الأول ، أو هي بيع جديد ؟ . ذهب إلى الأول أحمد والشافعي وأبو حنيفة ، وإلى الثاني مالك ، رحمهم الله .
- 2 - تجوز الإقالة إن هلك بعض المبيع في البعض الباقي .
- 3 - لا يجوز في الإقالة أن ينقص الثمن أو يزيد ، إلا فلا إقالة ، وأصبحت حينئذ بيعا جديدا تجري عليه أحكام البيع بكاملها من استحقاق الشفعة ، واشتراط القبض في الطعام ، وما إلى ذلك من صيغة البيع وغيرها .

* * *

الفصل الرابع : في جملة عقود

وفيه ثمانى مواد :

المادة الأولى : في الشركة :

أ - مشروعيتها : الشركة مشروعة بقول الله تعالى : ﴿ قَهَمَ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ [النساء : 12] . وقوله : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَبَنِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [سورة ص : 24] . ومعنى الخلطاء الشركاء ، ويقول الرسول ﷺ : « يقول الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ⁽¹⁾ » . وقوله ﷺ : « يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا » ⁽²⁾ .

ب - تعريفها : الشركة هي أن يشترك اثنان فأكثر في مال استحقوه بوراة ونحوها أو جموعه من بينهم أفساطا ليعملوا فيه بتنميته في تجارة أو صناعة أو زراعة ، وهي أنواع :

النوع الأول : شركة العنان :

وهي أن يشترك شخصان فأكثر ممن يجوز تصرفهم في جمع قدر من المال موزعا عليهم أفساطا معلومة ، أو أسهما معينة محددة ، يعملون فيه معا لتنميته ويكون الربح بينهم بحسب أسهمهم في رأس المال ، كما تكون الوضعية (الخسارة) بحسب الأسهم كذلك ، ولكل واحد منهم الحق في التصرف في الشركة بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن شركائه ، فيبيع ويشترى ، ويقبض ويدفع ، ويطالب بالدين ويخاصم ويرد بالعيب ، وباختصار : يفعل كل ما

(1) رواه البيهقي (78 / 6) . وأبو داود وسكت عنه ، وأعله ابن القطان ، وصححه الحاكم ، وتام اللفظ : « فإذا خافه خرجت من بينهما » يعني يترج البركة من مالهما .

(2) رواه الدارقطني (35 / 3) وسكت عنه المنذري ، وهو بلفظ : « ما لم يخن أحدهما صاحبه » .

هو في مصلحة الشركة .

ولصحة هذه الشركة شروط ، وهي :

- 1 - أن تكون بين مسلمين ؛ إذ لا يؤمن غير المسلم أن يتعامل بالربا ، أو يدخل فيها مالا حراما ، إلا أن يكون التصرف من بيع وشراء بيد المسلم فإنه لا مانع إذا لعدم الخوف من إدخال مال حرام على الشركة .
- 2 - أن يكون رأس المال معلوما وقسط كل واحد من الشركاء معروفا ؛ لأن الربح والوضعية مترتبان على معرفة رأس المال والشهوم فيه . والجهل برأس المال أو أسهم الشركاء يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وهو حرام لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة : 188] .
- 3 - أن يكون الربح مشاعا يوزع بحسب الشهور فلا يجوز أن يقول إن ما ربحناه من الضأن فهو لفلان ، وما ربحناه من الكئان مثلا فهو لفلان لما في ذلك من الغرر وهو محرم .
- 4 - أن يكون رأس المال تقودا ومن كان لديه عرض وأراد الاشتراك قوم عرضه بنقد بسعر يومه ودخل في الشركة ؛ لأن العروض مجهولة القيمة والمعاملة بالمجهول ممنوعة شرعا لما تؤدي إليه من تضيق الحقوق وأكل مال الناس بالباطل .
- 5 - أن يكون العمل بحسب السهام كالربح والوضعية ، فمن كان نصيبه في الشركة الربح فإن عليه عمل يوم من أربعة أيام مثلا وهكذا .. وإن استأجزوا عاملا فأجرته من رأس المال بحسب سهم الشركاء .
- 6 - وإن مات أحد الشريكين بطلت الشركة ، وكذا إن جن مثلا ، ولورثة الميت وأولياء المحنون حل الشركة أو إمضاؤها بعقدتها الأول :

الثوب الثاني : شركة الأبدان : (1)

وهي أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبانه بأبدانهما كأن يشتركا في صناعة شيء ، أو خياطة أو غسل ثياب ونحو ذلك ، وما يحصلان عليه فهو بينهما أنصافا أو على ما اتفقا عليه . والأصل في جوازها ما رواه أبو داود من أن عبد الله وسعدا وعقارا اشتركوا يوم (بدر) فيما يحصلون عليه من أموال المشركين فلم يجئ عمارة وعبد الله بشيء وجاء سعد بأسيرين فأشرك بينهما النبي ﷺ . وكان ذلك قبل مشروعية قسمة الغنائم (2) .

(1) جمع بدن ، أي الذوات والأجسام .

(2) الحديث صحيح وبه عمل أحمد ومالك وأبو حنيفة ، رحمه الله تعالى عليهم .

وأحكام هذه الشركة ، هي :

- 1 - أن لكل منهما طلب الأجرة وأخذها من المستأجر لهما .
 - 2 - إن مرض أحدهما ، أو غاب لعذر فإن ما حصل عليه أحدهما هو بينهما .
 - 3 - إن طالت غيبة أحدهما أو طالت مدته مرضه فإن للصحيح أن يقيم مقامه أحدا ، وأجرته من نصيب المريض ، أو الغائب .
 - 4 - إن تعلق حضور أحدهما فإن للآخر فسخ الشركة .
- النوع الثالث : شركة الوجوه ⁽¹⁾ .
- شركة الوجوه هي أن يشترك اثنان فأكثر في شراء سلعة بجاههما وبيعانها وما يحصلان عليه من ربح فهو بينهما . والخسارة إن كانت فعليتهما بالشوكة كالربح .
- النوع الرابع : شركة المفاوضة :

وهي أوسع من شركة العنان والوجوه والأبدان ؛ إذ هي تشملهم وتشمل المضاربة أيضا ، وهي أن يفوض كل من الشريكين للآخر كل تصرف مالي وبدني من أنواع الشركة ، فيبيع ويشترى ويضارب ويوكل ويخاصم ويرتهن ، ويسافر بالمال ، ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه ، والخسارة بحسب نصيب كل منهما المالي .

المادة الثامنة : هي المفاوضة :

- 1 - تعريفها : المضاربة أو القراض هي أن يعطي أحد الآخر مالا معلوما يتجر فيه ، وأن يكون الربح بينهما على ما اشترطاه . والخسارة إن كانت فمن رأس المال فقط ؛ إذ العامل يكفيه خسارة جهده ، فلم يكلف خسارة أخرى ؟ .
- 2 - مشروعيتها : المضاربة مشروعة بإجماع الصحابة ، والأئمة ⁽²⁾ على جوازها وقد كانت معمولا بها على عهد رسول الله ﷺ فأقرها .
- 3 - أحكامها ، أحكام المضاربة ، هي :

(1) الوجوه : جمع وجه ، والمراد هنا الجاه والعرض .

(2) من ذلك ما روى مالك في الموطأ أن النبي ﷺ بع بضاعة يتجران فيها ، ثم إذا باعها دفعا رأس المال إلى عمر ففعل ، لكن عمر منعها من الربح ، فقال له عبيد الله : لو جعلته قراضا بعد أن قال له : لو نقص المال أو هلك لضمناؤه ، فأخذ عمر رأس المال ونصف الربح وأعطاهما نصف الربح الباقي ، فجعله قراضا .

- 1 - أَنْ تَكُونَ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ جَائِزِي التَّصَوُّفِ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِنَ الْكَافِرِ ، وَالْعَمَلُ مِنَ الْمُسْلِمِ ؛ إِذِ الْمُسْلِمُ لَا يَخْشَى مَعَهُ الرِّبَا ، وَلَا الْمَالُ الْحَرَامُ .
- 2 - أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مَعْلُومًا .
- 3 - أَنْ يَكُونَ نَصِيبُ الْعَامِلِ مِنَ الرِّيحِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْثُرْهُ فَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ ، وَلِرَبِّ الْمَالِ الرِّيحُ كُلُّهُ . أَمَّا إِنْ قَالَ : الرِّيحُ بَيْنَنَا فَهِيَ مَنَاصِفَةٌ بَيْنَهُمَا .
- 4 - إِنْ اختلفَا فِي الْحِزْمِ الْمَشْرُوعِ هَلْ هُوَ الرِّيحُ أَوْ النِّصْفُ مثلاً ، فَيَقُولُ رَبُّ الْمَالِ مَعَ يَمِينِهِ .
- 5 - لَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يَضَارِبَ فِي مَالِ رَجُلٍ آخَرَ إِذَا كَانَ يَضُرُّ بِمَالِ الْأَوَّلِ إِلَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ صَاحِبُهُ الْأَوَّلُ فِي ذَلِكَ ، لِتَحْرِيمِ الضَّرْرِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .
- 6 - لَا يَتَشَمُّ الرِّيحَ مَا دَامَ الْعَقْدُ بَاقِيًا إِلَّا إِذَا رَضِيَ الطَّرَفَانِ بِالْقِسْمَةِ وَاتَّفَقَا عَلَيْهَا .
- 7 - رَأْسُ الْمَالِ يُجْبَرُ دَائِمًا مِنَ الرِّيحِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ مِنَ الرِّيحِ شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ جَبْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، هَذَا مَا لَمْ يَتَشَمَّ الرِّيحَ ، فَإِنْ أَتَجَرَا فِي غَنَمٍ فَرَبِخَا وَأَخَذَ كُلُّ مَنَّهُمَا نَصِيبَهُ مِنَ الرِّيحِ ثُمَّ أَتَجَرَا فِي حَبٍّ أَوْ كَثَّانٍ مثلاً فَخَسِرَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ شَيْئًا فَالْخَسَارَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَلَيْسَ عَلَى الْعَامِلِ جَبْرُهُ مِمَّا رَبِخَ فِي تِجَارَةٍ سَبَقَتْ .
- 8 - إِنْ انْفَسَخَتِ الْمُضَابَرَةُ وَبَقِيَ بَعْضُ الْمَالِ عَرْضًا ، أَوْ بَضَاعَةً ، أَوْ دَيْنًا عِنْدَ أَحَدٍ فَطَلَبَ رَبُّ الْمَالِ تَنْضِيبُضَهُ ، أَوْ بَيْعَ الْعَرْضِ لِبَصِيرٍ نَقْدًا أَوْ طَلَبَ ارْتِجَاجَ الدَّيْنِ فَإِنَّ عَلَى الْعَامِلِ الْقِيَامَ بِذَلِكَ .
- 9 - يَقُولُ الْعَامِلُ فِيمَا يَدْعِيهِ مِنْ هَلَاكِ الْمَالِ أَوْ خُسْرَانِهِ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ تَكْذِبُهُ فِيمَا ادَّعَاهُ ، وَإِنْ ادَّعَى الْهَلَاكَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ حَلَفَ وَصَدَّقَتْ دَعْوَاهُ .

الْمُدَّةُ الثَّلَاثَةُ : فِي الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ (1) :

1 - الْمَسَاقَاةُ :

- 1 - تَعْرِيفُهَا : الْمَسَاقَاةُ هِيَ إِعْطَاءُ نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ نَخْلٍ وَشَجَرٍ لِمَنْ يَقُومُ بِسْقِيهِ وَعَمَلٍ سَائِرٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ خِدْمَةٍ بِجَزَاءٍ مَعْلُومٍ مِنْ ثَمَرِهِ مَشَاعًا فِيهِ .
- 2 - حُكْمُهَا : الْمَسَاقَاةُ جَائِزَةٌ ، وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِهَا عَمَلُهُ ﷺ وَعَمَلُ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ ، فَقَدْ أَمْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلٌ أَهْلَ (خَيْبَرَ) بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا (أَيِّ مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ) مِنْ زَرْعٍ وَتَمْرٍ ، كَمَا أَمْضَى هَذِهِ الْعَامِلَةَ مِنْ بَعْدِهِ

(1) المساقاة والمزارعة مصدران من ساقاة وزارعة .

أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم .

3 - أحكامها : أحكام المساقاة هي :

1 - أن يكون التخل أو الشجر معلوماً عند إبرام العقد ، فلا تجري المساقاة في مجهول خشية الغرر وهو حرام .

2 - أن يكون الجزء المعطى للعامل معلوماً كربع أو خمس مثلاً ، وأن يكون مشاعاً في جميع التخل أو الشجر ؛ إذ لو حصّر في نخيل أو شجر خاص قد يثمر وقد لا يثمر ، وفي ذلك غرر يحرمه الإسلام .

3 - على العامل أن يقوم بكل ما يلزم لإصلاح التخل أو الشجر مما جرى العرف أن يقوم به العامل في المساقاة .

4 - إن كان على الأرض العطاة مساقاة خراج أو ضريبة فهي على المالك دون العامل إذ الخراج أو الضريبة متعلق بالأصل بدليل أن الضريبة مدفوعة ، ولو لم تغرس الأرض أو تزرع . أمّا الزكاة فهي على من بلغ نصيبه من الثمر نصاباً : سواء كان العامل أو رب الأرض ؛ إذ الزكاة متعلقة بالثمره نفسها .

5 - مجوز المساقاة في الأصول كأن يدفع رجل لآخر أرضاً ليغرسها نخلاً أو شجراً ، ويقوم بسقيها وإصلاحها إلى أن يثمر على أن له الربع منه أو الثلث مثلاً بشرط أن تحدّد المدّة بإثمارها مثلاً ، وأن يأخذ العامل نصيبه من الأرض والشجر معاً .

6 - للعامل إن عجز عن العمل بنفسه أن ينسب غيره ، وله الثمرة المستحقّة بالعقد .

7 - إن هرب العامل قبل بدو الثمرة فربّ الأرض الفسخ ، وإن هرب بعد بدو الثمر أقام من يتضمّن العمل بأجرة من نصيب العامل .

8 - إن مات العامل فأورثته أن يتبوا غيره من طرفهم ، وإن اتفق الطرفان على الفسخ فسخت المساقاة .

ب - المزارعة :

1 - تعريفها : المزارعة هي أن يدفع رجل لآخر أرضاً يزرعها على جزء معيّن مشاع فيها .

2 - حكمها : أجاز المزارعة جمهور الصحابة والتابعين والأئمة ومنعها آخرون . ودليل المجيزين معاملته رضي الله عنه أهل (خيبر) بشطر ما يخرج منها من زرع وثمر . فقد روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل (خيبر) بشطر ما يخرج منها من زرع وثمر ، فكان

يعطي أزواجه مائة وسقي (ثمانون وسقًا تمرًا وعشرون وسقًا شعيرًا) ، وحملوا ما روي من التهي عن المزارعة إما على أنها كانت بشيء مجهول محتجج بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه إذ قال : « كُتِبَ مَنْ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقًّا ، فَكُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ ، فَوَيْلًا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تَخْرُجْ هَذِهِ فَهَئَانَا عَنْ ذَلِكَ » ⁽¹⁾ . أو أنها للكرهية التزويجية بدليل قول ابن عباس رضي الله عنه : « إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَنْهَ عَنْهُ ، وَلَكِنْ قَالَ : « أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرَجًا مَعْلُومًا » ⁽²⁾ .

3 - أحكامها : أحكام المزارعة هي :

أ - أَنْ تَكُونَ الْمُدَّةُ مَحْدُودَةً مَعِيْنَةً كَسَنَةِ مَثَلًا .

ب - أَنْ يَكُونَ الْجَزْءُ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهِ مَعْلُومًا كَالنَّصْفِ أَوِ الثُّلُثِ أَوِ الرَّبْعِ مَثَلًا ، وَأَنْ يَكُونَ مَشَاعًا فِي جَمِيعٍ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ ، فَلَوْ قِيلَ : لَكَ مَا يَنْبُثُ فِي كَذَا لَمْ تَصَحَّ .

ج - أَنْ يَكُونَ الْبَذْرُ مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ فَهِيَ الْخَابِرَةُ . وَالْخِلَافُ فِي جَوَازِهَا أَشَدُّ مِنَ الْخِلَافِ فِي الْمَزَارَعَةِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ رضي الله عنه : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْخَابِرَةِ » ⁽³⁾ .

د - لَوْ اشْتَرَطَ رَبُّ الْأَرْضِ اخْتِذَ بَذْرَهُ مِنَ الْحَصُولِ قَبْلَ قِسْمَتِهِ وَمَا بَقِيَ فَهِيَ لَهُ وَلِلْعَامِلِ بِحَسَبِ مَا اشْتَرَطَاهُ لَمْ تَصَحَّ الْمَزَارَعَةُ .

هـ - كَرَاهُ الْأَرْضِ بَعْضَ ثَقَدَا أَوَّلَى مِنَ الْمَزَارَعَةِ ؛ لِقَوْلِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : « .. أَمَّا بِالذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ فَلَمْ يَنْهَئَا » .

و - يَسْتَحْتَمُّ لِمَنْ لَهُ أَرْضٌ زَائِدَةٌ عَنْ حَاجَتِهِ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ بِلَا أَجْرِ ؛ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ » ⁽⁴⁾ . وَقَوْلِهِ : « أَنْ يَمْنَحَ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرَجًا مَعْلُومًا » ⁽⁵⁾ .

ي - الْجُمْهُورُ عَلَى مَنَعِ تَأْجِيرِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ ؛ إِذْ فِيهِ مَعْنَى بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ نَسِيقَةً وَمُتَفَاضِلًا وَهُوَ مُمْنُوحٌ ، وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَنْ جَوَازِهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَزَارَعَةِ لَا عَلَى

(1) رواه البخاري (7) كتاب الشروط ، ومسلم (99) كتاب البيوع .

(2) رواه البخاري في صحيحه .

(3) رواه الإمام أحمد (11 / 2) بسند صحيح . والخابرة : قَالَ فِي الْفَتْحِ : هِيَ أَنْ يَكُونَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ ، وَتَخَالَفَ الْمَزَارَعَةُ فِي كَوْنِ الْمَزَارَعَةِ الْبَذْرُ فِيهَا مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ .

(4) رواه البخاري (141 / 3) . ورواه مسلم (102) كتاب البيوع .

(5) سبق تخريجه .

تأجير الأرض بالطعام .

المادة الزامعة : في الإجارة :

- 1 - تعريفها : الإجارة هي عقد لازم على منفعة مدّة معلومة بثمن معلوم .
- 2 - حكمها : الإجارة جائزة ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف : 77] .
وقوله : ﴿ إِنَّكَ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَجَرْتَ الْفَوَيْهُ الْآمِينَ ﴾ [التقصص : 26] . وقوله : ﴿ عَلَيَّ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَيْجَجٌ ﴾ [التقصص : 27] . وقول الرسول ﷺ : « قَالَ اللَّهُ ﷻ : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فاكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يؤده أجره »⁽¹⁾ . ولاستجاره ﷺ مع أبي بكر في هجرتهما رجلاً خويّنا من بني الدّيل يرشدهما إلى دروب المدينة ومسالكها .

3 - شروطها :

أ - معرفة المنفعة كسكنى الدّار ، أو خياطة الثوب مثلاً ؛ إذ هي كالبيع ، والبيع لا بد فيه من معرفة المبيع .

ب - إباحة المنفعة ، فلا يجوز استئجار أمة للوطء أو امرأة للغناء أو النوح مثلاً ، أو أرضاً لتبنى كنيسة أو مخمرة .

ج - معرفة الأجرة لقول أبي سعيد : « نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره »⁽²⁾ .

4 - أحكامها :

أ - جواز استئجار معلم لتعليم علم أو صناعة ، لمفاداة النبي ﷺ بعض أسرى (بدر) بتعليمهم عدداً من صبيان المدينة الكتابة⁽³⁾ .

ب - جواز استئجار الشخص بطعامه وكسوته ؛ لقوله ﷺ : « وَقَدْ قَرَأَ (طِسْم) حَتَّى بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى : إِنَّ مُوسَى آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي حَجِجٍ أَوْ عَشْرًا عَلَى عَقْفِ فَرَجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ »⁽⁴⁾ .

ج - صحة استئجار دارٍ إلى مدّة معينة يغلب على الظن بقاؤها إليها .

د - إذا أجرة شيئاً ثم منعه من الانتفاع به مدّة سقطت من الأجرة بقدر مدّة المنع وإن ترك

(1) رواه ابن ماجه (2442) . وورد في فتح الباري (4 / 447) .

(2) رواه الإمام أحمد (3 / 59 ، 68 ، 71) .

(3) يروى هذا أصحاب المغازي والسير كمحمد بن إسحاق .

(4) رواه ابن ماجه (2444) وفي إسناده مقال .

المستأجر الانتفاع من نفسه فعليه الأجرة كاملة .

هـ - تفسخ الإجارة بتلف العين المؤجرة كسقوط الدار أو موت الدابة مثلاً ، وعلى المستأجر

أجرة المدّة الشاقبة التي انتفع فيها بالعين المؤجرة .

و - من استأجر شيئاً فوجدته معيبة فإن له التمسك بما لم يكن قد علم بالعيب ورضي به

ابتداءً ، وإن انتفع بالمؤجر مدّة فعليه أجرته .

ز - الأجير المشترك كالخياط والحذّاد يضمن ما أتلّفه بفعله لا ما ضاع من دكانه ؛ لأنّه

حينئذ يكون كالودعية ، والودائع لا تضمن ما لم يفرض صاحبها ، والأجير الخاص كمن

استأجر شخصاً يعمل عنده خاصّة ، لا ضمان عليه فيما أتلّفه ما لم يثبت أنّه فوّط أو تعدّى .

ح - تارم الأجرة بالعقد ، ويتعيّن دفعها بعد استيفاء المنفعة أو تمام العمل ، إلّا أن يكون قيد

اشتراط دفعها عند العقد لحديث النبي ﷺ : « لَكِنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَوْئِي أَجْرَهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ » ⁽¹⁾ .

ط - للمستأجر حبس العين حتّى يستوفي أجره إذا كان عمله ذا تأثير في العين كالخياط

مثلاً ، وإن كان لا تأثير فيه كمن أجّر على حمل بضاعة إلى مكان كذا فليس له حبسها بل

يوصلها إلى محلّها ويطلب بأجره .

ي - من عالج أو داوى مريضاً بأجرة ، ولم يكن قد عرف بالطب فأتلّف شيئاً فعليه

ضمانه ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ ⁽²⁾ فَهُوَ ضَامِنٌ » ⁽³⁾ .

المادّة الخامسة : في الجمالة :

1 - تعريفها : الجمالة لغة : ما يعطاه الإنسان على أمر يفعله ، وشرعاً : أن يجعل جائز التصرف

قدراً معلوماً من المال لمن يقوم له بعمل خاصّ معلوماً أو مجهولاً ، كأن يقول : من بنى لي هذا الخائط ،

فله كذا من المال مثلاً ، فالذي يبنى له الخائط يستحقّ الجعل الذي جعله عليه قليلاً كان أو كثيراً .

2 - حكمها : الجمالة جائزة لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَهُ يَوْمَ جَمَلٍ بِعَمِيرٍ وَآَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾

[يوسف : 72] . ولقول الرسول ﷺ للذين جاعلوا على رقية لديغ بقطيع من الغنم : « خذوها

واضربوا لي معكم بهنهم » ⁽⁴⁾ .

(1) رواه الإمام أحمد في مسنده وفي سننه ضعف . وأورده السيوطي في التر المنثور (1 / 184) .

(2) من علم الطب منه ، هو من يعرف العلل والأدوية وله أساتذة يشهدون له بصناعة الطب والحذق فيها وأجازوا له أن يباشر عمل الطب .

(3) رواه أبو داود (5060) . ورواه الحاكم (212 / 4) . ورواه الدارقطني (216 / 4) ، وقال فيه أبو داود : لا يدرى هو صحيح أم لا ؟ .

(4) بعض حديث أخرجه البخاري في كتاب الإجارة .

2 - أحكامها : أحكام الجعالة هي :

1 - الجعالة عقد جائز ، فيجوز لكل من الطرفين المتعاقدين فسخه ، وإن كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للعامل ، وإن كان أثناءه فله أجره مثل عمله .

2 - لا يشترط في الجعالة أن تكون مدّة العمل معلومة ، فإن قال : من ردّ عليّ دائمي الضلالة أو الشاردة فله دينار ، فقد استحقّ الدينار من ردّها له ولو بعد شهر أو سنة .

3 - إذا قام جماعة بالعمل اقتسموا الجعل بينهم بالشوكة .

4 - لا تجوز الجعالة في محرّم ، فلا يجوز أن يقول : من غنّى أو زمّر أو ضرب فلاناً أو شتمه فله كذا .

5 - من ردّ القطعة أو الضلالة أو قام بالعمل قبل أن يعلم أنّه فيه جعالة فلا يستحقّها ؛ إذ عمله كان ابتداءً تطوعاً ، فليس له حقّ في الجعالة إلا في ردّ العبد الآتي ، أو في إنقاذ غريب ، فإنّه يعطى تشجيعاً له على عمله .

6 - إذا قال : من أكل كذا ، أو شرب كذا من الحلال فله جعل كذا صحّت الجعالة إلا إذا قال : من أكل كذا وترك منه شيئاً فعليه كذا فلا تصحّ .

7 - إذا اختلف المالك والعامل في قدر الجعالة فالقول قول المالك بيمينه ، وإن اختلفا في أصل الجعالة ، فالقول قول العامل بيمينه .

المادة السادسة : هي الحوالة :

1 - تعريفها : الحوالة تحويل الدين ونقله من ذمّة إلى ذمّة ، وذلك كأن يكون على شخص دين ، وله على آخر دين مماثل للدين الذي عليه ، ويطلبه صاحب الدين بدنيه فيقول له : أنت ملك على فلان ، فإن لي عنده ديناً مماثلاً لدينك فخذ منه ، فمضى رضي المحال بضم ذمّة المحال .

2 - حكمها : الحوالة جائزة ، غير أنّه يجب على المحال إذا أحيل على مليء أن يقبل ؛ لقوله ﷺ : « مطل الغني ظلم فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « مطل الغني ظلم ، وإذا أحلت على مليء فأتبعه » ⁽²⁾ .

3 - شروطها : شروط الحوالة هي :

(1) رواه البخاري (3 / 123) . ورواه مسلم (33) كتاب المساقاة . ورواه أبو داود في البيوع (10) .
(2) رواه أصحاب السنن وهو صحيح واللفظ لابن ماجه (2404) والمطل : تأخير ما استحقّ أدائه بغير عذر . مأخوذة من المطل الذي هو المد والتحويل .

- 1 - أن يكون الدَّيْنُ الخَالُ عليه دينًا ثابتًا مستقرًا في ذمَّة المدين المراد الإحالة عليه .
- 2 - أن يكون الدينان متماثلين جنسًا وعدًا أو قدرًا وصفةً وأجلًا .
- 3 - أن يكون برضى كلٍّ من المحيل والمحال ؛ إذ المحيل وإن كان عليه حق فإنه ليس بملزم بأدائه عن طريق الحوالة ، بل هو مخير في كيفية أداء هذا الحق . ولأنَّ الخال ، وإن كان الشارِع طلب منه قبول الحوالة ، فإنه غير ملزم له إلا من باب الإحسان فقط ؛ إذ الحوالة ليست عقدًا لازمًا ، وإنما هي عقدٌ قصد به الإفراق بين المسلمين .
- 4 - أحكامهما :

- 1 - أن يكون الخال عليه مليًّا أي قادرًا على الوفاء ؛ لقوله ﷺ : « إذا أتبع أحدكم على مليء ⁽¹⁾ فليتبّع » ⁽²⁾ .
 - 2 - إن أحيل على شخص قبان أنه مفلس ، أو ميت ، أو غائب غيبة بعيدة رجعت بحقه على المحيل .
 - 3 - إن أحال رجل على آخر ، ثم الرجل الخال عليه أحال على آخر جازت الحوالة ؛ إذ لا يضر تكرُّر الخال والمحال عليه متى استوفيت الشروط .
- المادة المتباينة : في الضمان ، والكفالة ، والرهن ، والوكالة ، والصلح :
- ١ - الضمان :

- 1 - تعريفه : الضمان تحمُّل الحق عن من هو عليه ، وذلك كأن يكون على شخص حق فطوِّب به ، فيقول آخر جائز التصرف : هو عليّ وأنا ضامنه فيصير بذلك ضامنًا ، ولصاحب الحق مطالبة بحقه ، وإن لم يف طالب صاحب الحق المضمون .
 - 2 - حكمه : الضمان جائز ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف : 72] . يعني ضامنًا أو كفيلاً . ولقول الرسول ﷺ : « الزعيم غارم » ⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « إلا إن قام أحدكم فضمنه » ⁽⁴⁾ . في الرجل الذي مات وعليه دين ولا وفاء له ، فامتنع من الصلاة عليه .
 - 3 - أحكامه ، أحكام الضمان هي :
- أ - يعتبر في الضمان رضى الضامن ، أمَّا المضمون فلا عبرة برضاه .
- ب - لا تبرأ ذمَّة المضمون إلا بعد أن تبرأ ذمَّة ضامنه ، وإن برئت ذمَّة المضمون برئت ذمَّة الضامن .

(1) مفهوم الشرط : أنه إذا أحيل على غير مليء ليس عليه أن يتبع ؛ إذ لا فائدة من اتباع فقير لا ينال منه شيئاً .
 (2) سبق تخرجه .
 (3) رواه أبو داود في البيوع (90) . ورواه الترمذي (2120) وحسنه .
 (4) ثابت في صحيح البخاري .

جـ - لا تعتبر في الضمان معرفة المضمون ؛ إذ يجوز أن يضمن الرجل من لا يعرفه البتة ؛ لأن الضمان تبرع وإحسان .

1 - لا ضمان إلا في حق ثابت في الدمة ، أو فيما هو آيل للثبوت كالجعالة مثلا .

5 - لا بأس في تعدد الضمان ، كما لا بأس أن يضمن الضامن غيره أيضا .

صورة كتابة الضمان : (1)

بعد البسملة ، وحمد الله تعالى : قد حضر إلى شهودي في يوم تاريخه كذا ... وأشهد عليه شهوده أنه ضمن وكفل عن دمة فلان .. ما مبلغه كذا ... (حالاً ، أو مقسطاً ، أو مؤجلاً إلى أجل كذا ..) ضماناً شرعاً في دمي ومالي ، وأقر بالملاية والقدرة على ذلك ، وبمعرفة معنى الضمان وما يترتب عليه شرعاً ، وقبل المضمون ضمانه ، وذلك بتاريخ كذا ...

ب - الكفالة :

1 - تعريفها : الكفالة هي أن يلتزم جائز التصرف بأداء حق وجب على شخص أو يلتزم بإحضاره لدى المحكمة .

2 - حكمها : الكفالة جائزة ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ لَأَأْتِيَنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [يوسف : 66] . وقوله ﷺ : « لا كفالة في حد » (2) . وقوله ﷺ : « الزعيم غارم » (3) . والزعيم هو الكفيل .

3 - أحكامها : أحكام الكفالة هي :

1 - يشترط في الكفالة معرفة المكفول ، وبخاصة كفالة الإحضار .

2 - يعتبر في الكفالة رضا الكفيل .

3 - إن كفل الشخص كفالة مالية ، فصارت المكفول ضمن المال ، وإن كفل كفالة وجبه

وإحضار ومات المكفول فلا شيء عليه (4) .

4 - متى أحضر الكفيل المكفول بالوجه أمام الحاكم برئت دميته .

5 - لا تصح الكفالة إلا في الحقوق التي تجوز الثبوت فيها ، مما يتعلق بالذم كالأموال ، أما ما لا

(1) ليس المقصود من وضع هذه الصور أن يلتزمها الكاتب ويتقيد بحروفها ولا يخرج عنها ، وإنما المقصود وضع نموذج للكتابة فقط مع الإشارة إلى أركان الكتابة ، تلك الأركان التي لا بد منها ، كذكر الطرفين المتعاقدين ، وما يجري فيه التعاقد وذكر الشهود .

(2) رواه البيهقي في السنن الكبرى (6 / 71) . وابن عدي (5 / 1681) . وفي مسنده ضعف ، ومعناه صحيح .

(3) سبق تخريجه . (4) وقال مالك رضي الله تعالى عنه : يغرر المال وإن كفل كفالة وجبه .

نيابة فيه كالحدود والقصاص ، فلا تصح الكفالة فيها ؛ لقوله ﷺ : « لا كفالة في حد »⁽¹⁾ .

ج - الرهن :

1 - تعريفه : هو توثيق دين بعين يمكن استيفاءه منها ، أو من ثمنها ، وذلك كأن يستدين شخص من آخر ديناً ، فيطلب الدائن منه وضع شيء تحت يده من حيوان أو عقارات أو غيرهما ليستوثق دينه ، فمضى حل الأجل ولم يسدّد له دينه استوفاه ممّا تحت يده ؛ فالدائن يسقى مرتبها ، والمدين يسقى رهنها ، والعين المرهونة تسقى رهنها .

2 - حكمه : الرهن جائز ، بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَيْنِ مَقْبُوضَةً ﴾ [البقرة : 283] . ويقول الرسول ﷺ : « لا يغلّق الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه »⁽³⁾ . وقول أنس رضي الله عنه : « رهن رسول الله ﷺ درعاً عند يهودي في المدينة وأخذ منه شعيراً لأهله »⁽⁴⁾ .

3 - أحكامه : أحكام الرهن هي :

أ - يلزم الرهن بالقبض - الرهن لا المرتهن - فلو أراد الزاهن استرداد الرهن من يد المرتهن لم يكن له ذلك ، أمّا المرتهن فإنّ له ردّه ؛ إذ الحقّ حقّه في ذلك .

ب - ما لا يضمن بعه من الأشياء ، لا يضمن رهنه إلا الزرع والثمر قبل بدو صلاحهما ، فإن بيعهما حرام ، ورهنهما جائز ؛ إذ لا غرر في ذلك على المرتهن ؛ لأنّ دينه ثابت في الدّمة ولو تلف الزرع أو الثمر .

ج - متى حلّ أجل الرهن ، طالب المرتهن بدنيه ، فإنّ وفاء الزاهن ردّ إليه رهنه ، وإلاّ استوفى حقّه من الرهن المحبوس تحت يده من غلّته ونمائه إن كان ، وإلاّ باعه واستوفى حقّه ، وما فضل ردّه على صاحبه ، وإن لم يف الرهن بكلّ الدين فما بقي فهو ذمّة الزاهن .

د - الرهن أمانة في يد المرتهن ، فإن تلف بتفريط منه أو تعدّ ضمنه وإلاّ فلا ضمان عليه ويبقى دينه في ذمّة الزاهن .

هـ - يجوز وضع الرهن تحت يد أمين غير المرتهن ؛ إذ العبرة بالاستيقاق وهو حاصل عند الأمين .

(1) خالف الأحناف في هذه المسألة الجمهور ، وقالوا بجواز الكفالة في الحدود ، لضعف الحديث .

(2) في الآية دليل على أنّ الرهن جائز ، سفرًا وحضرًا . والقيد بالشفر فيها خارج مخرج الغالب ؛ إذ الشفر مظنة عدم وجود من يكتب أو يشهد .

(3) رواه ابن ماجه (2441) . ورواه الحاكم (51 / 2) . وهو حسن لكثرة طرقه . ومعنى غلّ الرهن : أن يقول المرتهن للزاهن : إن لم توفي ديني أخذت الرهن . (4) رواه البخاري في صحيحه .

و - لو اشترطَ الرَّاهِنُ عَدَمَ بَيْعِ الرُّهْنِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ بَطُلَ الرُّهْنُ . كما لو اشترطَ المُرْتَهَنُ أَنَّهُ مَتَى حُلَّ الْأَجَلِ وَلَمْ تَوْفَّقِي دِينِي فَالرُّهْنُ لِي يَبْطُلَ الرُّهْنُ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَغْلُقُ الرُّهْنُ ؛ الرُّهْنُ لِمَنْ رَهْنَهُ ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ » ⁽¹⁾ .

ز - إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ بِيَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ الْمُرْتَهَنُ بَيِّنَةٍ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الرُّهْنِ فَقَالَ الرَّاهِنُ : رَهْنَتَكَ دَائِمَةً وَابْنَهَا ، فَقَالَ الْمُرْتَهَنُ بَلْ دَائِمَةٌ فَقَطْ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهَنِ بِيَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ الرَّاهِنُ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » ⁽²⁾ .

ح - إِنْ ادَّعَى الْمُرْتَهَنُ رَدَّ الرُّهْنِ فَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ بِيَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ الْمُرْتَهَنُ بَيِّنَةً تَقْبُثُ رَدَّهُ .

ط - لِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يَرْكَبَ مَا يَرْكَبُ مِنَ الرُّهْنِ وَيَحْلِبَ مَا يَحْلِبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ عَلَى الرُّهْنِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الظُّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَلَبَنُ الدَّارِ يَشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا . وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ الثَّقُفَةُ » ⁽³⁾ .

ي - ثَمَارُ الرُّهْنِ كَالْحَارَةِ وَغَلَّةُ وَنَسْلُ وَنَحْوَهَا لِلرَّاهِنِ ، وَعَلَيْهِ سَقِيَّةٌ وَجَمِيعُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِبَقَائِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الرُّهْنُ لِمَنْ رَهْنَهُ ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ » ⁽⁴⁾ .

ك - إِنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهَنُ عَلَى الْحَيَوَانِ الرُّهْنِ بِدُونِ اسْتِئْذَانِ الرَّاهِنِ فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَإِنْ تَعَدَّرَ اسْتِئْذَانَهُ لِبَعْدِهِ مِثْلًا فَلَهُ مَطَالِبَتُهُ إِنْ أَنْفَقَ مَا أَنْفَقَهُ بَنِيَّةُ الرُّجُوعِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْمُتَطَوِّعَ لَا يَرْجِعُ بِعَمَلِهِ .

ل - إِنْ خَرِبَ الرُّهْنُ بَأَنْ كَانَ دَارًا فَعَمَّرَهُ الْمُرْتَهَنُ بِدُونِ إِذْنِ الرَّاهِنِ فَلَا شَيْءَ لَهُ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ آلَةٍ كَخَشَبٍ أَوْ حِجَارَةٍ ؛ إِذْ يَتَعَدَّرُ نَزْعَهَا فَإِنَّ لَهُ الرُّجُوعَ بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ .

م - إِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ أَوْ أَفْلَسَ فَالْمُرْتَهَنُ أَحَقُّ بِالرُّهْنِ مِنْ سَائِرِ الْغَرَامَاءِ ، فَإِذَا حُلَّ الْأَجَلُ بَاعَهُ وَاسْتَوْفَى مِنْهُ دَيْنَهُ ، وَمَا فَضَلَ رَدَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَفِ فَهُوَ أَسْوَأُ مَعَ الْغَرَامَاءِ فِي الْبَاقِي .

صَوْرَةُ كِتَابَةِ الرُّهْنِ :

بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَحَمْدِهِ تَعَالَى :

(1) ابن ماجه (2441) والحاكم (52 ، 51 / 2) .

(2) رواه البيهقي (279 / 8) بإسناد صحيح . وأصله في الصحيحين .

(3) رواه أبو داود في البيوع (78) . ورواه الإمام أحمد (472 / 2) .

(4) سبق تخريجه .

أَوْ فُلَانٍ ... أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا قَدَرُهُ كَذَا .. لِفُلَانٍ ، وَإِنَّ أَجَلَ هَذَا الدَّيْنِ هُوَ نَهَايَةُ سَنَةِ أَوْ شَهْرٍ كَذَا ... ، وَلِلْاِسْتِثْنَاءِ فَقَدْ رَهَنَ الْمُقِرُّ الْمَذْكُورَ تَحْتَ يَدِ الْمُقَرَّرِ لَهُ الْمَذْكُورَ ، تَوَثُّقًا عَلَى الدَّيْنِ الْمَعِيْنُ أَعْلَاهُ ، مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَهُ وَيُيَدِّهِ وَمِلْكُهُ إِلَى حِينِ هَذَا الرَّهْنِ وَهُوَ جَمِيعُ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ ، أَوْ جَمِيعُ الشَّيْءِ الْفُلَانِيِّ ... رَهْنًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا مُسَلَّمًا مَقْبُوضًا بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ ، فَقَبِلَ الْمُرْتَهِنُ الْمَذْكُورَ الرَّهْنَ قَبُولًا شَرْعِيًّا . وَذَلِكَ بِتَارِيخِ كَذَا ..

د - الْوَكَالَةُ :

- 1 - تعريفها : الوكالة استنباطُ الشَّخْصِ مِنْ يَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا الثَّيَابَةُ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْخَاصِمَةِ وَنَحْوَهَا (1) .
- 2 - شروطها : يشترطُ فِي كُلِّ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ جَوَازُ التَّصَرُّفِ أَيْ التَّكْلِيفُ .
- 3 - حكمها : الوكالة جائزة بالكاتب والشَّعْنَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالْعَمَلَيْنِ عَلَيْهِمَا ﴾ [التَّوْبَةُ : 60] .
- أَيِ الصَّدَقَةِ وَهُمْ وَكَلَاءُ الْإِمَامِ فِي جَمْعِ الزَّكَاةِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ كَاتِبَتُوا أَمْرَكُمْ بِوَفْقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ [الْكَهْفُ : 19] . فَقَدْ وَكَّلُوا أَحَدَهُمْ فِي شِرَاءِ الطَّعَامِ لَهُمْ ، وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ لِأَنْبَسَ : « اغْدُ يَا أَنْبَسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِعْهَا » (2) . فَوَكَّلَ ﷺ أَنْبَسًا فِي التَّحْقِيقِ فِي الدَّعْوَى ثُمَّ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ؓ : « وَكَّلَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ » وَقَالَ ﷺ لِجَابِرٍ ؓ : « إِذَا أَنْبَسَتْ وَكَلِيلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا ، وَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ - أَيْ عِلَامَةٌ - فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْقُوتِكَ » (3) . وَبَعَثَ ﷺ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَوُجَّاهُ مَيْمُونَةً بِنْتَ الْحَارِثِ ؓ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ فَوَكَّلَهُمَا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ (4) .
- 4 - أحكامها : أَحْكَامُ الْوَكَالَةِ هِيَ :
- 1 - تَبَيَّنَ الْوَكَالَةُ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ . فَلَا تَشْتَرُطُ لَهَا صِغَةً خَاصَّةٌ .
- 2 - تَصَحُّحُ الْوَكَالَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ شَخْصِيٍّ مِنَ الْعُقُودِ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالنِّكَاحِ وَالزَّجْعَةِ وَالْفُسُوحِ كَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ ، كَمَا تَصَحُّحُ فِي حَقِّهِ اللَّهُ تَعَالَى الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا الثَّيَابَةُ كَتَفْرِيقِ الزَّكَاةِ وَكَالْحَلِّجِ وَالْعِمْرَةِ عَنْ مَيْتٍ أَوْ عَاجِزٍ .

(1) لَا يَنْبَغِي تَوْكِيلَ الْكَافِرِ فِي أُمُورِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ خَشْيَةَ أَنْ يَنْعَاطِيَ مَحْرُومًا ، كَمَا لَا يَنْبَغِي وَكَالَةً فِي الْقَبْضِ مِنْ مُسْلِمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَسْتَعْلِي عَلَيْهِ .
 (2) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (3 / 134 ، 241) .
 (3) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (3632) . وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (4 / 155) . وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ وَبَعْضُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .
 (4) مَوْطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ (1 / 348) .

3 - نفي الوكالة في إثبات الحدود⁽¹⁾ وفي استيفائها ؛ لقوله ﷺ لأبيس : « اغد إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » .

4 - لا تصح الوكالة في القرب التي لا تجوز الثبابة فيها كالصلاة والصيام⁽²⁾ كما لا تصح في اللعان والظهار والأيمان والتدوير والشهادات ، كما لا تصح في كل محرم ؛ إذ ما لا يجوز فعله لا يجوز الوكالة فيه .

5 - تبطل الوكالة بفسخ أحد الطرفين لها أو يموت أحدهما أو جنونه أو عزل الموكل للوكيل .

6 - فمن وكل في بيع أو شراء لا يبيع ولا يشتري من نفسه ولا من ولده ولا من زوجته ولا ممن لا تحمل شهادته لهم ؛ لأنه يثبهم بالحابة للقرابة ، ومثل الوكيل في هذه المضارب الوصي والشريك والحاكم وناظر الوقف .

7 - لا يضمن الوكيل ما ضاع أو تلف إذا لم يفرط أو يتعد فيما وكل فيه . وإن فرط أو تعدى فعليه ضمان ما أضاع أو أتلف .

8 - تصح الوكالة المطلقة ، فيجوز التوكيل في سائر الحقوق الشخصية ، فيتصرف الوكيل في سائر الحقوق الشخصية للموكل إلا في مثل الطلاق ؛ إذ لا بد فيه من إرادة المطلق وعزمه عليه .

9 - من عين له موكله شراء شيء لا يجوز له شراء غيره ، فمضى اشتري غير ما عين له فالموكل بالخيار في قبوله أو ردّه ، وكذا إن اشتري له معينا أو اشتري بعين ظاهر فإن الموكل يخيّر في ذلك بالأخذ أو الترك .

10 - تصح الوكالة بأجرة ، ويشترط فيها تحديد الأجرة وبيان العمل الموكل فيه .

5 - صورة كتابتها :

بعد حمد الله تعالى : لقد وكل فلان ... فلانا ... وهما في صحتها وكمال عقلهما وجواز أمرهما : أن يقوم له بكذا ... وقيل الموكل المذكور الوكالة وأقرهما بعد أن أشهدا عليهما فلانا وفلانا ... وذلك بتاريخ كذا ...

هـ - الصلح :

1 - تعريفه : الصلح عقد بين متخاصمين يتوصل به إلى حل الخلاف بينهما وذلك كأن يدعي شخص على آخر خطأ يعتقد أنه صاحبه ، فيقره المدعي عليه لعدم معرفته به فيصالحه على

(1) يشترط فقهاء الشافعية الأحناف حضور الموكل في استيفاء الحدود .

(2) ثبت جواز الصوم عشرون مات وترك صوما واجبا كقضاء رمضان أو نذر .

جزء منه أنقاء للخصومة واليمين التي تلزمه في حالة إنكاره .

2 - حكمه : الصلح جائز لقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء : 128] . وقول الرسول ﷺ : « الصلح بين المسلمين جائز إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما » (1) .

3 - أقسامه : للصلح في الأموال ثلاثة أقسام وهي :

أ - الصلح على الإقرار : وهو أن يدعي شخص على آخر حقا ، فيقر له به فيعطيه المدعي شيئا مصالحة حيث لم ينكر عليه حقه ، كأن يضع عنه بعض الدين الذي أقر له به أو يهبه بعض العين الذي اعترف له بها ، أو يصالحه بشيء أقر به من غير جنس ما أقر به ، كأن يقر له بدار فيعطيه دراهم ، أو يقر له بدائنة فيعطيه ثوبا مثلا .

ب - الصلح على الإنكار : (2) وهو أن يدعي شخص على آخر حقا فينكر المدعى عليه ثم يصالحه بإعطاء شيء ليرتك دعواه ويربحه من الخصومة واليمين التي تلزمه عند الإنكار .

ج - الصلح على الشكوك : وهو أن يدعي شخص على آخر حقا فيسكت المدعى عليه فلا يقر ولا ينكر فيصلح المدعي بشيء حتى يسقط دعواه ويترك مخاصمته .

4 - أحكامه ، أحكام الصلح هي :

1 - الصلح على الشيء المدعى بغير الأخذ منه كالبيع فيما يجور وما يمتنع وفي سائر أحكام البيع من الرّدّ بالعيب والخيار في الغبن والشفعة فيما لم يقسم ، فلو ادعى شخص على آخر دارا فصالحه بثوب واشترط عليه أن لا يلبس فلاناً لم يصح الصلح ؛ لأنه يكون كالبيع إذا اشترط فيه شرط مخل بالعقد ، ولو ادعى عليه دنانير حائلة مثلا فصالحه بدراهم مؤجلة لم يصح الصلح ؛ لأنّ الصّرف يشترط فيه القبض في المجلس ، ولو ادعى عليه بستانا فصالحه بنصف دار ، فإن الشريك في الدار له الحق في المطالبة بالشفعة في النصف المصالح به . ولو صالحه بحيوان على دعوى فوجده معينا فهو مخير بين ردّه أو أخذه ، وهكذا كل صلح كان من غير جنس المصطلح عليه فهو كالبيع في سائر أحكامه .

2 - إذا كان أحد المتصالحين عالما بكذب نفسه فالصلح باطل في حقه ، وما أخذه بوجه الصلح فهو حرام عليه .

(1) رواه أبو داود (3594) . ورواه الترمذي (1352) وصححه .

(2) الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يرى عدم صحة صلح الإنكار خلافا للجمهور .

- 3 - من اعترف بحق وامتنع عن أدائه إلا بإعطائه شيئاً لم يحل له ذلك ، كمن اعترف بألف دينار عليه وامتنع عن أدائها إلا أن يوضع عنه خمسمائة منها ، أمّا إذا لم يشترط وضع شيء منها ، وإنما المقر له تبرع من نفسه أو بشفاعة آخر عنده فأسقط شيئاً جاز للمقر أخذه ؛ وذلك لما صرح « أن الرسول ﷺ كلّم غرماء جابر ليضعوا عنه شطر دينه »⁽¹⁾ . كما أن كعب بن مالك تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ في حجرته فخرج إليهما ثم نادى : « يا كعب ! » فقال كعب : لبيك يا رسول الله ، فأشار إليه أن يضع الشطر من دينك ، فقال قد فعلت يا رسول الله ، فقال : « قم فاقضه »⁽²⁾ .
- 4 - لو صالح شريكه في حائط على أن يفتح نافذة أو باباً فيه بعوض معين صح الصلح ؛ لأنه كالبيع .

صورة كتابية الصلح :

بسم الله الشّريف وحمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيّه ﷺ ... فقد صالح فلان فلاناً عما ادّعه من أنّه يملك ويستحق الدار الفلانية (يصفها ويحددها) التي هي بيد المدعى عليه فلان ، بعد تنازعهما في عين الدعوى ، واعترف المصالح الأول بعد ذلك بما ادّعه الثاني . وصدّقه عليه التصديق الشرعيّ بما مبلغه كذا ... من الدراهم أو بما هو كذا ... من الأشياء مصالحةً شرعيّة ، رضياً وأتفقاً عليها وتداعياً إليها . دفع المصالح الأول إلى الثاني جميع ما صالحه به ، وقضه قبضاً شرعيّاً . وأقر المصالح الثاني المذكور أنّه لا يستحق مع المصالح الأول في هذه الدار المصالح عليها حقّاً ولا استحقاقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ولا ملكاً ولا شبهة ملك ولا منفعة ولا استحقاق منفعة ولا شيئاً قلّ أو كثر ..

وتصادقاً على ذلك كلّ تصادقاً شرعيّاً ، تمّ ذلك بطريق كذا ...

المادة الثامنة : في إحياء الموات ، وفضل الماء والإقطاع ، والحمى :

1 - إحياء الموات :

- 1 - تعريفه : إحياء الموات هو أن يعمد المسلم إلى الأرض التي ليست ملكاً لأحد فيعمرها بغرس شجر فيها ، أو بناء ، أو حفر بئر فتختص به ، وتكون ملكاً له .
- 2 - حكمه : حكم إحياء الموات الجواز والإباحة ؛ لقوله ﷺ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له »⁽³⁾ .

(1) صحيح البخاري (13) كتاب الصلح . (2) صحيح البخاري (14) كتاب الصلح .

(3) رواه الإمام أحمد (3 / 338 ، 381) . ورواه الترمذي (1378 ، 1379) وصححه .

3 - أحكامه :

- 1 - لَا تَنْتِفِثُ مِلْكِيَّةَ الْأَرْضِ الْمَوَاتِ لِمَنْ أَحْيَاهَا إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :
أَوَّلًا : أَنْ يَعْمُرَهَا حَقِيقَةُ بَغْرِسِ الشَّجَرِ ، أَوْ بِنَاءِ الدُّوْرِ ، أَوْ حَفْرِ الْآبَارِ ذَاتِ الْمَاءِ ، فَلَا يَكْفِي فِي إِحْيَائِهَا أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا زَرْعًا ، أَوْ يَضَعُ عَلَيْهَا عَلَامَاتٍ أَوْ يَحْتَجِزُهَا بِحَاجِزٍ مِنْ شَوْكٍ وَنَحْوِهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ فَقَطْ .
ثَانِيًا : أَنْ لَا تَكُونَ مَخْصُصَةً بِأَحَدٍ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مِنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا » (1) .
- 2 - إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ قَرِيبَةً مِنَ الْبَلَدِ أَوْ كَانَتْ دَاخِلَةً فَلَا تَعْمُرُ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ؛ إِذْ قَدْ تَكُونُ مِنَ الْمَرَافِقِ الْعَامَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَيَتَأَدُّونَ بِامْتِلَاكِهَا وَتَعْمِيرِهَا .
- 3 - لَا يَمْلِكُ الْمَعْدُنُ بِالْإِحْيَاءِ سِوَاءَ كَانَ مِلْحًا أَوْ نَفْطًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِنَ الْمَعَادِنِ ؛ لِتَعَلُّقِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ بِهِ ، فَقَدْ أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ مَعْدَنَ مِلْحٍ فَرُوجِعَ فِي ذَلِكَ ، فَاسْتَرَدَّهُ ثُمَّ أَعْطَاهُ إِثَاءً (2) .
- 4 - مِنْ ظَهَرَ لَهُ فِيمَا أَحْيَاهُ مِنَ الْأَرْضِ مَا جَارَ كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ حَاجَتَهُ قَبْلَ كُلِّ أَحَدٍ ، وَمَا فَضَّلَ فَهِيَ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الثَّلَاثُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْمَاءِ ، وَالْكَالِ ، وَالتَّارِ » (3) .

[تَقْدِيمَاتٌ] :

- حَرِيمُ الْبَرِّ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا كَانَتْ قَدِيمَةً وَإِنَّمَا اسْتَجَدَّ حَفَرُهَا فَقَطْ خَمْسُونَ ذِرَاعًا ، وَإِنْ أَنْشَأَ حَفَرُهَا فَحَرِيمُهَا مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي حَوْلَهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا ، فَيَمْلِكُ صَاحِبُ الْبَرِّ هَذِهِ الْمَسَاحَةَ حَوْلَ بَرِّهِ ، إِذْ عَمِلَ بِذَلِكَ بَعْضُ السَّلَفِ ، وَلَمَّا رَوَى « حَرِيمُ الْبَرِّ مِثْرَ رِشَائِهَا » (4) .
- حَرِيمُ الشَّجَرَةِ أَوْ النَّخْلَةِ قَدْرُ امْتِدَادِ أَغْصَانِهَا أَوْ جَرِيدِهَا ، فَمَنْ مَلَكَ شَجَرَةً فِي أَرْضِ مَوَاتٍ لَهُ مَا حَوْلَهَا مِنَ الْأَرْضِ بِقَدْرِ طُولِ غَصْنِهَا وَجَرِيدَتِهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « حَرِيمُ النَّخْلَةِ مِثْرُ جَرِيدَتِهَا » (5) .
- حَرِيمُ الدَّارِ مَا يَتَسَعُّ حَوْلَهَا لَطَرِحُ كِنَاسَةٍ أَوْ إِخَاحَةِ إِبِلٍ أَوْ تَحْضِيرِ سَيَّارَةٍ فَمَنْ بَنَى دَارًا بِأَرْضِ مَوَاتٍ كَانَ لَهُ مَا حَوْلَهَا مِمَّا يَسْمَى مَرَفَقًا لَهَا عَرَفًا .

(1) رواه البخاري (140 / 3) .

(2) رواه أبو داود في صحيحه . ورواه الترمذي وحسنه .

(3) رواه الإمام أحمد في مسنده ، ورواه أبو داود وصححه الحافظ إسناده .

(4) رواه ابن ماجه (2487) وسنده ضعيف . والرشاء هو الخيل .

(5) رواه ابن ماجه (2489) وسنده ضعيف .

ب - فضل الماء :

- 1 - ترفيقه : المراد بفضلي الماء أن يكون للمسلم ماء بئر أو نهر يزيد على قدر حاجته في شربه وسقيه لزرعه أو شجره .
- 2 - حكمه : حكم فضل الماء الرائد عن الحاجة ، أن يبذل للمحتاج من المسلمين بلا ثمن ؛ وذلك لقوله ﷺ : « لا يباع فضل الماء لبيعاً به الكأ » ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكأ » ⁽²⁾ .
- 3 - أحكامه : أحكام فضل الماء هي :
 - 1 - لا يتعين بذل الماء الرائد إلا بعد الاستغناء عنه .
 - 2 - أن يكون المبدول إليه محتاجاً إليه .
 - 3 - أن لا يلحق صاحبه ضرر ببذله بوجه من الوجوه .

ج - الإقطاع :

- 1 - ترفيقه : الإقطاع ، هو أن يقطع الحاكم من الأرض العامّة التي ليست ملكاً لأحد قطعة يستفّع بها في زرع أو غرس أو بناء ، استغلاً أو تملكاً .
- 2 - حكمه : الإقطاع جائز لإمام المسلمين دون غيره من الناس ؛ إذ قد أقطع النبي ﷺ ⁽³⁾ ، وأقطع أبو بكر بعده ، وعمر وغيرهما .
- 3 - أحكامه :

- 1 - أن لا يقطع غير الإمام ؛ إذ ليس لأحد التصرف في الأملاك العامّة غيره .
- 2 - أن لا يقطع من يقطعه أكثر مما يقدر على إحيائه وتعميره .
- 3 - من أقطعه الإمام أرضاً ثم عجز عن تعميرها ، استردّها الإمام منه محافظة على المصلحة العامّة .
- 4 - للإمام أن يقطع إقطاع إرفاق من شاء من الرعايا ، مجالس للبيع في الأسواق

(1) رواه مسلم (8) كتاب المساقاة .

(2) رواه البخاري (144 / 3) . ورواه مسلم (85) كتاب المساقاة ورواه أبو داود (3473) . ورواه الترمذي (1272) بلفظ : « لا تمنعوا فضل الماء ليمنع به الكأ » لأنهم كانوا على عهد النبي ﷺ بمنعوا الرعاة من سقي ماشيتهم لينبتوا عنهم فيبقى لهم العشب خالصاً لهم .

(3) مثقّف عليه بلفظ : « كنت أنقل الثرى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ على رأسي ، وهو مني على ثلثي فرسخ » . والمكلمة بهذا أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير ﷺ أجمعين .

والشاحات العامة والشوارع الواسعة ، إن لم يحصل بذلك ضرر لعامة الناس ، ولا يملك المقطوع له ذلك ، وإنما يكون أحق به من غيره فقط ؛ لقوله ﷺ : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به » (1) .

5 - ليس لمن أقطع الإمام مجلساً ، أو سبق إليه بدون إقطاع ، أن يضرب بأحد ، بأن يحجب عنه الثور ، أو يحول بينه وبين المشترين أن يروا بضاعته المعروضة للبيع ؛ لقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » (2) .

[تنبيه] : إذا سأل الوادي انتفع به المسلمون الأعلى فالأعلى حتى تنتهي المزارع المراد سقيها أو ينتهي ماء السيل ، والمزارع المتساوية في القرب من أول السيل يقسم بينهم السيل بحسب كبر المزارع وصغرها ، وإن تشاحوا أقرع بينهم ؛ وذلك لما روى ابن ماجه عن عبادة بن الصامت ، أن النبي ﷺ قضى في شرب التخل من السيل أن الأعلى قبل الأسفل ، ويترك الماء إلى الكعبيين ، ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه ، وهكذا حتى تنقضي الحوائط أو يفتى الماء . ولقوله ﷺ : « اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك » (3) .

د - الحمى :

1 - تعريفه : الحمى هو الأرض الموات تحمي من الرعي فيها ليكثر عشبها فترعاها بهائم خاصة .

2 - حكمه : لا يجوز لأحد أن يحمي من الأراضي العامة للمسلمين ذراعاً فأكثر إلا الإمام إذا كان ذلك لمصلحة المسلمين ؛ وذلك لقوله ﷺ : « لا حمى إلا لله ولرسوله » (4) ، فقد أفاد الحديث أنه ليس لأحد أن يحمي إلا الله ورسوله أو خليفتهما ، وهو الإمام ، كما يفيد أن الإمام لا يحمي لغير المصلحة العامة ؛ لأن ما كان لله ورسوله ينفق دائماً في المصالح العامة ، كالخمس من الغنائم والفيء وخمس الزكاز ونحوها . فقد حمى رسول الله ﷺ النقيع لإبل وخيل الجهاد كما حمى عمر رضي الله عنه أرضاً ، وقيل له في ذلك ، فقال : « المال مال الله ، والعباد عباد الله ، والله .. والله .. لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبرا في شبر » (5) .

3 - أحكامه : للحمى أحكام هي :

(1) رواه أبو داود (3071) وصححه الضياء في المختارة .

(2) رواه ابن ماجه (2340 ، 2341) . ورواه الإمام أحمد (313 / 1) .

(3) رواه البخاري (145 ، 146) .

(4) رواه البخاري (48 / 3) .

(5) رواه البخاري في صحيحه بلفظ آخر .

- أ - لا يحوي إلا خليفة المسلمين وإمامهم ؛ لقوله ﷺ : « لَا حَتَّىٰ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ » (1) .
- ب - لا يحصى من الأرض إلا الموات التي ليست ملكاً لأحد .
- ج - لا يحصى الخليفة لخاصة نفسه ، بل لمصالح المسلمين العامة .
- د - يلحق بالقياس ما تخميه الدولة من بعض الجبال لتسمية الأشجار في الغابات ، فينظر في ذلك ، فإذا كان يحقق مصلحة راجحة للمسلمين أقرت الحكومة على ذلك ، وإذا بان أنه أضّر بالمسلمين ولم يحقق لهم فائدة راجحة ، فلا تقر عليه ؛ إذ لا حصى إلا لله ولرسوله ﷺ .



الفصل الخامس : في جملة أحكام

وفيه تسع مواد :

المادة الأولى : في القرض :

- 1 - تعريفه : القرض لغة : هو القطع ، وشرعاً : دفع مال لمن ينتفع به ، ثم يردُّ بدله ، وذلك كأن يقول محتاج لمن يصح تبوعه : أقرضني أو أسلفني كذا من مال أو متاع أو حيوان مدة ثم أرده عليك ، فيفعل .
- 2 - حكمه : القرض مستحب بالنسبة للمقرض ؛ لقوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيضَعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد : 11] . وقوله ﷺ : « مَن نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كَرِيَةً مِنْ كَرِبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِيَةً مِنْ كَرِبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » (2) . وأمّا بالنسبة للمقترض فهو جائز مباح لا حرج فيه ؛ إذ قد استقرض رسول الله ﷺ بكراً من الإبل وردَّ جمالاً خياراً ، وقال : « إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً » (3) .

3 - شروطه : شروط القرض هي :

- أ - أن يُعرف قدر القرض بكليل أو وزن أو عدد .
- ب - أن يُعرف وصفه وسنُّه إن كان حيواناً .
- ج - أن يكون القرض ممن يصح تبوعه ، فلا يصح ممن لا يملك . ولا من غير رشيد .

(1) سبق تخريجه .

(2) رواه الترمذي (1425 ، 1930) . ورواه أبو داود في الأدب (67) .

(3) رواه البخاري في صحيحه . وذكر في فتح الباري (58 / 4) .

4 - أحكامه : للقرض أحكام هي :

- أ - أن يملك المقرض بالقبض ، فمضى قبضه المستقرض ملكه وأصبح في ذمته .
 ب - يجوز القرض إلى أجل ، وكونه بدون أجل أحسن ؛ لما فيه من الإرفاق بالمستقرض .
 ج - إن بقيت العين كما كانت يوم الاقتراض ردت ، وإن تعثرت بنقص أو زيادة ردّ مثلها إن كان لها مثل وإلا فقيمتها .
 د - إن كان القرض لا مؤونة في حمله جاز وفاؤه في أي مكان أراد المقرض ، وإلا فإنه لم يلزم المقرض وفاؤه في غير موضعه .

هـ - يحرم أي نفع يجزئ القرض للمقرض ، سواء كان بزيادة في القرض أو بتجويده أو بنفع آخر خرج عن القرض إن كان ذلك بشرط وتواطؤ بينهما ، أما إذا كان مجرد إحسان من المقرض فلا بأس ؛ إذ أعطى رسول الله ﷺ جملاً خياراً رباعياً في بكر صغير ، وقال : « إن من خير الناس أحسنهم قضاء » ⁽¹⁾ .

المادة الثانية : في الوديعة :

1 - تعريفها : الوديعة ما يودع - أي يترك - من مالٍ وغيره لدى من يحفظه ليردّه إلى مودعه متى طلبه .

2 - حكمها : الوديعة مشروعة بقول الله تعالى : ﴿ قُلْ وَزَكَاةً أَوْ تَقِيَّةً أَوْ تَقِيَّةً أَوْ تَقِيَّةً أَوْ تَقِيَّةً ﴾ [البقرة : 283] . وقوله ﷺ : ﴿ إِنْ لَمْ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : 58] . ويقول الرسول ﷺ : « أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » ⁽²⁾ . إذ الوديعة من جنس الأمانات ، وحكم الوديعة يختلف باختلاف الأحوال فقد يكون قبولها واجباً على المسلم ، وذلك فيما إذا اضطر إليه مسلم في حفظ ماله ، بأن لم يجد من يحفظه له سواه .

وقد يكون مستحباً فيما إذا طلب منه حفظ شيء وهو يأنس من نفسه القدرة على حفظه ، إذ هذا من باب التعاون على البرِّ المأمور به في قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : 2] . وقد يكون قبول الوديعة مكروهاً . وذلك فيما إذا كان الشخص عاجزاً عن حفظها .

3 - أحكامها :

1 - أن يكون كل من المودع والمودع عنده مكلفاً رشيداً ، فلا يودع الصبي والمجنون ، ولا

(1) صحيح البخاري كتاب الاستقراض (2392) .

(2) رواه أبو داود (3534) . ورواه الترمذي (1264) وحسنه .

يودع عندهما .

- 2 - لا ضمان على المودع عنده إذا تلفت الوديعة بدون تعدد منه أو تفريط ؛ لقوله ﷺ : « لا ضمان على مؤتمن » ⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « من أودع وديعة فلا ضمان عليه » ⁽²⁾ .
- 3 - لكل من المودع والمودع عنده رد الوديعة متى شاء .
- 4 - لا يجوز للمودع عنده أن ينتفع بالوديعة بأي وجه من وجوه النفع إلا بإذن صاحبها ورضاه .
- 5 - إذا اختلف في رد الوديعة فالقول قول المودع عنده يمينه ، إلا أن يأتي المودع ببينة تثبت عدم ردها إليه .

4 - كيفية كتابتها :

أ - صورة كتابة الإيداع :

أقر فلان ... أنه قبض وتسلم من فلان .. مبلغ كذا ... على سبيل الإيداع الشرعي ملتزماً بحفظ هذه الوديعة وصونها في حرز مثلها في المكان الذي أمره المودع أن يضعها فيه . وحضر المودع المذكور وصدق على ذلك التصديق الشرعي .

ب - كتابة الرد :

أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان ... ما مبلغه كذا ... قبضاً شرعياً وصار ذلك إليه وبيده وحوزته ، وذلك هو القدر الذي كان القابض المذكور أودعه عند المقبوض منه قبل تاريخه ولم يؤخر له من ذلك شيء قل أو كثر ، وصدقه الدافع المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً ، ثم ذلك بتاريخ كذا ...

المادة الثالثة : في العارية :

- 1 - تعريفها : العارية هي الشيء يعطى لمن ينتفع به زمناً ثم يرده ، كأن يستعير مسلم من آخر قلماً يكتب به أو ثوباً يلبسه ثم يرده .
- 2 - حكمها : العارية مشروعة بقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَتَعَوَّنُوا لِمَاعُونَ ﴾ [الماعون : ٦] . وبقوله ﷺ : « بل عارية مضمونة » قال ذلك لصفوان ابن أمية لما استعار منه أدراعاً ، وقال : أغصبتا يا محمد ؟ ⁽³⁾ . وبقوله ﷺ : « ما من صاحب

(1) رواه الدارقطني (41 / 3) وفي إسناده ضعف ، وإسناده غير صحيح .

(2) رواه ابن ماجه (2401) وفي سنده ضعف ، ومعنى الحديث : أن من أودع وديعة فالتفت بغير جنابة أو تفريط فلا ضمان عليه .

(3) أبو داود وأحمد والنسائي وصححه الحاكم .

إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر⁽¹⁾ تطؤه ذات الظلف بظلفها ، وتنطحنه ذات القرن بقرنها ، ليس فيها يومئذ جفاء ولا مكسورة القرن » قلنا : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : « إطراق فحلها ، وإعارة دلوها ، ومنيحها وحلبها ، على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله »⁽²⁾ . وحكمها الاستحياب ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ﴾ . وقد تكون واجبة على من اضطر إليه مسلم في استعارة شيء من الأشياء وهو عنه في غنى ، وأخوه المسلم في حاجة إليه .

3 - أحكامها ، أحكام العارية هي :

1 - لا يعار إلا شيء مباح ، فلا تعار جارية للوطء ، ولا مسلم لخدمة كافر ، ولا طيب أو ثوب خمر ؛ إذ التعاون على الإثم حرام ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : 2] .
2 - إن اشترط المعير الضمان لعاريته ضمنها المستعير إن أتلفها ؛ لقوله ﷺ : « المسلمون على شروطهم »⁽³⁾ . وإن لم يشترط وتلفت بدون تعذر ولا تفريط فلا يجب ضمان . ولكنه يستحب ضمانها ؛ لقوله ﷺ لإحدى نسائه وقد كسرت آنية طعام : « طعام طعام ، وإناء إناء »⁽⁴⁾ . وإن تلفت بتعذر أو تفريط ضمنتم بمثلها أو قيمتها ؛ لقوله ﷺ : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه »⁽⁵⁾ .

3 - على المستعير مؤونة العارية عند ردها كأن كانت لا تحمل إلا بحامل أو بأجرة سيارة مثلاً ؛ لقوله ﷺ : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه »⁽⁶⁾ .

4 - لا يجوز للمستعير أن يؤجر ما استعاره . أمّا إعارته فلا بأس إن كان يتحقق رضا المعير له ، وإلا فلا .

5 - إن أعاز حائطاً لوضع خشب مثلاً ، فلا يجوز أن يرجع في عاريته حتى يسقط الجدار ، وكذا من أعاز أرضاً للزراعة فلا يرجع حتى يحصد الزرع ؛ لما في ذلك من الإضرار بالمسلم وهو حرام .

6 - من أعاز عارية إلى أجل يستحب له أن لا يطلب ردها إلا بعد نهاية الأجل

(1) القرقر : المستوى على الأرض .

(2) رواه مسلم (28) كتاب الزكاة . ورواه النسائي (27 / 5) .

(3) رواه أبو داود في الأفضية (12) . ورواه الحاكم (49 / 2) . (4) رواه الترمذي (1359) .

(5) رواه أبو داود (3561) . ورواه الترمذي (1266) . ورواه الإمام أحمد (8 / 5 ، 12 ، 13) .

(6) أبو داود (3561) ، والترمذي (1266) ، والحاكم (47 / 2) وصححه .

4 - كَيْفِيَّةُ (1) كِتَابَتِهَا :

أَعَارَ فُلَانٌ ... فُلَانًا ... مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَهُ وَبِيَدِهِ وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ ، وَذَلِكَ جَمِيعُ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ أَوْ الْغَرْسِ أَوْ الثَّوْبِ كَذَا .. عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَوْ يَلْبِسَ أَوْ يَرْكَبَ هَذَا الْمَذْكُورَ إِلَى مَدَّةٍ كَذَا ... أَوْ مَسَافَةٍ كَذَا ... عَارِيَةً صَحِيحَةً جَائِزَةً مَضْمُونَةٌ مَرْدُودَةٌ مُؤَدَّاةٌ ، وَسَلَّمُ فُلَانٌ الْمَعِيرَ إِلَى فُلَانٍ الْمُسْتَعِيرِ الدَّائِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ فَتَسَلَّمَهَا تَسَلُّمًا شَرْعِيًّا وَصَارَتْ بِيَدِهِ عَلَى الْحَكْمِ الْمَشْرُوحِ أَعْلَاهُ . قَبْلَ كُلِّ مَنِهْمَا ذَلِكَ مِنَ الْآخِرِ قَبُولًا شَرْعِيًّا وَذَلِكَ بِتَارِيخٍ كَذَا ...

المادة الرابعة : فِي الْغُصْبِ :

1 - تَعْرِيفُهُ : الْغُصْبُ : هُوَ الْاسْتِلاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ قَهْرًا بِغَيْرِ حَقٍّ وَذَلِكَ كَأَنْ يَسْتَوْلِيَ أَحَدٌ عَلَى دَارٍ أَوْ أَحَدٍ فَيَسْكُنُهَا أَوْ دَائِيَّةً أَحَدٍ فَيَرْكَبُهَا .

2 - حُكْمُهُ : الْغُصْبُ مُحَرَّمٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة : 188] . وَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ » (2) . وَقَوْلُهُ ﷺ : « مَنِ اقْطَعْتَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا ظُلْمًا طُوفَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » (3) وَقَوْلُهُ ﷺ : « لَا يَحِلُّ مَالٌ لِمَرْءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسِهِ » (4) .

3 - أَحْكَامُهُ : أَحْكَامُ الْغُصْبِ هِيَ :

1 - تَأْدِيبُ الْغَاصِبِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِسَجْنِهِ أَوْ ضَرْبِهِ زَجْرًا لَهُ وَالْأَمْثَالُ .
2 - يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ مَا اغْتَصَبَهُ ، وَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ بِقِيَمَتِهِ .

3 - مَنْ اغْتَصَبَ شَيْئًا فَأَصَابَهُ بِغَيْبٍ فَوُتَ عَلَى صَاحِبِهِ الْغَرْصُ مِنْهُ رَدُّ مِثْلِهِ وَأَخَذَ مَا اغْتَصَبَهُ وَأَعَابَهُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ وَقِيَمَةُ التَّقْصِ مَعَهُ .

4 - غَلَّةُ الْمَغْصُوبِ تَرُدُّ مَعَهُ كَامِلَةً ، وَذَلِكَ كَتَنَاجِ الْحَيَوَانِ أَوْ غَلَّةِ الْأَشْجَارِ أَوْ أَجْرَةِ الدَّائِيَّةِ مِثْلًا .

5 - إِنْ كَانَ الْمَغْصُوبُ أَرْضًا فَبَنَى فِيهَا الْغَاصِبُ أَوْ غَرَسَ لِرْمِهِ هَدْمَ الْبِنَاءِ وَقَلَعَ الْأَشْجَارَ وَإِصْلَاحَ الْأَرْضِ الَّتِي فَسَدَتْ بِالْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ مَا بَنَاهُ أَوْ غَرَسَهُ ، وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ

(1) لَا فَرْقَ بَيْنَ لَفْظِ كَيْفِيَّةٍ وَصُورَةٍ أَوْ أَمْتُودَجٍ . (2) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (485 / 3) .

(3) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (432 / 3) وَفِي الصَّحِيحَيْنِ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةٌ .

(4) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (26 / 3) وَلَهُ شَاهِدٌ قَوِيٌّ وَهُوَ « لَا يَحِلُّ لِمَرْءٍ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمِيُّ فِي صَحِيحَيْهِمَا . عَنْ أَبِي حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْهُ ﷺ .

ألقاضاً وذلك إن رضي صاحب الأرض به ؛ لقوله ﷺ : « ليس لعرق ظالم حق » ⁽¹⁾ .

6 - إذا أجز العاصب بما غصبه فربح رده مع الربح .

7 - إذا اختلف العاصب وصاحب الشيء في قيمة المصوب أو صفته ، فالقول قول العاصب بيمينه إن لم يكن هناك يمين لصاحب الشيء المصوب .

8 - من أتلّف مال غيره بغير إذن صاحبه وجب عليه ضمانه ، وذلك كأن يحرقه أو يمزقه أو يفتح باباً مغلقاً أو قفصاً أو وكاءً أو رباطاً فيقتل ما كان داخل البيت أو القفص .

9 - الكلب العقور يفوط صاحبه في ربطه فيأكل شخصاً يجب عليه ضمانه .

10 - الدابة ترسل ليلاً فتلف زرعاً ، على صاحبها ضمانه لقوله ﷺ : « إن على أهل الأموال حفظها بالتهار ، وما أفسدت بالليل فهو مضمون عليهم » ⁽²⁾ .

11 - الدابة بدون راكب أو سائق تلتف شيئاً فلا ضمان فيه ؛ لقوله ﷺ : « العجماء جبار » ⁽³⁾ ، أي هدر باطل . وكذا إن كانت مركوبة وأتلفت برجلها ؛ لقوله ﷺ : « رجل العجماء جبار ، أمّا ما تلتفه بفمها أو يديها ، فمضمون إذا كانت مركوبة » ⁽⁴⁾ .

المادة الخامسة : في اللقطة والنقيط :

§ اللقطة :

1 - تعريفها : اللقطة هو الشيء المنقط من موضع غير مملوك لأحد ، وذلك كأن يجد المسلم بطريق ما دراهم أو ثياباً فيخاف ضياعها فيلتقطها .

2 - حكمها : يجوز التقاط اللقطة ؛ لقوله ﷺ لما سئل عنها : « اعرّف عفاصها ووكاءها ، ثم عوفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشانك » ⁽⁵⁾ . وسئل عن ضالة الغنم فقال : « خذها فهي لك أو لأخيك أو للذئب » ⁽⁶⁾ . غير أنه يستحب الالتقاط لمن يثق بأمانة نفسه ، ويكره لمن لا يثق في أمانتها ؛ إذ تعريض أموال المسلمين للتلّيف لا يجوز .

3 - أحكامها : أحكام اللقطة هي :

(1) رواه أبو داود في المراج (37) . ورواه الترمذي (1378) . ورواه الدارقطني (36/3) . وبه العمل عند بعض أهل العلم ، هكذا قال الإمام الترمذي .

(2) رواه الطبراني في المعجم الكبير (58/6) .

(3) رواه أبو داود وهو معلول .

(4) رواه الإمام أحمد (274/228) .

(5) رواه البخاري (34/1) . ورواه مسلم في اللقطة المقدمة (1/6.5) .

(6) رواه البخاري (3/163، 165) . ورواه الترمذي (1372) . ورواه ابن ماجه (2504) .

1 - إن كانت اللقطة تافهة بحيث لا تتبعها هبة أو ساط الناس ، وذلك كالشجرة وحية العنب ، أو الخرق البالية ، أو الشوط والعصا فإنه لا بأس بالتقاطها وللتقطها الانفعال بها في الحال ، وليس عليه تعريفها ولا الاحتفاظ بها ؛ وذلك لقول جابر رضي الله عنه : « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والشوط والحبل وأشباهاه ، يلتقطه الرجل فينتفع به » ⁽¹⁾ .

2 - إن كانت اللقطة مما تتبعه هبة أو ساط الناس وجب على مانقظها أن يعرفها سنة كاملة ، يعلن عنها عند أبواب المساجد وفي المجتمعات العامة أو بواسطة الصحافة والإذاعة ، فإن جاء صاحبها وعرف وعاءها أو عددها وصفاتها أعطاه إيّاها ، وإن لم يجيء بعد الحول الكامل انتفع بها أو تصدّق إن شاء ، ولكن بنية ضمانها لو جاء صاحبها يوماً يطلبها .

3 - لقطه الحرم ، أي (مكّة) لا يجوز التقاطها إلا إذا خيف ضياعها ، ومن التقطها وجب عليه تعريفها ما دام بالحرم ، وإذا خرج سلمها إلى الحاكم وليس له تملكها ؛ لقوله ﷺ : « إن هذا البلد حرام ، لا يعضد شوكة ولا يختلى خلاه ، ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لمعروف » ⁽²⁾ .

4 - لقطه الجوارح ، وتسمى ضالة الحيوان إن كانت شاة بفلاة من الأرض جاز التقاطها والانفعال بها في الحال ؛ لقوله ﷺ : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » ⁽³⁾ . وإذا كانت إبلا فإنه لا يجوز التقاطها بحال ؛ لقوله ﷺ : « مالك ولها ، معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها » ⁽⁴⁾ . ومثل ضالة الإبل ضالة الحمير والبغال والحيل وتسمى الهوامل فإنه لا يجوز التقاطها كذلك .

4 - كيفية كتابتها :

أفرّ فلاّن .. أنه في اليوم .. من شهر كذا .. التقط في موضع كذا .. كبشا ضمنه كذا .. وأنه عرفه لوقتِهِ وساعته ونادى عليه في موضعه وفي الأسواق والشوارع والمساجد أيّاماً متتالية وجمعاً متتابعة وأشهرًا مترادفة ما يزيد على سنة كاملة فلم يحضر لها طالب وخشي على نفسه الموت . أشهد عليه شهوده أنه وجدها فالتقطها وأنها تحت يده وفي حيازته ، فإن حضر من يدعيها ووصفها وثبت ملكه لها ، أخذها وبرئ الملتقط المذكور عن عهدها وخلت يده منها بتسليمه إيّاها لملكها بالطريق الشرعي وذلك بتاريخ ..

(1) رواه أبو داود (1717) وفي إسناده مقال ، والعمل به عند جماهير أهل العلم ، وهو معارض بحديث : « من التقط لقطه بيسرة حبلًا أو درهمًا أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيّام ، فإن كانت فوق ذلك فليعرفها سنة » .

(2) رواه البخاري كتاب العلم ب (27) (1587) ومسلم كتاب الحج (446) . (3) سبق تخريجه .

(4) رواه البخاري (34 / 1) . ورواه مسلم (3 ، 2 ، 1) كتاب اللقطة . ورواه الإمام أحمد (115 / 4) .

ب - اللقيط :

- 1 - تعريفه: اللقيط طفل يوجد منبوذاً في مكان ما ، لا يعرف له نسب ، ولا يدعيه أحد .
- 2 - حكمه: يجب على الكفاية أخذه وتربيته ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة : 2] ، ولأنه نفس محترمة يجب حفظها .

3 - أحكامه : أحكام اللقيط ، هي :

- أ - ينبغي للمفتي أن يشهد عليه وعلى ما وجد معه من متاع أو مال .
- ب - إن وجد اللقيط في بلاد إسلامية فهو مسلم ، ولو كان بها غير المسلمين .
- ج - إن وجد مع اللقيط مال أنفق عليه منه فإن لم يوجد معه شيء أنفق عليه من بيت مال المسلمين ولأمنفقته على جماعة المسلمين .
- د - ميراث اللقيط إن مات ودينه إن قُتل لبيت مال المسلمين ، والإمام هو وليه في القصاص والدية فإن شاء اقتصر له وإن شاء أخذ الدية لبيت المال .
- هـ - إن أفتر رجل أن اللقيط ولده ألحق به إذا كان ممكناً أن يكون ولده ، وكذا إن أفتر به امرأة ألحق بها .

4 - كيفية كتابته :

أشهد عليه فلان أنه في الوقت الفلاني اجتاز بالمكان الفلاني فوجد صبياً ملقى على الأرض وصفته كذا .. وأنه لقيط لم يكن له فيه ملك ولا شبهة ملك ولا حق من الحقوق الموصلة للملكه وأنه مستمر في يده بحكم التقاطه إياه على الحكم المشرح أعلاه ، وعرف الحق في ذلك فافتر به ، والصدق فأتبعه لوجوبه عليه شرعاً ، وأشهد عليه بذلك في تاريخ كذا ..

المادة السادسة : في الحجر والتفليس :

1 - الحجر :

- 1 - تعريفه: الحجر هو منع الإنسان من التصرف في ماله لصغر أو جنون أو سفه أو فليس .
- 2 - حكمه: الحجر مشروع بقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزُولُ الْأَشْهُاءُ أَمْوَالَكُمْ إِلَى حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيْنًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ [النساء : 5] . ويعمل الرسول ﷺ : « إذ حجر ﷺ على معاذ ماله لما استغفره الذين فباعه وسدد عنه دينه حتى لم يبق لمعاذ شيء » (1) .

(1) رواه الحاكم (58 / 2) ، (101 / 4) وصححه .

3 - أحكام من يحجر عليهم :

1 - الصغير : وهو الطفل الذي لم يبلغ الحلم وحكمه أن تصرفاته المالية غير جائزة إلا برضا والديه ، أو وصيه إن كان يتيما ، ويستمر الحجر عليه إلى البلوغ ما لم يظهر منه سفة فيستمر الحجر إلى صلاحه ، وإن كان يتيما موصى عليه فحجره يبقى إلى ترشيد بعد بلوغه لقوله تعالى : ﴿ وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء : 6] .

2 - السفه : وهو المبدّر لماله بإنفاقه في شهواته أو بسوء تصرفه لقلّة معرفته بمصالحه ، فيحجر عليه بطلب من ورثته فيمنع من التصرف في ماله بهية أو بيع أو شراء حتى يرشد ، فإن تصرف بعد الحجر عليه فتصرفاته باطلة لا ينفذ منها شيء ؛ وما كان قبل الحجر عليه فنافذ لا يرد منه شيء .

3 - المجنون : وهو من اختلّ عقله فضعف إدراكه فيحجر عليه فلا تنفذ تصرفاته إلى أن يبرأ ويعود إليه كمال عقله ؛ لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ ، وعن الثائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » ⁽¹⁾ .

4 - المريض : المريض ، وهو من مرض مرضا يخاف منه الهلاك عادة فإن لورثته المطالبة بالحجر عليه ، فيمنع من التصرف بما يزيد عن قدر حاجته من أكل وشرب وملبس ومسكن ودواء حتى يبرأ أو يهلك .

ب - التفليس :

1 - تعريفه : التفليس ، هو أن تستغرق ديون الإنسان جميع ما يملك فلم يصبغ له في ماله وفاء لديونه .

2 - أحكامه : للتفليس أحكام هي :

أ - الحجر عليه ⁽²⁾ إذا طالب بذلك الغرماء ، أي أصحاب الديون .

ب - بيع جميع ما يملك ما عدا لباسه وما لا بدّ له منه كطعامه وشرايه ثمّ قسمه ذلك على الغرماء محاصصة بحسب ديونهم .

ج - من وجد من الغرماء متاعه بعينه لم يتغيّر أخذّه دون باقي الغرماء ؛ لقوله ﷺ : « من أدرك متاعه بعينه عند إنسان قد أفلس فهو أحقّ به » ⁽³⁾ . وهذا مشروط أيضا بأن لا يكون قد

(1) رواه أبو داود في الحدود (16) . ورواه الترمذي (1423) .

(2) يرى الإمام أبو حنيفة ، رحمه الله تعالى عدم الحجر على المفلس .

(3) رواه البخاري (655 / 3 ، 656) ، ورواه مسلم في المساقاة (22) .

أخذ من ثمنه شيئاً وإلا فهو أسوأ الغرماء .

د - من ثبت إعساره عند الحاكم بمعنى أنه لم يكن لديه مال أو متاع يباح فيسدّد به دينه فلا يجوز مطالبته ولا ملازمته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ كُنْتَ دُونَ عُسْرٍ فَفُتْرَةٍ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] ولقوله ﷺ لغرماء أحد الدينين من الصحابة: «خذوا ما وجدتم لكم إلا ذلك» (1).

هـ - إذا قسّم المال وظهر غريم لم يكن قد علم بالحجر ويبع مال المحجور عليه رجوع على الغرماء بحقه من المال محاصصة لهم .

و - من علم بالحجر على مدين ثم عامله ليس له أن يحاصض الغرماء الذين وقع الحجر لهم ويقتى دينه في ذمة الفليس إلى الميسرة .

3 - كيفية كتابة الحجر على الفليس :

بعد البسملة وحمد الله تعالى .. هذا ما أشهد به على نفسه قاضي المحكمة فلان : أنه حجر على فلان حجراً صحيحاً شرعياً ومنعه من التصرف في ماله الحاصل بيده يومئذ والحادث بعده، منعاً تاماً بحكم ما ثبت عليه من الديون الشرعية والواجبة في ذمته لأربابها الزائدة على قدر ماله، ومبلغ ما عليه من الديون هو كذا ... وبيان ذلك هو مال فلان كذا ... بمقتضى سند تاريخه كذا ... ولفلان كذا ، وقد أثبت كل من الغرماء دينه لدى المحكمة بموجب سندات صحيحة معتبرة شرعاً واستحلف كل منهم على ذلك ، وكان ذلك بعد أن ثبت عند المحكمة بالبيّنة الشرعية أن المدين المذكور معسر عاجز عن وفاء ما عليه من الديون المذكورة وأن موجوده لا تفي بقيمته بما عليه من الديون إلا على المحاصصة ، والثبوت الشرعي ، وحكم بفلس المذكور وصحّة الحجر عليه حكماً شرعياً مسؤولاً فيه . وفرض له في ماله نفقته ونفقة من تلزمه نفقتهم من زوجه وولده وهم فلان وفلان ... من أكل وشرب وما لا بد منه في كل يوم كذا ... إلى حين الفراغ من بيع أمتعه وأملكه ، وقسم ما يتحصّل بين الغرماء بنسبة ديونهم على الوجه الشرعي . وذلك بتاريخ كذا .

كيفية كتابة الحجر على الشفيع المبدّر :

بعد البسملة وحمد الله تعالى ... أشهد عليه قاضي المحكمة أنه حجر على فلان حجراً صحيحاً شرعياً ، ومنعه من التصرف في ماله الحاصل يومئذ ، والحادث بعده منعاً شرعياً ، وحجراً معتبراً ، بعد أن ثبت عنده بالبيّنة الشرعية أن فلاناً المذكور سفيه مفسد ماله مبدّر له

(1) رواه مسلم في المساقاة (4) .

مسرفاً في إنفاقه وفي بيعه وابتياعه ، مستحق لضرب الحجر عليه ، ومنعه من التصرف إلى أن يستقيم حاله ، وبثت رشدته ، ويظهر صلاحه ، وأن المصلحة في إيقاع الحجر عليه وإبطال تصرفاته . وحكم بذلك وضرب الحجر على المذكور ومنعه من التصرف ، وحكم بسفاهه حكماً شرعياً ونهاه عن المعاملات ، وأبطل فعله في جميع التصرفات إبطالاً شرعياً ، وفرض له في ماله برسم نفقته ونفقة من تلزمه نفقته من زوجته فلانة ... وأولاده الصغار وهم فلان ... وما لا بد له منه شرعاً في كل يوم من تاريخ كذا ... وأوجب لهم ذلك في ماله إيجاباً شرعياً بعد أن ثبت عنده بالبيّنة الشرعية أنه تحصل الكفاية له ولمن معه بذلك ، وأنه ليس فيه زيادة على كفايته ، ثبوتاً شرعياً . حرّر بتاريخ كذا ...

المادة السابعة : في الوصية :

- 1 - تعريفها : الوصية هي العهد بالظن في شيء أو التبرع بالمال بعد الوفاة . وهي بهذا التعريف نوعان : الأولى وصية إلى من يقوم بتسديد دين ، أو إعطاء حق ، أو الظن في شأن أولاد صغار إلى بلوغهم ، والثاني : وصية بما يصرف إلى الجهة الموصى لها به .
- 2 - حكمها : الوصية مشروعة بقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَدُوا بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [المائدة : 106] . وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ بَعَدَ وَصِيَّتِي فُيُوسَىٰ هَآؤُا ذِيٍّ ﴾ [النساء : 11] . وقول الرسول ﷺ : ﴿ مَا حَقَّ امْرِئٌ مُّسْلِمٌ لَهُ مَا يُوْصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ ﴾ (1) .

وتجب الوصية على من عليه دين ، أو عنده دية ، أو عليه حقوق خشية أن يموت فتضيع أموال الناس وحقوقهم فيسأل عنها يوم القيامة . كما تستحب الوصية لمن له مال كثير وورثته أغنياء أن يوصي بشيء من ماله ثلثاً أو أقل لأقربائه من غير الوارثين ، أو لجهة من جهات الخير ، لما روي أنه ﷺ قال : « يقول الله تعالى : يا ابن آدم ثنتان لم يكن لك واحدة منهما : جعلت لك نصيباً في مالك حين أحدث بك ظمك (2) لأظهرك به وأزكك ، وصلاة عبادي عليك بعد انقضاء أجلك » (3) . ولقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص حينما سأله عن الوصية : « الثلث .. والثلث كثير ، إنك إن تذر ورتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يكفون الناس » (4) .

3 - شروطها : شروط الوصية ما يلي :

(1) رواه البخاري (2 / 4) . ورواه مسلم في الوصية (4 ، 1) . ورواه النسائي (6 / 239) . ورواه الإمام أحمد (2 / 80) .
(2) الكلام محزون : الحزن ، أو مخرج النفس . (3) أخرجه عبد الله بن حميد في مسنده بسند صحيح .
(4) رواه البخاري (2 / 103) . ورواه مسلم في الوصية (5 ، 8 ، 9 ، 10) . ورواه الترمذي (2116) . ورواه أبو داود في الوصايا (3) .

أ - يشترط في الموصى له بالنظر إلى شيء أن يكون مسلماً عاقلاً رشيداً ؛ إذ غيره لا يؤمن أن يضيع ما أسند إليه النظر فيه من أداء حقوق أو رعاية صغار .

ب - يشترط في المريض أن يكون عاقلاً عيياً مالكا لما يوصي فيه .

ج - يشترط في الموصى به أن يكون مباحاً فلا تنفذ وصيته في محرّم كأن يوصي المرأة بباحة عليه بعد موته ، أو يوصي بمال إلى كنيسة أو إلى بدعة مكروهة ، أو إلى مجلس لهدو أو معصية .
د - يشترط فيمن أوصى له بشيء أن يقبله فإن رفضه بطلت الوصية ولا حق له بعد ذلك فيه .

4 - أحكامها : أحكام الوصية هي :

1 - يجوز لمن أوصى بشيء بعد موته أن يرجع فيه أو يغيره كما يشاء ؛ لقول عمر رضي الله عنه : « يغيّر الرجل من وصيته ما يشاء » .

2 - لا يجوز لمن له ورثة أن يوصي بأكثر من ثلث ماله ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لسعد ، وقد سأله قائلاً : أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « لا » قال : فالشطر يا رسول الله ؟ قال : « لا » . قال : فالثلث ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « الثلث .. والثلث كثير ، إنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تدعهم عالة ⁽¹⁾ يتكفون ⁽²⁾ الناس » ⁽³⁾ .

3 - لا تجوز الوصية للوارث ، وإن قلت حتى يجيزها سائر الورثة بعد وفاة الموصي ؛ وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » ⁽⁴⁾ .

4 - إذا لم يغب الثلث الموصى به بكافة الوصايا قُسم على الجهات الموصى لها بالشركة كالحاصصة للغرماء .

5 - لا تنفذ الوصية إلا بعد سداد الدين ؛ لقول علي رضي الله عنه : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية » ⁽⁵⁾ ؛ وذلك لأن الدين واجب والوصية تبرع ، والواجب مقدم على التطوع .

6 - تصح الوصية بالمجهول أو المعلوم ؛ إذ هي تبرع وإحسان ، فإن حصلت فيها ونعمت ، وإن لم تحصل فلا حرج ، وذلك كأن يوصي المرأة بما تنتج غنمه أو بما تغله أشجاره .

7 - يصح قبول الإيصاء في حياة الموصي وبعد موته ، كما أن للموصى أن يعزل نفسه طاملاً

(1) عالة : فقراء . (2) يتكفون : يسألون الناس بأفهمهم .

(3) رواه البخاري (103 / 2) ، ومسلم باب الوصية (5 ، 8 ، 9 ، 10) .

(4) رواه الترمذي (2120 ، 2121) وصححه .

(5) رواه الترمذي وفي إسناده ضعف وقال فيه : إن العمل عليه عند أهل العلم .

يخشى ضياع ما وصي فيه من مال أو حقوق أو يتأذى .

8 - من أوصى في شيء معين لا يجوز له التصرف في غيره لعدم وجود الإذن ؛ إذ لا يصح شرعاً التصرف في حقوق الناس بغير إذنه .

9 - إذا ظهر على الميت دين بعد إخراج الوصية فليس على الوصي ضمان ذلك الدين ؛ لأنه لم يكن قد علمه وأغفله ، ولا هو قد فوط فيما عهد إليه .

10 - إذا أوصى المرء بشيء معين ثم تلف الموصى به بطلت الوصية ولا تلزمه في ماله الآخر .

11 - إذا أوصى المرء لوارث وصية ثم لم يجرها بعض الورثة وأجازها البعض الآخر نفذت في نصيب من أجازها دون من لم يجرها ؛ لقوله ﷺ : « إلا أن يشاء الورثة » .

12 - من قال في وصيته : أوصيت لأولاد فلان بكذا وكذا .. كان للموصى لهم بالسوية ذكورا وإناثا ؛ لأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى ؛ لقوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ﴾ [النساء : 11] ، كما أن من قال : أوصيت لبني فلان بكذا .. كان للذكور دون الإناث ، ومن قال : أوصي لبنات فلان بكذا .. فهو للإناث فقط .

13 - من كتب وصية ولم يشهد عليها جازئ ، ما لم يعلم أنه قد رجع فيها فبطل حينئذ ولا تنفذ .

كيفية كتابة الوصية :

بعد البسملة وحمده تعالى : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان .. وشهوده به عارفون في صحة عقله وثبوت فهمه ، وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور . أوصى ولده وأهله وقرباته بتقوى الله ﷻ وطاعته ، والتزام شريعته وإقامة دينه ، والموت على الإسلام ، كما أوصى - عفا الله عنه ولطف به - أنه إذا نزل به الموت الذي كتبه الله على خلقه أن يحتاط على تركته المخالفة عنه ، فيبدأ منها بتجهيزه وتكفينه ودفنه ، ثم يسد ما عليه من الديون الشرعية المستقرة في ذمته والتي أفقر بها بحضرة شهوده وهي لفلان كذا .. وأن يخرج عنه من ثلث ماله لفلان كذا .. ثم ما بقي يقسمه بين ورثته وهم فلان وفلان ، على الفريضة التي شرع الله تعالى ، وأوصاه أن ينظر في أولاده الصغار وهم فلان وفلان ويحفظ لهم ما يخصهم من التركة إلى حين بلوغهم وإنباس رشدهم ، أوصى بذلك جميعه إليه ، وعول فيما ذكره بعد الله عليه ، لعلمه بدينه وأمانته وعدلته وكفائته ، وجعل له أن يسندهم إلى من

يشاء ويوصي بهم إلى من أحب . وقبل الوصي المذكور من ذلك في مجلس الإيضاء وأمام الشهود قبولاً شرعياً ، وأشهد عليهما بذلك ، وجزى توقيعه بعد تحريره وقراءته بتاريخ كذا ...

المادة الخامسة : في الوقف :

1 - تعريفه : الوقف هو تحييس الأصل فلا يورث ولا يباع ولا يوهب ، وتسبيل الثمرة لمن وقف عليهم .

2 - حكمه : الوقف مندوب إليه مرعّب فيه بقول الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَّكُمْ مَعْرُوفًا ﴾ [الأحزاب : 6] . ويقول الرسول ﷺ : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (1) . ومن الصدقة الجارية وقف البيوت والأراضي والمساجد وغيرها .

3 - شروطه : يشترط في صحة الوقف ما يلي :

- 1 - أن يكون الواقف أهلاً للثبوت بأن يكون رشيداً مالكاً .
- 2 - أن يكون الموقوف عليه - إن كان معيّن - ممن يصح تملكه ، فلا يوقف على جنين في البطن ، ولا على عبد مملوك ، وإن كان الوقف على غير معيّن اشترط أن تكون الجهة الموقوف عليها ممّا تصح القرية معه ، فلا يصح الوقف على لهو أو كنيسة أو محرّم .
- 3 - أن يكون التوقيف بفعل صريح كوقف أو حبس أو تصدق .
- 4 - أن يكون الموقوف ممّا يبقى بعد أخذ غلته كالدور والأراضي ومما إليها ، أمّا ما يفنى بمجرد الانتفاع به كالملحومات والزوائج ونحوها فلا يصح توقيفه ، ولا يسمى وقفاً بل هو صدقة .

4 - أحكامه : أحكام الوقف هي :

- أ - يصح الوقف على الأولاد ، وإذا قال : أوقف على أولادي شمل اللفظ الذكور والإناث معاً ، كما شمل أولاد الذكور دون أولاد الإناث ، وإن قال : وقف على أولادي وأعقابهم شمل أولاد الذكور وأولاد الإناث معاً ، وإن قال : وقف على بنيّ كان على الذكور دون الإناث ، كما لو قال على بناتي كان للإناث فقط .

كل هذا إذا كان يفهم التفرقة بين مدلولات هذه الألفاظ ، وإلا فلا عبرة بألفاظه .

- ب - يلزم العمل بما يشترطه الواقف من وصف ، أو تقديم أو تأخير ، فلو قال : وقف كذا

(1) رواه مسلم (14) كتاب الوصايا .

على عالم محدث ، أو فقيه لم يتناول اللفظ سوى صاحب الصفة من نحوئ ، أو عروضئ أو غيرهما . كما لو قال : وقفْتُ كذاً على أولادي ثم أولادهم ، ثم أولادهم . أو قال : الطبقة العليا تحجب السفلى كان على ما قال ، ليس للطبقة الدنيا حق في الوقف حتى تنقرض العليا ، فلو أوقف شيئاً على ثلاثة إخوة فمات أحدهم وترك أولاداً لم يكن لأولاده نصيب أيهم بل يعود على أخويه ما دام الوقف قيد اشترط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى .

ج - يلزم الوقف بمجرد إعلانه ، أو حيازته ، أو تسليمه لمن وقف عليه ، فلا يجوز بعد ذلك فسخه ولا بيعه ولا هبته .

د - إن تعطلت منافع الوقف لحراجه أجاز بعض أهل العلم بيعه وصرف ثمنه في مثله ، وإن فضل شيء صرف في مسجد أو تُصدق به على الفقراء والمساكين .

5 - كيفية كتابة الوقف :

بعد البسملة ، وحمد الله تعالى : أشهد فلان أنه وقف وحبس وأئد ما سيأتي ذكره ، الجاري بعد ذلك في يده وملكه وتصرفه وحيازته ، واختصاصه إلى حين صدور هذا الوقف والثابت له بحجة رقمها كذا .. والمنجز إليه بالإرث من والده . وذلك جميع المحدود بكذا .. وقفاً صحيحاً شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً ، لا يباغ ولا يوهب ولا يورث ولا يرهن ، ولا يملك ولا يستبدل إلا بمثله إذا انعدمت منافعه بحله مبتغياً فيه رضا الله تعالى ، ومبتغياً فيه تعظيم حرمة الله ، لا يبطله تقادم دهر ، ولا يوهنه اختلاف عصر كلما مر عليه زمان أكده ، وكلما أتى عليه عصر أظهره وأثبتته .

أنشأ الوقف فلان - أجرى الله الخير على يديه - وقفه هذا على كذا .. على أن الناظر في هذا الوقف والمتولي عليه يبدأ من ريع الوقف بعمارتيه وترميمه وإصلاحه لإبقاء عينه وتحصيل غرض واقفه ، ونمو عتبه ، وما فضل بعد ذلك يصرفه لمصارف المعينة أعلاه ، وهي كذا .. يبقى ذلك أبد الأبدين ، ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين . ومأل هذا الوقف عند انقطاع سبله وتعدر جهاته إلى الفقراء والمساكين من أمته نبينا محمد ﷺ . وشرط الواقف المذكور الناظر له في وقفه هذا ، والولاية عليه لنفسه مدة حياته ، يستقل بها وحده لا يشاركه فيها مشارك ، ولا ينازعه فيها منازع ، وله أن يوصي به ويسنده إلى من يشاء ثم من بعد وفاته لولده فلان .. أو للأرشد من أولاده وذريته وعقبه من أهل الوقف المذكور ، فإن انقرضوا عن آخرهم ، ولم يبق منهم أحد كان الناظر لفلان .

وشرط الواقف المذكور أن لا يُجَزَّ وقفه هذا ، ولا شيء منه لأكثر من سنة فيما فوقها ، وأن لا يدخل المؤجر عقداً على عقد حتى تنقضي مدة العقد الأول ، ويعود المأجور إلى يد الناظر وأمره .
أخرج الواقف هذا الوقف عن ملكه ، وقطعه من ماله ، وصيره صدقة بثقة مؤبدة جارية في الوقف المذكور على الحكم الشرعي المشروح أعلاه ، حالاً ومالاً ، وتعذراً وإمكاناً ، ورفع عنه ملكه ، ووضع عليه يد ناظره وولايته .

وقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه ، وأبرم وصار وفقاً من أوقاف المسلمين ، لا يحل لأحد أن ينقض هذا الوقف ، أو يغيره ، أو يفسده ، أو يعطله بأمر ، ولا يفتوى ، ولا مشورة ، ولا حيلة ، وهو يستعدي (1) الله ﷻ على من قصد وقفه هذا بإفساد أو اعتداء ، ويحكمه لديه ويخاصمه بين يديه يوم فقره وفاقه ، وذلت ومسكنته ، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ، ولهم سوء الدار . وقبل الواقف المشار إليه ماله قبوله من ذلك قبولاً شرعياً ، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وهو بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار ، وجواز أمره شرعاً .
حُزِرَ ذلك بتاريخ كذا ...

المادة الأساسية : في الهبة ، والعمرى ، والوقفى :

1 - الهبة :

1 - تعريفها : الهبة ، هي تبرع الرّشيد بما يملك من مال أو متاع مباح ، كأن يهب مسلم لآخر داراً أو ثياباً أو طعاماً أو يعطيه دراهم ودنانير .

2 - حكمها : الهبة كالهبة مستحبتان ؛ إذ هما من الخير المرغّب في فعله والمسابقة إليه بقوله تعالى : ﴿ لَنْ نَنْالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْنَا ﴾ [آل عمران : 92] . وقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة : 2] . وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا أَلَمَّا عَلَىٰ حُبِّهِ دَوَّى الْأَعْرَابُ ﴾ [الشّرة : 177] . وقول الرسول ﷺ : « تهاذوا تحاثوا وتصافحوا يذهب الغل عنكم » (2) . وقوله ﷺ : « العائد في هبته كالعائد في قبئه » (3) ، وقول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثبت عليها » (4) . وقوله ﷺ : « من سرته أن يسطر له في رزقه وأن

(1) يستعدي الله : يستغنى ويستعين ويستصره .

(2) رواه الإمام مالك في الموطأ (908) . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (6 / 169) .

(3) رواه البخاري (15 / 3) . ورواه أبو داود (3538) . ورواه النسائي (6 / 266 ، 267) .

(4) رواه البخاري (206 / 3) .

ينسأ⁽¹⁾ له في أثره فليصل رحمه» (2).

3 - شروطها : شروط الهبة ، هي :

1 - الإيجاب ، وهو إجابة الواهب من سأله شيئاً ، وإعطاؤه إياه برضا نفس .

2 - القبول ، وهو أن يقبل الموهوب له الهبة بأن يقول : قبلت ما وهبتني أو يتناولها بيده ليأخذها ، إذ لو أن مسلماً أعطى عطية أو هب هبة لأحد ولم يقبضها حتى مات الواهب فإنها تصبح من حقوق الورثة لا حق للموهوب له فيها لفقدان شرطها . وهو القبول ؛ إذ لو قبلها لتبصها بأي نوع من أنواع القبض .

4 - أحكامها ، أحكام الهبة هي :

1 - إن كانت العطية لأحد الأولاد استحب إعطاء باقي الأولاد مثلها ؛ لقوله ﷺ : « اتقوا الله واعملوا في أولادكم » (3).

2 - يحرم الرجوع في الهبة ؛ لقوله ﷺ : « العائد في هبته كالعاقد في قيئه » (4) . إلا أن تكون الهبة من ولد لولده ، فإن له الرجوع فيها ؛ إذ الولد وماله لوالده ؛ ولقول الرسول ﷺ : « لا يحل للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي لولده » (5).

3 - تكره هبة التواب ، وهي أن يهدي المسلم لآخر هدية ليكافئه عنها بأكثر منها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ يُرْتَوَىٰ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَوْنَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ ذَّكْوَةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْغُوفُونَ ﴾ [الزوم : 39] . والمهدى إليه بالخيار في قبولها ورفضها ، وإذا قبلها وجب عليه مكافأة المهدي بما يساويها أو أكثر ؛ نقول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثب عليها » (6) . ولقوله ﷺ : « من صنع إليكم معروفاً فكافئوه » (7) . وقوله ﷺ : « من صنع إلي معروفاً فقال لغاليه : جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الشاء » (8) .

5 - كيفية كتابة الهبة :

بعد البسملة وحمد الله تعالى ..

وهب فلان البالغ الرشيد في حال صحته وجواز تصرفاته فلاناً .. جميع المكان المحدود

(1) ينسأ له في أثره : يؤخّر له في أجله . (2) رواه البخاري (73 / 3) .

(3) رواه مسلم في الهبات (13) .

(4) رواه البخاري (215 / 3) (2621) ، وأبو داود (3538) والنسائي (266 / 6) .

(5) رواه ابن ماجه (2377) . ورواه الحاكم (46 / 2) .

(6) رواه البخاري (2585) . (7) رواه أبو داود في الزكاة (39) . (8) رواه الترمذي (2035) .

بكذا .. المعلوم عندهما العلم الشرعي هبة شرعية بغير عوض ولا هبة ، مشتملة على الإيجاب والقبول وحل الواهب بين الوصية ، وللموهوب له التخلية الشرعية ، فوجب بذلك القبض وصارت الهبة المذكورة ملكاً من أملاكه وحققاً من حقوقه وذلك بتاريخ كذا ...

[تنبيه] : إذا كانت الهبة من والد إلى ولده قبل فيها : قبل الواهب المذكور ذلك من نفسه لولده المذكور تسليماً شرعياً ، وصارت الهبة المذكورة أعلاء ملكاً من أملاك ولده الصغير المذكور وحققاً من حقوقه ، واستقر ذلك بيد والده المذكور وحيازته لولده فلان ، ثم ذلك بتاريخ ..

ب - العمري :

1 - تعريفها : العمري ، هي أن يقول المسلم لأخيه : أعمرتك داري أو بستاني ، أو وهبتك سكنى داري ، أو غلة بستاني مدة عمرك ، أو طول حياتك .

2 - حكمها : العمري جائزة ؛ لقول جابر رضي الله عنه : « إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هي لك ما عشت ، فإنها ترجع إلى صاحبها » ⁽¹⁾ .

3 - أحكامها : أحكام العمري هي :

1 - إن أطلق لفظها بأن قيل : أعمرتك هذه الدار فهي لمن أعمرها ولعقبه من بعده ؛ لقوله ﷺ : « العمري لمن وهبت له » ⁽²⁾ . وكذا إن قيدت بلفظ : هي لك ولذريتك من بعدك ، فهي له ولعقبه من بعده ، ولا تعود إلى المغير بحال ؛ لقوله ﷺ : « أئما رجل أعمر عمري له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطها ؛ لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » ⁽³⁾ .

2 - إن قيدت العمري بلفظ : هي لك ما حيت ، وإذا مت رجعت إلي أو إلى ذريتي من بعدي فإنها ترجع بعد موت المعتبر له إلى المبرر ؛ لقول جابر رضي الله عنه : « إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولعقبك . فأما إذا قال : هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها » ⁽⁴⁾ .

ج - الرقنبي :

1 - تعريفها : الرقنبي هي أن يقول المسلم لأخيه : إن مت قبلك فداري لك ، أو بستاني مثلاً ، وإن مت قبلني فدارك لي ، أو يقول : هذا لك مدة عمرك فإن قبلي رجع إلي وإن

(1) رواه مسلم في صحيحه . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (6 / 172) .

(2) رواه مسلم في الهبات (25) . ورواه أبو داود (3550) . ورواه النسائي (277 / 6) . ورواه الإمام أحمد (302 / 3) .

(3) رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه . (4) سبق تخريجه .

مَثَ قَبْلَكَ فَهوَ لَكَ فَيَكُونُ لِآخِرَهُمَا مَوْتًا .

- 2 - حكمها : الرقبي مكروهة ؛ لقوله ﷺ : « لَا تَرْقُبُوا ، مِنْ أَرْقَبَ شَيْقًا فَهُوَ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ » (1) ، ولأنَّ الارتقَابَ وَهُوَ انتِظَارُ مَوْتِ الرَّقَبِ قَدْ يَجُزُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّتْ الرَّقَبُ لَهُ مَوْتُ أَخِيهِ الرَّقَبِ بَلْ قَدْ يَسْعَى فِي إِهْلَاكِهِ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ، فَلِهَذَا كَرِهَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ الرُّقْبَى .
- 3 - أحكامها : إِنْ ارْتَكَبَ الْمُسْلِمُ الْمَكْرُوهَ وَأَرْقَبَ رَقَبِي ، فَإِنَّ هَذِهِ الرُّقْبَى تَجْرِي عَلَى أَحْكَامِ الْعَمَرَى ، فَمَا أُطْلِقَ مِنْهَا فَهُوَ لِمَنْ أَرْقَبَهَا وَلَعَقِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَمَا قَيَّدَ فَهُوَ بِحَسَبِ الْقَيْدِ ، فَإِنْ اشْتَرَطَ رَجوعَهَا رَجَعَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَلَا تَرْجِعُ .

4 - كَيْفِيَّةُ كِتَابَةِ الْعَمَرَى أَوْ الرُّقْبَى :

بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ..
لَقَدْ أَعْمَرَ فَلَانٌ - أَوْ أَرْقَبَ - فَلَانًا جَمِيعَ الدَّارِ أَوْ الْبُسْتَانِ الْمَحْدُودِ بِكَذَا .. إِمَارًا أَوْ إِرْقَابًا شَرْعِيًّا صَحِيحًا بِأَنْ قَالَ لَهُ : أَعْمَرْتُكَ أَوْ أَرْقَبْتُكَ كَذَا .. مَا عَشْتُ ، فَإِذَا مَثَ عَادَتْ إِلَيَّ ، وَإِنْ ذَكَرَ الْعَقَبَ قَالَ : وَلَعَقِبِكَ مِنْ بَعْدِكَ وَسَلَّمِ الْمَعْمَرُ أَوْ الرَّقَبُ الْمَعْمَرُ أَوْ الرَّقَبُ لَهُ جَمِيعُ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ ، فَتَسَلَّمَهَا مِنْهُ تَسْلَمًا شَرْعِيًّا ، وَصَارَتْ بِيَدِ الْمَعْمَرِ لَهُ الْمَذْكُورُ بِتَصَرُّفٍ فِيهَا بِالشَّكَنِ أَوْ الْإِسْكَانِ وَالِانْتِفَاعِ بِهِ مَدَّةَ حَيَاتِهِ ، وَجَزَى الْإِشْهَادُ وَالتَّوْقِيعُ عَلَى ذَلِكَ بِتَارِيخٍ كَذَا .

الفصل السادس

فِي النِّكَاحِ ، وَالْحَلَاقِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالْخُلْعِ ، وَاللَّعَانِ ، وَالْإِيلَاءِ ، وَالظَّهَارِ ،

وَالْعُدَّةِ ، وَالنِّقَاقَاتِ ، وَالْحَضَانَةِ

وفيه تسع مواد :

المادة الأولى : فِي النِّكَاحِ :

- 1 - تعريفه : النِّكَاحُ أَوْ الزَّوَاجُ ، عَقْدٌ يَحُلُّ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْاِسْتِمَاعَ بِصَاحِبِهِ .
- 2 - حكمه : النِّكَاحُ مَشْرُوعٌ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَّةً وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : 3] . وَقَوْلُهُ ﷺ : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى

(1) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والسنائي وإسناده حسن .

يَنْكُحُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴿ [التَّوْبَة : 32] .

يَبْدَأُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَى مُؤُونَتِهِ ، وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي الْحَرَامِ ، وَيَسْنُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَخَفِ الْعَنَتَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ، مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةُ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ » ⁽¹⁾ .

وقوله ﷺ : « تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ ، فَإِنِّي مَكَائِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ⁽²⁾ .

3 - حِكْمَةُ : مِنْ حَكَمِ الزَّوَاجِ :

- 1 - الإبقاء على النوع الإنساني بالتناسل الناتج عن النكاح .
- 2 - حاجة كل من الزوجين إلى صاحبه ؛ لتحسين فرجه بقضاء شهوة الجماع الفطرية .
- 3 - تعاون كل من الزوجين على تربية النسل والحفاظ على حياته .
- 4 - تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس من تبادل الحقوق والتعاون المثمر في دائرة المودة والمحبة ، والاحترام والتقدير .
- 4 - أركان النكاح : يلزم لصحة النكاح توفر أربعة أركان هي :

1 - الولي :

وهو أبو الزوجة ، أو الوصي ، أو الأقرب فالأقرب من عصبتها أو ذو الرأي من أهلها ، أو السلطان ؛ لقوله ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » ⁽³⁾ . وقول عمر رضي الله عنه : « لَا تَنْكِحِ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا ، أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ السُّلْطَانِ » ⁽⁴⁾ .

أحكام الولي : وللولي أحكام تحب مراعاتها وهي :

- 1 - كونه أهلاً للولاية بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلًا رشيدًا حرًا .
- 2 - أن يستأذن وليته في إنكاحها ممن أراد تزويجها منه إن كانت بكراً وكان الولي أباً ، ويستأمرها - أي يطلب أمرها - إن كانت ثيباً ، أو كانت بكراً وكان الولي غير أب ؛ لقوله ﷺ : « الْأُمُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ ، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا » ⁽⁵⁾ .
- 3 - لا تصح ولاية القريب مع وجود من هو أقرب منه ، فلا تصح ولاية الأخ لأب مع

(1) رواه البخاري (3 / 7) . ورواه مسلم في النكاح 2 ، 1 . ورواه النسائي 4 / 169 ، 171 .

(2) رواه الإمام أحمد (3 / 158 ، 245) .

(3) رواه أبو داود (2085) . ورواه الترمذي 1101 ، 1102 . ورواه الحاكم 2 / 169 ، 170 وصححه .

(4) رواه الإمام مالك في الموطأ (356) بسند صحيح .

(5) رواه مسلم في النكاح (66) . ورواه أبو داود 2098 . ورواه الترمذي 1108 .

وجود الشَّقِيقِ مثلاً ، ولَا ولايةَ ابْنِ الأخِ مع وجود الأخ .

4 - إذا أَذْنَبَ المرأةُ لاثْنَيْنِ مِنْ أَقْرَبَائِهَا فِي تَزْوِيجِهَا ، فَرُوجُهَا كُلُّ مَنِهْمَا مِنْ رَجُلٍ ، فَبَيِّنِ لِلأَوَّلَى مِنْهُمَا ، وَإِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بَطُلَ نِكَاحُهَا مِنْهُمَا مَعًا .

ب - الشَّاهِدَانِ :

المَرَاؤُ الشَّاهِدَيْنِ ، أَنْ يَحْضُرَ الْعَقْدَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنَ الرِّجَالِ الْعَدُولِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْىَ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطَّلَاةُ : 2] ⁽¹⁾ . وقول الرسول ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ » ⁽²⁾ .

أحكام الشَّاهِدَيْنِ : ومِنْ أَحْكَامِ هَذَا الرُّكْنِ :

1 - أَنْ يَكُونَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ .

2 - أَنْ يَكُونَا عَدْلَيْنِ ، وَالْعَدَالَةُ تَتَحَقَّقُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ وَتَرْكِ غَالِبِ الصَّغَائِرِ . فَاَلْفَاسِقُ بَرْنًا أَوْ شَرِبَ خَمِرٍ ، أَوْ بَأْكَلِي رِبَا ، لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ ذَوْىَ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ . وقول الرسول : « ... وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ » .

3 - يَسْتَحْسِنُ الْإِكْتِازُ مِنَ الشُّهُودِ ؛ لِقَلَّةِ الْعَدَالَةِ فِي زَمَانِنَا هَذَا .

ج - صِبْغَةُ الْعَقْدِ :

صِبْغَةُ الْعَقْدِ ، هِيَ قَوْلُ الرِّوَجِ أَوْ وَكِيلِهِ فِي الْعَقْدِ : رُوجِي ابْنَتَكَ أَوْ وَصِيَّتَكَ فَلَانَةَ .. وقولُ الوليِّ : لَقَدْ زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ ابْنَتِي فَلَانَةَ .. وقولُ الرِّوَجِ : قَبِلْتُ زَوَاجَهَا مِنْ نَفْسِي . أَحْكَامُهَا : وَلِهَذَا الرُّكْنُ أَحْكَامُ مِنْهَا :

1 - كِفَاةُ الرِّوَجِ لِلزَّوْجَةِ ، بِأَنْ يَكُونَ حُرًّا ذَا خَلْقٍ وَدِينٍ وَأَمَانَةٍ ؛ لقوله ﷺ : « كِفَاةُ الرِّوَجِ لِلزَّوْجَةِ » .

2 - تَصَحُّ الْوَكَاةِ فِي الْعَقْدِ ، فَلِلرِّوَجِ أَنْ يَرْكُلَ مِنْ شَاءَ ، أَمَّا الزَّوْجَةُ فَوَلِيِّهَا هُوَ الَّذِي يَتَوَسَّى عَقْدَ نِكَاحِهَا .

د - الْمَهْرُ :

المَهْرُ أَوْ الصَّدَاقُ هُوَ مَا تَعْطَاهُ الْمَرْأَةُ لِلْحُلِيِّةِ الْأَسْتِمْتَاعِ بِهَا ، وَهُوَ وَاجِبٌ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى :

(1) الآيةُ وَإِنْ كَانَتْ فِي الرَّجْعَةِ وَالطَّلَاقِ ، غَيْرَ أَنَّ الرِّوَاجَ مَقْبُوضٌ عَلَيْهِمَا .

(2) الْبَيْهَقِيُّ وَالْبَارِقِيُّ وَهُوَ مَعْلُومٌ ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ مَرْسَلًا وَقَالَ فِيهِ : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ بِهِ ، وَكَذَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ .

(3) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (1967) . وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (169 / 2) . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ فِيهِ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتَيْنَ يَخْلَعُ﴾ [النساء: 4] . وقول الرسول ﷺ : « الشمس ولو خاتماً من حديد » ⁽¹⁾ .

أحكامه : للمهر أحكام هي :

- 1 - يستحب تخفيفه ؛ لقوله ﷺ : « أعظم النساء بركةً أيسرهن مؤونة » ⁽²⁾ ؛ ولأن صداق بنات رسول الله ﷺ كان أربعمائة درهم أو خمسمائة ⁽³⁾ . وكذا كان صداق أزواجه ﷺ .
- 2 - يسنّ تسعيته في العقد .
- 3 - يصح بكل متمول مباح تزيد قيمته على ربع دينار ؛ لقوله ﷺ : « الشمس ولو خاتماً من حديد » .

- 4 - يصح تعجيله مع العقد ، ويصح تأجيله أو بعضه إلى أجل ؛ لقوله سبحانه : ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: 237] . غير أنه يستحب إعطاؤها شيئاً قبل الدخول ؛ لما روى أبو داود والثعالبي : أن النبي ﷺ أمر علياً أن يعطي فاطمة شيئاً قبل الدخول ، فقال : ما عندي شيء ، فقال : « أين درعك ؟ » فأعطاهَا درعه .
- 5 - يعلو الصداق بالذمة ساعة العقد ويجب بالدخول ، فإن طلقها قبل الدخول سقط نصفه وبقي عليه نصفه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَيْتُمْ مَا وَضَّيْتُمْ﴾ [البقرة: 237] .
- 6 - إن مات الزوج قبل الدخول بها وبعد العقد ، ثبت لها الميراث والصداق كاملاً ، لقضاء رسول الله ﷺ بذلك ⁽⁴⁾ إن كان سمي لها صداقاً ، وإن لم يسم فلها مهر المثل وعليها عدة الوفاة .
- 5 - آداب النكاح وسننه :

1 - الخطبة : وهي أن يقول : إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم يقرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102] و ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ إلى : ﴿رَبِّكَ﴾ [النساء: 1] . و ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ إلى : ﴿عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70 ، 71] ؛ لما

(1) رواه البخاري (22/7) ، ورواه أبو داود في النكاح (31) . ورواه الترمذي (1114) . ورواه النسائي في النكاح (40 ، 67) .

(2) رواه الإمام أحمد (6/145) . ورواه الحاكم (2/178) . (3) أصحاب السنن وصححه الترمذي .

(4) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وهو أن النبي ﷺ قضى لبروغ بنت واشق لما مات عنها زوجها ولم يسم لها صداقاً بمهر مثلها .

روي أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إذا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَخْطُبَ لِحَاجَةٍ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلْيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ... إلخ » ⁽¹⁾ .

3 - الوليمة : لقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف لما تزوج : « أولم ولو بشاة » ⁽²⁾ . والوليمة : طعام العرس ، ويجب حضور من دُعي إليه ؛ لقوله ﷺ : « من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب » ⁽³⁾ . ويرخص في عدم حضورها إن كان بها لهو ⁽⁴⁾ أو باطل . ومن دعاه اثنين ، قدم أولهما وجهه إليه الدعوة ⁽⁵⁾ ، ويدعى لها الفقراء كالأغنياء ؛ لقوله ﷺ : « شُرُّ الطَّعَامِ طعامُ الوليمةِ يمتنعها من يأتيها ، ويدعى إليها من يأبأها » ⁽⁶⁾ . ومن لا يجيب الدعوة ، فقد عصى الله ورسوله ، ومن دعي وهو صائم أجاب الدعوة ؛ وإن شاء أكل إن كان صومه تطوعاً ، وإن شاء دعا لهم وخرج ؛ لقوله ﷺ : « إذا دعي أحدكم فليجب ، فإن كان صائماً فليصل - أي يدع - وإن كان مفطراً فليطعم » ⁽⁷⁾ .

3 - إعلان النكاح بدفء ، وغناء مباح ؛ لقوله ﷺ : « فصل ما بين الحلال والحرام ، الدفء والصنوت » ⁽⁸⁾ .

4 - الدعاء للزوجين : لقول أبي هريرة ؓ : « إن النبي ﷺ كان إذا رَفَأَ الإنسان - إذا تزوج - قال برك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في الخير » ⁽⁹⁾ .

5 - أن يدخل بها في سؤال : لقول عائشة ؓ : « تزوجني رسول الله ﷺ في سؤال ، وبني بي في سؤال ، فأني نساء رسول الله ﷺ كان أحظى عنده مني ؟ وكانت تستحب أن يدخل نسائها في سؤال » ⁽¹⁰⁾ .

6 - إذا دخل على زوجته أخذ بناصيتها وقال : « اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها ، وشر ما جبلتها عليه » ⁽¹¹⁾ ؛ إذ روي عنه ﷺ ذلك .

(1) رواه الترمذي وصححه . وأورده ابن حجر في تلخيص الخبير (152 / 2) .

(2) رواه البخاري (13 / 1) . ورواه مسلم في النكاح (80 ، 79) . ورواه الترمذي (1094) . ورواه مالك في الموطأ (545) .

(3) رواه مسلم في النكاح (101) .

(4) لما روى ابن ماجه بسند صحيح أن علياً ؓ قال : صنعت طعاماً فدعوت رسول الله ﷺ فجاء فرأى في البيت تصاويز فرجع .

(5) لحديث أحمد وأبي داود : فإذا سبق أحدكم فأجاب فاجاب الذي سبق .

(6) رواه مسلم في النكاح (108 ، 109 ، 110) .

(7) رواه مسلم في النكاح (106) . ورواه الإمام أحمد (489 / 2) .

(8) رواه الترمذي (1088) . ورواه النسائي (127 / 6) . ورواه ابن ماجه (1896) . ورواه الإمام أحمد (418 / 3) . ورواه

الحاكم (184 / 2) .

(9) رواه الترمذي (1091) وصححه .

(10) رواه ابن ماجه (1918) ورواه الترمذي (3449) .

(11) رواه مسلم في صحيحه .

7 - يقول عند إرادة الجماع : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ؛ لما روي عنه عليه السلام أنه قال : « من قال .. إلخ فإن قدر بينهما في ذلك ولد لن يضر ذلك الولد الشيطان أبدا » ⁽¹⁾ .

8 - يكره للزوجين إفشاء ما جرى بينهما من أحاديث الجماع ؛ لقوله عليه السلام : « إن من شرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى المرأة وتفضي إليه ، ثم ينشر سرهما » ⁽²⁾ .

6 - المشرط في النكاح :

قد تشترط الزوجة على من خطبها شروطا معينة لزواجها به ، فإن كان ما تشترطه مما يدعم العقد ويقويه ، وذلك كان تشترط الثقة لها ، أو الوطاء ، أو القسم لها إن كان الحاطب ذا زوجة أخرى ، فهذا الشرط نافذ بأصل العقد ولا حاجة إليه ، وإن كان الشرط مما يخل بالعقد كأن تشترط أن لا يستمتع بها ، أو لا تصلح له طعامه أو شرابه مما جرت العادة أن تقوم به الزوجة لزواجها ، فهذا الشرط لاغ لا يجب الوفاء به ؛ لأنه مخالف للغرض من الزواج بها . وإن كان الشرط خارجا عن دائرة ذلك كله ، كأن تشترط عليه زيارة أقاربها ، أو أن لا يخرجها من بلدتها مثلاً . بمعنى أنها اشترطت شرطاً لم يحل حراماً ، ولم يحرم حلالاً ، فإنه يجب الوفاء لها به ، وإلا لها الحق في فسخ نكاحها إن شاءت ؛ وذلك لقوله عليه السلام : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » ⁽³⁾ .

كما يحرم على المرأة أن تشترط لزواجها بالرجل أن يطلق امرأته ؛ لقوله عليه السلام : « لا يحل أن تكتح امرأة بطلاق أخرى » ⁽⁴⁾ . ولما روى البخاري ومسلم من أنه عليه السلام نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها .

7 - الخيار في النكاح :

يثبت الخيار لكل من الزوجين في الإبقاء على عصمة الزوجية أو فسخها لوجود سبب من الأسباب الآتية :

1 - العيب كالجنون ، أو الجذام ، أو البرص ، أو داء الفرج المؤقت للدلة الاستمتاع ، وكون الزوج خصياً أو مجنوناً أو عتياً لا يقوى على إتيان المرأة وغشيانها .

(1) رواه البخاري (4 / 151) . ورواه الإمام أحمد (1 / 243 ، 283 ، 286) .

(2) رواه مسلم في صحيحه (3) رواه الطبراني في المعجم الكبير (17 / 274) .

(4) رواه أحمد في المسند ولم أر من أعلاه .

وفي حال الرُّغْبَةِ في فسخ النكاح ينظرُ فإن كانَ الفسخُ قبلَ الوطءِ ، فإنَّ للزوج أن يرجعَ على المرأة فيما أعطاهَا من صداقٍ ، وإن كانَ بعدَ الوطءِ فلا يرجعُ عليها بشيءٍ ؛ إذ صداقُها ثبتَ لها بما نالَ منها . وقيلَ يرجعُ به على من غرَّرَ به من ذويها ، إن كانَ من غرَّرَ عالماً بالعيبِ . ودليلُ هذه المسألة أثرُ عمرَ في الموطأ وهو قوله : « أئماً امرأة غرَّ بها رجلٌ بها جنونٌ أو جذامٌ أو برصٌ ، فلها مهرها بما أصابَ منها ، وصداقُ الرجلِ على من غرَّه » .

2 - العَرُ ، كأن يتزوَّجَ مسلمةً فتظهرَ كتابيةً ، أو حرةً فتظهرَ أمةً ، أو صحيحةً فتظهرَ مريضةً بعمور أو عرجٍ ؛ لقولُ عمر رضي الله عنه : « أئماً امرأة غرَّ بها رجلٌ فلها مهرها بما أصابَ منها ، وصداقُ الرجلِ على من غرَّه » ⁽¹⁾ .

3 - الإعسارُ بدفعِ الصَّدَاقِ الحَالِ ، فمن أعسرَ بدفعِ صداقِ امرأته الحالِ - لا المؤجلِ - فإنَّ لامرأته الحقُّ في الفسخِ قبلَ الدُّخُولِ بها ، أمَّا إن كانَ بعدَ الدُّخُولِ فلا حقَّ لها في الفسخِ ، بل يُمضي العقدُ ويثبتُ الصَّدَاقُ في ذمِّه ، وليسَ لها منعُ نفسها منه أبداً .

4 - الإعسارُ بالنَّفَقَةِ . فمن أعسرَ بنفقةِ زوجته انتظرتُه ما استطاعتَ من الوقتِ ، ثمَّ لها الحقُّ في فسخِ نكاحها منه بواسطة القضاء الشرعيِّ . قالَ بهذا الصحابةُ كأبي هريرة وعمر وعلي رضي الله عنهم ، والتابعون كالْحَسَنِ ، وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك ، رحمهم الله أجمعين .

5 - إذا غابَ الزوجُ ولم يعرفْ مكانَ غيبته ، ولم يتركْ لزوجته نفقةً ، ولم يوصِ أحدًا بالإنفاقِ عليها ، ولم يَمُ غيرةً بنفقتها ، ولم يكنْ لديها ما تنفقه على نفسها ثمَّ ترجعَ به على زوجها ، فإنَّ لها الحقَّ في فسخِ نكاحها بواسطة القاضي الشرعيِّ ، فترفعُ أمرها إليه فيعظها ويوصيها بالصَّبرِ ، فإنَّ أثبتَ كتبَ القاضي محضراً بواسطة شهودٍ يعرفونها ويعرفون زوجها ، يشهدونَ على غيبته وإعسارها ثمَّ يجري الفسخُ بينهما ويعتبرُ هذا الفسخُ طلاقاً رجعيَّةً ، فإنَّ عادَ الزوجُ في مدَّةِ العَدَّةِ عادتْ إليه .

كيفية كتابة المحضر :

بعدَ البسملةِ وحمدِ الله تعالى ، والصلاة والسلام على رسولِ الله ﷺ ...
لقد حضرَ لدينا الشَّاهِدَانِ فلانٌ ... وفلانٌ ... وهما ممَّنْ تجوزُ شهادتهما ؛ لعدتهما وكمالِ رشدَهما ، وشهدَا طائعينِ شهادةً لا يبغيانِ بها غيرَ وجهه تعالى ، شهدَا بأنَّهما يعرفانِ كلًّا من فلانٍ ... وفلانةَ معرفةً صحيحةً شرعيَّةً ، ويشهدانِ على أنَّهما فلانٌ ... وفلانةٌ ... زوجانِ

(1) سبق تخريجه .

منكاحاً بنكاح شرعي صحيح ، ثم معه الدخول والخلوة . ثم غاب عنها مدة تزيد على كذا .. وتركها بلا نفقة ولا كسوة ، ولا ترك عندها ما تنفقه على نفسها في حال غيبته ، ولا متبرعاً بالإِنفاق عليها في حال غيبته ، ولا أرسل لها شيئاً فوصل إليها ، ولا مال لها تنفقه على نفسها وترجع به عليه ، وهي مقيمة على طاعته بالمكان الذي تركها فيه ، ومتضررة بفسخ نكاحها منه ، يعلمان ذلك ويشهدان به مسؤولين عنه غداً بين يدي الله تعالى .

ثم تقدمت الزوجة المذكورة فلانة ، فحلفت بالله العظيم الذي لا إله غيره ، ميمناً شرعياً على أن زوجها المذكور فلاناً قد غاب عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا كسوة .. ولم يترك عندها ما تنفقه على نفسها في حال غيبته ، ولا متبرعاً بالإِنفاق عليها ، ولا أرسل لها شيئاً فوصل إليها ، ولا مال لها تنفقه على نفسها وترجع به عليه ، وأن من شهد لها بذلك صادق في شهادته ، وأنها مقيمة على طاعته ، متضررة بفسخ نكاحها منه .

وبناء على ذلك فقد أجبناها إلى سؤالها بفسخ نكاحها ؛ لما قام من البيّنة وجريان الحلف المشروح أعلاه . فقلت بصريح اللفظ : فسخت نكاحي من عصمة زوجي فلان ، فكان ذلك بمثابة طلاق واحدة رجعية انفسخ بها نكاحها من زوجها المذكور . وذلك بتاريخ كذا ..

6 - العتق بعد الرّق ، إذا كانت الزوجة أمة تحت عبد ، ثم عتقت فإن لها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها العبد بشرط أن لا تمكنه من نفسها بعد علمها بحريّة نفسها فإن مكنته بعد العلم فلا حق لها في الفسخ ؛ لقول عائشة رضي الله عنها في رواية مسلم : « إن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً فخبرها رسول الله ﷺ ، ولو كان حراً لم يخبرها » .

8 - الحقوق الزوجية :

أ - حقوق الزوجة على زوجها : يجب للزوجة على زوجها حقوق كثيرة ثبتت لها بقول الله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : 228] ، ويقول الرسول ﷺ : « إن لكم من نساءكم حقاً ، ولنساءكم عليكم حقاً » ⁽¹⁾ . ومن هذه الحقوق :

1 - نفقتها من طعام وشراب وكسوة وسكنى بالمعروف ؛ لقوله ﷺ لمن سأله عن حق المرأة على الزوج : « تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ⁽²⁾ ولا تهجر إلا في البيت أي : لا يحولها إلى بيت آخر يهجرها فيه » ⁽³⁾ .

(2) لا تقبح : أي لا يقلق الله وجهها .

(1) رواه ابن ماجه (1851) .

(3) رواه الإمام أحمد (4 / 447) ، (3 / 5) .

2 - الاستمتاع ، فيجب عليه أن يطأها ولو مرة في كل أربعة أشهر إن عجز على قدر كفايتها منه ؛ لقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رُبُّسَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : 226] .

3 - الميث عندھا في كل أربع ليال ليلة ؛ إذ قضى به على عهد عمر ؓ .

4 - القسم لها بالعدل إن كان لزوجها نساء غيرها ؛ لقوله ﷺ : « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيها ساقط » ⁽¹⁾ .

5 - أن يقم عندها يوم تزوجه بها سبعا إن كانت بكرا ، وثلاثا إن كانت ثيبا ؛ لقوله ﷺ : « للبركة سبعة أيام ، وللتيب ثلاث ، ثم يعود إلى نسائه » ⁽²⁾ .

6 - استحباب إذنه لها في غرض أحد محارمها ، وشهود جنازته إذا مات ، وزيارة أقاربها زيارة لا تضرب بمصالح الزوج .

ب - حقوق الزوج : وللزوج على زوجته حقوق ثابتة بقول الله تعالى : ﴿ وَهَنَ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : 228] . فما عليهن هو حقوق الزوج . ولقوله ﷺ : « إن لكم من نسائكم حقاً » ⁽³⁾ وهذه الحقوق هي :

1 - الطاعة في المعروف ، فتطيعه في غير معصية الله تعالى وبالمعروف ، فلا تطعه فيما لا تقدر عليه أو يشق عليها لقوله تعالى : ﴿ فَإِن أَلْفَنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْنَ سَبِيلًا ﴾ [النساء : 34] . وقول الرسول ﷺ : « لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ⁽⁴⁾ .

2 - حفظ ماله ، وصون عرضه ، وأن لا تخرج من بيته إلا بإذنه ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ حَفِظْتُكَ لِلْغَيْبِ يَمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [النساء : 34] ، وقول الرسول ﷺ : « خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » ⁽⁵⁾ .

3 - الشفر معه إذا شاء ذلك ولم تكن قد اشترطت عليه في عقدھا عدم الشفر بها ؛ إذ سفرھا معه من طاعته الواجبة عليها .

4 - تسليم نفسها له متى طلبها للاستمتاع بها ؛ إذ الاستمتاع بها من حقوقه عليها ؛ لقوله ﷺ : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبى أن تجيء فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكة حتى ... »

(1) رواه الإمام أحمد (2 / 347) .

(2) رواه بهذا اللفظ الدارقطني (3 / 203 ، 283) . ورواه مسلم في الرضاع (12) بلفظ « للبركة سبع وللتيب ثلاث ... » .

(3) رواه الترمذي (1159) . ورواه أبو داود في النكاح (41) . ورواه الإمام أحمد (4 / 381) . ورواه الحاكم (2 / 187) .

(4) سبق تخريجه . (5) رواه أبو داود . ورواه بمعناه الحاكم (2 / 161) .

تصبح» (1).

5 - استئذانه في الصوم إذا كان حاضراً غير مسافر؛ لقوله ﷺ: « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » (2).

9 - نشوز الزوجة :

إذا نشزت الزوجة ، أي عصت زوجها وترفعت عنه ، وامتنعت من أداء حقوقه وعظمتها فإن أطاعت وإلا هجرها في الفراش ما شاء من مدة - وفي الكلام - ثلاثة أيام لا غير ؛ لقوله ﷺ : « لا يحل لمؤمن أن يهجر أحاه فوق ثلاث ليال » (3). فإن أطاعت وإلا ضربها في غير الوجه ضرباً غير مبرح ، فإن أطاعت وإلا بعث حكم من أهله وحكم من أهلها فيصلاي بكل منهما على حدة سبعا وراء الإصلاح والتوفيق بينهما ، فإن تعدت ذلك فوقاً بينهما بطلاق بائن ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي تَكَفُّونَ شُرُوكَ بَعِظُهُمْ أَهْجُرُوهُمْ فِي أَمْصَاجٍ وَاتْرِبُوهُمْ فَإِنِ أَلَعَكُمُ فَلَائِعُوا عَلَيْهِمْ سَيِّئًا إِنَّ اللَّهَ كَارِهُ عَيْلَى كَثِيرًا ۝ وَإِنِ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنِيهَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ [النساء : 34 ، 35] .

10 - آداب الفرواش :

للغراش آداب تتبعي مراعاتها والتأذب بها :

1 - ملاءمة الزوجة ومداعبتها بما يثير داعية الجماع عندها (4).

2 - أن لا ينظر إلى فرجها ؛ لأنه قد يسبب له كراهيتها ، وهو مما ينبغي أن يحذر .

3 - أن يقول : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ؛ لترغب الرسول ﷺ في ذلك بحديث متفق عليه بلفظ : « لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبداً » (5).

4 - يحرم أن يطأها في حيض أو نفاس ، وقبل الغسل منهما بعد الطهر ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَامْشَوْا فِي الْبَيْتِ وَلَا تَقْرَبُوا حَتَّى يَطْهَرُوا ۝ [البقرة : 222] .

(1) رواه البخاري (39 / 7) . ورواه مسلم في النكاح (122) . ورواه أبو داود (2141) .

(2) رواه البخاري (39 / 7) . (3) رواه أبو داود (4912) .

(4) خير : « لا يفعل أحدكم على امرأته كما تفعل البهيمة ، وليكن بينهما رسول . » وقيل : وما الرسول يا رسول الله ؟ قال : القبلة والكلام . رواه الترمذي وهو مذكور . وأوردته الزبيدي في إتحاف السادة المفتين (372 / 5) .

(5) رواه البخاري (48 / 1) . ورواه مسلم في النكاح (18) . ورواه أبو داود (2161) . ورواه الترمذي (1092) .

5 - يحرم عليه أن يطأها في غير القبل ؛ لما ورد من التشديد في ذلك ، بقول الرسول ﷺ : « من أتى امرأة في دبرها لم ينظر الله إليه يوم القيامة » ⁽¹⁾ .

6 - أن لا يتزوّج قبل انقضاء شهرتها ؛ لما في ذلك من أذيتها ، وأذية المسلم محرمة .

7 - أن لا يعزل كراهية الحمل إلا بإذنها ، وأن لا يعزل إلا لضرورة شديدة ؛ لقوله ﷺ عن العزل : « هو الواؤد الخفي » ⁽²⁾ .

8 - يستحب له إذا أراد معاودة الجماع أن يتوضأ الوضوء الأصغر ، وكذا إن أراد أن ينام ، أو يأكل قبل الاغتسال .

9 - يجوز له أن يباشرها وهي حائض أو نفساء في غير ما بين الشرة والرخصة ؛ لقوله ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ⁽³⁾ .

11 - الأنكحة الفاسدة :

من الأنكحة الفاسدة التي نهى عنها النبي ﷺ ما يلي :

1 - نكاح المتعة : وهو النكاح إلى أجل مسمى بعيداً كان أو قريباً ، كأن يتزوّج الرجل المرأة على مدّة معيّنة كشهري أو كسنة مثلاً ؛ وذلك للحديث الموثق عليه عن عليّ عليه السلام : « أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة ، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر » ⁽⁴⁾ .
وحكم هذا النكاح البطْلان ، فيجب فسخه متى وقع ، ويثبت فيه المهر إن كان قد دخل بالمرأة ، ولأفلا .

2 - نكاح الشغار : وهو أن يزوّج الولي وليته من رجل على شرط أن يزوّجه هو وليته ، وسواء ذكراً لكل صدقاً أو لم يذكر ؛ وذلك لقوله ﷺ : « لا شغار في الإسلام » ⁽⁵⁾ ، وقول أبي هريرة رضي الله عنه : « نهى رسول الله ﷺ عن الشغار ، والشغار أن يقول الرجل : زوّجني ابنتك وأزوّجك ابنتي ، أو زوّجني أختك وأزوّجك أختي » ⁽⁶⁾ . وقول ابن عمر رضي الله عنهما : « إن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوّج الرجل ابنته على أن يزوّجه ابنته وليس بينهما

(1) رواه الدارمي (260 / 1) وذكره القرطبي في تفسيره ولم يتكلّم عليه ، ومنه أحاديث كثيرة في تحريم إتيان النساء في أدبارهن فليراجع ابن كثير في تفسير سورة البقرة .

(2) رواه ابن ماجه (2011) . ورواه الإمام أحمد (361 / 6) . ورواه الحاكم (69 / 4) .

(3) رواه ابن ماجه (2011) . ورواه الإمام أحمد (361 / 6) . ورواه الحاكم (69 / 4) . ورواه النسائي (202 / 7) .

(4) رواه مسلم في الحيف (16) .

(5) رواه مسلم في النكاح (7) . ورواه الترمذي (1123) .

(6) رواه الترمذي (1123) . ورواه النسائي (12 / 6) . ورواه أبو داود (2074) . ورواه ابن ماجه (1883 ، 1884) .

صداق»⁽¹⁾.

وحكم هذا النكاح أن يفسخ قبل الدخول ، وإن وقع الدخول فُسِّخَ منه ما كان بدون صداق وما أعطي فيه لكل صداق فلا يفسخ .

3 - نكاح المحلل : هو أن تطلق المرأة ثلاثاً فتحرّم على زوجها به ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : 230] . فيتزوجها آخر قصد أن يحلّها لزوجها الأول ، فهذا النكاح باطل ؛ لقول ابن مسعود : « لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له »⁽²⁾ . وحكم هذا النكاح أن يفسخ ، ولا تحلّ به الزوجة لمن طلقها ثلاثاً ، ويثبت المهر للزوجة إن وطئت ، ثم يفرق بينهما .

4 - نكاح الحرم : وهو أن يتزوج الرجل ، وهو محرّم بحجّ أو عمره قبل التحلل منهما . وحكم هذا النكاح البطلان ، ثم إذا أراد التزوج بها جدّد عقدها بعد انقضاء حجّه أو عمرته ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْحَرَمُ وَلَا يَنْكِحُ »⁽³⁾ أي لا يُعَقَّدُ عقد نكاح له ، ولا يُعَقَّدُ لغيره ، والنهي هنا للتحريم ، وهو مقتضى للبطلان .

5 - النكاح في العدة : وهو أن يتزوج⁽⁴⁾ الرجل المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة ، فهذا النكاح باطل ، وحكمه : أن يفرق بينهما ؛ لبطلان العقد ، ويثبت للمرأة الصداق إن كان قد خلّا بها ، ويحرّم عليه أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها عقوبة له⁽⁵⁾ ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَ الْنِكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ [البقرة : 235] .

6 - النكاح بلا ولي : وهو أن يتزوج الرجل المرأة بدون إذن وليّها ، فهذا النكاح باطل ؛ لنقصان ركن من الأركان ، وهو الولي ؛ لقوله ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ »⁽⁶⁾ . فحكمه أن يفرق بينهما ويثبت لها المهر إن مشى ، وبعد الاستبراء له أن يتزوجها بعقد وصادق إن رضي وليّها بذلك .

7 - نكاح الكافرة غير الكتابية : لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ ﴾ [البقرة : 221] . فيحرم على المسلم أن يتزوج كافرة ، مجوسية كانت أو شيعية أو وثنية ، كما

(1) رواه البخاري (29) ، كتاب النكاح ومسلم (57) .

(2) رواه الترمذي (1119 ، 1120) . ورواه أبو داود في النكاح (16) . ورواه ابن ماجه (1934 ، 1935) . ورواه الإمام أحمد (1 / 450) .

(3) رواه مسلم في النكاح (5) .

(4) يحرم أن يخطب المسلم على خطيبة أخيه المسلم ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خَطِيْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتَرَكَ » .

رواه مسلم في النكاح (38) .

(5) أهل العلم على أنّه يجوز له أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها إذا كان لم يبن بها في عدتها ، أمّا إذا بنى بها فإن مالكا وأحمد ، رحمهما الله تعالى يريان أنّها تحرم عليه تحريماً مؤبداً .

(6) سبق تخريجه .

لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمَةٍ أَنْ تَتَزَوَّجَ كَافِرًا مُطْلَقًا ؛ كِتَابِيًّا أَوْ غَيْرَ كِتَابِيٍّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [المصحة : 10] . ومن أحكام هذه القضية ما يلي :

1 - إذا أسلم أحد الزوجين الكافرين بطل نكاحهما ، فإن أسلم الثاني قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما الأول . وإن أسلم بعد انقضاء العدة ، فلا بد من عقد جديد على ما ذهب إليه الجمهور من أهل العلم ⁽¹⁾ .

2 - إذا أسلمت الزوجة قبل البناء بها فلا شيء لها من المهر ؛ لأن الفرقة كانت منها ، وإن أسلم الزوج فلها نصف المهر ، وإذا أسلمت بعد البناء بها فلها المهر كاملاً . وحكم ارتداد أحد الزوجين حكهم إسلام أحدهما سواء بسواء .

3 - من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة قد أسلمن معه ، أو كن كنيات ، ولو لم يسلمن اختارَ منهن أربعاً وفارق البواقي ؛ لقوله ﷺ لمن أسلم وتحتة عشر نسوة : « اختارَ منهن أربعاً » ⁽²⁾ . وكذا من أسلم وتحتة أختان فارقَ منهما من شاء ؛ إذ لا يحل الجمع بين الأختين لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ [النساء : 23] . وقول النبي ﷺ لمن أسلم وتحتة أختان : « طلقْ أُتَيْهِمَا شَيْءٌ » ⁽³⁾ .

8 - نكاح الخواتم :

أ - الخواتم تحريمًا مؤبداً :

1 - الخواتم بالنسب وهن : الأم والجدّة مطلقاً ⁽⁴⁾ ، ومهما علّت ، والبنّت وبنّتها ومهما نزلت ، وبنّت الابن وبنّتها مهما نزلت ، والأخت مطلقاً وبناتها وبنات ابنتها مهما نزلن ، والعمّة مطلقاً ومهما علّت ، والخالّة مطلقاً ومهما علّت ، وبنّت الأخ مطلقاً ، وبنّت ابنته مهما نزلت ؛ وذلك لقول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَكَلَنُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ [النساء : 23] .

2 - الخواتم بالمصاهرة وهن : زوجة الأب ، وزوجة الجدّ مهما علّا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا

(1) لا يرد على ما ذهب إليه الجمهور أن الرسول ﷺ قد رد ابنته زينب إلى زوجها أبي العاص وقد تأخر إسلامه عن إسلامها بمدة ؛ إذ من الممكن أن يكون حكم نكاح الكفار لم ينزل بعد ، ولما نزل حكمه وأمرت زينب بالعدة كانت لم تنقض عدتها حتى جاء زوجها مسلماً فوردت إليه بالنكاح الأول .

(2) رواه الإمام أحمد (13 / 14) . رواه أبو داود (2241) . ورواه ابن ماجه (1952) وصححه ابن حبان . وبه العمل عند كافة المسلمين .

(3) رواه الإمام أحمد (4 / 232) . ورواه أبو داود (2443) . ورواه ابن ماجه (1951) .

(4) سواء كانت من جهة الأم أو الأب .

تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴿٢٢﴾ [النساء : 22] . وَأُمُّ الزَّوْجَةِ وَجَدَّتُهَا مِمَّا عُلْتُ ، وَبِنْتُ الزَّوْجَةِ إِنْ دَخَلَ بِالْأُمِّ ، وَكَذَا بِنْتُ بِنْتِ الزَّوْجَةِ ، أَوْ بِنْتُ ابْنَتِهَا ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأُمَمَّتْ بَنَاتُكُمْ رَبِّبَتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ إِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء : 23] . وزوجة الابن أو ابن الابن ؛ لقوله تعالى : ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء : 23] .

3- **الأخوات بالرضاع** وهن : جميع من حُرِّمَ بالنسب من الأمهات ، والبنات والأخوات والعنات والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخت ؛ لقوله ﷺ : «يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب» ⁽¹⁾ .

والرضاع المحرم ما كان دون الحولين ، وتحقق معه وصول لبن حقيقة إلى جوف الرضيع ممّا يعتبر إرضاعاً ؛ لقوله ﷺ : « لَا تُحْرَمُ الْمِصَّةُ وَلَا الْمِصْتَنَانِ » ⁽²⁾ . لأن المصّة شيء تافه لَا يَصِلُ معه لبن إلى الجوف لقلته .

[**تفصيلات**] :

• **زوج المرضعة** يعتبر أباً للرضيع ، فأولاده من غير المرضعة إخوة له ويحرم عليه أمهات أبيه ، وأخواته وعناته وخالاته كافة ، كما أنّ المرضعة جميع أولادها من أي زوج هم إخوة للرضيع ؛ وذلك لقوله ﷺ لعائشة : « ائذني لأفلق أخِي أَبِي الْقَعِيسِ فَإِنَّهُ عَمَلُكَ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ قَدْ أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ رَضَعْتُهَا » ⁽³⁾ . فثبت الحديث العمومة من الرضاع فيتبعها إذا كل ما ذكر .

• **إخوة الرضيع** وأخواته لَا يحرم عليهم أحد ممن حُرِّمَ على الرضيع ؛ لأنهم لم يرضعوا مثله فيباح للأخ أن يتزوج من أَرْضَعَتْ أخاه ، أو أمّها أو ابنتها ، كما يباح للأخت أن تتزوج صاحب اللبن الذي رضع منه أخوها أو أختها ، أو أباه أو ابنه مثلاً .

• **هل تعتبر زوجة الابن من الرضاع** كزوجة الابن من الصلب فتحرّم ؟ الجمهور على اعتبارها كحليلة الابن ، ومن رأى غير ذلك احتج بأنّ حليلة الابن محرّمة بالمصاهرة ، والرضاع لَا يحرم إلّا ما يحرم النسب فقط .

4 - **الملاعة** : يحرم أبداً على الرجل أن يتزوج امرأة التي لاعنها ؛ لقوله ﷺ : « المتلاعنان

(1) رواه النسائي (4 / 169 / 171) . ورواه ابن ماجه (1845) ورواه الإمام أحمد (1 / 339) .

(2) رواه مسلم في الرضاع (5) .

(3) رواه البخاري (3 / 222) . ورواه مسلم في الرضاع (5) . ورواه النسائي (6 / 103) . ورواه الإمام أحمد (6 / 33 - 37) .

إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» ⁽¹⁾.

ب - الخُرْمَاتُ تحرماً مؤقتاً وهنَّ :

1 - أَحْتُ الزَّوْجَةُ إِلَى أَنْ تَطْلُقَ أُخْتُهَا وَتَقْضِيَ عِدَّتَهَا أَوْ تَمُوتَ ؛ لقوله تعالى في سياق بيان

الخُرْمَاتِ : ﴿... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء : 23] .

2 - عَمَةُ الزَّوْجَةِ أَوْ خَالَاتُهَا ، فَلَا تَنْكِحُ حَتَّى تَطْلُقَ بِنْتُ أُخِيهَا أَوْ بِنْتُ أُخْتِهَا ، وتنقضي عِدَّتُهَا أَوْ تَمُوتَ ؛ لقول أبي هريرة رضي الله عنه : «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا» ⁽²⁾.

3 - الْخَصْنَةُ (أَيِ الْمَتْرُوجَةُ) حَتَّى تَطْلُقَ أَوْ تَوْتِمَ وَتَقْضِيَ عِدَّتَهَا ؛ لقوله تعالى في سياق بيان

الخُرْمَاتِ : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء : 24] .

4 - الْمُعْتَدَةُ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ وِفَاقٍ حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّتَهَا وَيَحْرُمَ خَطْبَتُهَا كَذَلِكَ ، وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّعْرِيزِ ، كَقَوْلِهِ مَثَلًا : «إِنِّي فِيكَ لِرَاغِبٌ» ؛ وذلك لقول الله سبحانه : ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة : 235] .

5 - الْمَطْلُوعَةُ ثَلَاثًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ وَتُفَارِقَهُ بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ وَتَقْضِيَ عِدَّتَهَا ؛ لقوله تعالى : ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة : 230] .

6 - الزَّانِيَةُ حَتَّى تَتُوبَ مِنَ الزَّانِي وَيَعْلَمَ ذَلِكَ مِنْهَا يَقِينًا وَتَقْضِيَ عِدَّتَهَا مِنْهُ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور : 3] . وقول الرسول ﷺ : «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ» ⁽³⁾.

ثَلَاثَةُ الثَّانِيَةِ : فِي الطَّلَاقِ :

1 - تعريفه : الطَّلَاقُ ، هُوَ حُلُّ رَابِطَةِ الزَّوْاجِ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ : كَانَتْ طَالِقٌ أَوْ كُنَايَةً مَعْنَى نَيْتِهِ كَاذِهَبِي إِلَى أَهْلِكَ .

2 - حكمه : الطَّلَاقُ مَبَاحٌ لِرَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، بقوله تعالى : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمَا سَاكُنَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ شَرِيحٍ يُلْحِقْنِي﴾ [البقرة : 229] . وقوله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق : 1] .

(1) رواه الدارقطني (276 / 3) . وقال مالك في الموطأ (387) : الشُّعْبَةُ عِدَّتَانِ أَنْ الْمُلَاعَيْنِ لَا يَنْكَحَانِ أَبَدًا .

(2) رواه الترمذي (1126) . ورواه النسائي (97 / 6) . ورواه الإمام أحمد (372 / 1) .

(3) رواه الإمام أحمد (324 / 2) .

وفد يجب الطلاق إذا كان ما لحق أحد الزوجين من الضرر لا يرفع إلا به ، كما أنه قد يحرم إذا كان يلحق بأحد الزوجين ضرراً ولم يحقق منفعة تفوق ذلك الضرر أو تساويه ، ويشهد للأول قوله ﷺ للذي شكاً إليه بذاء امرأته : « طلقها » ⁽¹⁾ ، ويشهد للثاني قوله ﷺ : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها راتحة الجنة » ⁽²⁾ .

3 - أركانها : للطلاق ثلاثة أركان وهي :

1 - الزوج المكلف ، فليس لغير الزوج أن يوقع طلاقاً ؛ لقوله ﷺ : « إنما الطلاق لمن أخذ بالشاق » ⁽³⁾ . كما أن الزوج إذا لم يكن عاقلاً بالغاً مختاراً غير مكره لا يقع منه طلاق ؛ لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الثائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » ⁽⁴⁾ . ولقوله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » ⁽⁵⁾ .

2 - الزوجة التي تربطها بالزوج المطلق رابطة الزواج حقيقة : بأن تكون في عصمته لم تخرج عنه بفسخ أو طلاق ، أو حكماً كالمتعة من طلاق رجعي أو بائن بينونة صغرى فلا يقع الطلاق على امرأة ليست للمطلق ، ولا على امرأة بانث منه بالطلاق الثلاث ، أو بالفسخ أو بطلاقها قبل الدخول بها ⁽⁶⁾ ، إذا لم يصادف الطلاق محلّه فهو لاغ ؛ لقوله ﷺ : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » ⁽⁷⁾ .

3 - اللفظ الدال على الطلاق صريحاً كان أو كناية ، فالتبعية وحدها بدون تلفظ بالطلاق لا تكفي ولا تطلق بها الزوجة ؛ لقوله ﷺ : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به » ⁽⁸⁾ .

4 - أقسامه : للطلاق أقسام ، هي :

1 - الطلاق الشئى : وهو أن يطلق المرأة في طهر لم يمسه فيها ، فإذا أراد المسلم أن يطلق امرأته لضرر لحق بأحدهما ، وكان لا يدفع إلا بالطلاق ، انتظرها حتى تحيض وتطهر ، فإذا

(1) رواه أبو داود (5183 ، 5135) وهو صحيح .

(2) رواه الإمام أحمد (277 / 5) . ورواه ابن ماجه (2055) . ورواه الدارمي (162 / 2) .

(3) رواه ابن ماجه (2082) . ورواه الدارقطني (38 / 4) وهو معلول ، غير أنه يعمل به لكثرة طرقه ولما عاضده من قرآن كريم .

(4) رواه أبو داود (4398 ، 4400 ، 4403) .

(5) أورده ابن حجر في تلخيص الحبير (1 / 281) . ورواه الطبراني وهو صحيح .

(6) اختلف فيمن قال : إن تزوجت فلائ - يسمى امرأة بعينها - فهي طالق .

(7) رواه الترمذي (1181) وحسنه .

(8) رواه البخاري (190 / 3) . ورواه مسلم في الإيمان (201 ، 202) . ورواه الترمذي (157 / 6) ورواه ابن ماجه (2040 ، 2047) .

طهرت لم يمسها ثم يطلقها طلقة واحدة كأن يقول مثلاً : إنك طالق ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [سورة الطلاق : 1] .

2 - الطلاق الباطل : وهو أن يطلق الزوج امرأته وهي حائض أو نفساء أو في طهر قد مسها فيه ، أو يطلقها ثلاثاً في كلمة واحدة ، أو ثلاث كلمات في الحال كأن يقول : هي طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ؛ وذلك لأمر رسول الله ﷺ عبد الله بن عمر رضيهما الله عنه ، وقد طلق امرأته وهي حائض ، أن يراجعها ثم ينتظرها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، ثم قال رسول الله ﷺ : « فذلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء »⁽¹⁾ ؛ ولقوله ﷺ وقد أخبر أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً في كلمة واحدة : « أليعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » وبذا عليه غضب شديد⁽²⁾ .

والطلاق الباطل ، كالشئني ، عند جمهور العلماء في وقوعه وانحلال رابطة الزواج به .
3 - الطلاق البائن : وهو الذي لا يملك المطلق معه حق الرجعة ، فمجرد وقوعه يصح المطلق كخاطب من سائر الخطأب ، وإن شاءت المطلقة قبله بمهر وعقد ، وإن شاءت رفضته .
ويقع الطلاق بائناً في خمس صور وهي :

أ - أن يطلقها طلاقاً رجعيًا ، ثم يتركها فلا يراجعها حتى تمضي عدتها فتبين عنه بمجرد انقضاء عدتها .

ب - أن يطلقها على مال تدفعه مخالعة .

ج - أن يطلقها الحكمان عندما يريان أن الطلاق أصلح من الإبقاء على الزواج .

د - أن يطلقها قبل الدخول بها ؛ إذ المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها ، فتبين إذن لمجرد وقوع الطلاق عليها .

هـ - أن يثبت ملاقاها بأن يطلقها ثلاثاً في كلمة واحدة أو متفرقات في المجلس أو يطلقها ثلاثة بعد اثنين قبلها ، فتبين منه نيوة كبرى ، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

4 - الطلاق الرجعي : وهو ما يملك معه الزوج حق مراجعة مطلقته ، ولو بدون رضاها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَئِذٍ أَحَقُّ بِرَيْحَانٍ فِي ذَلِكَ إِنَّكَ أَنْزَلْتَهُمْ لِيَنْصَلَحُوا﴾ [البقرة : 228] . ولقوله ﷺ لابن عمر بعد أن طلق زوجته : « راجعها ... »⁽³⁾ . والطلاق الرجعي ما كان دون الثلاث في

(1) رواه مسلم في صحيحه (1) كتاب الطلاق . (2) رواه النسائي (142 / 6) . وقال ابن كثير : إنسانه جيد .

(3) سبق تخريجه .

المَدْخُولُ بِهَا وَيُدُونُ عَوْضٍ . وَالْمُطَلَّعَةُ طَلَاً رَجْعاً حَكَمَهَا حَكَمُ الزَّوْجَةِ فِي الثَّقَةِ وَالشَّكْنِ وَغَيْرَهُمَا ، حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا ، وَإِنْ أَرَادَ الزَّوْجُ مَرَاجَعَتَهَا ⁽¹⁾ يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ لَهَا : لَقَدْ رَاجَعْتُكَ ، وَيُسْنَى أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَرَاجَعَتِهَا شَاهِدٌ عَدْلٍ .

5 - الطَّلَاقُ الصَّرِيحُ : وَهُوَ مَا لَا يَحْتَاجُ الْمُطَلَّقُ مَعَهُ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ لَفْظُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ ، وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ : « أَنْتَ طَالِقٌ » أَوْ « مُطَلَّعَةٌ » أَوْ « طَلَّقْتُكَ » أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

6 - الطَّلَاقُ الْكِنَايَةُ : وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ ؛ إِذِ اللَّفْظُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ : « الْحَقِي بِأَهْلِكَ » أَوْ « اخْرُجِي مِنَ الدَّارِ » ، أَوْ « لَا تَكَلِّمِينِي » وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الطَّلَاقُ وَلَا مَعْنَاهُ ، مِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ طَلَاً إِلَّا إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ ، وَقَدْ طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى نِسَائِهِ بِلَفْظٍ : « الْحَقِي بِأَهْلِكَ » ⁽²⁾ . فَلَا شَكَّ أَنَّ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَإِلَّا فَإِنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ لَمْ يَقُلْ لَهُ : إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ بِأَمْرِكَ أَنْ تَعْتَزِلَ امْرَأَتَكَ ، فَقَالَ : أَطْلَقْتُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ ؟ قَالَ : اعْتَزِلْهَا فَلَا تَقْرِبْهَا . فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ : الْحَقِي بِأَهْلِكَ ، فَالْتَحَقَتْ بِهِمْ وَلَا عُدَّ عَلَيْهِ هَذَا طَلَاً .

هَذَا فِي الْكِنَايَةِ الْحَقِيقَةِ ، أَمَّا الْكِنَايَةُ الظَّاهِرَةُ كَقَوْلِهِ : أَنْتِ خَلِيتِ ⁽³⁾ . أَوْ بَائِسٌ تَحْلِيْنٌ لِلرَّجَالِ ، فَهَذِهِ الْكِنَايَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ بَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَجْرَدِ التَّلَفُّظِ بِهَا .

7 - الطَّلَاقُ الْمَنْجُزُ وَالْمَعْلَقُ : الطَّلَاقُ الْمَنْجُزُ هُوَ مَا تَطَلَّقَ بِهِ الزَّوْجَةُ فِي الْحَالِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ مِثْلًا فَتَطَلَّقُ فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا الْمَعْلَقُ فَهُوَ مَا عُلِّقَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٌ أَوْ تَرْكِهِ ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الْمَنْزِلِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ وَلَدْتَ بَنًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَلَا تَطَلَّقُ إِلَّا إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْمَنْزِلِ أَوْ وَلَدْتَ بَنًا .

8 - طُلَاقُ التَّخْصِيرِ وَالتَّمْلِيكِ : وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ ، اخْتَارِي أَوْ خَيَّرْتُكِ فِي مَفَارِقَتِي أَوْ الْبَقَاءِ مَعِي ، فَإِنْ اخْتَارَتْ الطَّلَاقَ تَطَلَّقَتْ ، وَقَدْ خَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً فَاخْتَرْنَ عَدَمَ فِرَاقِهِ فَلَمْ يَطْلُقَنَّ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَتَّخِذُ النَّبِيُّ قُلُوبَ لَأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ... ﴾ [الْأَحْزَابُ : 28] . وَأَمَّا التَّمْلِيكُ فَهُوَ أَنْ يَقُولَ : لَقَدْ مَلَكَتُكَ أَمْرُكِ ، وَأَمْرُكِ بِدَيْكَ ، فَإِذَا قَالَ لَهَا ذَلِكَ فَقَالَتْ :

(1) أَيِ الْمُطَلَّعَةِ رَجْعاً وَلَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا بَعْدَ .

(2) رَوَاهُ الْحَاكِمُ (4 / 34 ، 35) ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (2050) . وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (4 / 29) . وَالْمَرْأَةُ : هِيَ بِلَتْ الْحَرْنِ أَنْتِي قَالَتْ لَهُ عِنْدَمَا دَخَلَ عَلَيْهَا : أَمْرُؤُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، فَقَالَ لَهَا : « عَذَبَ بِعَظِيمِ الْحَقِيقِ بِأَهْلِكَ » .

(3) احْتَلَفَتْ هَلْ يَقَعُ طُلَاقُ الْكِنَايَةِ الْحَقِيقَةِ بِإِثْنٍ أَوْ رَجْعاً . وَإِذَا كَانَ بَائِسًا فَهَلْ يَبْرُؤُهُ صَفَرَى أَوْ كَبْرَى ؛ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا يَبْرُؤُهُ كَبْرَى لَا تَحُلُّ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ زَوْجٍ آخَرَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ .

إذا أنا طالق، تطلّقت طليقة واحدة رجعية⁽¹⁾.

9 - الطلاق بالوكالة أو الكتابة: إذا وكل الرجل من يطلق امرأته، أو كتب إليها كتاباً يعلن لها فيه طلاقها، ثم أنفذه إليها تطلّقت. ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك؛ إذ الوكالة جائزة في الحقوق، والكتابة تقوم مقام الشطبي عند تعذره لغيبه أو خرس مثلاً.

10 - الطلاق بالتحريم⁽²⁾: وهو أن يقول الرجل لزوجته: أنت عليّ حرام أو تحرمين أو بالحرام، فإن نوى الطلاق كان طلاقاً، وإن نوى به طهاراً فهو طهار، تجب فيه كفارة الطهار، وإن لم يرّد به طلاقاً ولا طهاراً أو أراد به الحلف، كأن يقول: أنت حرام إن فعلت كذا ففعلت ففيه كفارة يمين لا غير، قال ابن عباس رضي الله عنه: «إذا حرّم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها، ثم قال: لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة⁽³⁾».

11 - الطلاق الحرام: وهو أن يطلق الرجل امرأته ثلاثاً في كلمة واحدة، أو في ثلاث كلمات في المجلس، كأن يقول عبارة: «أنت طالق ثلاثاً» أو يقول: أنت طالق، طالق، طالق، فهذا الطلاق محرم بالإجماع؛ لقوله ﷺ وقد أخبر أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً جمعا، فقام غضبان وقال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟» حتى قام رجل فقال: يا رسول الله ألا أقتله؟⁽⁴⁾. ويحكم هذا الطلاق عند جمهور العلماء - الأئمة الأربعة وغيرهم - أنه ينفذ ثلاثاً، وأن المطلقة به لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره، وأما غير الجمهور من العلماء فإنهم يرونه طليقة واحدة بائنة أو رجعية على خلاف بينهم، واختلفت آراء العلماء لاختلاف الأدلة، ولما فهمه كل فريق من النصوص.

وبناء على خلاف أهل العلم في هذا فإنه - والله تعالى أعلم - يحسن أن ينظر فيه إلى حال المطلق، فإن كان لا يريد من قوله: أنت طالق الثلاث إلا مجرد تخويف الزوجة أو كان يريد الحلف عليها كأن علقه على فعل شيء بأن قال: أنت طالق الثلاث، إن فعلت كذا، ففعلت، أو كان في حالة غضب حاد، أو قال ذلك وهو لا يريد طلاقها البتة، فيمضي عليه طليقة واحدة بائنة، وإن كان يريد من قوله: أنت طالق ثلاثاً حقيقة فراقها وإبانتها منه حتى لا

(1) مالك وبعض أهل العلم يرون أن الملكة لو قالت: اخترت الطلاق الثلاث بائن منه ولا يملك رجعتها ولا نكاحها، إلا بعد أن تنكح رجلاً آخر.

(2) هذه المسألة بلغ فيها الخلاف بين الشافعي مطلقاً حتى بائن فيها الأقوال نحو ما من ثمانية عشر قولاً؛ وذلك لعدم وجود نص من كتاب أو سنن، وقد ذكرنا أمثال الأقوال فيها إن شاء الله تعالى.

(3) يعني بذلك أن النبي ﷺ حرّم مارية فلم تحرم عليه، ولما أكتفى بعتي رقية. (4) سبق تخريجه.

تعود إليه بحال فيمضي عليه ثلاثاً ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، جمعاً بين الأدلة ، ورحمة بالأمة .

[تَنْفِيهِان] :

● اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَطْلَقَةَ ثَلَاثًا إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَ زَوْجِهَا نِكَاحًا صَحِيحًا ذَاقَتْ فِيهِ عَسِيلَتَهُ وَذَاقَ عَسِيلَتَهَا ، فَإِنَّهَا لَوْ رَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا تَرَجُّعٌ وَقَدْ انْهَدَمَ الطَّلَاقُ الْأَوَّلُ ، فَتَسْتَقْبِلُ ثَلَاثَ تَطَائِفَاتٍ ، وَاحْتَلَفُوا فِيْمَنْ تَطْلُقُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ وَعَادَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ ، هَلْ هَذَا الزَّوْاجُ يَهْدِمُ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ أَوْ يَبْقَى مُحْسُوبًا عَلَيْهَا ؟ فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ نِكَاحَ زَوْجٍ غَيْرِ زَوْجِهَا لَا يَهْدِمُ إِلَّا الثَّلَاثَ ، سِيَمَا يَرَى أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله ، وَكَذَا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ إِنْ يَهْدِمُ الثَّلَاثَ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى يَهْدِمُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ رحمهم الله وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

● الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأُمَّةِ ، عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ مِنْ امْرَأَتِهِ إِلَّا طَلْقَينِ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ بَانَتْ مِنْهُ وَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .

المادة الثالثة : في الخلع :

- 1 - تعريفه : الخلع هو افتداء المرأة من زوجها الكارهة له بمالٍ تدفعه إليه ليتخلى عنها .
- 2 - حكمه : الخلع جائز إن استوفى شروطه ؛ لقوله رحمته الله لامرأة ثابت بن قيس وقد جاءته تقول عن زوجها : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَعْتَبَ عَلَيَّ فِي خَلْقِي وَلَا دِينٍ ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ لَهَا : « أَتُرِيدِينَ عَلَيَّ حَدِيقَتَهُ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ لزوجها : « أَقْبِلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً » ⁽¹⁾ .

3 - شروطه : شروط الخلع هي :

- 1 - أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ مِنَ الزَّوْجَةِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْكَارَهُ لَهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا فِدْيَةً وَأَمَّا عَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْهَا ، أَوْ يَطْلُقَهَا إِنْ خَافَ ضَرَرًا .
- 2 - أَنْ لَا تَطْلُبَ الزَّوْجَةُ بِالْخُلْعِ حَتَّى تَبْلُغَ دَرَجَةَ مِنَ الضَّرَرِ ، تَخَافُ مَعَهَا أَنْ لَا تَقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ فِي نَفْسِهَا أَوْ فِي حَقُوقِ زَوْجِهَا .
- 3 - أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ الزَّوْجُ أَدْبَةً الزَّوْجَةِ حَتَّى تَخَالَعَ مِنْهُ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئًا

(1) رواه البخاري (60 / 7) .

أبداً ، وهو عاصٍ ، والخلع ينفذ طلاقاً بائناً ، فلو أراد مراجعتها لا يحلُّ له إلا بعد عقد جديد .

4 - أحكامه : أحكام الخلع هي :

1 - يستحب أن لا يأخذ منها أكثر مما مهرها به ؛ إذ (ثابت) اكتفى من مخالعتها بالحديقة التي أمهرها إياها ، وذلك بامر⁽¹⁾ رسول الله ﷺ .

2 - إن كان الخلع بلفظ الخلع اعتدت الخالعة بحبيضة واحدة كالمستبرقة ؛ لأمره ﷺ امرأة ثابت أن تعتد بحبيضة ، وإن كان بلفظ الطلاق ، فإن الجمهور على أنها تعتد بثلاثة أقراء .

3 - لا يملك الخالغ مراجعتها في العدة ؛ إذ الخلع بينها منه .

4 - يحالغ الأب عن ابنته الصغيرة إذا تضررت نياة عنها لعدم رشدها .

المدة الرابعة : في الإيلاء :

1 - تعريفه : الإيلاء هو حلف الزوج بالله تعالى أن لا يظاً زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر .

2 - حكمه : الإيلاء جائز لتأديب الزوجة إذا كان أقل من أربعة أشهر ؛ لقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَرْثَرَةً أَشْهَرٍ فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : 226] . وقد ألى رسول الله ﷺ من نساؤه شهراً كاملاً ، ويحرم إذا كان للإضرار بالزوجة فقط لا لقصد تأديبها ؛ لقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »⁽²⁾ .

3 - أحكامه : أحكام الإيلاء هي :

1 - إذا مضت مدة الإيلاء أي الأربعة أشهر ولم يجامع وطالبته زوجته لدى الحاكم إما أن يفيء ؛ أو يطلق ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ [البقرة] . ولقول ابن عمر ؓ : « إذا مضت أربعة أشهر يُوقَفُ حتَّى يطلق »⁽³⁾ .

2 - إذا أوقف المولي ولم يطلق ، طلق الحاكم عليه دفعا للضرر اللاحق بالزوجة .

3 - إن طلق المولي بعد أن أوقف فهو بحسب تطليقه إن كانت واحدة فهي رجعية وإن أثبتها فهي بائنة لا يملك الرجعة معها إلا بعقد جديد .

4 - تعتد المطلقة بالإيلاء عدة طلاق ولا يكفيها الاستبراء بحبيضة ؛ إذ العدة ليست لعدة

(1) ورد في بعض الفاظ الحديث : « أركبن عليه حديقة التي أعطاك ؟ » قال : نعم وزيادة فقال رسول الله ﷺ : « أما الزيادة فلا ، ولكن حديقة » .

(2) رواه الإمام أحمد (1 / 313) - . ورواه ابن ماجه (2340 ، 2341) بسند حسن .

(3) رواه البخاري في صحيحه .

براءة الرِّحْمِ فحسب .

5 - إذا ترك الزوج جماع امرأته مدّة الإيلاء بدون حلف يوقف كالموالي ، إمّا أن يجامع أو يطلق إن طالب الزوج بذلك .

6 - إذا فاء المولي قبل المدّة التي حلف أن لا يطأ فيها وجب عليه كفارة يمينه ؛ لقوله ﷺ : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك » (1) .

المادّة الخامسة : في الظهار :

1 - تعريفه : الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته : أنت علي كظهر أمي .

2 - حكمه : يحرم الظهار لتسميته تعالى له بالمنكر والزور ، وكلاهما حرام . قال تعالى في المظاهرين : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة : 2] .

3 - أحكامه : أحكام الظهار هي :

1 - جمهور العلماء على أن الظهار لا يختص بلفظ الأم بل يكون بتشبيه الزوجة بكل محرمة عليه تحميماً مؤثلاً كالنبت والجدة والأخت والعمة والحالة ؛ إذ الكل في حكم الأم في الحرمة المؤثدة .

2 - تجب على المظاهر كفارة إذا عزم على العودة إلى زوجته المظاهر منها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ﴾ [المجادلة : 3] .

3 - يجب إخراج الكفارة قبل ميسيس المظاهر منها بجماع أو مقدّماته للآية الشافعية .

4 - أو مشها قبل إخراج الكفارة أتم ، فليت إلى الله تعالى بالتدبم والاستغفار ، وليخرج الكفارة ولا شيء عليه ؛ لقوله ﷺ لمن قال له : « إني ظاهرت من امرأتي فوقعت عليها قبل أن أكفر » ، قال : « ما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ » قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر . قال : « فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به » (2) . فلم يلزمه بشيء غير الكفارة .

5 - الكفارة واحدة من ثلاث ، لا ينتقل عن الثانية إلا عند العجز عن التي قبلها وهي تحرير رقة مؤمنة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكَ تَوْعَلُوتَ يَهُ وَأَلَّه بِمَا تَعْمَلُونَ حَبِيرٌ ﴾ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبلي أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً » [المجادلة : 4] .

(1) رواه البخاري (159 / 8) . ورواه مسلم في الإيمان (19) . ورواه أبو داود (3277) . ورواه النسائي (10 / 7) .

(2) رواه الترمذي (1199) وصححه .

- 6 - يجب موالدة الصبيام ، وسواء صام شهرين قمرين أو ستين يوماً بالعد ، فإن فُرق الصوم لغير عذر مريض بطل الصوم ووجب إعادته ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ .
- 7 - الواجب في الإطعام مد من بر أو مدنين من تمر أو شعير لكل مسكين ولو أعطى الواجب لأقل من ستين مسكيناً لما أجزأه .

المادة السادسة : في اللعان :

1 - تعريفه : اللعان هو أن يرمي الرجل زوجته بالزنى بأن يقول : رأيتها تزني ، أو ينفي حملها أن يكون منه ، فيرفع الأمر إلى الحاكم ، فيطالب الزوج بالبيئة وهي الإتيان بأربعة شهود يشهدون على رؤية الزنى ، فإن لم يُقم البيئة لاعتن الحاكم بينهما فيشهد الزوج أربع شهادات قائلاً : أشهد بالله لرأيتها تزني ، أو أن هذا الحمل ليس مني ، ويقول : لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم إن اعترف الزوج بالزنى أقيم عليها الحد ، وإن لم تعترف شهدت أربع شهادات قائلة : أشهد بالله ما رأيته أني ، أو أن هذا الحمل منه ، وتقول : غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم يفرق الحاكم بينهما فلا يجتمعان أبداً .

2 - مشروعيته : اللعان مشروع بقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا أُنْفُسُكُمْ فَسَبِّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ① وَالْخَنَسَةُ أَنْ لَعَنَتْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ ② وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ ③ وَالْخَنَسَةُ أَنْ عَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ④ [الشُّرُ : 6 : 9] .

وبما عنة الرسول ﷺ بين عويمر العجلاني وامراته ، وبين هلال بن أمية وامراته في الصحيح ، ويقولون ﷺ : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » ① .

- 3 - حكمته : من الحكمة في مشروعية اللعان ما يلي :
- 1 - صيانة عرض الزوجين والحفاظة على كرامة المسلم .
- 2 - دفع حد القذف عن الزوج ، وحد الزنى عن الزوجة .
- 3 - التمسك من نفي الولد الذي قد يكون لغير صاحب الفراش .
- 4 - أحكامه : أحكام اللعان هي :
- أ - أن يكون الزوجان بالغين عاقلين ؛ لعدم تكليف المجنون والصبي بقول الرسول ﷺ :

(1) سبق تخريجه .

« رفع القلم عن ثلاثة ... » (1).

ب - أن يدعي الزوج رؤية الزوجة تزني ، وفي نفى الحمل أن يدعي أنه لم يطأها أصلاً ، أو (أنه لم يطأها) لمدة يلحق به الحمل ، كأن يدعي أنها أتت به لأقل من ستة شهور ، وإلا فلا ملاحنة ؛ إذ لا يشرع اللعان لمحرمة التهمة ، أو الظن ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَتَّبِعُ الَّذِينَ مَاتُوا أَجْنِبًا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّكُم بِبَعْضِ الظَّنِّ إِتْرُ ﴾ [الحرث : 12] . وقول الرسول ﷺ : « إياكم والظن » (2) . وخير من لعانها في حال اتهامها فقط أن يطلقها ويستريح من عناء الهواجس النفسية ، وآلام تأنيب الضمير .

ج - أن يُجري اللعان الحاكم أمام طائفة من المؤمنين ، وأن يكون بالصيغة الواردة في الآية الكريمة .

د - أن يعطى الحاكم الزوج يمثل قول الرسول ﷺ : « أئماً رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » (3) . وأن يعطى الزوجة بقول الرسول ﷺ : « أئماً امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الجنة » (4) .

هـ - أن يفروق بينهما فلا يجتمعان بعد ؛ لقوله ﷺ : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » (5) .

و - ينتفي الولد باللعان من الزوج الملاحق فلا يتوارثان ، ولا ينفق عليه ، غير أنه يعامل احتياطاً معاملة الابن فلا يدفع إليه الزكاة ، ويثبت المحرمية بينه وبين أولاده ، ولا قصاص بينهما ، ولا تجوز شهادته كل منهما للآخر .

ويلحق بأمة فترته ويرثها ؛ لقضاء رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين ، أنه يرث أمه وترته (6) .

ز - إذا كُذِّب الزوج نفسه فيما بعد لحق به الولد .

للمادة السابعة : في العدد :

1 - تعريفها : العدة هي الأيَّام التي تربيض فيها المرأة المفارقة لزوجها فلا تتزوج فيها ولا

(1) سبق تخريجه .

(2) رواه البخاري (5 / 4) . ورواه مسلم في البر والصلة (28) . ورواه الترمذي (1988) . ورواه مالك في الموطأ (908) .

(3) رواه النسائي في الطلاق (48) . ورواه الدارمي (153 / 2) . وصححه ابن حبان .

(4) رواه الدارمي (153 / 2) . (5) هو شطو من الحديث الذي قبله .

(6) رواه الإمام أحمد وفي سنده مقال ، والعمل به عند الجمهور .

تعرض للزواج .

2 - حكمها : العدة واجبة على كل مفارقة لزوجها ب حياة أو وفاة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : 228] . وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة : 234] . إلا المطلقة قبل الدخول بها فإنها لا عدة عليها ، كما لا صداق لها وإنما لها المنعة ⁽¹⁾ لقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ تَعْدُوهُنَّ فَمِعْوَهُنَّ وَمِسْجِدَهُنَّ مَرْكَبًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب : 49] .

3 - حكمها : من الحكمة في مشروعية العدة ما يلي :

أ - إعطاء الزوج فرصة الرجوع إلى مطلقته بدون كلفة إن كان الطلاق رجعيًا .

ب - معرفة براءة الرحم ، محافظة على الأسساب من الاختلاط .

ج - مشاركة الزوجة في موساة أهل الزوج ، والوفاء للزوج ، إن كانت العدة عدة وفاة .

4 - أنواعها : العدة أنواع ، وهي :

أ - عدة المطلقة التي تحيض وهي ثلاثة أقرار ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : 228] . فإذا طلق المرأة في طهر ثم حاضت ، ثم طهرت ، ثم حاضت ، ثم طهرت ، ثم حاضت ، فإذا طهرت انقضت عدتها . وإن قلنا : المراد من الأقرار الأطهار كما هو رأي الجمهور فإنها تنقضي عدتها بدخولها في الحيضة الثالثة ، مع ملاحظة أنها لو طلقت في حيض لا يعتبر لها حيضة تعتد بها . هذا بالنسبة للحرة ، أما الأمة فعدها قران

(1) اختلف أهل العلم في حكم المنعة ، هل هي لكل مطلق أو هي لبعض المطلقات دون البعض ، ثم هل هي واجبة ، أو مندوبة ؟ والذي يبدو أنه الأقرب إلى الحق والشواب في هذه المسألة - والله أعلم - أن المنعة واجبة للمطلقة قبل الدخول ؛ إذ لم يسم لها صداق ، لصرح قول الله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقَرَّبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّوَهُنَّ عَلَى الْمَوِيعِ قَدَرُ وَعَلَى الشَّفْعِ قَدَرُ مِمَّا بِالْمَتَّوِيعِ سَمًا عَلَى الْكُفْيَيْنِ ﴾ [البقرة : 236] ، كما هو صريح قوله ﷺ : ﴿ تَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ تَعْدُوهُنَّ فَمِعْوَهُنَّ وَمِسْجِدَهُنَّ مَرْكَبًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب : 49] .

وأما - المنعة - مندوبة لغيرها من المطلقات ؛ لعدم قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَتَّوِيعِ حَقًّا عَلَى الشَّيْءِ ﴾ [البقرة : 241] . ووجبت لغير الدخول بها التي لم يسم لها صداق ؛ لأنها ليس لها سوى المنعة ؛ إذ لا صداق لها ، وإنما غيرها ؛ فإنه ليس لها صداق كاملاً كالمدخول بها ، وإنما نصفه كغير المدخول بها والتي سمي لها صداق فأخذت نصفه . فتكون المنعة غير واجبة ليس لما نالهن من الصداق بخلاف الأولى ، فإنه لم ينلها شيء سوى المنعة . هذا وقد اختلف أيضاً في مقدار المنعة ، والخقيقة - والله أعلم - أنها كما قال مالك ليس لها حد معروف ، فهي كسوة ونفقة ؛ فعلى المومر كسوة ونفقة واسعة بحسب يساره ، وهي على المقتر كسوة ونفقة ضيقة بحسب إقراره ؛ تخشياً مع قول الله تعالى : ﴿ وَمَتَّوَهُنَّ عَلَى الْمَوِيعِ قَدَرُ وَعَلَى الشَّفْعِ قَدَرُ مِمَّا بِالْمَتَّوِيعِ سَمًا ﴾ [البقرة : 236] .

فقط ؛ لقوله ﷺ : « طلاق الأمة تطليقتان ، وعدتها حيضتان » (1) .

ب - عدّة المطلقة التي لا تحيض لكبر سنّها ، أو صغره ، هي ثلاثة أشهر ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يُؤَيِّنُ مِنَ الْكَاهِنِينَ مِنْ بَنَاتِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَئْ ﴾ [الطلاق : 4] . هذا للحرة ؛ وللأمة شهران لا غير .

ج - عدّة المطلقة الحامل وهي وضع كامل حملها حرة أو أمة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : 4] .

د - عدّة المطلقة التي تحيض وانقطع حيضها لسبب معروف أو غير معروف فإن كان انقطاع حيضها لسبب معروف وذلك كرضاع أو مرض ، فإنّها تنتظر عودة الحيض وتعدّ به وإن طال الزمن . وإن كان لسبب غير ظاهر اعتدت بسنة : تسعة أشهر مدّة الحمل ، وثلاثة أشهر للعدّة ، والأمة تعدّ بأحد عشر شهرا ، لقضاء عمر بن الخطاب بهذا بين الأنصار والمهاجرين ولم ينكره منكره (2) .

هـ - عدّة المدفون عنها زوجها وهي للحرة أربعة أشهر وعشرا ، وللأمة شهران وخمسمائة ليالي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة : 234] .

و - عدّة المستحاضة ، وهي التي لا يفارقها الدم ، فإذا كان دمها يتميّز عن دم الاستحاضة ، أو كانت لها عادة تعرفها ، فإنّها تعدّ بالأهراء . وإن كان دمها غير مميّز ولا عادة لها كمبتدأة ، اعتدت بالأشهر ثلاثة أشهر كالآيسة والصغيرة ، وهذا الحكم مقيسا على حكمها في الصلاة .

ز - عدّة من غاب عنها زوجها ، ولم يُعرف مصيرُه من حياة أو موت فإنّها تنتظر أربع سنوات من يوم انقطاع خبره ، ثمّ تعدّ عدّة وفاة أربعة أشهر وعشرا (3) .

5 - تداخل العدد : قد تداخل العدد ، وذلك فيما يلي :

أ - مطلقّة طلاقا رجعا مات مطلقها أثناء عدتها فإنّها تنتقل من عدّة الطلاق إلى عدّة الوفاة فتعدّ أربعة أشهر وعشرا من يوم وفاة مطلقها ؛ لأنّ الرجعية لها حكم الزوجة بخلاف البائن فلا

(1) رواه الدارقطني وثائق الجمهور على ضعفه ، وصحّح بعضهم وقفه الجمهور من الأئمة والشافعي على العملي به ، وذهب الظاهرية إلى أنّه لا فرق بين الحرة والأمة ، والخو والعبد في باي الطلاق والعدد .

(2) عزّا تخرجه صاحب المغني إلى ابن المنذر .

(3) وإن قدر أنّها تزوجت بعد التربص بالعدّة ثم جاء الأول فإنّها تعود إلى الأول ، إن رغب في ذلك ، غير أنّّه إن دخل بها الثاني اعتدت منه عدّة طلاق ، وإن لم يدخل بها فلا عدّة عليها ، وإن تركها الأول للثاني فلا يحتاج إلى عقد عليها ، وفي حال تركها للثاني يطالب بقدر الصداق الذي أصدقها إياه . وللزوج الثاني أن يطالب به الزوجة . قضى بهذا عثمان وعليّ رضي الله عنهما .

تنتقل عدتها؛ إذ الرجعية وارثة والبائت لا إرث لها .

ب - مطلقة اعتدت بالحيض فحاضت حيضة أو حيضتين ، ثم أيست من الحيض فإنها تنتقل إلى الاعتداد بالأشهر فتعتد ثلاثة أشهر .

ج - مطلقة صغيرة لم تحض بعد ، أو كبيرة أيسة اعتدت بالأشهر فلما مضى شهر أو شهران من عدتها رأت الدَّم ، فإنها تنتقل من الاعتداد بالأشهر إلى الاعتداد بالحيض ، هذا فيما إذا لم تتم العدة بالأشهر . أمّا إذا تمت العدة ، ثم جاءها الحيض فلا عبرة به ؛ إذ عدتها قد انتهت .

د - مطلقة شرعت في العدة بالأشهر أو الأقراء وأثناء ذلك ظهر لها حمل فإنها تنتقل إلى الاعتداد بوضع الحمل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِذَا أَتَحَمَّلْنَ لِحَمْلِهِنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : 4] .

[تشبيهان] :

● في الاستبراء : يجب على من ملك أمة يوطئ مثلها بأي وجه من أوجه الملك ألا يطأها حتى يستبرئها إن كانت تحيض فبحيضة ، وإن كانت حاملاً فبوضع حملها . وإن كانت لا تحيض لصغير أو لكبير فبمدة يتأكد معها من عدم الحمل ؛ ولقوله ﷺ : « لَا توطأ حامل حتى تضع ، وَلَا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » ⁽¹⁾ . كما يجب على من وطئت من الحرائر بشبهة أو غصب أو زنى أن تستبرئ بثلاثة أفرأء إن كانت تحيض ، أو بثلاثة أشهر إن لم تكن تحيض ، وبوضع الحمل إن كانت حاملاً ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْتَقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ » ⁽²⁾ . وقوله ﷺ : « لَا تَسْقِي مَاءَكَ زَرْعَ غَيْرِكَ » ⁽³⁾ .

● في الإحداد : الإحداد هو اجتناب المعتدة ما يدعو إلى جماعها ، أو يرغب في النظر إليها من الزينة والطيب والتحسين .

فيجب على المتوفى عنها زوجها أن تحد مدة عدتها فلا تلبس جميلاً ، وَلَا تتخضّب بحناء ، وَلَا تكتحل ، وَلَا تمشّ الطيب ، وَلَا تلبس حللاً ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوُفِّيَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحْدَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ⁽⁴⁾ . ولقول أم عطية رضي الله عنها : « كُنَّا نَنْهَى أَنْ نَحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا نَكْتَحِلُ وَلَا نَلْبِسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ » ⁽⁵⁾ .

(1) رواه أبو داود (2157) بإسناد حسن . وصححه الحاكم .

(2) رواه الترمذي (1131) وصححه ابن حبان . (3) رواه الحاكم (56 / 2) وأصله في السنائي وإسناده لا بأس به .

(4) رواه البخاري (99 / 2) . ورواه مسلم في الطلاق (9) . ورواه أبو داود (2299) . ورواه السنائي (198 / 6) ، (204) .

(5) نوع من برود يمانية مخططة .

كما يجب على المعتدة أن لا تخرج من بيتها ، وإن خرجت حاجة لزمها أن لا تبيت إلا في بيتها الذي توفي عنها زوجها وهي به ؛ لقوله ﷺ لمن سألته أن تحول إلى بيت أهلها بعد وفاة زوجها : «مكني في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله» . قالت : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا⁽¹⁾ .

المادة الثامنة : في النفقات :

- 1 - تعريفها : النفقة : هي ما يقدم من طعام وكسوة وسكن لمن وجب له .
 - 2 - من يجب لهم النفقة ، وعلى من يجب ؟ تجب النفقة لستة أصناف ، وهي :
 - أ - الزوجة على زوجها ، سواء كانت حقة كالباقية في عصمة زوجها ، أو حكما كالمطلقة طلاقا رجعا قبل انقضاء عدتها ؛ لقوله ﷺ : «ألا حقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن»⁽²⁾ .
 - ب - المطلقة طلاقا بائنا على مطلقها أيام عدتها إن كانت حاملا ؛ لقوله تعالى : ﴿وإن كن أولت حلي فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن﴾ [الطلاق : 6] .
 - ج - الأبوان على ولدهما ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الفرع : 83] ؛ ولقول الرسول ﷺ لما سئل عن أحق الناس بحسن الصحبة ، فقال : «أهلك (ثلاثا) ثم أبوك»⁽³⁾ .
 - د - الأولاد الصغار على والدهم ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء : 8] . وقوله ﷺ : «ويقول الولد : أطعمني إلى من تدعيني ؟»⁽⁴⁾ .
 - هـ - الخادم على سيده ؛ لقوله ﷺ : «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق»⁽⁵⁾ .
 - و - البهائم على مالكيها ؛ لقوله ﷺ : «دخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت جوعا ، فلا هي أطعمتها ، ولا أرسلتها تأكل من خشاش الأرض»⁽⁶⁾ .
- 3 - عقائد النفقة الواجبة : كون النفقة ما يلزم لحفظ الحياة من طعام صالح وشراب طيب

(1) رواه الترمذي (1204) . . ورواه النسائي (200 / 6) . ورواه أبو داود في الطلاق (44) .

(2) رواه الترمذي وصححه .

(3) رواه البخاري (2/8) . ورواه مسلم في البر والصلة (2، 1) . ورواه أبو داود في الطهارة (107) . ورواه النسائي في الطهارة (133) .

(4) رواه الإمام أحمد والدارقطني بسند صحيح من حديث طويل .

(5) رواه البخاري (157 / 4) . ورواه مسلم في البر والصلة (37) . ورواه ابن ماجه (4256) .

(6) رواه البخاري (157 / 4) ومسلم (37) كتاب البر والصلة .

ولباس يقي الحرّ والبرد وسكنى للزوجة والاستقرار لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في الكثرة والقلّة ، والجودة والرداءة ؛ لأنّ هذا يكون بحسب يسار المنفق وإعساره وحال المنفق عليه حضارة وبداءة ؛ ولذا كان اللائق أن يترك هذا الأمر لقضاة المسلمين ؛ فهم الذين يفرضون ويقدرّون بحسب أحوال المسلمين المختلفة ، وظروفهم وعاداتهم .

4 - متى تسقط الثقة ؟ تسقط الثقة في الأحوال الآتية :

أ - تسقط على الزوجة إذا نشرت ، أو لم تمكّن الزوج من الدخول بها ؛ إذ الثقة في مقابل الاستمتاع بها ، ولما تعدّ ذلك سقطت الثقة .

ب - على المطلقة طلاقاً رجعيّاً إذا انقضت عدتها ، إذ بانقضائها بانت منه .

ج - على المطلقة الحامل إذا وضعت حملها ، غير أنّها إذا أرضعت ولدها وجبت لها أجره الرضاع ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَنْزِعُوا يَدَهُنَّ عَنْ مَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق : 6] .

د - على الأبوين إذا استعنيا أو افتقر ولدهما بحيث لم يكن له فضل عن قوت يومه ؛ إذ لا يكلف الله نفساً إلّا ما آتاها .

هـ - على الأولاد إذا بلغ الذكر أو تزوجت البنت ، ويستثنى من ذلك إذا ما بلغ الذكر مزمناً أو مجنوناً فإن نفقة الوالد عليه تستمرّ له .

[تنبيهان] :

• يجب على المسلم أن يصل رحمه وهم قرابته من جهة أبيه وأمه ، فمن احتاج إلى طعام أو كسوة أو سكنٍ أطعمه أو كساه أو أسكنه إن كان لديه فضل من ماله وليبتدى بالأقرب فالأقرب ؛ لقوله ﷺ : « يَدْ الْمَعْطِي الْعَلِيَا وَابْدَأْ بِنَ تَعُولُ : أُمَّكَ وَأَبَاكَ وَأَخَتَكَ وَأَخَاكَ ، ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ » (1) .

• إن امتنع مالك الحيوان من إطعام بهائم يبيعت عليه أو ذبحت ؛ لئلاّ تعدّب بالجوع ، وتعذيبها محرّم ؛ لقوله ﷺ : « دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَوْءٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جَوْعاً ، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا ، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَائِشِ الْأَرْضِ » (2) .

المادة الخامسة : في الحضانة :

1 - تعريفها : الحضانة هي إيواء الصّغير وكفّالته إلى سنّ البلوغ .

(1) رواه النسائي (61 / 5) . ورواه الإمام أحمد (226 / 2) . ورواه الحاكم (612 / 2) .

(2) سبق تخريجه .

2 - حكمها : الحضانة واجبة للصغار للمحافظة على أبدانهم وعقولهم وأديانهم .
 3 - على من تجب ؟ تجب حضنة الصغار على الأبوين ، فإن فقدّا فعلى الأقرب فالأقرب من ذوي قربانهم ، وإن انعدمت القرابة فعلى الحكومة ، أو جماعة المسلمين .
 4 - من الأولى بحضانة الطفل ؟ إذا حصلت الفرقة بين أبوي الطفل بطلاق أو وفاة كان الأحق بحضنته أمه ما لم تتزوج ؛ لقوله ﷺ لمن شكت إليه انتراع ولدها : « أنت أحق به ما لم تنكحي » ⁽¹⁾ . فإن لم تكن فأم الأم (الجدّة) فإن لم تكن فالحالة ؛ لأنّ الجدّة لأم تعتبر أمّا ، والحالة تعتبر بمنزلة الأم ؛ لقوله ﷺ : « الحالة بمنزلة الأم » ⁽²⁾ . فإن لم تكن فأم الأب (الجدّة) فإن لم تكن فالأخت ، فإن لم تكن فالعمّة ، فإن لم تكن فينت الأخ ، فإن لم يوجد من المذكورات حاضنة انتقلت حضنة الطفل إلى أبيه ، ثم جدّه ، ثم أخيه ، ثم ابن أخيه ، ثم عمّه ، ثم الأقرب فالأقرب من العصبية ، والشقيق يقدم على الذي لأب ، كما أنّ الشقيقة تقدّم على التي لأب .

5 - متى يسقط حق الحضانة ؟ : لما كان الغرض من الحضانة هو المحافظة على حياة الطفل وتربيته جسمانيًا وعقليًا وروحيًا ، كان حق الحضانة يسقط عن كل من لم يحقق للطفل أغراض الحضانة وأهدافها ، فيسقط حق الأم إذا تزوجت بغير قريب من الطفل المحضون ؛ لقوله ﷺ : « .. ما لم تنكحي » ؛ إذ زوجها بأجنبي تتعدّى معه رعاية الطفل والمحافظة عليه . كما يسقط حق الحضانة عن الحاضنة في الأحوال التالية :

- أ - إذا كانت مجنونة أو معتوهة .
- ب - إذا كانت مريضة مرضًا معديًا كجدام ونحوه .
- ج - إذا كانت صغيرة غير بالغة ولا رشيدة .
- د - إذا كانت عاجزة عن صيانة الطفل والمحافظة على بدنه وعقله ودينه .
- هـ - إذا كانت كافرة ، خشيّة على دين الطفل وعقائده .
- 6 - مدّة الحضانة : يمتدّ زمن الحضانة إلى أن يبلغ الغلام ، وتزوّج الجارية ويدخل بها زوجها ، غير أنّه في حال انفصال الزوجة عن زوجها ، واستقلال الأم وغيرها بحضانة الولد تكون مدّة الحضانة بالنسبة إلى الجارية سبع سنوات فقط ، ثم تنتقل حضانتها إلى الوالد ؛ إذ هو

(1) رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم .

(2) رواه البخاري (242 / 3) . ورواه أبو داود (2280) . ورواه الترمذي (1904) .

أولى بها بعد الشابة من سائر الحاضنات . كما أن الغلام إذا بلغ الشابة خير بين أمه ووالده فأيهما اختار انتقلت حضنته إليه ، وإن لم يختز أحدهما وتشاحا في ذلك أفرغ بينهما .

7 - نفقة الولد وأجرة الحاضنة : على الأب المحضون له نفقة ولده وأجرة الحاضنة بحسب حاله ؛ لأن الحاضنة كالمرضعة ، والمرضعة لها أجر الرضاع ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ [الطلاق : 6] ، إلا أن تتطوع الحاضنة بخدمتها فلا شيء في ذلك ، وتقدر نفقة الولد وأجرة الحاضنة بحسب يسار المحضون له وإعساره ؛ لقوله تعالى : ﴿ يُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ . وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يُلْكَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا ءَاتَاهُ ﴾ [الطلاق : 7] .

8 - تردد المحضون بين أبيه وأمه : إذا بلغ الطفل سبعا وخير بين أمه وأبيه فإن اختار الأم كان عندها بالليل ، وعند أبيه بالنهار ، وإن كان اختار الأب كان عنده بالليل والنهار ؛ إذ وجوده بالنهار عند أبيه أحفظ له غالبا ؛ إذ يقوم بتربيته وتعليمه ، ولا تقوم به الأم غالبا .

كما يجب إذا اختار الأب أن لا يمنع من أمه في أي وقت ممكن ؛ إذ صلة الرحم واجبة ، والعقود حرام .

9 - السفر بالطفل : إذا أراد أن يسافر أحد الأبوين سفرا يعود بعده إلى البلد كان الولد عند المقيم منهما ، وإن كان المريد السفر لا يعود إلى البلد ، يُنظر في مصلحة الطفل هل هي مع من بقي في البلد من أب أو أم أو مع من انتقل إلى بلد آخر لقيم به ، بحيث تحققت مصلحة الطفل كان مع من يحققها له ؛ إذ المصلحة هي الهدف من الحضانية المقصود للشارع .

10 - الطفل المحضون أمانة : يجب على الحاضنة أن تعلم أن الطفل المحضون أمانة تلزمها مراعاته والحفاظة عليه ، فإن شعرت أنها عاجزة عن التربية الكافية والرعاية الثابتة ، وجب عليها أن تضع هذه الأمانة في يد تقوى على رعايتها وصيانتها ، فلا ينبغي أن تكون الأجرة التي تتأقها من المحضون له هي الغاية من حضنته فتصر على إبقاء الطفل في حضنتها من أجل ذلك .

ومن هنا وجب على ولي الطفل ، كما هو واجب القضاة أن يراعوا دائما في باب الحضانية مصلحة الطفل فقط ، وهي تربيته جسمه وعقله وروحه ، بدون التفات إلى أي اعتبار آخر ؛ إذ صيانة الطفل هي الغاية المقصودة للشارع من الحضانية .



الفصل الشايع : في الموارِيث وأحكامها

وفيه ثلاث عشرة مادة :

المادة الأولى : في حكم الثَّوَارِث :

الثَّوَارِثُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَاجِبٌ بِالْكِتَابِ وَالشُّعْثَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ [النساء : 7] . وَقَالَ : ﴿ يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ﴾ [النساء : 11] . وَقَالَ رَسُولُهُ ﷺ : « أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » ⁽¹⁾ . وَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرَأْسِ » ⁽²⁾ .

المادة الثانية : في أسباب الإرث ، وموانعه ، وشروطه :

1 - أسباب الإرث :

لَا يَثْبُتُ لِأَحَدٍ إِرْثٌ مِنْ آخَرٍ إِلَّا بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابٍ ثَلَاثَةٍ ، وَهِيَ :

1 - النِّسْبُ : أَيِ الْقَرَابَةِ ، بَأَنَّ يَكُونَ الْوَارِثُ مِنْ آبَاءِ الْمُرُوثِ ، أَوْ أَبْنَائِهِ ، أَوْ حَوَاشِيهِ كَالْإِخْوَةِ وَأَبْنَائِهِمْ ، وَالْأَعْمَامِ وَأَبْنَائِهِمْ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ [النساء : 33] .

2 - النِّكَاحُ : وَهُوَ الْعَقْدُ الصَّحِيحُ عَلَى الزَّوْجَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِنَاءً وَلَا خُلُوعًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُّكُمْ نِصْفٌ مِمَّا تَرَكَ زَوْجُكُمْ ﴾ [النساء : 12] . وَتَثَوَارِثُ الزَّوْجَانِ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ ، وَالبَائِنِ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ .

3 - الْوَلَاءُ : وَهُوَ أَنْ يَتَّخِذَ أَمْرُوًّا رَقِيقًا عَبْدًا ، أَوْ جَارِيَةً ، فَيَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ وَلَاؤُهُ ، فَإِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ وَلَمْ يَتْرِكْ وَارِثًا وَرَثَهُ عَنْ عَتَقِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ⁽³⁾ .

ب - موانع الإرث :

قَدْ يَوْجَدُ سَبَبُ الْإِرْثِ ، وَلَكِنْ يَمْنَعُ مِنْهُ مَنَاعٌ فَلَا يَرِثُ الشَّخْصُ لِذَلِكَ الْمَنَاعِ . وَالْمَوَانِعُ هِيَ :

(1) رواه البخاري (190 ، 189 ، 187 / 8) . ورواه مسلم في الفرائض (2 ، 3) . ورواه الترمذي (2098) . ورواه الإمام أحمد (325 ، 292 / 1) .

(2) رواه النسائي (247 / 6) . ورواه أبو داود (2870) . ورواه ابن ماجه (2713 ، 2714) . ورواه الترمذي (2120 ، 2121) .

(3) رواه البخاري (250 / 200 / 3) . ورواه النسائي في الطلاق (30) . ورواه ابن ماجه (2076 ، 2079) . ورواه الإمام أحمد (281 / 1) .

- 1 - الكفر : فلا يرث القريب المسلم الكافر ، ولا الكافر قريبه المسلم ؛ لقوله ﷺ : « لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر » ⁽¹⁾ .
- 2 - القتل : فلا يرث القاتل من قتله ، عقوبة له على جنايته ، إن كان القتل عمداً ؛ وذلك لقوله ﷺ : « ليس للقاتل من تركته المقتول شيء » ⁽²⁾ .
- 3 - الزُّق : فالزُّقُّ لا يرث ولا يورث ، وسواء كان الزُّقُّ تاماً ، أو ناقصاً كالمبعض ، والمكاتب وأُم الولد ، إذ الجميع ما زال حكم الزُّقِّ يشملهم ، واستثنى بعض أهل العلم «المبعض» فقالوا : يرث ويورث على قدر ما فيه من الحرِّيَّة ؛ لخبر ابن عباس أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « في العبد يعتق بعضه : يرث ويورث على قدر ما عتق منه » ⁽³⁾ .
- 4 - الزُّنَا : فابن الزُّنَا لا يرث والده ، ولا يرثه والده ، وإنما يرث أمُّه وترثه دون أبيه ؛ لقوله ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ⁽⁴⁾ .
- 5 - العُلَان : فابن المتلاعنين لا يرث والده الذي نفاه ، ولا يرثه والده ، قياساً على ابن الزُّنَا .
- 6 - عدم الاستهلال : فالملوؤ الذي تضعه أمُّه ميتاً فلا يستهل صارحاً عند الوضع لا يرث ولا يورث ، لعدم وجود الحياة التي يعقبها موث فيحصل الإرث .

ج - شروط الإرث :

يشترط في صحَّة الإرث ما يلي :

- 1 - عدم وجود مانع من الموانع السابقة ؛ إذ المانع يبطل الإرث .
- 2 - موث الموروث ولو حكماً بأن يحكم القاضي بموت مفقود مثلاً ؛ لأنَّ الحي لا يموت إجماعاً .

3 - كون الوارث حياً يوم موت مورثه ، فلو أنَّ امرأة مات أحد أولادها ، وفي بطنها جنين ، فإنَّ هذا الجنين يستحقُّ الإرث من أخيه إن استهل صارحاً ؛ لأنَّ حياته متحققة يوم موت أخيه ، وإن حملت به بعد موت أخيه لم يكن له حقُّ في الإرث من أخيه الذي مات ، وهو لم يتخلَّق بعدُ .

(1) رواه الإمام أحمد (202/5) . ورواه الدارقطني (69/4) . ورواه الحاكم (345/4) . ويلفظ « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » رواه البخاري (194/8) . ورواه مسلم في الفرائض (1) . ورواه الترمذي (2107) .
(2) رواه ابن عبد البر وصحَّحه . ويلفظ « ليس للقاتل من الميراث شيء » رواه الدارقطني (237/4) . والبيهقي (220/6) .
(3) ذكره صاحب المغنى .
(4) رواه البخاري (192/5) . ورواه أبو داود (2273) . ورواه ابن ماجه (2000 ، 2007) . ورواه الترمذي (1157) .

للمادة الثالثة : في بيان من يرث من الرجال والنساء :

أ - الوارثون من الذكور : وهم ثلاثة أقسام :

1 - الزوج ، فإن الزوج يرث زوجته إذا مات ، ولو كانت مطلقة إذا لم تنقض عدتها ، فإن انتقضت عدتها فلا يرث له منها .

2 - المقتول : أو عصبة الذكور عند فقده .

3 - الأقارب : وهم أصول ، وفروع ، وحواشي ، فالأصول : الأب والجد وإن علا ، والفروع : الابن وابن الابن مهما نزل . والحواشي القريبة ، وهم الإخوة وأبنائهم وإن نزلوا ، والإخوة لأب ، والحواشي البعيدة وهم العم وابن العم وإن نزلوا أشقاء كانوا أو لأب . هؤلاء الذكور الوراثون ، ولا يتصور وجودهم وارثين في تركة واحدة أبداً ؛ وذلك لأن بعضهم يحجب بعضاً ، فالأب يحجب الجد والإخوة للأب ، والابن يحجب الأخ ، والأخ يحجب العم وهكذا . فلو اجتمعوا كلهم في تركة فلا يرث منهم إلا ثلاثة : الزوج ، والابن ، والأب فقط .

ب - الوارثات من الإناث :

الوارثات من النساء ثلاثة أقسام ، وهي :

1 - الزوجة .

2 - المقتولة .

3 - ذوات القرابة : وهن ثلاثة أقسام : أصول : وهن الأم والجدّة لأب ، أو لأب . وفروع : وهن البنت ، وبنت الابن وإن نزلت ، وحاشية قريبة وهي الأخت مطلقاً .
[تيسره] : لا ترث العمّة ولا الخالة ، ولا بنت البنت ولا ولدتها ولا بنت الأخ ، ولا بنت العم مطلقاً .

المادة الرابعة : في بيان الفروض :

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى من سورة النساء ستة وبيانها كالتالي :

أ - النصف : ويرثه خمسة أفراد وهم :

1 - الزوج إن لم يكن للهاكمة ولد ولا ولد ذكراً كان أو أنثى .

2 - البنت إن لم يكن معها أخ أو أخت أو أكثر ، فلا ترث النصف إلا إذا انفردت .

- 3 - بنت الابن إذا انفردت ، ولم يكن معها ولد ابن كذلك .
 4 - الأخت الشقيقة إذا انفردت ، بأن لم يكن معها أخ ، ولم يكن معها أب ، ولا ابن ، ولا ابن ابن .

5 - الأخت لأب إذا انفردت ، ولم يكن معها أخ ، ولا أب ولا ابن ابن .

ب - الرُّبُع : ويرثه نفران فقط ، وهما :

- 1 - الرُّبُوعُ إِنْ كَانَ لِلزَّوْجَةِ الْهَالِكَةُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ وَلَدٌ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .
 2 - الزَّوْجَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِرُوحَتِهَا الْهَالِكُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .
 ج - الشُّصْنُ : ويرثه نفر واحد وهو الزَّوْجَةُ ، وإنْ كُنَّ زَوْجَاتٌ ⁽¹⁾ اقْتَسَمْنَهُ . وذلك إِنْ كَانَ لِلزَّوْجِ الْهَالِكِ وَلَدٌ ، أَوْ وَلَدٌ وَلَدٌ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى .
 د - الثَّلَاثُ : ويرثهما أربعة أصناف :

- 1 - البنتان فأكثر عند انفردتهما عن الابن ، أي أختيهما .
 2 - بنتان للابن فأكثر إِنْ انفردتا عَنْ وَلَدِ الصُّلْبِ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وعَنِ ابْنِ الْإِبْنِ الَّذِي هُوَ أَخُوهُمَا .

- 3 - الشَّقِيقَتَانِ فأكثر إِنْ انفردتا عَنْ الْأَبِ وَلَدِ الصُّلْبِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَعَنِ الشَّقِيقِ .
 4 - الأختان لأب فأكثر إِنْ انفردتا عَنْ ذَكَرٍ فِي الشَّقِيقَتَيْنِ وَعَنِ الْإِخِ الْأَبِ .
 هـ - الثَّلَاثُ : ويرثه ثلاثة أنفار ، وهم :

- 1 - الأم ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَالِكِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَا جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ ، ذَكَرًا أَوْ إِنَاثًا .

- 2 - الإخوة للأم إِنْ تَعَدَّوْا بِأَنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْهَالِكِ وَلَدٌ وَلَا جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .

- 3 - الجدُّ ، إِنْ كَانَ مَعَ إِخْوَةٍ ، وَكَانَ الثَّلَاثُ أَوْفَرَ لَهُ وَأَحْظُ ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا زَادَ عَدَدُ الْإِخْوَةِ عَنِ اثْنَيْنِ مِنَ الذُّكُورِ أَوْ أَرْبَعٍ مِنَ الْإِنَاثِ .

[تَبْيِيحٌ] : ثَلَاثُ الْبَاقِي :

- 1 - إِذَا هَلَكَتِ امْرَأَةٌ وَخَلَّفَتْ زَوْجَهَا وَأَبَاهَا وَأُمُّهَا فَقَطْ فَإِنَّ مَسْأَلَتَهَا تَكُونُ مِنْ سِتَّةٍ ، لِلزَّوْجِ

(1) والزَّوْجَتَانِ كالزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ فِي ذَلِكَ .

نصفها ثلاثة ، ولأُم ثلث التَّصْفِ الباقي وهو واحد ، ولأبِ الاثنين الباقيان بالتَّعْصِبِ .
 2 - إذا هلك رجلٌ عنِ امرأته وأُمِّه وأبيه لا غير ، فالمسألة من أربعة ، ربعها للزَّوجة وهو واحد ، ولأُم ثلث الباقي وهو واحد ، واثنانِ لأبِ بالتَّعْصِبِ .
 فالأُم في هاتين المسألتين لم ترث ثلث التَّركَةِ ، وإنما ورثت ثلث باقي التَّركَةِ . بهذا قضى عمر رضي الله عنه حتى عرفت هاتين المسألتين بالعمرَين .

و - الشُّدُسُ : ويرثه سبعة أنفار ، وهم :

- 1 - الأُم ، إن كانَ للهِالك ولدٌ أو ولدٌ وليد ، أو كانَ له جمعٌ من الإخوة اثنان فأكثر ذكورا أو إناثا ، أمَّثاء أو لأب أو لأُم ، وسواء كانوا وارثين أو محجوبين .
- 2 - الحُلَّةُ إن لم يكن للهِالك أُم ، وترثه وحدها إن انفردت وإن كانت معها جدَّة أخرى في ربتها اقتسمته معها أنصافا .

[تنبيه : الحُلَّةُ الأصليةُ في الإرث هي أُم الأُم ، وأما أُم الأب فإنَّها محمولةٌ على أُم الأُم فقط .

- 3 - الأب ، ويرثه مطلقا سواء كانَ للهِالك ولدٌ ، أو لم يكن .
- 4 - الجدُّ ، ويرثه عند فقْد الأب فقط ؛ لأنَّه بمنزلة .
- 5 - الأخ للأُم ذكرا أو أنثى ، ويرثه إن لم يكن للهِالك أب ، ولا جدُّ ، ولا ولدٌ ، ولا ولدٌ وليد ذكرا أو أنثى ، وبشرط أن يكون الأخ للأُم أو الأخت للأُم منفردا ليس معه أخ لأُم ، أو أخت لها .

6 - بنتُ الابن وترثه إذا كانت مع بنتٍ واحدة ، وليس معها أخوها ، ولا ابنٌ عمُّها المساوي لها في الدَّرجة ، ولا فرق بين الواحدة والأكثر في إرث الشُّدُسِ لبنتِ الابن أو بناته .

7 - الأخت لأب إذا كانت مع شقيقةٍ واحدة ، وليس معها أخ لأب ، ولا أُم ، ولا جدُّ ، ولا ولدٌ ، ولا ولدٌ وليد ، ولا ابنٌ .

المادة الخامسة : في التَّعْصِبِ :

أ - تعريفُ العاصِبِ :

العاصِبُ في الاصطلاح : من يحوزُ كلَّ المالِ عند انفراده ، أو ما أبقيت الفرائضُ إن كانت ، ويحرمُ إن لم تبقِ الفرائضُ شيئا من التَّركَةِ ؛ وذلك لقوله ﷺ في الصَّحِيحِ : « أَخْفُوا الفرائضَ بأهلها ، فما بقي فأولَى رجلٍ ذكرٍ » .

ب - أقسامُ العصبية :

العصبية ثلاثة أقسام :

1 - عاصِبٌ بنفسه : هو الأب والجدُّ وإن علا ، والابن وابن الابن وإن سفل ، والأخ الشقيق أو لأب ، وابن الأخ الشقيق أو لأب وإن نزل ، والعَمُّ الشقيق أو لأب ، وابن العَمِّ الشقيق أو لأب وإن نزل ، والمعنى ذكرنا كانَ أو أنَّى ، وعصبية المعنَى المعصُوبُ بأنفسهم ، ويبتُ المال .

2 - عاصِبٌ بغيره : وهو كلُّ أنَّى عصبها ذكرٌ فورثت معه بنسبةً للذكر مثل حظِّ الأنثيين . وهنَّ الشقيقة مع أخيها الشقيق ، والأخت لأب مع أخيها للأب ، والبنث مع أخيها ، وبنث الابن مع أخيها أو مع ابن ابنٍ إن لم يكن لها فرضٌ ، فإن كان لها فرضٌ فلا يعصبها ابنُ الابن النَّازِل عنها ، وذلك كأن يهلك رجلٌ فيترك بنتاً وبنث ابن ، وابن ابن ابنٍ فإن للبنث النِّصْف ، ولبنث الابن الشُّدسُ تكملةً للثلثين ، والباقي لابن ابن الابن بالتعصيب . أو يترك بنت ابن ، وابن ابن ابن ، فإن لبنث الابن النِّصْف بالفرض ، والنِّصْف الباقي لابن الابن بالتعصيب ، أو يترك بنتي ابن ، وابن ابن ابنٍ فإن لبنتي الابن الثلثين فرضاً ، ولابن ابن الابن الباقي بالتعصيب . كلُّ هذا إذا كانت بنت الابن مساويةً لابن الابن في الدرجة ، أو كانت أعلى منه . أمَّا إن كانت أسفل منه بدرجَةٍ فأكثر فإنه يحجبها حجب إسقاطٍ فلا ترث بالمرة .

3 - وعاصِبٌ مع غيره : وهو كلُّ أنَّى تصيرُ عاصبةً باجتماعها مع أخرى ، وتلك الشقيقة فأكثر مع البنث ، أو البنات ، أو مع بنت الابن أو بناته . والأخت لأب كالشقيقة في هذا كله ، فالباقي عن البنث أو البنات أو بنت الابن أو بناته ترثه الأخت وحدها إن انفردت ، أو مع أخواتها بالسوية إن كنَّ . مع ملاحظة أن الشقيقة هنا بمنزلة الشقيق فتحجب التي للأب ، والأخت لأب بمنزلة الأخ للأب فتحجب ابن الأخ مطلقاً .

[فتيبة] : المسألة المشتركة :

إذا هلكَت امرأةٌ وخلفت زوجاً وأمّاً وإخوةً لأُمٍّ وأخاً شقيقاً أو أكثر ، فإنَّ المسألة من سِتَّةٍ : للزوج النِّصْف ثلاثة ، وللأُمِّ الشُّدسُ واحد ، وللإخوة لأُمٍّ الثلث اثنان ، ولم يبق للأخ الشقيق شيءٌ من التركة ؛ إذ هو عاصِبٌ ، والعاصِبُ يُحرَمُ إذا استغرقت الفرائضُ التركة . وهذا هو المفروض في هذه المسألة .

غير أنَّ عمر   قضى بتشريكَ الشقيق أو الأشقاء مع الإخوة للأُمِّ في الثلث فاقسموه بينهم بالسوية ، الشقيق كالذي للأُمِّ ، والأنثى كالذكر ، ولهذا سميت بالمشتركة ، أو المشتركة ، أو

بالحجرية ؛ لأنَّ الأشقاء قالوا العزم لله لما حرمهم ابتداءً : افرض أنَّ أبانا حجرٌ أليست أمنا واحدة؟؟ فكيف نحرّم ويرث إخواننا ؟ فافتنع عمرُ وقضى لهم بمشاركة إخوانهم لأئمتهم في الثلث .

المادة السادسة : في الحجب :

أ - تعريفه :

الحجب : المنع من كل الميراث ، أو من بعضه .

ب - قسمها الحجب :

أ - حجب النقص : والمراد به : نقل الوارث من فرض أكثر إلى فرض أقل ، أو من فرض إلى تعصيب ، أو العكس ، أي من تعصيب إلى فرض .
والذين يحجبون غيرهم حجب نقصان سته أنفار وهم :

• الابن ، وابن الابن ، وإن نزل فيحجبان الزوج من النصف إلى الربع ، والزوجة من الربع إلى الثمن ، والأب والجدُّ بنقلهما من التعصيب إلى الشدس بالفرض .

• البنت ، وتحجب بنت الابن بنقلها من النصف إلى الشدس ، وبنتي الابن بنقلهما من الثلثين إلى الشدس ، والأخت الشقيقة أو لأب ، من النصف إلى الشدس ، والشقيقتين أو لأب ، بنقلهما من الثلثين إلى التعصيب ، والزوج بنقله من النصف إلى الربع ، والزوجة بنقلها من الربع إلى الثمن ، والأم بنقلها من الثلث إلى الشدس ، والأب والجدُّ بنقلهما من التعصيب إلى الشدس فرضاً ، ولهم الباقي تعصياً إن كان هناك باقي .

• بنت الابن ، وتحجب من تحتها من بنات الابن حيث لا معصّب لهنّ من أخ أو ابن عمّ مساوٍ لهنّ في الدرجة ، فنقل الواحدة من النصف إلى الشدس ، وتنقل الاثنتين فأكثر من الثلثين إلى الشدس ، وتحجب الأخت الشقيقة أو لأب من النصف إلى التعصيب ، والشقيقتين أو لأب من الثلثين إلى التعصيب ، وتحجب الزوج ، والزوجة ، والأم ، والأب ، والجدُّ على نحو ما حجبتهن البنت .

• الأخوان فأكثر مطلقاً يحجبان الأم ، بنقلها من الثلث إلى الشدس .

• الأخت الشقيقة الواحدة تحجب الأخت لأب ، بنقلها من النصف إلى الشدس إذا لم يكن معها أخ لأب تعصّب به ، والأختين لأب ، بنقلهما من الثلثين إلى الشدس ، إذا لم يكن معهما أخ

لأب تعضبان به .

2 - حجب الإسقاط : المراد بحجب الإسقاط : حرمان الوارث من كل ما كان يرثه لولا الحاجب . والحاجبون لغيرهم حجب إسقاط تسعة عشر نفرًا ، وهم :

- 1 - الابن ، فلا يرث معه ابن الابن ، ولا بنته ، ولا الإخوة مطلقًا ، ولا الأعمام مطلقًا .
- 2 - ابن الابن ، فلا يرث معه من تحته من ابن الابن ولا بنته ، وبحجب كل من يحجبه الابن ، سواء بسواء .

3 - البنت ، فلا يرث معها الأخ للأُم مطلقًا .

4 - بنت الابن ، فلا يرث معها الأخ للأُم مطلقًا .

5 - البنات فأكثر ، فلا يرث معهما الأخ للأُم مطلقًا ، ولا بنت الابن أو بناته إلا أن يكون معها من تعضب به من أخ ، أو ابن عم مساو لها في الدرجة .

6 - بنتا الابن فأكثر ، فلا يرث معهما الأخ للأُم ، ولا بنت أو بنات ابن الابن ، إلا أن يكون معها من تعضب به من أخ أو ابن عم مساو لها في الدرجة .

7 - الأخ الشقيق ، فلا يرث معه الأخ للأب مطلقًا ، ولا العم مطلقًا .

8 - ابن الأخ الشقيق ، فلا يرث معه العم مطلقًا ، ولا ابن الأخ للأب ، ولا من تحته من أبناء الأخ مطلقًا .

9 - الأخ للأب ، فلا يرث معه العم مطلقًا ، ولا ابن الأخ شقيقًا أو لأب .

10 - ابن الأخ لأب ، فلا يرث معه العم مطلقًا ، ولا من تحته من أبناء أبناء الأخ .

11 - العم الشقيق ، فلا يرث معه العم لأب ، ولا من تحته من أبناء العم مطلقًا .

12 - ابن العم الشقيق ، فلا يرث معه ابن العم لأب ، ولا من تحته من أبناء أبناء العم .

13 - العم لأب ، فلا يرث معه ابن العم مطلقًا .

14 - الشقيقة مع البنت ، فلا يرث معها الأخ للأب ؛ لأن الشقيقة مع البنت نزلت منزلة الشقيق ، والشقيق لا يرث معه الأخ للأب .

15 - الشقيق مع بنت الابن ، فلا يرث معها الأخ للأب .

16 - الشقيقتان ، فلا ترث معهما الأخ للأب ، إلا إذا كان معها أخ تعضب به .

وبناء على هذا ، فالأخت للأب مع الشقيقتين بمنزلة بنت الابن مع البنتين ، فإنها تسقط إلا

[تنبيهان : الأول في العادة :

إذا اجتمع جد ، وإخوة أشقاء ، وإخوة لأب فإنَّ الأشقاء يعدُّون على الجدِّ الإخوة لأب ، ويقاسمونهُ على أساسهم ، ثمَّ يحجبونهم ، فيأخذون نصيبهم دونَ الجدِّ .
مثال ذلك : جدٌ وشقيق وأخ لأب ، فالمسألة من ثلاثة - عدد رؤوسهم - للجدِّ واحد ، وللشقيق واحد ، وللأخ لأب واحد ، غير أنَّ الشقيق بعد ما يعدُّ على الجدِّ الأخ لأب يرجع فيأخذ نصيبه ؛ لأنَّ الشقيق يحجب الذي لأب كما تقدَّم .

الثاني : في الأكدرية :

إذا هلكت امرأة عن زوجها وأُمِّها وأختها شقيقة أو لأب وجدَّها ، فالمسألة من ستة لوجود الشدس فيها ، نصفها للزوج ثلاثة ، وثلاثها للأُمِّ اثنان ، ونصفها للأخت ثلاثة ، وسدسها للجدِّ واحد . فتعولُ المسألة إلى تسعة ، ثمَّ إنَّ الجدَّ يطالب الأخت بالمقاسمة فيجمعُ واحدَهُ مع ثلاثتها فنصيرُ أربعة فيقتسمانها للذكر مثل حظِّ الأنثيين ، وأفردت هذه المسألة بالذكر ؛ لأنَّ المفروض أنَّ لا يفرضُ للأخوات مع الجدِّ شيء ؛ لأنَّهُ يعصبهنَّ كأخٍ مع أخت ، إلَّا في هذه المسألة فإنَّه يُفرضُ للأخت فيها النصف ، ثمَّ يرجعُ عليها الجدُّ فيخلطُ نصيبهُ مع نصيبها ، ويقتسمان للذكر مثل حظِّ الأنثيين ، فتصبحُ الأخت وارثة للشدس ، والجدُّ للثلث عكس ما فرضَ تقريباً . وسُمِّيت بالأكدرية لتكديرها على الأخت حيث فرضَ لها الكثير وأخذت القليل .

المادة الثامنة : في تصحيح الفرائض :

أ - أصول الفرائض : وهي سبعة : الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والستة ، والثمانية ، والاثنان عشر ، والأربعة والعشرون .

فالنصف يكون من الاثنين ، والثلث يكون من الثلاثة ، والربيع يكون من الأربعة ، والشدس يكون من الستة ، والثلث من الثمانية ، وإذا اجتمع في الفريضة الربيع والشدس فمنَّ الاثنى عشر ، وإذا اجتمع الثلث والشدس أو الثلث فمنَّ الأربعة والعشرين .
أمثلة :

- 1 - زوج ، وأخ ، فالمسألة من اثنين ، نصف للزوج ، ونصف للأخ .
- 2 - أم ، وأب ، فالمسألة من ثلاثة ، للأُم الثلث واحد ، والباقي لأب بالتعصيب .

- 3 - زوجة وأخ ، فالمسألة من أربعة ، ربعها واحد للزوجة ، والباقي للأخ بالتعصيب .
- 4 - أم ، وأب ، وابن ، فالمسألة من ستة للأُم سدس واحد ، وللأب سدس واحد ، والباقي للابن بالتعصيب .
- 5 - زوجة وابن ، فالمسألة من ثمانية ، للزوجة الثمن واحد ، والباقي لابن بالتعصيب .
- 6 - زوجة ، وأم ، وعم ، فالمسألة من اثني عشر لاجتماع الويع والثلاث فيها ، ربعها للزوجة ثلاثة ، وثلاثها للأُم أربعة ، والباقي للعم تعصيبا .
- 7 - زوجة ، وأم ، وابن ، فالمسألة من أربعة وعشرين ؛ لاجتماع الثمن والشدس فيها ثمنها للزوجة : ثلاثة ، وسدسها للأُم ؛ أربعة ، والباقي للابن تعصيبا .

ب - العول :

1 - تعريفه :

- العول في الاصطلاح : الزيادة في الشَّهَام ، والنقص من المقادير .
- 2 - حكمه : أجمع الصحابة رضي الله عنهم - إلا ابن عباس - على العمل به ، وعليه فالعمل به جارٍ بين كافة المسلمين .
- 3 - ما يدخله العول :

يدخل العول ثلاثة أصول فقط ، وهي السَّتَّة ، والاثنَا عشر ، والأربعة والعشرون .. فالسَّتَّة تعول إلى العشرة بالفرد والزَّوج ، والاثنَا عشر تعول إلى سبعة عشر بالفرد فقط ، والأربعة والعشرون تعول مرة واحدة إلى سبعة وعشرين بالفرد .

أمثلة :

- 1 - عول السَّتَّة إلى السَّبعَة : زوج ، وشقيقة ، وجدة . فالمسألة من ستة ، للزوج النصف ثلاثة ، وللأخت الشَّقِيقَة النصف ثلاثة ، وللجدَّة الشدس واحد ، فعالت إلى سبعة بالفرد .
- 2 - عول السَّتَّة إلى ثمانية : زوج ، وشقيقتان ، وأم ، فالمسألة من ستة ، نصفها للزوج ثلاثة ، وثلاثها للشَّقِيقَتين أربعة ، وسدسها للأُم واحد ، فعالت إلى ثمانية للزوج .
- 3 - عول الاثنَا عشر إلى ثلاثة عشر : زوجة ، وأم ، وأختان لأب . فالمسألة من اثني عشر لوجود الشدس والويع فيها ، فللزوجة الويع ثلاثة ، وللأم الشدس اثنان ، وللأختين الثلثان ثمانية . فعالت إلى ثلاثة عشر .

4 - عَوْلُ الأربعة والعشرين إلى سبعة وعشرين : في مثل زوجة وجدٍّ وأمٍّ ، وبنتين ، فالمسألة من أربعة وعشرين لوجود الثمن ، والشدس فيها . ثمنها ثلاثة للزوجة ، وسدسها أربعة للجدِّ ، وسدسها أربعة أيضًا للأُمِّ ، وثلاثها ستة عشر للبنتين ، فعالت إلى سبعة وعشرين .

ج - كيفية التفاصيل :

● أحوال الورثة : الورثة ، إما أن يكونوا عصبية ذكورًا فقط ، أو ذكورًا وإناثًا ، وإما أن يكونوا عصبية معهم ذُو فرض . وإما أن يكونوا ذوي فروض فقط . وعليه ، فإن كانوا عصبية فقط فالمسألة تؤصل بحسب رؤوسهم نحو ثلاثة أبناء ، فالمسألة من ثلاثة ، عدد رؤوسهم لكل واحد منهم سهم واحد . وإن كانوا عصبية ذكورًا وإناثًا فكذلك ، غير أن للذكر مثل حظ الأنثيين نحو ابن وبنتين ، فالمسألة من أربعة ، عدد رؤوسهم ، لابن اثنان ، ولكل بنت واحد .

4
1
2
1

وإن كان معهم ذُو فرض ، فالمسألة من مقام ذلك الفرض نحو زوج وابن وبنت ، فالمسألة من أربعة مقام فرض الزوج ربعها واحد للزوج ، واثنان لابن ، وواحد للبنت ، للذكر مثل حظ الأنثيين . هكذا :

د - الأنظار الأربعة :

وإذا كان في المسألة صاحب فرض فأكثر فإنه يتعيَّن النظر بين المقامين ، أو المقامات بالأنظار الأربعة التي هي : التماثل والتداخل ، والتوافق ، والتخالف ؛ وذلك من أجل تأصيل المسألة وتصحيحها .

2
1
1

ففي التماثل : كنصفين ، أو سدسين ، فإنه يكتفى بأحد المتماثلين فيجعل أصلًا للمسألة ، ويجري التقسيم . نحو زوج ، وشقيقة : للزوج النصف ، وللشقيقة النصف فيكتفى بأحد المقامين ؛ لأنهما متماثلين ، ويجعل أصلًا للمسألة هكذا :

6
1
2
3

وفي التداخل : كسبعة ، وثلاثة ، فإنه يكتفى بأكبر العددين ؛ إذ الأصغر داخل تحت الأكبر ، فيجعل الأكبر مقامًا للفريضة . ويجري التقسيم هكذا : فالمسألة من ستة ؛ سدسها للأُمِّ واحد ، وثلاثها للأخوين لأُمِّ اثنان والباقي ثلاثة للعاصب . وقد اكتفى فيها بفرض الشدس فجعل مقامًا لها ؛ لأنَّ الثلث داخل في الشدس .

12
3
2
2
2
2
1

وفي التوافق : فإنه يُنظر في أقل نسبة بين العددين المتوافقين فيؤخذ وفق أحدهما ويضرب في كامل العدد الآخر والحاصل يُجعل أصلاً للمسألة ، ويجري التقسيم نحو زوج وأم ، وثلاثة أبناء ، وبنيت . للزوج الربع ومقامه من أربعة ، وللأم الشدس ومقامه من ستة . والنسبة بين المقامين (الربع والشدس) التوافق بالتصنيف ؛ إذ لكل من العددين نصف . فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيحصل اثنا عشر ، فيجعل أصلاً للمسألة هكذا :

6
3
2
1

وفي التخالف : وهو أن لا يتفق العددين في أية نسبة كثلاثة وأربعة مثلاً ، فإنه يكتفى بضرب كامل أحدهما في كامل الآخر والحاصل يجعل أصلاً للمسألة ، ويجري التقسيم هكذا في زوج ، وأم ، وشقيقي : للزوج النصف ومقامه من اثنين ، وللأم الثلث ومقامه من ثلاثة ، والنسبة بينهما التخالف ، فضرب الاثنان في الثلاثة فيحصل ستة فيجعل أصلاً للمسألة وجرى التقسيم .

هـ - الانكسار :

8	4
2	1
2	3
2	
1	
1	

الانكسار هو أن يكون بعض الشَّهَامِ غير منقسمة على ورثتها ، فينظر بين الشَّهَامِ وورثتها فإن توافقا أخذ وفق الورثة ، ووضع فوق أصل الفريضة ، وضرب فيها . والحاصل تصح منه الفريضة فيجعل في جامعة أخرى بعد جامعة التأصيل ، ثم يضرب ما بيد كل وارث في الوفي الموضوع فوق أصل الفريضة والحاصل يوضَّح أمامه تحت جامعة التصحيح هكذا : في نحو زوج وابنين وابنتين :

وإن تخالفا وضع عدد رؤوس الورثة كاملاً فوق الفريضة ، وضرب فيها والحاصل تصح منه الفريضة في جامعة أخرى ، ويضرب ما بيد كل وارث فيما فوق الفريضة والحاصل يوضَّع ... الخ ما تقدَّم ..

مثاله : زوجة ، وابن ، وبنيت ، فالمسألة من ثمانية للزوجة ثمنها واحد ، ويقتى سبعة للعصبة وهي غير منقسمة عليهم ؛ لأن رؤوسهم ثلاثة للذكر مثل حظ الأنثيين فينظر بين الشَّهَامِ وبين الرؤوس فيوجد التخالف ، فيوضَّع كامل عدد رؤوس الورثة وهو ثلاثة فوق الفريضة ويضرب فيها فيحصل أربعة وعشرون فنصَّح منها الفريضة ، ويجزى العمل كما سبق هكذا :

هذا فيما إذا كان الانكسار على فريق واحد من الورثة ،

24	8
3	1
14	7
07	

زوجة
ابن
بنت

3

أما إذا كان على أكثر من فريق ، فالعمل هو أن ينظر بين كل فريق وسهمه الذي انكسر عليه بالتوافق والتخالف ، وما يتحصل من النظر يوضع وراءه ، ثم يرجع إلى تلك

الأعداد التي وضعت وراء كل فريق فينظر بينها بالأنظار الأربعة ، ففي التماثل يكتفى بواحد منها ، وفي التداخل يكتفى الأكبر منها ، لأن الأصغر داخل تحت الأكبر ؛ وفي التوافق يكتفى بحاصل ضرب الوفي في كامل الغد الموافق ، وفي التخالف يكتفى بضرب كامل العدد المخالف في كامل العدد الآخر ، والحاصل يوضع فوق الفريضة ، ثم يضرب فيها وما يحصل يجعل في جامعة أخرى ، ويجرى العمل كما تقدم .

مثال الانكسار على فريقين : زوجتان وشقيقتان ، فالمسألة من أربعة ، للزوجتان واحد وهو منكسر عليهما والباقي ثلاثة للشقيقتين بالتعصيب ، وهو منكسر عليهما أيضا ، فينظر بين سهم الزوجتين وعدد رؤوسها فيوجد بينهما تخالف ، فيوضع عدد رؤوسها وهو اثنان وراءهما . ثم ينظر بين الشقيقتين وسهمهما فيوجد التخالف أيضا ؛ لأن الثلاثة تخالف الاثنين ،

2

8	4
1	1
1	
3	3
3	

زوجة
زوجة
شقيقة
شقيقة

2

3

فيوضع عدد رؤوس الشقيقتين وراءهما أيضا ، ثم ينظر بين عددي رؤوس الزوجتين ، والشقيقتين فيوجد التماثل فيكتفى بأحد العددين فيوضع فوق الفريضة ، ويضرب فيها والحاصل يوضع في جامعة أخرى ويجرى العمل كما سبق ، وهذا مثاله . وهو مثال لما تماثل فيه عدد الرؤوس : ومثال ما تداخل وتخالف أربع زوجات ، وثلاث بنات ،

وشقيقتان هكذا :

12

288	24
9	3
9	
9	
9	
64	16
64	
64	
30	5
30	

زوجة
زوجة
زوجة
زوجة

4

3

2

فالملاحظ أن الانكسار كان على ثلاثة فقاء ، وأن كل فريق تخالف مع سهمه فوضع عدد رؤوس كل فريق وراءه ، ثم نظر في الزواجع ، أي عدد رؤوس كل فريق فيوجد التداخل بين الاثنين والأربعة فاكثف بالأكبر وهو الأربعة ، ثم نظر بين الأربعة والثلاثة فكان التخالف فضرب كامل أحدهما في الآخر ، أي الثلاثة في الأربعة ، أو العكس ، فحصل اثنا عشر فوضع فوق الفريضة وضرب فيها فحصل

288 فوضع في جامعة أخرى وجرى العمل كما سبق .

المادة التاسعة : في قسمة التركات :

قسمة التركات ، هي الثمرة المرجوة من تعلم الفرائض ، والنتيجة المقصودة منه .

ولقسمة التركات طرق شتى نكتفي منها بطريقتين :

الأولى فيما إذا كانت التركة عرضاً ، والثانية فيما إذا كانت نقداً ، فالأولى تعرف بالتقريب ، وهو عبارة عن تجزئة التركة إلى أربعة وعشرين جزءاً كل جزء يسقى قيراطاً . وكيفية العمل هي أن تضع العدد 24 في جامعة بعد جامعة التصحيح ، ثم تنظر بين القراريث ، وبين العدد الذي صحت منه الفريضة فإن كانا متماثلين فالأمر سهل ، فإنك تنقل ما بيد كل وارث وتضعه أمامه تحت جامعة القراريث ، ويكون ذلك نصيبه من القراريث ، وذلك في مثل زوجة ، وأم وأبن ، هكذا :

24	24
03	3
04	4
17	17

زوجة
أم
ابن

وإن لم يكونا متماثلين ، وكانا متفقين في نسبة ما من النسب ، فإنك تأخذ وفق القراريث فتجعله فوق جامعة الفريضة ، وتأخذ وفق الفريضة فتجعله في جامعة خلف جامعة القراريث ، ثم تضرب ما بيد كل وارث في وفق القراريث الموضوع فوق جامعة الفريضة ، والحاصل تقسمه على وفق الفريضة الموضوع في جامعة خلف جامعة القراريث ، وخارج القسمة إن كان عدداً صحيحاً وضعت تحت جامعة القراريث ، وإن كان عدداً صحيحاً وكسراً وضعت الصحيح منه تحت جامعة القراريث ، والكسر تحت الجامعة الأخيرة التي هي وفق الفريضة ، ويصبح الكسر جزءاً مما فوقه . وعند اختبار العملية تجمع الأعداد الصحيحة أولاً ، ثم تجمع الكسور فتصبح عدداً صحيحاً تضيفه إلى الأعداد الصحيحة ، فإن كان حاصل الجمع أربعة وعشرين على قدر عدد القراريث كان العمل صحيحاً وإلا ففاسد .

مثال ذلك كهالك عن زوج ، وأم وأبن وبنت ⁽¹⁾ هكذا :

3	24	36	12
0	6	09	3
	4	6	2
1	9	14	7
2	4	07	

زوج
أم
ابن
بنت } 3

(1) الثواني كان بنصف النديس ، إذ نصف سديس الأربعة والعشرين الثاني ، ونصف سديس الستة والثلاثين ثلاثة .

الملاحظ هنا أن أصل المسألة من اثني عشر، وصحّت من 36 لانكسار سهم الابن والبنّ عليهما . والعمل جرى حسب القاعدة المتقدمة بالضبط .

ومثال آخر : هالك عن زوجة ، وأم ، وشقيق هكذا :

1	24	12
0	06	03
0	08	04
0	10	05

زوجة

أم

شقيق

والملاحظ هنا : أن التوافق حصل بنصف الشدس ، وفُوض نصف سدس القراريط ، وهو اثنان فوق الفريضة ووضّع رفق الفريضة وهو واحد ، نصف سدس الاثني عشر ، وجرى العمل كما سبق ، غير أن القسمة على واحد تخرج نفس العدد بلا زيادة ولا نقص فلا يضّر ، فيوضع الخارج أمام صاحبه كما تقدّم .

وإن كانا مختلفين فإنك تأخذ كامل القراريط وهو 24 ، فتضعه فوق الفريضة وتأخذ كامل الفريضة فتضعه في جامعة وراء جامعة القراريط ، ثم تضرب ما بيد كل وارث فيما فوق الفريضة وهو 24 ، وحاصل الضرب تقسمه على كامل الفريضة الموضوع في جامعة أخيرة ، وخارج القسمة إن كان عدداً صحيحاً فقط وضعته أمام وارثه تحت جامعة القراريط ، وإن كان معه كسر وضع الصّحيح تحت جامعة القراريط ، ووضع الكسر تحت الجامعة الأخيرة ، ويكون الكسر جزءاً من ذلك العدد . فإذا جمعت تلك الكسور كوّنت عدداً صحيحاً ، فتضيفه إلى الأعداد الصحيحة فيتم عدد القراريط الأربعة والعشرين .

مثال ذلك ، هالك عن زوجة ، وأم ، وأختين لأب هكذا :

13	24	13	12
7	5	3	3
9	3	2	2
5	7	4	4
5	7	4	4

زوجة

أم

أخت

أخت

الملاحظ هنا : 1 - أن بين الفريضة والقراريط تخالفاً ، إذ 13 تخالف 24 ولا تتفق معها في أية نسبة ؛ ولذا وضعنا كامل القراريط فوق الفريضة ، وكامل الفريضة في جامعة وراء جامعة القراريط .

2 - الكسور التي تحت الجامعة الأخيرة بعد جمعها كوّنت عدداً صحيحاً وهو اثنان ، وضعناهما تحت جامعة القراريط ، وبهما تم عدد القراريط 24 . وعرفنا أن العمل صحيح .

والثانية وهي فيما إذا كانت التركة عينا : دراهم أو دنانير ، فإن العمل لا يختلف عن طريقة التقريط الأولى ، إلا أنك تضع التركة - أي عدد الدراهم - أو الدنانير - بكاملها في الجامعة التي

كنت تضع فيها عدد القرايط ، ثم تجري العمل كما سبق في طريقة التقریط . 10

1	40	4
0	10	1
0	30	3

زوج
ابن

واليك مثالا : هالكة عن زوج وابن وترك قدرًا من المال هو أربعون ريالاً ، فتجري العمل هكذا :

يلاحظ أننا نظرنا بين الفريضة والتركة فوجدنا بينهما توافقاً بالربع ، فأخذنا وفق التركة فوضعناه في جامعة أخيرة لنقسم عليه ، وأخذنا وفق التركة وهو (10) لضرب فيه ، فوضعناه فوق الفريضة ثم ضربنا ما بيد الزوج وهو واحد فيما فوق الفريضة وهو عشرة فحصل عشرة ، وقسمنا على وفي الفريضة وهو واحد ، فخرج العدد بنفسه وهو عشرة ، فوضعناه أمام وارثه وكذا فعلنا بما بيد الابن ، فناب الزوج عشرة من 40 ، وهو الربع ، وثلاثون نائب الابن ، وهي ثلاثة أرباع الأربعين .

مثال آخر : زوج ، وأم ، وشقيق ، والتركة ستون درهماً :
يلاحظ أن التوافق كان بالشدس .

1	60	6
0	30	3
0	20	2
0	10	1

زوج
أم
شقيق

مثال آخر : لما اختلفت فيه الفريضة مع التركة : زوجة ، وأم ، وأب ، والتركة (235) درهماً هكذا :

والملاحظ هنا أنه لم تحصل أية نسبة بين الفريضة والتركة .
كما يلاحظ أن العمل لم يختلف في هذه الطريقة عن طريقة التقریط أبداً إلا في وضع التركة بدل القرايط ، أما العمل فيجزي على نحو ما سبق تماماً ، فالزوجة أخذت ربعها وهو ثلاثة ، مضروباً في التركة وهو 235 مقسوماً على أصل

12	235	12
9	58	3
4	78	4
11	97	5

زوجة
أم
أب

الفريضة 12 فخرج 58 درهماً وضعت أمامها تحت جامعة

التركة ، وبقي كسر وهو 9 فوضع تحت جامعة أصل الفريضة فينسب منها هكذا : 12 / 9 ، وهو يساوي ثلاثة أرباع الواحد الصحيح . والأم ضرب ما بيدها فيما فوق الفريضة وقسم الحاصل على (12) فخرج (58) وكسر وهو (9) من اثني عشر ، والأب ضرب ما بيده وقسم فخرج أيضاً (97) وكسر وهو 11 من اثني عشر ، فجمعت الكسور فكانت (24) أي اثنين صحيحين ، فوضعت تحت الأعداد أسفل الجدول وجمعت معها فكان حاصل الجمع موافقاً للتركة ، فعلمنا أن العمل صحيح وهو المطلوب .

المادة الماشرة : في المتباينة :

المراد بالمتباينة : العمل الذي يتوصل به إلى معرفة ما يستحقه ورثته الهالك الثاني من ورثة الهالك الأول قبل قسمة التركة ، والطريقة إلى ذلك أن تصحح فريضة الهالك الأول ، وتضع حرف (ت) علامة على موت الوارث الموضوع الحرف أمامه . ثم من يرث من ورثة الهالك الأول تضعهم بعنوان إرثهم الجديد ، فمن كانت زوجة في التركة الأولى قد تصبح في الثانية أمًا مثلاً ، تضعهم مقابل سهامهم في التركة الأولى ، وإن وجد وارث جديد فأكثر تضعه في جدول أسفل الجدول الأول ، ثم تصحح مسألتهم وتنظر بين ما صححت منه المسألة وبين سهام الهالك ، فإن انقسمت السهام على الفريضة الثانية فإن المسألتين تصحان مما صححت منه الأولى .

مثال : هالك عن زوج ، وأم ، وابن ، وبنت ، ومات الزوج عن ابنه وبنته المذكورين ، فالمسألة الأولى من (12) وتصح من (36) ، لانكسار سهم الابن والبنت عليهما . والمسألة الثانية من ثلاثة ، وسهم الهالك تسعة وهي منقسمة على الفريضة الثانية وهي ثلاثة . فالمسألتان إذا تصحان من ستة وثلاثين ، فتضع جامعة أخيرة تسمى جامعة المتباينة ، تنقل إليها العدد الذي صححت منه الفريضة الأولى وهو (36) ، وتنقل إليها السهام فتضعها تحتها ، فمن لم يكن له في المسألة الثانية شيء وضعت سهمه من المسألة الأولى كما هو بعينه تحت جامعة المتباينة أمامه ،

36	3		36	12
		ت	9	3
6			6	2
20	2	ابن	14	7
10	1	بنت	07	

ومن كان له شيء في المسألة الثانية ضربته فيما فوق من جامعة الفريضة ، والحاصل تضيف إليه ما بيده من المسألة الأولى إن كان له فيها شيء ، وتضعه أمامه تحت جامعة المتباينة هكذا :

وإن لم تنقسم سهام الهالك على الفريضة الثانية فإنك تنظر

بينهما بالموافقة والمخالفة ، فإن وافقتها في أقل نسبة أخذت وفق السهام فوضعتها فوق جامعة الفريضة ، وأخذت وفق الفريضة فوضعتها فوق الفريضة الأولى وضربته فيها ، والحاصل تجعله في جامعة أخيرة هي جامعة المتباينة ، ثم تضرب ما بيد الوارث فيما فوق الفريضة الأولى أي في الوافي الموضوع فوقها ، والحاصل تضعه أمامه تحت جامعة المتباينة ، وإن كان له شيء في الفريضة الثانية ضربته فيما فوق الفريضة الثانية وحاصل الضرب اجمعه مع ماله في الفريضة الأولى ، وضع الجميع أمامه تحت جامعة المتباينة وذلك هو نصيبه هكذا :

هالك عن زوجة ، وبنت ، وشقيقة ، ثم ماتت البنت وخلفت والدتها والتي هي الزوجة في

الثركة الأولى وزوجا وابنا ، فالمسألة الأولى من ثمانية ، والمسألة الثانية من (12) . وبين سهام الهالكة وهي أربعة ، وبين ما صَحَّتْ منه الفريضة الثانية وهو (12) توافق بالبيع ،

	1		3
24	12		8
05	2	أم	1
0		ت	4
09			3
03	3	زوج	
07	7	ابن	

فيوضع وفق السهام وهو واحد فوق الفريضة الثانية ، ويوضع وفق الفريضة الثانية وهو ثلاثة فوق الفريضة الأولى ، ويجزى العمل كما تقدّم ، وهذه صورة ذلك :

وإن اختلفت السهام مع الفريضة الثانية أخذت كل السهام ووضعتها فوق الفريضة الثانية ، وأخذت الفريضة الثانية ووضعتها فوق الفريضة الأولى ، وضربتها فيها والحاصل تضعه جامعة بعد جامعة الفريضة الثانية ، ويجزى العمل كما تقدّم سواء بسواء .

مثاله : هالك عن زوجة وثلاثة أبناء وبنيت ، ثم ماتت الزوجة عن أبنائها الثلاثة وبنيتها :

	1		7
56	7		8
		ت	1
16	2	ابن	2
16	2	ابن	2
16	2	ابن	2
08	1	بنت	1

والملاحظ هنا :

1 - أن الهالكة لم تخلف وارثا جديدا فيوضع في جدول تحت الأول .

2 - أن العمل جرى كما تقدّم سواء بسواء .

للمادة الحادية عشرة : في الخنثى المشكل :

1 - الخنثى المشكل :

المراء بالخنثى المشكل ، هو المولود الذي لم يتبين ذكوره ، ولا أنوثته حال ولادته ، فينتظر به البلوغ ؛ ليكشف عن حاله فإذا أريد قسمة الثركة فإن الطريقة التي عليها بعض أهل العلم هي أنه يعطى نصف حظ ذكر ، ونصف حظ أنثى .

وطريقة العمل هي أن تصحّ له فريضة على أنه ذكر ، وأخرى على أنه أنثى ، هذا إذا كان الخنثى واحدا ، أما إذا كان اثنين فالفرائض أربعة ، وبعد التصحيح تنظر بين الفرائض بالأنظار الأربعة حتى يصيرها عددا واحدا ، ثم تضرب نتيجة النظر في عدد الأحوال ، والحاصل هو ما تصحّ منه الفريضة فتجعله في جامعة بعد جامعة الفريضة ، ثم تقسمه على كل فريضة والخارج

تجعلهُ فوقها . ثم تضرب ما بيد كل وارث من كل فريضة فيما فوقها وحاصل الضرب تجمعهُ
والناتج تقسمهُ على عدد الأحوال ، والخارج تضعهُ قبالة الوارث تحت الجامعة الكبرى ، ثم تجمع
ما بيد كل وارث ، فإن ساوى عدده عدد الجامعة فالعملُ
صحيح ، وإلا ففاسدٌ . مثال ذلك : هالك عن ابن وخنثى
هكذا :

	4	6	
12	3	2	
07	2	1	
05	1	1	

ابن

خنثى

ما يلاحظ في هذه المسألة :

- 1 - أننا جعلنا له فريضتين ، الأولى باعتباره ذكرا ، والثانية باعتباره أنثى .
- 2 - أننا نظرنا بين الفريضتين فوجدنا بينهما تخالفا ، فضربنا كامل إحدهما في كامل الثانية
فحصل ستُّ ، فضربناه في عدد الأحوال ، وهو اثنان فحصل اثنا عشر ، فجعلناه جامعةً تصحيح .
- 3 - أننا قسمنا عدد جامعة التصحيح وهو اثنا عشر على كل فريضة ، فخرج في الأولى
ستُّ ، فوضعناه فوقها ، وخرج في الثانية أربعة ، فوضعناه فوقها .
- 4 - أننا ضربنا ما بيد كل وارث في الفريضتين فيما فوقهما فحصل للخنثى عشرة فقسمناه
على عدد الأحوال وهو اثنان ، فخرج خمسة فوضعناه قبالة تحت جامعة التصحيح وهو
نصيبه ، وحصل لابن أربعة عشر ، فقسمناهما على عدد الأحوال فخرج سبعة ، فوضعناه قبالة
تحت جامعة التصحيح ، وهو نصيبه المطلوب .

مثال آخر ، هالك عن ابني وخنثى هكذا :

	6	10	
30	5	3	
11	2	1	
11	2	1	
08	1	1	

ابن

ابن

خنثى

والملاحظ أن العمل لا يختلف عن الطريقة السابقة . هذا
وهناك طريقة أخرى لبعض أهل العلم وهي أن يعطى أقل
التصبيين لكل من الورثة الذين يتأثرون بأنوثة الخنثى ، أو
ذكورته ، ويوقف الباقي إلى أن يتضح حال المشكل أو
يصطلحوا على قسمته .

وطريقة العمل هي أن يقدَّر الخنثى أنثى في حق نفسه ليكون له الأقل المتيقن ، ويقدر ذكرا في
حق غيره ليكون لغيره الأقل المتيقن كذلك ، ويوقف الباقي . ففي مسألة هالك عن ذكر وخنثى ،
تجعل له فريضتان يقدَّر في الأولى ذكورته فيكون مقام المسألة من اثنين ، ويقدر في الثانية أنثى
فيكون مقام المسألة من ثلاثة ، ثم ينظر بين المقامين فيوجد تخالف فيضرب أحد المقامين في الثاني
فيحصل ستُّ ، فيجعل جامعة التصحيح ، ثم يجمع ما بيد كل منهما في كلا الفريضتين ،

ويوضع قبالة تحت جامعة التصحيح فيكون نصيب الذكر ثلاثة، ونصيب الخنثى اثنين، ويبقى واحد فيوقف إلى أن يتضح إشكال الخنثى، فإن ظهر ذكراً أعطيه، وإن ظهر أنثى أعطيه الذكر وإن بقي الإشكال اصطالحوا عليه بتراض بينهم. مثاله هكذا:

6	3	2
3	2	1
2	1	1

ابن
خنثى

الملاحظ أنه بقي واحد بدليل أن مقام جامعة التصحيح ستة، ومجموع الأعداد تحت خمسة، وهذا الواحد الباقي هو الذي يوقف إلى اتضاح الحال.

المادة الثانية عشرة: في إرث الحمل والمفقود والغرقى ومن إليهم:

1 - الحمل: أما الحمل فإن شاء الورثة تركوا الشركة بلا قسمة إلى أن يوضع الحمل، ثم تجزى القسمة بعد ذلك. وإن شاءوا استعجلوا القسمة، غير أن عليهم أن يجزوا على أساس طريقة الخنثى الأخيرة بحيث يعطى الورثة الذين يتضررون بوجود الحمل وبدكوره، أو أنوثته الأقل المتيقن، ويوقف الباقي إلى أن يوضع الحمل. مثاله: هالك عن زوجة حامل فإنها تراث بوجود الحمل وانفصاله حيث الثمن، وترث مع عدم الحمل أو بانفصاله ميثا الربع، فتعطى إذا الثمن؛ لأنه المتيقن، ويوقف الباقي إلى وضع الحمل فإن وضع حيا لم يكن لها شيء، وإن وضع ميثا كمل لها الربع الذي هو فرضها مع عدم الولد.

2 - المفقود: وأما المفقود فإنه إن مات أحد الورثة، وأراد الباقون قسمة الشركة قبل تحقق موت المفقود أو الحكم بموته، فإنهم يعاملون معاملة الورثة مع الحمل بحيث يعطون الأقل المتيقن، ويوقف الباقي إلى الحكم بموت المفقود أو حياته، مثاله: هالك عن ابنين أحدهما مفقود، فإن الابن الموجود يعطى النصف؛ لأنه المتيقن ويوقف الباقي إلى تحقق موت المفقود أو حياته.

ومثال آخر: هالك عن زوجة وأم وأخوين أحدهما مفقود، فإن الزوجة تعطى ربعها كاملاً؛ إذ لا يضربها وجود المفقود ولا عدمه، وأما الأم فإنها تعطى الشدس؛ لأنه المتيقن، وأما الأخ فإنه يعطى نصف الباقي؛ لأنه المتيقن، ويوقف الباقي، فإن تبين حياة المفقود فإن الباقي؛ نصيبه فيأخذها كاملاً، وإن ظهر موته كمل من الباقي للأم.

الثالث، وما بقي فلأخ، فالمسألة من اثني عشر، وتصح من أربعة وعشرين وصورتها كالتالي:

2	1		
24	12	24	12
6	3	6	3
4	4	4	2
7	5	7	7
0	0	7	

زوجة
أم
أخ
أخ

ولملاحظ هذا :

- 1 - أُنْتُنا جعلنا فريضة أولاهما باعتبار المفقود حيًا وصَحَّتْ من أربعة وعشرين لانكسار حيِّز الأُخوين عليهما . والثَّانيةُ باعتباره ميتًا وصَحَّتْ من اثني عشر .
 - 2 - أُنْتُنا نظرنا بين مقامي الفريضة فوجدنا توافقًا بنصفِ الشُّدس . فوضعاؤه وفقَّ الفريضة الأولى وهو اثنان فوق الفريضة الثانية ووفقَّ الفريضة الثانية وهو واحد فوق الفريضة الأولى ، وضرينا فيه مقام الفريضة فخرج أربعة وعشرون فوضعاؤها في جامعةٍ أخيرةٍ فكانت جامعةُ التَّصحيح .
 - 3 - أُنْتُنا بناءً على إعطاء الورثة المتضررين بحياة المفقود الأقلَّ المتيقن ، فإنَّنا ضربنا ما بيد الزَّوجة (6) فيما فوق الفريضة الأولى فحصل سِتَّةُ فوضعاها قبلتها تحت جامعة التَّصحيح وضربنا ما بيد الأمِّ وهو أربعة فيما ضربنا فيه ما بيد الزَّوجة فحصل أربعة ، فوضعاؤه قبلتها تحت جامعة التَّصحيح . وضربنا ما بيد الأخ الموجود وهو (7) فيما ضربناؤه فيه سابقًا فحصل لهُ سبعة ، فوضعاؤها قبلته تحت جامعة التَّصحيح .
 - 4 - مجموعُ الشَّهَامِ تحت الجامعة (17) سَهْمًا من أربعة وعشرين ، فالباقي إذا (7) فتوقفُ إلى الحكم بحياة المفقود أو موته ، فإنَّ لحكم بحياته أخذها كاملةً وهي نصيبه ، وإنَّ حكمَ موته كملَّ منها ثلثُ الأمِّ فيصيرُ ثمانية ، والباقي يضافُ إلى الأخ فيصيرُ نصيبه أحدَ عشر . هذا هو المطلوب .
 - 3 - العرقى : وأما العرقى ومن إليهم كالهدمى والمحروقين فالحكم عند أهل العلم أنَّهم لا يتوارثون فيما بينهم ، ويرث كل واحد منهم ورثته من غير هلكى الحادث .
- مثال ذلك : أن يهلك أخوان في حادث ولم يعلم أيُّهما مات أولاً ، وخلف أحدهما زوجةً وبنتًا وعَمًّا لهُ ، وترك الثاني بنتين والعَمَّ المذكور ، فإنَّ الحكم أن يرث كل واحد منهما ورثته فقط . فيرث الأول زوجته ولها الثَّمَنُ وابنته ولها النصفُ والباقي للعم . ويرث الثاني بنتاه ولهما الثلثان ، والباقي وهو الثلث للعم .

المادةُ الخالصةُ عشرة : في توريث ذوي الأرحام :

من هم ذوو الأرحام ؟..

ذو الأرحام هم الأقارب الذين ليسوا من ذوي الفروض ولأ من العصابات كالخال والخاله ، والعمة ، وبنت العم ، وابن الأخت ، وبنت الأخ ، وكأولاد البنات ، وكل قريب ليس بوارث ؛ لأنَّه ليس من أصحاب الفروض ولأ من العصابات .

هَكَمْ تَوْرِيْتُهُمْ :

اختلف في توريت ذوي الأرحام فقال بعض من الصحابة والتابعين والأئمة بعدم إرثهم ؛ لأن الله تعالى لم يورثهم في كتابه فقد تولى تعالى قسمة التركات بنفسه في كتابه العزيز فحصرها في أصحاب الفروض والعصباء .. ومن الأئمة القائلين بعدم إرثهم مالك والشافعي رحمهما الله تعالى . وقال بعض بتوريتهم ومنهم أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى ، واستدلوا بأنار ذلك على أن النبي ﷺ ورث بعض ذوي الأرحام عند عدم وجود وارث من الورثة الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه من ذلك قوله ﷺ : « الحال وارث من لا وارث له » (1) .

الرَّاجِحُ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ :

الراجح من المذهبين هو مذهب من قال بتوريتهم ؛ ولذا رجح كثير من الفقهاء المالكية والشافعية إلى القول بتوريتهم ؛ وذلك لأن ذوي الأرحام قرابة والقراءة تجب صلتهم ؛ ولأنهم تربطهم بالهالك رابطة القرابة ورابطة الإسلام . بخلاف بيت المال فإن الهالك لا تربطه بها إلا الإسلام ، زيادة على ذلك أنهم اشترطوا لبيت المال أن يكون منتظماً ، وأن يكون القائم عليه عدلاً ، والمشرف عليه أميناً ، وأن ينفق في مصالح المسلمين عامة ، وقد تخلفت هذه الشروط فنعين أن يورث ذوو الأرحام بدل بيت المال .

كَيْفِيَّةُ تَوْرِيْتِ ذَوِي الْأَرْحَامِ :

يورثون بتزليلهم منزلة من أدلوا به من أصحاب الفروض والعصباء ، فيعطى أحدهم ما يعطاه مؤثره الذي أدلى به ونزل منزلته ، فلو هلك هالك عن بنت بنت ، وابن أخت فالتركة بينهما أنصاف فلبنت البنت النصف ؛ لأنه ميراث أمها ، وابن الأخت النصف ميراث أمه ؛ إذ لو هلك هالك وترك بنتاً وأختاً لكان المال بينهما نصفين ؛ لأن فرض البنات النصف ، وفرض الأخت النصف . ولو فرضنا أن الأخت كانت شقيقة وكان معها بنت أخ لأب لم يكن لبيت الأخ شيء ؛ لأن من أدلت به وهو الأخ لأب محجوب بالشقيقة . وتبقى التركة بين بنت البنت وابن الأخت نصفين هكذا :

2
1
1
0

بنت بنت

بنت أخت شقيقة

بنت أخ لأب

(1) رواية الترمذي (2103) وأبو داود كتاب الفرائض (8) وفي مسنده ضعف

6
3
1
1
1

بنْتُ أخت شقيقة
بنْتُ أخت لأب
ابنُ أخت لأُم
بنْتُ عم شقيق

مسألة أخرى: هالكَةٌ عن بنتٍ أختٍ شقيقة، وبنتٍ أختٍ لأب، وابنٍ أختٍ لأُم، وبنتٍ عمٍ شقيقٍ فإنَّ لبنتَ الأختِ الشَّقيقة التَّصف ميراثُ أمِّها التي نزلت منزلتها، ولبنتِ الأختِ للأب الشُّدس تكملةُ الثَّلاثين، وهو ميراثُ أمِّها التي نزلت منزلتها، ولابنِ الأختِ لأُم الشُّدس فرضُ أمِّه، والباقي لبنتِ العمِّ الشَّقِيق نصيبٌ مورَّثها العاصِب وهو العمُّ هكذا:

فالمسألة من ستَّة لوجود الشُّدس فيها فنصفها ثلاثة لبنتِ الأختِ الشَّقِيقية، وسدسها واحدٌ لبنتِ الأختِ لأبٍ تكملةُ للثَّلاثين، وسدسها واحدٌ لابنِ الأختِ لأُم، والباقي سدسٌ وهو واحدٌ لبنتِ العمِّ الشَّقِيق.

مسألة أخرى: هالكٌ عن بنتٍ بنتٍ، وابنٍ أختٍ شقيقة، وابنٍ أختٍ لأُم، وبنتٍ أخٍ لأب،

2
1
1
0
0

بنْتُ بنتٍ
ابنُ أختٍ شقيقة
ابنُ أختٍ لأُم
بنْتُ أخٍ لأب

فلبنتِ البنتِ التَّصف ميراثُ أمِّها التي نزلت منزلتها، ولابنِ الأختِ الشَّقِيقية التَّصف فرضُ أمِّه التي نزلت منزلتها، وليس لابنِ الأختِ لأُم شيءٌ؛ لأنَّ أمَّهُ التي نزلَ منزلتها غيرُ وارثةٍ لحجبها ببنتِ الصُّلب، كما أنَّ بنتَ الأخ لأب ليس لها شيءٌ؛ لأنَّ من أدلت به فنزلت منزلته وهو الأخ لأب محجوبٌ بالشَّقِيقية. هكذا:

فالمسألة من اثنين لوجود التَّصف فيها، فنصفها واحدٌ لبنتِ البنتِ؛ لأنَّه ميراثُ أمِّها، ولابنِ الأختِ الشَّقِيقية التَّصف واحدٌ ميراثُ أمِّه الأختِ الشَّقِيقية، وليس لابنِ الأختِ لأُم شيءٌ؛ لأنَّ أمَّهُ التي ينزل منزلتها محجوبةٌ ببنتِ الصُّلب، وليس لبنتِ الأخ لأب شيءٌ؛ لأنَّ أبها الذي أدلت به ونزلت منزلته محجوبٌ بالشَّقِيقية كما تقدَّم.

3
1
2

خالةٌ
عمَّةٌ

مسألة أخرى: هالكٌ عن خالة، وعمَّة، فللخالة الثلث؛ لأنَّه ميراثُ الأمِّ التي أدلت بها ونزلت منزلتها. وللعمةُ الثَّلاثان الباقيان؛ لأنَّهما ميراثُ من أدلت به وهو الأب، والأب عاصِب يرث ما أبقت الفروض. هكذا:

فالمسألة من ثلاثة لوجود الثَّلاثين فيها. فنزلها وهو واحدٌ للخالة؛ لأنَّها بمنزلة الأمِّ التي أدلت بها ونزلت منزلتها، وثلاثها وهما اثنان؛ لأنَّها بمنزلة الأب الذي أدلت به وهو عاصِب يحوز ما أبقت الفرائض.

تنبيهات :

أ - لا يورث ذوو الأرحام مع وجود صاحب فرض أو عاصب ؛ لأن الباقي عن الفروض يرد على أصحاب الفروض حتى لا يبقى شيء إلا أن يكون صاحب الفرض أحد الزوجين فحينئذ يورث ذوو الأرحام .

فلو هلك هالك عن أخ لأم أو لأب ، وعن عمّة حازّ التركة كلها ، وليس للعمّة شيء ؛ لأنها من ذوي الأرحام ، ولم يبق من التركة ما ثبوته . كما لو هلك هالك عن أم وخالة فإن المال للأُم فرضاً ورداً وليس للخالة شيء ، أمّا لو هلك هالك عن زوجة وبنت أخ فإن للزوجة الربع فرضاً ، والباقي لبنت الأخ ؛ لأنها تنزل منزلة أبيها وهو عاصب يحوز ما بقي الفروض .

ب - ذوو الأرحام عند اجتماعهم ينظر إليهم وكأنهم الورثة الأصليين من أصحاب الفروض والعصبات فالأعلى يحجب الأدنى ، والشقيق يحجب الذي لأب .

وعند التساوي في الدرجة والقرب يتساوون في الإرث فلا يفضل بعضهم بعضاً . ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

مثال ذلك : هالك عن بنت بنت ، وعن بنت بنت بنت ، أو ابن بنت بنت ، فالأب لبنت البنت وحدها ، وليس لبنت بنت البنت شيء ، ولا لابن بنت البنت ؛ لأن بنت البنت أعلى درجة ، والأعلى يحجب الأدنى .

ومثال آخر : هالك عن بنت أخ شقيق ، وبنت أخ لأب فالأب لبنت الأخ الشقيق وليس لبنت الأخ لأب شيء ؛ لحجب الأخ الشقيق لأب . فمن نزل منزلته يكون بمنزله في الإرث أو الحرمان ، فمن أدلى بوارث ورث ، ومن أدلى بغير وارث لا يرث . كمن هلك عن بنت بنت ابن ، وابن ابن بنت ، فالأب هنا لبنت بنت الابن ، وليس لابن ابن البنت شيء ، فإنهما وإن استويا في الدرجة ؛ إذ كل منهما وصل إلى الهالك بدرجتين غير أن بنت ابن قد أدلت بوارث فورث ، وأمّا ابن البنت فقد أدلى بغير وارث فلذا لم يرث ، لأن ابن الابن وارث ، وأمّا ابن البنت فليس بوارث .

الفصل الثامن : في اليمين والتذر

وفيه مادتان :

المادة الأولى : في اليمين :

1 - تعريفها : اليمين ، هي الحلف بأسماء الله تعالى ، أو صفاته نحو : والله لأفعلن كذا .. أو : والذي نفسي بيده ، أو ومقلب القلوب .

2 - ما يجوز منها وما لا يجوز : يجوز الحلف بأسماء الله تعالى ؛ إذ كان النبي ﷺ يحلف بالله الذي لا إله غيره ، ويحلف بقوله : « والذي نفس محمد بيده » . وحلف جبريل عليه السلام بعره الله تعالى فقال : « وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها » (1) .

ولا يجوز الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته ، سواء كان الحلف به معظماً شرعاً كالكعبة المشرفة - حماها الله - والشئ ﷻ أم لم يكن ؛ وذلك لقوله ﷺ : « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » (2) . وقوله ﷺ : « لا تلعنوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » (3) . وقوله ﷺ : « من حلف بغير الله فقد أشرك » (4) . وقوله ﷺ : « من حلف بغير الله فقد كفر » (5) .

3 - أقسامها : اليمين ، ثلاثة أقسام ، وهي :

أ - الغموس : وهي أن يحلف المرء متعمداً الكذب ، كأن يقول : والله لقد اشترت كذا بخمسين مثلاً ، وهو لم يشتري بها ، أو يقول : والله لقد فعلت كذا ، وهو لم يفعل . وسميت هذه اليمين بالغموس ؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، وهذه اليمين هي المعينة بقول الرسول ﷺ : « من حلف على يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » (6) . وحكم بين الغموس أنها لا تجزئ فيها الكفارة ، وإنما يجب فيها التوبة والاستغفار (7) ؛ وذلك لعظم ذنبها ، ولا سيما إذا كان يتوصل بها إلى أخذ حق امرئ مسلم بالباطل .

ب - لغو اليمين : وهي ما يجري على لسان المسلم من الحلف بدون قصد ، كمن يكثر في كلامه قول : لا والله ، وبلى والله ؛ لقول عائشة رضي الله تعالى عنها : « اللغو في اليمين كلام الرَجُل في بيته لا والله » (8) . ومنها أن يحلف المسلم على الشئ يظنه كذا فينبش على

(1) رواه الترمذي (2560) وصححه . (2) رواه البخاري (235/3) . ورواه مسلم في الإيمان (3) . ورواه الإمام أحمد (520/2) .
(3) رواه أبو داود في الإيمان والتذير (5) . ورواه النسائي في الإيمان والتذير (6) .
(4) رواه الإمام أحمد (2/67 ، 87 ، 125) . (5) رواه الترمذي (1535) . ورواه الحاكم (1/18) .
(6) رواه البخاري (3/159) . ورواه أبو داود في التذير (2) . ورواه الترمذي (1269) . ورواه ابن ماجه (2323) .
(7) خلافاً للشافعي رحمه الله فإنه يرى وجوب الكفارة في اليمين الغموس . (8) رواه البخاري في صحيحه .

خلاف ما كان يظن .

وحكم هذه اليمين أنها لا إثم فيها ولا كفارة تجب على قائلها ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [المائدة : 89] .

ج - اليمين المعقودة : وهي التي يقصد عقدها على أمر مستقبل كأن يقول المسلم : والله لأفعلن كذا ... أو والله لا أفعل كذا .. فهذه هي اليمين التي يؤاخذ فيها الحائث ؛ لقوله تعالى : ﴿ ... وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ .

وحكمها : أن من حنث فيها آثم . ووجب عليه كفارة لذلك ، فإن فعلها سقط الإثم عنه وزال .

4 - ما تسقط به الكفارة : تسقط الكفارة والإثم على حالف اليمين بأمرين :

أ - أن يفعل المحلوف على فعله ، أو يترك المحلوف على تركه ، أو يفعل ما حلف على تركه أو يترك ما حلف على فعله ولكن ناسياً أو مخطئاً أو مكرهاً ؛ لقوله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ⁽¹⁾ .

ب - أن يستحي حال حلفه بأن يقول : إن شاء الله ، أو إلّا أن يشاء الله ، إذا كان الاستثناء بالمجلس الذي حلف فيه ؛ لقوله ﷺ : « من حلف فقال : إن شاء الله لم يحنث » ⁽²⁾ . وإذا لم يحنث فلا إثم عليه ولا كفارة .

5 - استحباب الحديث في أمور الخير : يستحب للمسلم إذا حلف على ترك أمر من أمور الخير أن يأتي ما حلف على تركه ، ويكفر عن يمينه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة : 224] . وقول الرسول ﷺ : « إذا حلفت على يمينٍ فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأب الذي هو خير » ⁽³⁾ .

6 - وجوب إبراء القسم : إذا حلف المسلم على أخيه أن يفعل كذا وجب عليه أن يبرئ قسمه ، وأن لا يتركه يحنث إذا كان في إمكانه فعل أو ترك ما حلف له عليه ؛ لقوله ﷺ : « للمراة التي أهدى إليها تمراً فأكلت بعضه وتركت بعضاً فحلفت لها المهدية أن تأكل باقيه ، فامتنعت ؛ فقال لها النبي ﷺ : « أبرئها فإن الإثم على المحنث » ⁽⁴⁾ .

(1) سبق تخريجه .

(2) رواه الترمذي (1532) . ورواه النسائي (31 ، 25 / 7) . ورواه الإمام أحمد (309 / 2) . وفيه ضعف ، والجمهور على العمل به لما ينهك له من رواية أبي داود عن ابن عمر مرفوعاً : « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله فقد استثنى » أبو داود في التذوير (11) .

(3) رواه مسلم في الإيمان (19) . (4) رواه الإمام أحمد (114 / 6) ورجال رجال الصحيح .

7 - الحلف بحسب نية الخالف : ⁽¹⁾ العبرة في الحنث وعدمه بنية الخالف ؛ إذ الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن حلف أن لا ينام على الأرض ، وهو يعني الفراش فهو بحسب نيته ، فلا يحنث إذا لم ينم على الفراش ، ومن حلف أن لا يلبس هذا الكتان ثوباً فلبسه سروالاً لا يحنث إن نوى كونه ثوباً فقط ، وإلا فإنه يحنث .

8 - كفارة اليمين : كفارة اليمين أربعة أشياء :

أ - إطعام عشرة مساكين بإعطائهم مدّاً مدّاً من يؤ لكل مسكين ، أو جمعهم على طعام غدائ أو عشاء يأكلون حتى يشبعوا ، أو إعطاء كل واحد رغيفاً مع بعض الإدام .

ب - كسوتهم ثوباً جزئياً في الصلاة ، وإن أعطى أنقى أعطاهم درعاً وخماراً ؛ لأنه أقل ما يجزئها في الصلاة .

ج - تحرير رقبة مؤمنة .

د - صيام ثلاثة أيام متتابعة إن استطاع وإلا صامها متفرقة .

ولا ينتقل إلى الصوم إلا بعد العجز عن الإطعام أو الكسوة أو التحرير ؛ لقوله تعالى : ﴿ كَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْرُ ثَمَرَةٍ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [البقرة : 223] .

المادة الثانية : في التذير :

1 - تعريفه : التذير الإرام المسلم نفسه طاعة لله لم تلزمه بدونه - أي التذير - كأن يقول : لله علي صيام يوم ، أو صلاة ركعتين مثلاً .

2 - حكمه : حكم التذير ما يلي :

يباح التذير المطلق الذي يراد به وجه الله تعالى كندبر صيام أو صلاة أو صدقة ويجب الوفاء به . ويكره التذير المقيد كأن يقول : إن شفا الله مريضني صمت كذا أو تصدقت بكذا ؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما : « نهى رسول الله ﷺ عن التذير وقال : إنه لا يرث شيئاً ، إنما يُستخرج به من مال البخيل » ⁽²⁾ .

(1) هذا في غير الدعاوى ، أما في الدعاوى فهي بحسب نية المستحلف ؛ لقوله ﷺ : في رواية مسلم في الأيمان (21) « اليمين على نية المستحلف » . وقوله ﷺ : « يمينك على ما صدقتك به صاحبك » رواه مسلم في الأيمان (20) فلو ادعى شخص على آخر دأية ولا يثبت له فحلف المدعي عليه وقال : والله ما عندي أو ما هي دأية وهو نائب ما عده شيء آخر فإن النية لا تنفعه وهو حانث كاذب .

(2) رواه البخاري (155/8) . ورواه مسلم في التذير (6، 2) . ورواه الإمام أحمد (61/2) . ورواه النسائي (16/7) .

ويحرم إذا كان لغير وجه الله تعالى كالنذر لقبور الأولياء أو أرواح الصالحين كأن يقول : يا سيدي فلان إن شفا الله مريضتي ذبحت على قبرك كذا أو تصدقت عليك بكذا ؛ إذ هذا من صرف العبادة لغير الله تعالى ، وذلك الشرك الذي حرّمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ سَمِعْنَا ﴾ [النساء : 36] .

3 - أنواعه : للنذر أنواع ، وهي :

أ - النذر المطلق ، وهو الخارج محرر الخبر نحو قول المسلم : لله علي صوم ثلاثة أيام أو إطعام عشرة مساكين مثلاً ، يريد بذلك التقرب إلى الله تعالى .

وحكم هذا النوع من النذر وجوب الوفاء به ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ [الأنفال : 91] . وقوله سبحانه : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج : 29] .

ب - النذر المطلق غير المجين ، كقول المسلم : لله علي نذر ولم يذكر النذر . وحكمه أنه يجب عليه في الوفاء به كفارة يمين ؛ لقوله ﷺ : « كفارة النذر إذا لم يسمه كفارة يمين ⁽¹⁾ » . وقيل يجزئه فيه أقل ما يسمى نذراً كصلاة ركعتين أو صيام يوم .

ج - النذر المقيّد بفعل الخالق ﷻ ، وهو الخارج مخرج الشرط . كقول المسلم : إن شفا الله مريضتي أو رد غائبتي أطعمت كذا مسكيناً ، أو صمت كذا يوماً .

وحكمه مع أنه مكروه يجب الوفاء به ، فإذا ما قضى الله حاجته وجب عليه فعل ما ساءه من العبادة ؛ لقوله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ⁽²⁾ . وإن لم يقض الله حاجته فلا وفاء عليه .

د - النذر المقيّد بفعل المخلوق وهو نذر اللجاج كقوله : أصوم شهراً إن فعلت كذا وكذا ، أو وقع كذا وكذا ، أو أخرج من مالي كذا إن فعلت كذا .

وحكمه أنه يخير بين الوفاء به وكفارة يمين إذا هو حنث فيما علق النذر عليه ؛ لقوله ﷺ : « لا نذري في غضب ، وكفارته كفارة يمين » ⁽³⁾ . إذ نذر اللجاج غالباً لا يكون إلا مع غضب ، وبراء به منغ مخاطب من فعل شيء ، أو تركه .

هـ - نذر المعصية ، وهو أن ينذر فعل محرّم ، أو ترك واجب كأن ينذر ضرب مؤمن ، أو ترك صلاة مثلاً .

(2) رواه البخاري (177 / 8) .

(1) رواه الترمذي (1528) .

(3) رواه أبو داود في الإيمان والنذور (41) . ورواه النسائي (28 / 7) ، 29 . ورواه الإمام أحمد (433 / 4) .

وحكمه أن يحرم الوفاء به ؛ لقوله ﷺ : « من نذر أن يطبخ الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » ⁽¹⁾ . غير أن بعض أهل العلم رأوا أن على صاحبه كفارة يمين ؛ لقوله ﷺ : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين » ⁽²⁾ .

و - نذر ما لا يملك المسلم ، أو مالا يطيق فعله ، كأن ينذر عتق عبد فلان ، أو التصديق بقطار من الذهب مثلاً ، وحكمه أن فيه كفارة ؛ لحديث : « لا نذر فيما لا يملك » ⁽³⁾ .
 ز - نذر تحريم ما أحل الله تعالى كأن ينذر تحريم طعام أو شراب مباحين ، وحكمه أنه لا يحرم شيئاً مما أحل الله سوى الزوجة ، فمن نذر تحريمها وجب عليه كفارةظهار ؛ وما عدا الزوجة ففيه كفارة يمين .

[تنبيهان] :

● من نذر كل ماله بجزئه الثلث منه إن كان النذر مطلقاً ؛ وإن كان النذر نذر لجأج يكفيه فيه كفارة يمين فقط .

● من نذر طاعة ومات قائم وليث بها نيابة عنه ؛ لما صح أن امرأة قالت لابن عمر أن أمها نذرت الصلاة في مسجد قباء ثم مات فأمرها أن تصلي عنها بمسجد قباء .

الفصل التاسع : في الذكاة ، والصَّيد ، والطَّعام ، والشراب

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : في الذكاة :

- 1 - تعريفها : الذكاة ذبح ما يذبح من الحيوان المباح الأكل ، ونحر ما ينحر منه .
- 2 - بيان ما يذبح وما ينحر : الغنم من ضأن ومعز ، وكذا سائر أنواع الطير من دجاج وغيره تذبح ولا تنحر . قال الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ يَذْبَحُ عَظِيمٌ ﴾ - أي كبش - [الصافات : 107] .
 والبقرة يذبح ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة : 67] ، ويجوز نحرها ⁽⁴⁾ ؛ إذ ثبت نحرها عن النبي ﷺ ؛ لأن لها موضعين لتذكيبتها ، موضع ذبح وموضع

(1) رواه الإمام أحمد (6 / 41) . ورواه الترمذي (1526) . ورواه أبو داود (3289) . ورواه ابن ماجه (2126) .

(2) رواه أبو داود (3290) بلفظ : « ... ولا فيما لا يملك ابن آدم » وسنده لا بأس به .

(3) رواه عبد الرزاق في مصنفه (9715) . ورواه النسائي (29 / 7) .

(4) أي البقرة فالضئير عائد إلى واحد البقر .

نَحْرٍ . وَأَمَّا الْإِبِلُ فَأَيْنَا نَحْرُ وَلَا تَذْبِيحُ ، وَقَدْ نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِبِلَ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدِ الْيَسْرَى (1)

3 - تَعْرِيفُ الذِّبْحِ وَالتَّحْرِ : الذِّبْحُ هُوَ قَطْعُ الْحَلْقُومِ وَالْمَرْيِ وَالْوَدَجِينَ .

والتَّحْرُ هُوَ طَعْنُ الْإِبِلِ فِي لَبَتَيْهَا ، وَاللَّبَةُ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ مِنَ الْعنِقِ ، وَهُوَ مَوْضِعُ تَصَلُّ مِنْهُ إِلَهُ الذِّبْحِ إِلَى الْقَلْبِ فَيَمُوتُ الْحَيَوَانُ بِسُرْعَةٍ .

4 - كَيْفِيَّةُ الذِّبْحِ وَالتَّحْرِ : أَمَّا الذِّبْحُ فَهُوَ أَنْ تَطْرَحَ الشَّاةُ عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ مُسْتَقْبِلَةَ الْقِبْلَةِ بَعْدَ إِعْدَادِ آلَةِ الذِّبْحِ الْحَادَّةِ ، ثُمَّ يَقُولُ الذَّابِحُ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَيُجَهِّزُ عَلَى الذَّيْحَةِ فَيَقْطَعُ فِي فُورٍ وَاحِدٍ حَلْقُومَهَا وَمَرْيَهَا وَوَدَجِيهَا .

وَأَمَّا التَّحْرُ فَهُوَ أَنْ يَعْلَلَ الْبَعِيرَ مِنْ يَدِهِ الْيَسْرَى قَائِمًا . ثُمَّ يَطْعُنُهُ نَاحِرُهُ فِي لَبَتَيْهِ قَائِلًا : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَيُوَاصِلُ حَرَكَةَ الطَّعْنِ حَتَّى تَزْهَقَ رُوحُهُ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ مَرَّ بِرَجُلٍ أَنَاخَ نَاقَتَهُ لِلذِّبْحِ : « اِبْعَثْهَا قِيَامًا مَقْبِدَةً سَنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ » (2) .

5 - شُرُوطُ صِحَّةِ الذِّكَاةِ : يَشْتَرُطُ لَصِحَّةِ الذِّبْحِ مَا يَلِي :

1 - أَنْ تَكُونَ آلَةُ الذِّبْحِ حَادَّةً تَنْهَرُ الدَّمَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ ، فَكُلْ لَيْسَ الْعَظْمُ وَالظُّفَرُ » (3) .

2 - التَّسْمِيَةُ بِأَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، أَوْ بِسْمِ اللَّهِ فَقَطْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الْأَسْمَاءُ : 21] . وَقَوْلِهِ ﷺ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلُوا » (4) .

3 - قَطْعُ الْحَلْقُومِ تَحْتَ الْجُوزَةِ مَعَ قَطْعِ الْمَرْيِ وَالْوَدَجِينَ فِي فُورٍ وَاحِدٍ .

4 - أَهْلِيَّةُ الْمَذْكِيِّ بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا عَاقِلًا بَالِغًا ، أَوْ صَبِيًّا مُمَيِّزًا . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً ، أَوْ كِتَابِيًّا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ [الْمَائِدَةُ : 5] . وَفُسْرُ طَعَامِهِمْ بِذَبَائِحِهِمْ .

5 - إِنْ تَعَلَّرَ ذَبِيحٌ أَوْ نَحَرَ الْحَيَوَانُ لِرُدِّيهِ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ لَشُرُودِهِ جَانِبَ تَذَكُّبِهِ بِإِصَابَتِهِ فِي أَيِّ حِزْبٍ مِنْ أَجْزَائِهِ يَمَّا يَهْرُ دَمُهُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : وَقَدْ نَذَّ بَعِيرٌ - أَيُّ شَرْدَ - وَلَمْ يَكُنْ مَعَ الْقَوْمِ حَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ : « إِنْ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَاغْلُظُوا بِهِ »

(1) انظر صحيح البخاري (117 ، 119) كتاب الحج ، وسنن أبي داود (20) كتاب المناسك .

(2) رواه أبو داود (1768) .

(3) رواه البخاري (18 / 3) . ورواه الترمذي (1491) . ورواه ابن ماجه (3178) .

(4) سبق تخرجه .

هكذا⁽¹⁾ . فقاس أهل العلم عنه كل ما تعدّرت ذكاته من حلقه أو لبقته .

[تنبيهات]

- 1 - ذكاة الجنين ذكاة أمه ، ويحسن أكله إذا تمّ حلقه ونبت شعره . فقد سئل عن ذلك رسول الله ﷺ قال : « كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه »⁽²⁾ .
- 2 - ترك التسمية نسياناً لا يضرّ في الذكاة ؛ لعدم مواخذة أمّة محمد ﷺ بالنسيان الحديث : « رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »⁽³⁾ . ولقوله ﷺ : « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله ، أو لم يذكر ، إنّه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله »⁽⁴⁾ .
- 3 - المبالغة في الذبح حتّى قطع رأس الذبيحة إساءة ، وتوكل الذبيحة معها بلا كراهية .
- 4 - لو خالف المذكي فنحر ما يذبح ، أو ذبح ما ينحر أكلت مع الكراهية .
- 5 - المريضة ، والمنخفة ، والموقودة ، والمتردّية ، والنطيحة ، وأكيلة السبع إذا أدركت فيها الحياة مستقرة ، بحيث تزهق روحها بفعل الذبح لا بتأثير المرض وذكيّت جازاً أكلها ؛ لقوله تعالى : ﴿لَا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة : 3] . أي أدركتم فيها الرّوخ وأزهمتموه بواسطة التذكية .
- 6 - إذا رفع الذابح يده قبل إنهاء الذبح ثمّ أعادها بعد فترة طويلة قال أهل العلم : لا تؤكل ذبيحته إلا إذا كان قد أمّ ذكاتها في المرة الأولى .

المادة الثانية : في الصيد

- 1 - تعريفه : الصيد ، ما يصاد من حيوان برّي متوحّش أو حيوان مائي ملازم للبحر .
 - 2 - حكمه : يباح الصيد لغیر المحرم بحدّ أو عمره ؛ لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة : 2] . غير أنّه يكره إن كان مجرّد اللّهو واللّعب .
 - 3 - أنواعه : الصيد نوعان : صيد بحر ، وهو كل ما عاش في البحر من سمك وغيره من الحيوانات البحرية .
- وحكمه أنّه حلال للمحرم وغير المحرم ، ولم يكره منه سوى إنسان الماء وخنزير الماء ؛ لعلة مشاركتهما في التسمية للإنسان وهو محرّم الأكل ، والخنزير وهو كذلك .

(1) رواه الإمام أحمد (4 / 140) . ورواه الدارمي (2 / 34) .

(2) رواه أبو داود (2827) . ورواه ابن ماجه (3199) . ورواه الإمام أحمد (3 / 31) .

(3) رواه الطبراني بسنن صحيح .

(4) رواه البيهقي في السنن الكبرى (9 / 240) : ولا يتم الاستدلال بهذا الحديث على هذه المسألة إلا إذا كان الثرك للتسمية نسياناً .

وصيد برّ، وهو أجناس، فيباح منه ما أباحه الشرع، ويمنع منه ما منعه.

4 - ذكاة الصيد: ذكاة صيد البحر مجزؤ موته بحيث لا يعالج أكله وهو حيّ فقط؛ لقوله ﷺ: «أحلّت لنا ميتتان، الحوت والجراد»⁽¹⁾. وأما صيد البرّ فإنه إذا أدرك حيّا وجب تذكيته، ولا يجوز أكله بدون تذكيته؛ لقوله ﷺ: «وما صدت بكلبك غير المعلم وأدركت ذكاته فكل»⁽²⁾. وإذا أدركته ميتًا حارّ أكله إذا توفّرت فيه الشروط التالية:

1 - أن يكون الصائد ممن تجوز تذكيته ككونه مسلمًا عاقلًا مميزًا.

2 - أن يستني الله تعالى عند الرمي أو لإرسال الجراح؛ لقوله ﷺ: «ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه؛ فكل». وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته؛ فكل»⁽³⁾.

3 - أن تكون آلة الصيد - إن كانت غير جراح - محدّدة تحرق الجلد، فإن كانت غير محدّدة كالعضا والحجر. فلا يصحّ أكل ما صيد بها؛ لأنه كالموقود، اللهم إلا إذا أدرك فيه الروح فذكي؛ وذلك لقوله ﷺ: «قد سئل عن المعراض: «إذا أصاب بالعرض فلا تأكل؛ فإنه وقيد»⁽⁴⁾. وإن كانت جراحا من كلب أو باز أو صقر، وجب أن يكون معلّمًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَهُ مِنْ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ يَعْلَمُونَ مِمَّا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 4]. وقوله ﷺ: «وما صدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله عليه ثم كل»⁽⁵⁾.

[تنبيه]: علامة الجراح المعلم وخاصة الكلب: أن يدعى فيجب، وأن يُشلى فينشلي، وأن يزرز فيزدجز، واغتفر الانترجار في غير الكلب إذا كان غير ممكن.

4 - أن لا يشارك كلب الصيد غيره من الكلاب في إمساك الصيد؛ لأنه لا يدري من الذي أمسكه، المذكور اسم الله عليه عند إرساله أم غيره؛ وذلك لقوله ﷺ: «فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل، فلا تأكل فإنك لا تدري أيهما قتله»⁽⁶⁾.

5 - أن لا يأكل الكلب منه شيئا؛ لقوله ﷺ: «إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل؛ فأني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه»⁽⁷⁾. والله يقول: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾.

(1) رواه البيهقي (1/ 254).

(2) رواه أبو داود (2855). ورواه الإمام أحمد (4/ 195).

(3) رواه البخاري (7/ 112).

(4) رواه البخاري (7/ 114).

(5) رواه البخاري (7/ 112).

(6) رواه البخاري (8/ 380).

(7) رواه البخاري (8/ 380).

[تنبيهات] :

- 1 - إذا غاب الصيدُ عن الصَّائِدِ ثُمَّ وجدَهُ وبِهِ أثرُ سهمٍ وَلَا أثرَ آخرَ معه جازَ أكلُهُ ، مَا لَمْ يَمِضْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ لَيَالٍ ؛ لقوله ﷺ في الَّذِي يَدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ : « كُلْ مَا لَمْ يَمُتْ » ⁽¹⁾ .
- 2 - إذا صيدَ الحيوانُ ثُمَّ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ ، لَا يَحِلُّ أكلُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَاتَ بِسَبَبِ الْمَاءِ لَا بِسَبَبِ الرُّمِي .
- 3 - إذا انفصلَ عَضُوٌّ مِنَ الصَّيْدِ بِفِعْلِ الْجَارِحِ ، فَإِنَّ هَذَا الْعَضُوَّ لَا يَحِلُّ أكلُهُ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ ﷺ : « وَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ » ⁽²⁾ .

المادةُ الثالثةُ : فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ :

1 - الطَّعَامُ :

- 1 - تعريفُهُ : المَرَادُ مِنَ الطَّعَامِ كُلُّ مَا يُطْعَمُ مِنْ حَبٍّ وَتَمْرٍ وَلَحْمٍ .
- 2 - حكمُهُ : الْأَصْلُ فِي سَائِرِ الْأَطْعِمَةِ الْحَلَالَةُ ؛ لِعُمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : 29] . فَلَا يَحْرُمُ مِنْهَا إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلُ الْكِتَابِ أَوْ الشُّعْءُ ، أَوْ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ ، فَقَدْ حَرَّمَ الشَّارِعُ أَطْعِمَةً ؛ لِأَنَّهَا مُضَرَّةٌ بِالْجِسْمِ أَوْ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْلِ ، كَمَا حَرَّمَ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ أَطْعِمَةً لِمَجْرُودِ الْإِمْتِحَانِ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَظُنُّوا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَكُمْ ﴾ [النساء : 160] .
- 3 - أَنْوَاعُ الْمُحْظُورَاتِ :

1 - مَا حُظِرَ بِدَلِيلِ الْكِتَابِ وَهُوَ :

- 1 - طَعَامٌ غَيْرُهُ الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ بَوَاحٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْمَلَكِ الَّذِي تَبِيخُ لَهُ أَكْلُهُ ؛ لقوله تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة : 188] . وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ : « فَلَا يَحِلُّنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ » ⁽³⁾ .
- 2 - الْمَيْتَةُ ، وَهِيَ مَا مَاتَ مِنَ الْحَيَوَانِ حَتَّى أَنْفَهُ ، وَمِنْهَا الْمُنْتَفِئَةُ ، وَالْمَوْقُودَةُ ، وَالْمُتْرَدِّئَةُ ، وَالنَّطِيحَةُ ، وَأَكْبَلَةُ السَّبْعِ .

(1) رواه مسلم في صحيحه .

(2) رواه ابن ماجه (3217) . ورواه الحاكم (124/4) . والترمذي (1480) بلفظه « وَمَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ » وفي سنده مقال لكنّه صالحٌ للعملِ بِهِ .

(3) رواه البخاري (165/3) . ورواه مسلم في الملقطة (2) . ورواه أبو داود في الجهاد (94) .

3 - الدِّمُّ المسفوخ وهو المائل عند التذكية ، وكذا دُم غير المذكيات مسفوحا كان أو غير مسفوح ، قليلاً أو كثيراً .

4 - لحْمُ الخنزير ، وكذا سائر أجزائه من دم وشحم وغيرهما .

5 - مَا أَهْلُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَهُوَ مَا ذَكَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

6 - مَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ مَا ذُبِحَ عَلَى الْأَضْرَحَةِ وَالْقَبَابِ مِمَّا يَنْصُبُ أَمَارَةً وَرَمْزًا لِمَا يُعْبَدُ دُونَ اللَّهِ ، أَوْ يُتَوَسَّلُ بِهِ إِلَيْهِ تَعَالَى ، ودليل هذه الشبهة قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْبَشِيرُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمَرْدِيَّةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ النَّسْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ ﴾ [المائدة : 3] . فهي محرمة بالكتاب العزيز .

ب - مَا حُظِرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مَا يلي :

1 - الحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ ؛ لقول جابر رضي الله عنه : « نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمير الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل » (1) .

2 - البغال قياشاً لها على الحمير الأهلية ، فهي في حكم ما نهى عنه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل : 8] . فهو دليل خطاب يقضي بحظر أكلها . وإن قيل كيف أبيض الخيل ، والدليل في البغال والخيل واحد ؟ فالجواب أن الخيل خرجت بالنص الذي هو إذن الرسول ﷺ في أكلها كما جاء في حديث جابر المتقدم .

3 و 4 - كل ذي ناب من السباع كالأسد والثمر والثب والفهد والفيل والثب والكلب ، وابن آوى ، وابن عرس ، والثعلب ، والسنجاب ، وغيرها مما له ناب يفترس به . وذي مخلب من الطيور كالصقر والبازي والعقاب والشاهين والحدأة والباشق والبومة وغيرها مما له مخلب يصيد به ؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما : « نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطيور » (2) .

5 - الجلالة ، وهي ما تأكل النجاسة وتكون غالباً في عيشها من بهيمة الأنعام ، ومثلها الدجاج ؛ لما روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الجلالة والبانها (3) ، فلا تؤكل حتى تحبس عن النجاسة أيّما يطيب فيها لحمها ، ولا يشرّب لبنها إلا بعد

(1) رواه الإمام أحمد (2 / 21 ، 219) . ورواه الدارقطني (3 / 458) .

(2) رواه الترمذي (1477) . ورواه الإمام أحمد (1 / 147) . ورواه الحاكم (2 / 40) .

(3) رواه أبو داود (3785) والترمذي (1824) وغيره وهو حسن .

إبعادها عن الثَّجاسة أَيْئامًا يطيبُ فيها لبنها .

ج - مَا يُحْظَرُ بِدَلِيلِ مَنْعِ الضَّرَرِ ، وَهُوَ مَا يلي :

- 1 - الشُّمُّومُ عَائَةً لثَبُوتِ ضررها في الأجسام .
- 2 - الثَّرَابُ والطَّيْنُ والحجرُ والفحمُ ؛ لضررها وعدمِ نفعها .
- 3 - المستفتراتُ التي تعافها النَّفسُ وتنقبضُ لها كالحشرات وغيرها ؛ إذ المستفترُ يسبِّبُ المرضَ ، ويجزُّ الأذى للبدنِ .

د - مَا حُظِرَ بِدَلِيلِ النَّفْذِ عَنِ النَّجَاسَاتِ ، وَهُوَ مَا يلي :

- 1 - كُلُّ طعامٍ أو شرابٍ خالطته نجاسةٌ ؛ لقوله ﷺ : « إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَكُلُوا الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرِبُوهُ » ⁽¹⁾ .
- 2 - كُلُّ نجسٍ بطبيعته كالعذرة والورث ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ [الأعراف : 157] .

4 - مَا يَبَاحُ مِنَ المَحْظُورَاتِ لِلْمَضْطَرِّ :

يباح للمضطرِّ ذي الخمصة - المجاعة الشديدة - إِنْ خَافَ تَلَفَ نَفْسِهِ وَهَلَكَهَا أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْ كُلِّ المَحْظُورِ - غيرِ السُّمِّ - مَا يَحْفَظُ بِهِ حَيَاتَهُ سِوَاهُ كَانَ طَعَامٌ غَيْرُهُ أَوْ مِيتَةٌ ، أَوْ لَحْمُ خَنْزِيرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، عَلَى شَرْطِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الْقَدَرِ الَّذِي يَحْفَظُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْهَلَاكِ ، وَأَنْ يَكُونَ كَارِهَا لِذَلِكَ غَيْرَ مُتَلَذِّذٍ بِهِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَحَبَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَارِفٍ ⁽²⁾ لِإِتْرَارِ ﴾ [المائدة : 3] .

ثَانِيًا - الشُّرَابُ :

- 1 ... تعريفه : المرادُ مِنَ الشَّرَابِ كُلُّ مَا يَشْرَبُ مِنْ أَنْوَاعِ السُّوَاسِ .
- 2 - حكمه : الأصلُ في الشُّرْبَةِ كالأَصْلِ فِي الْأَطْعَمَةِ وَهُوَ أَنَّهَا مَبَاحَةٌ ؛ لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ إِلَّا مَا أُخْرِجَ الدَّلِيلُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ :
 - 1 - الخمرُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْيِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَذْنَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة : 90] . وقول الرسول ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ ، وَشَارِبَهَا ، وَسَاقِيَهَا ، وَبَاعَهَا

(1) رواه أبو داود (3841 ، 3842) بسند صحيح وأصله في البخاري .

(2) متجانف لإثم : مائل إليه ومختار له .

- ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والحاملة إليه، وأكل ثمنها» (1).
- 2 - كل مسكر من أنواع الشوائب، والكحوليات (2)؛ لقوله ﷺ: «كل مسكر خمير، وكل خمير حرام» (3).
- 3 - عصير الخليلين وهو جمع الزهو والرطب، أو الزبيب والرطب في إناء واحد وصب الماء عليهما حتى يصيرا شرابا حلوا. وسواء أسكر أم لم يسكر؛ انهميه ﷺ عن ذلك بقوله: «لا تنبذوا الزهو والرطب جميعا، ولا تنبذوا الزبيب جميعا، ولكن انبذوا كل واحد منهما على حدته» (4).
- وذلك لأن الإسكار يسرع إليه بسبب الخليط؛ فسدا للذريعة نهى عنه ﷺ.
- 4 - أبوال محرّمات الأكل لتنجاستها، والتجاسة محرمة.
- 5 - ألبان ما لا يؤكل لحمه من الحيوان، سوى لبن الأدمية فإنه حلال.
- 6 - ما ثبت ضرورة للجسم كالغازات ونحوها.
- 7 - أنواع المشروبات التدخينية كالتبغ والحشيشة والشيشة؛ إذ بعضها مضر للجسم وبعضها مسكر، وبعضها مفيّر وبعضها كريه الريح مؤذ لمن في معية المدخن من بشر أو ملائكة، وما كان كذلك فهو ممنوع شرعا.
- 8 - ما يباح منها للمضطر:
- يباح للذي الغصة أن يسيغ ما نشب في حلقه من طعام ونحوه بالخمير إن لم يجد غيرها حفاظا على النفس من الهلاك، كما يباح للذي العطش الشديد الذي يخاف معه الهلاك أن يشرب ما يدفع به عطشه من المشروبات الخمرية؛ لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾.

* * *

الفصل العاشر: في الجنائيات وأحكامها

وفيه أربع مواد:

المادة الأولى: في الجنابة على النفس:

1 - تعريفها: الجنابة على النفس هي التعدّي على الإنسان بإزهاق روحه، أو إتلاف بعض

(1) رواه أبو حادود (3674). ورواه الإمام أحمد (97/2).

(2) الكحوليات كلمة أعجمية أصلها الغرليات إذ القول ما يغال العقول من المسكرات. قال تعالى: ﴿لَا يَبْرَأُ عَنْهُمْ﴾ (الشافات: 47).

(3) رواه ابن ماجه (3390). ورواه الإمام أحمد (31، 29/2). (4) رواه مسلم في الأشربة (5). ورواه الدارمي (118/2).

أعضائه، أو إصابته بجرح في جسمه .

2 - حكمها : يحرم بدون حق إزهاق روح الإنسان ، أو إتلاف عضو من أعضائه ، أو إصابته بأي أذى في جسده ، فليس بعد الكفر ذنب أعظم من قتل المؤمن ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِيبٌ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : 93] . وقوله ﷺ : « أَوَّلُ مَا يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ »⁽¹⁾ . وقوله ﷺ : « لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يَصَبْ دَمًا حَرَامًا »⁽²⁾ .

3 - أنواع الجنائية على النفس : الجنائية على النفس ثلاثة أنواع وهي :

1 - العمد : وهو أن يقصد الجاني قتل المؤمن أو أذنته ، فيعمد إليه فيضربه بحديد ، أو عصا ، أو حجر ، أو يلقيه من شاهق ، أو يُعْرِقُهُ فِي مَاءٍ ، أو يحرقه بنار ، أو يخنقه ، أو يطعمه سمًا فيموت بذلك ، أو يصاب بتلف في أعضائه ، أو جرح في بدنه .

وحكم هذه الجنائية العمد أنها توجب القود (القصاص) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَكَفَّارَتُهُمْ بِهَا أَنْ يَتَّقُوا النَّفْسَ الْفَاسِقَ وَالْعَيْنَ وَالْأَنْفَ وَالْأَذْنَ وَاللِّسَانَ بِالنِّسْبِ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة : 45] . وقوله ﷺ : « مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ ، إِمَّا أَنْ يُوَدَّى ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ »⁽³⁾ . وقوله ﷺ : « مَنْ أَصِيبَ بَدَنٌ أَوْ خَيْلٌ - أَيْ جَرَحَ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَأْخُذَ الْعُقْلَ - أَيْ الدِّيَةَ - أَوْ يَعْفُو ، فَإِنْ أَرَادَ رَابِعَةً فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ »⁽⁴⁾ .

2 - شبه العمد : وهو أن يقصد الجنائية دون القتل ، أو الجرح كأن يضربه بعصا خفيفة لا تقتل عادة ، أو يلكمه بيده ، أو يضربه برأسه ، أو يرميه في قليل ماء ، أو يصيح في وجهه ، أو يهدده فيموت لذلك .

وحكم هذا النوع من الجنائية أن يوجب على الجاني الدية على عاقلته ، والكفارة عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرَةً وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ [النساء : 92] .

3 - الخطأ : وهو أن يفعل المسلم ما يباح له فعله من رماية أو اصطياد ، أو تقطيع لحم حيوان

(1) رواه البخاري (138/8) . رواه النسائي (84/7) . رواه ابن ماجه (2615، 2617) . رواه الإمام أحمد (388/1) .

(2) رواه الإمام أحمد (94/2) . رواه الحاكم (351/4) .

(3) رواه البخاري (165/3) . رواه مسلم في الحج (447، 448) . رواه الترمذي (1405) .

(4) رواه الإمام أحمد (31/4) . رواه ابن ماجه (2623) . رواه الدارمي (188/2) . وفي سنده ضعف ، غير أن العمل به إذ أصله في الصحيحين .

مثلاً فتطيش الآلة فتصيب أحداً فيموت بذلك أو يجرخ .
 وحكم هذا النوع من الجنایة كحكم النوع الثاني ، غير أن الدية فيه مخففة ، وأن الجاني غير
 آثم بخلاف شبه العمد فإن الدية فيه مغلظة ، والجاني آثم .
المادة الثانية : في أحكام الجنایات :

أ - شروط وجوب القصاص :

- لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَوْ فِي الْأَطْرَافِ أَوْ الْجَرَاحِ إِلَّا بِتَوْفُرِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ :
- 1 - أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مَعْصُومَ الدِّمِّ ، فَإِنْ كَانَ زَانِياً مُحَصَّناً ، أَوْ مُرْتَدَّاً ، أَوْ كَافِراً فَلَا قَصَاصَ ؛ إِذْ هُوَ لَا دِمَّهُمْ هَدَرٌ لِحَرَمَتِهِمْ .
 - 2 - أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مَكْلُفًا ، أَيْ بِالْعَاقِلًا ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مُجَنُونًا فَلَا قَصَاصَ ؛ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ : « رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَالْمُجَنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ، وَالثَّائِمِ حَتَّى يَسْتَفِيقَ » .
 - 3 - أَنْ يَكْفِيَ الْمَقْتُولُ الْقَاتِلَ فِي الدِّينِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالرَّوْفِ ؛ إِذْ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ » ⁽¹⁾ . وَلَأَنَّ الْعَبْدَ مُتَقَوِّمٌ بِقِيَمَتِهِ ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ الشُّتَّى أَنْ لَا يَقْتُلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ » وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « لَا يَقْتُلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ » ⁽²⁾ .
 - 4 - أَنْ لَا يَكُونَ الْقَاتِلُ وَالِدًا لِلْمَقْتُولِ أَوْ أَبًا أَوْ أُمًّا ، أَوْ جَدًّا أَوْ جَدَّةً ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَقْتُلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ » ⁽³⁾ .

ب - شروط استيفاء القصاص :

- لَا يَسْتَوْفِي صَاحِبُ الْقَصَاصِ حَقَّهُ فِي الْقَصَاصِ إِلَّا بَعْدَ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ :
- 1 - أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَقِّ مَكْلُفًا ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مُجَنُونًا حُجِّنَ الْجَانِي حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ يُفِيقَ الْمُجَنُونُ ، ثُمَّ لِهَمَّا أَنْ يَقْتَصَا أَوْ يَأْخُذَا الدِّيَةَ أَوْ يَعْفُوا ، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنِ الصَّحَابَةِ ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ .

(1) رواه الإمام أحمد (79 / 1) . ورواه الترمذي (1412 ، 1413) وهو حسن .

(2) رواه البيهقي (35 / 8) بسند حسن . ورواه الدارقطني (133 / 3) .

(3) رواه الإمام أحمد (49 / 1) وصححه ابن الجارود . وروى مالك أن الوالد لا يقتل بولده . إذا كان القتل غير محظ ، أما إذا كان محظاً عمداً عدواناً كان خنفة بجلي أو ذبحه بموسى فإنه يقتل به .

- 2 - أَنْ يَقْتُلَ أَوْلِيَاءَ الدِّمِّ عَلَى الْقصاصِ ، فَإِنْ عَفَا عَنْهُمْ فَلَا قصاصَ ، وَمَنْ لَمْ يَعْفَ فَلَهُ قسطُهُ مِنَ الدِّيَةِ .
- 3 - أَنْ يُؤْمِنَ فِي حَالِ الاستِيفاءِ التَّعْدِي بَأَنْ لَا يَتَعَدَّى الجُرْحُ مِثْلَهُ ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ غَيْرُ الْقَاتِلِ ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ امْرَأَةٌ فِي بطنِها جَنِينٌ حَتَّى تَضَعَ وَتَقْطَعَ وَلَدَها ؛ لقوله ﷺ لَمَّا قُتِلَتْ امْرَأَةٌ عَمْدًا : « لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بطنِها إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَحَتَّى تَكْفُلَ وَلَدَها » ⁽¹⁾ .
- 4 - أَنْ يَكُونَ الاستِيفاءُ بِحَضْرَةِ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِبِهِ حَتَّى يُؤْمِنَ الْحَيَفُ أَوْ التَّعْدِي .
- 5 - أَنْ يَكُونَ بَالَهُ حَادِثٌ ؛ لقوله ﷺ : « لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » ⁽²⁾ .

ج - التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْقَوْدِ وَالْدِّيَةِ وَالْعَفْوِ : ⁽³⁾

- إِذَا وَجِبَ لِلْمُسْلِمِ دَمٌ خَيْرٌ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ : أَنْ يَقَادَ لَهُ ، أَوْ يُوَدَّى لَهُ ، أَوْ يَعْفُوَ ؛ لقوله تعالى : « فَمَنْ عَفَى عَنْهُ لَمْ يَنْجِبْهُ فَإِنَّهَ لَفِي الدِّمِّ بِأَحْسَنِ » [البقرة : 178] . وقوله سبحانه : « فَمَنْ عَفَا وَأَسْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ » [الشورى : 40] . وقول الرسول ﷺ : « مَنْ قُتِلَ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُوَدَّى أَوْ أَنْ يَقَادَ » ⁽⁴⁾ . وقوله ﷺ : « مَا عَفَا رَجُلٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا » ⁽⁵⁾ .
- [تَقْصِيهَاتٌ] :

- 1 - مِنْ اخْتَارَ الدِّيَةَ سَقَطَ حَقُّهُ فِي الْقَوْدِ ، فَلَوْ طَلَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ وَلَوْ انْتَقَمَ فَقَتَلَ قَتِيلًا ، أَمَّا إِذَا اخْتَارَ الْقصاصَ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَعْدَلَ عَنْهُ إِلَى الدِّيَةِ .
- 2 - إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ لَمْ يَبْقَ لَوَلِيِّ الدِّمِّ إِلَّا الدِّيَةُ لِتَعْدُّرِ الْقصاصِ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ غَيْرِ الْقَاتِلِ بِحَالٍ ؛ لقوله تعالى : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَرِيسِهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي أَقْتُلِ إِنْهُمْ كَانَ مُضْرِبًا » [الإسراء : 33] . وَفُسِّرَ الإسْرَافُ فِي الْقَتْلِ بِقَتْلِ غَيْرِ الْقَاتِلِ .
- 3 - كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ قَاتِلٍ خَطَأً أَوْ شِبْهِ عَمْدٍ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَقْتُولُ جَنِينًا أَوْ مُسِنَّةً ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، وَهِيَ عَقْرٌ رَقِيَّةٌ مُؤَمَّنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؛ لقوله تعالى : « وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا »

(1) سنن ابن ماجه (2694) .

(2) رواه ابن ماجه (2667، 2668) وسكت عنه الشيرازي . وهذا يرى بعض أهل العلم أَنَّ الْقَاتِلَ يَقْتُلُ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ كَانَ سَيِّفًا سَيْفًا ، وَإِنْ كَانَ حِجْرًا فَحِجْرًا ؛ لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِالَّذِي رَضِيَ رَأْسَ الْحَارِثِي بِحِجْرٍ أَنْ يَرُضَ رَأْسَهُ .

(3) يرى بعض أهل العلم أَنَّ قَتْلَ الْعِيْلَةِ لَا عَفْوَ فِيهِ وَإِنْ عَفَا أَوْلِيَاءُ الدِّمِّ فَإِنَّ السُّلْطَانَ أَنْ لَا يَعْفُوَ بَلْ يَعْزُّزُ الْقَاتِلَ بِجَلْدِ مِائَةٍ وَتَغْرِيبِ عَامٍ .

(4) صحيح البخاري (165/3) ومسلم كتاب الحج (447، 448) . (5) رواه الإمام أحمد (438 / 2) .

عَلَيْهَا حَكِيمًا ﴿ [السّاءة : 92] .

المادّة الثّالثة : في الجنائية على الأطراف :

1 - تعريفها : الجنائية في الأطراف أن يتعدّى امرؤ على آخر فيفقأ عينه أو يكسر رجله أو يقطع يده مثلاً .

2 - حكمها : إن كان الجاني عامداً ، وليس والدًا للمجنّي عليه ، وكان المجنّي عليه ⁽¹⁾ مكافئاً للجاني في الإسلام والحرية فإنه يقاد منه للمجنّي عليه بأن يقطع منه ما قطع ، ويجرح بمثل ما جرح ؛ لقوله تعالى : ﴿ ... وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ إلا أن يقبل المجنّي عليه الدّية أو يعفو .

3 - شروط القصاص في الأطراف : يشترط لاستيفاء القصاص في الأطراف ما يلي :

1 - أن يؤمن من الحيف ⁽²⁾ في الاستيفاء ، فإن خيف الحيف فلا قصاص .

2 - أن يكون القصاص ممكناً ، فإذا كان غير ممكن ترك إلى الدّية .

3 - أن يكون العضو المراد قطعه مماثلًا في الاسم والموضع للعضو الملتف ، فلا تقطع يمين في يسار ، ولا يد في رجل ، ولا إصبع أصلي في زائد مثلاً .

4 - استواء العضوين : الملتف والمراد أخذه ، في الصّحة والكمال ، فلا تؤخذ اليد الشّلاء في الصّحيحة ، ولا العين العوراء بالسّليمة .

5 - إن كان الجرح في الوأس أو الوجه ، وهي الشّجّة فلا قصاص فيه إلا إذا كان لا ينتهي إلى العظم ، وكلّ جرح لا يمكن فيه الاستيفاء لخطورته فلا يقتصّ به ، فلا قصاص في كسر عظم ولا في جائفة ، وإنما الواجب فيه الدّية .

[تنبيهات] :

• تقتل الجماعة بالواحد ، ويؤخذ أطراف جماعة في طرف واحد إذا اشتبكوا في الجنائية اشتراكاً مباشراً ؛ لقول عمر رضي الله عنه : « لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً » ⁽³⁾ . قال ذلك بعد أن قتل سبعة كانوا قد قتلوا رجلاً من أهل صنعاء .

• سرابة الجنائية مضمونة ، فلو جنى أحد على آخر بقطع إصبعه ثم لم يندمل ⁽⁴⁾ الجرح حتى شلت يده بكاملها أو مات فإن القصاص يكون أو الدّية بحسب ذلك .

(1) لو اشترك كبير وصغير في القتل العمد العدوان ، قُتل الكبير وأُزِم الصغير بنصف الدّية . قاله مالك في الموطأ .

(2) الحيف : الاعتداء والجور .

(3) رواه مالك في الموطأ وأصله في البخاري . (4) اندمل الجرح إذا التأم وبرئ وتماثل للشّفاء .

وأما سرية القود فهدر ، فلو قطع أحد يد أحد فاقصص منه بقطع يده ثم لم يلبث أن مات متأثراً بالجرح فلا شيء له إلا إذا كان هناك حيف حال القصاص بأن كان القطع بآلة كائنة أو مسمومة مثلاً فتضمن الشراية حينئذ .

● لا يقتص في جرح أو عضو قبل برئه ؛ لنهي النبي ﷺ عن القود في الجرح قبل البرء ⁽¹⁾ لأنه لا يؤمن أن يسري الجرح إلى باقي الجسد فيتلفه ، فلذا لو خالف أحد واقتصص قبل البرء ثم سرى جرحه فأتلف له عضواً آخر ، فلا حق له في المطالبة في الشراية لمخالفته للنهي عن القود قبل البرء .

المادة الرابعة : في الدية :

1 - تعريفها : الدية هي ما يؤدى من المال لمستحق الدم .
2 - حكمها : الدية مشروعة ، بقول الله تعالى : ﴿ .. وَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ [النساء : 92] . ويقول الرسول ﷺ : « من قتل له قاتل فهو بخير النظرين : إما أن يردى وإما أن يقاد » ⁽²⁾ .

3 - على من تجب الدية : تجب الدية على كل من قتل إنساناً مباشراً أو بسبب من الأسباب ، فإن كان عامداً فالدية في ماله ، وإن كان القتل شبه عمداً أو خطأ فالدية على عاقلته ؛ لقضاء الرسول ﷺ بذلك ، فقد اقتلت امرأتان فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فقصى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها ⁽³⁾ .

والعاقله هنا الجماعة الذين يؤدون العقل - أي الدية - والمراد بهم عصبه الرجل من آبائه وإخوانه وأبناء إخوانه وأعمامه وأبناء أعمامه فيوزعون بينهم الدية فيدفع كل بحسب حاله وتقسط عليهم لمدة ثلاث سنوات ، ففي كل سنة يدفعون ثلث الدية إلى أن تستوفى كاملة ، وإن استطاعوا دفعها حالاً فلا مانع .

4 - عمن تسقط الدية : عن والد أذب ولده فمات ، أو سلطان أذب رعيته ، أو معلم أذب تلميذه فمات ، وذلك إذا لم يسرفوا في الضرب ولم يتجاوزوا الحد المعروف في التأديب .

5 - مقادير الديات :

1 - شبه النفس : إذا كان المودى حراً مسلماً فديته مائة بعير ، أو ألف مثقال ذهباً أو اثنا

(1) رواه الدارقطني وهو ضعيف بعلة الإرسال ، قال بعضهم بالاستحباب فقط لا بالوجوب .

(2) سبق تخريجه . (3) رواه ابن ماجه (2633) .

عشر ألف درهم فضة ، أو مائتا بقرة ، أو ألفا شاة . وإن كان القتل شبه عميد غُلِظَتْ بأن تكون المائنة من الإبل في بطون أربعين منها أولادها . وإن كان خطأ فلا تغليظ لقوله ﷺ : « أَلَا وَإِنْ قَتَلَ خَطِيئَ الْعَمِدِ بِالْشَّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ فِيهِ دِيَّةٌ مَعْلُظَةٌ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ ثِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ ⁽¹⁾ عَامِيهَا كُلُّهُمْ خَلْفَةٌ » ⁽²⁾ . وإن كان القتل عمدًا فعلى رضا أولياء الدَّم فإن لهم أن يطلبوا أكثر من الدِّيَّة ؛ لأنَّهم يملكون القصاصَ فلهم أن يتنازلوا عنه بأكثر من الدِّيَّة .

ودليل تقدير الدِّيَّة بما ذكر قول جابر رضي الله عنه : « فرض رسول الله ﷺ على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة » ⁽³⁾ . وقول ابن عباس رضي الله عنهما : « إن رجلاً قُتِلَ فجعل النبي ﷺ دينه اثني عشر ألف درهم » ⁽⁴⁾ . وكذا ما جاء في كتاب عمرو ابن حزم الذي تلقته الأئمة جمعاء بالقبول . « ... وعلى أهل الذهب ألف دينار » ⁽⁵⁾ . فأني هذه المذكورات الخمس أحضر القاتل لرم ولي الدَّم قبوله .

وإن كان المودى امرأة مسلمة حرة فدينها نصف دية الرجل المسلم ؛ لما أخرج مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير أنه كان يقال : إن المرأة تعاقل الرجل ، ما لم تبلغ ثلث دية الرجل ، فإذا بلغت عوملت المرأة في الدِّيَّة بنصف دية الرجل .

وإن كان المودى دميًّا يهوديًّا أو نصرانيًّا أو غيره فدينه نصف دية المسلم ، ودية إنانهم على النصف من دية ذكورهم ؛ لقوله ﷺ : « دية عقلي الكافر نصف دية عقلي الرجل » ⁽⁶⁾ . وإن كان المودى عبدًا فدينه قيمته بلغت ما بلغت لعلَّ أنه متقوم فتدفع قيمته .

وإن كان المودى جنينًا ذكرًا أو أنثى فدينه غرة عبد أو أمة ؛ لقضاء رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة ، كما جاء في الصحيح ، إن كان حرًا وانفصل ميتًا ، أمًا إذا انفصل من بطن أمه حتى تم مات فإن فيه القود أو الدِّيَّة كاملة .

[تنبيه] : قومت الغرة عند بعض أهل العلم بعشر دية أم الجنين ، فقومتها مالك بخمسين دينارًا أو ستمائة درهم .

ب - دية الأطراف : تجب الدِّيَّة كاملة فيما يلي :

(1) البازل من الإبل ما دخل في الثائبة . ويقال له بعد ذلك بازل عام أو عامين إلخ . والخلقة : هي الحمل .

(2) رواه الإمام أحمد (410 / 3) . ورواه النسائي (42 / 8) . ورواه الدارقطني (104 / 3) .

(3) رواه أبو داود ، وفي مسنده ضعف ، غير أن العمل به عند جمهور العلماء .

(4) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي مرفوعًا . وروى مرسلًا وهو أصح وأشهر .

(5) رواه الدرامي (92 / 2) . ورواه البيهقي (79 / 8) . (6) الترمذي (1413) وحسنه .

- 1 - في إزالة العقل وذعابه . 2 - في إزالة الشمع بإزالة الأذنين .
 - 3 - في إزالة البصر بإتلاف العينين . 4 - في إزالة الصَّبوت بقطع اللسان ، أو الشفتين .
 - 5 - في إزالة الشَّم بقطع الأنف كله .
 - 6 - في إزالة القدرة على الجماع بقطع الذكر أو رَضُ الأنثيين .
 - 7 - في إزالة القدرة على القيام أو الجلوس بكسر الظهر .
- وذلك لما جاء في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه رسول الله ﷺ من أن في الأنف إذا أوعب جدعا الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ⁽¹⁾ . ولقضاء عمر رضي الله عنه في رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله بأربع ديات ، والرجل حي لم يمِتْ .
- والمرأة في الأطراف على النصف من دية طرف الرجل . أمّا في الجراح فإن كان الجرح دية بالغة ثلث دية الرجل فهي على النصف من دية الرجل ، وإن كان أقل فهي ماثلة للرجل في دية جرحها .

ج - يجب نصف الدية فيما يلي :

- 1 - في إحدَى العينين . 2 - في إحدَى الأذنين .
 - 3 - في إحدَى اليدين . 4 - في إحدَى الرجلين .
 - 5 - في إحدَى الشفتين . 6 - في إحدَى الأليتين .
 - 7 - في أحدِ الحَاجَتَيْنِ . 8 - في أحدِ ثديي المرأة .
- [تسمية : يجب في قطع الإصبع الواحد عشر من الإبل ؛ لقوله ﷺ : « دية أصابع اليدين أو الرجلين سواء ، عشر من الإبل لكل إصبع » ⁽²⁾ . ويجب في السن خمس من الإبل ؛ لقوله ﷺ في كتاب عمرو بن حزم : « وفي السن خمس من الإبل » ⁽³⁾ .

دية الشَّجَاح والجَراح :

أولاً - الشَّجَاح :

تعريفها : الشَّجَاح هي الجراح في الرأس أو في الوجه ، والمعروف منها عند الشلف عشرة : خمس ورد للشارع فيها بيان ديتها ، وخمس لم يرز للشارع فيها حدٌ محدود في دياتها .

(1) رواه الدارمي (1932) . ورواه الدارقطني (209/3) . ورواه البيهقي (89/8) . (2) رواه الدارقطني (212/3) . (3) ففي الشَّتين إذا عشر من الإبل وهكذا ولا فرق بين الزبائنة أو الشَّية أو الشَّرس أو الثَّاب .

حكمتها : حكم الخمس التي ورد للشارع فيها بيان دياتها هو :

- 1 - في الموضحة : وهي التي توضح العظم وتبرزه وديتها خمس من الإبل ؛ لقوله ﷺ : « في المواضع خمس من الإبل » ⁽¹⁾.
- 2 - في الهاشمية : وهي التي تهشم العظم ، أي تكسره - عشر من الإبل ؛ لقول زيد بن ثابت ﷺ : « إن الثني ﷺ أوجب في الهاشمية عشرا من الإبل » ⁽²⁾.
- 3 - في المنقلة : وهي التي تنقل العظم من مكانه خمس عشرة من الإبل ؛ لما جاء في كتاب عمرو بن حزم : « ... وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل » ⁽³⁾.
- 4 - في المأمومة : وهي التي تصل إلى جلدة الدماغ ثلث الدية ، كما في كتاب عمرو بن حزم : « .. وفي المأمومة ثلث الدية » ⁽⁴⁾.
- 5 - الدائمة : وهي التي تحرق جلدة الدماغ ، وهي أبلغ من المأمومة وحكمها حكم المأمومة ثلث الدية .

وأما الخمس التي لم يرز للشارع فيها بيان دياتها فهي :

- 1 - الحارضة : وهي التي تحرض الجلد ، أي تشقه قليلا ولا تدميه .
 - 2 - الدامية : وهي التي تدمي الجلد فتسيل دمه .
 - 3 - الباضعة : وهي التي تبضع اللحم ، أي تشقه .
 - 4 - الملاحمة : وهي أبلغ من الباضعة ؛ إذ تغوص في اللحم .
 - 5 - السعحاق : وهي التي لم يبق عن وصولها إلى العظم إلا قشرة رقيقة .
- وحكم هذه الخمس عن أهل العلم أن فيها حكومة وهي أن يفرض أن المجني عليه عبد فيقوم وهو سليم من أثر الجنابة ويقوم وهو معيب بها بعد برئها ، والفرق بين القيمتين ينسب إلى أصل قيمته وهو سليم فإن كان سديما أعطي سدس ديته ، وإن كان عسيرا أعطي عشر ديته ، وهكذا ... والأيسر من هذا - وخاصة في عصرنا الحاضر - أن تكون الموضحة هي المقياس ؛ إذ هي التي توضح العظم ولا تكسره ، وفيها خمس من الإبل فالشجاج الخمس تقاس بها فما كانت كخمسها كانت ديتها بعيرا ، وما كانت كثلثها كانت ثلاثة أبعرة إلخ .. ويقاس عليها بواسطة

(1) رواه أبو داود (4566) . ورواه الترمذي (1390) . ورواه النسائي (57/8) وإسناده حسن .

(2) رواه البيهقي والدارقطني وعبد الوزاق بسند صحيح إلى زيد بن ثابت ﷺ .

(3) (4) رواه الدارمي (193/2) .

الأطباء المختصين سائر الجروح في الجسد .

ثانياً - الجراح :

- 1 - تعريفها : الجراح ما كان في غير الرأس والوجه من بقية الجسد .
- 2 - حكمها : أن في الجائفة - وهي التي تصل إلى باطن الجوف - ثلث الدية ؛ لما في كتاب عمرو بن حزم : « وفي الجائفة ثلث الدية » .
وفي الضلع إذا انكسر وانجبر بعير .
وفي كسر الذراع أو عظم الساق أو الرّند إذا جبر بعيران ؛ إذ قضى بذلك الصحابة * .
وما عدا ما ذكر ففيه حكمة أو يقاس على الموضحة وهو أيسر .

6 - بيم ثبوت الجنابة ؟

إن كانت الجنابة دون القتل فإنها تثبت بأحد أمرين : إما باعتراف الجاني وإما بشهادة عدلين .

وإن كانت جنابة قتل فإنها تثبت باعتراف القاتل ، أو شهادة عدلين أو بالقسامة إن كان هناك لوث ، وهي العداوة الظاهرة بين المقتول ومن نسب إليهم جريمة القتل .
والقسامة : هي أن يوجد قتل فيدعي أولياؤه على رجل أو جماعة أنهم قتلوه لعداوة ظاهرة معروفة عن الناس بينهم فيغلب على الظن أن القتل ذهب ضحية تلك العداوة .
أو لا يكون عداوة بين القاتل والمتهم وإنما شهد شاهد واحد على القتل ، ولما كانت دعوى الدّم لا تثبت إلا بشهادة عدلين كانت شهادة الواحد كاللوث فتتبع القسامة ، فيحلف⁽¹⁾ أولياؤه الدّم وهم ورثة القتل من الرجال دون النساء خمسين ميّناً موزعة عليهم بحسب إرثهم منه على أن هذا قتله ، فإذا حلفوا استحقوقا دم الرجل المدعى عليه فيقاض لهم⁽²⁾ منه ، أو يعطون الدية ، وإن نكل بعض الورثة ولم يحلف سقط الحق ، وحلف لهم المدعى عليه خمسين ميّناً وبرئ .

كما أن من ادّعى عليه بقتل ولا لوث يبرأ بحلفه ميّناً واحدة ؛ وهذا لما جاء في الصحيح أن الرسول ﷺ رفعث إليه قضية قتل فشرع فيها القسامة فقال لأولياء الدّم : « أتخلفون

(1) وإن لم يرث الورثة بأيمان المدعى عليه ودت الحكومة قبلهم ، وبرئ المدعى عليه .

(2) الجمهور على أنه لا يقاض بالقسامة ؛ وإنما يردى بها وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وعمر بن عبد العزيز . وإنما مذهب مالك وأحمد ، رحم الله الجميع ، أنه لا يقاض بالقسامة .

وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم ؟ » ⁽¹⁾ فقالوا : كيف نحلّف ولم نشهد ولم نر ؟ قال : « فتبرئكم اليهود (أي المتهمون) خمسين ميثا ؟ » فقالوا : كيف نأخذ أيمان قوم كفار ؟ . فعقله النبي ﷺ من عنده .

* * *

الفصل الحادي عشر : في الحدود

وفيه تسع مواد :

المادة الأولى : في حد الخمير :

1 - تعريف الحد والخمر : الحد هو المنع من فعل ما حرم الله ﷻ بواسطة الضرب أو القتل ، وحدود الله تعالى محارمه التي أمر أن تتحاكى فلا تقرب .
والخمر : المسكر من كل شراب أتيا كان نوعه ؛ لقوله ﷺ : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » ⁽²⁾ .

2 - حكم شاربها : يحرم شرب الخمر قليلا كان المشروب أو كثيرا ؛ لقوله تعالى في التهيئ عنها وعن الميسر : ﴿ فَهَذَا أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ﴾ ؟ [المائدة : 91] ، وقوله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا ﴾ [المائدة : 90] .
وقول الرسول ﷺ : « لعن الله شارب الخمر وبائعها » ⁽³⁾ . وإقامة النبي ﷺ الحد على شاربها « بالضرب في فتاء المسجد » في الصحيحين .

3 - الحكمة في تعريضها : الحكمة من تحريم الخمر المحافظة على سلامة دين المسلم وعقله وبدنه وماله .
4 - حكم شاربها : حكم من شرب الخمر وثبت ذلك باعترافه أو بشهادة عدلين : أن يحدد بجلده ثمانين جلدة على ظهره إن كان حرا وإن كان عبدا فأربعين جلدة ؛ لقوله تعالى في الإماء : ﴿ مَلَّتَيْنِ يَصُفْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : 25] . فقيس العبد على الأمة في تنصيف العذاب الذي هو الجلد .

5 - شروط وجوب الحد على شاربها : يشترط في إقامة الحد على شارب الخمر أن يكون مسلما ، عاقلا ، بالغا ، مختارا ، عالما بتحريمها ، صحيحا غير مريض ، غير أن المريض لا يسقط عنه الحد وإنما يُنْتَظَرُ برؤه ، فإن برئ من مرضه أقيم عليه الحد .

(1) رواه البخاري (9 / 94) . ورواه الترمذي (1422) ورواه أبو داود (4521) .

(2) صحيح مسلم (7) كتاب الأشربة .

(3) رواه أبو داود (3674) . ورواه الإمام أحمد (97 / 2) .

6 - عدم تكرار الحدِّ على شاربها : إذا تكرر من المسلم شرب الخمر عدَّة مرَّات ، ثم أقيم عليه الحدُّ فإنَّه يكفيهِ إقامة حدٍّ واحد ، ولو تكرر الشُّراب مرَّات عديدة ، وإنَّ هو شرب بعد إقامة الحدِّ عليه ، فإنَّه يُقام عليه حدٌّ آخر ، وهكذا كلُّما شرب أقيم عليه الحدُّ .

7 - كَيْفِيَّةُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الشَّارِبِ : يُقام الحدُّ على الشَّارِبِ بأنَّ يجلس على الأرض ، ويضرب على ظهره بسوط معتدل بين الغلظة والحنَّة ثمانين جلدة . والمرأة كالرجل غير أنَّها تكون مستورةً بثوب رقيق يسترخا ولا يقيها الضرب .

[تَبَيَّنَ] : لا يُقام على الشَّارِبِ الحدُّ في حال شدَّة البرد ، أو الحرِّ ، بل ينتظر به ساعات تلطف الجو واعتداله من النَّهار ، كما لا يُقام عليه الحدُّ وهو سكران ، ولا وهو مريض ، بل يُنتظر به إفاقته وبرؤه .

المادةُ الثَّانيةُ : في حدِّ القذف :

1 - تعريفه : القذف هو الرُّمي بالفاحشة كأنَّ يقول امرؤ لآخر : يا زاني ، أو يقول : إنَّه راہ يزني ، أو يأتي فاحشةً كذا ... من زنا أو لواط .

2 - حكمه : القذف كبيرة من الكبائر ، فسق الله فاعلها وأسقط عدلته ، وأوجب عليه الحدُّ بقوله ﷺ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آلِ الزَّيْنِ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ] [التَّوْبَةُ : 4 ، 5] .

3 - حدهُ : حدُّ القذف ثمانون جلدة بالسَّوط لقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ، وقد جلد رسول الله ﷺ أهل الإفك ثمانين جلدة⁽¹⁾ .

4 - الحكمه في حدِّ القذف : هي المحافظة على سلامة عرض المسلم وصيانته كرامته . كما أنَّها المحافظة على طهارة المجتمع من إشاعة الفواحش فيه ، وانتشار الرَّذائل بين المسلمين وهُم العدول الطَّاهرون .

5 - شروطُ إقامة حدِّ القذف : ويشترط في إقامة الحدِّ على القاذب توفُّر ما يلي :

- 1 - أن يكون القاذف مسلماً عاقلاً بالغاً .
- 2 - أن يكون المقدوف عفيفاً غير معروف بين النَّاس بالفاحشة .
- 3 - أن يطالب المقدوف بإقامة الحدِّ عليه ؛ إذ هو حقُّ له إن شاء استوفاه وإن شاء عفا عنه .

(1) أوردته الهنبي في مجمع الزوائد (6 / 280) .

4 - أَنْ لَا يَأْتِيَ الْقَاذِفُ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ يَشْهَدُونَ عَلَى صَحَّةِ مَا رَمَى بِهِ الْقَذُوفُ ؛ فَإِنْ سَقَطَ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ فَلَا حَدَّ .

المادة الثالثة : هي حد الزنا ⁽¹⁾ .

1 - تعريفه : الزنا هو الوطء المحرم في قبل كان أو دبر .

2 - حكمه : الزنا من أكبر الذنوب بعد الكفر والشرك وقتل النفس ، ومن أكبر الفواحش على الإطلاق ، حرّمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّكُمْ كَأَنْ فَحِشَةً وَمَسَاءً سَيِّئًا ﴾ [الإسراء : 32] . ووضع لفاعله حداً بقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا ﴾ [النور : 2] . وقال فيما أنزله من القرآن ونسخ لفظه دون حكمه : (والشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ) ⁽²⁾ . وقال فيه الرسول ﷺ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ⁽³⁾ . وقال ﷺ : « لَمَّا سئلَ عَنْ أَعْظَمِ الذَّنْبِ : « أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ » ⁽⁴⁾ .

3 - حكمته : هو من الحكمية في تحريم الزنا المحافظة على طهارة المجتمع الإسلامي ، وصيانة أعراض المسلمين ، وطهارته نفوسهم ، والإبقاء على كرامتهم ، والحفاظ على شرف أنسابهم وصفاء أرواحهم .

4 - حد الزنا : يختلف باختلاف صاحبه ، فإن كان الزاني غير محصن وهو الذي لم يسبق له أن تزوج زوجاً شرعياً خلا فيه بالزوجة ووطئها فيه ، فإنه يجلد مائة جلدة ويغرب عاماً عن بلده ، والزانية غير المحصنة مثله إلا أن تغريبها إن كان يسبب مفسدة فلا تغرب ؛ لقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا ﴾ [النور : 2] ولقول ابن عمر ؓ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : « ضَرَبَ وَغَرَّبَ ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ » ⁽⁵⁾ . وإن كان عبداً جلد خمسين جلدة ، ولم يغرب ؛ لما يضيغ من حقوق سيده من خدمته له .

وإن كان الزاني محصناً أو محصنة رجم بالحجارة حتى يموت ؛ لما كان يتلى ونسخ : (الشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) ولأمر رسول الله ﷺ

(1) الزنا مجد ويقصر بقال : زنى يزني زناً وزناً إذا فجر .

(2) رواه الإمام أحمد (5 / 183) . ورواه الحاكم (4 / 360) . ورواه الدارمي (2 / 179) .

(3) رواه البخاري (6 / 178) . ورواه مسلم في الإيمان (24) . ورواه أبو داود (4689) . ورواه الترمذي (2625) .

(4) رواه البخاري (6 / 22) . ورواه الإمام أحمد (1 / 464) .

(5) رواه البخاري في صحيحه .

بالرَّجَمِ وفعلهُ فقد رجمَ الغامِديَّةَ وماعِزًا عليه السلام، ورجمَ اليهوديَّين لعنةَ اللهِ عليهما ⁽¹⁾.

5 - شروطُ إقامةِ حدِّ الزَّنى : يشترطُ في إقامةِ الحدِّ على الزَّناةِ ما يلي :

1 - أن يكونَ الزَّاني مسلمًا عاقلًا ، بالغًا ، مختارًا غيرَ مكرهٍ ؛ لقولِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله : « رفعَ القلمُ عن ثلاثةٍ : عن الصَّبيِّ حتَّى يحتلمَ ، والثَّامِ حتَّى يستيقظَ ، والمجنونِ حتَّى يفيقَ » ⁽²⁾ . وقوله صلى الله عليه وآله : « رفعَ عن أمتي الخطأَ والنسيانَ وما استكرهوا عليه » ⁽³⁾ .

2 - أن يثبتَ الزَّنى ثبوتًا قطعياً ، وذلك بإقراره على نفسه ، وهو في حالته الطَّبيعيَّةِ بأنَّه زنى ، أو بشهادة أربعةٍ شهودٍ عدولٍ بأنَّهم رأوه يزني وشاهدوا فرجه في فرجِ المَرْثِي بها كالمروء في المحلَّةِ والرَّشَا ⁽⁴⁾ في البئرِ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَلْحَسَةُ مِنْ نِكَاحِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ [النِّسَاءُ : 15] .

ولقوله صلى الله عليه وآله لما عَزَ : « أنكحتُها ؟ » قالَ : نعم ، قالَ : « كما يغيبُ المروءُ في المحلَّةِ والرَّشَا في البئرِ ؟ ... » ⁽⁵⁾ .

أو بظهور الحملِ إن سئلَ عنه ولم تأتِ بيئتهُ تدرؤُ عنها الحدَّ ككونها اغتصبت ، أو وطئت بشبهةٍ ، أو بجهلٍ لتحريمِ الزَّنى . فإنَّ أثبَ شبهةٍ لم يُقَمَّ عليها الحدُّ ؛ لقوله صلى الله عليه وآله : « ادروا الحدودَ بالشَّبهاتِ » ⁽⁶⁾ ، وقوله صلى الله عليه وآله : « لو كنتُ راجعًا أحدًا بغيرِ بيئَةٍ لرجمتُها » ⁽⁷⁾ قاله في امرأةِ العجلانيِّ .

3 - أن لا يرجعَ الزَّاني عن إقراره ، فإن رجعَ قبلَ إقامةِ الحدِّ عليه بأن كذَّبَ نفسه وقالَ لم أرَني لم يقمَ عليه الحدُّ ؛ لما صَحَّ أن ماعِزًا لما ضُربَ بالحجارةِ فرَّ ، ولكنَّ الصَّحابةَ أدركوه وضربوه حتَّى مات ، فأخبرَ الرَّسولُ صلى الله عليه وآله بذلك فقالَ : « فهلَّا تركتموه ! » فكانتْ صلى الله عليه وآله قد اعتبرَ قراره رجوعًا عن اعترافه . وقد وردَ أنَّه لما كانَ هاربًا كانَ يقولُ : ردُّوني إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فإنَّ قومي قتلوني وغرَّبوني من نفسي ، وأخبروني أن رسولَ اللهِ صلى الله عليه وآله غيرُ قاتلي ⁽⁸⁾ .

(1) رواه مسلم في الحدود (26) . ورواه الإمام أحمد (8 / 1) . ورواه الحاكم (363 / 4) .

(2) سبق تخريجه .

(3) رواه ابن ماجه (630 / 1) بلفظ : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ ... » .

(4) الزَّشَا : الخللُ . (5) رواه أبو داود في الحدود (24) .

(6) أوردته ابن حجر في تلخيص الحبير (56 / 4) . ورواه ابن عدي ، وسكت عنه الشَّيْخُوطِي ، زروي مرفوعًا عن ابن مسعود في الصحيح .

(7) رواه البخاري (217 / 8) . ورواه مسلم في العنان (13) . ورواه ابن ماجه (559 ، 560) ، وهذه المرأة رماها زوجها بالزَّنى

فلاعتها وفوت رسول الله صلى الله عليه وآله بينهما فولدت ولدًا أشبه بالرجل الذي أُلْهِمَتْ به ؛ فلذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله الذي قال .

(8) رواه أبو داود (4420) . ورواه الإمام أحمد (61 / 4) .

6 - كَيْفِيَّةُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الرِّئَاةِ : أَنْ يَحْفَرَ لِلزَّائِي فِي الْأَرْضِ حَفْرَةً تَبْلُغُ إِلَى صَدْرِهِ فَيُوضَعُ فِيهَا وَيُرْمَى بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ بِمَحْضَرِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَقِلُّ عَدَدُهُمْ عَنْ أَرْبَعَةِ أَفْنَانٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التَّوْرُ : 2] .
وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ غَيْرِ أَنَّهَا تَشُدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا لَعَلَّهَا تَنْكَشِفُ .
هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّجْمِ . وَأَمَّا الْجُلْدُ لَغَيْرِ الْمُحْصَنِ ، فَعَلَى كَيْفِيَّةِ حَدِّ الْقَذْفِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ .

[تَنْبِيهَاتٌ] :

● حَدُّ النُّوَاطِئِ الرَّجْمِ حَتَّى الْمَوْتِ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْمُحْصَنِ وَغَيْرِ الْمُحْصَنِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمٍ لَوْطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » ⁽¹⁾ . وَقَدْ اخْتَلَفَتْ كَيْفِيَّةُ قَتْلِهِمَا عَنِ الصَّحَابَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَحْرَقَهَا بِالنَّارِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَهُمَا رَجْمًا بِالْحِجَارَةِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيهِمَا : يَنْظُرُ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرْيَةِ وَيُرْمَى بِهِمَا مِنْهُ مَنْكَسِينَ ثُمَّ يَتْبَعَانِ بِالْحِجَارَةِ .

● مِنْ أَتَى بِهِمَةَ وَجِبَتْ تَعْزِيرُهُ بِأَشَدِّ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ مِنْ ضَرْبٍ وَسَجْنٍ لِإِتْيَانِهِ فَاحِشَةً مُحَرَّمَةً بِالْإِجْمَاعِ . وَلِيَكُونَ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ مَقُومًا لِانْحِرَافِ فِطْرَتِهِ ، وَقَدْ وَرَدَتْ آثَارٌ فِي أَنَّهُ يَقْتُلُ وَتَقْتُلُ مَعَهُ الْبَهِيمَةُ الَّتِي أَتَاهَا غَيْرَ أَنَّهَا آثَارٌ لَمْ تَثْبُتْ ثُبُوتًا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ، فَيَكْتَفَى بِالتَّعْزِيرِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لِلْإِمَامِ بِمَا يَكْفِلُ إِصْلَاحَ الْفَسَادِ .

● الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ إِذَا زَنِيَا فَحَدَّهُمَا الْجُلْدُ فَقَطْ ، وَلَوْ كَانَا مُحْصَنَيْنِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ يُصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النِّسَاءُ : 25] . وَلَوْ كَانَ الْمَوْتُ لَا يُصْفُ تَعَيَّنَ الْجُلْدُ خَمْسِينَ جَلْدَةً دُونَ الرَّجْمِ .

وَاللَّيْثِيَّةُ أَنْ يَجْلَدَ عَبْدُهُ أَوْ أَمَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَرْفَعَ أَمْرَهُمَا إِلَى الْإِمَامِ ؛ لِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّهِ سَوْدَاءَ زَنْتٍ لِأَجْلَدَهَا الْحَدَّ فَوَجَدَتْهَا فِي دَمْعٍ ، فَأُخْبِرْتُ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفَاسِهَا فَاجْلِدْهَا خَمْسِينَ » ⁽²⁾ . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا زَنْتِ أُمَّهُ أَحَدُكُمْ فَنَبَيْتَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرُبَ عَلَيْهَا » ⁽³⁾ .

لِلْمَادَّةِ الْوَرَّاعَةِ : فِي حَدِّ السَّرَقَةِ :

1 - تَعْرِيفُهَا : السَّرَقَةُ اخْتِذَ الْمَالِ الْخَوْرُزِيُّ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِفَاءِ كَأَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ دُكَّانًا أَوْ مَنْزَلًا

(1) رواه أبو داود (4462) . ورواه الترمذي (1456) وهو صحيح .

(2) رواه الإمام أحمد (136 / 1) . ومعنى تعالت : خرجت من مرضها .

(3) رواه البخاري (8 / 123) . ورواه الترمذي (1440) . ورواه الدارقطني (3 / 160) .

فِيأْخُذَ مِنْهُ ثِيَابًا أَوْ حِجًّا ، أَوْ ذَهَبًا وَنَحْوَ ذَلِكَ .

2 - حكمها : السرقة كبيرة من الكبائر ، حرمها الله تعالى بقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة : 38] . ولعن رسوا الله ﷺ مرتكبها فقال : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده » ⁽¹⁾ . ونفى عن صاحبه الإيمان حين فعلها ، فقال ﷺ : « لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ⁽²⁾ . وقال ﷺ في بيان أنها حد من حدود الله ، يقام على كل أحد : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ سَرَقْتَ فَاطَه بَنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » ⁽³⁾ .

3 - مِم تَنْبُتُ الشَّرْقَةُ ؟ تَنْبُتُ الشَّرْقَةُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ : إِثْمًا بِاعْتِرَافِ السَّارِقِ الصَّرِيحِ بِأَنَّهُ سَرَقَ اعْتِرَافًا لَمْ يُلْجَأْ إِلَيْهِ إِلَّا بِضَرْبٍ أَوْ تَهْدِيدٍ ، وَإِثْمًا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ، يَشْهَدَانِ أَنَّهُ سَرَقَ . وَإِنْ رَجَعَ فِي اعْتِرَافِهِ فَلَا تَقْطَعُ يَدُهُ ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ ضِمَانُ الْمَسْرُوقِ فَقَطْ ؛ لِذَلِكَ قَدْ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَلْتَهُ الْإِنْكَارُ تَلَفِيتًا حِفَافًا عَلَى يَدِ الْمُسْلِمِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « ادْرُؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ » 4 - شُرُوطُ الْقَطْعِ : يَشْتَرُطُ فِي وَجوبِ الْقَطْعِ تَوْفُّرُ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ :

1 - أَنْ يَكُونَ السَّارِقُ مَكْلَمًا ، عَاقِلًا ، بَالِغًا ، لَحْدِيثٍ : « رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ » . وَمِنْهُمْ الْمَجْنُونُ ، وَالصَّبِيُّ .

2 - أَنْ لَا يَكُونَ السَّارِقُ وَالِدًا لِصَاحِبِ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ ، وَلَا وَلَدًا لَهُ ، وَلَا زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً لِمَا لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ مِنْ حَقُوقٍ فِي مَالِهِ .

3 - أَنْ لَا يَكُونَ لِلسَّارِقِ شِبْهُةٌ مِلْكٍ فِي الْمَالِ الْمَسْرُوقِ بِأَيِّ أَوْجِهٍ الشُّبْهَةِ كَمَنْ سَرَقَ رَهْ مِنَ الْمَرْتَهَنِ عِنْدَهُ ، أَوْ أُخْرَتَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ عِنْدَهُ .

4 - أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالًا مَبَاحًا لَا خَمْرًا ، أَوْ مِزْمَاً مِثْلًا ، وَأَنْ يَكُونَ بَالِغًا رِيعَ دِينَارٍ فِي الْقِيَمَةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رِيعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » ⁽⁴⁾ .

5 - أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمَسْرُوقُ فِي حَرْزِ كِدَارٍ ، أَوْ دُكَّانٍ ، أَوْ حَظِيرَةٍ ، أَوْ صِنْدُوقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْتَبَرُ حَرْزًا .

6 - أَنْ لَا يُؤْخَذَ الْمَالُ عَلَى وَجْهِ الْخِلَاسَةِ وَهِيَ أَنْ يَخْتَلِفَ الشَّيْءُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ صَاحِبِهِ وَبِهِ بِهِ هَارِبًا .

(1) رواه البخاري (8 / 199 ، 200) . ورواه مسلم في الحدود (1) . ورواه النسائي (8 / 65) . ورواه ابن ماجه (2583)

(2) رواه الترمذي (2625) . ورواه النسائي (8 / 64 ، 65) . ورواه الإمام أحمد (3 / 243) . ورواه الدارمي (2 / 115)

(3) رواه مسلم في الحدود (9) . (4) رواه مسلم في الحدود (1) .

أو الغصب وهو الأخذ على وجه الغلبة والقهر ، ولا على وجه الانتهاب وهو الأخذ على وجه الغنيمية ؛ لقوله ﷺ : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » ⁽¹⁾ .

5 - ما يجب على الشارق : يجب على الشارق بعد إدانته حقان :

1 - ضمان ⁽²⁾ المال المسروق إن كان يديه ، أو كان موسراً ، وإن تلف المال المسروق فهو في ذمته لمن سرقه منه .

2 - القطع ، كحقت لله تعالى : إذ الحدود محارم الله تعالى . وإذا لم يجب القطع لعدم توفر شروطه ، فضمان المال لازم لصاحبه قليلاً كان أو كثيراً وسواء كان الشارق موسراً أو معسراً .

6 - كفيته القطع : أن تقطع كف الشارق اليمنى من مفصل الكف ؛ لقراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيماهما » ثم تحسم بغمسها في زيت مغلي تسد أفواه العروق فينقطع الدم . ويستحب أن تعلق فترة في عنق الشارق للعبرة ⁽³⁾ .

7 - ما لا قطع فيه : لا يجوز القطع في سرقة مال غير محروز ، ولا في مال لا تبلغ قيمته ربع دينار ، ولا في ثمر في شجر ، أو في ثمر من نخيل ، وإنما يضاعف عليه ثمن الثمر إذا أخذ منه حبة ⁽⁴⁾ ويؤدب بالضرب .

وأمّا ما يأكله في بطنه فليس عليه شيء ؛ لقوله ﷺ وقد سئل عن الحريسة ⁽⁵⁾ التي تؤخذ من مراتعها قال : فيها ثمنها مؤتين ، وضرب نكال ، وما أخذ من عطية ⁽⁶⁾ ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن ⁽⁷⁾ ، وقيل يا رسول الله فالثمن وما أخذ منها في أكماسها ؟ قال : « من أخذ بفمه ولم يتخذ حبة فليس عليه شيء ، وما احتمل فعليه ثمنه مؤتين وضرب نكال ، ومن أخذ من أجرانه ⁽⁸⁾ ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن » ⁽⁹⁾ .

(1) رواه الترمذي (1448) وابن حبان وصححه .

(2) اختلف في الشارق تقطع يده ، فهل عليه ضمان المال المسروق ؟ فقال أحمد والشافعي بال ضمان ، وقال مالك : يضمن الموسر دون المعسر وقال أبو حنيفة : لا ضمان عليه ؛ لقول الرسول ﷺ : « أنا أقيم الحد على الشارق فلا غرم عليه » . غير أن الحديث ضعيف .

(3) لما روى الترمذي بسند ضعيف : « أن النبي ﷺ أمر بـيد سارق قطع ، ثم أمر بها فعلق في عنقه » .

(4) المقصود : جمعة للأذخار والتخزين .

(5) الحريسة : الشاة تؤخذ من موضع الرعي كالغابات والجبال ، وما إليها من أماكن رعي الحيوانات .

(6) العطين : موضع برك الإبل ، وهو المراح للغنم ، والمراد به : مكان لإيواء الإبل والغنم والبقر .

(7) الجن : الثرس أو ما وقى من السلاح . (8) الحرث والجمع أحران : وهو موضع تجفيف الثمر .

(9) رواه الإمام أحمد والنسائي ورواه ابن ماجه بمعناه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه .

[تنبيهات] :

- إذا عمّا صاحب المال عن الشارق ولم يرفعه إلى السلطان فلا قطع ، وإن رفعه إليه وجب القطع ولم تنفعه شفاعته أحد بعد ذلك ؛ لقوله ﷺ : « فُهَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِ » ⁽¹⁾ ، قَالَ ذَلِكَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْفُوَ عَنِ الشَّارِقِ بَعْدَ إِدَانَةِ الشَّارِقِ وَحُضُورِهِ لَدَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْحَكْمِ عَلَيْهِ .
- تحريم الشَّفَاعَةِ فِي الْخُدُودِ إِذَا وَصِلَتْ إِلَى السُّلْطَانِ ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ، فَقَدْ ضَاذَ اللَّهُ فِي أَمْرِهِ » ⁽²⁾ . ولقوله ﷺ لِأَسَامَةَ ﷺ : « أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟ » ⁽³⁾ .
- حَكْمُ الرَّجُلِ الَّذِي يَسْطُو عَلَى الْمَنَازِلِ وَيَقْتُلُ أَهْلَهَا وَيَأْخُذُ أَمْوَالَهُمْ حَكْمُ الْمَحَارِبِينَ .

لِلْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ : فِي حَدِّ الْمَحَارِبِينَ :

- 1 - تعريفهم : المراد بالمحاربين هنا : نفر من المسلمين يشهرون السلاح في وجوه الناس فيقطعون طريقهم بالسوط على المأثرة وقتلهم وأخذ أموالهم بما لهم من شوكية وقوة .
 - 2 - حكمهم : أحكام المحاربين هي :
 - أ - أَنْ يَوْعِظُوا وَتَطْلُبَ مِنْهُمْ الثَّرِيَّةُ ، فَإِنْ تَابُوا قَبْلَ تَوْبَتِهِمْ وَإِنْ أَبَوْا قُتِلُوا ، وَقَتَالَهُمْ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ فِدْمَهُ هَدَرٌ ، وَمَنْ قَتَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَشَهِيدٌ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَتَقِيلُوا أَلْتَى تَبَغَى حَتَّى تَفْرَعَ لَكَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [الحجرات : 9] .
 - ب - مَنْ أَخَذَ مِنَ الْمَحَارِبِينَ قَبْلَ تَوْبَتِهِ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِمَّا بِالْقَتْلِ أَوْ الصَّلْبِ أَوْ قَطْعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرِّجْلَيْنِ أَوْ النَّفْيِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة : 33] . وَلَمَّا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَبِيِّينَ الَّذِينَ أَخَذُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ وَقَتَلُوا رَاعِيَهَا وَفَرَّوْا ⁽⁴⁾ .
- فالإمام مخير في إنزال هذه العقوبات بهم . ويرى بعض أهل العلم أنهم يقتلون إذا قتلوا ، وتُقطَعُ أيديهم وأرجلهم من خلاف إذا أخذوا أموالاً ، ويُنفون أو يُسجنون إذا لم يصيبوا دماً ولا مالاً حتى يتوبوا .

(1) رواه الإمام أحمد (466 / 6) . ورواه مالك في الموطأ (835) . وصححه الحاكم وابن الجارود .

(2) رواه أبو داود (3597) . ورواه الحاكم (27 / 2) . وصححه .

(3) رواه البخاري (213 / 4) . ورواه أبو داود (4373) . ورواه الترمذي (1430) .

(4) رواه البخاري (15) كتاب الحدود ومسلم (9) كتاب القسامة .

ج - إِذَا تَأَيَّسَ قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ تَرَكُوا الْحَرَابَةَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَسَلَّمُوا أَرْوَاحَهُمْ لِلشَّاطِطِ
مَنْقُطَ عَنْهُمْ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَقِيَ عَلَيْهِمْ حَقُّوَ الْعِبَادِ فَيَحَاكِمُونَ فِي الدَّمَايِ وَالْأَمْوَالِ
فِيضْمِنُونَ الْأَمْوَالِ وَيَقَادُونَ فِي الْأَرْوَاحِ إِلَّا أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ الدِّيَّةُ ، أَوْ يُعْفَى عَنْهُمْ ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ
جَائِزٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَنَابَوْا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ
نَجِيبٌ ﴾ [المائدة : 34] . وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَدِيَ عَنْهُمْ الْإِمَامُ ⁽¹⁾ ، أَوْ يَغْرَمَ مَا أَخَذُوا مِنْ أَمْوَالٍ إِنْ
لَمْ تَكُنْ بِأَيْدِيهِمْ وَلَا فِي حُوزَتِهِمْ .

لِلْمَذْهَبِ السَّادِسَةِ : هِيَ أَهْلُ الْبَغْيِ : ⁽²⁾

تعريفهم : أهل البغي هم الجماعة ذات الشُّوْكَةِ والقُوَّةِ تخرج عن الإمام بتأويل سائغ معقول
كأن يظنوا كفر الإمام ، أو حيفه وظلمه ، فيتعضَّبون ويرفضون طاعته ويخرجون عنه .

أحكامهم : 1 - أَنْ يرأسهم الإمام وَيُصَلَّ بِهُمْ فَيَسْأَلُونَ عَمَّا يَقْمُونَ مِنْهُ ، وَعَنْ أَسْبَابِ
خُرُوجِهِمْ عَنْهُ ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً لَهُمْ ، أَوْ لغيرهم أزالها الإمام ، وَإِنْ ادَّعَوْا شِبْهَةً مِنَ الشُّبْهِ
كَشَفَهَا الإمام لَهُمْ وَبَيَّنَّ وَجْهَ الْحَقِّ مِنْهَا ، وَذَكَرَ لَهُمْ دَلِيلَهُ فِيهَا ، فَإِنْ فَاوَّأُوا إِلَى الْحَقِّ قُبِلَتْ
فِيهِمْ وَإِنْ أَبَوْا قَوْلَهُمْ وَجَوَّأُوا مِنْ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا
فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَمَنْ لَوْ قَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَيْكَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [المجزات : 9] .

2 - لَا يَبْغِي قِتَالَهُمْ بِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَبِيدَهُمْ كَالْقَصْفِ بِالطَّائِرَاتِ أَوْ الْمَدَائِعِ الْمُدْمِرَةِ . وَإِنَّمَا
يَقَاتِلُونَ بِمَا يَكْسِرُ شَوْكَتَهُمْ وَيَرْغَمُهُمْ عَلَى التَّسْلِيمِ فَقَطْ .

3 - لَا يَجُوزُ قَتْلُ ذُرَارِيهِمْ وَلَا نِسَائِهِمْ وَلَا مَصَادِرَهُ أَمْوَالِهِمْ .

4 - لَا يَجُوزُ الْإِجْهَازُ عَلَى جَرِيهِمْ ، كَمَا لَا يَجُوزُ قَتْلُ أَسِيرِهِمْ وَلَا قَتْلُ مَذْبِرِ هَارِبٍ
مِنْهُمْ ؛ لقول علي عليه السلام : « لَا يَقْتُلَنَّ مَذْبِرٌ ، وَلَا يَجْهَرُ عَلَى جَرِيحٍ ، وَمَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ
فَهُوَ آمِنٌ » ⁽³⁾ .

5 - إِذَا انْتَهَتْ الْحَرْبُ وَانْهَضُوا فَلَا يَقَادُ مِنْهُمْ وَلَا يَطْلَبُونَ بِشَيْءٍ سِوَى الْقُوَّةِ وَالْوُجُوحِ إِلَى الْحَقِّ ؛
لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المجزات : 9] .

[تَبَيَّنَ] : إِذَا اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِعَصْبِيَّةٍ أَوْ مَالٍ أَوْ مَنْصَبٍ بِدُونِ تَأْوِيلٍ ، فِهْمًا
ظِلْمًا مَعًا ، وَتَضَمَّنَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَا أَتْلَفَتْ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ لِأُخْرَى .

(1) يَدِيَ عَنْهُمْ : يَدْفَعُ عَنْهُمْ الدِّيَّةَ [لِسَانُ الْعَرَبِ] . (2) الْبَغْيُ : هُوَ الظُّلْمُ وَالْإِعْتِدَاءُ .

(3) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَرَوَى بِمَعْنَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ .

المادة السابعة : فِي بَيَانِ مَنْ يَقْتُلُ حَدًّا :

1 - المرتد :

1 - تعريفه: المرتد هو من ترك دين الإسلام إلى دين آخر كالتصيرية أو اليهودية مثلاً أو إلى غير دين ، كالملاحدين والشيوخيين وهو عاقل مختار غير مكروه .

2 - حكمه : حكم المرتد أن يدعى إلى العودة إلى الإسلام ثلاثة أيام ، ويشدد عليه في ذلك ، فإن عاد إلى الإسلام ولأ قتل بالشيف حداً ؛ لقوله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » (1) . وقوله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » (2) .

3 - حكمه بعد القتل : إذا قُتل المرتد فلا يغسل ولا يصلّى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ، ولا يورث وما ترك من مال يكون فيهما للمسلمين يصرف في المصالح العامة للأمة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلْ لَهُمْ جُنُودَهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا نَفْعٌ عَلَى قَرْبِهِمْ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ ﴾ [التوبة : 84] ، وقول الرسول ﷺ : « لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » (3) . وقد أجمع المسلمون على ما ذكرناه من أحكام المرتد هذه .

4 - ما يكفر من الأقوال والاعتقادات : كل من سب الله تعالى ، أو سب رسولاً من رسله أو ملائكة من ملائكته عليهم السلام فقد كفر .

وكل من أنكر ربيّة أو ألوهيّة الله تعالى أو رسالة رسول من المرسلين ، أو زعم أن نبياً يأتي بعد خاتم النبيين سيادنا محمداً ﷺ فقد كفر .

وكل من جحد فريضة من فرائض الشرع المجمع عليها كالصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو برّ الوالدين أو الجهاد مثلاً فقد كفر .

وكل من استباح محرماً مجمعاً على تحريمه معلوماً بالضرورة من الشرع ، كالزنى أو شرب الخمر أو الشّرقية أو قتل النفس أو السّحر مثلاً فقد كفر .

وكل من جحد سورة من كتاب الله تعالى أو آية منه أو حرفاً فقد كفر .

وكل من جحد صفة من صفات الله تعالى ككونه حيّاً ، عليماً ، سميعاً ، بصيراً ، رحيماً ،

(1) رواه البخاري (4 / 75) .

(2) رواه النسائي (7 / 92) . ورواه ابن ماجه (533) . ورواه أبو داود (4502) .

(3) رواه الإمام أحمد (5 / 202) . ورواه الحاكم (4 / 345) . ورواه الدارقطني (4 / 69) .

فقد كفر .

وكل من أظهر استخفافاً بالدين في فرائضه أو سننه أو تهكّم بذلك أو احتقره أو رمى بالمصحف في قدر أو داسه برجله إهانة له واحتقاراً فقد كفر .

وكل من اعتقد أن لا بعث أو أن لا عذاب ولا نعيم يوم القيامة ، أو العذاب والتّعيم معنويان فقط فقد كفر .

وكل من قال أن الأولياء أفضل من الأنبياء ، أو أن العبادة تسقط عن بعض الأولياء فقد كفر . وأدلة هذا كله الإجماع العام للمسلمين بعد قول الله تعالى : ﴿ قُلْ أَيْلَهُ وَعَائِدُهُ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ لا تعذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴿ [التوبة : 65 ، 66] . فإن هذه الآية دالة على أن كل من أظهر استهزاء بالله أو صفاته أو شريعته أو رسوله فقد كفر .

5 - حكم من كفر بسبب ما ذكر : حكم من كفر بسبب ما تقدم ذكره أنه يستتاب ثلاثاً ، فإن تاب من قوله أو معتقده وإلا قتل حدًا ، وحكمه بعد موته حكم المرتد .

واستثنى أهل العلم من سب الله تعالى أو رسوله ⁽¹⁾ فإنه يقتل في الحال ، ولا تقبل توبته . وبعض أهل العلم يرى أنه يستتاب وتوبته تقبل فيشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ويستغفر الله تعالى ويتوب إليه .

[تنبيه] : من قال كلمة الكفر مكرهاً تحت ضرب أو تهديد ، وقلبه مطمئن بالإيمان فلا شيء عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ ... إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا ... ﴾ [النحل : 106] .

ب - الزنديق :

1 - تعريفه : الزنديق هو من يظهر الإسلام ، ويخفي الكفر ، كمن يكذب بالبعث أو ينكر نبينا محمداً ﷺ ، أو لا يؤمن بالقرآن أنه كلام الله تعالى ، ولا يستطيع أن يجهر بذلك أو يصرخ به خوفاً أو ضعفاً .

2 - حكمه : حكم الزنديق أنه متى غثر عليه وعرفت حاله قتل حدًا ، وقيل : يستتاب وهو أحسن وأولى ، فإن تاب وإلا قتل ، وحكمه بعد موته حكم المرتد في سائر أحكامه من أنه لا يغسل ولا يصلى عليه .

(1) الفقهاء المالكية رحمهم الله تعالى هم الذين يرون أن من سب النبي ﷺ يقتل ولا يستتاب ، ودليلهم ما روى أبو داود والشمسني : من أن رجلاً أعمى كانت له أمة تشتم رسول الله ﷺ فقتلها وأخبر الرسول ﷺ فجعل دمها هدراً .

ج - الفُحاحُ :

- 1 - تعريفه : الشاحِرُ من يتعاطى السحرَ ويعملُ به .
- 2 - حكمه : حكم الشاحِرُ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي عَمَلِهِ فَإِنْ كَانَ مَا يَأْتِيهِ مِنَ الْأَعْمَالِ أَوْ مَا يَقُولُهُ مِنَ الْأَقْوَالِ يَكْفُرُ بِهِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ ؛ لقوله ﷺ : « حُدَّ الشاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ » ⁽¹⁾ ، وَإِنْ كَانَ مَا يَفْعَلُهُ أَوْ يَقُولُهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَكْفُرُ بِهِ ، فَإِنَّهُ يَعْزُرُ وَيَسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّو مِنْ فَعَلٍ أَوْ قَوْلٍ مَا يَكْفُرُ بِهِ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَجَلٍ حَتَّى يَقُولَا لِإِمَامَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة : 102] .
- وقوله ﷺ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ [البقرة : 102] .

د - تاركُ الصَّلَاةِ :

- 1 - تعريفه : تاركُ الصَّلَاةِ هُوَ مَنْ يَتْرُكُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ تَهَاوُنًا ، أَوْ جَحُودًا لَهَا .
- 2 - حكمه : حكم تارك الصَّلَاةِ أَنْ يُؤْمَرُ بِهَا وَيَكْزَرُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِهَا ، وَيُؤَخَّرُ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ الضَّرُورِيِّ لِلصَّلَاةِ مَا يَتَسَعُّ لِرَكْعَةٍ ، فَإِنْ صَلَّى وَإِلَّا قُتِلَ حَدًّا لقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانُوا

وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَخَوَّضَكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة : 11] . وقول الرسول ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيَقْبِشُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ » ⁽²⁾ .

[تَنْبِيهَاتٌ] :

- تأخيرُ تارك الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتَسَعُّ لَصَلَاةٍ رَكْعَةٍ ، ثُمَّ إِنْ امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ قَتْلُ حَدًّا ، هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ وتأخيرُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَذْهَبُ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .
- من ارتدَّ بسببِ جحوده معلوماً مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ لَا تَقْبَلُ تَوْبَتُهُ إِنْ تَابَ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ بِمَا جَحَدَ بِهِ زِيَادَةً عَلَى الشُّطْطِيِّ بِالشُّهَادَتَيْنِ وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْ ذَنْبِهِ .
- المرادُ بكلمة « حَدٌّ » فِي قَوْلِنَا فِي الْمُرْتَدِّ وَالزَّانِدِ وَالشَّاحِرِ يَقْتُلُ حَدًّا : أَنَّهُ الْعُقُوبَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، كَقَوْلِهِ ﷺ : « حُدَّ الشاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ » . فَمَعْنَى يَقْتُلُ شَرْعًا بِجُنَائِهِ الَّذِي هِيَ الرُّدَّةُ أَوْ الزُّنْدَقَةُ أَوْ السَّحَرُ وَهِيَ كُلُّهَا كَفَرٌ ، وَمَنْ مَاتَ كَافِرًا كَمَا يَبَيَّنُ ، فَلَا يَوْرَثُ وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ .

(1) رواه الترمذی (1460) ورواه الدارقطني (114/3) . مرفوعاً وموقوفاً ، والموقوفُ صحيحٌ والمرفوعُ ضعيفٌ ، وبالعَمَلِ بِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَمَنْ قَبْلَهُمُ الْكَثِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

(2) رواه البخاري (13/1) . ورواه مسلم في الإيمان (36، 34) . ورواه النسائي (14/5) ورواه الترمذی (2606، 2608) .

المادة الثامنة : في التعزير :

- 1 - تعريفه : التعزير : التأديب بالضرب ، أو الشتم ، أو المقاطعة أو التضييق .
- 2 - حكمه : التعزير واجب في كل معصية لم يضع الشارع لها حداً ، ولا كفارة ، وذلك كالشرقة التي لم تبلغ نصاب القطع ، أو كلمس الأجنبية أو قبلتها ؛ أو كسب المسلم بغير لفظ القذف أو ضربه بغير جرح أو كسر عضو مثلاً .
- 3 - أحكامه : أحكام التعزير هي :
 - 1 - إن كان ضرباً أن لا يتجاوز عشر ضربات بالشروط ؛ لقول الرسول ﷺ : « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى » ⁽¹⁾ .
 - 2 - أن يجتهد السلطان في التعزير ويضع لكل حال ما يناسبها ، فإذا كان الشتم كافياً في ردع المخالف أو تأديبه اكتفى بشتمه ، وإذا كان حبس يوم وليلة كافياً اكتفى به عن الحبس أكثر ، وإذا كانت الغرامة البسيطة تردع اكتفى بها عن الغرامة الفادحة وهكذا ؛ إذ المقصود من التعزير التريه والتأديب لا التعذيب والانتقام . فقد أدب رسول الله ﷺ أبا ذر بقوله : « إنك امرؤ بك جاهلة » ⁽²⁾ . وقال : « قولوا لمن باع واشترى في المسجد لا أربح الله تجارتك » ⁽³⁾ . ولمن نشد ضالة في المسجد : « لا رد الله عليك فإن المساجد لم تبزل لهذا » ⁽⁴⁾ . كما أمر بمقاطعة الثلاثة الذين تخلفوا عن الجهاد بلا عذر ، واكتفى منهم بذلك ⁽⁵⁾ . وأمر الخثعم أن يبعدوا عن المدينة وحسن رجلاً في تهمة يومًا وليلة ⁽⁶⁾ ، وضاعف الغرامة على من اتخذ شحنة من الثمر الذي لم يزل في الخلل ⁽⁷⁾ .. إلى غير ذلك من أنواع التعزير الثابت عنه ﷺ ، والذي كان المقصود منه تأديب المسلم وتربيته .



(1) رواه مسلم في الحدود (9) . ورواه أبو داود في الحدود (39) . ورواه الترمذي (1463) . ورواه ابن ماجه (2601) .
 (2) رواه مسلم في الإيمان (38 ، 39) . ورواه الترمذي (2871) .
 (3) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (52 / 2) .
 (4) ورد في كنز العمال (20821) .
 (5) انظر صحيح مسلم (9) كتاب التوبة .
 (6) رواه أبو داود (3630) . ورواه الحكم (102 / 4) .
 (7) رواه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه .

الفصل الثاني عشر : في أحكام القضاء ، والشهادات

وفيه ثلاث مواد :

المادة الأولى : في القضاء :

- 1 - تعريفه : القضاء بيان الأحكام الشرعية وتنفيذها .
- 2 - حكمه : القضاء من فروض الكفاية ، فعلى الإمام أن ينصب في كل بلد من بلاد ولايته قاضياً ينوب عنه في تبين الأحكام الشرعية ، وإلزام الرعية بها ؛ لقوله ﷺ : « لا يحلُّ لثلاثة نفر يكونون في فلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم »⁽¹⁾ .
- 3 - خطر منصب القضاء : منصب القضاء من أخطر المناصب وأعظمها شأنًا ؛ إذ هو نيابة عن الله تعالى ، وخلافة لرسوله ﷺ ، فلهذا حذر منه رسول الله ﷺ ، ونجى إلى خطورته ، بقوله : « من جعل قاضياً بين الناس ، فقد ذبح بغير سكين »⁽²⁾ . وقال ﷺ : « القضاء ثلاثة : واحد في الجنة واثان في النار ؛ فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به ، ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار »⁽³⁾ . وقال لعبد الرحمن : « يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الإمارة ، فإِنَّك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها »⁽⁴⁾ . وقوله ﷺ : « سيعرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرصعة ، وبئس الفاطمة »⁽⁵⁾ .
- 4 - لا يؤلى القضاء من يطلبه : لا ينبغي أن يسند منصب القضاء لرجل طلبه ، أو لرجل يحرص على الحصول عليه ؛ لأن القضاء تبعه ثقلية ، وأمانة عظيمة لا يطلبها إلا مستخف بشأنها ، مستهين بحقها ، لا يؤمن أن يخونها ، ويعبت بها ، وفي ذلك من فساد الدين والبلاد والعباد ما لا يتحمل ولا يطاق ، ولذا قال رسول الله ﷺ : « إنا والله لا نؤلي هذا العمل أحداً يسأله أو أحداً يحرص عليه »⁽⁶⁾ . وقال ﷺ : « إنا لن نستعمل على عملنا من أراد » .

(1) رواه الإمام أحمد (1/ 181 ، 203) . ورواه أبو داود (3589) .

(2) رواه الإمام أحمد (2/ 212) . ورواه ابن ماجه (2313) .

(3) رواه أبو داود في المراج (10) . ورواه الحاكم (23/ 1) . وفي سنده ضعف ، غير أن له شاهداً في صحيح مسلم (الإمارة 30) : « من استعملنا منكم على عمل فكنتمنا مخطئاً ففا فوقه ، كان ذلك غلواً يأتي به يوم القيامة » .

(4) رواه البخاري (8/ 159) . ورواه مسلم في الإمارة (13) . ورواه أبو داود (2929) . ورواه الترمذي (1529) . ورواه الإمام أحمد (62/ 5) .

(5) رواه البخاري (9/ 79) .

(6) رواه البخاري (7) كتاب الأحكام ومسلم (14) كتاب الإمارة .

5 - شروط تولية القضاء : لا يؤلى منصب القضاء إلا من توفرت فيه الصفات الآتية : الإسلام ، العقل ، البلوغ ، الحرّة ، العلم بالكتاب والشريعة ، معرفة ما يقضي به ، العدالة ⁽¹⁾ ، وأن يكون سميحاً بصيراً متكلفاً ⁽²⁾ .

6 - آداب القاضي : على من تولّى القضاء أن يلتزم الآداب التالية : أن يكون قوياً من غير عنف ، وليناً من غير ضعف ، حتى لا يطمع فيه ظالم ، ولا يهابه صاحب حق . وأن يكون حليماً في غير مهانة حتى لا يتجرأ عليه سفهاء الخصوم ، وأن يكون ذا أناة وروية في غير ماطلة ولا إهمال ، وأن يكون فطناً ذا بصيرة في غير إعجاب بنفسه ، ولا استخفاف بغيره . وأن يكون مجلسه في وسط البلد فسيحاً يسع الخصوم ، ولا يضيق عن الشهود .

يعدّل بين المتخاصمين في لحظه ، ونظره ، ومجلسه ، والدخول عليه ، فلا يؤثّر خصماً دون آخر في شيء من ذلك . وأن يحضر مجلسه الفقهاء ، وأهل العلم بالكتاب والشريعة ، وأن يشاورهم فيما يشكل عليه .

7 - ما يلزم القاضي تحاشيه : يلزم القاضي أن يتحاشى أموراً كثيرة ويعدّها عنها ، وهي :
1 - أن يحكم وهو غصبان ، أو شاعر بتأثر من مرض ، أو جوع ، أو عطش ، أو حر ، أو برد ، أو سامة ، أو كسل ؛ لقوله ﷺ : « لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » ⁽³⁾ .
2 - أن يحكم بدون حضور شهود .

3 - أن يحكم لنفسه ، أو لمن لا تقبل شهادته لهم كالولد والوالد والزوجة .

4 - أن يقبل رشوة على حكم ؛ لقوله ﷺ : « لعن الله الراشي والمرتبّي في الحكم » ⁽⁴⁾ .

5 - أن يقبل هدية ممن لم يكن يهاديه قبل توليته القضاء ؛ لقوله ﷺ : « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول » ⁽⁵⁾ .

8 - ولاية القاضي : تتناول ولاية القاضي ، ويدخل تحت اختصاص منصبه ما يلي :

أ - الفصل بين المتخاصمين في سائر الدعاوى والقضايا ؛ بأحكام نافذة ، أو يصلح يرضي الطرفين عند تعارض البيّنات أو خفاء الحجج أو ضعفها .

ب - قهر الظلمة والمبطلين ، ونصرة أهل الحق والمظلومين ، وإيصال الحق إلى أهله .

ج - إقامة الحدود ، والحكم في الدماء والجراحات .

(1) أن يكون غير فاسق بذهب من الذنوب . (2) اشتراط البصر ليس لازماً ؛ لعدم إخلاله بوظيفة القضاء .

(3) رواه الإمام أحمد (177 / 2) وله متابعات وشواهد قاضية بصحته .

(4) مسند الإمام أحمد (387 / 2 ، 388) . (5) رواه أبو داود (3573) . ورواه ابن ماجه (2315) .

- د - النظر في الأنكحة ، والطلاق ، والثفقات ، وما إلى ذلك .
 هـ - النظر في أموال غير الزائدين من يتامى ومجانين وغيب ومحجور عليهم .
 و - النظر في المصالح العامة في البلد من طرقات ومرافق ، وغيرها .
 ز - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفعله ، والنهي عن المنكر وتغييره وإزالة أثره من البلاد .
 ح - إمامة الجمعة والأعياد .
 9 - م يحكم القاضي ؟ : أداه الحكم التي يتوصل بها القاضي إلى إيصال الحقوق إلى أصحابها أربع ، وهي :

- 1 - الإقرار : وهو اعتراف المدعى عليه فيه من حق لقوله ﷺ : « فإن اعترفت فارجمها » ⁽¹⁾ .
 2 - البيّنة : وهي الشهود ؛ لقوله ﷺ : « البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر » ⁽²⁾ .
 وقوله ﷺ : « شاهدك أو يمينه » ⁽³⁾ . وأقل الشهود اثنان فإن لم يكونا فشاهد ويمين ؛ لقول ابن عباس رضيهما : « إن الشئ قضى بيمين وشاهد » ⁽⁴⁾ .
 3 - اليمين : لقوله ﷺ : « البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر » ، فإذا عجز المدعي على إحضار البيّنة حلف المدعى عليه يميناً واحدة وأبرأه من الدعوى .
 4 - التّكول : وهو أن ينكل المدعى عليه عن اليمين فلم يحلف ، فيعذر إليه القاضي بأن يقول له : إن حلفت خلّيت سبيلك ولأ تحلف قضيت عليك ، فإن أبي قضى عليه . غير أن مالكا ، رحمه الله تعالى ، يرى أنه في حال التّكول ترد اليمين على المدعي ، فإذا حلف قضى له ، وحجته أن النبي ﷺ : « رد اليمين على المدعي في القسامة » وهو أحوط للحكم ، وأبرأ للذمة .
 10 - كيفية الحكم وطريقته : إذا حضر الخصمان أجلسهما ⁽⁵⁾ ، بين يديه ، ثم يقول : أيكما المدعى ؟ وإذا سكّت حتى ابتدأ أحدهما في عرض دعواه فلا بأس ، فإذا فرغ المدعي من عرض دعواه محررة بيّنة قال للمدعى عليه : ما تقول في هذه الدعوى ؟ . فإذا أقرّ بها حكم للمدعي بها ، وإن أنكر قال للمدعي : يتنك ، فإن أحضرها حكم له بها ، وإن طلب مدّة من الزّمن يحضرها فيها ، ضرب له أجلاً يمكنه فيه إحضارها ، وإن لم يحضر بيّنة ، قال للمدعى عليه : يمينك ، وإن حلف خلّيت سبيلك ، وإن نكل أعذر إليه : بأنّه لو لم يحلف قضى عليه ، وإن نكل قضى عليه ، غير أنّه يستحسن أن يرد اليمين على المدعي فإذا حلف قضى له ؛

(1) رواه البخاري (134/3) . ورواه مسلم في الحدود (255) . ورواه النسائي في آداب القضاء (21) . ورواه ابن ماجه (2549) .

(2) رواه البيهقي (123/8) بإسناد صحيح . (3) رواه مسلم في الأيمان (61) . (4) رواه مسلم في صحيحه .

(5) لما روى أبو داود أن عبد الله بن الزّبير قال : قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم .

وهذا لما روى مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر رضي الله عنه أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ حضرمي، وكندي، فقال الحضرمي: يا رسول الله إن هذا غلبنى على أرض لي، فقال الكندي: هي أرضي وفي يدي، وليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك بينة. فقال: يا رسول الله، الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء، فقال: ليس لك منه إلا ذلك.

[تنبيهات]

- 1 - إذا علم القاضي عدالة الشاهد حكم بها - أي الشهادة - .
- 2 - إذا ادّعى على امرأة ذات حجاب ولم تكن برزة تقوى على مخاطبة الرجال وحضور الحاكم، لم تكلف بالحضور، ويكفيها أن توكل من ينوب عنها في حضور الدّعي .
- 3 - لا يحكم القاضي بعلمه بل بالبينة، حتى لا يُثبتهم في عدالته ونزاهته، لقول أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه: «لو رأيت رجلاً على حدّ من حدود الله ما أخذته، ولا دعوت له أحداً حتى يكون معي غيري» ⁽¹⁾.
- 4 - إن ادّعى على حاضر وجب حضوره، ولا يصدر حكم في غيبته إلا أن ينوب عنه وكيلًا. وإن كان غائباً استدعي وطلب حضوره، أو وُكِّل من ينوب عنه.
- 5 - يُقبل كتاب القاضي إلى القاضي في غير الحدود، إذا هو أشهد عليه شهيدين.
- 6 - لا تسمع دعوى لم يحضرها المدّعي، كأن يقول: لي على فلان شيء أو يقول: أظن أن لي عليه كذا.. بل حتى يسّمي الشّيء، ويجزم بما يدّعي فيه على المدّعي عليه.
- 7 - حكم القاضي في الظاهر لا يُحلّ حراماً في نفس الأمر، ولا يحرم حلالاً؛ لقوله ﷺ: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار» ⁽²⁾.
- 8 - إذا تعارضت البينات ولم يوجد مرجح لإحداهما قسم المدّعي به بين المتخاصمين؛ لقضاء الرسول ﷺ بذلك ⁽³⁾.

(1) رواه أحمد، وفي هذه المسألة خلاف بين أهل العلم فمن قائل بجواز الحكم بعلم الحاكم، ومن مانع، والذي يبدو أنه الأقرب إلى الحق - والله تعالى أعلم - أن الحاكم لا يحكم بعلمه إلا إذا كان علمه قطعياً يقيناً، ولم يخش من تهمة أنه حكم بهواه وعدم البينة. (2) رواه البخاري (7169). ورواه أبو داود (3583). ورواه مالك في الموطأ (719).

(3) روى أبو داود والبيهقي والحاكم: أن رجلين ادّعيا بعضاً على عهد رسول الله ﷺ فبعت كل واحد منهما شاهدين فقسمة النبي ﷺ بينهما نصفين.

5 - أنواع الشهادات :

- 1 - شهادة الزّنا ، ويتعيّن فيها أربعة شهود ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ﴾ [النساء : 15] . فلا يكفي فيها دون الأربعة .
- 2 - شهادة غير الزّنا من جميع الأمور يكفي فيها شاهدًا عدل .
- 3 - شهادة الأموال ، ويكفي فيها شهادة رجل وامرأتين ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة : 282] .
- 4 - شهادة الأحكام ، ويكفي فيها شاهدٌ وبيّن ؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما : « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بيمين وشاهد ⁽¹⁾ » .
- 5 - شهادة الحمل والحيض ومالاً يطلع عليه إلا النساء ، ويكفي فيها شهادة امرأتين .

المادة الثالثة : في الإقرار :

- 1 - تعريفه : الإقرار هو أن يعترف المرء بالشئ في ذمته لغيره ، كأن يقول : إن لزيد عندي خمسين ألف درهم مثلاً ، أو إن المتاع الفلاني هو لفلان .
- 2 - مَنْ يُقْبَلُ الإقرار : يُقْبَلُ إقرارُ العاقل البالغ ولا يُقْبَلُ إقرارُ المجنون ، ولا الصبي ، ولا المَكْرُوه ؛ لعدم تكليفهم لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » . الحديث وقد تقدّم ⁽²⁾ ، ولقوله ﷺ : « ... وما استكروها عليه » ⁽³⁾ .
- 3 - حكمه : حكم الإقرار اللزوم ، فمن أقر بشئ لإنسان وكان عاقلًا بالغًا مختارًا لزمه ؛ لقوله ﷺ : « ... فإن اعترف فارجمها » فجعل الرسول ﷺ اعترافها ملزمًا لها بإقامة الحد عليها .
- 4 - بعض أحكام الإقرار : للإقرار أحكام منها :
- 1 - اعتراف الفليس ، أو المحجور عليه في الشؤون المالية لا يلزم لأتهام الفليس بحسد الغرماء ، ولأن الثاني - المحجور عليه - إذا قبل إقراره أصبح وكأنه لم يحجر عليه ، ويبقى بذمتهم ما أقرا به فيسدّدانه بعد زوال المانع .
- 2 - اعتراف المريض المشرف : لا يصحّ للإقرار به إلا بيّنة ؛ لأنه يتهم بالحباية ، فلو قال مريض مشرف : (أعترف بأن لولدي فلان عندي كذا ..) لم يقبل منه خشية أن يكون قصد

(1) سبق تخريجه .

(2) يصحّ إقرار الشئ إذا كان ميّزًا وماذونًا له في التصرف فإن كان غير ميّز أو محجورًا عليه فلا يصحّ إقراره .

(3) سبق تخريجه .

محاباتة دون سائر أولاده ، ويشهد لهذا قوله ﷺ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » . فقول المريض : إنَّ لولدي فلان كذا دون سائر أولاده أشبه شيء بوصية له ، والرسول ﷺ يقول : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » إلا أن يجيزها الورثة ، ما لم تقم بيئة ثبتت ما أقر به لوارثه ، وعند ذلك يصح إقراره .

* * *

الفصل الثالث عشر : في الرقيق

وفيه مادتان :

المادة الأولى : في الرق

1 - تعريفه : الرق هو الملك والعبودية⁽¹⁾ . والرقيق : هو العبد المملوك مأخوذ من الرقة ضد الغلظة ؛ لأن العبد يرق لسيدّه ويلين ولا يغلظ عليه بحكم الملكية التي له عليه .

2 - حكمه : حكم الرق الجواز ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : 36] . وقول الرسول ﷺ : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفّارته أن يعتقه »⁽²⁾ .

3 - تاريخه ومشوّه : عرف الرق بين البشر منذ آلاف السنين ، فقد وجد عند أقدم شعوب العالم كالصينيين والصينيين ، والهنود واليونانيين والرومان . وذكر في الكتب السماوية كالأنجيل والإنجيل ، وكانت « هاجر » أم إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما وعلى نبيّنا أفضل الصلوة والسلام جارية أهداها ملك مصر « لساورة » امرأة إبراهيم وهي أهدتها لزوجه إبراهيم عليه الصلوة والسلام فتسرّوا فولدت له إسماعيل عليهما السلام .

وأما منشأ الرق فإنه يعود للأسباب التالية :

- 1 - الحروب ، فإذا حاربت جماعة من الناس جماعة أخرى وعلتها فهز استرقت نساءها وأطفالها .
- 2 - الفقر ، فكثيرا ما كان الفقير يحمل الناس على بيع أولادهم رقيقا للناس .
- 3 - الاختطاف بالأسلحة والقرصنة ، فقد كان جماعات كبيرة من أوربا تنزل إلى إفريقيا ، وتخطف الزنوج الأفارقة وتبيعهن في أسواق التجارة بأوربا ، كما كان القرصنة من البحارين الأوربيين يتعمدون للشحن المارّة بعرض البحر ويسطون على ركابها ، فإذا قهرهم باعوه في أسواق العبيد بأوربا وأكلوا أثمانهم .

والإسلام وهو دين الله الحق لم يُجز من هذه الأسباب إلا سببا واحدا فقط وهو الاسترقاق

(2) رواه مسلم في الإيمان (29) .

(1) يعرف بعضهم : بأنه عجز حكيم يصيب بعض الناس .

بواسطة الحرب ، وذلك رحمةً بال بشرية ، فإنَّ الغالب المنتصر كثيرًا ما يحملُه ذلك على الفساد تحت تأثير غريزة حب الانتقام فيقتل النساء والأطفال تشفيًا من رجالهم ، فأذن الإسلام لأتباعه في استرقاق النساء والأطفال إبقاءً على حياتهم أولًا ، وتمهيدًا لإسعادهم وتحريرهم ثانيًا . وأما المقاتلة من الرجال فقد خيّر الإمام في المني عليهم مجانًا بدون فداء وبين اقتنائهم بمالٍ أو سلاح ، أو رجال ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَغْنَسُوهُمْ فَضُدُّوا الرِّقَابَ فَلَمَّا مَتَّ بَعْدَ وِلْمًا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الرِّقَابَ أَوْ لَارَهَا ﴾ [سورة محمّد : 4] .

4 - معاملته : لم تختلف معاملة الرفيقي عند الأمم كبير اختلاف إذا نحن استثنينا أمة الإسلام ، فقد كان الرفيقي عند تلك الأمم لا يعدو أن يكون آلة مسخرة تستخدم في كل شيء وتستعمل في كل الأغراض ، زيادة على كونه يُجوع ويُضرب ويُحبل ما لا يطبق بلا سبب ، كما قد يكوى بالكأ وتقطع أطرافه لأتفه الأسباب ، وكانوا يسمونه (الآلة ذات الروح ، والمتأع القائم به الحياة) .

أما الرفيقي في الإسلام فإنه يعامل المعاملة اللائقة بشرف الإنسان وكرامته ، فقد حرم الإسلام ضربه وقتله كما حرم إهانته وسبه ، وأمر بالإحسان إليه ، وهما هي نصوصه ناطقة بذلك :

1 - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِحْسَنًا وَبَذَى الْفَرْقَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَى وَالْحَارِ الْجَنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : 36] .

2 - قول الرسول ﷺ فيهم : « هم إخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوه ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه » (1) .

وقوله ﷺ : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه » (2) .

وفوق هذا دعوة الإسلام العامة إلى تحرير الرفيقي والترغيب في ذلك ، والحث عليه ، ويشهد لهذا الأمور التالية :

أ - جعل تحرير كفارة لجنابة القتل الخطأ ، وكذلك لعدة مخالفات كالظهار والحنث في اليمين بالله تعالى ، وانتهاك حرمة رمضان بالإفطار فيه .

ب - الأمر بمكاتبة من طلب الكتابة من الأرقاء ومساعدته على ذلك بقسط من المال ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالٍ

(1) رواه مسلم في الإيمان (38 ، 39) .

(2) رواه مسلم (29) كتاب الإيمان .

اللَّهِ الَّذِي مَنَّكُمْ ﴿ [التور : 33] .

ج - جعل مصرب خاص من مصارف الزكاة للمساعدة على تحرير الأرقاء ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَالْمُعِيلِينَ عَلَيْنَا وَالْمَوْلَةُ فُلُوقُهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْعَدْرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : 60] .

د - سريان العتق إلى بقية أجزائه إذا عتق منه جزء ، فإن المسلم إذا عتق نصيباً له في رقيق أمر أن يقوم عليه النصيب الباقي فيدفع ثمنه لأصحابه ويعتق العبد بكامله ، قال ﷺ : « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد » (1) .

هـ - الإذن بالتموري بالإمام ليصبحن في يوم من الأيام أمتهات أولاد فيعتقن بذلك ، قال رسول الله ﷺ : « أئمتنا أمة ولدت من سيدها فهي حرّة بعد موته » (2) .

و - جعل كفارة ضرب العبد عتقه ، قال رسول الله ﷺ : « من ضرب غلاماً له حدّاً لم يأت به أو لطمه فإن كفرته أن يعتقه » (3) .

ز - جعل العبد يعتق لحرّ أن يملكه ذو رحم له ، قال الرسول ﷺ : « من ملك ذا رحم محرم فهو حرّ » (4) .

[تنبيه] :

إن قال قائل : لم لا يفرض الإسلام تحرير العبيد فرضاً لا يسع المسلم تركه ؟

قلنا : إن الإسلام جاء والأرقاء في أيدي الناس ، فلا يليق بشريعة الله العادلة التي نزلت لتحفظ للإنسان نفسه وعرضه وماله ، لا يليق بها أن تفرض على الناس الخروج من أعمالهم بالجملة . كما أنه ليس في صالح كثير من الأرقاء التحرر ؛ إذ من الله لأطفال الرقيق والرجال أيضاً من لا يستطيع أن يكفل نفسه بنفسه لعجزه عن الكسب وجهله بمعرفة طريقه . فكان بقاؤه رقيقاً مع سيده المسلم الذي يطعمه مما يأكل ، ويكسوه مما يكسوه به نفسه ولا يكلفه

(1) رواه البخاري (2522) . ورواه مسلم في الإيمان (17) . ورواه مالك في الموطأ (772 ، 789) . ومعنى قيمة العدل أن لا يعالَى في ثمنه ولا يبخس منه وهو معنى قوله ﷺ في بعض الروايات : ولا وكن ولا شطط .

(2) رواه الدارقطني (4 / 132) . ورواة الطبراني (11 / 209) . والحاكم بسند ضعيف ، والعمل به عند جماهير العلماء ، وقد عتق مارية بولادتها لإبراهيم بن رسول الله ﷺ .

(3) رواه مسلم في الإيمان (30) . ورواه الإمام أحمد (45 / 2) .

(4) رواه الترمذي (1365) . ورواه أبو داود (3949) ورواه الإمام أحمد (5 / 20) . ورواه ابن ماجه (2524 ، 2525) .

من العمل ما لا يطيق ، خيراً بالآلاف الدرجات من إقصائه عن البيت الذي كان يحسن إليه ويرحمه جحيم القطيعة والحرمان .

المادة الثانية : في أحكام الرقيق :

١ - العتق :

١ - تعريفه : العتق تحرير المملوك ، وتخليصه من رق العبودية .

٢ - حكمه : حكم العتق الثدب والاستحباب ؛ لقوله تعالى : ﴿ ... فَكَ رَقَبَةً ﴾ [البذ : 13] . وقوله ﷺ : « من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من الثار حتى إنه ليعتق اليد باليد ، والرجل بالرجل ، والفرج بالفرج » (١) .

٣ - حكمته : حكمه العتق تخليص الآدمي المعصوم من ضرر الرق ، حتى يملك نفسه ومنافعه ، وتكمل أحكامه ، ويتمكن من التصرف في نفسه ومنافعه على حسب إرادته واختياره .

٤ - أحكامه : أحكام العتق وهي :

أ - يحصل العتق بلفظ صريح ، كأنك حر ، أو عتقت ، أو حررتك ، أو أعتقتك ، كما يحصل بكناية لكن مع نية العتق ، نحو : لقد خلّيت سبيلك ، أو : لا سلطان لي عليك مثلاً .

ب - يصح العتق ممن يصح تصريفه في المال بأن يكون عاقلاً بالغاً رشيداً . فلا يصح عتق المجنون ، ولا الصبي ، ولا الشفيع المحجور عليه ؛ لعدم جواز تصرفاتهم المالية .

ج - إذا كان الرقيق مملوكاً لثنين أو أكثر ، فأعتق أحد الشركاء نصيبه منه قوّم عليه الباقي إن كان موسراً (٢) وعتق العبد كله ، وإن كان معسراً عتق منه ما عتق فقط ؛ لقوله ﷺ : « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوّم عليه العبد قيمة عدل ، فأعطي شركاؤه حصصهم وعتق جميع العبيد (٣) ، وإلا فقد عتق منه ما عتق » (٤) .

د - من عتق عتق العبد على شرط عتق منه عند وجود الشرط ، وإلا فلا . فمن قال : أنت حر إن ولدت امرأتي ولذا عتق منه ساعة ولادتها .

(١) رواه مسلم في العتق (21) . ورواه الترمذي (1541) . ورواه الإمام أحمد (2 / 420 ، 422) .

(٢) العبرة في اليسار : أن يكون له فضل عن قوت يومه وليلته وما يحتاج إليه من حوائج الأساليب كالسوسة والسكن .

(٣) يرى بعض أهل العلم أن العبد إذا عتق عنه بعضه باليسار وبقي البعض الآخر أنه يطلب إليه أن يسقى فإذا جمع ما بقي بعضه أعطاه إلى المالك وعتق . والراجح أن الشعي ليس لازماً للعبد وإنما رأى هو ذلك فله ، وإلا فلا .

(٤) سبق تخريجه .

هـ - من كان له عبد فأعتق بعضه عتق عليه الباقي ؛ لعموم قوله ﷺ : « من أعتق شركاً له في عبد ... الحديث . وقوله ﷺ : « من أعتق شقصاً له في مملوك فيه من ماله ... » (1) .
و - من أعتق عبداً له أو عبداً في مرضه الذي يموت فيه يعتق من العبيد القدر الذي يتسع له الثلث ؛ إذ هذا أشبه بالوصية ، والوصية لا تجوز في أكثر من الثلث .

ب - التدبير :

1 - تعريفه : التدبير تعليق عتق المملوك على موت مالكه بأن يقول السيد لعبده : أنت حر بعد موتي ، فإذا مات السيد عتق العبد .
2 - حكمه : حكم التدبير الجواز إلا إذا كان السيد لا يملك غير من أراد تدبيره ؛ لما روى الشيخان عن جابر رضي الله عنه : أن رجلاً أعتق مملوكاً عن دبر منه فاحتاج ، فقال رسول الله ﷺ : « من يشتره مني ؟ » فباعه من نعيم بن عبد الله بشمانمائة درهم فدفعها إليه ، وقال : « أنت أحوج منه » .
3 - حكمته : حكمته التدبير الإرفاق بالمسلم فقد يكون المسلم له العبد ، ويرغب في تحريره ، ويجد نفسه مضطراً إلى خدمته ومؤاسنته ، فيدبره ، فينال أجر العتق ، ولم يفقد منفعة زمن حياته .

4 - أحكامه : أحكام التدبير هي :

1 - يكون التدبير بلفظ : أنت على ذمبي ، أو قد دبرتك ، أو إن مت فأنت حر ، ونحو ذلك .
2 - يعتق المدبر بعد الموت من ثلث المال ، فإن اتسع له الثلث عتق ، وإلا عتق منه بقدره ، هذا مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة ؛ لأنه تبرع كالوصية ، والوصية لا تجوز في أكثر من الثلث .

3 - إن علق التدبير على شرط جاز ، فإن وجد الشرط دبر وإلا فلا ؛ لقوله ﷺ : « المؤمنون على شروطهم » (2) . فلو قال : إن مت من مرضي هذا ، فأنت حر ، ومات تحرر ، وإن لم يمت فلا يتحرر .
4 - يجوز بيع المدبر في الدين (3) والحاجة ؛ إذ باع الرسول ﷺ عبداً لرجل كان قد دبره لما رآه في حاجة إلى ثمنه (4) . وباعت عائشة رضي الله عنها مدبرة لها لما سحرتها (5) .

(1) رواه البخاري (182 / 3) .

(2) تقدم بلفظ : « المسلمون على شروطهم » وهو صحيح الإسناد ، ورواه أبو داود في الأفضية (12) ورواه الترمذي (1352) . ورواه الحاكم (49 / 2) .

(3) في بيع المدبر خلاف الصحيح أنه لا يباع إلا من حاجة كدين ونحوه .

(4) صحيح البخاري (8) كتاب العتق ومسلم (59) كتاب الإيمان . (5) رواه الشافعي والحاكم .

- 5 - إِذَا دُبِّرَتِ الْأُمَةُ وَهِيَ حَامِلٌ فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا يَعْتَقُ مَعَهَا بِمَوْتِ الْمَالِكِ لَهَا ؛ لقول عمر وجابر رضي الله عنهما : « وَلِدَ الْمَدْبَرِ بِمَنْزِلَتِهَا » ⁽¹⁾ .
- 6 - لِلْمَدْبَرِ أَنْ يَطَأَ مَدْبَرِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا مَا زَالَتْ فِي مَلِكٍ يَمِينِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ .. إِلَّا عَلَى أَنْزِلِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ . وَقَدْ رَوَى جَوَازُ وَطَنُهَا عَنْ جَمَاهِيرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم .
- 7 - لَوْ قُتِلَ الْمَدْبَرُ سَيِّدُهُ بَطْلًا تَدْبِيرُهُ ، وَلَمْ يَعْتَقْ مَعَامِلَةً لَهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ وَحَتَّى لَا يَبْصَحَ الْمَدْبُرُونَ يَسْتَعْجِلُونَ مَوْتَ مَدْبَرِيهِمْ .

ج - الكاتب :

- 1 - تعريفه : الكاتب عبد يعتقه سيده على مالٍ يؤديه له على نجوم - أي أقساط - معينة ، فيكتب له بذلك صكًا ، فتمت أذى أقساطه في مواعيدها كان حُرًّا .
- 2 - حكم الكتابة : الكتابة مستحبة لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فُكِّتْهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ﴾ [البقرة : 33] . وقول الرسول ﷺ : « مَنْ أَعَانَ غَارِمًا أَوْ غَارِيًا ، أَوْ مَكَاتِبًا فِي كِتَابَتِهِ أَظْلَمَ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ » ⁽²⁾ .
- 3 - أحكامه : للمكاتب أحكام هي :
- 1 - يصحز المكاتب عند دفع آخر قسطٍ من نجوم كتابه .
- 2 - المكاتب عبد تجري عليه أحكام الرِّقِّ ما بقي عليه درهم واحد ؛ لقول العديد من الصحابة ولرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ دَرَاهِمٌ » ⁽³⁾ .
- 3 - يجب على السيد أن يساعد مكانته بشيء من المال كربع كتابه أو نحو من ذلك ، مساهمة منه في تحريره ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ﴾ . ويجوز له أن يعطيه له نقداً أو يضعه عنه من قيمة مكاتبته .
- 4 - إذا عجل المكاتب المال دفعة واحدة أو دفعتين مثلاً لزم سيده قبوله إلا أن يكون في ذلك ضرر له فلا يلزمه قبوله حينئذ ، وقد روي هذا عن عمر رضي الله عنه ⁽⁴⁾ .

(1) حكاهما صاحب المغني .

(2) رواه الإمام أحمد والحاكم بسند صحيح . وذكره ابن حجر في تلخيص الخبير (216/4) .

(3) رواه أبو داود (1) في الفتن . ورواه البيهقي (324/10) بسند حسن .

(4) حكاه صاحب المغني .

5 - لو مات السيد قبل تسديد العبد نجوم كتابته بقي على كتابته ، وأتم ما بقي عليه لورثة سيده ، وإن عجز عن الوفاء رُدَّ إلى الرق وصار للورثة .
6 - لا يمنع السيد مكاثبه من السفر أو الشعي ، وإنما له أن يمنع من التزويج ؛ لقوله ﷺ : « أئجما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر »⁽¹⁾ .

7 - لا يجوز للسيد وطء مكاتبه ؛ لأن الكتابة منعت من استخدامها والانتفاع بها ، والوطء من جملة المنافع التي تنقطع بالكتابة ، وهذا هو رأي الجمهور من الأئمة رحمهم الله تعالى .
8 - إذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجوم الكتابة وقد حلَّ موعد نجم آخر وعجز ، جاز للسيد أن يعجزه ويرثه إلى الرق كما كان ؛ لقول علي عليه السلام : « لا يرُدُّ المكاتب في الرق حتى يتوالى عليه نجمان » .

9 - ولد المكاتب يعتق معها إذا هي أدت نجومها وعتقت ، وإن عجزت عادت إلى الرق وعاد معها ولدها ، وسواء في ذلك ما كان حملًا في بطنها ساعة مكاتبها أو ما حدث بعد ذلك ، وهذا هو مذهب الجمهور .

10 - إذا عجز المكاتب وفي يده مال كان لسيد نبيلا له إلا أن يكون قد أُعطي له من الزكاة فإنه ينبغي أن يعطى للفقراء والمساكين ؛ إذ هم أحق به من السيد الغني .

د - أم الولد :

1 - تعريفها : أم الولد هي الجارية يطؤها سيدها تسريًا بها فتلد منه ولدا ذكرا كان أو أنثى .
2 - حكم التسري : يجوز للسيد أن يتسرى بأمتيه ، فإذا ولدت منه صارت أم وليد ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْؤَمِينَ [الماعز] . وقد تسرى رسول الله ﷺ بمارية القبطية فولدت لإبراهيم فقال عليه الصلاة والسلام : « أعتقها ولدها »⁽²⁾ . كما كانت هاجر - أم إسماعيل - سرية لإبراهيم فولدت له إسماعيل عليهما السلام .

3 - حكمه التسري : من الحكمة في التسري :

أ - الرحمة بالأمة بقضاء حاجتها من شهوتها .

ب - إعادتها لأن تصيح أم وليد فتعتق بموت سيدها .

(1) رواه الإمام أحمد (3 / 301 ، 382) .

(2) رواه ابن ماجه (2516) . ورواه الدارقطني (4 / 131) وهو معلول ، وبه العمل عند الجماهير .

ج - قد يجزئ لها وطؤها مزيداً من عناية السيد بها فيعتني بنظافتها وكسوتها وفراشها وغذائها وما إلى ذلك .

د - الإرفاق بالمسلم ؛ إذ قد يعجز المسلم على مؤونة الحرائر من النساء فرخص له في وطء الإمام تخفيفاً عليه ورحمة به .

4 - أحكام أم الولد : لأُم الولد أحكام هي :

أ - أم الولد كالزوجة في جميع الشؤون من الخدمة والوطء والعتي ، وحد العورة وترويجها إلا أنها لا يجزئ بيعها ؛ لنهاية عليه الصلاة والسلام عن بيع أمهات الأولاد⁽¹⁾ ، ولأن بيعها يتنافى مع حرمتها المنتظرة بموت سيدها .

ب - تعتق أم الولد بمجرد موت سيدها ؛ لقوله ﷺ : « أمّا رجل ولدت أمته منه فهي معتقة عن ذم من »⁽²⁾ .

ج - نصير الجارية أم ولد ولو كان المولود سقطاً إذا تم خلقه وتميزت صورته ؛ لقول عمر رضي الله عنه : « إذا ولدت الأمة من سيدها فقد عتقت وإن كان سقطاً »⁽³⁾ .

د - لا فرق في عتي أم الولد بين أن تكون مسلمة أو كافرة ، غير أن بعض أهل العلم لا يزي عتي الكافرة ، وعموم النص يقتضي أن لا فرق كما هو مذهب الجمهور .

هـ - إذا عتقت أم الولد بموت سيدها فإن المال الذي بيدها يكون لورثة سيدها ؛ إذ أم الولد أمة قبل موت سيدها ، وكسب الأمة لسيدها .

و - إذا مات سيد أم الولد استبرأت منه بحبيضة لخروجها من ملكه بالعتي .

هـ - الولاء :

1 - تعريفه : الولاء عصبية سببها الإنعام بالعتي .

فمن عتي بملوكاً بأي وجه من أوجه العتي كان عاصباً له ، فإن مات ولم يترك عاصباً من نسبه كان العتي وعصبته عصباً لهذا العتيق ؛ لقوله ﷺ : « أمّا الولاء لمن أعتق »⁽⁴⁾ .

2 - حكمه : الولاء مشروع بقوله تعالى : ﴿ فَالْحُرُّكُمْ فِي الَّذِينَ مَوْلَيْكُمْ ﴾ [الأحراب : 5] .

(1) روى الثوري عن بيع أمهات الأولاد الإمام مالك في الموطأ ، عن عمر رضي الله عنه .

(2) رواه ابن ماجه (2515) .

(3) حكاة صاحب المغني .

(4) رواه البخاري (123/1) . ورواه مسلم في العتي (6/5) . ورواه الترمذي (2114) . ورواه أبو داود في العتي (2) . ورواه

الإمام أحمد (100/2) .

وقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»⁽¹⁾. وقوله ﷺ: «الولاء حمة النسب لا يباع ولا يوهب»⁽²⁾.

3 - أحكام الولاء :

- 1 - الولاء لمن أعتق بأي وجه من أوجه العتق سواء كان بالمكاتبة أو بالتدبير أو بغيرهما .
- 2 - الولاء لا يباع ولا يوهب ، فلا ينتقل من صاحبه إلى آخر يبيع أو هبة ، لأنه كالنسب ، والنسب لا يباع ، ولا يوهب بحال من الأحوال ، قال عليه الصلاة والسلام : «الولاء حمة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب» .
- 3 - لا يرث بالولاء إلا المعتق ذكرًا كان أو أنثى ، أو عصبه المعتق الذكور دون الإناث ، كما هو مفضل في علم المواريث . والله تعالى أعلم وسبيله أهدى وأقوم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم شكله والحمد لله . وأرجو متصفحه ومطالعه لإصلاح ما عنه القلم طغى ، وما الفهم فيه حاز ، فمعدرة ، فالجواز قد يكتبو ، والكمال لله الواحد القهار .

(1) رواه البخاري (200 / 3) . ورواه النسائي في الطلاق (30) . ورواه ابن ماجه (2076) .

(2) رواه الحاكم (341 / 4) بسند صحيح . رواه البيهقي (240 / 6) .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة الطبعة الرابعة
4	مقدمة الطبعة الأولى
الباب الأول : في العقيدة	
7	الفصل الأول : الإيمان بالله تعالى
10	الفصل الثاني : الإيمان بربوبية الله تعالى لكل شيء
13	الفصل الثالث : الإيمان بالهية الله تعالى للأولين والآخرين
15	الفصل الرابع : الإيمان بأسمائه تعالى وصفاته
17	الفصل الخامس : الإيمان بالملائكة عليهم السلام
20	الفصل السادس : الإيمان بكتب الله تعالى
21	الفصل السابع : الإيمان بالقرآن الكريم
24	الفصل الثامن : الإيمان بالرسول عليهم السلام
26	الفصل التاسع : الإيمان برسالة محمد ﷺ
31	الفصل العاشر : الإيمان باليوم الآخر
36	الفصل الحادي عشر : عذاب القبر ونعيمه
37	الفصل الثاني عشر : الإيمان بالقضاء والقدر
40	الفصل الثالث عشر : توحيد العبادة
41	الفصل الرابع عشر : الوسيلة
44	الفصل الخامس عشر : أولياء الله وكراماتهم وأولياء الشيطان وضلالاتهم
49	الفصل السادس عشر : الإيمان بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
52	الفصل السابع عشر : الإيمان بوجوب محبة أصحاب رسول الله وأفضليتهم وإجلال أئمة الإسلام وطاعة ولاة أمور المسلمين
الباب الثاني : في الآداب	
59	الفصل الأول : آداب النية
61	الفصل الثاني : الأدب مع الله عز وجل
63	الفصل الثالث : الأدب مع كلام الله تعالى - القرآن الكريم
65	الفصل الرابع : الأدب مع رسول الله ﷺ
67	الفصل الخامس : الأدب مع النفس : التوبة ، المراقبة ، المحاسبة ، المجاهدة
73	الفصل السادس : الأدب مع الخلق : مع الوالدين ، مع الأولاد ، مع الإخوة ، أدب الزوجين ، حقوق الزوجة على الزوج ، حقوق الزوج على الزوجة ، الأدب مع الأقارب ، الأدب مع الجيران ، أدب المسلم ، الأدب مع الكافر ، الأدب مع الحيوان
93	الفصل السابع : آداب الأخوة في الله والحب والبغض فيه سبحانه وتعالى ، وحقوق الأخوة في الله
97	الفصل الثامن : آداب الجلوس والجلوس

99	الفصل التاسع : آداب الأكل والشرب
103	الفصل العاشر : آداب الضيافة
105	الفصل الحادي عشر : آداب السفر
108	الفصل الثاني عشر : آداب اللباس
111	الفصل الثالث عشر : آداب خصال الفطرة
112	الفصل الرابع عشر : آداب النوم

الباب الثالث : في الأخلاق

115	الفصل الأول : حسن الخلق وبيانه
116	الفصل الثاني : خلق الصبر واحتمال الأذى
119	الفصل الثالث : خلق التوكل على الله تعالى والاعتماد على النفس
122	الفصل الرابع : الإثبات وحب الخير
124	الفصل الخامس : خلق العدل والاعتدال
126	الفصل السادس : خلق الرحمة
128	الفصل السابع : خلق الحياء
130	الفصل الثامن : خلق الإحسان
132	الفصل التاسع : خلق الصدق
135	الفصل العاشر : خلق السخاء والكرم
137	الفصل الحادي عشر : خلق التواضع وذم الكبر
139	الفصل الثاني عشر : جملة أخلاق ذميمة : الظلم ، أنواع الظلم ، الحسد ، الغش ، الرياء ، الغضب والغرور ، العجز والكسل

الباب الرابع : في العبادات

147	الفصل الأول : الطهارة : بيانها ، حكمها ، الطهارة الباطنة ، بيان النجاسات
148	الفصل الثاني : آداب قضاء الحاجة
150	الفصل الثالث : الوضوء : مشروعية الوضوء ، فضله ، فرائضه ، سننه ، مكروهاته ، كيفية الوضوء ، نواقض الوضوء ، ما يستحب منه الوضوء
155	الفصل الرابع : الغسل : مشروعيته ، بيان وجوبه ، ما يستحب منه الاغتسال ، فروض الغسل ، سننه ، مكروهاته ، كيفية الغسل
158	الفصل الخامس : التيمم : مشروعيته ، لمن يشرع التيمم ، فروض التيمم ، سننه ، نواقض التيمم ، كيفية التيمم
160	الفصل السادس : المسح على الخفين والجائر : مشروعية المسح ، شروط المسح على الخفين ، كيفية المسح
162	الفصل السابع : حكم الحيض والنفاس : تعريف الحيض أحكامه - النفاس ، تعريفه ، أحكامه ، ما يعرف به الطهر ، ما يمنع بالحيض والنفاس ، ما يباح مع الحيض والنفاس
162	الفصل الثامن : الصلاة : حكمها ، حكمتها ، فضلها ، تقسيم الصلاة إلى فرض وسنة ونفل ، شروط الصلاة ، فروض الصلاة ، سننها ، مكروهاتها ، مبطلاتها ، ما يباح للمصلي

- 166 فعله . في سجود السهو ، في كيفية الصلاة
- 179 صلاة الجمعة : حكمها ، فضلها ، أفل الجماعة ، شهود النساء لها ، الخروج ، والمشي إليها الإمامة : شروطها ، الأولى بالإمامة ، إمامة الصبي ، إمامة المرأة ، إمامة المتيمم ، وقوف المأموم مع الإمام ، سترة الإمام سترة لمن خلفه ، وجوب متابعة الإمام ، استخلاف الإمام للمأموم لعذر ، تخفيف الصلاة ، كراهية إمامة من تكرهه الجماعة ، قراءة من يلي الإمام ، انحراف الإمام بعد السلام ، تسوية الصفوف ، المسبوق دخوله مع الإمام على أي حال ، ثبوت الركعة بإدراك الركوع ، قضاء المأموم ، ما فات بعد سلام الإمام ، قراءة المأموم خلف الإمام ، النهي عن الدخول في النافلة إذا أقيمت المكتوبة ، من أقيمت عليه صلاة العصر وهو لم يصل الظهر ، لا يصلي خلف الصف وحده ، الصف الأول أفضل 181 الأذان : تعريفه ، حكمه ، صيغته ، الإقامة : حكمها ، صيغتها ، الإمام أملك بالإقامة ، استحباب الترميل في الأذان والحذر في الإقامة ، استحباب الدعاء بعد الأذان ، استحباب متابعة المؤذن والمقيم 186 القصر : معناه ، حكمه ، المسافة التي يسن فيها القصر ، ابتداء القصر وانتهاؤه ، النافلة في السفر ، عموم سنة القصر ، لكل مسافر . الجمع : حكمه ، صفته . صلاة المريض . 188 صلاة الحوف : مشروعيتها ، صفتها في السفر ، صفتها في الحضر صلاة الجمعة : حكمها ، الحكمة في مشروعيتها ، فضل يوم الجمعة ، آداب الجمعة ، ما ينبغي أن يؤتى في يومها من الأعمال ، شروط صحة الجمعة ، من أدرك ركعة من الجمعة ، تعدد إقامة الجمعة في البلد الواحد . كيفية صلاة الجمعة 192 سنة الوتر : حكمه . تعريفه . ما يسن قبل الوتر ، وقت الوتر . من نام عن الوتر حتى أصبح . القراءة في الوتر . كراهية تعدد الوتر . رغبة الفجر : حكمها . وقتها . صفتها . الرواتب : التطوع أو النفل المطلق : فضله . حكمته ، وقته . الجلوس في النفل . بيان أنواع التطوع . تحية المسجد . صلاة الضحى . تراويح رمضان . صلاة ركعتين بعد الوضوء . صلاة ركعتين عند القدوم من السفر ، ركعتا التوبة . الركعتان قبل المغرب . ركعتا الاستخارة . صلاة الحاجة . صلاة التيسير . سجدة الشكر . سجود التلاوة 196 صلاة العيدين : حكمها . وقتها . ما ينبغي لها من آداب صفتها 201 صلاة الكسوف : حكمها ، وقتها ما يستحب فعله في الكسوف . كيفية صلاة الكسوف 203 تحسوف القمر 204 صلاة الاستسقاء : حكمها . وقتها . ما يستحب قبلها ، صفتها . بعض ما ورد من ألفاظ الدعاء فيها
- الفصل التاسع : أحكام الجنائز : ما ينبغي من لدن المرض إلى الوفاة . استحباب التداوي . جواز الاسترقاء . تحريم التماثيل والعزائم . بعض ما كان يستشفى به ﷺ . جواز استطباب الكافر والمرأة . جواز اتخاذ الحاجر الصحية . وجوب عيادة المريض ، وجوب حسن الظن بالله تعالى . تلقين الميت . توجيه المحتضر إلى القبلة . تعميض عينيه . تسجيته . ما ينبغي فعله من وفاته إلى دفنه ، الإعلان عن وفاته . تحريم النجاسة وجواز البكاء . تحريم الإحداد أكثر من ثلاثة أيام إلا على زوج . قضاء دينه . الاسترجاع والدعاء والصبر . وجوب تغسيله . صفة غسله . من عجز عن تغسيله بم . تغسيل أحد الزوجين صاحبه . استحباب بياض الكفن . كفن الحرير . تشييع الجنائز . فضله . ما

- يكره عند التشيع . دفن الميت . تعميق القبر . اللحد أو الشق . ما ينبغي بعد الدفن .
الاستغفار للميت والدعاء له ، تسطيط القبر أو تسويته . تحريم تخصيص القبر ، كراهية
الجلوس على القبر . تحريم بناء المساجد على القبر . تحريم نبش القبر ونقل رفاتة .
استحباب التعزية . بدعة المآتم . اصطناع المعروف لأهل الميت . الصدقة على الميت .
206 قراءة القرآن على الميت . حكم زيارة القبور وما يقوله زائرها . حكم زيارة النساء للقبور .
- الفصل العاشر : الزكاة** . حكمها . حكمتها . حكم مانعها . أجناس الأموال المزكاة : النقدان .
الأنعام . الثمر . الحبوب . الأموال التي لا تزكى : العبيد . الخيل والبغال والحمير . الفواكه .
220 الخضروات . حلي النساء . الجواهر الكريمة . العروض التي ليست للتجارة
شروط أنصبة الزكاة : عروض التجارة . الديون . الركايز . المعادن . المال المستفاد . الأنعام . من
وجب عليه سن ولم يجدها . البقر . الغنم . اشتراط السوم في الأنعام . الأوقاص . يضم
في الزكاة الضأن إلى المعز .. إلخ . الخليطان . صغار الأنعام ذات العيب من الأنعام . الثمر
والحبوب . ما يسقي بالآلة مرة وبدونها أخرى . تجمع أنواع الثمر إلى بعضها . أنواع القطنية .
حكم من استأجر أرضاً فبلغ الحاصل عليه نصيباً . من ملك تمراً أو حباً بعد استوائه . من
كان عليه دين استغرق جميع ماله . لا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية .
223 مصارف الزكاة : إضاهاها . لو دفع زكاته لصنف واحد ، لا تدفع الزكاة إلى من تجب
نفقته . دفع الزكاة إلى إمام المسلمين . لا تعطى الزكاة لكافر ولا لفاقد ، لا يجوز نقل
الزكاة من بلد لآخر إلا لضرورة . من له دين على فقير فجعله من زكاته . لا تجزئ
الزكاة بغير نيتها
- 227 زكاة الفطر : حكمها . حكمتها . مقدارها . لا تخرج من غير الطعام . وقت وجوبها
ووقت أدائها . مصرفها . سقوطها عن من لا يملك قوت يومه . من فضل له عن قوت يومه
شيء دفعه وأجزأه . جواز دفع صدقة نفر واحد إلى أنفار وبالعكس
- 230 **الفصل الحادي عشر : الصيام** : تعريفه . تاريخ فرضه . فضله . فوائده الروحية ، الاجتماعية ،
الصحية ، ما يستحب من الصيام : ما يكره من الصيام . الصيام المحرم . وجوب صوم رمضان .
فضل رمضان . فضل البر والإحسان في رمضان . الصدقة . قيام الليل . الاعتكاف .
232 الاعتزام . بم يثبت شهر رمضان ؟ من رأى الهلال وجب عليه أن يصوم
شروط الصوم . صوم المسافرين . حكم صوم الشيخ الكبير ، والحامل ، والمرضة . حكم
من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر
- 238 أركان الصوم : سنن الرواتب ، تعجيل الفطر ، كون الفطر على رطب أو ماء . الدعاء عند
الفطر ، السحور ، تأخيرها ، حكم من شك في طلوع الفجر ، مكروهات الصوم
- 240 مطلقات الصوم ، ما يوجب القضاء والكفارة ، ما يباح للصائم فعله ، ما يعفى عنه
للصائم ، الكفارة : الحكمة في الكفارة
- 242 **الفصل الثاني عشر : الحج والعمرة** : حكمهما ، بيان الاستطاعة . الترغيب في
الحج والعمرة ، والترهيب من تركهما
- 245 أركان الحج والعمرة : 1- الإحرام . واجبات الإحرام . محظورات الإحرام . حكم المحظورات
- 248 2- الطواف : شروطه ، سنن الطواف ، آداب الطواف
- 250 3- السعي : شروطه ، سننه ، آداب السعي
- 252

- 4 - الوقوف بعرفة : واجباته ، سننه ، آداب الوقوف بعرفة . الإحصار ، طواف الوداع ،
 254 كيفية الحج والعمرة
 الفصل الثالث عشر : في زيارة المسجد النبوي الشريف . فضل المدينة وأهلها . فضل المسجد
 النبوي الشريف بزيارة قبر النبي ﷺ . زيارة الأماكن الفاضلة بالمدينة المنورة : الشهداء .
 260 مسجد قباء . القبعة
 الفصل الرابع عشر : الأضحية والعقيقة : 1 - الأضحية : تعريفها . حكمها . فضلها . حكمتها .
 أحكام الأضحية ، سننها . اشتراط سلامتها من العيوب . أفضلها . وقت ذبحها .
 صحة الوكالة فيها . قسمتها المستحبة . أجزاء الشاة الواحدة عن أهل البيت . ما
 264 يتجنب من عزم على الأضحية . تضحية الرسول ﷺ عن جميع الأمة
 2 - العقيقة : حكمها . حكمتها . أحكامها . الأذان والإقامة في أذن المولود . إذا فات
 266 السابع ولم يقع عن المولود
 الباب الخامس : في المعاملات
 الفصل الأول : الجهاد : حكمه . أنواع الجهاد . فضل الجهاد في الرباط . حكمه . فضله
 271 وجوب الإعداد للجهاد . أركان الجهاد . ما يلزم لخوض المعركة . آداب الجهاد
 في عقد الدمة وأحكامها . الهدنة . المعاهدة . قسمة الغنائم . الفداء . الخراج .
 275 الجزية . النفل . أسرى الحرب
 الفصل الثاني : في السباق والمناضلة والرياضات البدنية والعقلية
 279 الفصل الثالث : البيوع : حكم البيع . حكمته ، أركانه . ما يصح من الشروط وما لا يصح .
 282 حكم الخيار في البيع
 بيان أنواع من البيوع ممنوعة منها : بيع السلعة قبل قبضها . بيع المسلم على المسلم . بيع
 النجش . بيع المحرم والنجس . بيع الغرر . بيع يبعثين في بعة . بيع العربون . بيع ما
 ليس عنده . بيع الدين بالدين . بيع العينة . بيع الحاضر للبادي . الشراء من الركبان .
 بيع المضرة . البيع عند النداء الأخير لصلاة الجمعة . بيع المزبلة والمحافلة . بيع الثنيا . في
 285 بيع أصول الثمار
 الربا : تعريفه . حكمه . حكمة تحريمه . أصول الربويات . الربا في جميع الربويات يكون من
 289 ثلاثة أوجه . بيان أجناس الربويات . البنوك . صورة للبنك الإسلامي المقترح . التأمين
 293 الصرف : تعريفه . حكم الصرف . حكمته . شروطه . أحكامه
 294 السلم : تعريفه . حكمه . شروطه . أحكامه . صورة لكتابة البيع . صورة لكتابة السلم
 296 الشفعة : أحكامها . الإقالة : تعريفها . حكمها
 الفصل الرابع : في جملة عقود : الشركة . مشروعيتها . شركة العنان . شروط صحة شركة
 298 العنان . شركة الأبدان . أحكامها . شركة الوجوه . شركة المقايضة
 300 المضاربة . مشروعيتها . أحكامها
 301 المساقاة : تعريفها . حكمها . أحكامها . المزارعة : تعريفها . حكمها . أحكامها
 304 الإجارة : تعريفها . حكمها . شروطها . أحكامها
 305 الجمالة : تعريفها . حكمها . أحكامها
 306 الحوالة : تعريفها . حكمها . شروطها . أحكامها

307	الضمان : تعريفه . حكمه . أحكامه . صورة كتابته
308	الكفالة : حكمها وأحكامها
309	الرهن : حكمه ، أحكامه ، صورة كتابته
311	الوكالة : شروطها . حكمها ، أحكامها . صورة كتابتها
312	الصلح : حكمه . أقسامه . أحكامه . صورة كتابته
314	إحياء الموات . فضل الماء . الإقطاع والحمى
318	الفصل الخامس : في جملة أحكام : القرض : حكمه . شروطه . أحكامه
319	الوديعة : حكمها . أحكامها
320	العارية : حكمها . أحكامها . كيفية كتابتها
322	الفصب : حكمه . أحكامه
323	اللفظة : حكمها . أحكامها . كيفية كتابتها . اللقيط : حكمه . أحكامه . كيفية كتابته
325	الحجر : حكمه . أحكام من يحجر عليهم : الصغير . السفه . المجنون . المريض
326	التفليس : أحكامه . كتابة الحجر على المفلس . كتابة الحجر على السفه المبذر
328	الوصية : حكمها . شروطها . أحكامها . كيفية كتابتها
331	الوقف : حكمه . شروطه . أحكامه . كيفية كتابته
333	الهبة : حكمها . شروطها . أحكامها . صورة كتابتها
335	العمري : حكمها . أحكامها . كتابتها
335	الرفعي : حكمها . أحكامها . كتابتها
	الفصل السادس : النكاح : حكمه . الحكمة منه . أركانه وأحكامه . آدابه . الشروط في
	النكاح . الخيار فيه : موجبات الخيار . العيب والغرر . الإعسار . إذا غاب الزوج ولم
336	يعرف مكان غيبته . كتابة المحضر
343	الحقوق الزوجية ، نشوز الزوجة ، آداب الفراش
	الأنكحة الفاسدة : نكاح النعمة ، الشغار ، نكاح الخل ، نكاح المحرم ، النكاح في العدة ،
	النكاح بلا ولي ، نكاح الكافرة غير الكتابية ، نكاح المحرمات تحريمًا مؤبدًا ، المحرمات
346	بالنسب ، المحرمات بالمصاهرة ، المحرمات بالرضاع ، المحرمات تحريمًا مؤقتًا
	الطلاق : حكمه ، أركانه ، أقسامه ، الطلاق الرجعي ، الطلاق بالكتابة ، الطلاق
	الصريح ، الطلاق المنجز والمعلق ، طلاق التخيير والتامليك ، الطلاق بالوكالة والكتابة ،
350	الطلاق بالتحریم ، الطلاق الحرام
355	الخلع : حكمه ، أحكامه
356	الإيلاء
357	الظهار : حكمه ، أحكامه
358	اللعان : تعريفه ، مشروعيته ، حكمته ، أحكامه
	العدد : تعريف العدد ، حكمها ، المنعة (بالهامش) الحكمة في العدة ، أنواع العدد ،
359	تداخل العدد ، الاستبراء ، الإحداد
	النفقات : تعريف النفقة ، من تجب لهم النفقة ، مقدار النفقة ، متى تسقط النفقة ،
363	وجوب صلة الرحم

- الحضانة : حكمها ، على من تجب ؟ من الأولى بها ، متى تسقط ؟ مدتها ، نفقة الولد
وأجرة الحضنة ، تردد المحضون بين والديه ، السفر بالطفل ، الطفل المحضون أمانة في يد الحاضن
364 الفصل السابع : الموارث : أحكامها ، حكم التوارث ، أسباب الإرث ، موانع الإرث ، شروط
الإرث ، في بيان من يرث من الرجال والنساء
367 التعصيب : تعريف العاصب ، أقسام العصبية المسألة المشتركة
371 الحجب : تعريفه ، قسما الحجب
373 أحوال الجد : في الأكدرية ،
375 في تصحيح الفرائض العول : تعريفه ، حكمه ، ما يدخله العول كيفية التأصيل .
الأنظار الأربعة . الانكسار ، في قسمة التركات ، في المناسخة ، في الحنثي المشكل . في
إرث الحمل والمفقود والغرقى ومن إليهم ، في توريث ذوي الأرحام
376 الفصل الثامن : اليمين : ما يجوز منها وما لا يجوز ، أقسامها ، حكم كل قسم منها ، ما
تسقط به الكفارة ، استحباب الحنث في أمور الخير ، الحلف بحسب نية الخالف ، كفارة اليمين
392 النذر : حكمه ، أنواعه : النذر المطلق وحكمه ، نذر المعصية ، نذر ما لا يملك ، تحري
ما لا يملك ، تحريم ما أحل الله تعالى ، من نذر كل ماله قضاء ، نذر من مات
وعليه نذر
394 الفصل التاسع : الذكاة : تعريف الذبح والنحر ، كيفيتهما ، شروط صحة الذكاة ، ذكاة
الجنين وترك التسمية نسبائاً ، قطع رأس الذبيحة
396 الصيد : حكمه وأنواعه . ذكاة الصيد . ما أدرك من الصيد ميتاً أكل بشرط
398 الطعام : حكمه . أنواع المحظورات بالسنة . ما حظر بدليل منع الضرر . ما يباح من
المحظورات للمضطر
400 الشراب : تعريفه . حكمه . الخمر : عصير الخيلطين ألبان وأهوال محرّمات الأكل .
ما ثبت ضرره للجسم . أنواع المشروبات التدخينية . ما يباح للمضطر
402 الفصل العاشر : الجنائيات : الجناية على النفس . حكمها . أنواع الجنائيات على النفس . الجناية
العمد . شبه العمد . الخطأ
403 أحكام الجنائيات : شروط وجوب القصاص . شروط استيفاء القصاص . التخيير بين القود
والدية والعفو ، حكم من اختار الدية . إذا مات القاتل . كفارة القتل . الجنائيات
على الأطراف . قتل الجماعة بالواحد . سرية الجناية . لا يقتصر في جرح قبل برئه
405 الدية : تعريفها . حكمها . عمن تسقط الدية . مقادير الدية . دية النفس . دية
الأطراف . دية الشجاج والجراح ، بم تثبت الجناية . القسامة
408 الفصل الحادي عشر : الحدود : حد الخمر ، حكم شرب الخمر ، الحكمة في تحريم الخمر ،
حكم شارب الخمر ، شروط وجوب الحد على شارب الخمر ، عدم تكرار الحد على
شاربها ، كيفية إقامة الحد على الشارب . لا يقام الحد على الشارب وهو سكران أو مريض
413 حد القذف : تعريف القذف ، حكم القذف ، حده ، شروط إقامته على القاذف
414 حد الزنا : تعريف الزنا ، حكمه ، حكمة تحريمه ، حد الزنا ، شروط إقامة الحد على
الزاني ، كيفية إقامة الحد على الزناة
415 حد اللواط : حكم العبد والأمة إذا زنيا
417

417	حد السرقة . حكمها ، ثم ثبت السرقة ، شروط القطع ، ما يجب على السارق ، كيفية القطع ، مالا قطع فيه ، تحري الشفاعة في الحدود
420	حد المخارين : تعريف المخارين ، أحكامهم
421	أهل البي : تعريفهم . أحكامهم . إذا اقتتل طائفتان من المسلمين لعصبية أو مال
422	من يقتل كفرًا : المرتد : تعريفه ، حكمه ، ما يكفر من الأقوال والاعتقادات ، أدلة ذلك ، حكم من كفر بسبب ما ذكر من المكفرات . حكم من قال كلمة الكفر مكرهاً
423	الزندق : تعريفه ، حكمه
424	الساحر : حكمه
424	تارك الصلاة : حكمه
425	التعزير : حكمه ، أحكامه
	الفصل الثاني عشر : القضاء : تعريفه ، حكمه . خطر منصبه ، لا يولى القضاء من طلبه ، شروط تولية القاضي ، آداب القاضي ، ما يلزم القاضي تحاشيه ، ولاية القاضي ، بما يحكم القاضي . كيفية الحكم وطريقته . تنبيهات هامة في مسائل القضاء
426	الشهادات : تعريف الشهادة ، حكمها . شروط الشاهد . أحكام الشهادة . أنواع الشهادات
430	الإقرار : تعريفه . ممن يقبل الإقرار . حكمه . بعض أحكامه . اعتراف المفلس أو المحجور عليه
431	الفصل الثالث عشر : الرق : تعريفه . حكمه . تاريخه ومنشؤه . أسبابه . معاملة الرقيق عند المسلمين ومعاملته عند غيرهم من الأمم . الرد على من يقول لم لم يفرض الإسلام تحرير الرقيق فرضاً ؟
432	أحكام الرقيق : العتق . حكمه . حكمته . أحكامه
435	التدبير : حكمه . حكمته . أحكامه
436	المكاتب : تعريفه . حكم المكاتب . أحكام المكاتب
437	أم الولد : تعريفها . حكم التسري . حكمته . أحكام أم الولد
438	الولاء : تعريفه . حكمه . أحكامه
439	محتويات الكتاب
441	

* * *

رقم الإيداع 91/11275

التزقيم الدولي I . S . B . N

977 - 5146 - 40 - 2